المَا لَوَيْنَا لِوَيْنِي الْمُعْلِقِينَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّ

# التي الله

فِي تَخَرِيجِ مَالَمَ يُخْتَحُ فِي إِرْ وَاءِ الْعَلِيلَ

تأليفُ عَبَّدِ الْعَرَكِيزِبِن مَرِّزُ وَفِي الطَّرِيِ فِيّ خفرالله و دوالدنه والمثلِمين



 مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، ١٤٣٧هـ فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر الطريقي، عبد العزيز مرزرق

التحجيل في تخريج ما لم يخرج في إرواء الغليل. /عبد العزيز مزوق الطريفي .- الرياض؛ ١٤٣٧هـ

493 ص ؛ ٢٤×١٧ سم.- (سلسلة منشورات مكتبة دار المنهاج؛ ١٧١) ردمك: ٣ ـ ٥١ - ٨١٩٣ ـ ٢٠٣ ـ ٩٧٨

١ ـ الحديث ـ تخريج أ.العنوان ب.السلسلة

ديوي ۲۳۷٫٦ ۱٤٣٧

جمع جمّوص نطبع مخوّث كالمؤرث فهم المراين الطبعّة الأولى ١٤٣٨ع

مكن وارالمنص كلان المنت والمنت ورسيع المملك المرب والمتورسيع المملك المرب المنت ورسيع المملك المرب المنت ورسيع المملك المرب المنت والمنت والم



## المُقَدِّمَة

الحمدُ للهِ حمدًا كثيرًا كما أمَرْ، وأشكُرُهُ سبحانه وقد تأذَّنَ بالزَّيادةِ لمَنْ شَكَرْ، وأشهدُ أَنْ لا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ رغْمَ أَنفِ مَن جَحَدَ به وكَفَرْ، وأشهدُ أَنْ نبيّنا محمدًا عبدُه ورسولُه سيدُ البَشَرْ، صلَّى الله عليه وسَلَّمَ وعلى آلِهِ السادة الغُرَرْ.

أَمَّا بَعُدُ:

فهذا كتابٌ جَمَعْتُ فيه الأحاديثَ المَرْفرعةَ والآثارَ المَوْتوفةَ على الأصحابِ التي أُوْرَدَها العلَّامةُ الفَقِيهُ الشيخُ إبراهيمُ بنُ محمدِ بنِ سالمِ بنِ ضُويًّانَ رحِمَهُ اللهُ تعالى في كتابِه: «مَنارِ السبيل، شَرْحِ اللَّالِلُ»، التي لم يُخَرِّجُها العلَّامةُ المُحدِّثُ أبو عبدِ الرحمٰنِ محمدٌ ناصِرُ اللَّينِ ابنُ الحاجُ نوحٍ نَجاتي الأَرْنَاؤُوطُ الألبانيُ رحِمَهُ اللهُ في كتابِه: "إِرْواءِ الغَليلْ، في تَخْريجِ أحاديثِ مَنارِ السَّبيلْ».

النترَمْتُ فيه أنْ أخرَجَ ما لم يخرَّجْ في «الإرواءِ» مِن الأخبارِ المَرْفوعةِ والمَوْقوفةِ، بأنْ ذَكَرَ الخبَرَ في "منارِ السبيلِ»، وأغْفَلَ ذِكْرَهُ العَلَّمَةُ الألبانيُّ في «الإرواءِ»، وهذا النوعُ جُلُّهُ مِن المَوْقوفاتِ وليستُ جِ هي على شَرْطِ اللازواءِ. وهي أكثرُ ما في هذا الكتابِ ـ أو ذَكَرَهُ في الله الكتابِ ـ أو ذَكَرَهُ في الله والم

ومِثْلُهُ ما قال فيه في الإرواء: الم أقِنْ عليه، أو نحوُ هذا؛ مما يُمُيدُ أنَّه لم يَقِفْ عليه، أخرَّجُهُ، إلَّا ما خُرِّجَ في التكميلِ، للشيخِ صالحِ آلِ الشيخ وقَّقَهُ اللهُ.

ومًا عَزاهُ ابنُ ضُويًانَ في المنارِ السَّبيلِ الإمام مِن الأَثمَّةِ، وحرَّجه الألبانيُّ مِن غيرِه؛ فإن كان طريقُ الخبرِ أو لَفْظُهُ في مصدرِ المصنَّفِ ابنِ ضُويًانَ غيرَ ما خرَّجَهُ في «الإرواءِ» فإنِّي أُورِدُه، وإلَّا المصنَّفِ ابنِ ضُويًانَ غيرَ ما خرَّجَهُ في «الإرواءِ» فإنِّي أُورِدُه، وإلَّا المَعْنَانُ

وقد تَجِدُ خبرًا أشار إليه ابنُ ضُويًانَ أَغْفَلْتُهُ مِن التخريج؛ لأنَّ المصنَّفَ ابنَ ضُويًّانَ حُرَّرَهُ في موضِع آخَرَ قريبِ منه قبلَه أو بعده، وقد أشار إليه في مَوضِع وفي آخَرَ ذكرَ مَثْنَهُ أو طرَفًا منه، أو ذكرَ في موضِع لفظًا منه وفي آخَرَ لفظًا آخَرَ، فتَجِدُهُ مُغْفَلًا في موضِع وهو مخرَّجٌ في موضِع قبلَه في «الإرواءِ» أو في هذا الكتابِ.

وإن كانتْ مَواضِعُ الخَبَرِ مُتباعِدةً، أَشَرْتُ إلى مَوطِنِ تخريجِهِ مِن «الإرواء» أو مِن هذا الكتابِ.

وقد سَلَكْتُ فيه طريق الاختصارِ في الكلامِ على الرُّواةِ، وذِكْرِ الطُّرُقِ، فلا أَسْتَقْصِي ذِكْرَ جميعِ ما أقِفُ عليه مِن طرُّقِ الخبَرِ إِنْ صَعَّ مَخْرَجُه، وإنْ لم يَصِحُ، ذكَرْتُ له مِن الطُّرُقِ ما يَعْضُدُهُ ويَتَأَكَّدُ به إِن وُجِدَ ذلك، ولو سَلَحْتُ في هذا الكتابِ كما في النَّفْسِ، لصار الكتابُ ضِغفَ حَجْمِهِ أو أكثرَ، ولكنَّ الاختصارَ أَقْرَبُ للاستفادةِ مِن الإطالةِ.

وقد خَرَجْتُ عن هذا الشَّرْطِ في بعضِ المَواضع، وأردتُّ بذلك كلُّه

"تنميمَ الفائدةِ، فإنْ أصَبْتُ فينَ لُظْفِ اللهِ وعَرْنِه، وإنْ أخطأتُ فمَنْبَتُ الخطأِ ومَعْدِنُه، واللهَ أسألُ أن يُشبِغَ عليَّ مِن فَواضِلِه، وصلَّى اللهُ وسلَّمَ على نبينا محمدٍ وآلِه.

عبد العزيز الطريفي الرياض \_ ٢٠/٨/٢٠هـ



# 🗃 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ ضُوبِيّان (١٢/١):

﴿ (حديثُ: (كُلُّ أَمْرٍ فِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِدْبِاسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، } أَبْتَرُ)؛ رَواهُ الخَطيبُ والحافِظُ عبدُ القادرِ الرَّهاوِيُّ).

قال في اللازواءِ بعد تَخْريجِه مِن طريقِ الرُّهَاويُّ (١/ ٣٠):

(تَنْبِيه: عَزَا المُصنَّفُ الحديثَ للخطيبِ، وكذا فَعَلَ المُناوِيُّ في «الفَيْضِ»، وزاد أنَّه في «تاريخِه»، ولم أرَّهُ في فِهْرِسِه، واللهُ أعلمُ) انتهى.

قُلْتُ: قُلْتُ:

رأيتُهُ عند الخطيبِ البَغْداديُّ؛ فقد أَخرَجَهُ في كتابِ: «الجامِعْ، لأخلاقِ الرَّاوي وآدابِ السامِعْ»: (٦٩/٢)؛ قال: (حدَّننا محمدُ بنُ عليِّ بنِ مَخْلَدِ الوَرَّاقُ، ومحمدُ بنُ علدِ العزيزِ بنِ جعفرِ البَرْذَعِيُّ، قالاً: أنا أحمدُ بنُ صالحِ البَصْريُّ؛ بها، نا عُبَيْدُ بنُ عبدِ الواحدِ بنِ شَرِيكِ، أنا يعقوبُ بنُ كَفْبِ الأَنْطاكِيُّ، نا مُبَشِّرُ بنُ إسماعيلَ، عن الأَوْزاعيُّ، عن الزُّمْريُّ، عن أبي سَلَمَةَ، عن أبي هريرةَ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: (كُلُّ أَمْرٍ فِي بَالٍ لاَ يُبْدَأُ فِيهِ إِيهِ اللَّ لَهُ يُبْدَأُ فِيهِ إِيهُ اللَّ المُبْدَأُ فِيهِ إِيهُ اللَّ المُبْدَأُ فِيهِ إِيهُ الرَّحِيمِ أَبْتُرُّ). انتهى.

وهو خبَرٌ مُنْكَرٌ، جاء بألفاظٍ ومِن أَوْجُو، وذِكْرُها ليس مِن شَرْطِ الكتابِ؛ فالخبرُ مخرَّجٌ في «الإرواءِ».

وقد حسَّنَهُ بعضُ المتأخِّرينَ؛ كالحافظِ السُّيُوطيِّ رحِمَهُ اللهُ،

10 3

والسُّيُوطيُّ رَغْمَ جَلَالَتِهِ وعِلْمِهِ واطَّلاعِه، إلَّا أنه مِن المُتساهِلينَ في تَقْويةِ الأخبارِ، ومِن أوسعِ أهلِ العلمِ تساهُلًا في تقويةِ الحديثِ الضعيفِ بتعلُّدِ طُرُقِه، ومَن نظَرَ في كثُبِهِ، وجَدَ هذا جنيًّا.







# كتابُ الطُّهارةِ

## قَالَ ٱلْمُصَيِّنَ فُ آبْنُ ضُوبِيَان (١٥/١):

﴿ (وقال أحمدُ: وجماعةٌ كَرِهُوهُ)؛ يعني: وُضُوءَ الرَجُلِ بِفَضْلِ طَهورِ المرأةِ، ومِن هؤلاءِ الجماعةِ: عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ، وعبدُ الله بنُ عبَّاس، وأمُّ سَلَمَةَ، وجُونِرِيَةُ؛ رضوانُ اللهِ تعالى عليهم.

أَمَّا أَثَرُ صِبِدِ اللهِ بِنِ هُمَرَ: فأخرَجَهُ مالكٌ (١٢٩)، وعبدُ الرَّزَّاقِ في المصنَّفِ، (٣٨٦)، مِن طريقِ نافع، عن ابنِ عُمَرَ، قال: ﴿لا بأسَ بالوُضُوءِ مِن فَضْلِ شَرابِ المرأةِ، وفَضْلِ وُضُوثِها، ما لم تكُنْ جُنْبًا أو حائضًا، فإذا خَلَتْ به، فلا تَقْرَبُهُ، وإسنادُه صحيحٌ.

وَأَمَّا أَثْرُ ابِن حَبَّاسٍ: فأخرجَهُ عبدُ الرزَّاقِ (٣٩٥)، من حديث عِكْرِمةً، عن ابن عباس، قال: (لا بأسَ بفضلِ المرأةِ حائضًا كانت أو غير حائض،، وهو صحيح.

وامًّا الْمُ جُوَيْرِيَةً: فأخرَجَهُ أبو عُبَيْدِ القاسِمُ بنُ سَلَّامٍ في «الطَّهودِ» (١٩١)، قال: حدَّثنا حجَّاجٌ، عن المَسْعوديِّ، عن مُهاجِرٍ أبي الحسنِ، قال: حدَّثني كُلْثومُ بنُ عامرِ بنِ الحارثِ، قال: توَضَّأَتْ جُويْرِينَةُ ابنةُ الحارثِ، وهي عَمَّتُه، قال: «فأرَدتُ أنْ أتوضًا بَفَضْلِ وُضُويْها، فَجَذَبَتِ الإناء، ونَهَنْني وأمَرَثني أن أمريقة فأهْرَقْتُهُ».

وإسنادُه ضعيفٌ؛ المَسْعوديُّ ـ وهو عبدُ الرحمٰنِ بنُ عبدِ اللهِ بنِ

عُتْبَةً بنِ عبدِ اللهِ بنِ مسعودِ الهُذَلِيُّ ـ قد اخْتَلَطَ بِأَخَرَةٍ، وسماعُ الحجَّاجِ بنِ محمدِ المِصِّيصِيِّ البَمُداديِّ منه كان بعد الاختلاطِ فيما يَظْهَرُ، واختلَطَ المَسْعوديُّ في بغدادً؛ كما قال الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلِ.

وأخرجه أيضًا ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» (٣٥٨)، قال: حدَّثنا وَكِيمٌ، عنِ المَسْعوديُّ، عن المُهاجِرِ أبي الحسَنِ، عن كُلْثومِ بنِ عامرٍ؛ أنَّ جُوَيْرِيَةَ بنْتَ الحارثِ توضَّاتُ، فأَرَدتُ أن أتوضًا بفَضْلٍ وُضويْها، فنَهَنْنِي.

وإسنادُه صحيحٌ، وسَمَاعُ وكيع مِن المَسْعوديُّ بالكُوفةِ قديمًا، وأبو نُعَيِّمِ أيضًا، وإنما اخْتَلَظَ المَسْعوديُّ ببغدادَ، ومَن سَمِعَ بالبَصْرةِ والكُوفةِ، فسماعُهُ جيدٌ؛ قاله الإمامُ أحمدُ.

وأخرجه أيضًا البخاريُّ في الناريخِ الكبيرِ، (٢٢٦/٧)، من طريقِ أَبِي نُعَيْمٍ وابنِ المبارَكِ: أخبرنا المَسْعوديُّ، عن مُهاجِرٍ أَبِي الحسَنِ، عن كُلْثومٍ بنِ عامرٍ، قال: نَهَنْنِي جُوَيْرِيَةُ بنتُ الحارثِ أَن أَتوضًا بِفَضْلِ المرأةِ.

وإسنادُه صحيحٌ، وهذا مما يَدُلُّ على أنَّ الحجَّاجَ بنَ محمدِ المِصْيصيَّ حدَّثَهُ المَسْعوديُّ على الصوابِ.

وأخرجه أيضًا عبدُ الرَّزَّاقِ في المصنَّفِ، (٣٧٧)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن جابرِ بنِ يَزِيدَ الجُعْفِيِّ، عن ذي قَرابةٍ لِجُوَيْرِيَّةَ زُوجِ النبيِّ ﷺ؛ انَّها قالت: الا تتوضَّأُ بفضلِ وُضُوثِي.

وإسنادُه ضعيفٌ؛ جابرُ بنُ يَزيدَ الجُعْفِيُّ لا يُحْتَجُّ بمِثْلِه، وفيه جَهَالةُ القَرَابةِ.

وأخرجه أبو بكرٍ الأَثْرَمُ في السُّنَيْهِ (٧٦)، قال: حدَّثنا مُسلِمُ بنُ

إبراهيم، عن شُغبة، عن المُهاجِرِ أبي الحسنِ، عن مَوْلَى لجُوَيْرِيَة، عن جُوَيْرِيَة، عن جُوَيْرِيَة، عن جُويْرِيَة؛ أنها رأتُهُ يُشرَبُ فَضَلَ وُضويْها، فنَهَنّهُ.

وإسنادُه فيه جهالةً.

واثمًا أَثَرُ أَمُّ سَلَمَةً: فأخرَجَهُ أبو عُبَيْدِ الفاسِمُ بنُ سَلَّامٍ في «الطَّهورِ» (١٩٢)، قال: حدَّثنا الهيئمُ بنُ جَمِيلٍ، عن شَرِيكِ، عن مُهاجِرِ الصائِغ، عن ابنِ لعبدِ الرحمٰنِ بنِ عَوْفٍ؛ أنه دَخَلَ على أُمُّ سَلَمَةً، فَقَعَلَتْ به مِثْلَ ذلك؛ يعني: بمِثْلِ أَثْرِ جُوَيْرِيَةً ﷺ السابقِ ذِكْرُه.

وإسنادُه ضعيفٌ؛ شَرِيكُ سَيِّئُ الحِفْظِ، ولا تَخفَى حالُه.

## 🗯 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ ٱبْنُ صُوبِيّان (١٥/١):

﴾ ﴿ (قُولُ عَبْدِ اللهِ بَنِ سَرْجِسَ: تُوضًا أَنتَ هَاهَنَا، وَهِي هَاهَنَا، فَأَمَّا إِذَا خَلَتْ بِهِ، فَلا تُقُرَبَنَّةً).

أثَّرُ هبدِ اللهِ بنِ سَرْجِسَ: أخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٣٨٥)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن عاصمِ بنِ شُلَيْمانَ، سمعتُ عبدَ اللهِ بنَ سَرْجِسَ، قال: «لا بأسَ أنْ يَغْتَسِلَ الرجلُ والمرأةُ مِن إناءٍ واحِدٍ، فإذا خَلَتْ به، فلا تَقْرَبُهُ».

وإسنادُه صحيحٌ.

وأخرَجَهُ أيضًا أبو عُبَيْدِ القاسِمُ بنُ سَلَّامٍ في الطَّهُورِ ( ١٩٤)، قال: حدَّثنا عليُّ بنُ مَفْبَدِ، عن عُبيدِ اللهِ بنِ عَفرو، عن مَغمَرٍ، عن عاصمِ بنِ سليمانَ، عن عبدِ اللهِ بنِ سَرْجِسَ؛ أنه قال: أتَرَوْنَ هذا الشيخَ عاصمِ بنِ نفسَهُ ما فإنَّه قد رأى نبيَّكم ﷺ وأكلَ معه، قال عاصمٌ: فسمعتُه يقولُ: (لَا بَأْسَ بَأَنْ يَفْقَسِلَ الرَّجُلُ والمَرْأَةُ مِنَ الجَنَابَةِ مِن الإِنَاءِ الوَاحِدِ، فَإِنْ خَلَتْ به، فَلَا تَقْرَبُهُ.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ أيضًا الأثْرَمُ في السُّنَنِ (٧٠)، مِن طريقِ عبدِ الواحدِ، حدَّثنا عاصمٌ، قال: سمعتُ عبدَ اللهِ بنَ سَرْجِسَ يقولُ: اغتيلًا جميعًا؛ هي هكذا، وأنتَ هكذا، قال عبدُ الواحدِ في إشارتِه: كان الإناءُ بينهما، وإذا خَلَتُ به، فلا تُقْرَبَنَهُ.

#### وإسنادُه صحيحٌ.

وأخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في السُّننِ الكُبْرى، (٢٩٧/١)، مِن طريقِ شُعْبة، عن عاصم، عن عبدِ اللهِ بنِ سَرْجِسَ، قال: انتوضًا المرأةُ وتَغْتَسِلُ مِن فَضْلٍ غُسْلِ الرجلِ وطَهُورِه، ولا يَتوضًا الرجلُ بفَضْلِ غُسْلِ المرأةِ ولا طَهُورِها،، قال عليَّ: هذا موقوف، وهو أَوْلَى بالصواب.

قال البَيْهَقيُّ: وبَلَغَني عن أبي عيسى التُرمِذيُّ، عن محمدِ بنِ إسماعيلَ البخاريُّ؛ أنه قان: حديثُ عبدِ اللهِ بنِ سَرْجِسَ في هذا البابِ الصحيحُ هو موقوفٌ، ومَن رَفَعَهُ فهو خطأً.

وهكذا قال ابنُ النَّهُم في «التهذيبِ» (١٠٣/١).

وقال الدارَقُطنيُّ في «السُّننِ» بعدَ (٤٢٧): وهذا موقوفٌ صحيحٌ، وهو أَرْلَى بالصوابِ.

## قَالَ ٱلْمُصَنِفُ ٱبنُ صُوتِيان (٢١/١):

## [霉 (لأنَّ النبيُّ ﷺ. . . توضًّأ مِنْ تَوْرٍ مِن حجارةٍ).

قال في «الإرواءِ» (١/ ٦٥): (لم أقِفْ عليه الآن). انتهى، ثم خرَّجَ مِن «مسنَدِ أحمدَ» خبرًا ليس فيه ذِكْرُ الوضوءِ، وخرَّجَ آلُ الشيخِ في «التكميلِ» خبرًا فيه وضوءُ الصحابةِ مِن مِخْضَبٍ مِن حجارةٍ، وليس هو صريحًا مِن فِعْلِ النبيِّ ﷺ. وقد رأيتُه؛ أخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في "الأوسَطِ» (٨٩/٩)، وفي "الكبيرِ" (١٩/٢)، مِن حديثِ أبي قُرَةً ـ وهو: موسى بنُ طارقِ اليَمَانيُّ ـ عن ابنِ جُرَيجٍ، عن أبي خالدٍ يَزيدَ بنِ عبدِ الرحمٰنِ الدُّلَانيُّ الكوفيُّ؛ أنه اخبَرَهُ عن عَوْنِ بنِ أبي جُحَيْفَةَ، عن أبيه أبي جُحَيْفَةَ، قال: "صَلَّلتُ مع رسولِ اللهِ ﷺ بالأَبطَحِ، وكان النبيُّ ﷺ في قُبَدٍ مِن أدمٍ، فَتَوَضَّأُ في تَوْرِ مِن حِجَارَةٍ، فَخَرَجَ بِلالٌ بِفَضْلِهِ فَصَلَّى...،، الحديث.

## 🗷 قَالَ ٱلمَصَيَفُ ٱبنُ صُوبَان (٣١/١):

﴿ حديثُ: (عُفِيَ لِأَمَّتِي عَنِ الْخَطَا وَالنَّسْبَانِ).

قال في «الإرواءِ» (١٢٣/١): (صحيحٌ، ولكنْ لم أجِدْهُ بلفظِ: (صُفِيَ)...) انتهى، ثم خرَّجه مِن غيرِ هذه اللفظةِ مما أفاد به.

#### قُلْتُ:

وَجدتُهُ بِلفظِ: (هُفِيَ)؛ أخرَجَهُ ابنُ حَزْمٍ في المحلَّى (٨/ ٣٣٤ ـ ط. المنريَّة)، مِن طريقِ الرَّبِيعِ بنِ سليمانَ المؤذّنِ المصريِّ، عن يِشْرِ بنِ بكرٍ، عن الأوْزاعيِّ، عن عطاءٍ، عن ابنِ عباسٍ، عن النبيِّ عَلَيْهُ، قال: (مُفِيَ لِأُمْتِي مَنِ النَّمَيَّانِ وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ).

ثم قال ابنُ حَزْمٍ كَتَلَهُ: (فإنْ قال ـ يعني: المُعتَرِضَ ـ: سَأَلَ عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ بنِ حنبلِ أباه عن هذا الحديثِ؟ فقال له: إنه رواه شيخٌ عن الوليدِ بنِ مسلِمٍ، عن الأؤزاعيّ، ومالكِ.

قال مالكُّ: عن نافعٍ، عن ابنِ عُمَرَ، عن النبيِّ ﷺ.

وقال الأوْزاعيُّ: عن عطاءٍ، عن ابنِ عباسٍ، عن النبيُّ ﷺ.

فقال أحمدُ: هذا كَذِبٌ وباطلٌ، ليس يُروى إلَّا عن الحسَنِ، عن النبيِّ ﷺ.

فاغجَبُوا للعَجَبِ، إنما كذَّبَ أحمدُ كَلَّهُ مَن رَوَى هذا الخبرَ مِن طريقِ الوليدِ بنِ مسلِم، عن طريقِ مالكِ، عن نافع، عن ابنِ عُمَر، ومن طريقِ الوليدِ بنِ مسلِم، عن الأوْزاعيِّ، عن عطاء، عن ابنِ عباسٍ، وصَدَقَ أحمدُ في ذلك؛ فهذا لم يأتِ قطُّ مِنْ طريقِ مالكِ، عن نافع، عن ابنِ عُمَر، ولا مِن طريقِ الوليدِ بنِ مسلِم، عن الأوْزاعيِّ، عن عطاء، عن ابنِ عباسٍ، إنما جاء مِن طريقِ بشرِ بنِ بكرٍ، عن الأوْزاعيِّ، عن عطاء، عن ابنِ عباسٍ، عن النبيُّ ﷺ.

ومَن بَدُّلَ الأسانيدَ فقد أخْطَأَ، أو كذَّبَ إنْ تَعَمَّدَ ذلك). انتهى.

وقد أعاد ابن ضويًانَ هذا الحديثَ بلفظِ: (هُفِيَ) في مواضِعَ؛ منها: كتابُ الصلاةِ (٧٣/١)، وقال عنه في «الإرواء» هناك (٣٩٤/١): (صحيحٌ بمعناه، وقد سَبَقَ تخريجُه). انتهى.

وكلامُ الإمامِ أحمدَ كَثَلَثُهُ ظاهرٌ في إعلالِ هذا الخبرِ، وتأويلُ ابنِ حَزْمِ لكلامِه غيرُ مسلَّم، وقد أعَلَّهُ أبو حاتمٍ وغيرُه.

وقُولُ الإمامِ أحمدً: (ليس يُرْوَى إلَّا عن الحسنِ عن النبيِّ ﷺ). انتهى. هو ما يَنْبَغِي الوقوفُ عليه؛ لأنه مِن إمامِ حافظٍ، وإذا حَكَمَ الأثمةُ بإعلالِ حَبَرٍ مِن طريقٍ مشهورةٍ، وأغْفَلُوا ذِكْرَ ورودِه مِن طُرُقِ أخرى، فالغالبُ أنه لا يَصِحُ مِن غيرِها، فَهم قد اطَّلَعُوا على طُرُقِ الأخبارِ ومَخارجِها، وعايَنُوا الأصولُ وتنوُعها، وقولُهم هو العُمْدةُ في ذلك، وقد جَمَعَ بعضُ المتأخّرين جزءًا في تقويةٍ هذا الخبرِ، والكلامُ في بَيَانِ إعلالِهِ لِيس مِنْ شَرْطِ الكتاب.

وابنُ حَزْمٍ ـ عليه رحمةُ اللهِ ـ يخالِفُ الأثمَّةَ في كثيرٍ مِن الأحيانِ، ويُعْمِلُ ظاهِرَ الطَّرُقِ في تقويةِ الأخبارِ أو رَدُّها، كِما عليه كثيرٌ ممَّنْ تأخَّرَ مِن أهلِ العِلْمِ؛ كابنِ القَطَّانِ الفاسِيِّ وغيرِه.

وابنُ خَزْمٍ تَظَلَهُ لا يَعْتَبِرُ بتعلُّدِ طرُقِ الخبرِ، فما رُوِيَ موصولًا.

لا يَضُرُّه أَنْ يُرْوَى مِن وجهِ أَصحَّ مُرسَلًا، فهو يَقْضِي لكلِّ طريتٍ وَحُدَهُ في الغالب:

قال ابنُ حَزْمٍ في كتابِه الإحكامِ، (٢/٢١٧)، في فصلٍ في زيادةِ العَدْلِ: (لا فَرْقَ بَين أَن يَرْوِيَ الراوي العَدْلُ حديثًا، فلا يَرْوِي أَحدُ غبرُه، أو يَرْوِيه غيرُه مُرْسَلًا، أو يَرْوِيهِ ضُعَفاء، وبين أَن يَرْوِيَ الراوي المَدْلُ لفظة زائدة لم يَرْوِها غيرُه مِن رُواةِ الحديثِ، وكلُّ ذلك سواة واجبٌ قَبُولُه...). انتهى.

وقال أيضًا (١/ ١٣١): (إذا روى العدلُ عن مِثْلِه خبرًا حتى يبلُغَ به النبئَ ﷺ ، فقد وَجَبَ الأخذُ به، ولَزِمَتْ طاعتُه والقطعُ به، سواءٌ أرسَلَهُ غيرُهُ أو أَوْقَقَهُ، أو رواه كذَّابٌ مِن الناسِ، وسواءٌ رُوِيَ مِن طريقٍ أخرى أو لم يُرْوَ إِلَّا مِن تلك الطريقِ . . .). انتهى.

وهذا إغفالٌ لبابِ العِلَلِ، ومخالَفةٌ لمناهج النُّقَّادِ.

## 🗯 قَالَ ٱلمُضَيِّنِفُ أَبْنُ صَنُوتِيَانِ (٢٩/١):

(إنَّ عائشةَ ﷺ لَيْنتِ السُّواكَ للنبيِّ ﷺ فاسْتَاكَ به).

أخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ (٤٨/٦ ـ ط. المَيْمَنِيَّة)، والبخاريُّ (٢١٤/١ ـ ط. العامرة)، وغيرُهما، مِن حديثِ عائشةً هُمَّا، فالتُ: مات رسولُ اللهِ عَلَيْ في بيتي ويومي، وبين سَحْرِي (١) وَنَحْرِي، فَلَخَلَ عبدُ الرحمٰنِ بنُ أبي بكرٍ ومعه سِوَاكُ رَطْب، فَنَظَرَ إليه، فظَنَنْتُ أنَّ له فيه حاجةً، قانت: فَأَخَذْتُهُ فَمَضَغْتُهُ، ونَقَضْتُهُ وَطَيَّبْتُهُ، ثم دَفَعْتُهُ إليه، فاسْتَنَ كأخسَن ما رأَيْتُهُ مُسْتَنَا قطُّ.. الحديث.

<sup>(</sup>١) السُّحْرُ: الرُّئَةُ، وقيل: كلُّ ما لَصِقَ بالحُلْقومِ والمَرِيءِ مِن أعلى البطن.

وأخرَجَهُ مسلِمٌ في «الصحيحِ» دون ذِكْرِ السُّواكِ.

#### 🗯 قَالَ ٱلْمُهَينِفُ أَبْنُ صُوبِيَان (٣٠/١):

[ ﴿ (إِنَّ ابنَ عُمَرَ كان يَفْعَلُه إذا حَجَّ أَوِ اعْتَمَرَ؛ رواه البخاريُّ).

يعني: أَخْذَ مَا فَضَلَ عَنِ القَبْضَةِ مِنِ اللَّحْيةِ.

أخرجه البخاريُّ (٥٦/٧ ـ ط. العامرة)، والبَيْهَقيُّ في السُّعَبِ الإيمانِ (٢٠٥٥ ـ ٢٢٠)، الإيمانِ (٢٠٥/٥ ـ ٢٢٠)، وابنُ أبي شَيْبَةَ في المصنَّفِ (٢٠٥/٥ ـ ٢٢٠)، وابنُ سَعْدِ في الطبَقاتِ (١٧٨/٤)، وغيرُهم، مِن حديثِ نافع، عن ابنِ عُمَرَ، عن النبيِّ ﷺ، قال: (خَالِقُوا المُشْرِكِينَ؛ وَقُرُوا اللَّحَى، وَأَحُوا اللَّحَى،

وكان ابنُ عُمَرَ إذا حَجَّ أو اعتَمَرَ، قَبَضَ على لحيتِه، فما فَضَلَ أَخَلَهُ.

وأخرَجَهُ أحمدُ ومسلِمٌ وأهلُ «السُّننِ» إِلَّا ابنَ ماجَهْ، وغيرُهم، ولم يَذْكُروا فِعْلُ ابنِ عُمَرَ.

وأخرَجَهُ أبو داودَ في السُنَنِه (٢/ ٧٦٥)، والنَّسَائيُّ في الكُبْرى، (٢/ ٢٥٥)، والنَّسَائيُّ في الكُبْرى، (٢/ ٢٥٥) (٢/ ٨٢٠)، والحاكمُ في المستدرَكِ، (٢/ ٤٢٢)، وغيرُهم، مِن حديثِ الحسينِ بنِ واقِدٍ، عن مَرْوَانَ بنِ المقفِّعِ، قال: رأيتُ ابنَ عُمَرَ فَيْ قَبَضَ على لحيَتِه، فقطَعَ ما زاد على الكَفَّ.

ومَرُوانُ بنُ سالم المقفَّمُ - بقافِ ثم فاءٍ، وقيل: العكس - وثَّقَهُ ابنُ حِبَّانَ كما في «الثِّقاتِ؛ (٤٣٤/٥)، وفيه جَهَالةٌ، وليس له في «الشَّننِ؛ غيرُ هذا الموضِع، وفيه زيادةٌ مرفوعةٌ.

قال الدَّارَقُطنيُّ رحِمَه اللهُ تعالى بعدَ إخراجِه في •سُنَيْه• (٢/١٨٥): (تَقَرَّدَ به الحسينُ بنُ واقدٍ، وإسنادُه حَسَنٌ). انتهى. ورُوِيَ عن ابنِ عُمَرَ مِن وجوهِ أخرى.

## 🗯 قَالَ ٱلمُصَنِفُ أَبْنُ صُوبِيَان (٣٠/١):

﴿ ﴿ (رُوِيَ عنه \_ يعني: ابنَ عبَّاسٍ \_: أنه لا حَجَّ له ولا صلاةً).

يعني: مَنْ لم يَخْتَتِنْ.

أَخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ (١) ، ومِن طريقِهِ الجَصَّاصُ في أحكامِ القرآنِ الرَّابِ (٢٦/٣) ، وابنُ أبي شَيْبَةَ في المصنَّفِ (٢١/٥) ، مِن طريقِ سعيد، عن قَتَادةً ، عن جابرِ بنِ زيدٍ ، عن ابنِ عباسٍ ، قال: الأَقْلَفُ لا تَجلُّ له صلاةً ، ولا تُؤكلُ ذَيِيحَتُهُ ، ولا تَجُوزُ شهادَتُه .

وإسنادُه صحيحٌ.

وأخرَجَهُ الخَلَّالُ<sup>(٢)</sup>، مِن طريقِ سالمِ بنِ العلاءِ المُرَاديِّ، عن عَمْرِو بنِ هَرِمٍ، عن جابرِ بنِ زيدٍ، عن ابنِ عباسٍ، قال: الأَقْلَفُ لا تُقْبَلُ له الصلاةُ، ولا تُؤكلُ ذَبيحَهُ.

وأخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ، ومِن طريقِه الخَلَالُ<sup>(٢)</sup>، مِن طريقِ سالمِ بنِ العلاءِ، به، بلفظِ: لا تُؤكَّلُ ذَبِيحَةُ الأقْلَفِ.

ورجالُهُ ثِقاتٌ إِلَّا سالمَ بنَ العلاءِ المُرَاديُّ؛ ضَعَفَهُ ابنُ مَعِينِ، وقال أبو حاتِم: (يُكْتَبُ حديثُه)؛ يعني: أنه لا يُحْتَجُّ به فيما انفرَدَ به، وذَكَرَهُ ابنُ حِبَّانَ في «الثّقاتِ»، وهو مُقِلُّ الرَّوايةِ.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في المصنَّفِ، (٤٨٣/٤)، ومِن طريقِهِ الخَطَّابِيُّ في الغريبِ، (٢/ ٤٨٠)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن فَتَادةَ، قال: كان

<sup>(</sup>١) ذكرَ إسنادَ أحمدَ ومَثنةُ ابنُ القيِّم في التحفة المودودا (١١٧ ـ ط. الكتبي الهندي).

 <sup>(</sup>٢) ذَكَرَ إسنادَ الخَلَّالِ ومَثْنَهُ ابنُ القَيِّم في •تحفة المودوده.

ابنُ عباسٍ يَكْرَهُ ذَبيحَةَ الأَغْرَكِ<sup>(١)</sup>، ويقولُ: لا تَجُوزُ شهادتُه، ولا تُقْبَلُ صلاتُه.

وإسنادُه ضعيفٌ؛ قَتَادَةُ لَم يَسْمَعْ مِن ابنِ عباسٍ؛ فقد أخرَجَهُ مَعْمَرٌ في «الجامعِ» (١١/ ١٧٥)، ومِن طريقِه البَيْهَةِيُّ في «الكُبْرى» (٨/ ٣٢٥)، وفي الشُعَبِ الإيمانِ» (٣٩٦/٦)، وعنه ابنُ عَساكِرَ في اتَبْبِينِ الامْتِنانْ، بالأمرِ بالاخْتِتانُ»: (ل ٨/ب \_ مخطوط)، مِن طريقِ قَتَادةً، عن رجلٍ، عن ابنِ عباسِ عَلَيْهُ؛ أنه كَرِهَ ذَبيحَةَ الأَرْغَلِ، وقال: لا تُغْبَلُ صلاتُهُ، ولا تَجوزُ شهادَتُهُ.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (١١/ ١٧٥)، ومِن طريقِه البَيْهَة في «الكُبْرى» (٣٩٦/٦)، مِن طريقِه البَيْهَة في «الكُبْرى» (٣٩٦/٦)، مِن طريقِ ابنِ أبي يحيى، عن داود بنِ الحُصَيْنِ، عن عِكْرِمةً، عن ابنِ عباسٍ، قال: لا تُقْبَلُ صلاةً رجل لم يَخْتَنِنُ.

وإسنادُه ضعيفٌ جِدًّا؛ إبراهيمُ بنُ أبي بحيى مُتُهَمٌ، وقيل في روايةِ داودَ، عن عِكْرِمةَ: مُنْكَرَةً؛ قاله ابنُ المَدِينِيُ وأبو داودَ.

## 🚟 قَالَ ٱلمُصَيِّفُ أَبْنُ ضُوبِيَان (٢٤/١):

﴿ (قُولُه ﷺ لِلَّنِيطِ بَنِ صَبِرَةً: (أَسْبِغِ الوُّضُوءَ، وَخَلُّلْ بَبْنَ الأَصَابِعِ، وَبَالِغْ نِي الِاسْتِنْشَاقِ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِبًا))

أَغْفَلُهُ في الطَّهارةِ مِن ﴿الإِرواءِ ، ولم يَذْكُرُه، ثم أَعادَهُ المصنَّفُ في الصينِّم، وذَكَرَهُ في الطرواء، هناك، وقال (٤/ ٨٥): (صحيحٌ، وقد مَضى بِتَمامِهِ مع تخريجه في ‹الطَّهارةِ، وقم (٩٠)). انتهى.

<sup>(</sup>١) الأغرل: هو مَنْ لم يَختَيَنْ، وهو الأَقْلَفُ، وفي الحديث: (حُقَلَةٌ مُوالةٌ خُرْلًا)، وتُقْرَأُ: الأَرْغَل مقلوبة، كما في الرواية الآتية؛ كجَلَبَ وجَبَلَ.

وليس هو في الطَّهارةِ، ولعلَّه سَفَظ مِن الطابع.

والحديثُ معرونٌ لا يَخْفَى. أَوْرَدَهُ الألبانيُّ في اصحيحِ الجامعِ الصغيرِ، وغيرِه.

وقد أخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ (٤/ ٣٢، ٣٣ ـ ط. الميمنيَّة)، والبخاريُّ في ﴿ الأدب المفرّدِ ١٩٦ ـ ٧٠)، وأبو داودُ (١/ ٩٩ ـ ١٠٠) (٢/ ٧٦٩ ـ ٧٧٠)، والنَّرمِذيُّ (٣/ ١٥٥)، والنَّسَائقُ في «الكُبْرى» (١/ ٨٩)، و«المُجْنَبَى» (١/ ٧٩ - سِندي)، وابنُ ماجَهُ (١/ ١٥٣)، والبدارميُّ (١/ ١٨٩ - ط. بُغا)، وابنُ خُزَيمةً (١/ ٧٨ ـ ٨٧)، وابنُ حِبَّانَ (٣/ ٣٦٣، ٣٦٨) (١٠ / ٣٦٨)، والحاكمُ (١/ ١٤٧ ـ ١٤٨) (٤/ ١١٠)، وابنُ الجارُودِ (٧٨)، والشافعيُّ في الأمُّ ( / ٢٣/١ ـ ط. بولاق)، و المُسندِ ا (١٥)، ومِن طريقِه البَيْهَقَيُّ في «الكُبْرى» (۱/ ۰۰، ۰۱، ۰۲، ۲۷) (۷/ ۳۰۳)، وفي «المَعرِفةِ» (۲۸٤/۱، ٢٨٥)، وأبو داودَ الطَّيالِسيُّ (١٩١)، وعبدُ الرُّزَّاقِ (٢٦/١)، وابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» (١٨/١، ٣٢)، والدُّولابئ في اجُزم مِن أحاديثِ سفيانَ»<sup>(١)</sup>، وابنُ المنذِرِ في «الأوسطِ» (١/ ٤٠٧)، والطَّبَرانيُّ في «الكبيرِ» (١٩/ ٢١٦)، و•الأوسطِ؛ (٨/ ٢١٥)، وابنُ عبدِ البَرِّ في •التَّمهيدِ؛ (١٨/ ٢٢٣)، وابنُ قانِع في «المُعجَم» (٩/٣)، والرَّامَهُرْمُزِيُّ في «المُحَدُّثِ الفاصل» (٩٧٩)، وأبوً نُعَيْم في ﴿الْحِلْيةِهِ (٧/ ٢٢٩)، والبّغَوِيُّ في السّرَحِ السُّنَّةِهِ (١/ ١٥)، وغيرُهم، مِن طرُقٍ، عن إسماعيلَ بنِ كثيرِ، عن عاصم بنِ لَقيطٍ، عن أبيه، عن النبئ ﷺ، وذَكَرَهُ.

ولم يَذْكُروا المَضْمَضَةَ فيه، إلَّا روايةً عند أبي داودَ (١٠٠/)،

 <sup>(</sup>١) ذكر إسناد الدُّولابيِّ ومتنه في «جزته» ابنُ انقَطَّانِ الفاسيُّ في «بيانِ الوهم والإيهام الواقعَيْن في كتاب الأحكام» (٩٣/٥).

ومِن طريقِه البَيْهَقِيُّ (١/ ٥٣)، من طريقِ أبي عاصم، قال: حدَّثنا ابنُ جُرَيْج، عن إسماعيلَ، به... الحديث، وقال فيهُ: (إذَا تَوَضَّأْتَ، فَمَضْعِضٌ).

ولفظُ الدُّولابِيِّ في وَجُزْءِ مِن أحاديثِ سفيانَ ، قال: (حدَّثنا محمدُ بنُ بشَّادٍ، حدَّثنا عبدُ الرحمٰنِ بنُ مَهْدِيَّ، عن سُفْيانَ، عن أبي هاشم، عن عاصم بنِ لَتِيطٍ، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ، قال: (إذَا تَوَضَّأْت، فَأَبْلِغْ فِي الْمَضْمَضَةِ وَالإسْتِنْسَاقِ، إلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا)). انتهى.

ذَكَرَهُ ابنُ القَطَّانِ في •بيانِ الوَهْمِ والإِيهامِ• (٥٩٣/٥)، بسَنَدِهِ ومَنْتِهِ المذكورِ، وفال: (وابنُ مَهْديٍّ أحفَظُ مِن وَكيعٍ، وأَجَلُّ قَدْرًا). انتهى.

قُلْتُ

وحديث وَكِيع أَخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ وغيرُه، وقد تُويعَ عليه عن سفيانَ بدون ذِخْرِ (الْمَصْمَصَةِ)، تابَقهُ: عبدُ الرحمٰنِ بنُ مَهديً - وهو مَن زاد المَصْمَصَةَ - عند أحمدَ في «المسنَدِه (٢٣/٤)، وتابَعَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ كما في «انمصنَفِ» (٢٦/١)، وأبو نُعيْم ومحمدُ بنُ يوسفَ الغِرْيابيُ عند الطَّبَرانيُ في «الكبيرِ» (٢١٦/١٩)، ومحمدُ بنُ كَثِيرِ عند الحاكمِ عند الطَّبَرانيُ في «الكبيرِ» (٢١٦/١٩)، وعبد الرَّامَهُرمُزِيِّ (٧٩٥)، وعَبدانُ عند الرَّامَهُرمُزِيِّ (٥٧٥)، ويحيى بنُ آدمَ عند ابنِ قانِع في همُعجَمِه (٣/ ٩١)، وغيرُهم، ولا حَمَلَ على وكيع فيه، كيف وقد تابَعَ سفيانَ عليه جماعةٌ كما رواه وكيعٌ، منهم: ابنُ جُرَيْج، ويحيى بنُ سُلَيْم، وداودُ بنُ عبد الرحمٰنِ، ومِسْعَر، وقُرَّةُ بنُ عبد الرحمٰنِ، ومِسْعَر، وقُرَّةُ بنُ عالِدٍ، والحسنُ بنُ عليٍّ أبو جَعفرٍ؛ كلُهم عن إسماعيلَ بنِ كثيرٍ، به.

وقد تُوبِعَ إسماعيلُ بنُ كَثِيرٍ على رِوايتِهِ بذون هذه الزَّيادةِ، تابَعَهُ إسماعيلُ بنُ أُمَيَّةُ عند ابنِ قَانِع في «المُعجَمِ» (٩/٣)؛ فقد رواه عن إسماعيلَ بنِ أُميَّةً، عن عاصمٍ بنِ لَقيطِ بنِ صَبِرَةً. وهي زيادةٌ شاذّةٌ مُخالِفةٌ لروايةِ جماعةِ الحُفَّاظِ، ولا يَصِحُ في حديثِ لَقيظِ بنِ صَبِرةً ذِكُمُ المَضْمَضَةِ، والصحيحُ مِن حديثِ سُفيانَ: ما رواه الإمامُ أحمدُ في «مسنَدِه» عن عبدِ الرحمٰنِ بنِ مَهديًّ، عن سفيانَ، مِن غيرِ ذِكْرِ المَصْمَضَةِ.

والحديثُ بكلِّ حالٍ صحيحٌ.

## 🗯 قَالَ ٱلْمُصَنِّفُ ٱبْنُ ضُوتِيَان (٣٤/١):

﴿ ﴿ وَوَلُهُ: أَسْبِعُ الْوُضُوءَ، قال ابنُ عُمَرَ: الإسباغُ: الإِنْقاءُ).

علَّقَهُ البخاريُّ في «الصحيحِ» (١/ ٤٤ ـ ط. العامرة) (كتابُ الطَّهارةِ، بابُ إِسْباغ الوضوءِ).

وأخرَجَهُ موصولًا عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (١)، مِن طريقِ ابنِ جُرَيْجِ، أَخبَرني نافعٌ، عن ابنِ عُمَرَ: أنه كان يرى الوُضُوءَ السابغَ الإثقاء.

وإسنادُه صحيحٌ؛ ابنُ جُرَيجٍ مِن أَنْبَتِ أصحابِ نافع.

## قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ ضُوتِيَان (٣٦/١):

﴿ (رُوِيَ عن أحمدَ أنه قال: ما أُحِبُّ أن يُعِينَني على وُضُوئِي أَخَدُّ؛ كَا لأنَّ عُمَرَ قال ذلك).

أَخْرَجُهُ ابنُ حِبَّانَ في «المجروحِينَ» (٣/ ٥٣)، وأبو يَعْلَى (١/ ٢٠٠)، والبَرَّارُ في «المسنَدِ» (دَكَشْف» ٢٦٠، والْمُختصرِ زوائدِ المُسندِ» (/ ١٦٠)،

<sup>(</sup>١) خرَّجه مِن المصنَّفِ، لعبد الرَّزَّاق ابنُ حجرٍ في انغليق النعليق؛ (٢/ ٩٩).

والدَّارَقُطنيُّ في «الأَفْوادِ» (۱٬ عما في «أطرافِ الأفرادِ» لابنِ القَيْسَرانيُّ (/ ۲۵۱)، وابنُ عَدِيُّ في «الكاملِ» (۷ / ۲۶)، مِن طريقِ النَّضرِ بنِ منصودٍ، عن عُقْبَةَ بنِ مَلْقَمَةً أبي الجَنُوبِ، قال: سمعتُ عليَّ بنَ أبي طالبٍ عَلَيْهِ يقولُ: رأيتُ عُمَرَ بنَ الخطَّابِ عَلَيْهِ يَسْتَقِي ماءً لِوُضويَه، فقلتُ: أنا أَكْفِيكَ يا أميرَ المؤمنينَ، قال: لا، إنِّي رأيتُ رسولَ اللهِ عَلَيْ يَسْتَقِي ماءً لوُصُولِهِ مِن زَمْزَمَ، فقلتُ: أنا أَكْفِيكَ يا رسولَ اللهِ اللهِ يَشَالَى: يَسْتَقِي ماءً لوُصُولِهِ مِن زَمْزَمَ، فقلتُ: أنا أَكْفِيكَ يا رسولَ اللهِ، فقال: (لا أُحِبُ أَنْ يُعِينَنِي عَلَى وُضُولِي أَحَدُ).

وهذا لفظُ ابنِ حِبَّانَ.

وإسنادُه ضعيفٌ؛ النَّصْرُ وشيخُهُ ضعيفانِ، ولا يُحْتَجُّ بعِثْلِهما، والخبرُ منكَرُ مخالِفُ للأحاديثِ الصحيحةِ في الإعانةِ على الوُصُوءِ.

قال عثمانُ بنُ سعيدِ الدارِميُّ في التاريخِ ( ٨٢٨): (قلتُ ليحيى بنِ مَعِينِ: النَّضْرُ بنُ منصورِ العَنْزِيُّ تَعْرِفُه ؟ يَرْدِي عنه ابنُ أبي مَعْشَرٍ، عن أبي الجَنُوبِ، عن عليٍّ، مَنْ هؤلاءِ ؟ فقال: هؤلاءِ حَمَّالةُ الحَطَبِ!).

## قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَنْ صُوبِيَان (٢٨/١):

﴿ (رِيَجِبُ مَسْحُ أَكْثِرِ أَعلَى الخُفُّ، فَيَضَعُ يَدَهُ على مُقَدَّمِه، ثم يَمْسَحُ إلى ساقِه؛ لحديثِ المُغيرةِ بنِ شُعبةً؛ رواه الخَلَّالُ).

أَغْفَلَ ذِكْرَهُ في "الإرواءِ".

وقد أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ في المصنَّفِ، (١٧٠/١)، ومِن طريقِه البَيْهَقيُّ في الكُبْرى، (٢/٢٩٢)، مِن طريقِ أبي أسامةَ حَمَّادِ بنِ أسامةً،

 <sup>(</sup>١) كتاب الأفراد، أو القوائد والأفراد، للدارقُطني، منه أجزامٌ مفرَّفةٌ في بعض المكتبات
 كاد دار الكتب المصرية، والمكتبة الظاهرية، وغيرهما؛ وانظر: اتاريخ النراث العربي، (١/ ٢٧٢).

عن أشْمَتَ، عن الحسنِ عن المُغيرةِ بنِ شُغبةً، قال: ﴿ وَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ بال، ثُمَّ جاء حتى تَوَضَّا، ثم مَسَحَ على خُفَّهِ الأيسرِ، ثم مَسَحَ أعلاهما مَسْحَةً وَالْأَيسرِ، ثم مَسَحَ أعلاهما مَسْحَةً والأيسرِ، ثم مَسَحَ أعلاهما مَسْحَةً واحدةً، حتى كأنِّي أَنْظُرُ إلى أصابِعِ رسولِ اللهِ ﷺ على الخُفَّيْنِ.

والحَسَنُ لم يَسْمَعُ من المُغِيرةِ، قاله الحُفَّاظُ؛ كالدَّارَقُطنيٌ في «ولحَسَنُ لم يَسْمَعُ من المُغِيرةِ، قاله الحُفَّاطُ؛ كالدَّارَةُ من وتَبَّه عليه جماعةٌ؛ كالذَّمَبيُّ في «السَّيَرِ» (١/ ٨٠)، وابنِ حَجَرٍ عَقِبَ خبرٍ في «السَّيرِ» (١/ ٨٠)،

وإنما أُخِذَ على الحسَنِ تدليسُهُ مِن هذا النوعِ مِن الإرسالِ، فيَرْوِي عن صحابةِ لم يَسْمَعُ منهم، وربَّما لم يُلْرِكُهُم.

وحديثُهُ عمَّنْ سَمِعَ منه مِن الصحابةِ صحيحٌ، وإنْ لم يصرِّخ بالسَّمَاعِ، فتدليسُهُ ليس مِن هذا النوعِ.

# 🖀 قَالَ ٱلمْضَنِفُ آبْنُ ضُوبِيّان (٣٩/١):

﴿ (زَوَى الأَثْرَمُ، عن ابنِ عُمَرَ: أنه خرَج بإِبْهَامِهِ قُرْحَةً، فَأَلْقَمَها مَرَارةً، فكان يَتَوَضَّأُ عليها).

أَخرَجَهُ ابنُ المنذِرِ في الأوسطِ» (٢٤/٢)، مِن طريقِ الوليدِ، ثنا سعيدُ بنُ أبي عَرُوبَةً، حدَّثَني سليمانُ بنُ موسى، عن نافعٍ، قال: جُرِحَتْ إِبْهَامُ رِجْلِ ابنِ عُمَرَ، فأَلْقَمَها مَرَارَةً، فكان يَتَوَضَّأُ عليها.

وأخرَجَهُ البَّبَهَقيُّ في «الكُبْرى» (٢٢٨/١)، مِن طريقِ الوليدِ، قال: أخبَرني سعيدٌ، عن سليمانَ بنِ موسى، عن نافع، عن ابنِ عُمَرَ: أنَّ إِبْهَامَ رِجْلِهِ جُرِحَتْ، فأَلْبَسَها مَرارَةً، وكان يَتَوَضَّأُ عليها.

فقال: سعيدٌ، ولم يَنْسُبُه.

وإسنادُه صحيحٌ.

وأخرَجَهُ الحَرْبِيُّ في «غريبِ الحديثِ» (٨١/١)، مِن طريقِ الوليدِ بنِ مسلِم، عن سعيدِ بنِ عبدِ العزيزِ، عن سليمانَ بنِ موسى، عن نافعٍ: «جُرِحَتْ إِبْهامُ ابنِ عُمَرَ، فأَلْقَمَها مَرازَةً، فكان يَتَوَضَّأُ عليها».

فَسَمَّى شَيِخَ الوليدِ بنِ مسلِمٍ في هذا الإسنادِ سعيدَ بنَ عبدِ العزيزِ ـ وهو: ابنُ أبي يحيى التَّتُوخيُ ـ والوليدُ بنُ مسلِم القُرَشيُّ الأُمَويُّ ليس له مِن شيوخِهِ مَن اسمُه سعيدٌ إلاّ ستةَ نَقَرٍ، ولَيس يَرْوِي منهم عن سليمانَ بنِ موسى غيرُ سعيدِ بنِ عبدِ العزيزِ، وسَعيدِ بنِ يَزيدَ الدَّمَشقيُّ، حَدَّثَ عنه ابنُ عَساكِرَ في «تاريخه» (۲۱/ ٣٣٠).

وجاء في «الطبّ النبَوِيّ» لأبي نُعَيْم الأَصْبَهانيُ (٢/٤٨٧)، مِن طريقِ الوليدِ بنِ مسلِم، حدَّثنا سعيدُ بنُ عبدِ العزيزِ، عن سليمانَ بنِ موسى، عن نافع، قال: «انْكَسَرَ إِصْبَعُ ابنِ عُمَرَ، فأَلْقَمَها مَرارَةً، فكان يُتَوَضَّأُ ويَهْسَحُ عليها».

وتابَعَ الوليدَ بنَ مسلِمٍ، حن سعيدِ: عبدُ الأَعْلَى بنُ مُسْهِرٍ الدُّمَشْقِيُ. الدُّمَشْقِيُ.

أَخرَجَهُ عنه ابنُ مُقْرئِ في المُعجَمِه (ص ٤٠٨)، مِن طريقِ الضَّجَّاكِ بنِ حَجْوَةً، حدَّثنا عبدُ الأعلى بنُ مُسْهِرِ الدَّمَشقيُّ، حدَّثنا سعيدُ بنُ عبدِ العزيز، عن سليمانَ بنِ موسى، عن نافع، عن ابنِ عُمَرَ، قال: اجُرِحَتْ إِبْهَامُهُ فَأَلْبَسَهَا مَرَارَةً وكان يَمْسَحُ عليها \_ يعني: ابنَ عُمَرًا.

قال ابنُ عَدِيٌ في «الكاملِ» (١٥٩/٥)، عن الضَّحَّاكِ بنِ حَجْوَةَ: كلُّ رِواياتِه مَناكِيرُ إمَّا مَثْنًا أو إسنادًا. وقال الدَّارَقُطنيُّ: كان يَضَعُ الحديث.

## 🛎 قَالَ ٱلمُصُنِفُ أَبْنُ ضُوتِيَان (٤٠/١):

﴿ ﴿ وَوَلُ ابْنِ عِباسٍ فِي الدُّمِ: إذا كان فاحِشًا، فعليه الإعادةُ).

أَخرَجَهُ ابنُ المنذِرِ في «الأوسطِ» (٢/ ١٥٢)، والأَثْرَمُ في السُننِه» (٢/ ١٥٢)، والأَثْرَمُ في السُننِه» (٢/ ٢٠٥)، مِن طريقِ عبدِ العزيزِ بنِ عبدِ الصمدِ، ثنا سليمانُ التَّيميُّ، عن عمارٍ، عن ابنِ عباسٍ، قال: إذا كان اللَّمُ فاحشًا فعليه الإعادةُ، وإنْ كان قليلًا فلا إعادةً عليه.

وإسنادُه صحيحٌ.

# 🛭 قَالَ ٱلْمُصَنِّفُ ٱبْنُ ضُوتِيَان (١/١٠):

﴾ (إنَّ ابنَ عُمَرَ عصَرَ بَثْرَةً، فخَرَج دمٌ، وصَلَّى ولم يَتوضًّأ، وابنُ أبي [أَوْفَى: عَصَرَ دُمَّلًا).

أمَّا أثَّرُ عبدِ اللهِ بنِ صُمَرَ: فأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في المصنَّفِ، (٥٥٣)، مِن طريقِ ابنِ التَّيْميِّ، عن أبيه، وحميدِ الطَّويلِ، قالَا: احدَّثنا بكرُ بنُ عبدِ اللهِ المُوَنيُّ: أنه رأى ابنَ عُمَرَ عَصَرَ بَثْرَةً بين عَيْنَيْهِ، فخَرَجَ منها شيءٌ، فَفَتَهُ بين إِصْبَعَيْهِ، ثم صَلَّى ولم يَتوضَّأُه.

وإسنادُه صحيحٌ.

وأخرَجَهُ أيضًا ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» (١٤٧٨)، ومِن طريقِه البَيْهَقيُّ في «السُّننِ الكُبْرى» (٦٦٧)، مِن طريقِ عبدِ الوهابِ عن التَّيْميُّ عن بكرٍ، قال: رأيتُ ابنَ عُمَرَ عَصَرَ بَثْرَةً في وَجْهِه، فخَرَج شيءٌ مِنْ دَمٍ، فحَكَّهُ بِين إصبَعَيْهِ، ثم صَلَّى ولم يَتَوَضَّأُ.

وإسنادُه صحيحٌ.

وأَخرَجَهُ الأَثْرَمُ في السُّنَنِ (١١٤)، قال: حدَّثنا موسى بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا حَمَّادٌ، أخبَرَنا حُمَيْدٌ، عن بكرِ بنِ عبدِ اللهِ المُزَنيُ: أنَّ ابنَ عُمَرَ عَصَرَ بَثْرَةً في وَجُهِه، فخَرَجَ منها شيءٌ بنُ دم وقيح، فَمَسَحَهُ بيدِهِ، وصَلَّى ولم يَتَوَضَّأُ، ورأى رجُلًا قد احْتَجَمَ، فخَرَجَ مِن مَحَاجِدِهِ شيءٌ مِن دمٍ وهو يُصَلِّي، فأَخَذَ ابنُ عُمَرَ حصاةً، فَسَلَتَ الذَّمَ مِنْ قَفَاهُ ثم دَفَنها.

#### وإسنادُه صحيحٌ.

وأخرَجَهُ ابن المنذِرِ في «الأوسطِ» (٦٥)، قال: حدَّثنا عليُّ بنُ عبدِ العزيزِ، ثنا حَجَّاجٌ، ثنا حمادٌ، عن حُمَيْدٍ، عن بكرِ بنِ عبدِ اللهِ المُمْزَنيُّ: أنَّ ابنَ عُمَرَ عَصَرَ بَثْرَةً كانتْ بِجَبْهَتِه، فخرَجَ منها دمٌّ وقيحٌ فَمَسَحُها، فصَلَّى ولم يَتَوَضَّأً، ورأى رجلًا قد احْتَجَمَ بين يدَيْهِ وقد خَرَجَ مِنْ مُحاجِمِهِ شيءٌ مِن دمٍ وهو يُصَلِّي، فأَخَذَ ابنُ عُمَرَ عَصَاهُ، فَسَلَتَ اللَّمَ ثم وقَتها في المسجدِ.

#### وإسنادُه صحيحٌ.

وأمَّا أَثَرُ ابِنِ أَبِي أَوْنَى: فَمَلَّقَهُ البخاريُّ في «الصحيح»، (كتابُ الوضوءِ، بابُ مَنْ لم يَرَ الوضوءَ إِلَّا مِن المَحْرَجَيْنِ: مِنَ القُبُلِ والدُّبُرِ)، ولفْظُهُ: ويَزَقَ ابنُ أَبِي أَوْنَى دمّا فَمَضَى في صَلاتِه، ووَصَلَهُ ابنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٣٤٣)، مِن طريقِ عبدِ الوهابِ الثَّقْفيُّ، عن عطاءِ بنِ السَّائِبِ، قال: رأيتُ ابنَ أبي أَوْفَى بَزَقَ دمًا وهو يُصَلِّي، ثم مَضَى في صَلاتِه.

وإسنادُه ضعيفٌ؛ فعبدُ الوهابِ بنُ عبدِ المَجيدِ الثَّقَفيُّ البصريُّ، وروايةُ البَصْريِّينَ عن عطاءِ عاشَّةُ بعد اختلاطِه.

ووَصَلَهُ أَيضًا ابنُ المنذِرِ في الأوسطِ؛ (٦٣)، قال: حدَّثنا عليُّ بنُ الحسنِ، ثنا يَعْلَى بنُ عُبَيْدٍ، ثنا سُفْيانُ، عن عطاءِ بنِ السَّائِبِ، قال: رأيتُ عبدَ اللهِ بنَ أبي أَوْفَى بَزَقَ دمّا، ثم قام فَصَلَّى. وإسنادُه ضعيفٌ؛ فَيَعْلَى بنُ عُبَيْدِ الطَّنافِسِيُّ ثِقَةٌ في نفسِه، ضعيفٌ في سُفْيانَ الثَّوْرِيُّ؛ قالَهُ يحيى بنُ مَعِينِ.

وَاخْرَجَهُ السَّرِئُ بنُ يحيى في «أحاديثِه» (١٥٣/مخطوط)، قال: حدَّثنا يَعْلَى، وأبو نُعَيْم، وقَبِيصَةُ، قالوا: حدَّثنا سُفْيانُ، عن عطاء، قال: رأيتُ عبدَ اللهِ بنَ أبي أَوْفَى بَزَقَ دمًا، ثم لم يَتَوضَّأ، قال أبو نُعَيْمٍ في حديثٍ: وذاك بعدما ذَهَبَ بَصَرُه.

وإسنادُه صحيحٌ.

## 🖀 قَالَ ٱلمُصْنَفِفُ أَبْنُ ضُوتِيَانَ (١/١٤):

[ ﴿ (قَالَ ابنُ مُسْعُودٍ: القُبُلَةُ مِنَ اللَّمْسِ، وفيها الوضوءُ؛ رواه أبو داودًا. ]

أخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاق في «المصنَّفِ» (١٣٣/١)، ومِنْ طريقِه الطَّبَرانيُّ في «التفسيرِ» (١٣٣/١)، وأخرَجَهُ أيضًا الطبَريُّ في «التفسيرِ» (١٣٩/٨)، وأخرَجَهُ أيضًا الطبَريُّ في «التفسيرِ» (١٩٩٨)، وابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» (٤٩/١)، وابنُ الممنفِرِ في «الأوسطِ» (١١٧/١)، وسعيدُ بنُ منصورِ في «السُّننِ» (١٢٥٩)، والبَيْهَقيُّ في «السُّننِ» (١٢٥٩)، والبَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (١٢٥١)، والبَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (١/٤٢)، وفي «المعرِفةِ» (١/ ٢٧٧)، وأبو أحمدَ الحاكمُ في «شِعارِ أصحابِ الحديثِ» (٥٥)، وغيرُهم، مِن طريقِ جماعةٍ، عن الأحمشِ، عن إبراهيمَ، عن أبراهيمَ، عن أبراهيمَ، عن أبراهيمَ، عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ عَلَيْهُ، به.

وزاد ابنُ أبي شَيْبَةَ، وأبو أحمدَ الحاكمُ، والبَيْهَقيُ في بعضِ الطُّرُقِ: (واللَّمْسُ ما دونَ الجِمَاع).

وأبو عُبَيْدةَ هو: ابنُ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ، ولم يَسْمَعْ مِن أبيه، وحديثُهُ عن أبيه محمولٌ على الاتصالِ؛ قَبِلَهُ \_ وما في حُكْمِه \_ الحُفَّاظُ؛ كعليّ بنِ المَدينيّ والنَّسَائيّ والدَّارَقُطنيّ، وأبو عُبَيْدةَ وإن لم يَسْمَعْ مِن أبيه إِلَّا أَنَهُ مِنَ أَعَلَمِ النَّاسِ بَحَدَيْثِ أَبِيهِ؛ فَهُو يَأْخُذُ حَدَيْثَ أَبِيهِ مِنَ أَهَلِ بَيْتِهِ وكبارِ أصحابِ أَبْنِ مسعودٍ، وعلى هذا جماعةٌ مِن المحقَّقينَ؛ كابنِ تَيْمِيَّةً؛ كما في «الفتاوى» (٢/٤٠٤)، وابنِ رجبٍ في «الفتح» (١٤/٦).

وثبوتُ الانقطاعِ وعدمُ اللَّقِيُ عند الأثمَّةِ لا يَلْزَمُ منه الضَّغْفُ، وإن كان الضَّعْفُ هو الغالب، فهم يُثبِتونَ الانقطاعَ في روايةِ أبي عُبَيْدةَ عن أبيه، وسعيدِ عن عُمَرَ، والنَّخَعيِّ عن ابنِ مسعودٍ، وغيرِها، ويُصَحِّحونَهَا لِقَرائِنَ لا تُقاوِمُها عِلَّةُ الانقطاعِ.

قال ابنُ تيميَّة في افتاويه، (٤٠٤/٦): (ويُقالُ: إنَّ أَبا عُبَيْلةً لَم يَسْمَعْ مِن أَبيه، لكنْ هو عالِمٌ بحالِ أَبيه، مُتَلَقِّ لآثارِهِ مِن أكابِرِ أصحابِ أبيه، وهذه حالٌ متكرِّرةٌ مِن عبدِ اللهِ ﴿ اللهِ عَنْ مشهورةً عند أصحابِه، فيكثُرُ المتحدُّثُ بها، ولم يكنْ في أصحابِ عبدِ اللهِ مَن يُتَّهَمُ عليه حتى يُخافَ أَن يكونَ هو الواسطة؛ فلهذا صار الناسُ يَحتجُّونَ بروايةِ ابنِه عنه، وإنْ قيل: إنَّه لم يَسْمَعُ مِن أَبيه). انتهى.

وقال ابنُ رجبٍ في فشرحِ الصحيحِ، (٣٤٢/٧): (وأبو عُبَيْدةَ وإن لم يَسْمَعْ مِن أبيه إلا أنَّ أحاديثَهُ عنه صحيحةٌ، تَلقًاها عن أهلِ بيتِه الثقاتِ العارفينَ بحديثِ أبيه؛ قالَهُ ابنُ المَلِينيُ وغيرُه). انتهى.

وقد قال الطَّحَاويُّ قبلَ ذلك في الشرح معاني الآثارِ» (١٩٥/١): (الْإِنْ قال قاتلُّ: الآثارُ الأَوَلُ أَوْلَى مِن هذا؛ لأنها مُتَّصلةٌ، وهذا منقطِمٌ؛ لأَنْ أَبا عُبَيْدةَ لم يَسْمَعُ مِن أبيه شيئًا، قيل له: ليس مِن هذه الجِهَةِ الحُتَجَجُنا به؛ لأَنَّ مِثْلَهُ على تَقدُّمِهِ في العلمِ ومَوْضِعِهِ مِن عبدِ اللهِ وخِلْطَتِهِ لخاصَّتِهِ مِن بَعْلِو لا يَخْفَى عليه مِثْلُ هذا مِنْ أمورِهِ، فجَعَلْنا قولَهُ ذلك حُجَّةً). انتهى.

وقد يُردُّ لأبي عُبَيْدةَ عن أبيه ما خالَفَ فيه أصحابَ أبيه عبدِ اللهِ بنِ سعودٍ ﴿ اللهِ عَلَيْهِ ﴾ .

ورَوَى هذا الأثرَ عن الأعمشِ: شُعْبَةُ وسُفْيانُ وغيرُهما.

وأخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورِ في «السُّننِ» (١٢٥٧/٤)، ومِن طريقِهِ الطُّبَرانيُّ في «المُعجَمِ الكبيرِ» (٢٤٩/٩)، مِن طريقِ خالدِ بنِ عبدِ اللهِ، عن نيَانِ، عن عامرِ الشَّعْبيِّ، عن عبدِ اللهِ، قال: المُلامَسَةُ ما دون الجِمَاع، والقُبُلَةُ منه، ومنها الوضوءُ.

وَهذا اللفظُ لسعيدٍ، ورجالُه ثِقاتُ، إلَّا أنَّ عامرًا الشَّغبيَّ لم يَسْمَعْ مِن ابنِ مسعودٍ.

وأخرَجَهُ أبو يوسفَ يعقوبُ بنُ إبراهيمَ الأنصاريُّ في «الآثارِ» (ص/ ١٢)، مِن طريقِ أبي حَنيفةً، عن حَن أبراهيمَ، عن ابنِ مسعودٍ ﷺ؛ أنه قال: «في القُبْلَةِ واللَّمْسِ الوضوءُ».

وإسنادُه لا بأسَ به.

تَنَبِٰيه:

عَزَا المصنِّفُ الأثَرَ لأبي داودَ، ولم أَرَهُ في ٥سُنَيه٩.

## 🗯 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيَانِ (٤٢/١):

﴾ (إنَّ ابنَ عُمَرَ وابنَ عبَّاسٍ: كَانَا يأمُرَانِ غاسِلَ المَيِّتِ بالوضوءِ، وقال أبو هريرةَ: أقلُّ ما فيه الوضوءُ).

أمَّا أثَوُ صِدِ اللهِ بِنِ هُمَرَ: فأخرَجَهُ عِبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٣/ ٤٠٧)، والبَيْهَقيُّ في «الكُبْرِى» (٣٠٦/١)، مِن طريقِ عبدِ الله بنِ عُمَرَ، عن نافع، عن ابنِ عُمَرَ، قال: إذا خَسَّلْتَ المَيّْتَ، فأصابَكَ منه أذّى، فاغْتَسِلْ؛ وإلا إنما يَكْفيكَ الوضوءُ. وإسنادُه ضعيفٌ؛ لحالِ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ العُمَرِيِّ.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ في المصنَّفِ (٤٠٦/٣)، عن النَّوْريِّ، عن أبي الزَّبيرِ، عن أبي الزَّبيرِ، عن أبي الزَّبيرِ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، قال: سألتُ ابنَ عُمَرَ: أَغْتَسِلُ مِن المؤمنِ، ولا تَغْتَسِلُ منه. ولا تَغْتَسِلُ منه.

وإسنادُه صحيعٌ؛ وأبو الزُّبيرِ محمدُ بنُ مسلِم بنِ تَدْرُسَ تابَهَهُ عطاءُ بنُ السائِبِ على رِوَايَتِه؛ أخرَجَهُ عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ في كتابِ «السُّنَةِ» (٣٢١/١)، وابنُ الصنفِرِ في «الأوسطِ» (٣٤٩/٥)، والخَلَّالُ في «الأيمانِ» (٣٠٦/١)، والبَّيْهَةَيُّ في «الكُبْرى» (٣٠٦/١)، بسندِ صحيحٍ، والإيمانِ» (٣٠٦/١)، بسندِ صحيحٍ، عن عطاءِ بنِ السَّائِبِ، عن سعيدِ بنِ جُبَيرٍ، قال: قلتُ لابنِ عُمَرَ: أَيْغُتَسَلُ مِن غُسْلِ المَيِّتِ؟ فقال: ما الميثُ؟ فقلتُ: أرجو أن يكونَ مُومِنًا، قال: فَتَمَسَّعُ بالمؤمنِ ما استَظَمْتَ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» (٢٩/٢)، مِن طريقِ أبي الأخرَص، عن عطاء، عن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ، قال: قلتُ لابنِ عُمَرَ: أغْتِسلُ مِن غُسُل الميتِ؟ قال: لا.

ورُوِيَ عن ابنِ عُمَرَ مِن غيرِ هذا .

وأَمَّا أَلْرُ عَبِدِ اللهِ بِنِ عَباسٍ: فأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ في المصنَّفِ، (۴،۹/۵)، ومُسَدَّدٌ (۴،۹/۵)، ومُسَدَّدٌ في «الأوسطِ» (۴،۹/۵)، ومُسَدَّدٌ في «المُسندِ» ـ كما في «الكُبْرى» (۳۱۹/۱) ـ والبَّيْهَقِيُّ في «الكُبْرى» في «الكُبْرى» أَمَّلُ ابنُ عباسٍ: والبَّيْهَ وَلَى ابنُ عباسٍ: أَعَلَى مَن غَشَلَ مِينًا غُسْلٌ؟ قال: لا، قد إذًا نَجَّسُوا صاحبَهم، ولكنُ وُضُوءٌ.

وإسنادُه صحيحٌ؛ وعطاءٌ هو ابنُ أبي رَبَاحٍ؛ فقد أخرَجَ الأَثَرَ ابنُ أبي شَيْبَةَ في امصنَّفِه؛ (٢/ ٤٦٩)، مِن طريقِ عَمْرِو بنِ دينارٍ، عن عطاءٍ، عن ابنِ عباسٍ، قال: ﴿لا تُنجَسُوا أمواتَكُمْ؛ فإنَّ المؤمِنَ ليس بِنجِسٍ حيًّا ولا ميتًا»، روايةُ عَمْرِو بنِ دينارِ عن عطاءِ بنِ أبي رباحٍ مَعروفةٌ، بخلافِ عطاءِ الخُراسانيِّ فلا تُعْرَفُ لعمرو روايةٌ عنه، واللهُ أعلمُ.

وامَّا أَثْرُ أَبِي هريرةً: فلم أَرَّهُ بهذا اللفظِ، واللهُ أعلمُ.

وإنما جاء عند ابنِ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٣/ ٤٠٥)، مِن طريقِ عَبْدةَ بنِ سُلَيْمانَ، عن محمدِ بنِ عَمْرٍو، عن أبي سَلَمَةَ، عن أبي هريرةً؛ أنه كان يقولُ: «مَن غَسَّلَ مِيتًا فلْيَغْتَسِلْ، ومَن حَمَلَهُ فلْيَتَوَضَّأً».

ولعلَّ المصنَّفَ ـ رحِمَهُ اللهُ تعالى ـ تَبِمَ في هذا اللفظِ عامَّةَ أهلِ الفقهِ مِن الحنابلةِ ممَّنْ سبَقُوه، ولا يَخْفَى أنهم يَنْقُلونَ الآثارَ بالمعنى ويَتنابَعونَ على ذلك، ومِن أواقلِ مَنْ جاء بهذا اللفظِ مِن الحنابلةِ عبدُ الخالقِ الهاشِميُّ في قرؤومي المسائلِ في الخلافِ، (١٦٢١)، وتَبَعهُ على ذلك ابنُ قُدامَةَ في قالمغني؛ (١/١٤١)، وشمسُ الدينِ ابنُ الموقّقِ في قالشرحِ الكبيرِ، (١/١٨٩)، ونورُ الدينِ أبو طالبٍ في قالواضِح، (١/٢٧)، وابنُ المنتَّمى التَّنُوخيُّ في قالممتِع، (١/٢٧)، وشمسُ الدينِ المُحَمِّق في قالمعتِع، (١/٢٧)، وشمسُ الدينِ المُحَمِّدةِ، وابنُ تَنْمِيَّةً في قسرحِ الوجيزِ، (١/٢٧)، وابنُ البَهَاءِ في قسرحِ الوجيزِ، (١/٢٧)، وابنُ البَهَاءِ في قسرحِ الوجيزِ، (١/٢٧)،

## 🟾 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ ضُوبِيّان (١/٤٤):

﴿ (رَوَى سَعِيدُ بِنُ مَنْصُورٍ وَالْأَثْرَمُ، عَنْ عَطَاءِ بِنِ يَسَارٍ؛ قَالَ: رَأَيْتُ رَجَالًا مِن أَصِحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَجلِسُونَ في المسجدِ وهم مُجْنِبُونَ إِذَا تَوْضُؤُوا وضوءَ الصلاةِ).

أخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ وسعيدُ بنُ منصورِ في «السُّننِ» (٤/ ١٢٧٥)،

مِن طريقِ عبدِ العزيزِ بنِ محمدِ الدَّرَاوَرْديِّ، عن هشامِ بنِ سعدٍ، عن زيدِ بنِ أَسْلَمَ، عن عطاءِ بنِ يَسادٍ. قال... وذكرَهُ بحروفِه.

وإسنادُهُ حَسَنٌ.

وأخرَجَهُ حنبلُ بنُ إسحاقَ، عن أبي نُعَيْمٍ، وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةً في «المصنَّفِ» (١/ ١٣٥)، عن وكيعٍ، كِلاهُما عن هشامٍ بنِ سعدٍ، عن زيدِ بنِ أَسْلَمَ، قال: كان أصحابُ رسولِ اللهِ ﷺ يَتحدَّثُون في المسجدِ وهم على غيرِ وضوءٍ، وكان الرجلُ يكون جُنْبًا فَيَنَوَضَّأُ ثم يَذْخُلُ المسجدَ فَيْتَحَدَّثُنُ.

وهذا اللفظُ لحنبلِ، وإسنادُه جيدٌ، وهشامُ بنُ سعدٍ مِن أثبَتِ الناسِ في زيدِ بنِ أَسْلَمَ؛ قاله أبو داودَ.

## 🗯 قَالَ ٱلمُصَيِّفُ ٱبْنُ ضُوتِيَان (٤٩/١):

﴿ (رَوَى أَبُو دَاوَدَ وَالنَّسَائِيُّ، عَنَ أُمُّ عُمَارَةَ بِنْتِ كَعْبٍ: ﴿ أَنَّ الْنَبِيِّ ﷺ } تَوَضَّاً، فَأَتِيَ بِمَاءٍ فِي إِنَاءٍ قَدْرَ ثُلُثَيِ المُدُهِ ) .

قال في «الإرواءِ» (١٧٢/١) بعد تخريجِهِ مِن «سُنَنِ أبي داودَه: (تَنْبيهٌ: عَزاه المؤلِّفُ للنَّسَائيُّ، وهو تابعٌ في ذلك لابنِ حَجَرٍ في «التَّخيصِ»، وللنَّويِّ، وغيره، ولم يَرُوه النَّسَائيُّ في «الصُّغْرى»، ولذلك لم يَعْرُهُ إليه النَّابُلُسيُّ في «اللَّحَائرِ» (٣٠٦/٤)؛ فالظاهرُ أنه أخرَجَهُ في «الكَّبْرى» له). انتهى.

#### قُلْتُ:

وَجلتُهُ عند النَّسَائيِّ، فقد أخرَجَهُ في «الصُّغْرى» (٥٨/١ ـ سِندي)، و«الكُبْرى» (٧٩/١)، قال: (أخبَرَنا محمدُ بنُ بَشارٍ، قال: حدَّثنا محمدٌ، ثم ذَكَرَ كلمةً معناها: حدَّثنا شُغبةُ، عن حَبِيب، قال: سمعتُ عَبَّادَ بنَ تَميم يُحدِّثُ عن جَدَّتي \_ وهي أُمُ عُمَارةَ بنتُ كَعْبٍ \_: «أَنَّ النبيَّ ﷺ تَوَضَّاً، فَأْتِيَ بماء في إناء قَدْرَ ثُلُنِي المُدُّ، قال شُعْبةُ: فأَحْفَظُ أنه غَسَلَ ذِراعَيْهِ وجَعَل يَذَلُكُهُما ويَهْسَحُ ظَاهِرَهُما). انتهى.

وهذا لفظُ «الصُّغرى».

وقد عزاه المِزِّيُّ \_ في "تُحفَّةِ الأشرافِ" \_ للنَّسَائيِّ أيضًا (٩٣/١٣).

وبهذا يُعْلَمُ أَنَّ عَزْوَ المصنِّفِ - وقبلَهُ النَّوَويُّ وابنُ حَجَرٍ في «التلخيصِ» وغيرِهما - الحديثَ للنَّسَائيُّ صوابٌ، وقد وَهِمَ كَثَلَّهُ في «التلخيصِ» وقد وَهِمَ كَثَلَّهُ في «الإرواءِ» في تَوْهيمِهِ لهم.

## قَالَ ٱلْمُصَنِفُ ٱبنُ صُوبِيَان (٤٩/١):

( ﴿ وَوِيَ عَنِ ابْنِ عَبَاسٍ: أَنْهُ دَخَلَ حَمَّامًا كَانَ بِالجُحْفَةِ).

أخرَجَهُ الشافعيُّ كما في «المسنَدِ» (٣٦٥)، ومِن طريقِه البَيْهَقيُّ في «الكُبْرِي» (٥/ ٦٣)، وفي «المعرِفةِ» (٧/ ١٧٦)، مِنْ طريقِ ابنِ أبي يحيى، عن أيوب، عن عِكْرِمة، عن ابنِ عباسٍ ﴿ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ بِأَوْسَاخِنا شيئًا.

وإسنادُه ضعيفٌ؛ فيه إبراهيمُ بنُ أبي يحيى، ولا يُحْتَجُّ به.

لكن تُوبِع عليه، تابَعَهُ إسماعيلُ بنُ عُلَيَّةَ عند أبي بكرِ بنِ أبي شَيْبَةَ؛ فقد أخرَجَ الحديثَ في «المصنَّفِ» (١٠٣/١)، فقال: حَدَّثنا ابنُ عُلَيَّةَ، عن أيوبَ، عن عِكْرِمَةَ، عن ابنِ عباسٍ؛ أنه دَخَلَ حَمَّامَ الجُحُفَةِ.

وإسنادُه صحيحٌ.

## 🛭 قَالَ ٱلمُصُمِّنِفُ ٱبْنُ صُوبِيَّان (٤٩/١):

﴿ ﴿ (عَنَ أَبِي ذَرًّ: نِعْمَ البِيتُ الحَمَّامُ؛ يُذْهِبُ الدَّرَنَ، ويُذَكِّرُ بالنَّارِ).

لم أَرَهُ كذلك عن أبي ذَرِّ، وقد رأيتُهُ عن أبي اللَّرْداءِ ﴿ اخْرَجَهُ ابرُ أَبِي سَيْبَةَ فِي ﴿ المصنَّفِ ﴾ (١٠٣/) ، وسعيدُ بنُ منصورٍ ، ومِن طريقِهِ السَّرَقُسْطِيُّ فِي ﴿ غَلْمَ الْجَعْدِ فِي ﴿ المسنَدِ ﴾ (١٣٩ ) ، وعليُّ بنُ الجَعْدِ فِي ﴿ المسنَدِ ﴾ (٣٥٩) ، وابنُ المنذِرِ فِي ﴿ الأوسطِ ﴾ (١٢١ - ١٢١) ، والخَطَّابيُ فِي ﴿ الغريبِ ﴾ (١٤١٣) ، مِن طريقِ هُشَيْم ، عن داودَ بنِ عَمْرٍ و ، عن عَطِيَّة بنِ قَيْسٍ ، عن أبي الدَّرْداءِ هَيْ اللهُ انه كانَّ يَدْخُلُ الحَمَّامَ ، قال : وكان يقولُ : فَيْمَ البيتُ الحَمَّامُ ؛ يُذْهِبُ الصَّنَةَ ، ويُذَكِّرُ النارَ .

وهذا اللفظُ لابنِ أبي شَيْبَةَ وسعيدٍ.

وإسنادُه مُنقطِعٌ ؛ حديثُ عَطِيَّة عن أبي الدَّرْداءِ \_ رَضِيَ اللهُ تعالى عنه \_ الأَظهرُ أنه مُرْسَلٌ ، لكنه صَحَّ بما أخرَجَهُ البَيْهَقيُ في "الكُبْرى اللهُ اللهُ عن حُدَيْرِ بنِ كُرَيْبٍ ، عن (٣٠٩/٧) ، مِن طريقِ معاوية بنِ صالح ، عن حُدَيْرِ بنِ كُرَيْبٍ ، عن جُبَيْرِ بنِ نُفَيْرٍ ، عن أبي الدَّراء وَ اللهُ اللهُ كان يَدْخُلُ الحَمَّامُ ، فيقولُ : نِعْمَ البَيْثُ الحَمَّامُ ؛ يُذْهِبُ الوَسَخَ ، ويُذَكِّرُ النَّارَ ، ويقولُ : بِشْسَ البَيْثُ الحَمَّامُ ؛ لأنه كَان يَدُخُونُ النَّارَ ، ويقولُ : بِشْسَ البَيْثُ الحَمَّامُ ؛ لأنه بَكُشِفُ عن أهلِهِ الحَيَاء .

وإسنادُه صحيحٌ.

## 🗯 قَالَ ٱلْمُصَنِّفُ أَبْنُ صُوبِيّان (١٩/١ - ٥٠):

﴿ (رَوَى ابنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي المصنَّفِهِ، عن عليٌّ وابنِ عُمَرَ ﷺ: بِنْسَ اللَّهِ اللَّهِ الْعَلَامُ اللَّهِ المُعَلِّمُ اللَّهِ المُعَلِّمُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ ال

أمَّا أَثَرُ عليَّ بنِ أبي طالبٍ: فأخرَجَهُ ابنُ المنذِرِ في (الأوسطِ) (٢/ ١٢٤)،

وابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» (١٠٣/١)، مِن طريقِ جَريرٍ، عن عُمارَةَ بنِ القَّعْقاعِ، عن أبي زُرْعَةَ، قال: قال عليُّ ﷺ: بِثْسَ البيتُ الحَمَّامُ؛ يُنْزَعُ فيه الحَياءُ، ولا يُقْرَأُ فيه آيةٌ مِن كتابِ اللهِ.

وإسنادُه مُنقطِعٌ.

واقتصر ابنُ أبي شَيْبَةَ على قولِه: (بِنْسَ البيتُ الحَمَّامُ)، ولم يُتِمَّه.

وأمَّا أَثَرُ حِبِهِ اللهِ بِنِ مُمَرَ ﴿ الْحَجَّاجِ بِنِ نُصَيْرٍ، قال: حدَّثنا سالِمُ بنُ الكُبْرى، (١٥٣/٤)، مِن طريقِ الحَجَّاجِ بِنِ نُصَيْرٍ، قال: حدَّثنا سالِمُ بنُ عبدِ اللهِ الغَتَكِيُّ، عن بكرِ بنِ عبدِ اللهِ، قال: ذَهَبْتُ مع ابنِ عُمَرَ إلى الحَمَّامِ... فقال: بِشْسَ البيتُ؛ نُزعَ منه الحياء، ونِعْمَ البيتُ يَتَذَكَّرُ مَنْ أراد أَنْ يَتَذَكَّرُ مَنْ

وإسنادُه ضعيفٌ؛ فيه: الحَجَّاجُ بنُ نُصَيْرٍ ذاهبُ الحديثِ؛ كما قالَ عليُّ بنُ المَدينيِّ.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «مصنَّفِهِ» مختَصَرًا (٢٩٢/١)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن أيوبَ، عن نافع؛ أنَّ ابنَ عُمَر دخَلَ الحَمَّامُ مَرَّةً، وعليه إزارٌ، فلمَّا دَخَلَ إذا هو بهم عُرَاةً، قال: فحَوَّلُ وَجُههُ نحو الجِدَارِ، ثم قال: «ائْتِنِي بثَوْبِي يا نافعُ»، قال: فأتَيْتُهُ به فالْتَفَّ به، وغَطَّى على وَجْهِه، وناوَلَنِي يَدَهُ، فَقُدتُهُ حتى خرَج منه ولم يَدْخُلُهُ بَعْدَ ذلك.

وإسنادُه صحيحٌ.

ولم أرَ الأثَرَيْنِ بلفظِ المصنّفِ عند ابنِ أبي شَيْبَةَ في «مصنّفِه» المطبوع.

وأَثَرُ ابنِ عُمَرَ أقربُ الأَثَرَيْنِ للفظِ المصنُّفِ.

## قَالَ ٱلْمُصَنِفُ ٱبْنُ ضُوتِيَان (١/١٥):

﴿ (رَوَى مالكُ، عن نافع؛ أنَّ ابنَ مُمَرَ كان يَغْتَسِلُ لِإِحْرامِهِ قبلَ أن يُغْتَسِلُ لِإِحْرامِهِ قبلَ أن يُخْرِمَ، ولِلُخُولِهِ مَكَّةً، ولِوُقُوفِهِ عَشِيَّةً عَرَفَةً، ولُمُؤْوَى عن عَلِيٍّ وابنِ مسعودٍ).

أَمَّا أَثْرُ صِبِلِ اللهِ بِنِ هُمَرَ: فأخرَجَهُ مالكٌ في «الموطَّالِ» (٣٢٢/١ ـ ط. عبد الباقي)، وابنُ سعدٍ في «الطَّبَقاتِ» (١٦١/٤)، من طرينِ نافع؛ أنَّ عبدَ اللهِ بنَ عُمَرَ كان يَغْتَسِلُ لإخرامِهِ قبل أنْ يُحْرِمَ، ولِدُخولِهِ مَكَّةَ، ونِوْقُونِهِ عَشِيَّةً عَرَفةً.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ (٦٨/٤)، مِن طريقِ أبي أسامةً عن عُبَيْدِ اللهِ، عن نافعٍ، عن ابنِ عُمَرَ؛ أنه كان إذا راح إلى المَعْروفِ اغْتَسَلَ.

وإسنادُه صحيحٌ، رجالُه شموسٌ.

وغُسْلُ ابنِ عُمَرَ للُـُحُولِهِ مَكَّةَ ذَكَرَهُ عنه المصنَّفُ قبلَ هذا الموضِعِ، وخرَّجَهُ في «الإرواء؛ (١/ ١٧٩ ـ ١٨٠)؛ وهو في «الصحيحَيْنِ»، وغيرِهما.

وأمَّا أَثُورُ عليّ بنِ أبي طالبٍ: فأخرَجَهُ الشافعيُّ في «الأُمّّ) (١٦٣/٧) ومِن طريقِهِ البَبْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٢٨/٣)، ومِن طريقِهِ البَبْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٢٨/٣)، وأخرَجَهُ الطَّحَاويُّ في «الكبري في «المصلِفةِ» (٢٩١/٧)، وأخرَجَهُ الطَّحَاويُّ في «شرحِ معاني الآثارِ» (١٩٩/١ ـ ط. الأنوار)، وابنُ المنذِرِ في «الأوسطِ» (٤/ ٢٥٦)، ومستَّدٌ في «المسنَدِ» ـ كما في «المَطالِبِ» (١/ ٢٨٥) ـ مِن طريقِ شُعْبةً، عن عَمْرِو بنِ مُرَّةً، عن زاذانَ، قال: سأل رجُلٌ عليًّا عَلَيْكُ علي عن المُسْلِ، فقال: المُسْلُ الذي هو عن المُسْلُ، فقال: لا، المُسْلُ الذي هو المُسْلُ، قال: يومُ الجُمُعةِ، ويومُ عَرَفةً، ويومُ النَّحْرِ، ويومُ الفِطْرِ.

وإسنادُه صحيحٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» (١/ ٤٣٤)، مِن طريقٍ حَجَّاج، عن عَمْرِه، به، مختصرًا.

وأخرَجَهُ الشافعيُّ في الأُمَّة (٢٠٥/١ ـ ط. بولاق)، والمسنَدِة (٧٤)، ووالمسنَدِة (٧٤)، ومِن طريقِ إبراهيمَ بنِ (٧٤)، ومِن طريقِ إبراهيمَ بنِ محمدٍ أخبَرني جَعْفَرُ بنُ محمدٍ، عن أبيه؛ أنَّ عليًّا كان يَغْتَسِلُ يومَ العيدِ، ويومَ الجُمْمَةِ، ويومَ عَرْفةً، وإذا أراد أنْ يُحْرِمَ.

وإبراهيمُ لا يُحْتَجُّ به، ومحمدٌ لم يُدْرِكُ عليًا.

وأورد في «الإرواءِ» (١٧٧/١) الأثَرَ بالطريقِ الأُولى في غيرِ هذا الموضِع عَقِبَ حديثٍ، مستدِلًا به على استحبابِ الغُسُل ليوم الجُمُعةِ.

وَأَمَّا أَثَرُ صِدِ اللهِ بِنِ مسعود: فأخرَجَهُ ابنُ أَبِي شَيْبَةَ (٦٨/٤)، مِن طريقِ وكيع وأبي معاويةً وابنِ فُضَيْلٍ، عن الأعمشِ، عن عُمَارةً بنِ عُمَيْرٍ، عن عبدِ الرحمٰنِ بنِ يَزِيدَ، عن عبدِ اللهِ؛ أنه اغْتَسَلَ، ثم راح إلى عَرَفةً.

وإسنادُه صحيحُ.

## قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ ضُونِيَان (٣/١ه):

# ﴿ إِنَّ اللَّهَ تعالَى غَفَرَ لِيَغِيٌّ بِسَفْي كُلْبٍ).

أَغْفَلَ ذِكْرَهُ في «الإرواءِ».

وقد أخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ في «المسنَدِ» (٢/ ٥٠٧ ـ ط. المَيمَنيَّة)، والبخاريُّ (٤/ ١٠١ ، ١٠٨ ، ١٤٩ ـ ط. العامرة)، ومسلِمٌ (٤/ ١٧١ ـ ط. عبد الباقي)، وابنُ حِبَّانَ (١/ ١١٠)، وأبو يَعْلَى (١١ / ٤٢١)، والبَيْهَقيُّ (٨/ ١٤)، وابنُ عبدِ البَرُّ في «التمهيدِ» يَعْلَى (٢٧ / ٤٢)، وغيرُهم، مِن طريقِ محمدِ بنِ سِيرِينَ، عن أبي هريرةَ ﷺ،

عن النبيُ ﷺ: (أنَّ امْرَأَةُ بَفِيًّا رَأَتْ كَلْبًا في يَوْمٍ حَارٌ يُطِيفُ بيِثْرٍ، قد أَذَلَعَ لِسانَهُ مِنَ العَطْشِ، فنَزَعَتْ مُوقَهَا فَغُفِرَ لها).

وجاء هذا في رجلٍ سَقَى كلبًا، وهو في «الصحيحَيْنِ»، وغيرِهما.

# 🛎 قَالَ ٱلمُصَيِّفُ أَبْنُ ضُوبِيَّانِ (١/١٥):

﴿ قَالَ ابنُ عِبَاسٍ: الصَّعِيدُ: تُرَابُ الحَرْثِ، وانطَّيُّبُ: الطاهرُ).

أخرَجَهُ أبو يَعْلَى في «المسنَدِ» \_ كما في «المَطالِب» (١٠٥/١) \_ والبَيْهَقَيُّ في «الكُبْرى» (٢١٤/١)، وابنُ أبي شَيْبَةَ في المصنَّفِ» (١٤٨/١)، مِن طريقِ جريرٍ، عن قَابُوسَ بنِ أبي ظَبْيانَ، عن أبيه، عن ابنِ عباسٍ ظَلِيْهُ، قال: أطيبُ الصَّعيدِ حَرْثُ الأرضِ.

وهذا لفظُ أبي يَعْلَى.

وأخرَجَهُ النَبَيْهَقيُّ أيضًا (١/٢١٤)، وابنُ أبي حاتمٍ في «التفسيرِ» (٥٤٧٣)، عن ابنِ إدريسَ، عن قابُوسَ، به، بنحوِه.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٢١١/١)، مِن طريقِ النَّوْريُّ، عن قَابُوسَ، عن أبيه، قال: سُيْلَ ابنُ عباسٍ: أيُّ الصَّعِيدِ أَطْيَبُ؟ قال: الحَرْثُ.

وفي إسنادِه قابُوسُ؛ قال أحمدُ: ليس بذلك، وضَمَّفَهُ النَّسَائيُّ والنَّارَقُطنيُّ، وابنُ مَعِينِ في دواية، وقال ابنُ خُرَيْمةَ في «صحيجه» (٢/٣٩): (في القلبِ منه)، وقال ابنُ حَجَرٍ في «المَطالِب» عن هذا الأثر: موقوف حَسَنٌ.

#### تَنْشِيه:

يُفْهَمُ مِن صنيعِ المصنّفِ أنّ قوله: (والطّيّبُ: الطاهِرُ) مِن قولِ ابنِ عباسٍ، وليس كذلك، فقد قال الموفّقُ ابنُ قُدامَةَ في «المُغني»:

(٢٤٨/١ ـ ط. المنار الثانية): (قال ابنُ عباسٍ: الصَّعِيدُ: تُرابُ الحَرْثِ، وقيل في قولِهِ تعالى: ﴿ فَتُصَّيِّحَ صَعِيدًا زَلَقًا ﴾ [الكهف: ٤٠]: ترابًا أَمْلَسَ، والطَّيِّبُ: الطاهرُ) انتهى.

فظَهَر أَنَّ قولَهُ: (والطَّيَّبُ: الطاهِرَ) مِن قولِ ابنِ قُدامَةً، ولكنَّ بهاءَ الذينِ المَقْدِسيَّ في «العُدَّهُ، شرحِ العُمْدَهُ» أَلْحَقَ قولَهُ: (والطَّيِّبُ: الطَّاهِرُ) بقولِ ابنِ عباس، وحذَفَ الآيةَ وتفسيرَها، وتَبِعَهُ على ذلك شمسُ الدينِ ابنُ قُدامَةً في «انشرحِ الكبيرِ» (٢/٤٥١ ـ ط. المنار الثانية)، وابنُ المنجَّى التَّنُوخيُّ في «الممتِع» (٢/٤٩١)، وشمسُ الدينِ الزَّرْكَشيُّ في «شرحِ مختصرِ الخِرَقِيّ» (١/٣٤٠)، وابنُ مُفْلِح في «المبدِع» (٢/٩٤١)، وتَبِعَهم على ذلك البُهُوتيُّ في «كَشَّافِ القِناعِ»: (١/٢٢١)، ثمَ المَنْ صُوَيَّانَ هنا.

وزاد في أوَّلِه أبو عليِّ محمدُ بنُ أحمدَ الهاشميُّ البَغْداديُّ في «الإرشاد، إلى سبيلِ الرَّشاد، (ص/٣٦)، فقال: «قال ابنُ عباسِ: أطيبُ الصَّعِيدِ: ترابُ الحَرْثِ، واللهُ أعلمُ.

### 🖀 قَالَ ٱلمُصَنِفُ أَبْنُ صُوتِيان (١/٥٥):

﴿ (وخُرُوجُ الوقتِ ـ أَيْ: مِن مُبْطِلاتِ التَّيَثُمِ ـ رُوِيَ ذلك عن عليً وابنِ عُمَرَ).

أمًّا أَثَرُ عليَّ بِنِ أَبِي طالب: فأخرَجَهُ ابنُ أَبِي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (١/ ١٢٠)، ومِن طريقِهِ البَيْهَتيُّ في «الكُبْرى» (١/ ٢٢١)، والدَّارَقُطنيُّ في «السُّننِ» (١/ ١٨٤)، والطبَريُّ في «التفسيرِ» (١/ ٤٢٣، ٤٢٤ - ط. شاكر)، ومُسَدَّد في «المسنَّلِ» - كما في «المَطالِبِ» (١٠٥/١) - وابنُ الممنذِرِ في «الأوسطِ» (٢/ ٥٠)، مِن طريقِ أبي إسحاقَ، عن

الحارثِ الأعورِ، عن عليِّ ﴿ مَنْهُمُ، قال: يَتَيَمَّمُ لَكُلُّ صلاةٍ.

وإسنادُه ضعيفٌ.

واثمًا أَثَرُ عبدِ اللهِ بِنِ حُمَرَ: فأخرَجَهُ الدَّارَقُطنيُّ (١/ ١٨٤)، والبَيْهَقيُّ وصحَّحَهُ في «الكَبْرى» (١/ ٢٢١)، وفي «الصغيرِ» (١/ ٣٣)، وفي «المعرفة» (٣/ ٢٢)، والطبَريُّ في «التفسيرِ» (٤/٤/٨ ـ ط. شاكر)، وابنُ المنذِرِ في «الأوسطِ» (٩/ ٥٧)، مِن طُرُقِ، عن عبدِ الوارثِ، عن عامٍ الأَخوَلِ، عن نافعٍ، عن ابنِ حُمَرَ ﴿ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَمُ مَا لكُلُّ صلاةٍ.

وزاد البَيْهَقيُّ: وإن لم يُحْدِث.

وإسنادُهُ لا بأسَ به؛ فعامرُ بنُ عبدِ الواحدِ الأَحْوَلُ ضَعَقَهُ أحمدُ، ووَثَقَهُ أَبو حاتمِ وابنُ حِبَّانَ، وقال ابنُ مَعِينِ: ليس به بأسٌ.

### 🗯 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ ضُوبِيّان (٢/١٥):

# ﴿ ﴿ وَوَلُ عَلَيْ ﴿ فَي الْجُنُبِ: يَتَلَوَّمُ مَا بِينَهِ وِبِينِ آخِرِ الْوَقْتِ).

أَخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ في «السصنَّفِ» (١٠٦/١) (٢٣٣/٢)، وابنُ المنلِّرِ في «الأوسطِ» (٢/ ٦٢)، والدَّارَقُطنيُّ في «السُّنَنِ» (١٨٦/١)، والبَّبْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٢٣٣/١)، مِن طريقِ شَرِيكِ، عن أبي إسحاقَ، عن المحارثِ، عن عليًّ هُلِي، قال: يتلَوَّمُ<sup>(١)</sup> الجُنُبُ ما بينه وبين آخِرِ الوقتِ.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ فالحارثُ الأُعْوَرُ ضعيفُ الحديثِ، وأبو إسحاقَ مدلِّسٌ وقد عَنْعَنَ، ولم يَسْمَعْ مِن الحارثِ إلَّا أربعةَ أحاديثَ؛ قاله أبو عبدِ الرحمٰنِ النَّسَائيُ في ﴿سُنَنِهِ الكُبْرِى』(١٥/٥)، وأكثَرَ أبو إسحاقَ

<sup>(</sup>١) تُلَوَّمُ بمعنى: تَمَكَّتُ، من المُكْثِ.

الرَّوايةَ من الحارثِ، وجُلُّها عن حليٍّ بنِ أبي طالبٍ ﷺ، ورَوَى عن ابنِ مسعودٍ وسَلْمانَ الفارسِيِّ، وشَرِيكُ بنُ عبدِ اللهِ القاضي في حِفْظِهِ ضَعْفٌ.

### 🗯 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ ضُوتِيَان (٦٠/١):

﴿ ﴿ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى يَسِيرٍ منه ـ يعني: الدُّمَ ـ لَمْ يَنْقُضِ الوضوءَ؛ وُرِيَ عن ابنِ عباسٍ وأبي هريرةً).

أَمَّا أَنْرُ عِبدِ اللهِ بنِ عباسٍ: فتقدَّم تخريجُهُ قريبًا.

واثمًا أثَرُ أبي هريرة: فأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (١٤٥/١، ١٤٦)، ومِن طريقِ ١٤٥/١)، مِن طريقِ معْمَرٍ، ومِن طريقِ معْمَرٍ، عن جعفرِ بنِ بُرُقانَ، قال: أخبَرني مَيْمونُ بنُ مِهْرانَ، قال: رأيتُ أبا هُرَيْرةَ أَذْخَلَ إصبَعَهُ في أَنْفِذٍ، فخرَجَتْ مُخَطَّبَةٌ دَمَا، فَفَتَهُ ثم صَلَّى، فلم يَتَوَضَّأ.

وإسنادُه صحيحٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» (١٣٨/١)، ومسلَّدٌ في «المسنَّفِ» (١٣٨/١)، ومسلَّدٌ في «المسنَدِ» ـ كما في «المَطالِبِ» (٩٣/١) ـ مِن طريقِ شُعْبَةً، عن غَيْلانَ بنِ جامع، عن مَيْمونِ بنِ مِهْرانَ، قال: أنبأنا مَن رأى أبا هريرةَ يُذْخِلُ أصابِعَهُ في أَنْهِ، فيخرُجُ عليها الدَّمُ فبَحُتُه، ثم يَمُّومُ فيُصَلِّي.

فَجَعَلَ غَيْلانُ بِينَ مَيْمُونِ وأبي هريرةَ واسِطَةً، وجعفرُ بنُ بُرْقانَ ثقةً ضابطٌ لحديثِ مَيْمُونٍ؛ قالَهُ أحمدُ وابنُ مَعينِ واللَّارَقُطنيُّ.

والراوي إذا كان عارفًا بحديثِ شيخٍ مِن شيوخِه؛ لِطُولِ ملازَمةٍ له، أو لسماع قديم صحيح، أو لعِنايةٍ خاصةٍ به، وإنْ كان ليس مِن النُّقاتِ المعروفِينَ بَالثُّقةِ والضَّبْطِ، فإنه يفدَّمُ على غيرِهِ ممن هو أوثقُ منه في الأغلبِ؛ وذلك لمعرفتِهِ بحديثِ شيخِهِ أكثرَ مِن غيرِه، وإنْ كان غيرُهُ أوثقَ منه في الجُمْلةِ، ومَن تأمَّلُ صنيعَ الحُفَّاظِ، رأى تقريرَ ذلك.

وأخرَجَ معناه ابنُ أبي شَيْبةً في «المصنَّفِ» (١٣٨/١)، ومِن طريقِ الأثْرَمِ أخرَجَهُ طريقِهِ أبو بكرِ الأثْرَمُ في «سُننِه» (٢١٨/ب)، ومِن طريقِ الأثْرَمِ أخرَجَهُ ابنُ عبدِ البَرُّ في «النمهيدِ» (٢٣١/٢٢)، وابنُ المنذِرِ في «الأوسطِ» (١٣٣/١)، مِن طريقِ شَرِيكِ، عن عِمْرانَ بنِ مسلِم، عن مجاهِدٍ، عن أبي هريرةَ؛ أنه لم يكنْ يَرى بالقَطْرَتَيْنِ مِن الدَّمِ في الصلاةِ بأسًا.

وشَرِيكٌ سَيِّئُ الحِفْظِ.

### 🛭 قَالَ ٱلْمُصَنِّفُ ٱبْنُ ضُوسَيَان (٦١/١):

﴾ (رُوِيَ عن عُمَرَ وعليُّ، وقال ابنُ مسعودٍ: كنَّا لا نَتَوَضَّأَ مِن مَوْطِيْ، } ونحوُه عن ابنِ عباسٍ).

خرَّج في االإرواءِ، (١/ ١٩٨) أثَرَ ابنِ مسعودٍ ﴿ الْهُوهُ وَ الْعَفَلُ أَثَرَ عُمَرَ وعليٌّ وابنِ عباسٍ، ولم يَتَكَلَّمْ عليها بشيءٍ.

وأَسَّا أَثْرُ مُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ: فأخرَجَهُ الحاكمُ في «المستلرَكِ» رمّ الله الله بنُ المباركِ في «الزُّهْدِ» (٢٠٧)، وسَعْدانُ بنُ نَصْرِ في «جُزِيْه» (١١)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقيُّ في «الزُّهْدِ» (٢٩١/٦)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقيُّ في «الشُّعَبِ» (٢٩١/٦ ـ ط. التجارية)، والخَطَّابيُّ في «الغريبِ» (٢١٢)، ورواه أبو نُعيْم في «الجلْية» (٢٤٢)، والمتحامِليُّ في «الأمالي» (٢٤٣)؛ جميعُهُمْ مِن طريقِ سفيانَ، ثنا أيوبُ بنُ عائدِ الطَّائيُّ، عن قَيْسِ بنِ مسلِم، عن طارقِ بنِ شهابٍ، ثنا أيوبُ بنُ الخَطَّابِ إلى الشّام، ومعنا أبو عُبَيْدةَ بنُ الجَوَّاحِ، فأَتُوا على مَخَاضَةِ، وعُمَرُ على ناقةِ له، فنزَلَ عنها وخَلَعَ خُفَيْهِ فوضَمَهُما على عاتِقِه، وأَخذَ بزِمام ناقَتِه، فخاض بها المَخاصَةَ، فقال أبو عُبَيْدةً؛

يا أميرَ المؤمنينَ، أأنتَ تَفْعَلُ هذا؟! تَخْلَعُ خُفَيْكَ، وتَضَعُهُما على عاتِيكَ، وتَضَعُهُما على عاتِيكَ، وتأخُذُ بزِمامٍ ناقَتِكَ وتَخُوضُ بها المَخاضَةَ؛ ما يَسُرُني أنَّ أهلَ اللهِ اسْتَشْرَفُوكَ؟!

. . نقال مُمَرُ: أَوَّهُ! لو يَقُلُ ذا غيرُك أبا عُبَيْدةَ، جَعَلْتُهُ نَكالًا لِأُمَّةِ محمدٍ ﷺ؛ إنَّا كنَّا أذَلَ قومٍ فأعَزَّنا اللهُ بالإسلامِ، فمَهْمَا نَطْلُبِ العِزَّ بغيرِ ما أعَزَّنا اللهُ به، أذَلَنا اللهُ.

وهذا لفظُ الحاكمِ، وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ الحاكمُ (١/ ٦٢)، وابنُ أبي شَيْبةً في «المصنَّفِ» (١٠/٧ -ط. التجارية)، وهَنَّادُ بنُ السَّرِيِّ في «الزُّهْدِ» (١٧/٢)، مِن طريقِ أبي معاوية، عن الأعمشِ، عن قَيْسٍ، به، بنحوِ القصةِ.

والمَّا أَنْرُ عليٍّ بِنِ أبي طالب: فأخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في الكُبْرى المَّعْقَاعِ، (٢/ ٤٣٤)، مِن طريقِ هشامِ بنِ عليٌّ، ثنا قيسُ بنُ حفصِ بنِ القَعْقَاعِ، ثنا عَمْرُو بنُ النَّعْمانِ، عن مُعاذِ بنِ العلاءِ، عن أبيه، عن جَدُهِ، قال: أَقْبُلْتُ مع عليٌ بنِ أبي طالبٍ وَهِيَّ إلى الجُمُعةِ، وهو مَاشٍ، قال: فحال بينه وبين المسجدِ حَوْضٌ مِن ماءٍ وطبنِ، فخَلَعَ نَعْلَيْهِ وسراويلَهُ، قال: لا، فخَاضَ، فلمَّا قلتُ: هاتِ يا أميرَ المؤمنينَ أَحْمِلُهُ عنك، قال: لا، فخَاضَ، فلمَّا جاوَزَ، لَيِسَ سَراويلَهُ وتَعْلَيْهِ، ثم صَلَّى بالناسِ، ولم يَغْسِلْ رِجْلَيْهِ.

وهشامُ بنُ عليِّ السَّيرَافيُّ، ذَكَرَهُ ابنُ حِبَّانَ في «الثُّقاتِ» (٢٣٤/٩)، وقال: (مُستقيمُ الحديثِ كَتَبَ عنه أصحابُنا). اهـ.

ووَثَقَهُ الدَّارَقُطنيُّ، وقَيْسٌ وعَمْرُو ثقتان، ومعاذُ بنُ العلاءِ بنِ عمارٍ وأبوه، ذَكَرَهُما البخاريُّ في «النّاريخِ الكبيرِ»، وابنُ أبي حاتم في «الجَرْحِ والتعديلِ»، وابنُ حِبَّانَ في «الثّقاتِ»، وسَكَنُوا عنهما، وذَكَرَ أبنُ حَجَرٍ في «التقريبِ» مُعاذًا، وقال: صَدُوقٌ.

وأَخرَجَهُ ابنُ المنذِرِ في «الأوسطِ» (٢/ ١٧١)، وسُخنُونٌ في «المدوَّنةِ» (١/ ١٧١)، وسُخنُونٌ في «المدوَّنةِ» (١/ ٢١)، ٢٢ ـ مع مقدِّماتِ ابنِ رُشدٍ)، مِن طريقِ عيسى بنِ يونسَ، ثنا محمدُ بنُ مُجاشِعٍ، عن أبيه، عن كُهيْلٍ أو كُميْلٍ، قال: رأيتُ عليًّا يَخُوضُ طِينَ المَطَرِ، ثم دخَلَ المسجدَ فصَلَّى، ولم يَغْسِلْ رجلَيْهِ.

ومُجاشِعُ بنُ محَمَّدٍ وتُقَهُ ابنُ مَعِينٍ وابنُ حِبَّانَ، وقالَ أبو حاتم: شيخٌ، وابنُه محمدٌ مجهولٌ، لكنَّهُ تُوبِعَ على روايتِه؛ أخرَجَهُ ابنُ المنلَّدِ (٢/ ١٧١)، مِن طريقِ أبي نُعيْم، ثنا مُجاشِعٌ أبو الرَّبيعِ الثَّغَلِيُّ، ثنا كُهَيْلُ البصريُّ، قال: كنتُ مع عليٌّ وكانتْ تُمْطِرُ الرَّحَبةُ وهو رَمِلٌ، فيَخُرُجُ فيَكلاً الماءَ فيُصَلِّي، ولا يُعيدُ وُضوءًا، ولا يَغْسِلُ رِجْلَيْهِ.

ورواه زيدُ بنُ الحُبابِ، عن مُجاشِعِ بنِ محمدٍ، به، بنحوِه؛ ذكرَهُ البخاريُّ في التاريخ الكبيرِ، (١/ ٢٣٠).

وأَخرَجَهُ ابنُ أَبِي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» (١٩٤/١)، مِن طريقٍ حَفْصِ بنِ غِباثِ، عن حَجَّاجٍ، عن الحَكَم، قال: كان عليٌّ بَخُوضُ طِينَ المطرِ، ويَذْخُلُ المسجدَ فيُصَلِّي ولا يَتَرَشَّأُ.

والحَجَّاجُ بنُ أَرْطاةَ فيه ضَمْنَتُ.

وأمَّا أَنْرُ حَبِدِ اللهِ بِنِ حَبَاسٍ: فَاخْرَجَهُ ابنُ الْمَنْذِرِ فَي الأوسطِ، (٢/ ١٧١)، مِن طريقِ سُفْيانَ، عن حُصَيْنِ بنِ عَبْدِ الرَّحَلْمِ، عن يَحْيَى بنِ وَثَّابٍ، عن ابنِ عَباسٍ، قال: لا يُتَوَشَّأُ مِن مَوْطِئِ.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ في المصنَّفِه، (١/ ٣٢)، مِن طريقِ سُفْيانَ، عن أبي حَصِينِ، عن يحيى، به، بنحوِه، وفيه زيادةٌ.

وسنَدُهُ صحيحٌ، وحُصَيْنُ بنُ عبدِ الرحمٰنِ وأبو حَصِينِ ثقتانِ مِن شيوخِ سُفْيانَ، ومِن أصحابِ يحيى.

وأخرج البَيْهَمَيُّ في االكُبْرى؛ (٢/ ٤٣٤)، مِن طريقِ شُعْبةً، عن

أبي إسحاقَ، عن يحيى بنِ وَثَّابٍ، قال: قلتُ لابنِ عباسٍ: أَتَوَضَّأُ ثم أَمْشِي إلى المسجدِ حافيًا؟ فقال: لا بأسَ به.

وأخرج ابنُ أبي شَيْبَةَ في المصنَّفِ (١/٥٥) معناه، مِن طريقِ الأعمشِ، عن يحيى بنِ وَثَّابٍ، قال: سُئِلَ ابنُ عباسٍ عن رجلٍ خرَجَ إلى المصلاةِ، فوَطِئ على عَذِرةِ، قال: إنْ كانتْ رَظبةً، غَسَلَ ما أصابَهُ، وإنْ كانتْ يابِسَةً، لم تَضُرَّه.

وأخرج ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» (٥٦/١)، مِن طريقِ حَمَّادِ بنِ خالدِ، عن ابنِ أبي ذِئْبٍ، قال: بَلغَني عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ وابنِ عباسٍ؛ أنهما كانا يَقُولانِ: الأرضُ تُطَهِّرُ بعضُها بعضًا.

وإسنادُه ضعيفٌ لانقطاعِه.

وأخرج ابنُ أبي شَيْبةَ (١٧٣/١)، وأبو جعفرِ الطَبَريُّ في "تهذيبِ الأثارِ» («مسندِ ابنِ عباسٍ، مِن طريقِ الأثارِ» («مسندِ ابنِ عباسٍ، مِن طريقِ زكريا بنِ أبي زائِدةً، قال: سمعتُ عامرًا يَذْكُرُ عن ابنِ عباسٍ، قال: لا يَجْنُبُ الماءُ ولا الثوبُ ولا الأرضُ ولا الإنسانُ.

وإسنادُه صحيحٌ.

ورواه الطبَريُّ في اتهذيبِ الآثارِ»، مِن غيرِ هذا الوجهِ، عن ابنِ عباس، بنحوِه.

#### 🗯 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيَّان (٦٢/١):

﴿ وَال عطاءُ: رأيتُ مَن تَحِيضُ يومًا، وتَحِيضُ خمسةَ عَشَرَ، وقالُ أبو عبدِ اللهِ الزُّبَيْرِيُّ: كان في نسائِنا مَن تَحِيضُ يومًا، وتَحِيضُ خمسةَ عَشَرَ يومًا).

أَخرَجَهُ ابنُ الجَوْزيِّ في التحقيقِ في مسائلِ الخلافِ (٣:٢)،

قال: أخبَرَنا ابنُ عبدِ الخالتِ، أنبأنا عبدُ الرحمٰنِ بنُ أحمدَ، أنبأنا محمدُ بنُ عبرَ ألله القاسمُ بنُ محمدُ بنُ عبدِ الملكِ، قال: حدَّثنا القاسمُ بنُ إسماعيلَ، حدَّثنا عباسُ بنُ محمدٍ، حدَّثنا محمدُ بنُ مُضعَب، قال: سمعتُ الأوزاعيَّ يقولُ: عندنا امرأةٌ تَحِيضُ عُدْوَةً، وتَظَهُرُ عَشِيَّةً، وقال عطاءُ: رأيتُ مِن النِّساءِ مَن كانتُ تَحِيضُ يومًا، ومَن كانتُ تَحيضُ حمسةً عَشَرَ يومًا.

وإسنادُه ضعيفٌ؛ محمدُ بنُ مُصعَبِ القُرْفُسانيُّ، عن الأَوْزاعيِّ: ضعيفٌ؛ قاله صالحُ بنُ محمَّدٍ جَزَرة، وقال ابنُ مَعِينِ: لم يكنْ مِن أصحابِ الحديثِ.

وأمَّا أَثَرُ أبي عبدِ اللهِ الزُّبَيرِيِّ: فَيُنْظَرُ.

#### 🗯 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صَنُوبِيَان (٦٢/١ ـ ٦٣):

﴿ (رُوِيَ عن عليٌ ؛ أَنَّ امرأةً جاءتُ وقد طلَّقها زَوْجُها، فزَعَمَتْ أَنها ۗ حاضتْ في شهرِ ثلاثَ حِيَضِ، فقال عليَّ لشُرَيْحٍ: قُلْ فيها، فقال شُرَيْحٍ: إِنْ جاءتُ بَبَيِّتَةٍ مِن بِطَانَةِ أهلِها ممَّن يُرْضَى دينُهُ وأمانتُهُ، فشَهِدَتْ بذلك، وإلَّا فهي كاذبةً، فقال عليَّ: قَالُونُ؛ أي: جَيِّدٌ؛ بالرُّوميَّةِ).

علَّقَهُ البخاريُّ في «الصحيح» (٨٤/١ ـ ط. العامرة)، (كتابُ الحيضِ، بابُ إذا حاضَتْ في شهرٍ ثلاثَ حِيَضٍ)، وأخرَجَهُ موصولًا الدارِميُّ في «السُّننِ» (٢٢٦/١ ـ ط. بُغا)، وسعيدُ بنُ منصورٍ في «سُننِه» (١٥٢/٥)، والشافعيُّ في «الأُمَّ» (٧/ ١٧٢ ـ ط. الأزهرية)، ووَكِيعٌ في «أخبارِ الثُّضَاةِ» (٢/ ١٩٤)، وحَرْبٌ الكِرْمانيُ (١)، والبَّيْهَقيُّ في «الكُبْرى»

<sup>(</sup>١) ساق إسناد الكِرْماني ومتنه ابن رجب في كتابه فنتح الباري، (١/٥١١).

(٧/٨٧)، وابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنّفِ، (٢/ ٢٨٢)، وابنُ حَزْم في «المحلَّى، (٢/ ٢٨٢)، وابنُ حَزْم في «المحلَّى، (٢/ ٢٠٢) (٢٠٢ - ط. المُنيريةِ)، والزُبيرُ بنُ بَكَارٍ (٢٠)، مِن طُرُقٍ، عن إسماعيلَ بن آبي خالدِ، عن الشَّغيِّ، قال: جاءتِ امرأةَ إلى عليَّ تُخاصِمُ زوجَها طلَّقها، فقالت: قد حِضْتُ في شهرِ ثلاثَ حِيَض، فقال عليِّ لشُريْحِ: اقْضِ بينهما، قال: يا أميرَ المؤمنينَ، وأنتَ هاهُنا؟ قال: اقْضِ بينهما، قال: يا أميرَ المؤمنينَ، وأنتَ هاهُنا؟ قال: اقْضِ بينهما، قال: يا أميرَ المؤمنينَ، وأنتَ هاهُنا؟ قال: الْقُضِ بينهما، قال: إنْ جاءتْ مِن بِطَانةٍ أَهْلِها ممن يُرْضَى دينُهُ وأمانتُهُ تَزْعُمُ انْهَا حاضتْ ثلاثَ حِيَضِ تَطْهُرُ عند كلِّ قُرْءٍ وتُصَلِّي، جاز لها؛ وإلا فلا، فقال عليَّ: قَالُونُ.

وقالونُ بلِسانِ الرُّوم: أَحْسَنْتَ.

ورجالُه ثقاتٌ، وفي سماعِ الشَّغبيِّ مِن عليِّ خلافٌ، وقد رأى عليًّا يَرْجُمُ شُراحَةَ ووَصَفَهُ، قال يعقوبُ بنُ شَيْبَةَ: لكنه لم يصحَّعْ سَمَاعُهُ منه.

وعامِرٌ الشَّغبيُّ وإن نُبَتَتْ رُؤْيتُهُ لعليٌّ، وهو مِن الرُّواةِ المكثرِينَ عنه، إلَّا أنه لا ينتقِي في حديثِهِ عن عليٌّ، فهو يَزْوِي عن بعض الضعفاءِ عنه، فلَزِمَ التوقَّفُ في روايتِهِ وعدمُ فَبُولِها، ما لم تَحْتَفَّ بها قَرائنُ يَمُلِبُ على الظَّنْ معها الصَّحَّةُ؛ كحالِ سعيد بنِ المسبَّبِ في روايتِهِ عن عُمَرَ، فهو وإنْ لم يَسْمَعُ منه إلَّا أنها صحيحةً عند الحُفَّاظِ، فهو راويةً فِقْهِهِ وأَفْضِيَتِه، ولا يحدَّثُ عن كلِّ أحدٍ عنه.

وأخرَجَهُ حَرْبٌ الكِرْمانيُّ (٢)، والبَيْهَقيُّ (٤١٩/٧)، مِن طريقِ حُمَيْدِ بنِ مَسْعَدَة، نا خالدُ بنُ الحارثِ، عن سعيدٍ، عن قَتادةً، عن عَزْرَةً، عن الحسنِ العُرَنيُّ، عن شُرَيْع، نحوَهُ.

<sup>(</sup>١) ذكر إسناد الزبير بن بكار ابن حجر في اتغليق التعليق؛ (٢/ ١٧٩).

<sup>(</sup>٢) ساق إسناد الكِرْماني ومتنه ابن رجب في كتابه "فتح الباري» (١/ ١١٥).

ورجالُه ثقاتٌ، إلَّا حُمَيْدًا تُكُلِّمَ فيه، وحديثُهُ حسنٌ.

ولكنْ لا تُعْرَفُ روايةٌ للحسنِ المُرَيْقِ عن شُرَيْحِ، والذي جاء في «السُّننِ الكُبْرى» للبَيْهَقيُ (١٩/٧): الحسنُ المُرَيْقِ أنَّ شُرَيحًا... والأَنْأَنَةُ في هذا الإسنادِ أمارةٌ وقرينةٌ على الانقطاع. ثم إنَّ الحافظُ ابنَ رَجِبٍ قد قال في «الفتحِ» (٢/١٤٤): وهذا الإسناذُ فيه انقطاعٌ؛ فإنَّ الحسنَ الْعُرَيْقِ لم يُدْرِكُ عليًا؛ قاله أبو حاتم الرازِيُّ.

#### 🛭 قَالَ ٱلمُصَيِّفُ ٱبْنُ صُوبِيَان (١/٦٥):

[ # (قال ابنُ عبَّاسِ: أمَّا ما رأتِ اللَّمَ البَحْرَانيَّ...).

علَّقَهُ أَبُو داودَ في «سُننِه» (١٩٧/١ ـ ١٩٨)، ومِن طريقِه البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٣٤٠/١).

وأخرَجَهُ موصولًا ابنُ خُزَيمةَ في «الصحيح»(١)، والدَّارمِيُّ في «الشَّنِ» (٢٨/١) وابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» (٢٨/١)، وابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» (٢٨/١)، وابنُ حَزْم في «المحلَّى» (٢٦/٢ - ط. المُنيرية)، مِن طريقِ إسماعيلَ بنِ عَلَيَّةً، ثنا خالدٌ الحَلَّاءُ، عن أنسِ بنِ سيرينَ، قال: استُجيضَتِ امرأةٌ مِن اللهِ أنسِ بنِ مالكِ فَيْهُ، فأمَرُوني فسأَلْتُ ابنَ عباسٍ هَا اللهِ قال: أمّا ما رأتِ الطَّهْرَ ولو ساعةً مِن نهارٍ، وأتِ الطُّهْرَ ولو ساعةً مِن نهارٍ، فلتُعْتَسِلْ ولتُصَلِّ.

<sup>(</sup>١) ذكر إسناد ابن خزيمة ومتنه البيهقيّ في «السنن الكبرى» (٢٠/١)» فقال: (وقرأتُهُ في دكتاب ابن خُزيْمةً»، عن زياد بن أيوب، عن إسماعيل...)، وذكرهُ ولم أره في الجزء المطبوع من قصحيح ابن خُزيْمة، فإنَّ كتابَ الطهارةِ ضمنه، ولا في «إتحاف المهرة» لابن حجر، فقد أورد هذا الأثر وعزاه للدارمي فقط، ولملَّ البيهقيّ نقلهُ من «صحيح ابن خُزيْمة الكبيرِ»، أو هو من الجزء المفقودِ مِن «صحيحه»، والله أعلم.

وتابَم إسماعيلَ عليه: يَزِيدُ بنُ زُرَيْمٍ كما عند الدارِميِّ في «السُّننِ» (٢١٧/١ ـ ط. بُغا).

وإسنادُه صحيحٌ.

وقال ابنُ حَرْمٍ في «المحلَّى» بعد إخراجِه: (هذا إسنادٌ في غايةِ الحَبَلَالةِ). انتهى. وقال أيضًا (١٩٨/٢): (أَصَحُّ إسنادٍ يكونُ عن ابنِ عباسٍ). انتهى.







# كتاب الصلاة

### 📰 قَالَ ٱلمُصْيَنِفُ أَبْنُ ضُوتِيَان (٦٨/١):

(فأمًا النّساء، فليس عَلَيْهِنّ أذانٌ ولا إقامةٌ؛ قالَهُ ابنُ عُمَرَ وأنسٌ).

أَمَّا الْتُرُ ابِنِ مُمَرَ: فأخرَجَهُ ابنُ وَهْبٍ في «الموطَّاءِ): (قطعة منه/ ٤٧٤)، ومِن طريقِه البَيْهَتَيُّ في «الكُبْرى» (٤٠٨/١)، ورواه عبدُ الرَّزَاقِ في «مصنَّفِه» (١٨/١٤)، ومِن طريقِه ابنُ المنذِرِ في «الأوسطِ» (٣/٥٥)، جميعُهُمْ مِن طريقِ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، عن نافعٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ؛ أنه قال: ليس على النساءِ أذانٌ ولا إقامةٌ.

وإسنادُه ضعيفٌ؛ عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ العُمَرِيُّ ضعيفُ الحديثِ.

ورُوِيَ عن عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ خِلانُه.

وأمَّا أَثَرُ أَنسِ بِنِ مالكٍ: فأخرَجَهُ أبو بكرِ بنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» (٢/ ٢٥)، ومِن طريقِه ابنُ المنذِرِ في «الأوسطِه (٣/ ٥٤)، مِن طريقِ مُغتَمِر بنِ سُلَيْمانَ، عن أبيه، قال: كنَّا نسألُ أنسًا: هل على النساءِ أذانٌ وإقامةٌ؟ قال: لا، وإنْ فَعَلْنَ فهو ذِكْرٌ.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

# 🟿 قَالَ ٱلمُصْيَفُ أَبْنُ صُوبِيَّان (١٩/١):

(قال البُخاريُّ في اصحيحِه: وتكلَّمَ سُلَيْمانُ بنُ صُرَدٍ في أَذَانِهِ).

علَّقَهُ البخاريُّ في اصحيحِهِ : (كتابُ الأذانِ، بابُ الكلامِ في الأذانِ)؛ كما ذَكَرَهُ المُصنَّفُ.

وأخرَجَهُ أبو نُعَيْمِ الفَضْلُ بنُ دُكَيْنٍ في «كتابِ الصلاةِ» (١٦٧) (١٦٨)، وعنه البخاريُّ في «التاريخ الكبيرِ» (١٩٢/١)، وأخرَجَهُ وكيعُ بنُ الجَرَّاحِ في «كتابِه» (١٠)، ومِن طريقِه ابنُ أبي شَيْنَةَ في «مصنَّفِه» (١/ ١٩٢)، وابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (١/ ١٤٤)، وأخرجه ابنُ المنذِرِ في «الأوسطِ» وابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (شُنَنِو الكُبْرى» (١/ ٣٩٨)، جميعُهُمْ مِن طريقِ محمدِ بنِ طَلْحَةَ بنِ مصرّفِ، عن جامعِ بنِ شَدَّادٍ، عن موسى بنِ عبدِ اللهِ بنِ يَزِيدَ؛ أنَّ سُلَيْمانَ بنَ صُرَدٍ كان يُؤذِّنُ في المَسْكَرِ، فيأمُرُ علمُ المحاجةِ وهو في أذَانِه.

وإسنادُه صحيحٌ.

ووجودُ الأثَرِ في التاريخِ الكبيرِ، لا يعني الإعلالَ دائمًا، وإنْ كان الأغلبَ مِن صَنيعِه؛ وذلك لوجودِ ما هو صحيحٌ فيه، بل ويَنُصُّ البخاريُّ على تصحيحِه، ولكنه نادرٌ.

وأما تكذيبُ عَفَّانَ بنِ مسلِم لمحمدِ بنِ طَلْحَةَ بنِ مصرِّفِ والذي نَقَلَهُ عنه ابنُ سعدٍ في اطبَقاتِه (آ/٣٧٦)، فلعلَّه أراد خَطَاهُ فيما يَرْوِيهِ عن أبيه، وذلك أنه رَوَى عنه وهو صغيرٌ، قال العِجْليُ: سَمِعَ مِن أبيه وهو صغيرٌ، وقد أثبَتَ البخاريُّ سَمَاعَهُ مِن أبيه أيضًا؛ كما في التاريخ، ووَقَّقُهُ الإمامُ أحمدُ أيضًا.

 <sup>(</sup>۱) كما ذكره الحافظ ابن رجب في كتابه فتح الباري، (۳/ ٤٩٠).

# 📰 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ ضُوبَيَان (٦٩/١):

﴿ وَقَالَ الْحَسَنُ: لَا بَأْسَ أَنْ يَضْحَكَ وَهُو يُؤَذِّنُ أَو يُقِيمُ﴾.

علَّقَهُ البخاريُّ في الصَّحيحِ ، (كتابُ الأذانِ ، بابُ الكلامِ في الأذانِ ، بابُ الكلامِ في الأذانِ ) ، ووَصَلَهُ بلفظِ مقارِبِ ابنُ أبي شَيْبةً في المصنَّفِ ، (٢٢١٧) ، قال: حدَّثنا ابنُ عُلَيَّة ، قال: سألتُ يونسَ عن الكلامِ في الأذانِ والإقامة ؟ فقال: حدَّثني عُبيدُ اللهِ بنُ غَلَّابٍ ، عن الحسنِ ؛ أنه لم يَكُنْ يرى بذلك بأسًا .

وإسنادُه صحيحٌ.

وأخرَجَهُ أيضًا ابنُ أبي شَيْبَةَ (٢٢١٣)، مِن طريقِ هُشَيْم، عن يونسَ، عن الحسنِ؛ (ح) وحَجَّاجٍ، عن عطاءٍ؛ أنهما كانا لا يَرَيانِ بأسًا أن يتكلَّم المُؤذِّنُ في أذانِه.

وأخرَجَهُ أيضًا ابنُ أبي شَيْبَةَ (٢٢٢٣)، مِن طريقِ عَبْدَةَ، عن سعيدٍ، عن قَتادةَ، عن الحسن، قال: لا بأسَ به.

وأَخرَجَهُ أيضًا ابنُ أبي شَيْبَةَ (٢٢٢٤)، مِن طريقِ غُنْدَرٍ، عن أَشعَتَ، عن الحسنِ، قال: لا بأسَ أن يَتَكَلَّمَ الرجلُ في إقامَتِه.

ولم أجِدْ لفظَةَ الضَّحِكِ عنه.

#### 📰 قَالَ ٱلمُصْيَفُ ٱبنُ صُوبِيَان (٧٠/١):

(قال الحسنُ العَبْديُّ: رأيتُ أبا زيدِ صاحبَ رسولِ اللهِ 義 يُؤذِّنُ اللهِ قامدًا، وكانتْ رِجْلُهُ أُصِيبَتْ في سبيلِ الله؛ رواه الأَثْرَمُ).

قال في «الإرواءِ» (١/ ٢٤٢):

(رواه البِّيْهَقيُّ (١/ ٣٩٢)، مِن طريقِ عثمانَ بن عُمَرَ، ثنا إسماعيلُ بنُ

مسلِم، عن الحسنِ بنِ محمدٍ، قال: دخَلْتُ على أبي زيدِ الأنصاريِّ فأذَّنَ وأقام وهو جالسٌ.

قال: وتَقَدَّمُ رَجُلٌ فصَلَّى بنا، وكان أعرجَ أُصيبَ رِجْلُهُ في سبيلِ اللهِ تعالى. . . إلخ). انتهى.

قُلْتُ:

لم يخرِّجُهُ في ﴿إرواءِ الغليلِ ؛ باللفظِ الذي ساقه المصنَّفُ ابنُ ضُويًّانَ.

وقد أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٢١٣/١) بلفظِ المصنَّفِ، عدا تقديم وتأخيرِ فيه، فقال:

حدَّثنا وكيعُ بنُ الجَرَّاحِ، عن عليٌ بنِ المبارَكِ الهُنَائيُ، عن الحسنِ المَّبْديُ، قال: رأيتُ أبا زيدِ رَضِيَ اللهُ تعالى عنه صاحبَ رسولِ اللهِ ﷺ وكانتْ رِجْلُهُ أُصِيبَتْ في سبيلِ اللهِ بُؤَذَّنُ وهو قاعدٌ. انتهى.

وأخرَجَهُ أيضًا ابنُ سعدِ في الطَّبَقاتِ، (٢٧/٧)، مِن طريقِ عليٌ بنِ المُبارَكِ الهُنائِيِّ، عن المسجدِ المُبارَكِ الهُنائِيِّ، عن المسجدِ المُبارَكِ الهُنائِيِّ، عن المسجدِ الجامع، فدَخَلْنا على أبي زيدِ الأنصاريِّ وقد كانتْ رِجُلُهُ أُصِيبَتْ يومَ أُحُدٍ مع رسولِ اللهِ ﷺ، فحَضَرَتِ الصلاةُ، فأذَّنَ قاعدًا وأقام قاعدًا، ثم قال لرجل: تقدَّم فَصَلُّ بنا.

#### 🟾 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ ٱبْنُ صُوبِيَّان (٧٥/١):

🎏 (قال ابنُ عباسِ: دُلُوكُها إذا فاءَ الفَيْءُ).

أخرَجَهُ مالكٌ في «الموطَّلَاِ» (١١/١ ـ ط. عبد الباقي)، ومِن طريقِه ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» (٢/ ٢٣٥)، والبَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٣٥٨/١)، مِن طريقِ داودَ بنِ الحُصَيْنِ، قال: أخبَرني مُخبِرٌ؛ أنَّ ابنَ عباسٍ كان يقولُ: دُلُوكُ الشمسِ: إذا فَاءَ الفَيْءُ، وغَسَقُ الليلِ: اجتماعُ اللَّيْلِ وظُلْمَتُه.

وفي إسنادِه جَهَالةً.

وقيل: إنَّ المُخْبِرَ هو عِكْرِمةُ مَوْلَى ابنِ عباسٍ، ومالكٌ يَكْتُمُ اسمَهُ لكلامِ ابنِ المُسَيَّبِ فيه؛ قاله ابنُ عبدِ البَّرُ في «الاستذكارِ» (١/ ٢٧١) وغيرُه، وقد صرَّح بروايةِ عِكْرِمةً في كتابِ الحجِّ مِن «موطَّكِ».

ومالكُ بنُ أنَسٍ مِن عادتِهِ إرسالُ الأحاديثِ وإسقاطُ رَجُلٍ، وقد يكونُ أَسْقَطَ عِكْرِمةَ هنا؛ لأنه لا يرتضيه.

قال الشافعيُّ في الأُمُّه (٧/ ٢٤٤): (وهو \_ يعني: مالكًا \_ سَبِّئُ القولِ في عِكْرِمةَ، لا يَرَى لأحدِ أن يَقْبَلَ حديثَهُ، وهو يَرْوِي عن سُفْيانَ، عن عطاء، عن ابنِ عباسٍ، خِلافَهُ، وعطاة ثقةٌ عنده وعند الناسِ، والعَجَبُ له أن يقولَ في عِكْرِمةَ ما يقولُ ثم يحتاجَ إلى شيء مِن عِلْمِه يُوافِقُ قولَهُ، ويسمِّيهِ مَرَّةً، ويَرُوي عنه ظنًا، ويسكُتُ عنه مَرَّةً، فيرُوي عن تَوْرِ بنِ يَزِيدَ، عن ابنِ عباسٍ؛ في الرَّضَاعِ، وذبائح نصارى العَرَب، وغيرِه، وسَكَتَ عن عِكْرِمةً).

قال الدَّارَقُطنيُّ في فيلَلِه، (٥٦/٢) عند ذكرِهِ لحديثِ آخرَ: (ووَهِمَ مالكٌ في قولِهِ عن يحيى، عن عبدِ الرحمٰنِ بنِ أَبَانَ، أو تَعَمَّدَ إسقاطَ عاصمِ بنِ عُبَيْدِ اللهِ؛ فإنَّ له عادةً بهذا أن يُسْقِطَ اسمَ الضعيفِ عنده في الإسنادِ مِثْلِ عِكْرِمةَ ونحوه). انتهى.

وقال في موضِع آخَرَ مِن (عِلَلِهِ، (٦/٦٣): (ومِن عادةِ مالكِ: إرسالُ الأحاديثِ، وإسقاطُ رجُلِ). انتهى.

وذكرَ علي بنُ المَدينيِّ في ﴿عِلَلِهِ عديثًا عن عاصِم بنِ عبدِ العزيزِ الأشجَعيِّ، عن الحارثِ، عن سُلَيْمانَ بنِ يَسارِ وغيرِه، قال عاصمٌ: حدَّثَنِيهِ مالكٌ، قال: أُخْبِرتُ عن سليمانَ بنِ يَسارٍ، فذكَرَهُ.

قال ابنُ المَدينيِّ: (أرى مالكًا سَمِعَهُ مِن الحارثِ ولم يُسَمِّهِ، وما رأيتُ في كُتُبِ مالكِ عنه شيئًا). انتهى.

قال ابنُ حَجَرٍ في «التهذيبِ» بعد ذكرِ كلامِ ابنِ المَدينيِّ: (وهذه عادةُ مالكِ فيمَنْ لا يُغتَمَدُ عليه؛ لا يسمِّيه). انتهى.

ويَظْهَرُ - واللهُ أعلمُ - أنَّ المُخْبِرَ في هذا الخبرِ عِكْرِمةُ مَوْلَى ابنِ عباسٍ؛ فإنَّ مالكًا لا يسمِّيه، وداودُ بنُ الحُصَينِ مشهورُ الرَّوايةِ عنه، فإنْ كان كذلك، فالخبَرُ صحيحٌ.

ويَغلِبُ على روايةِ داودَ بنِ الحُصَيْنِ عن عِكْرِمةَ النَّكارةُ؛ لِغَلَبةِ روايةِ الضُّعَفاءِ عنه؛ ولذا أَطْلَقَ ابنُ المَدِينيِّ وأبو داودَ النَّكارةَ على هذا الطريقِ، لا لحالِ داودَ وعِكْرِمةَ، وإنما لحالِ الرُّواةِ الذين رَوَوْا عن داودَ.

وقد نَظَرْتُ في مَرْويَّاتِ داود بنِ الحُصَيْنِ عن عِكْرِمة ؛ فرأيتُ جُلَّ مَن رَوَى عنه هم مِن جُمْلةِ المتروكينَ والضَّعَفاءِ والمجاهيلِ وخَفِيفِي الضَّبْطِ ؛ كإبراهيمَ بنِ محمدِ بنِ أبي يحيى الأَسْلَميُّ ، وعبدِ العزيزِ بنِ أبي ثابتٍ ، وإبراهيمَ بنِ إسماعيلَ بنِ أبي حَبِيبة ، وإبراهيمَ بنِ إسماعيلَ بنِ محمّعٍ ، وحجّاجِ بنِ أَرْطَاة ، ومسلِم بنِ خالدِ الزُّنجيُّ ، ومحمدِ بنِ خالدِ ، ومحمدِ بنِ خالدِ ، ومحمدِ بنِ عالدِ ، ومحمدِ بنِ إسحاقَ صاحبِ ومحمدِ بنِ إباتِ السَّمَاعِ ، وخَارِجَة بنِ عبدِ اللهِ ، وغيرِهم.

ورَوَى عنه مِن النُّقاتِ سعيدُ بنُ أبي أيوبَ، لكنَّ الطَّريقَ لا يَصِعُّ السَّريقَ لا يَصِعُّ السَّدُ فالرَّاوي عنه أشدُّ بنُ صلاحٍ لا يُحْتَجُّ بمِثْلِه، والراوي عنه أشدُّ ضعفًا منه.

وروى عن داودَ بنِ الحُصَيْنِ: أسامةُ بنُ زَيْدِ اللَّيْشِيُّ؛ وفيه ضَعْفٌ، رواه عن أسامةَ الواقديِّ، وهو معروفُ الحالِ. وهذا هو حالُ جُلِّ مَن رَوَى عن داودَ عن عِكْرِمةَ، ولذا أَطْلَقَ ابنُ المَدينيِّ وأبو داودَ النَّكارةَ على روايةِ داودَ بنِ الحُصَيْنِ عن عِكْرِمةَ، مع ورودِ أحاديثَ قليلةٍ مِن هذا الطريقِ بِوَجْهِ صحيحٍ، صحَّحها الحُفَّاطُ مُفْرَدةً.

وهذا منهجٌ دقيقٌ يَسْلُكُهُ الحُفَّاظُ بإطلاقِ النكارةِ والضَّغفِ على طريقٍ مِن الظُّرُقِ الصحيحةِ؛ لغَلَبةِ ضعفِ ونكارةِ الطُّرُقِ إليها، مع صِحَّةِ بعضِ الرُّواياتِ القليلةِ عن هذا الطريقِ.

والحُفَّاظُ في الغالبِ يُطلِقونَ النكارةَ والضَّعْفَ على مِثْلِ هذه الظُّرُقِ، والصحيحُ منها يُعْرَفُ بالسَّبْرِ والنظّرِ في القرائنِ.

فلا يَلْزَمُ مِن تضعيفِ الطريقِ أو الراوي ضَعْفُ كلِّ حديثِه؛ كما أنه لا يَلْزَمُ مِن توثيقِ الراوي صِحَّةُ كلِّ حديثِه.

وقد يضعّفُ مَن لا معرِفةَ له الصحيحَ منها؛ بحجَّةِ إطلاقِ الحُفَّاظِ للنَّكارةِ أو الضَّغفِ أو الوَهْم عليها.

وقد صحَّتْ بعضُ الأحاديثِ مِن طريقِ داودَ بنِ الحُصَيْنِ، عن عِكْرِمةَ، عن ابنِ عباسٍ، صَحَّحَها الحُفَّاظُ؛ كحديثِ محمدِ بنِ إسحاقَ، حدَّثَني داودُ، عن عِكْرِمةَ، عن ابنِ عباسٍ، قال: ردَّ رسولُ اللهِ ﷺ ابنتَهُ زينبَ على أبي العاصِ بنِ الرَّبيع بالنَّكاحِ الأوَّلِ، ولم يُحْدِثْ شيئًا.

أخرَجَهُ أحمدُ في «مسنَدِه» (٢١٧/١)، وأبو داودَ (٢٢٤٠)، والتَّرمِذيُّ في «السَّنزِ» (١١٤٣)، والدَّارَقُطنيُّ (٣/ ٣٥٤)، وغيرُهم.

وقد صرَّح فيه ابنُ إسحاقَ بسَمَاعِه، فصَعَّ، ورَجَّحَهُ على حديثِ الحَجَّاجِ، عن عَمْرِو بنِ شُعَيْبِ: جماعةٌ مِن الحُفَّاظِ؛ قال الحافظُ ابنُ القَيِّمِ في "تهذيبِ السُّننِ» (٦/ ٢٣٣): (وأمَّا تضعيفُ حديثِ داودَ بنِ الحُصَيْنِ، عن عِكْرِمةَ، فمِمَّا لا يُلْتَفَتُ إليه؛ فإنَّ هذه الترجمةَ صحيحةً

عند أنمَّةِ الحديثِ لا مَطْعَنَ فيها، وقد صَحَّحَ الإمامُ أحمدُ والبخاريُّ والناسُ حديثَ ابنِ عباسٍ، وحَكَمُوا له على حديثِ عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ). انتهى.

ومِثْلُهُ: مَا أَخْرَجَهُ أَحَمَدُ في المسنَدِهِ (٢٦٥/١)، وأبو يَعْلَى في المسنَدِه (٣٧٩/٤)، مِن حديث محمدِ بنِ إسحاقَ، حدَّثَني داودُ، بهذا الإسنادِ في قصةِ طَلَاقِ رُكَانَةَ لزوجَتِهِ ثلاثًا...

قال شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ في الفتاوى، (٣٣/ ٨٥): (إذا قال ابنُ إسحاقَ: حدَّنَي، فهو ثقةٌ عند أهلِ الحديثِ، وهذا إسنادٌ جيدٌ). انتهى. وصحَّحَهُ ابنُ القَيِّم؛ كما في الإداد المَعادِ، (١١٦/٤).

وقد حقَّقَ ذلك الحافظُ ابنُ عَدِيٌّ في (كامِلِه) (٢٣٤/١)، فقال في داودَ بنِ الحُصَيْنِ: (داودُ له حديثٌ صالحٌ، وإذا روى عنه ثقةٌ، فهو صحيحُ الروايةِ، إلَّا أَنْ يَروِيَ عنه ضعيفٌ؛ فيكون البَلاءُ منهم لا منه). انته..

وبه يُعْلَمُ أنَّ إطلاقَ الحُفَّاظِ على بعضِ الطُّرُقِ الصحيحةِ النكارةَ أو الضَّعْفَ هي مِن هذا النوع، وقد يَصِحُّ منها ما لا يُدْرِكُهُ المتمرَّسُ بمناهِجِهم فيضعَّفُها، بل ربما وَهَمَ بعضَ الحُفَّاظ في تصحيحها.

وأخرج ابنُ جريرِ الطبريُّ في «التفسيرِ» (١٥/ ١٣٥ ـ ط الحلبي الثانية)، وابنُ المنذِرِ في «الأوسطِ» (٣٢٢ ، ٣٢٣) معناه، مِن طريقِ المُفِيرةِ، عن عامرِ الشَّعْبيِّ، عن ابنِ عباسٍ، قال: دُلُوكُها زَوَالُها.

وإسنادُه صحيحٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ جريرٍ أيضًا (١٣٦/١٥)، مِن طريقِ محمدِ بنِ ثَوْرٍ، عن مَعْمَرٍ، عن الزَّهْرِيِّ، عن ابنِ عبَّاسٍ، قال: دُلُوكُ الشمسِ: زَيْغُها بعد نصفِ النَّهَارِ؛ يعني: الظَّلِّ. وإسنادُهُ ضعيفٌ لانقطاعِه؛ فالزُّهْريُّ لم يَسْمَعْ مِن ابنِ عباسٍ.

# 🟿 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ ضُوسَيَان (١/٥٧):

🏶 (قال مُحَمُّر ﷺ: الصلاةُ لها وَقْتٌ شَرَطَهُ اللهُ؛ لا تَصِحُ إلَّا به). 🌖

أَخْرَجَهُ ابنُ حَرْمٍ في "المحلَّى" (٢٣٩/٢ ـ ط. المُنيرية)، مِن طريقِ إبراهيمَ بنِ المنيزية)، مِن طريقِ إبراهيمَ بنِ المنذِرِ، عن عَمَّه الضَّحَّاكِ بنِ عثمانَ؛ أنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ فَي خُطبَتِه بالجَابِيَةِ: أَلَا وإنَّ الصلاةَ لها وقتُ شَرَطَهُ اللهُ؛ لا تَصْلُحُ إلَّا به.

وإسنادُه ضعيفٌ؛ الضَّحَّاكُ بنُ عثمانَ لم يُدْرِكُ عُمَرَ.

# 🗯 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيّان (٧٦/١):

﴿ (قال ابنُ عبدِ البَرِّ: صَحَّ عن النبيِّ ﷺ وأبي بكرٍ وعُمَرَ وعثمانَ ] أنهم كانوا يُعَلِّسونَ).

خَرَّجَ المرفوعَ قبلَ هذا الموضِعِ في اللإرواءِ، (١/ ٢٧٧)، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٠، ٢٨١)، وخرَّج الموقوفاتِ تَبَعًا للمرفوع باختصارِ.

امًّا اثْرُ أَبِي بِكُو: فَأَخْرَجَهُ عنه وعن عُمَرَ ابنُ مَاجَهُ (٢٢١/١)، والطَّحاويُّ والبَيْهَةِ فِي «الكُبْرى» (٢٩٦/١)، وفي «المعرِفةِ» (٢٩٦/٢)، والطَّحاويُّ في «الحرِمعاني الآشارِ» (١٧٦/١ - ط. الأنوار)، وابنُ المنلِر في «الأوسطِ» (٣٧٩/٢)، ويعقوبُ بنُ سُفْيانَ في «المعرفةِ» في «الأوسطِ» (٤٣٨، ٣٧٩)، مِن طريقِ الأوْزاعيُّ، ثنا نَهِيكُ بنُ يَرِيمَ الأوْزاعيُّ، ثنا مُفِيتُ بنُ سُمَعِ، قال: صلَّيْتُ مع عبدِ اللهِ بنِ الزُّبَيْرِ الصُّبْعَ بنَلَسٍ، فلمًّا مُفِيتُ بنَ السَّمَعُ على ابنِ عُمَرَ، فقلتُ: ما هذه الصلاةُ ؟ قال: هذه صَلاتُنا مع رسولِ اللهِ ﷺ وأبي بكر وعُمَرَ، فلمًّا طُينَ عُمَرُ، أَسْفَرَ بها عثمانُ.

قال البخاريُّ: حديثُ الأُوْزاعيُّ عن نَهِيكِ بنِ يَرِيمَ في التَّغْلِيسِ حديثٌ حسنٌ، حكاه عنه التَّرْمِذيُّ في (عِلَله».

وأخرَجَهُ عن أبي بكرٍ: عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (١١٣/٢)، ووبن طريقِه ابنُ المنفِرِ في «الأوسطِ» (٣٧٥/٢)، وابنُ حَزْم في «الأوسطِ» (٣٧٥/٢)، وابنُ حَزْم في «المحلَّى» (٣/١٥/٥) ٦٠ ـ ط. المنيرية)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن الزُّهْريُّ، عن أنسِ بنِ مالكِ، قال: صَلَّبْتُ خَلْفَ أبي بكرٍ، فاسْتَفْتَحَ بسورةِ البقرةِ، فقرَّاها في ركْعَتَيْنِ، فقام عُمَرُ حين فرَغ، قال: يَغْفِرُ اللهُ لك، لقد كادَتِ الشمسُ تَطْلُعُ قبل أن تُسَلِّمَ، قال: لو طَلَعَتْ لَأَلْفَتْنَا غيرَ غَلِيْلِينَ.

وإسنادُه صحيحٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» (٣٥٣/١)، والبَيْهَقَيُّ في «الكُبْرى» (٣٥٣/١)، وفي «المعرِفةِ» (٣٣٢/٣)، مِن طريقِ ابنِ عُيَيْنَةَ، عن الزُّهْريِّ، عن أنسِ، نحوَهُ.

وإسنادُه صحيحٌ.

وأخرَجَهُ عبدُ الرُّزَّاقِ (١١٣/٢) عن مَعْمَرٍ، والطَّحاويُّ (١٠٧/١) عن شُعْبةً؛ كِلاهُما عن قَتَادةً، عن أنسٍ، بنحوِه، لكن قال: (اسْتَفْتَحَ بسورةِ آلِ عِمْرانَ).

وإسنادُه صحيحٌ.

وأَخرَجَ عبدُ الرَّزَّاقِ (١١٣/٢، ١١٤)، والبَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٣٨٩/٢)، وفي «المحوِفةِ» (٣/ ٣٣٢)، مِن طريقِ هشامِ بنِ عُرُوَةَ، عن أبيه، عن أبي بكرٍ؛ أنه قَرَأَ بالبقرةِ في رَكْمَتَي الفَجْرِ.

وعُرْوَةُ لَم يُدْرِكُ أَبَا بِكُو ﷺ.

وأُخْرَجَ الطُّحاويُّ (١/ ١٨٢)، مِن طريقِ ابنِ لَهِيعَةً، ثنا عُبَيْدُ اللهِ بنُ

المُغيرةِ، عن عبدِ اللهِ بنِ الحارثِ بنِ جَزْءٍ، قال: صَلَّى بنا أبو بكرٍ، وَذَكَرَ نحوَ حديثِ أنسٍ.

وعبدُ اللهِ بنُ لَهِيعَةَ ضعيفُ الحديثِ.

وأمًّا أَثُرُ مُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ: فرُوِيَ عنه مِن أَوْجُهِ كثيرةِ غيرِ ما تقدَّم؛ منها ما أخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ في «العِلَلِ» (٣/ ٤٥٩)، والبَيْهَقيُّ في «الكِبْرى» (// ٤٥٦)، وأبو نُعَيم الفَضْلُ بنُ دُكَيْنِ في «كتابِ الصلاةِ» «الكُبْرى» (۲۲۲)، وعبدُ الرَّزَّاقِ (// ٥٧١)، وابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» (/ ٣٢٠)، وابنُ المنذِرِ في «الأوسطِ» (٢/ ٣٧٥)، مِن طريقِ منصورِ بنِ حَيَّانَ، عن عَمْرِو بنِ مَيْمُونِ، قال: كنتُ أَصَلِّي مع عُمَرَ الصَّبحَ، فإذا انْصَرَفْنا نَظَرْتُ إلى وَجْهِ صاحبي فلا أَعْرِفُه.

وهذا لفظُ أحمدَ، وإسنادُه صحيحٌ.

ومنها: ما أخرَجَهُ مالكٌ في «الموطّاً» (١/ ٨٢ - ط. عبد الباقي)، ومِن طريقِه مسلمٌ في «التمييزِ» (٢٢١)، والبَيْهَقَيُّ في «التمييزِ» (٢٢١)، ووإه الطّحاويُّ «الكُبْرى» (٣٨/٢)، وفي «المعرِفقِ» (٣/ ٣٣٢، ٣٣٣)، ورواه الطّحاويُّ (١٨٠/١)، عن مالكِ وسفيانَ بنِ عُينَيْةَ، ورواه الإمامُ أحمدُ في «المِلَلِ» (٧/ ٨٧٨) عن سفيانَ النُّوْريُّ، وعبدُ الرُّزَّاقِ في «المصنّفِ» (٢/ ١١٤) عن مَعْمَرِ، جميعُهُمْ عن هشام بنِ عُرْوَةَ، عن أبيه؛ أنه سَمِعَ عبدَ اللهِ بنَ عامرِ بنِ رَبِيعةَ يقولُ: صَلَّيْتُ وراءً عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ وَ المَعْبُ صلاةً الصَّبْح، فَقَلتُ ـ القائلُ: هَمَامُ ـ: واللهِ إِذَا لقد كان يَقومُ حين يَطْلُعُ الفَجُرُ؟ قال: أَجَلْ.

وهذا اللفظُ لمالكِ في «موطَّلِيه».

وقد خُولِفَ مالكُ ومَن تابَعَهُ على هذا الخبَرِ؛ فرواه يحيى بنُ سعيدٍ، وعبدُ اللهِ بنُ إدريسَ، وابنُ نُمَيْرٍ، وأبو معاويةَ الضَّريرُ، عند احمد في «العِلَلِ» (٧٨/٢ ـ وما بعدَها)، ورواه حَمَّادُ بنُ أسامةَ، وحانمُ بنُ إسماعيلَ، عند مسلم في «التمييزِ» (٢٢٠)، وابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» (٣٥٤/١، وابنُ أبي شَيْبَةَ، ورواه التَّوْدِيُّ وابنُ عُيَيْنَةَ وابنُ المُبارَكِ وعليُّ بنُ مُسْهِرٍ وعبدُ العزيزِ النَّ أبي حازم، ذَكَرَهُمُ اللَّرَاوَرْدِيُّ ووُهَيْبُ بنُ خالدٍ وعبدُ العزيزِ بنُ أبي حازم، ذَكَرَهُمُ اللَّرَاوَرُدِيُّ في «الأحاديثِ التي خُولِفَ فيها مالكُ» (٧٧، ٧٨)، وفي «عِلَه» (٢٨/٢)، جميعُهُمْ رَوَوْهُ عن هشامٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ عامرٍ ؛ ولم يذكّرُوا عُرْوَةً.

ورجَّحَهُ مسلمٌ والدَّارَقُطنيُّ والبَيْهَقيُّ.

ومنها: ما أخرَجَهُ أبو نُعَيْم الفَضْلُ بنُ دُكَيْنِ في اكتابِ الصلاةِ المندِرِ (٢٧٠)، وعبدُ الرَّزَاقِ في المصنَّفِ (١/ ٥٧٠)، ومِن طريقه ابنُ المنذِر في الأوسطِ (٢/ ٣٧٢)، وابنُ أبي شَيْبَةَ في المصنَّفِ (٢/ ٣٢٢)، والطُّحاويُ في السرحِ معاني الآثارِ (١/ ١٨٠)، وغيرُهم، بإسنادِ صحيح، عن أبي حَصِينٍ، عن خَرَشَةَ بنِ الحُرِّ، قال: كان عُمَرُ رَهِ يُعَلِّسُ بالفجرِ ويُثَوِّدُ.

وهذا لفظُ أبي نُعَيْمٍ، وزاد الطَّحاويُّ: (ويُصَلِّي فيما بين ذلك، ويَقْرَأُ بسُورةِ يوسفَ ويونسَّ وقِصارِ المَثانِي والمُفَصَّلِ).

#### وإسنادُه صحيحٌ.

ومنها: ما أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» (٢٠ ٣٢٠) عن هشام، وابنُ المنفِرِ في «الأوسطِ» (٢/ ٣٧٠) عن أيوب، والحارثُ بنُ أبي أسامةَ في «المسنَدِ» \_ كما في «المَطالِب» (١/ ١٣٩، ١٤٠) \_ والطَّحاويُّ (١/ ١٨١)، عن عبدِ اللهِ بنِ عَوْنِ، وابنُ حَرْمٍ في «المحلَّى» (١/ ١٨٥)، عن عبدِ اللهِ بنِ عَوْنِ، وابنُ حَرْمٍ في «المحلَّى» والطَّحاويُّ في «شرحِ معاني الآثارِ» أيضًا

(١٨١/١)، عن يَزيدَ بنِ إبراهيمَ (١)؛ جميعُهُمْ عن محمدِ بنِ سِيرينَ، قال: أَخْبَرَني المُهاجِرُ، قال: قرأتُ كتابَ عُمَرَ إلى أبي موسى، فيه: مواقيتُ الصلاةِ، فلمَّا انتهى إلى الفَجْرِ - أو قال: إلى الغَداةِ - قال: قُمْ فيها بِسَوَادٍ أو بغَلَسٍ، وأَطِلِ القِراءةَ.

وإسنادُه صحيحٌ.

ومنها: ما أخرَجَهُ البَيْهَقيُّ (٣٧٦/١)، مِن طريقِ أيوبَ، عن محمدِ بنِ سِيرينَ، عن مجاهِدٍ؛ أنَّ عُمَرَ كَتَبَ إلى أبي موسى الأشعَريُّ، فلَكَرَ الكتابَ، وفيه: وَصَلُّوا الصَّبْحَ بغَلَسٍ أو بسَوَادٍ، وأَطِيلُوا القراءةَ.

ورجالُه ثِقاتٌ، إلَّا أنَّ مجاهدًا لم يُدْرِكُ عُمَرَ.

ومنها: ما أخرَجَهُ مالكٌ في «الموطَّاهِ» (٧/١)، ومِن طريقِه ابنُ المنذِرِ في «الأوسطِ» (٢/ ٣٧٥)، والبَّيْهَتُيُّ في «المعرِفة» (٢/ ٢٩٦)، مِن طريقِ مالكِ، عن عَمَّه أبي سُهَيْلٍ بنِ مالكِ، عن أبيه؛ أنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ كَتَبَ إلى أبي موسى، وذكرَهُ بمعناه.

وإسنادُه صحيحٌ.

ومنها: ما أخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (١/٥٧٠)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن قَتادةَ، عن أبي العاليةِ، قال: كَتَبَ عُمَرُ، وذكَرَهُ بنحوه.

وإسنادُه صحيحٌ.

ومنها: ما أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ (٣٥٣/١) عن مِسْعَرٍ، والطَّحاويُّ (١٨٠/١) عن شُغبةَ ومِسْعَرٍ؛ كِلاهُما عن عبدِ الملكِ بنِ مَيْسَرةً، عن زيدِ بنِ وَهْبٍ، قال: صَلَّى بنا عُمَرُ رَفِيْ صلاةً الصَّبْحِ، فَقَرَأُ بني إسرائيلَ

 <sup>(</sup>۱) وقع في «المحلى؛ لابن حزم: (يزيد بن هارون، ثنا محمد بن سيرين)؛ وهو خطأ بلا
 ريب، تصحّف اسمُ إيراهيم إلى هارون، وبين وفاة ابن سيرين وولادة يزيد بن هارون نحو سبع سنين.

والكهف، حتى جَعَلْتُ أَنْظُرُ إلى جُلُرِ المسجدِ؛ طلَعَتِ الشمسُ.

وهذا لفظُ شُعْبةَ عند الطّحاويّ، ولفظُ ابنِ أبي شَيْبَةَ: (أنَّ عُمَرَ قَرَأَ ني الفجرِ بالكهفِ).

رإسنادُه صحيحٌ.

ومنها: ما أخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (١/ ٥٧١)، والبَيْهَقيُّ في «المعرِفةِ» (٢/ ٢٩٥)، مِن طريقِ ابنِ عُيَيْنَةَ، عن عَمْرِو بنِ دِينارٍ، قال: حدَّثَني لَقِيطٌ؛ أنه سَمِعَ ابنَ الزَّبيرِ يقولُ: كنتُ أُصَلِّي مع عُمَرَ ثم أَنْصَرِفُ، فلا أمرِكُ وَجْهَ صاحبي.

وإسنادُه ضعيفٌ؛ لَقِيطٌ مجهولٌ، ذكرَهُ البخاريُّ في «التاريخِ الكبيرِ» (٢٤٨/٧)، وابنُ أبي حاتم في «الجرحِ والتعديلِ» (١٧٧/٧)، وابنُ حِبَّانَ في «النُقاتِ» (٥/ ٣٤٥)، وسَكَتُوا عنه، إلَّا ابنَ حِبَّانَ، قال: (شيخٌ)، ويُطْلِقُ ابنُ حِبَّانَ هذا اللفظ مجرَّدًا ومُضافًا على كثيرٍ مِن الرواةِ، ويعني به مجرَّدًا: قِلَّةَ الرَّوايةِ والسَّنْرِ، وربَّما عنى به غيرَ ذلك؛ كالصَّلَاحِ واستقامةِ اللَّينِ.

وأخرَجَهُ مسلَّدٌ في «المسنَدِ» - كما في «المَطالِب» (١٤٣/١) - وابنُ المنذِرِ في «الأوسطِ» (٣٧٥/ ٣٧٥)، مِن طريقِ سُفْبانَ، عن عَمْرِو بنِ دِينادٍ؛ أنه كان يُصَلِّي مع ابنِ الزَّبيرِ، وذكرَ مِثْلُهُ عن عُمَرَ.

وإسنادُه صحيحٌ.

ورُوِيَ عن عُمَر بنِ الخَطَّابِ ﴿ مِنْ وجوهِ كثيرةِ: أنه كان يَقْرَأُ في صلاةِ الفَجْرِ بالشَّورِ الطَّوَالِ؛ قرَّأَ بسورةِ يوسفَ والنَّجْمِ والطوال؛ أخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ (١/ ١١٦)، وابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» (١/ ٣٥٥)، وابنُ حُرْمٍ في «المصنَّفِ» (١/ ١٠٤)، والطَّحاويُّ (١/ ١٨١)، وقرَأُ بسورةِ البقرةِ؛ الكَهْفِ ويوسفَ؛ أخرَجَهُ الطَّحاويُّ (١/ ١٨٠)، وقرَأَ بسورةِ البقرةِ؛

أخرَجَهُ الطَّحاويُّ (١/ ١٨٠)، وقَرَأُ بسورةِ آلِ عِمْرانَ؛ أخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ (١١٥/٢)، وكان يَقْرَأُ بسورةِ يوسفَ ويونسَ وقِصارِ المثاني والمفصَّلِ؛ أخرَجَهُ الطَّحاويُّ (١/ ١٨٠)، إلى غيرِ هذا مِن الآثارِ، وفي هذا دلالةٌ على دخولِهِ صلاةَ الفَجْرِ بغَلَسٍ.

ورُوِيَ التغليسُ عن عُمَرَ مِن وجوهِ كثيرةٍ غيرِها.

وأمَّا أَثَرُ عثمانَ بنِ عفانَ: فأخرَجَهُ مالكٌ في «الموطَّاِه (٨٢/١)، وفي «المعرِفةِ» ومِن طريقِهِ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٢/ ٣٨٩، ٤٥٦)، وفي «المعرِفةِ» (٢/ ٢٩٧) (٣/ ٣٣٣)، والطَّحاويُّ (١/ ١٨٢)، مِن طريقِ يحيى بنِ سعيدٍ، ورَبيعةَ بنِ أبي عبدِ الرحمٰنِ، عن القاسمِ بنِ محمدٍ؛ أنَّ الفُرَافِصَةَ بنَ عُمَيْرِ الْحَنَفِيَّ قال: ما أَخَذْتُ سورةَ يوسفَ إلَّا مِن قراءةِ عثمانَ صُحَةً اللهُ عَن كُرةً ما كان يُرَدُّهُما.

قال البَيْهَقِيُّ رحِمَه اللهُ تعالى: (وذلك يَدُلُّ على أنه يدخُلُ فيها مُغَلِّسًا). انتهى.

وإسنادُهُ صحيحٌ عن الفُرَافِصَةِ، وهو مستورٌ، ذَكَرَهُ ابنُ حِبَّانَ في «الثّقاتِ، ويُغْتَفَرُ في روايةٍ مِثْلِهِ في الموقوفِ ما لا يُغْتَفَرُ في المرفوعِ.

وعبدُ اللهِ بنُ إيَاسٍ وأبوه مجهولانِ.

وأَخرَجَ أبو نُعَيْمِ الفَضْلُ بنُ دُكَيْنِ في «كتابِ الصلاةِ» (٢٢٠)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٢/ ٣٢٠)، مِن طريقِ مِسْعَرٍ، عن

أبي سَلْمانَ، قال: خَدَمْتُ الرَّكْبَ في زمَنِ عثمانَ ﷺ، فكان الناسُ يُغَلِّسُونَ بالفَجرِ.

وفي «المصنَّفِ» (ابن أبي سَلْمانَ)، والأَظْهَرُ: أنه يَزيدُ بنُ عبدِ اللهِ المؤذِّنُ<sup>(۱)</sup>، مؤذِّنُ الحَجَّاجِ، وهو مجهولٌ؛ قاله الدَّارَقُطنيُّ.

### قَالَ ٱلْمُصَنِفُ ٱبْنُ ضُوتِيَان (٧٨/١):

 (وقال البخاريُّ في "صحيجه": قال إبراهيمُ: مَن نَسِيَ صلاةً واحِدةً عِشْرِينَ سَنَةً، لم يُعِدْ إلَّا تلك الصلاةَ الواحدة).

علَّقَهُ البخاريُّ في «الصحيحِ»، (كتابُ مواقيتِ الصلاةِ، بابُ مَنْ نَسِيَ صلاةً، فليُصَلُّ إذا ذكرَ، ولا يُعِيدُ إلَّا تلك الصلاةَ)، ووصَلَهُ التَّوْرِيُّ في «جامِعِه» ـ كما في «فَتْحِ الباري» (٢/ ٧١)، و«تغليقِ التعليقِ» (٢/ ٢٦٤) ـ عن منصورِ وغيرِه، عن إبراهيمَ، به.

وإسنادُه صحيحٌ.

### قَالَ ٱلْمُصَنِفُ آبَنُ ضُوتِيان (٨٠/١):

(أو نَسِيَها \_ أي: النجاسة \_ وهو يُصَلِّي، ثم عَلِمَ... لا تَفْسُدُ، وهو قولُ عُمَرَ، (صوابُهُ: ابنُ عُمَرَ) وعطاء وابنِ المُسَيَّبِ).

علَّقَهُ البخاريُّ في «الصحيح» (٦٥/١ ـ ط. العامرة) (كنابُ الوضوءِ، بابُ إذا أُلْقِيَ على ظَهْرِ المُصَلِّي قَلَرٌ أو جِيفَةٌ لم تَفْسُدُ صلاتُه).

ووصَلَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (١/ ٣٧٢) (٣٥٩/٢)، ومِن طريقِه ابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (٣/ ٨٤ ـ ط. المُنيريةِ)، وأخرَجَهُ ابنُ المنذِرِ

<sup>(</sup>١) وقع في الأرواء، (٢٧٩/١): (يزيد بن عبد الملك)؛ وهو تصحيف.

في «الأوسطِ» (١٦٣/٢)، مِن طريقِ الزُّهْريِّ، أخبَرني سالِمٌ؛ أنَّ ابنَ عُمَرَ ﷺ قال: إذا رَأَى الإنسانُ في ثَوْبِهِ دَمَّا وهو في الصلاةِ فانْصَرَفَ يَغْسِلُه، أَتَمَّ ما بَقِيَ على ما مَضَى ما لم يَتَكَلَّمْ.

قال الزُّهْرِيُّ: (وقال سالمٌ: كان ابنُ عُمَرَ يَنْصَرِفُ لِقلِيلِهِ وكَثِيرِهِ). انتهى.

وأَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ أيضًا (١/ ٣٧٢)، ومِن طريقِه ابنُ المنذِرِ في «الأوسطِ» (٢/ ١٥٤)، عن مَعْمَرٍ، عن الزُّهْريِّ، به، ينحوِه.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ (٣٣٩/٢)، ومِن طريقِه ابنُ المنذِرِ في «الأوسطِ» (١٨٤/١)، ورواه الشافعيُّ؛ كما في «السُّننِ الماثورةِ» (٣٣٥)، ومِن طريقِ البَيْهَةيُّ في «المعرِفةِ» (١٧٣/٣)، جميعُهُمْ مِن طريقِ الزُّهْريُّ، عن سالم، عن ابنِ عُمَرَ ﷺ، قال: إذا رَعَفَ الرجُلُ في الصلاةِ، أو ذَرَعَهُ القَّيْءُ، أو وَجَدَ مَذْيًا، فإنه يَنْصَرِفُ ويَتَوَضَّأُ، ثم يَرْجِعُ، فيَيَّمُ ما بَقِيَ على ما مَضَى ما لم يَتَكَلَّمْ.

وأخرَجَهُ البَيْهَقِيُّ في «الكُبْرى» (٤٠٣/٢)، مِن طريقِ عبدِ الرَّزَّاقِ، عن مَعْمَرٍ، عن الزُّهْريِّ، عن سالمٍ؛ أنَّ ابنَ عُمَرَ بينما هو يُصَلِّي، رأى في ثَوْبِه دمًا فانْصَرَف، فأشار إليهم فجاؤُوهُ بماءِ فَغَسَلَهُ، ثم أَتَمَّ ما بَقِيَ على ما مَضَى مِن صَلاتِه ولم يُعِدْ.

وإسنادُه صحيحٌ قويٌّ.

وأخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في الكُبْرى، (٢/ ٤٠٣)، مِن طريقِ يَزيدَ بنِ هارونَ، أنبأنا محمدُ بنُ مُطَرِّف، عن زيدِ بنِ أَسْلَمَ، قال: رأيتُ ابنَ عُمَرَ ﷺ يُصَلِّي في رِدائِهِ وفيه دَمٌ، فأتاه نافِعٌ، فنَزَعَ عنه رِدَاءَهُ، وأَلْقَى عليه رَداءَهُ، ومَضَى في صَلاتِه.

وإسنادُه صحيحٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةً في «المصنَّفِ» (٣٤٤/٢) ٣٤٥)، مِن طريقِ حاتم بنِ وَرْدانَ، عن بُرْدٍ، عن نافع، عن عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ ﴿ اللهِ انه كان إذا كان في الصلاةِ، فرأى في ثوبِهِ دمًا، فإنِ استطاعَ أن يَضَعَهُ، وَضَعَهُ، وإنْ لم يَسْتَطِعْ أن يَضَعَهُ، خَرَجَ فَغَسَلَهُ، ثم جاء فَبَنَى على ما كان صَلَّى. وإن لم وإسنادُه صحيحٌ.

وأخرَجَهُ عليَّ بنُ الجَعْدِ في «المسنَدِ» (٣٤٢)، مِن طريقِ شَرِيكِ، عن خُصَيْفٍ، حدَّنني مَنْ رأى ابنَ عُمَرَ يُصَلِّي في ثوبِهِ دمًا، فأَلْقَاهُ، فأُتِيَ بثوب آخَرَ فَلَبِسَهُ، واغتَدَّ بما صَلَّى.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ فشَرِيكٌ هو النَّخَعيُّ سَيِّئُ الحِفْظِ، وتُحَصَيْفُ بنُ عبدِ الرحمٰنِ تُكُلِّمَ فيه؛ قال أحمدُ بنُ حنبلٍ: (ليس بِحُجَّةٍ ولا قويٍّ في الحديثِ)، وقال مَرَّةً: (ضعيفٌ).

وقال أبو حاتم: (صالحٌ يُخلطُ)، وقال النَّسَائيُّ: (ليس بالقويُّ)، ووثُقَهُ يحيى بنُ مَعينِ وأبو زُرْعَةَ والعِجْليُّ، وشيخُهُ مجهولٌ.

وامًّا أَثَرُ عطاءٍ: فأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ في "المصنَّفِ» (٣٦٨٩)، مِن طريقِ ابنِ جُرَيْجٍ، قال: قلتُ لعطاءٍ: صَلَّيْتُ في إذارٍ غيرِ طاهرٍ، فعَلِمْتُ قَبْلَ أَن تَفُوتَ تلك الصلاةُ أو بعدما فاتتْ، قال: "لا تُعِدْ، وما شاأنُ الثوبِ وما شانُ ذلك؟!».

وإسنادُه صحيحٌ.

وأخرَجَهُ أيضًا حبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٣٦٩٠)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن عطاءِ الخُرَاسانيِّ، قال: قال لي عطاءُ بنُ أبي رَبَاحِ: «قد صَلَّيْتُ في ثوبي هذا كذا وكذا»؟ وقال: «صَلَّيْتُ فيه مِرارًا وفيه دَمَّ نَسِيتُ أَنْ أَغْمِلَهُ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ أيضًا عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٣٦٩٦)، مِن طريقِ أيمَنَ بنِ نابِلِ، قال: سألتُ عطاءً ومجاهدًا عن الرجُلِ يُصَلِّي في ثوبٍ وليس بطاهرِ؟ قالاً: «لا يُعيدُ».

وإسنادُهُ صحيحٌ؛ وأيمنُ بنُ نابِلٍ ثقةٌ عند أهلِ الحديثِ؛ قاله التَّرْمِذيُّ.

وأمَّا أَثَرُ سعيدِ بنِ المسيّبِ: فعلَّقَهُ البخاريُّ في «الصحيح»، (كتابُ الوضوء، بابُ إذا أُلْقِيَ على ظَهْرِ المُصلِّي قَلَرٌ أو حِيفَةٌ، لم تَفْسُدْ عليه صَلاتُه)، ولفظُهُ: قال ابنُ المسيَّبِ والشَّعْبيُ: ﴿إذا صَلَّى وفي ثوبِهِ دَمٌ أو جَنَابَةٌ، أو لغيرِ القِبْلَةِ، أو تَيَمَّم، صَلَّى، ثم أَذْرَكَ الماءَ في وَقْتِهِ لا يُعيدُ، ووصَلَهُ عنه عبدُ الرَّزَاقِ في «المصنّفِ» (٣٦٩١)، مِن طريقِ مَعْمَر، عن قتادة، عن ابنِ المسيَّبِ، قال: ﴿إذا رأى الرجُلُ في ثوبِهِ دمّا بعدَ انصرافِهِ مِن الصلاةِ، لا يُعيدُ، قال مَعْمَرٌ: وسَمِعتُ الزُهْرِيُّ يقولُ مِثلَ ذلك.

وإسنادُه صحيحٌ.

وأخرَجَهُ أيضًا عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٣٦٩٢)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن قَتادةَ، عن ابنِ المسيَّبِ، قال: ﴿إِذَا رأَى الرَّجُلُ في ثوبِهِ دمًا أو نَجَسًا، أو صَلَّى لغيرِ القِبْلةِ، أو تَيَمَّمَ فأَذْرَكَ الماءَ في وقتٍ، فإنه لا إعادةَ عليه، قال قَتَادَةُ: وقال الحسنُ: ﴿يُعبدُ هذا كلَّه ما دام في وقتٍ،

وإسنادُه صحيحٌ.

وأخرَجَهُ أيضًا ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» (٣٩٧٨)، قال: حدَّثنا وكيعٌ، عن عَمْرِو بنِ شَيْبَةَ، عن قَارِظٍ أخيه، عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ؛ أنه كان لا يَنصَرِفُ مِن اللَّمِ، حتى يكونَ مِقدارَ اللَّرْهَم.

وإسنادُه صحيحٌ.

وأمًّا روايةُ الشَّعبيُّ: فقد وصَلَها ابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٣٩٨١)، قال: حدَّثنا وكيعٌ، عن حسينِ بنِ صالح، عن عيسى بنِ أبي عَزَّة، عن الشَّغيُّ؛ في رجلٍ صَلَّى وفي ثوبِه دَمٌ، قال: لا يُعيدُ.

وإسنادُه صحيحٌ.

# قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبَنُ صُوتِيان (٨١/١):

(والحِجْرُ منها ـ يعني: الكعبة ـ لحديثِ عائِشَةً).

أَغْفَلَ ذِكْرَ الحديثِ في «الإرواءِ» في هذا الموضِعِ، وأعادَهُ المصنَّفُ في كتابِ الحَجّ، وخرَّجَهُ في «الإرواءِ» (٣٠٥/٤، ٣٠٦، ٣٠٧).

# 🗯 قَالَٱلْمُصَنِفُٱبَنُ صُوتِيَان (٨٠/١):

﴿ (وقال الزُّهْرِيُّ في إمامٍ يَنُوبُهُ الدَّمُ، أو يَرْعُفُ: يَنصرِفُ، ولْيَقُلْ: كَا أَتِبُّوا صَلاَتَكُمْ).

لم أَجِدْهُ عنه، وإنما جاء في آثارٍ هو أَحَدُ رُواتِها.

فقد أخرَجَهُ أيضًا عبدُ الرَّزَّاقِ في "الأمالي" (١٦٠)، مِن طريقِ مَعْمَرِ عن الزُّهْرِيِّ؛ أنَّ ابنَ مُلْجَمِ طَعَنَ، قال: أَحْسَبُ عبدَ الرُّزَّاقِ قال: عليًّا هَشِيء، حين رَفَعَ رأسَهُ مِن الركعةِ، قال: فانْصَرَف، وقال: أيْمُوا صلاتَكُمْ، ولم يُقَدِّمْ أحدًا.

وإسنادُه منقطِعٌ، والزُّهْرِيُّ لم يُدْرِكْ عليًّا.

وأُخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٣٦٨٧)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن الرُّهْرِيِّ؛ أَنَّ معاويةَ صَلَّى بالناسِ، فرَكَعَ، ثم طُعِنَ وهو ساجدٌ أو راكعٌ،

فسَلَّمَ، ثم قال: «أَتِمُوا صَلاتَكم»، فصَلَّى كلُّ رجلٍ لِنَفْسِهِ، ولم يُقَدُّمْ أحدًا.

وإسنادُه منقطِعٌ، والزُّهْرِيُّ لم يُدْرِكُ معاويةً.

# 🗯 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ ضُوسَيَان (٨٣/١):

# 🐉 (إنَّ معاويةَ لَمَّا طُعِنَ، صَلَّوْا وُحْدانًا).

أَخرَجَهُ البَيْهَقيُ في «الكُبْرى» (١١٤/٣)، والفَسَويُّ في «المعرِفةِ والتاريخِ» (٢١٤/١)، مِن طريقِ الوليدِ بنِ مسلِم، ثنا عبدُ الرحمٰنِ بنُ نَمِرٍ، عن الزُّهْريُّ، قال: أخبَرني خالدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ رَبَاحِ السُّلَميُّ؛ أنه صَلَّى مع معاوية يومَ طُعِنَ بليليا رَحْعة، وطُعِنَ معاويةُ حين قضاها، فأراد أَنْ يَرْفَعَ رأسَهُ مِن سُجُودِهِ، فقال معاويةُ للناسِ: أَتِمُوا صَلاتَكُمْ، فقام كلُّ امري، فَأتَمَّ صلاتَهُ ولم يُقدِّمُ أحدًا، ولم يُقدِّمُهُ الناسُ.

أخرَجَهُ البخاريُّ في «التاريخِ الكبيرِ» (١٥٩/٣)، وابنُ أبي عاصم في «الآحادِ والمَثاني، (٢/ ٣٧٩)، عن الوليدِ بنِ مسلِمٍ، عن عبدِ الرحمٰنِ به، مختصَرًا.

والوليدُ بنُ مسلِم ثقةٌ معروفٌ، وإنما أُخِذَ عليه مِن التدليسِ تدليسُهُ عن الأوْزاعيِّ، وخالدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ رَبَاحِ السُّلَميُّ ـ وإن كان مِن المَستورينَ ـ فقد ذكَرَهُ ابنُ حِبَّانَ في الِقاتِه، ومِثْلُه لا يُرَدُّ حديثُهم مطلَقًا، بل يُقْبَلُ في الأحيانِ بالنَّظرِ في القرائنِ المحتقَّةِ بما يَرْوِيه.

وقد قَبِلَ الحُفَّاظُ ـ كأحمدَ والبخاريِّ ومسلِم والتَّرمِذيِّ والدَّارَقُطْنيُّ وغيرِهم ـ نظيرَ هذا في مواضِعَ عِلَّةٍ، وقد جاء هذا الأثرُ مِن وجهِ آخرَ.

أخرَجَهُ الفَسَويُّ في «المعرِفةِ والتاريخِ» (٣/ ٤٠٧، ٤٠٨)، مِن طريقِ حَجَّاجِ بنِ أَبِي مَنِيعٍ، حلَّثنا جَدِّي، عن الزُّهْريِّ، عن أنسٍ، نحوَهُ مختصَرًا. وروايةُ حَجَّاجٍ، عن أبيه، عن الزُّهْريِّ: مِن كتابٍ علَّق البخاريُّ منها في اصحيحِه، في الطلاقِ.

قال محمدُ بنُ يحيى الذُّهْليُّ في ترجمةِ جَدِّ حَجَّاجٍ: (لم أَعْلَمْ له رِوايةٌ غيرَ ابنِ ابنِه، ويُقال له: حَجَّاجُ بنُ أبي مَنيع، أَخرَجَ إليَّ جزءًا مِن أَحديثِ الزُّهْريُّ، فنظَرْتُ فيها، فوَجَدتُّها صِحَاحًا، فلم أَكتُبُ منها إلَّا يسيرًا). انتهى.

وأَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في المصنَّفِ، (٣٥٦/٢)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن الزُّهْريِّ، مُرسَلًا، عن معاويةَ.

وحديثُ مَعْمَرٍ أَشْبَهُ.

#### 🗯 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ ٱبْنُ صُوبِيّان (٨٨/١):

(قال البخاريُّ في الصحيحة): قال الحسنُ: كان القومُ يَسْجُدونَ وَعلَى الجَمَامَةِ والقَلَنْسُوةِ ويَدَاهُ في كُمِّهِ). انتهى.

علَّقَهُ البخاريُّ في «الصحيحِ» - كما ذكَرَهُ المُصنَّفُ - (١٠١/١ - ط. العامِرة)، (كتابُ الصلاةِ، بابُ السُّجودِ على الثوبِ في شِدَّةِ الحَرُّ).

وأخرَجَهُ موصولًا البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (١٠٦/٢) عن زائِدةً، وابنُ أبي شَيْبةَ (١٠٦/١) عن زائِدةً، وابنُ أبي شَيْبةَ (٢٦٦/١) عن أبي أسامةً، وعبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٢٠٠/١)؛ جميعُهُمْ عن هشامِ بنِ حسَّانَ، عن الحسنِ البَضريِّ، قال: كان أصحابُ رسولِ اللهِ ﷺ يَسْجُدُونَ وأيديهم في ثِيَابِهِمْ، ويسجُدُ الرجلُ منهم على عِمَامَتِهِ.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

### 🗯 قَالَ ٱلمُصَيِّفُ ٱبْنُ ضُوتِيَان (١/٨٨):

(قال إبراهيمُ: كانوا يُصَلُّونَ في المَسَاتِقِ والبَرانِسِ والطَّيَالِسَةِ،
 ولا يُخْرِجونَ أيدِيَهم؛ رواه سعيدٌ). انتهى.

أخرَجَهُ أبو نُعَيْم ووَكِيعٌ في الاحتابَيْهِما الله الله وعبدُ الرَّزَّاقِ في السَّفَوريُّ، وعبدُ الرَّزَّاقِ في المصنَّفِ (٢٠١/١)، مِن طريقِ سفيانَ الثَّوْريُّ، عن مُغِيرةً، عن إبراهيمَ، قال: كانوا يُصلُّونَ في مَسَاتِقِهم وبَرَانِسِهِمْ وطَيَالِسِهِمْ ما يُخرِجونَ أيديَهُمْ منها.

قُلنا له: ما المُسْتَقَةُ؟ قال: هي جُبَّةٌ يَعمَلُها أهلُ الشامِ ولها كُمَّانِ طَوِيلانِ، ولَبِنُها على الصَّدْرِ يَلْبَسُونَها، ويَعقِدونَ كُمَّيْها إذا لَبِسوها.

ورجالُه ثقاتٌ، وإبراهيمُ النَّخَعيُّ لم يَصِحُّ له سماعٌ مِن الصحابةِ.

وقولُ إبراهيمَ: كانوا يُصَلُّونَ... إلخ، لعلَّه أرادَ الصحابةَ رِضْوانُ اللهِ عليهم، أو مَنْ أَذْرَكُهُ مِن كِبارِ التابعينَ، واللهُ أعلمُ.

والموقوفاتُ على التابعينَ ليستْ مِن شرطِ هذا الكتابِ، ولا مِن عادةِ المخرَّجينَ مِن الأئمَّةِ ذِكْرُها.

#### 🗯 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ ٱبْنُ صُوبِيّان (٩٠/١):

أَخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورٍ، ومِن طريقِهِ البَيْهَقيُّ في االكُبْرى؟

 <sup>(</sup>١) ذكر إسنادَ أبي نُعَيْم ووَكِيعٍ ومتنتهما الحافظ ابن رجب في كتابه افتح الباريا (٢٦٤/٢).

(٩١/٢)، مِن طريقِ إبراهيمَ بنِ سعدِ بنِ إبراهيمَ، عن ابنِ شِهابٍ، قال: كان ابنُ عُمَرَ وزيدُ بنُ ثابتٍ إذا أَتَبَا الإمامَ وهو راكِعٌ، كَبَّرًا تكبيرةً، ويَرْكَعانِ بها.

ورجالُه ثِقاتٌ، والزُّهْرِيُّ لم يَسْمَعْ مِن ابنِ عُمَرَ وزيدٍ، لكن جاء مُسنَدًا مِن وجو آخَرَ صحيح؛ أخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (٢٧٨/٢)، وابنُ أبي شَيْبَةً في «المصنَّفِ» (١/ ٢٤٢)، ومِن طريقِهما أخرَجَهُ ابنُ عبدِ البَرِّ في «التمهيدِ» (٧٤/٧، ٧٥)، ومِن طريقِ ابنِ أبي شَيْبَةَ أخرَجَهُ ابنُ المنلِدِ في «الأوسطِ» (٣/ ٨٠)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن الزُّهْرِيُّ، عن سالم، عن عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ وزيدِ بنِ ثابتٍ، قالاً: إذا أَذْرَكَ الرجلُ القومَ رُكُوعًا، فإنه يُجْزِيهِ تكبيرةٌ واحدةٌ.

> وسقَطَ مِن المصنَّفِ عبدِ الرَّزَّاقِ؛ المطبوعِ: سالِمُ بنُ عبدِ اللهِ. ورجالُه أثمةٌ ثقاتٌ.

وأَخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ (٢٤٢/١)، مِن طريقِ إبراهيمَ بنِ إسماعيلَ، عن الزُّهْريِّ، عن عُرْوةَ بنِ الزُّبَيْرِ وزيدِ بنِ ثابتِ؛ أَنَّهُما كانَا يَجِيئانِ والإمامُ راكعٌ فيُكبِّرانِ تكبيرةَ الافتتاح للصلاةِ وللركعةِ.

وإبراهيمُ بنُ إسماعيلَ بنِ مجمِّعٍ، ضَعَّفَهُ ابنُ مَعِينِ وأبو داودَ والنَّسَانيُّ وغيرُهم، وقال البخاريُّ: (كثيرُ الوَهْمِ).

ومع ضَعْفِهِ، فقد قال ابنُ أبي خَيْثَمَةَ في "تاريخِهِ الكبيرِ": (كان سُليدَ الصَّمَمِ، وكان يَجلِسُ إلى جَنْبِ الزَّهْرِيِّ، فلا يَكادُ يَسْمَعُ إلَّا بَعْدَ كَدًّا. انتهى.

والزُّهْرِيُّ لم يَسْمَعْ مِن زيدٍ.

## 🖩 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ ٱبْنُ صُوبِيّان (٩١/١):

﴿ (قال ابن المنذِرِ: جاء عن النبيِّ ﷺ أنه كان يقولُ قَبْلَ القراءةِ: ﴿ (أَهُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطانِ الرَّحِيمِ)). انتهى.

قال في «الإرواءِ» (٢/ ٥٣):

(صحيحٌ، لكن بِزيادتَيْنِ يأتي ذِكْرُهما، وأمَّا بدُونِهما، فلا أَعْلَمُ له أَصلًا، وإنْ أَوْهَمَ خِلافَ ذلك الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في "التلخيصِ، افقد قال (ص٨٦ ـ ٨٧) تعليقًا على قولِ الرافعيُّ: (وَرَدَ الخبرُ بأنَّ صيغةَ التعوُّذِ: أَعُوذُ باللهِ مِنَ الشَّيْطانِ الرَّجِيم):

قال الحافظُ: هو كما قال كما تقدَّمَ، وقد ورَدَ بزيادةٍ كما تقدَّمَ، وفي المراسيلِ أبي داودَه، عن الحسنِ؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان يَتعوَّدُ: (أَصُودُ بِاللهِ مِنَ الشَّيطانِ الرَّجِيم).

#### قُلْتُ

لم يتقدَّمْ عنده إلَّا بإحْدَى الزِّيادتَيْنِ المشارِ إليهما، وهي: «نَفْخِهِ ونَفْثِهِ وهَمْزِهِ...؟ إلخ. انتهى.

#### مُوم. قُلْت:

أخرَجَ عبدُ الرَّزَّاقِ في المصنَّفِ، (٧/ ٧٥، ٨٦)، ومِن طريقِهِ ابنُ المنذِرِ في الأوسطِ، (٣/ ٨٧)، اللفظَ الذي أُوْرَدَهُ المصنَّفُ بتمامِهِ مِن غيرِ الزَّيادتَيْنِ، فقال: عن جعفرٍ، عن عليٍّ بنِ عليٍّ الرَّفاعيِّ، عن أبي المتوكِّلِ، عن أبي سعيدِ الخُدْريُّ؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ كان يقولُ قبْلَ القراءةِ: (أَهُوذُ باللهِ مِنَ الشَّيْطانِ الرَّجِيمِ). انتهى.

وهو حديثُ أبي سعيدِ الذي خَرَّجَهُ في «الإرواءِ»، لكنَّهُ لم يُشِرُ إلى ورودِه في «المصنَّفِ» لعبدِ الرَّزَّاقِ بدون الزِّيادتَيْنِ، وهو مختصَرٌ عند

عبدِ الرَّزَّاقِ؛ فقد رواه جماعةٌ عند غيرِهِ عن جعفرٍ بذِكْرِ الزِّيادةِ فيه، واللهُ أعلمُ.

وأخرج النَّعْلَبِيُّ في التفسيرِهِ (٧/ ٣٠٨ و١٠٩ ـ مخطوط) واخرج النَّعْلَبِيُّ في القسيرِهِ (١٢/ ١٢٢ - ١٢٢)، وعنه الواحِديُّ في الوسيطِ (١٢٢/١٦ - ١٢٢)، وعنه الواحِديُّ في الوسيطِ (١٢٢/١٦ - ١٢٤)، وعنه الواحِديُ في المسلَسَلةِ؛ جميعُهُمْ مِن طريقِ رَوْحٍ بنِ عبدِ المُومِنِ، قال: قرأتُ على سَلَّم أبي المنذِر، فقلتُ: أعُوذُ بالله مِنَّ الشَّيْطانِ الرَّجيم، فإني قرأتُ على عاصم، ثم ذَكَرَ مِثْلَهُ؛ رواه عاصم، عن زِرِّ، عن عبدِ الله بنِ مسعودٍ، كلُّ رادٍ يقولُ عن شيخِهِ ما قاله رَوْحٌ، حتى قال ابنُ مسعودٍ: قرأتُ على رادٍ يقولُ عن شيخِهِ ما قاله رَوْحٌ، حتى قال ابنُ مسعودٍ: قرأتُ على رسولِ الله ﷺ، فقال: (يا ابنَ أُمُّ عَبْدٍ، رسولِ اللهِ ﷺ، فقال: (يا ابنَ أُمُّ عَبْدٍ، اللَّمِعِ القَلْمِ عن القَلْمِ عن الشَّيْطانِ الرَّجِمِ، مَكَذَا أَقْرَأْنِيهِ جِبْرِيلُ عن القَلَمِ عن القَلْمِ عن القَلْمُ عن القَلْمِ عن القَلْمَ عن القَلْمِ عن القَلْمَ عن القَلْمَ عن القَلْمَ عن القَلْمَ عن القَلْمَ عن القَلْمُ عن القَلْمَ عن القَلْمُ عن القَلْمُ عن القَلْمَ عن القَلْمَ عن القَلْمُ عن القَلْمَ عن القَلْمَ عن القَلْمَ عن القَلْمُ عن القَلْمَ عن القَلْمُ عن القَلْمَ عن القَلْمَ عن القَلْمَ عن القَلْمَ عن القَلْمَ عن الْمَلْمُ عن القَلْمُ عن القَلْمَ عن القَلْمُ عن القَلْمَ عن القَلْمَ عن القَلْمُ عن القَلْمَ عن القَلْمُ عن القَلْمُ عن القَلْمُ ع

ولا يَصِحُّ.

وقولُهُ: (هكذا أَقْرَأنِيهِ جبريلُ عن القَلَمِ عن اللَّوْحِ المَحْفُوظِ، لفظٌ مُنكَرِّ جدًا.

### قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ صُوبِيَان (١٠٢/١):

﴿ ﴿ إِنَّ عُمَرَ كَانَ يُسْمَعُ نَشِيجُهُ مِن وَرَاءِ الصَّفُوفِ﴾.

عَلِّقَهُ البخاريُّ في «الصحيحِ» (١/ ١٧٥ ـ ط. العامرة)، (كتابُ الأذانِ، بابُ إذا بَكَى الإمامُ في الصلاةِ).

وأخرَجَهُ موصولًا عبدُ الرَّزَّاقِ الصَّنْعانيُّ (١١٤/٢)، وأبو بكرِ ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» (١/ ٣٥٥) (٧/١٤)، ومِن طريقِهِ ابنُ المنذِرِ في «الأوسطِ» (٣/ ٢٥٦)، ورواه سعيدُ بنُ مُنْصورٍ في «السُّنَنِ» (٥/ ٤٠٥)، ومِن طريقِه البَيْهَقيُّ في كتابِه اشُعَبِ الإيمانِ» (٢٠ / ، ٢١)، وأخرَجَهُ ابنُ سعدٍ في الطَّبَقَاتِ، (١٢٦/٦)؛ جميعُهُمْ مِن طريقِ سفيانَ بنِ عُينُنَةً، عن إسماعيلَ بنِ محمدِ بنِ سعدِ (١) سَمِعَ عبدَ اللهِ بنَ شَدَّادِ بنِ الهادِ يقولُ: سمعتُ نَشِيجَ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ عَلَيْهُ وأنا في آخِرِ الصُّفُوفِ في صلاةِ الصَّبْحِ يَقرأُ مِن سورةِ يوسفَ يقولُ: ﴿إِنَّمَا آشَكُواْ بَنِي وَحُرِّفِ إِلَى الشَهِ إِيوسف: ١٦].

### وإسنادُه صحيحٌ.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ في «مصنَّفِه» (١١١/٢)، وابنُ أبي شَيْبةً في «المصنَّفِ» (١١١/٢)، وابنُ أبي شَيْبةً في «المصنَّفِ» (٨/١٤)، وفي «المُسْنِ الكُبرى» (٨/١٤)، وفي «شُعَبِ الإيمانِ» (٢١/٥)، مِن طريقِ عبدِ الملكِ بنِ جُرَيج، قال: سمعتُ ابنَ أبي مُلَيّكَةً يقولُ: أخبَرَني عَلْقَمَةُ بنُ وَقَاصِ اللَّيْفِيُّ، قال: كان عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ وَ عَلَيْهُ يَقُرُأُ في العِشاءِ الآخِرَةِ سورةً يُوسُق، قال: وأنا في مُؤتَّرِ الصَّفْ، حتى إذا ذَكرَ يوسف، سَمِعْتُ نَشِيجَهُ مِن مُؤخَّر الصَّفْوفِ.

وإسنادُه صحيحٌ، ورُوِيَ مِن غيرِ هذا.

### 🗯 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيَّان (١٠٦/١):

(قولُهُ ﷺ: (وَاصْلَمُوا أَنَّ مِنْ خَبْرِ أَصْمَالِكُمُ الصَّلاة)؛ رواه اللهُ مَاجَهُ). [ابنُ مَاجَهُ).

قال في «الإرواءِ» (٢/ ١٣٥):

(أخرَجَهُ ابنُ ماجَهْ (٢٧٧)، وكذا الدارِميُّ (١٦٨/١)، والطُّبَرانيُّ

 <sup>(</sup>١) وقع في المصنف ابن أبي شيبة، في الموضع الأول: (إسماعيل بن محمد عن سعد)،
 و(ابن عُلِيَّةً) بدل (ابن عُيِينَةً)؛ وهو تصحيفٌ.

ني «المُعجَمِ الصغيرِ» (ص٤)، والحاكمُ (١/ ١٣٠)، والبَّيْهَةيُّ (١/ ٤٥٧)، والبَّيْهَةيُّ (١/ ٤٥٧)، والمخطيبُ في «تاريخِه» (٢٩٣/١)، وكذا أحمدُ (١٣٠، ٢٧٦، ٢٧٢، ٢٨٢)؛ جميعُهُمْ بهذا اللفظِ، ليس عند أحدٍ منهم لفظةُ: (مِن) التي وَرَدَتْ في الكتابِ، فلعلَّها مِن زيادةِ بعضِ النُّسَّاخِ). انتهى.

قُلْتُ:

لفظُ المصنِّفِ بِحروفِهِ أَحرَجَهُ البَيْهَقِيُّ في «كتابِ الطَّهارةِ»، مِن «الكُبْرى» (١/ ٨٢)، فقال: أخبرَنا أبو الحسينِ بنُ بِشْرانَ، أنا أبو جعفرِ محمدُ بنُ عَبدِ اللهِ، ثنا محمدُ بنُ عُبيدِ اللهِ، ثنا محمدُ بنُ عُبيدِ اللهِ، ثنا محمدُ بنُ عُبيدِ الطَّنافِسيُّ، وأبو بَدْرِ شُجَاعُ بنُ الوليدِ، قالاً: أنا سُلَيْمانُ بنُ مِهْرانَ الأعمشُ، عن سالمِ بنِ أبي الجَعْدِ، عن تُوبانَ، عن النبيِّ ﷺ، قال: (اسْتَقِيمُوا وَلَنْ تُحْسُوا، واحْلَمُوا أَنَّ مِنْ أَفْضَلِ - قال أبو بَدْرٍ: ﴿مِنْ خَيْرٍ» - أَمْمَالِكُمُ الصَّلاةَ، وَلَنْ يُحَافِظَ على الوُضُوهِ إِلاَّ مُؤْمِنٌ). انتهى.

وكذلك هذه اللَّفْظةُ بحروفِها ذكرَها الدارِميُّ في اسْنَبِه، حين قال:

ا... وقال الآخرُ: إنَّ مِنْ خَيْرِ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةَ، ويعني بالآخرِ:
سليمانَ بنَ مِهْرانَ الأعمش، وقد تابَعَهُ على ذِكْرِها أيضًا مَنْصورُ بنُ
المعتبرِ؛ كِلَاهُما عن سالمِ بنِ أبي الجَعْدِ، به، عند الإمامِ أحمدَ في
كتابِهِ الزُّهْدِ، برِوايةِ ابنِهِ حبدِ اللهِ (ص١٧٤)، وأبو عُبَيْدِ القاسِمُ بنُ سَلَّمٍ
في الطَّهُور، (ص١١٢).

ورَوَاها أَيضًا: سفيانُ بنُ مُبَيِّنَةً عنهما جميعًا منصورٌ والأعمشُ بلفظِ: قبِنْ خَيْرِ دِينِكُمُه؛ كما في قُسْنَدِ الرُّويانِيُّه (٤٠٤/١).

وقولُ الألبانيِّ كَتَلَمُهُ بعد تخريجِهِ مِن ﴿السَّننِ الكُبْرىِ للبَيْهَقيِّ وغيرِها: (ليس عند أحدٍ منهم لَفُظَةُ: (مِن) التي وَرَدَتْ في الكتابِ؛ فلعلَّها مِن زيادةِ بعضِ النَّسَاخِ). انتهى. يَعني: في المَواضِعِ التي أحالَ إليها، والبَّبْهَتيُّ قد أخرَجَهُ في مَوضِعَيْنِ: في الطَّهارةِ والصلاةِ، وفي «الإرواء» وَقَفَ على الموضعِ الثاني، واللهُ أعلمُ.

# 🗯 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيّان (١٠٤/١):

﴿ ﴿ وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: كَانَ آخِرُ الأَمْرَيْنِ السُّجُودَ قَبْلَ السَّلامِ).

أَغْفَلَ ذِكْرَهُ في «الإرواءِ».

وقد أخرَجَهُ الشافعيُّ في «القديمِ»، ومِن طريقِه البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (۲۷۸، ۲۷۹)، وأبو بكر «الكُبْرى» (۳۶۱/۲)، وفي «المعرفقِ» (۲۷۸، ۲۷۹، وأبو بكر الحازميُّ في «الاعتبارِ» (۳۰۰ ـ ط. الثانية)، مِن طريقِ مطرَّفِ بنِ مازنٍ، عن مَعْمَرٍ، عن الزُّهْريُّ، قال: «سَجَدَ رسولُ اللهِ ﷺ قبلَ السلامِ ويعدَهُ، وآخِرَ الأَمرَيْنِ قبلَ السلامِ».

وإسنادُهُ ضعيفٌ، أَرْسَلَهُ الزُّهْرِيُّ، ومطرَّفُ بنُ مازنِ الصَّنْعانيُّ ليس بالقويِّ.

### 📰 قَالَ ٱلمُصَيِّفُ أَبْنُ ضُويَان (١٠٥/١):

(ولَزِمَ المأمومُ مُتابَعَتُهُ)؛ لحديثِ: (إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ)، ولَمَّا قَامَ عَلَيْهُ عن التَّشهُّدِ، قام الناسُ معه، وفَعَلَهُ جماعةٌ مِن الصحابةِ). انتهى؛ أي: بِلْزُومِ مُتابَعَةِ المَأْمومِ لإمامِهِ، وعِدَّةُ هؤلاءِ الصحابةِ عَشَرَةٌ، وهم: عُمَرُ بنُ الحَظّاب، وسعدُ بنُ أبي وَقَّاصٍ، وعبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ، ومعاويةُ بنُ أبي سُفْيانَ، وعبدُ اللهِ بنُ الزَّيْرِ، وأنسُ بنُ مالكِ، والمُفِيرةُ بنُ شُعْبةً، وعُقْبةُ بنُ عامرٍ، والنَّعْمانُ بنُ بَشِيرٍ، والصَّحَاكُ بنُ قَيْسٍ.

أَمَّا أَثَرُ مُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ: فأخرَجَهُ ابنُ المنذِرِ في «الأوسطِ» (١٦٦١)، مِن طريقِ عليٌ بنِ عبدِ العزيزِ، قال: ثنا حَجَّاجٌ، قال: ثنا حَمَّادٌ، قال: أنا عِمْرانُ بنُ حُلَيْرٍ، عن نصرِ بنِ عاصم: اأنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ قام في الرَّحُعةِ، فسَبَّحَ به، فأَوْمَأُ إليهم أن قُومُّوا، فلمَّا قَضَى صلاتَهُ، سَجَدَ سَجْدَتَي الوَهْم».

وإسنادُه مُنقطعٌ؛ نصرُ بنُ عاصمٍ لم يُدرِكْ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ.

وجاء عند ابنِ قُدامَةً في «المَّمُغني» (٤٢٢/٤)؛ أنه قال \_ أي: أحمدُ بنُ حنبلٍ \_: وحدَّثنا وَكِيعٌ، قال: أخبَرَنا عِمْرانُ بنُ حُدَيْرٍ، عن نصرِ بنِ عاصم اللَّيْئيِّ، قال: أَوْهَمَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ عَلَيْهُ في القَعْدةِ، فسَبَّحوا به، فقال: سبحانَ اللهِ هكذا؛ أي: قُومُوا.

وامًّا أَثَرُ سعدِ بنِ أبي وَقَّاصٍ: فأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ في «المصنَّفِ» (٣٤٨٦)، مِن طريقِ النُّوريِّ، عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ، ويَيَانٍ، عن قيسِ بنِ أبي حازمٍ: «أنَّ سعدًا قام في الرَّكْمَتَيْنِ، فسَبَّحوا به فجَلَسَ ولم يَسْجُدُه.

وإسنادُه صحيحٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» (٤٥٢٧)، مِن طريقِ محمدِ بنِ فُضَيْل، عن بَيَانٍ، عن قَيْس، قال: صَلَّى سعدُ بنُ مالكِ بأصحابِه، فقام في الرَّكْعةِ الثانيةِ، فسَبَّحَ به القومُ، فلم يَجْلِسْ، وسَبَّحَ هو وأشارَ إليهم أن قُومُوا فَصَلَّى وسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ.

وإسنادُه صحيحٌ.

وأَخرَجَهُ ابنُ المنذِرِ في الأوسطِه (١٦٨٩)، قال حدَّثنا يحيى بنُ محمدِ بنِ يحيى، قال: ثنا أحمدُ بنُ يونسَ، قال: ثنا زُهَيْرٌ، قال: ثنا إسماعيلُ بنُ أبي خالدٍ، عن قَيْسِ بنِ أبي حازم، قال: «صَلَّى سعدُ بنُ أَي وَقَّاصٍ، فَسَهَا في رَكْمَتَيْنِ، فقام في الثانيةِ، فَسَبَّحَ به القومُ مِنْ خَلْفِه، فَمَضَى حتى فَرَغَ، ثم سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وهو جالسٌ بعدما سَلَّمَ».

وإسنادُه صحيحٌ.

وأخرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ في «شرحِ معاني الآثارِ» (٢٣٦٤)، قال حلَّثنا سليمانُ، قال: ثنا عبدُ الرحمٰنِ، قال: ثنا شُعْبةُ، عن بَيَانِ أبي بِشْرِ الأَحْمَسِيِّ، قال: سمعتُ قَيْسَ بنَ أبي حازمِ قال: صَلَّى بنا سعدُ بنُ مالكِ، فقام في الرَّكْعَتَيْنِ الأُولَيَيْنِ، فقالُوا: سبحانَ اللهِ، فقال: سبحانَ اللهِ، فمَضَى، فلمَّا سَلَّم، سَجَدَ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ.

وإسنادُه صحيحٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ خُزَيْمةَ في (صحيحه) مرفوعًا (١٠٣٢)، مِن طريقِ أَبِي معاوية، ثنا إسماعيلُ، عن قَيْس، عن سعدِ بنِ أَبِي وَقَّاصِ؛ أَنه نَهَضَ في الرَّكعتَيْنِ فسَبَّحُوا به، فاسْتَتَمَّ، ثُم سَجَدَ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ حين انصَرَف، ثم قال: أَكْنَتُمْ تَرَوْني أَجْلِسُ، إنما صَنَعْتُ كما رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ يَصْنَعُ.

هذا لفظُ حديثِ ابنِ مَنيعٍ.

قال أبو بكرٍ: لا أظُنُّ أباً معاويةً إلَّا وَهِمَ في لفظِ هذا الإسنادِ.

قُلْتُ: لأنه خالَفَ الجماعةَ، ومحمدُ بنُ خازم أبو معاويةَ الضَّرِيرُ إِذَا رَوَى عن غيرِ الأحمشِ، اضطَرَبَ في روايتِهِ وغَلِطَ ووَهِمَ؛ ولهذا قال الدَّارَقُطنيُّ في «العِلَلِ» (٤/ ٣٧٩): «والموقوفُ هو المحفوظُ».

وأخرَجَهُ أيضًا الحاكمُ في «المستلرَكِ» (١٢٠٥)، والبَيْهَةيُّ في «السُّننِ الكُبْرى» (٤٠١٦)، مِن الطريقِ نفسِه.

وأمَّا أَثْرُ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ: فأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ في «المصنَّفِ» (٣٤٨٧) عن ابنِ جُرَيْجِ، قال: حَدَّثَتُ عن ابنِ مسعودٍ: «أنه صَلَّى بالناسِ فَسَهًا، فقام في مَثْنَى الأُولَى فلم يَتَشَهَّدُ، فسَبَّحَ الناسُ، فأشار إليهم أن قُومُوا فقامُوا».

وإسنادُه مُنقطِعٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ المنذِرِ في «الأوسطِ» (١٦٦٧)، مِن طريقِ الهيشمِ بنِ جَمِيلٍ، قال: ثنا شَرِيكٌ، عن منصورٍ، عن ذَرُ بنِ لَقيطٍ، عن قَيْسِ بنِ شُيلِم، قال: «أَمَّنَا عبدُ اللهِ \_ يعني: ابنَ مسعودٍ \_ فنَهَضَ في الرَّكمتَيْنِ على قَلْمَيُّه، ثم مَضَى ولم يَجْلِسْ، فلمًّا قَضَى الصلاة، سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ بعدما سَلَّمَ وهو جالِسٌ».

وإسنادُه ضعيفٌ؛ شَرِيكٌ سَيِّئُ الحفظِ.

واثمًا أَثَرُ معاوية بنِ أبي سُفْيانَ: فأخرَجَهُ أبو يَعْلَى في "المسنَدِ" (٧٣٨٥)، مِن طريقِ عَمْرِو بنِ محمد، حدَّثنا العلاءُ بنُ هلالِ الرَّقِّيُّ، حدَّثنا عُبَيْدُ اللهِ بنُ عَمْرِو، عن زيدِ بنِ أبي أُنَيْسَةَ، عن أبي الفَيْض، عن معاوية بنِ عليِّ الشَّلَمِيِّ، قال: صَلَّى بنا معاوية بنُ أبي سُفْيانَ المغربَ للأنًا، فقام في رَكعتَيْن، فسَبَّحُوا به، فأوْمَا إليهم أن قُومُوا، فلمَّا فَضَى صَلاتَهُ وسَلَّمَ، انصَرَفَ فخَطَبَهُمْ، ثم قال: رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ فَعَلَ كالذي رَأَيْتُهُونِي فَعَلْتُ، ولولا أنِّي رأيتُهُ فَعَلَهُ لم أَفْمَلُهُ.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ فالعلاءُ بنُ هلالِ الرَّقِّيُ مُنكَرُ الحديثِ؛ قاله أبو حاتم، ومعاويةُ بنُ عليُ السُّلَمِيُ لا تُعْرَفُ حالُه، وليس في الرواةِ عن معاويةً بنِ أبي سُفْيانَ مَنْ هذا اسمُهُ؛ ويَدُلُّ على ذلك ما أخرَجَهُ البخاريُّ في التاريخ الكبيرِ» (٧/ ٣٨٩)، قال عَمْرُو بنُ محمدِ: حدَّثنا العلاءُ بنُ هلالٍ، سَمِعَ عُبَيْدَ اللهِ بنَ عَمْرٍو، عن زيدِ بنِ أبي أُنَيْسَةَ، عن عِياضِ بنِ مُرَّةً، عن أبي الفَيْضِ، عن مَعْنِ بنِ عليُّ السُّلَمِيِّ، قال: ﴿صَلَّى بنا معاويةُ المَعْرِبَ، فقام في الرُّكَعَيِّنِ، فلمَّا فَرَغَ، سَجَدَ سَجدتَيْنِ، ثم قال: ﴿ وَابِنُ النبيُّ ﷺ فَعَلَ مِثْلُهُ».

فَسَمًّاه هنا مَعْنَ بنَ عليِّ الشَّلَمِيَّ، وهو الصوابُ، وجعَلَ بين زيدِ بنِ أَي أُنَيِّسَةً وأبي الفَيْضِ: عِياضَ بنَ مُرَّةً.

وفي إسنادِه جهالَةً.

وما أخرَجَهُ الطَّبَرانيُ في «المعجَمِ الكبيرِ» (٨٥١)، قال حدَّثنا حفصُ بنُ عُمَرَ بنِ الصَّبَاحِ الرَّقِيُّ، ثنا العلاءُ بنُ هلالِ، ثنا عُبَيْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ، عن زيدِ بنِ أبي أُنَشَةَ، عن عِيَاضِ بنِ مُرَّةَ، عن أبي الفَيَّاضِ، عن مَعْنِ بنِ عليٍّ، قال: ﴿صَلَّيتُ مع معاويةَ أميرِ المؤمنينَ، فقام في الركعةِ الثانيةِ، فسَبَّحَ به الناسُ، فَأَوْماً إليهم بِيَدِو أَنْ قُومُوا، فَلَمَّا قَضَى صلاتَهُ، سَجَدَ لذلك سَجْدتَيْنِ ثم انْصَرَفَ»، وقال: ﴿هكذا رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ فَمَلُ».

وإسنادُهُ كسابِقِه.

وأمَّا أَثَرُ عبدِ اللهِ بِنِ الزُّبَيْرِ: فأخرَجَهُ ابنُ المنذِرِ في «الأوسطِه (١٦٩٦)، مِن طريقِ محمدِ بنِ عليٍّ، قال: ثنا سُمَيْمٌ، قال: ثنا مُشَيْمٌ، قال: أنا أبو بِشْرٍ، عن يوسف بنِ ماهَك، قال: (صَلَّى بهم ابنُ الزُّبَيْرِ، فقام في الرَّكعتَيْنِ، فسَبَّحُوا به فسَبَّحَ بهم، ومَضَى بهم حتى أَتَمَّ صلاتَهُ، وسَجَدَ سَجْدتَيْنِ وهو جالسٌ بعدما سَلَّمَ».

وإسنادُه صحيحٌ.

وأخرَجَهُ الطَّحَاويُّ في «شرحِ معاني الآثارِ» (٢٥٦٨)، مِن طريقِ أَبِي داودَ الطَّيالِسيِّ، عن هُشَيْم، عن أَبِي بِشْرٍ، عن يوسف بنِ ماهَك، قال: «صَلَّى بنا ابنُ الزُّبَيْرِ ﴿ فَا فَقَام فِي الرَّكَعَيْنِ الأُولَيَيْنِ مِن الظَّهْرِ، فَسَبَّحْنا به، فقال: سبحانَ اللهِ، ولم يَلْتَفِتْ إليهم، فَقَضَى ما عليه، ثم سَجَدَ سَجْدَيْنِ بعدما سَلَّمَ».

وإسنادُه صحيحٌ.

وأخرَجَهُ الطَّحارِيُّ في «شرح معاني الآثارِ» (٢٥٦٩)، مِن طريقِ سعيدِ بنِ منصورِ، قال: ثنا مُشَيِّم، قال: أنا أبو بِشْرٍ، فذكرَ بإسنادِهِ مِثْلَهُ. وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ في «الـمصنَّفِ» (٤٥٢٩)، مِن طريقِ عِبدِ الوَهَّابِ الثَّقَفيُّ، عن أيوبَ، عن نافعٍ، عن ابنِ الزَّبيرِ؛ أنه قام في ركْتَتَيْنِ فسَبَّحَ القومُ، حتى إذا عَرَفَ أنه قد وَهِمَ، فمَضَى في صَلاتِه.

وإسنادُه صحيحٌ.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٣٤٩٠) عن ابنِ جُرَيْجٍ، قال: أخبَرَني عَمْرُو بنُ دِينارِ؛ أنَّ طاوُسًا أَخْبَرَهُ أنَّ ابنَ الزَّبَيْرِ قام في ركْعَتَيْنِ مِن المَغْرِبِ - أو أراد القِيامَ - قال: ما رأيتُ طَاوُسًا إلَّا شَكَّ أَبُهُما فَعَلَ؟ نَهُضَ أو أراد النَّهُوضَ، ثم سَجَدَ سَجْدتَيْنِ وهو جالسٌ، قال: فلْكَرْتُ ذلك لابنِ عبَّاسٍ، قال: فقال: «أصاب لَعَمْرِي»، قلتُ: وأخبرَكَ أنه سَجَدَها قَبْلَ التَّسْليمِ أو بَعْدُ؟ قال: «لا أَدْرِي».

رإسنادُه صحيحٌ.

وأخرَجَهُ الطَّبَرانيُ في «المعجَمِ الأوسطِ» (٥٦٧٤)، مِن طريقِ حَفْسِ بنِ غِيَاثٍ، عن أَشْعَثَ بنِ سَوَّارٍ، عن عطاء بنِ أبي رَبَاحٍ، قال: «صَلَّبُ خَلْفَ ابنِ الزُّبَيْرِ المَغرِبَ، فسَلَّمَ في الرَّكعتَيْنِ، ثم قام فاسْتَلَمَ الحَجَرَ، فسَبَّحُوا به، فرَجَعَ، فأتَمَّ ما بَقِيَ، وسَجَدَ سَجْدَتَنْنِ، فأتَيْثُ ابنَ عبَّاسٍ، فذَكَرْتُ ذلك، فقال: اللَّهِ أَبوهُ، ما أماطَ عن سُنَّةٍ نَبيه ﷺ.

وإسْنادُه ضعيفٌ؛ أشعثُ بنُ سَوَّارٍ ضَعَّفَهُ غيرُ واحدٍ مِن الأثمةِ.

وامًّا أَثْرُ أَنسِ بِنِ مالكِ: فَأَخرَجُهُ ابنُ أَبِي شَيْبَةً فِي «المصنَّفِ» (٤٤٥٢)، مِن طريقِ ابنِ عُلَيَّةَ، والطَّحَاويُّ في «شرحِ معاني الآثارِ» (٢٥٧٢)، مِن طريقِ عبدِ الوارِثِ؛ كِلاهُما عن عبدِ العزيزِ بنِ صُهَيْبٍ؛ أنَّ أَنسَ بنَ مالكِ قَمَدَ في الركعةِ الثالثةِ، فسَبَّحُوا به، فقام فأتَمَّهُنَّ أُربعًا، فلمًّا سَلَّمَ، سَجَدَ سَجْدتَيْنِ، ثم أَقْبَلَ على القومِ بِوَجْهِه، فقال: إذا وَعِنْتُمْ، فاصْنَعُوا هكذا.

وإسنادُه صحيحٌ.

وأمَّا أَثْرُ المُغِيرةِ بنِ شُعْبةً: فأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةً في المصنّفِ، (٤٥٣٥)، ومِن طريقٍ (٤٥٣٥)، ومِن طريقٍ محمدِ بنِ بِشْرٍ، قال: حدَّثنا مِسْعَرٌ، عن ثابتِ بنِ عُبَيْدٍ، قال: صَلَّيْتُ خَلْفَ المُغِيرةِ بنِ شُعْبةً، فقام في الرَّكعتَيْنِ فلم يَجْلِسْ، فلمَّا فَرَغَ، سَجَدَ سَجْدتَيْنِ.

#### وإسنادُه صحيحٌ.

وأخرَجَهُ أبو زُرْعَةَ الدِّمَشْقيُّ في اتاريخِهِا (٦٣٣)، مِن طريقِ أبي نُعَيْمٍ، قال: حدَّثنا مِشعَرٌ، عن ثابتِ بنِ عُبَيْدٍ، قال: صَلَّيْتُ خَلْفَ المُفِيرةِ بنِ شُعْبَةَ، فقام في الرَّكعتَيْنِ فلم يَجْلِسْ.

### وإسنادُه صحيحٌ.

وأَخرَجَهُ الطَّبَرَانِيُّ في المعجَمِ الكبيرِ» (٩٩٨)، مِن طريقِ أبي سعدِ البَقَّالِ، عن ثابتِ بنِ عُبَيْدِ، قال: صَلَّبْتُ خَلْفَ المُغِيرةِ بنِ شُعْبةَ، فلم يَجْلِسْ في الثانيةِ، فسَبَّحَ به القومُ، فَمَضَى في صَلَاتِه، فلمًا قَضَى صَلَاتَه، سَجَدَ سَجْدتَيْنِ ثم سَلَّمَ، ثم الْتَفَتَ إلى القوم، فقال: لو سَبَّحتُمْ قبل أَنْ أَسْتَوِيَ قائمًا، جَلَسْتُ، ولكن هكذا صَلَّى بنا رسولُ اللهِ ﷺ.

وإسنادُه ضعيفٌ، وأبو سعدٍ البَقَّالُ سعيدُ بنُ المَرْزُبانِ الكُوفيُ، قال أحمدُ: مُنكرُ الحديثِ، وما رأيتُ سُفْيانَ بنَ عُبَيْنَةَ أَمْلَى علينا سِوى حديثٍ واحدٍ له لِضَعْفِهِ عنده.

وَأَمَّا أَثْرُ مُقْبَةً بِنِ هَامُو: فَأَخْرَجَهُ ابنُ المنذِرِ فِي الأوسطِ عَن بِكُرِ بِنِ مُضَرَ، وَاللَّيْثُ بنُ سَعْدٍ (١٦٦٠)، والحاكمُ في المستدرَكِ بن (١٣١٤)، ومِن طريقِه البَيْهَقيُّ في السُّننِ الكُبْرى، (٤٠١٨) عن بكرِ بنِ

مُهَرَ، عن يَزيدَ بنِ أبي حبيبٍ؛ أنه سَمِعَ عبدَ الرحلٰنِ بنَ شِمَاسَةَ المَهْرِيُّ يقولُ: اصَلَّى بنا عُقْبَةُ بنُ عامرِ الجُهَنِيُّ، فقامَ وعليه جُلُوسٌ، فقال الناسُ: السبحانَ اللهِ، سبحانَ اللهِ، فلم يَجْلِسْ، ومَضَى على قِيامِه، فلمَّا كان في آخِرِ صَلاتِهِ، سَجَدَ سَجْدتَيْنِ وهو جالسٌ، فلما سَلَّمَ، قال: اإني سَمِعتُكُمْ آنِفًا تَقُولُونَ: سبحانَ اللهِ، لِكَيْمَا أَجْلِسَ، لكنَّ السُّنَةَ الذي صَنَعْتُ»، واللفظُ للحاكم لأنه أتَمُّ.

وإسنادُه صحيحٌ.

أمّا أثرُ النَّعْمانِ بنِ بَشيرٍ: فأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» (٤٥٣)، ومِن طريقِهِ ابنُ المنلِرِ في «الأوسطِ» (١٦٦٦) عن أبي خالد الأحمرِ، عن ابنِ عَوْنٍ، عن الشَّعْبيُّ؛ أنَّ النَّعْمانَ بنَ بَشِيرٍ صَلَّى فَنَهَضَ في الرَّكعتَيْنِ، فَسَبَّدُوا به فمَضَى، فلمَّا فَرَغَ، سَجَدَ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ وهو جالِسٌ.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأمَّا أَنْرُ الضَّحَاكِ بِنِ قَيْسٍ: فأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنّفِ» (٤٥٣٧)، ومِن طريقِهِ ابنُ المنذِرِ في «الأوسطِ» (١٦٦٤)، عن أسباط بنِ محمد، عن مطرّف، عن الشَّعْبيِّ، قال: «صَلَّى الضَّحَاكُ بنُ قَيْسِ بالناسِ الظُّهْرَ، فلم يَجْلِسْ في الرَّكعتَيْنِ الأُولَيْيْنِ، فلمَّا سَلَّمَ، سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وهو جالِسٌ،

وإسنادُه صحيحٌ.

وقد ذكرَ ابنُ المنذِرِ في «الأوسطِ» (٣/ ٤٧٨)؛ أنه جاء عن عَمْرِو بنِ العاصِ ولم يُشنِدْهُ.

### 🟾 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ ضُوتِيَان (١١١/١):

﴿ (دُوالتَّهَجُّدُ مَا كَانَ بَعَدَ النَّوْمِ ا؛ لَقُولِ عَائِشَةً ﷺ: النَّاشِئَةُ القِيامُ بَعَدَ كَا النَّومِ).

ذَكَرَهُ النَّملَيُّ في «الكَشْفِ والبيانِ» (٤٩١/٢٧)، قال: وقال عُبيدُ بنُ عُمَيرٍ: قلتُ لعائشةً: رجلٌ قام مِنْ أَوَّلِ اللَّيلِ، أَيُقالُ له: قامَ ناشِئَةً؟ قالتْ: لا، إنَّما النَّاشِئَةُ القيامُ بعدَ النَّومِ.

ولم يَتْلُفْنا مَن رَوَى عن عُبيدِ بنِ عُمَيرٍ، ويُنْظَرُ في أوائلِ إسنادِه.

### 📰 قَالَ ٱلمُصَيِّفُ أَبْنُ ضُوبِيَان (١١٦/١):

﴿ (قَالَ اِبْرَاهِيمُ النَّيْمِيُّ: كَنْتُ أَقْرَأُ عَلَى أَبِي وَهُو يَمْشِي فِي الطريقِ، فَإِذَا قَرَأْتُ سَجْدَةً قَلْتُ لَهُ: أَتَسْجُدُ فِي الطريقِ؟ قال: نَعَمْ).

أخرَجَهُ الإسامُ أحسدُ في «السسسنية» (١٥ ٢٥٠ م. ط. الميمنيَّة) ومُسلمٌ (١/ ٣٧٠)، والنَّسائيُّ في «الكُبْرى» (١/ ٢٥٥ م. ٢٥٦) الميمنيَّة) ومُسلمٌ (١/ ٣٧٠)، والنَّسائيُّ في «الكُبْرى» (١/ ٢٥٠ م. ٤٠ في «الصحيح» (٢/ ٢٦٨)، والحُمَيديُّ في «المسنيّه» (١/ ٢٤٨ م. حيلا الصحيح» (١/ ٢٦٨)، والحُمَيديُّ في «المستخرّج» (١/ ٣٢٧)، وعبدُ الرَّزَاقِ (١/ ٣٠٥)، وابنُ أبي شَيْبَةَ في «المستخرّج» (١/ ٣٢٧)، وغيرُهم مِن طريقِ الأعمشِ وابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنّفِ» (٢/ ٢، ٣)، وغيرُهم مِن طريقِ الأعمشِ عن إبراهيمَ النَّيميُّ عن أبيه، قال: كنتُ أغرِضُ عليه ويَعْرِضُ عليًّ في السَّكَّةِ، فيمُرُ بالسَّجِدةِ فيَسْجُدُ، قال: قلتُ: اتَسْجُدُ في السَّكَةِ؟! قال: نَمْم، سمعتُ أبا ذَرِّ يقولُ: سألتُ رسولَ اللهِ ﷺ قال: قلتُ: يا رسولَ اللهِ عَلَى مسجِدُ الحَرَامُ)، قال: قلتُ: كم بينهما؟ قال: مُم أَيُّ؟ قال: (المَسْجِدُ الحَرَامُ)، قال: قلتُ: كم بينهما؟ قال: مُم أَيُّ؟ قال: (قلتُ علتُ: كم بينهما؟ قال:

(أَرْبَمُونَ سَنَةً)، قال: (ثُمَّ أَيْنَمَا أَذْرَكَتْكَ الصَّلَاةُ فَصَلِّ فَهُوَ مَسْجِدً).

وهو في البخاريِّ مِن هذا الطريقِ بذِكْرِ المرفوعِ فقطٌ.

## 🗷 قَالَ ٱلمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيّان (١١٧/١):

﴿ (ولا تَنْمَقِدُ - أي: الجماعةُ - بالمُمَيِّزِ في الفَرْضِ؛ لأنَّ ذلك يُرْوَى
 عن ابنِ مسعودِ وابنِ عباسٍ).

أَغْفَلَهُ في «الإرواءِ، فلم يَذْكُرُه، وأعادَهُ المصنَّفُ في الإمامةِ (١٢٥/١)، وساق مَتْنَهُ عنهما، وقال: (رَوَاهُما الأَثْرَمُ): انتهى.

وذَكَـرَهُــمــا فــي اللإرواءِ! (٣١٣/٢)، وقــال: (لـــم أقِــفُ عــلــى إسنادِهِما؛ فإنَّ كتابَ الأثرَم لم نَطّلِغ عليه...) انتهى.

وَأَمَّا أَثَرُ حَبِدِ اللهِ بِنِ مسعودٍ: فقد قال ابنُ رَجَبِ الحَنبِليُّ عنه في الْفَتْحِ البَاري، (٦/ ١٧٣): وخَرَّجَهُ الأَثْرَمُ أيضًا بإسنادٍ مُنقطِعٍ عن ابنِ مسعودٍ، قال: (لا يُصَلَّى خَلْفَ الغُلامِ حتى تَجِبَ عليه الحُدُودُ».

## 🟾 قَالَ لَلْصُنِفُ أَبْنُ ضُوتِيَان (١١٨/١):

﴾ (وتُسَنَّ الجماعةُ. . . للنَّساءِ مُنفرِداتٍ عن الرِّجالِ؛ لِفِعْلِ عائشةَ وأُمِّ سَلَمَةً؛ ذَكَرَهُ الدَّارَقُطْنيُّ).

أمًّا أثَّرُ حائشةً: فأخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ في «العِلَلِ» (٢/٥٥٧)، والدَّارَقُطنيُّ في «السُّننِ» (١/٤٠٤)، ومِن طريقِه البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (١٣١/٣)، وعبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّف» (٣/١٤١)، ومِن طريقِهِ ابنُ المنذِرِ في «الأوسطِ» (٢٢٧/٤)، وابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (٢٢٦/٣) (٢١٩/٤ ـ ط. المنيرية)، وابنُ سعدٍ في "الطَّبَقاتِ" (٨/ ٤٨٣)، مِن طريقِ سُفْيانَ، عن رِيطَةَ الحنَفيَّةِ، طريقِ سُفْيانَ، عن رِيطَةَ الحنَفيَّةِ، وَالنُّ: أُمِّتَنَا عائشَةُ، فقامَتْ بينهنَّ في الصلاةِ المَكْتُوبَّةِ.

ورجالُه ثِقاتٌ، إلَّا رِيطَةَ فهي مجهولةٌ، وليس في النِّساءِ مُتَّهَمَةٌ ولا متروكةٌ.

وأخرَجَهُ الحاكمُ في «المستدرَكِ» (٥١٤/٢)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٤٠٨/١) (٣) (١٣١)، مِن طريقِ عبدِ الله بنِ إدريسَ، عن لَيْثِ، عن عطاءٍ، عن عائشةَ، نحوَهُ.

وزاد فيه: تُؤَذِّنُ وتُقِيمُ.

ولَيْثٌ هو ابنُ أبي سُلَبْم ضعيفُ الحديثِ، وتابَعَهُ ابنُ أبي لَيْلَى، عن عطاء، به، بدونِ هذه الزَّيادةِ؛ أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ (٨٩/٢)، وابنُ أبي لَيْلَى هو محمدُ بنُ عبدِ الرحمٰنِ لا يُحتَجُّ به.

قال الإمامُ أحمدُ: (ابنُ أبي لَيْلَى ضعيفٌ، وفي عطاءٍ أكثرُ خطأً). اهـ.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (٣/ ١٤١)، ومِن طريقِه ابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (٣/ ١٢٧)، مِن طريقِ ابنِ جُرَيْجٍ، أخبَرني يحيى بنُ سعيدِ الأنصاريُّ، عن عائشةَ، نَحْوَه، لكن قال: (في التطوُّعِ).

ويحيى بنُ سعيدٍ لم يَسْمَعُ مِن عائشةَ شيئًا.

وأخرَجَهُ ابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (٣/ ١٢٦) (٢١٩/٤)، مِن طريقٍ محمدِ بنِ بَشَّارٍ، ثنا يحيى بنُ سعيدِ القَطَّانُ، ثنا زيادُ بنُ لاحقٍ، عن تَمِيمَةَ بنتِ سَلَمَةً، عن عائشة.

وزيادُ بنُ لاحِقٍ وتَمِيمَةُ بنتُ سَلَمَةَ مَجاهِيلُ.

وأخرَجَهُ محمدُ بنُ الحسنِ (٢١٢)، وأبو يوسفَ (٤١)؛ كِلاهُما في «كتابِ الآثارِ»، مِن طريقِ أبي حَنِيفَةً، عن حَمَّادِ بنِ أبي سُلَيْمانَ، عن إبراهيمَ النَّخَعيُّ، عن عائشةً.

وإسنادُه منقطِعٌ، وهذه طُرُقٌ يؤكِّدُ بعضُها بعضًا، ويُغْتَفَرُ في تقويةِ الأخبارِ بالشواهِدِ والمُتابَعاتِ في الموقوفاتِ، ما لا يُغْتَفَرُ في المرفوعاتِ.

وامًّا أَثَرُ أُمَّ سَلَمَةً: فأخرَجَهُ الشافعيُّ في «الأُمّ» (١٥٥/١ ـ ط. بولاق)، و«المستَدِ» (٥٣)، ومِن طريقِه البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (١٣١/٣)، ومِن طريقِه البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (١٣١/٣)، ومسدَّد في «المسنَدِ» ـ كما في «المَطالِب» (١٨٧/١) ـ وعبدُ الرَّزَّاقِ في في «المستَّدِ» ـ كما في «المَطالِب» (١٨٧/١) ـ وعبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٣/ ١٨٧)، ومِن طريقِه ابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (١٢٧/٣) وابنُ سعدِ في «المصنَّفِ» (٢/ ٨٨)، وابنُ سعدِ في «المُعسنَّفِ» (٢/ ٨٨)، وابنُ سعدِ في «المُعسنَّفِ» (٢/ ٨٨)، وابنُ سعدِ في أللَّهُ اللَّهُ الْمَامِ اللَّهُ اللللللْفِي الللَّهُ اللَّهُ الللللْفُولُ اللللْفُولُ الللللْفُولُ اللللْفُلِي الللللللْفُلِي اللللْفُلُولُ اللللْفُلُولُ اللللَّهُ اللَّهُ الللْفُلُولُ الللْفُلُولُ الللْفُلُولُ اللللْفُلُولُ اللللْفُلُولُ الللْفُلُولُ

ورجالُهُ ثقاتٌ إِلَّا حُجَيْرَةَ وُتُقَتْ، وفيها جهالة، لكن تُوبِعَتْ على ذلك؛ كما أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» (٨٨/٢)، وابنُ حَرْمٍ في «المحلَّى» (٢١٩/٤)، مِن طريقِ سعيدِ بنِ أبي عَرُوبَةَ، عَن فَتَادَةً؛ أَنَّ أُمَّ الحسنِ بنِ أبي الحسنِ حدَّثَتْهُمْ أَنَّها رَأَتْ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النبيِّ ﷺ تَوْمُ النَّسَاءَ، تقومُ مَعَهُنَّ في صَفِّينً.

ورجالُه ثِقاتٌ، إلَّا أنَّ أُمَّ الحسنِ بنِ أبي الحسنِ البَصْريِّ فيها <sup>جهالة</sup>ُ، ولا يُعْرَفُ في النِّساءِ مُتَّهَمَةٌ ولا متروكةٌ. قال ابنُ حَزْمٍ: (قال عليُّ: هي خَيّرَةٌ، ثقةٌ مِن الثّقاتِ؛ وهذا إسنادُ كالذَّهَبِ). انتهى.

وَقد أخرَجَ حديثُها مسلِمٌ في (صحيحِه)، كحديثِ: (تَقْتُلُ عَمَّارُا الفِيَّةُ الْبَافِيَةُ)، وحديثِ: اكْنًا نَنْبِذُ لرسولِ اللهِ ﷺ في سِقَاءِ يُوكَى أغلاهُه.

# 🗯 قَالَ ٱلْمُصَنِّفُ أَبْنُ ضُوبِيّان (١١٩/١):

﴾ (قال في «المُغْني»: وقد خالَفَهُ ـ يعني: أبا هريرةَ في قراءةِ الفاتحةِ ـ تِسْعَةٌ مِن الصَّحَابةِ).

وهؤلاءِ النِّسْعَةُ هم: أبو بكرٍ، وعُمَرُ، وعثمانُ، وعليٍّ، وزيدُ بنُ ثابتٍ، وسعدُ بنُ أبي وَقَاصٍ، وعبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ، وعبدُ اللهِ بنُ حُمَرَ، وعبدُ اللهِ بنُ عباسٍ، وخالفَةُ أيضًا: أبو سعيدٍ الخُدْريُّ، وأنسُ بنُ مالكٍ، وأبو اللَّرْدَاءِ، وحبدُ اللهِ بنُ مُفَقَّلٍ أو عائذُ بنُ عَمْرٍو، وجابرُ بنُ حبدِ اللهِ.

فَامًّا أَلْرُ أَبِي بَكْرٍ وَصَمْعَانَ بِنِ عَفَّانَ: فَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فَي المَصَنَّفِ؛ (٢٨١٠)، قال: وأخبَرَني موسى بنُ عُثْبَةَ: «أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ وأبا بكرٍ وعُمَرَ وعثمانَ كانوا يَنْهَوْنَ عن القراءةِ خَلْفَ الإمام».

وإسنادُهُ منقطِعٌ في مَوضِعَيْنِ، وعبدُ الرَّزَّاقِ لا تُعْرَفُ له روايةٌ عن موسى بنِ عُشْبةَ إلَّا بواسِطةِ أو واسطَنَيْنِ أحيانًا نادِرةً، وأكثرُها عن ابنِ جُرَيْجٍ، ثم إنَّ موسى بنَ عُشْبةَ أَرْسَلَهُ.

واثمًّا أَلَثُرُ مُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ: فأخرَجَهُ محمدُ بنُ الحسنِ في «الموطَّا» (١٣٦) عن داودَ بنِ قَيْسِ الفَرَّاءِ، أخبَرَنا محمدُ بنُ عَجْلانَ؛ أنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ قال: لَيْتَ في فَمِ الذي يَقْرَأُ خَلْفَ الإمام حَجَرًا.

وإسنادُهُ مُنقطِعٌ؛ محَمدُ بنُ عَجْلانَ لم يُدْرِكُ عُمَرَ.

وجاء في اللَّمصنُّفِ، أيضًا (٢٨٠٤)، قَال: عن ابنِ عُيَيْنَةً، عن

أَبِي إِسحاقَ الشَّيْبانيُّ، عن رجلٍ، قال: عَهِدَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ أَلَّا تَقْرَؤُوا مع الإمامِ.

وفي إسنادِه جهالةٌ وانقطاعٌ.

وجاء عن عُمَرَ ما يُمْهَمُ منه المخالَفَةُ؛ كما أخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (۲۷۷٦)، والطَّحَاويُّ في «شرحِ معاني الآثارِ» (۱۳۰۳)، والبخاريُّ في «القراءةِ خَلْفَ الإمامِ» (۲۱)، والبَّهْقيُّ في «القراءةِ خَلْفَ الإمام، (۱۸۲)، مِن طريقِ جَوَّابٍ، عن يَزيدَ بنِ شَرِيكِ؛ أنه قال لعُمَرَ: أَقْرَأُ خَلْفَ الإمامِ؟ قال: «نعم»، قلتُ: وإنْ قَرَأْتَ يا أميرَ المؤمنينَ؟ قال: «نعم، وإنْ قَرَأْتَ يا أميرَ المؤمنينَ؟

وإسنادُهُ ليِّن، جَوَّابُ بنُ عُبَيْدِ اللهِ التَّمِيمِيُّ ضَعَّفَهُ محمدُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ نُمَيْرِ، وأَغَرَضَ عنه الثَّوْرِيُّ.

وتابَعَ جَوَّابًا الحارثُ بنُ سُوَيْدٍ:

فيما أخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٢٧٧٧) عن ابنِ النَّيْميِّ، عن ليثٍ، عن أشعَتَ، عن أبي يَزيدَ، عن الحارثِ بنِ سُوَيْدٍ ويَزيدَ النَّيميِّ، قالاً: «أَمَرَنَا عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ أن نَقْرَأَ خَلْفَ الإمام».

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ لَيْثٌ وأَشْعَثُ ضعيفانٍ.

وأخرَجَهُ الدَّارَقُطنيُّ في «سُنَنِه» (١٢١١) عن حَفْصِ بنِ غِيَاثِ، عن الشَّيْانيُّ، عن جَوَّابٍ، عن يَزِيدَ بنِ شَرِيكِ، قال: سألثُ عُمَرَ عن القراءةِ خَلْفَ الإمامِ، فَأَمَرَني أَنْ أَقْرَأَ، قال: قلتُ: وإنْ كنتَ أنتَ؟ قال: «وإنْ كنتُ أنا»، قلتُ: وإن جَهَرْتَ؟ قال: «وإنْ جَهَرْتُ».

وتفرَّد جَوَّابٌ به.

وامًّا أَثَرُ عليَّ بنِ أبي طالبٍ: فقد خرَّجه في الإرواءِ، (٢/ ٢٨١ \_ ٢٨٢).

قُلْتُ، ولم يخرِّجُهُ عن عبدِ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٢٨٠١) عن الحسنِ بنِ عُمَارَةَ، عن عبدِ الرحمٰنِ بنِ الأَصْبَهانيِّ، عن عبدِ اللهِ بنِ أبي لَيْلَى، قال: سمعتُ عليًّا يقولُ: «مَنْ قَرَاً خَلْفَ الإمامِ، فقد أَخْطَأُ الفِطْرَةَ».

وأخرَجَهُ أيضًا (٢٨٠٤)، فقال: قال ابنُ عُينْنَةَ: فأخبَرَنا أصحابُنا عن زُبَيْدٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ أبي لَيْلَى، عن عليَّ، قال: «ليس مِنَ الفِظْرَةِ القراءةُ مع الإمام».

وأخرَجَهُ أيضًا (٢٨٠٥) عن النَّوْريِّ، عن ابنِ أبي لَيْلَى؛ عن رجلٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ أبي لَيْلَى: «أَنَّ عَلِيًّا كان يَنْهَى عن القراءةِ خَلْفَ الإمام».

وأسانيدُها ضعيفةٌ؛ قالَ البخاريُّ في ترجمةِ ابنِ أبي لَيْلَى عن عليٌّ: «وحديثُهُ لا يَصِحُّ».

وامًّا أَثَرُ زَيدِ بنِ ثابتٍ: فأخرَجَهُ مسلِمٌ في اصحيحه (٥٧٧)، مِن طريقِ يَزِيدَ بنِ خُصَيْفَةَ، عن ابنِ قُسَيْط، عن عطاءِ بنِ يَسَارٍ؛ أنه أُخْبَرَهُ أنه سأل زيدَ بنَ ثابتٍ عن القراءةِ مع الإمامِ؟ فقال: لا قراءةَ مع الإمامِ في شيءٍ.

والمَّا أَثَرُ سعدِ بنِ أبي وَقَّاصٍ: فقد َخرَّجَهُ في «الإرواءِ» (٢/ ٨١/٣ ــ ٢٨٢).

وأمَّا أَثَرُ عبدِ اللهِ بنِ مسمَّودٍ: فقد خرَّجَهُ في الإرواءِ، (٢/ ٢٨١).

وأمَّا أَثْرُ هبدِ اللهِ بنِ صُمَرَ: فأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ في «المصنّفِ» (۲۸۱۱)، وين طريقِهِ ابنُ المنفِر في «الأوسطِ» (۱۳۱۰)، والبَيْهَتيُ في «القراءةِ خَلْفَ الإمامِ» (۳۳۰) عن مَعْمَرٍ، وابنِ جُرَيْجٍ، عن الزُّهْريِّ، عن سالم بنِ عبدِ اللهِ، قال: فيتُخفيكَ قراءةُ الإمامِ فيما يَجْهَرُ في الصلاةِ» قال ابنُ جُرَيْجٍ: وحدَّثني ابنُ شِهابٍ عن سالم؛ أنَّ ابنَ عُمَرَ كان يقولُ: فينُصَتُ للإمامِ فيما يَجْهَرُ به في الصلاةِ، ولا يَقْرَأُ معه.

وإسنادُه صحيحٌ.

وأخرَجَهُ مالكٌ في «الموطّاِ» ـ بروايةِ محمدِ بنِ الحَسَنِ الشَّبْبانيِّ ـ (١١٢)، وروايةِ أبي مُضعبِ الزُّهْريِّ ـ (٢٥١)، ومِن طريقِه الطَّحَاويُّ في «الروايةِ أبي مُضعبِ الزُّهْريِّ ـ (٢٥١)، والبَيْهَقيُّ في «القراءةِ خَلْفَ الإمامِ» هشرح معاني الآثارِ» (١٣١٧)، والبَيْهَقيُّ في «القراءةِ خَلْفَ الإمامِ» عن مالكِ، حدَّثنا نافعٌ، عن ابنِ عُمَرَ ؛ أنه كان إذا سُئِلَ: هل يَقْرأُ أَخَدٌ مع الإمامِ، فحَسْبُه قراءةُ الإمامِ، وكان ابنُ عُمَرَ لا يَقْرأُ مع الإمامِ».

وإسنادُه صحيحٌ.

وأخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في «السُّننِ الكُبْرى» (٣٠٢١)، مِن طريقِ جعفرِ بنِ عَوْنِ، أخبَرَنا أسامةُ بنُ زَيْدٍ، قال: سألتُ القاسمَ بنَ محمَّدٍ عن القراءةِ خَلْفَ الإمامِ؟ فقال: إنْ قَرَأْتَ، فقد قَرَأَ قومٌ كان فيهم أُسْوَةٌ والأَخْذُ بأَمْرِهم، وإنْ تَرَكْتَ، فقد تَرَكَ قومٌ كان فيهم أَسْوَةً. قال: وكان ابنُ عُمَرَ لا يَقْرَأُ.

وإسنادُهُ لا بأسَ به.

وأمَّا أَثْرُ حِبِدِ اللهِ بِنِ حِباسٍ: فأخرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ في الشرحِ معاني الآثارِ، (١٣١٦) عن ابنِ أبي داود، قال: ثنا أبو صالح الحَرَّانيُّ (واسمُه: عبدُ الغَفَّارِ بنُ داودَ)، قال: ثنا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةً، عن أبي حَمْرَةَ (وهو: عِمْرانُ بنُ عَطاءِ القَصَّابُ)، قال: قلتُ لابنِ عباسٍ: أَقْرَأُ والإمامُ بين يَدَيَّ؟ فقال: الا).

وإسنادُهُ لا بأسَ به.

وأَخرَجَهُ ابنُ المنذِرِ في «الأوسطِ» (١٣١٢)، والطبَريُّ في «تفسيرِهِ» وأخرَجَهُ ابنُ المنذِرِ في «القراءةِ خَلْفَ الإمامِ» (٢٥٤)، عن عبدِ اللهِ بنِ صالح، قال: حدَّثني معاويةُ، عن عليٌ بنِ أبي طَلْحَةَ، عن ابنِ عباس، في قسولِهِ: ﴿وَإِذَا قُرِيحَ ٱلْقُرَمَانُ قَاسَتَهِمُوا لَهُ وَأَنهِسُولُ اللهِ الاعسراف: ٢٠٤؛ يعني: في الصلاةِ المفروضةِ.

وإسنادُهُ منقطِعٌ؛ على بنُ أبي طَلْحَةً لم يَسْمَعْ مِن ابنِ عباسٍ، إلَّا أنَّ روايتَهُ عنه مِن كتابٍ، ولا بأسَ بحديثِهِ حينئذِ إذا وافَقَ الثُقاتِ ولم يأتِ بما يُستَنكَرُ.

وجاء عن ابنِ عبَّاسِ القراءةُ خلفَ الإمامِ وهي محمولةٌ على السَّريَّة؛ ومِنْ ذلك: ما أخرَجَهُ ابنُ المنذِرِ في «الأوسطِ» (١٣١٩)، مِن طريقِ الحسنِ بنِ عليِّ بنِ عَفَّانَ، قال: ثنا أبو أسامة، قال: ثنا إسماعيلُ، قال: ثنا العَيْزَارُ بنُ حُريْثٍ، عن ابنِ عباسٍ، قال: «اقْرَأْ خَلْفَ الإمام بفاتِحَةِ الكتابِ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأَخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» (٣٧٧٣)، والبَيْهَقيُّ في «المصنَّفِ» (٣٧٧٣)، والبَيْهَقيُّ في «الشُننِ الكَبْرى» (٣٠٥٨)، عن وكيع، عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ، عن العَيْزَادِ بنِ حُرَيْثِ العَبْديُّ، عن ابنِ عباسٍ، قال: «اقْرَأُ خَلْفَ الإمامِ بفاتحةِ الكتاب».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ في اشرحِ معاني الآثارِ، (١٢١٩)، مِن طريقِ يَزِيدَ بنِ هارونَ، قال: أنا إسماعيلُ بنُ أبي خالدٍ، عن العَيْزَارِ بنِ حُرَيْثِ، عن ابنِ عباسٍ هُنَّ، قال: القُرَأُ خَلْفَ الإمامِ بفاتحةِ الكتابِ في الظَّهْرِ والعَصْرِ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «مصنَّفِه» (٢٦٢٨) عن إسرائيلَ، عن أبي إسحاق، عن العَيْزَارِ بنِ حُرَيْثٍ، قال: سمعتُ ابنَ عباسِ يقولُ: «لا تُصَلِّينُ صلاةً حتى تَقْرَأ بفاتحةِ الكتابِ في كلِّ ركعةٍ».

وإسنادُهُ صحيحٌ؛ أبو إسحاق السَّبِيعيُّ صرَّح بالتحديثِ مِن العَيْزارِ بنِ

حُرَيْثِ العَبْديِّ عند أبي داودَ الطَّيَالِسيِّ في «المسنَدِ» (٢٠٨) وغيرِهِ، ومِن روايةِ شُعْبةَ بنِ الحَجَّاجِ أيضًا.

وَاخْرَجُهُ الطَّحَاوِيُّ فِي "شرحِ معاني الآثارِ» (١٢٢٠) عن أبي نُعَيْم، قال: شهِدَتُّ قال: شَهِدَتُّ اللَّهُ وَاللَّهُ عَلَى الْكَيْزَارِ بِنِ حُرَيْثٍ، قال: شَهِدَتُّ ابنَ عباسٍ ﷺ فسَمِعتُهُ يقولُ: «لا تُصَلِّ صلاةً إِلَّا قَرَأْتَ فيها، ولو بفاتِحَةِ الكتابِ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأمَّا أَثَرُ أَبِي سعيدِ الخُدْرِيِّ: فأخرَجَهُ ابنُ أَبِي شَيْبَةَ في (مصنَّفِهِ) (٣٨١٢) عن معتمِر، حدَّثنا مَعْمَرٌ، عن أبي هارونَ، قال: سألتُ أبا سعيدِ عن القراءةِ خَلْف الإمام؟ فقال: يَكْفِيكَ ذاك الإمامُ.

وإسنادُهُ ضعيفٌ جِدًا؛ أبو هارونَ هو: عُمَارَهُ بنُ جُوَيْنِ العَبْديُّ، قال البخاريُّ: تَرَكَهُ يحيى القَطَّانُ، وقال أبو داودَ السَّجِسْتانيُّ: سمعتُ أحمدَ بنَ حنبلٍ يقولُ: أبو هارونَ العَبْديُّ متروكٌ.

والثابتُ عنه: ما أخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٢٦٢٤) عن مَعْمَرٍ، عن الزَّهْريِّ، عن عبدِ الرحمٰنِ بنِ هُرْمُزِ الأَعْرَجِ؛ أنَّه سَمِعَ أبا سعيدِ الخُدْريُّ قَرَأَ بأمَّ القرآنِ في كلِّ رَكْعةٍ، أو قال: في كلِّ صلاةٍ.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأُخرَجَ ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» (٣٦٤٣) عن ابنِ عُلَيَّةً، عن سعيدِ بنِ يَزيدَ، عن أبي نَضْرَةً، عن أبي سعيدٍ: في كلِّ صلاةٍ قراءةً قرآنٍ؛ أُمُّ الكتابِ فما زادَ.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأَخرَجَهُ البخاريُّ في «القراءةِ خَلْفَ الإمامِ» (٢٧)، وقال لنا مسلَّدٌ: حدَّننا يحيى بنُ سعيدٍ، عن العَوَّامِ بنِ حَمْزَةَ المازِنيِّ، حدَّثنا أبو نَضْرَةَ، قال: سألتُ أبا سعيدٍ عن «القراءةِ خَلْفَ الإمامِ»، فقال: فاتحةُ الكتابِ.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأمَّا أَثَرُ أنسِ بِنِ مالكٍ: فأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ في «مصنَّفِهِ» (٣٧٩٠)، قال: حدَّثنا وَكِيعٌ، عن مِسْعَرٍ، عن نُعْلَبَةً، عن أنسٍ؛ أنه قال في «القراءةِ خَلْفَ الإمام»: التَّشبيخ.

وإسنادُهُ ضعيفٌ، وتَعْلَبَهُ هذا هو ابنُ مالكِ الكوفيُ، قِيلَ: إنَّهُ مَوْلَى لأنسِ بنِ مالكِ ظَهُ، قِيلَ: إنَّهُ مَوْلَى لأنسِ بنِ مالكِ ﷺ، قال ابنُ أبي حاتم في «الجَرْحِ والتعديلِ» (٢٤٦٤): سألتُ أبي عن ثَعْلَبَةَ أبي بَحْرِ الذي رَوَى عنه مِسْعَرٌ والحسنُ بنُ عُبيدِ اللهِ؟ فقال: صالحُ الحديثِ.

والثابثُ عنه: ما أخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في «السَّننِ الكُبْرى» (٣٠٦٧) عن محمدِ بنِ إسحاقَ بنِ خُرِيْمةَ ، حدَّثنا محمدُ بنُ الوَجِيهِ - يعني: النَّيسابُودِيُّ ـ حدَّثنا النَّضُرُ بنُ شُمَيْلٍ، أخبَرَنا المَوَّامُ بنُ حَوْشَبٍ، عن ثابتٍ، عن أنس، قال: كان يَأْمُرُنا بالقراءةِ خَلْفَ الإمامِ، قال: وكنتُ أقُومُ إلى جَنْبِ أنسٍ، فيَقْرَأُ بفاتِحَةِ الكتابِ وسُورَةِ مِن المُفَصَّلِ، ويُسْمِعُنا قِراءَتَهُ لِنَأْخُذَ عنه.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ أيضًا في القراءةِ خَلْفَ الإمامِ» (٢٣١) عن محمدِ بنِ إسحاقَ، نا أحمدُ بنُ سُعَيْلٍ، ثنا النَّضْرُ؛ يعني: ابنَ شُعَيْلٍ، ثنا العَوَّامُ وهو ابنُ حَمْزَةً - عن ثابتٍ، عن أنس، قال: كان يَأْمُرُنا بالقراءةِ خَلْفَ الإمامِ، قال: وكنتُ أقُومُ إلى جَنْبٍ أنسٍ، فَيَقْرَأُ بِفاتِحَةِ الكتابِ وسُورةِ مِن المُفَصَّلِ، ويُسْمِعُنا قِراءَتُهُ لِنَاتُخَذَ عنه.

قال البَيْهَقِيُّ عَقِبَهُ: فَذَكَرَهُ بِإِسنادٍ مِثْلِهِ، غيرَ أنه قال: العَوَّامُ بنُ حَوْشَبٍ. وإسنادُهُ جَيِّنٌـ. وامًّا أَثُورُ أَبِي اللَّرْدَاءِ: فأخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ في «المسنَدِ» (٢٧٣٥)، والنَّسَائيُّ في «الشَّنِ الكُبْرِي» (٩٩٥)، والبخاريُّ في «القراءةِ خَلْفَ الإمامِ» (٩٩٥)، والبخاريُّ في «القراءةِ وَلْفَ الإمامِ» (٣٧٨) و(٣٧٩)، عن زَيْدِ بنِ والبَيْهَقيُّ في «القراءةِ خَلْفَ الإمامِ» (٣٧٨) و(٣٧٩)، عن زَيْدِ بنِ الحُبَابِ، حدَّثنا معاويةُ بنُ صالح، حدَّثني أبو الزَّاهِريَّةِ حُدَيْرُ بنُ كُرُبِ، عن كَثِيرِ بنِ مُرَّةَ الحَضْرَمِيُّ، قال: سمعتُ أبا الدَّرْداءِ يقولُ: سُئِلَ رسولُ اللهِ ﷺ: أَفِي كُلُّ صلاةٍ قراءةُ؟ قال: (نَعَمْ)، فقال رجُلٌ مِن الأنصارِ: وَجَبَتْ هذه، فالتَقَتَ إليَّ أبو الدَّرْداءِ، وكنتُ أَقْرَبَ القومِ منه، فقال: يا ابنَ أخي، ما أرَى الإمامَ إذا أمَّ القَوْمَ، إلَّا قد كَفَاهُم.

وإسنادُهُ صحيحٌ، ووَهِمَ فيه زيدٌ؛ فمرَّةٌ رَفَعَهُ، ومَرَّةٌ وَقَفَهُ، قال الإمامُ أحمدُ فيما نَقْلَهُ عنه البَّيْهَةُ في «القراءةِ خَلْفَ الإمامِ» (ص١٧١): في مَثْنِ هذا الخبرِ وَهُمٌ مِن الراوي في قولِهِ: «ما أرى الرَّجُلَ الذي أمَّ القَوْمَ إلا قد كَفَاهُم»، فإنه مِن قولِ أبي الدَّرْداء، وزيدُ بنُ الحُبَابِ حدَّنني بهذا الحديثِ مَرَّيَّنِ، وَهِمَ في رَفْمِهِ هذه اللفظةَ مَرَّة، وحَفِظَها أخرى، وقال النَّسَاقيُ في «المُجْتَبَى» (٩٢٣): هذا عن رسولِ اللهِ ﷺ خَطَأَ، إنما هو قولُ أبي الدَّرْداء، وكذلك قال الدَّارَقُطنيُ في «السُّننِ» (١٢٦٦): وهو وَهُمٌ مِن زيدِ بنِ الحُبَابِ، والصَّوابُ: فقال أبو الدَّرْداءِ: ما أرَى الإمامَ إلاً قد كَفَاهُم.

وقد تابَع زيدًا فيما حَفِظُهُ وحَدَّثَ به مَرَّةً ولم يَرْفَعْهُ، وجَعَلَهُ مِن قولِ أَبِي الدَّرْدَاءِ:

عبدُ الرحمٰنِ بنُ مَهْدِيِّ: أخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ في «المسنَدِ» (٢١٧٢)، والبَيْهَتُ في «المسنَدِ» (٢١٧٢)، والبَيْهَتُ في «القراءةِ خَلْفَ الإمامِ» (٣٨٠)، عن عبدِ الرحمٰنِ، عن معاويةً \_ يعني:

ابنَ صالح ـ عن أبي الزَّاهِرِيَّةِ، عن كَثِيرِ بنِ مُرَّةً، عن أبي اللَّرْداءِ؛ أنَّ رجُلًا قال: يا رسولَ اللهِ، أَفِي كلِّ صلاةٍ قراءةٌ؟ قال: (نَعَمْ)، فقال رجلٌ مِن الأنصارِ: وَجَبَتْ هذه.

### وإسنادُهُ صحيحٌ.

وحَمَّادُ بنُ خالدِ: أَخرَجَهُ البَيْهَقيُ في «القراءةِ خَلْفَ الإمامِ» (٣٨٢) عن حَمَّادِ بنِ خالدِ، عن معاويةَ بنِ صالح، عن أبي الزَّاهِرِيَّة، عن كَثِيرِ بنِ مُرَّة، قال: سَمِعْتُ أبا الدَّرْداءِ يقولُ: سَأَلْتُ رسولَ اللهِ ﷺ: أَفِي كلُّ صلاةٍ قراءةٌ؟ قال: (نَعَمْ)، فقال رجلٌ مِن الأنصارِ: وَجَبَتْ، فالْتَفَتَ إليَّ أَبو الدَّرْداءِ، وكنتُ أَفْرَبَ القومِ منه، فقال: يا كَثِيرُ، ما أَرَى الإمامَ إذا أَمَّ القرمَ، إلا قد كَفَاهُم.

### وإسنادُهُ صحيحٌ.

وعبدُ اللهِ بنُ وَهْبِ: أَخرَجَهُ الدَّارَقُطنيُّ في السُننِهِ، (١٢٦٣)، والنَّبُهَقيُّ في السُننِهِ، (١٢٦٣)، والنَّبُهَقيُّ في القراءةِ خَلْفَ الإمامِ، (٣٨١) عن عبدِ اللهِ بنِ وَهْبٍ، حدَّتَني معاويةُ بنُ صالِح، عن أبي الزَّاهِرِيَّةِ، عن كَثِيرِ بنِ مُرَّةَ، عن أبي الدَّرْداءِ، قال: قال: قال: قال: (نَعَمُ)، قال: قال: (نَعَمُ)، فقال رجُلٌ مِن القومِ: وَجَبَ هذا، فقال أبو الدَّرْداءِ: يا كَثِيرُ \_ وأنا إلى جَنْبِه \_ لا أَرَى الإمامَ إذا أمَّ القومَ، إلَّا قد كَفَاهُم.

### وإسنادُهُ صحيحٌ.

ويِشْرُ بنُ السَّرِيِّ: أخرَجَهُ البخاريُّ في اخَلْقِ أفعالِ العِبادِه (٥١٣) عن يُشِرِ بنِ مُرَّةَ عن يَشِيرِ بنِ مُرَّةَ المَحْشَرَمِيِّ، عن السَّرِيِّ، عن كَثِيرِ بنِ مُرَّةَ المَحْشَرَمِيِّ، قال: سمعتُ أبا اللَّرْداءِ ﷺ يقولُ: سُئِلَ رسولُ اللهِ ﷺ: أَنِي كلُّ صلاةٍ قراءةً؟ قال: (نَعَمْ)، فقال رَجُلٌّ مِن الأنصارِ: وَجَبَتْ هذه.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأَخْطَأُ أبو صالحٍ عبد الله بنُ صالحٍ كاتبُ اللَّيْثِ عندما رَفَعَ الخبرَ.

آخرَجَهُ الطَّبَرانِيُ في المسنَدِ الشَّامِيَّينَ (١٩٥٥)، والبَّهْهَيُّ في السَّنْ المُثْنِ الْكُبْرى (٣٠٢٦)، عن أبي صالح، حدَّثَني معاويةُ بنُ صالح، حدَّثَني أبو الزَّاهِرِيَّة، حدَّثَني كثيرُ بنُ مُرَّةً الحَضْرَميُّ، قال: سمعتُ أبا الدَّرْهاءِ يقولُ: سُئِلَ رسولُ اللهِ ﷺ: أَفِي كلِّ صلاةٍ قراءة اللهُ فقال: (فَعَمْ)، فقال رجلٌ مِن الأنصارِ: وَجَبَتْ هذه، فقال لي رسولُ اللهِ ﷺ ـ وكنتُ أَقْرَبَ القومِ إليه ـ: (مَا أَرَى الإمامَ إِذَا أَمَّ القَوْمَ، إلَّا قَدْ كَفَاهُمْ).

قال البَيْهَقِيُّ بَعْدَهُ: كذا رواهُ أبو صالح كاتِبُ اللَّيْثِ، وغَلِطَ فيه، وكذلك رواه زَيْدُ بنُ الحُبَابِ في إحدى الرُّوايَتَيْنِ عنه، وأَخْطَأُ فيه، والصَّوابُ: أنَّ أبا الدَّرْداءِ قال ذلك لكَثِيرِ بنِ مُرَّةَ.

وجاء عنه خِلائُهُ، وفي صحَّته نظر.

أخرَجَهُ البَيْهَةِيُّ في السُّننِ الكُبْرى، (٣٠٦٣) مِن طريقِ أحمدَ بنِ أبي الحَوَادِيِّ، وعَمْرِو بنِ عثمانَ، ومحمودِ بنِ خالدٍ، وكَثِيرِ بنِ عُبَيْدٍ، وعليٌّ بنِ سَهْلٍ، قالوا: حدَّثنا الوليدُ ـ هو ابنُ مسلِم ـ عن الأوزاعيِّ، عن حسَّانَ بنِ عَطِيَّةً؛ أنَّ أبا الدَّرْداءِ قال: لا تَتْرُكُ قراءةَ فاتحةِ الكتابِ خَلْفَ الإمام جَهَرَ أو لم يَجْهَرْ.

هذا لفظُ كَثِيرٍ، وزاد عليَّ وابنُ أبي الحَوادِيِّ: ولو أَنْ تَقْرَأُ وأَنتَ راكِعٌ، زاد عَمْرٌو وَحُدَّهُ: وإِنْ كان راكعًا، فاقْرَأُهَا إذا عَلِمْتَ أَنك تُدْرِكُ آخِرَها.

وإسنادُهُ منقطعٌ؛ حسَّانُ بنُ عَطِيَّةَ لم يُدْرِكُ أبا الدَّرْداءِ؛ قاله المِزِّيُّ كما في اتهذيب الكمالِ؛ (٦/ ٣٥).

وامًّا أَثَرُ عبدِ اللهِ بنِ مفقًلِ أو عائِلِ بنِ عَمْرٍو: فأخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في القراءةِ خَلْفَ الإمامِ، (٢٥٢) عن هشامٍ أبي المِقْدامِ، عن معاويةً بنِ

قُرَّةً، قال: قُلْنَا لعبدِ اللهِ بنِ مغفَّلِ أو لعائِذِ بنِ عَمْرِو: كُلُّ مَنِ اسْتَمَعَ المَقَرَانَ يُقْرَأُ به، وَجَبَ عليه الاستماعُ والإنصاتُ؟ قال: ﴿إِنَمَا أُنْزِلَتْ هذه الآيَةُ: ﴿وَإِذَا قُرِعَ اللّهُ وَالْعِشْوُلُ الاعراف: ٢٠٤] في قراءةِ الإمامِ، فإذا قَرَأَ فاسْتَمِعُوا له وأَنْصِتُوا﴾.

وإسنادُهُ ضعيفٌ جِدًا، وأبو مِقْدامٍ هشامُ بنُ زيادٍ البَصْريُّ منكَرُ المحديثِ؛ قاله أبو حاتمٍ، وضَعَّفَهُ أحمدُ والبخاريُّ، وقال يحيى بنُ مَعينِ: ليس بشيءٍ.

وَأَمَّا أَثَرُ جَابِرِ بِنِ عَبِدِ اللهِ: فأَخرَجَهُ مالكٌ في الموطَّلِهِ (٢٧٦)، والمَّرْمِدْيُّ في المصنَّفِ، و٢٧٤)، والتَرْمِدْيُّ في السُنَنِه (٢٧٤)، والتَرْمِدْيُّ في السُننِ الكُبْرى، (٣٠١٤)، عن وَهْبِ بنِ كَيْسَانَ؛ أنه سَمِعَ جابرَ بنَ عبدِ اللهِ يقولُ: مَنْ صَلَّى رَكْعةً لم يَقْرَأُ فيها بأُمَّ القرآنِ، فلم يُصَلِّ، إلَّا وراءَ إمام.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

قال البَيْهَقيُّ عَقِبَهُ: هذا هو الصحيحُ عن جابرٍ مِن قولِهِ غيرَ مرفوع.

وقد رَفَعَهُ يحيى بنُ سَلَّامٍ وغيرُهُ مِن الضعفاءِ عن مالكِ، وذاك مما لا يَجِلُّ روايَّتُهُ على طريقِ الاحتجاجِ به، وقد يُشْبِهُ أَنْ يكونَ مَذْهَبُ جابرِ في ذلك تَرْكَ القراءةِ خَلْفَ الإمامِ فيما يُجْهَرُ فيه بالقراءةِ دون ما لا يُجْهَرُ.

فقد رَوَى يزيدُ الفَقِيرُ عن جابرٍ، قال: كُنَّا نَفْرَأُ في الظَّهْرِ والمَصْرِ خَلْفَ الإمامِ في الرَّكعتَيْنِ الأُولَيَيْنِ بفاتِحَةِ الكتابِ وسُورَةٍ، وفى الأُخْرَيَيْنِ بفاتِحَةِ الكتابِ.

وكذلك يُشْبِهُ أَن يكونَ مَذْهَبَ ابنِ مسعودٍ.

وأخرَجُهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ في االمصنَّفِ، (٣٨٠٧)، مِن طريقِ وكبيعٍ،

عن الضَّحَّاكِ بنِ عثمانَ، عن عُبَيْدِ اللهِ بنِ مِقْسَمٍ، عن جابرٍ، قال: لا تَقْرَأُ خَلْفَ الإمام.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ الطَّحَاويُّ في السرحِ معاني الآثارِ» (١٣١٢) عن يُونُسَ، قال: ثنا ابنُ وَهْبٍ، قال: أخبَرَني حَيْوةُ بنُ شُرَيْح، عن بكرِ بنِ عَمْرِو، عن عُبَيْدِ اللهِ بنِ عُمْرَة، وزيدَ بنَ ثابتٍ، وجابرَ بنَ عبدِ اللهِ، فقالوا: الا تَقْرَؤُوا خَلْفَ الإمامِ في شيءٍ مِن الطَّوَاتِ».

وإسنادُهُ لا بأسَ به.

وأَخرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ أَيضًا في «شرحِ معاني الآثارِ» (١٣١٣) عن يونس، قال: ثنا ابنُ وَهْبٍ، قال: أُخبَرني مَخْرَمَةُ، عن أبيه، عن عُبَيْدِ اللهِ بنِ مِقْسَمٍ، قال: سمعتُ جابرَ بنَ عبدِ اللهِ، ثم ذَكرَ الحديثَ مِثْلَ ذلك.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

# 🛚 قَالَ المُصَنِفُ أَبْنُ صُهُوبِيَّان (١٣٧/١):

﴿إِنَّ عَائشةَ قَالَتْ لنساءٍ كُنَّ يُصَلِّينَ في حُجْرَتِها: لا تُصَلِّينَ بصلاةِ الإمامِ؛ فإنَّكُنَّ دُونَهُ في حِجَابٍ).

قال في «الإرواءِ» (٢/ ٣٣٠): (لم أَجِدْهُ). انتهى.

قُلْتُ: وَجَدَلَتُه؛ فقد أخرَجَهُ الشافعيُّ في «القديم»، ومِن طريقِهِ البَيْهَقُ في «المعرفةِ» (١٥١٨) فقال: أخبَرَنا أبو سعيدِ بنُ أبي عُمَرَ، ثنا أبو العباسِ محمدُ بنُ يعقوبَ، أنْبَأنا الرَّبِيعُ، قال: قال الشافعيُّ: أخبَرَنا إبراهيمُ بنُ محمدٍ، عن ليثٍ، عن عطاءٍ، قال: قد صَلَّى نِسْوَةٌ مع عائشةَ زَوْجِ النبيِّ ﷺ في حُجْرَتِها، فقالتْ: لا تُصَلِّينَ بصلاةِ الإمامِ؛ فإنَّكُنَّ دُونَهُ في حِجابِ. انتهى.

وإسنادُه لا يَصِحُّ؛ إبراهيمُ مُتَّهَمٌّ.

# 📰 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ ٱبْنُ صُوبِيّان (١٢٨/١):

(إنَّ أبا هُرَيْرةَ صَلَّى على سَطْحِ المَسْجِدِ بصلاةِ الإمامِ؛ رواه الشافعيُّ، ورواه سعيدٌ عن أنسٍ).

قال في «الإرواءِ بعد تخريج أثر أبي هريرة (٣٣٣/٢): (وأمّا حديثُ أنس، فأخرَجهُ الشافعيُ أيضًا (١٦٧/١): أخبَرَنا إبراهيمُ بنُ محمدٍ، حدَّثني عبدُ المَجيدِ بنُ سُهَيْلِ بنِ عبدِ الرحمٰنِ بنِ عَوْفٍ، عن صالحِ بنِ إبراهيمَ، قال: رأيتُ أنسَ بنَ مالكِ صَلَّى الجُمُعةَ في بُيُوتِ حُمَيْدِ بنِ عبدِ الرحمٰنِ بنِ عَوْفٍ، فضلَّى بصلاةِ الإمامِ في المَسْجِدِ، وبين بُيُوتِ حُمَيْدِ والمسجِدِ الطريق. . .). انتهى، ثم ذَكَرَ أَلفاظًا نَحْوَهُ.

#### . 2 %

لم يخرِّج الألبانيُّ اللَّفظُ الذي قَصَلَهُ المصنَّفُ مِن حديثِ أنسِ ﴿ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ المَّالِ اللهُ اللهِ اللهِي

وإسنادُهُ ضَعيفٌ جِدًّا؛ سعيدُ بنُّ سَلَّامٍ مُنكَرُ الحديثِ، وفي إسنادِهِ جهالةٌ.

وأخرَجَ ابنُ أبي شَيْبَةً في «مصنَّفِهِ» (٢/٣٢)، وابنُ المنذِرِ في

الأوسطِ (١٢٠/٤)، وابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (٧٧/٥) نَحْوًا مما ساقَهُ في «الإرواءِ»، مِن حديثِ جَبَلَةً بِنِ أبي سُلَيْمانَ الشَّقرِيِّ، قال: رأيتُ إنسَ بنَ مالكِ ﷺ يُصلِّي في دارِ أبي عبدِ اللهِ في البابِ الصغيرِ الذي يُشْرِثُ على المسجِدِ يَرَى رُكُوعَهُمْ وسُجُودَهُمْ.

وجَبَلَةُ مجهولٌ.

### شَيْعَةُ وَفَكَائِدَةً :

أَعَلَّ الألبانيُّ كَلَّلَةُ أَنَرَ أَبِي هُرَيْرةَ عَلَيْهُ، بَعْدَ أَنْ خَرَّجَهُ مِن «مسنّدِ الشافعيِّ»، مِن طريقِ إبراهيمَ بنِ محمدٍ، عن صالحٍ مَوْلَى التَّوْءَمَةِ، قال: ... وذكرةُ.

وله طُرُقُ أخرى:

منها: ما أخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورِ في السُّننِ، قال: حدَّثنا محمدُ بنُ عَمَّادِ المؤذِّنُ، ثنا جَدِّي أبو أُمِّي، قال: رأيتُ أبا هريرةَ وسَعْدَ بنَ عابِدِ المؤذِّنَ في يُصَلِّيانِ على ظَهْرِ المسجدِ بصلاةِ الإمامِ. انتهى.

ومحمدُ بنُ عَمَّارٍ وَثَقَهُ ابنُ المَدِينيُّ وأحمدُ، وقال ابنُ مَعينِ: "لم يَكُنْ به بأسٌّ، وجَدُّ محمدِ بنِ عَمَّارِ بنِ سعدِ المؤذِّنِ لأُمَّه فيه جهالةً.

ومنها: ما أخرَجَهُ الفاكِهيُّ في ﴿أخبارِ مَكَّةَ ﴿ /١٣٣/)، مِن طريقِ محمدِ بنِ منصورٍ، ثنا سُفْيانُ، عن زيادِ بنِ سعدٍ، عمَّنْ سَمِعَ أبا هريرةً ﴿ نحوَهُ.

وفي إسنادِهِ جهالةً.

وقد عَلَّقَ الأثَرَ البخاريُّ في «الصحيح» مجزومًا به (٩٩/١ ـ ط. <sup>العامرة)</sup>: (كتابُ الصلاةِ، بابُ الصلاةِ في السُّطُوحِ).

# 🗷 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ ٱبْنُ صُوبِيَّانِ (١٣١/١):

﴾ (تَصِحُّ الصلاةُ على الرَّاحِلَةِ مِمَّنْ يَتَأَذَّى بنَحْوِ مَطَرٍ ووَحْلٍ، فَعَلَهُ } [انسٌ ﷺ؛ ذَكَرَهُ أحمدُ).

أَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (٢/ ٥٧٣)، وعنه الخَطَّابِيُّ في الغريبِه (٢/ ٥٠)، وأَخرَجَهُ ابنُ أبي شَبِيَةَ في المصنَّفِ» (٢/ ٥٠) عن هشام، والطَّبَرانيُّ في الكبيرِه (٢/ ٢١) عن حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، وابنُ عبدِ البَّرُّ في التمهيدِه (٢٠/ ٢٠) عن أَبَانَ؛ جميعُهُمْ عن أنسِ بنِ سِيرينَ يقولُ: كنتُ مع أنسِ بنِ مالكِ في يومٍ مَطِيرٍ حتى إذا كُنَّا بأطِيطِ والأرضُ فَضْفاضٌ، صَلَّى بنا على حِمَارِهِ صلاةً العَصْرِ، يُومِئُ برَأْسِهِ إِيمَاءً، وَجَعَلَ الشَّجُودَ أَخْفَضَ مِن الرُّكُوعِ.

هذا لفظُ عبدِ الرَّزَّاقِ، وإسنادُهُ صحبحٌ.

وتابَعَ أنسَ بنَ سِيرِينَ: حُمَيْدٌ عند عبدِ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٧٢/٢٥)، وابنِ المنذِرِ في «الأوسطِ» (٧٤٩/٥)، ومحمدِ بنِ هشام في «أحاديثِه»، ومِن طريقِه أبو المَعَالَي الفَرَاوِيُّ في «السَّباعِيَّاتِ» (١١٦)، وتابَعَهُ أيضًا عاصمٌ الأَحْوَلُ، عن أنسِ بنِ مالكِ؛ أخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ في «المصنَّفِ» (٧٤/٢).

### 📰 قَالَ ٱلمُصَيِّفُ أَبْنُ صُنُوبِيَان (١٣٤/١):

# ( ﴿ (وَفَعَلَهُ - أَي: جَمَعَ العِشاءَيْنِ - أَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ وعثمانُ).

أمَّا أَثْرُ أَبِي بَكْرٍ وَخُمْانَ: فَاخْرَجَهُ سُخْنُونٌ فِي المَدَّوْقِهِ (٢٠٤/١)، قال ابنُ وَهْبِ عن عَمْرِو بنِ الحارثِ: إنَّ سعيدَ بنَ هلالٍ حَدَّنَهُ أنَّ ابنَ قُسَيْطٍ حَدَّقُهُ أنَّ جَمْعَ الصلاتَيْنِ بالمدينةِ فِي لَيْلَةِ المَطَّرِ - المَمْرِبِ والعشاءِ ـ سُنَّةً، وأنْ قد صَلَّاها أبو بكرٍ وعُمَرُ وعثمانُ على ذلك.

وإسنادُهُ منقطِعٌ.

وامًّا أَنْرُ مُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ: فأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في المصنَّفِ، (٤٤٤٠) عن إبراهيمَ بِنِ محمدٍ، عن صَفْوانَ بِنِ سُلَيْمٍ، قال: (جَمَعَ عُمَرُ بِنُ الخَطَّابِ بِينِ الظُّهْرِ والعصرِ في يوم مَطِيرٍ».

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ إبراهيمُ بنُ محمدِ بنِ أبي يحيى لا يُحْتَجُّ به، وصَفْوانُ بنُ سُلَيْمٍ لم يُدْرِكُ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ.

### قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ ضُوتِان (١٣٤/١):

(والنَّلْجُ والبَرَدُ في ذلك كالمَطَرِ، والوَحْلُ كذلك ـ أي: في الجَمْعِ
 بين الصلاتَيْنِ ـ والرِّيحُ الشَّلِيلةُ البارِدةُ تُبِيحُ الجَمْعَ، وهو قولُ عُمَرَ بنِ
 عبدِ العزيزِ).

أَخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في «السُّننِ الكُبْرى» (٥٧٦٨) مِن طريقِ بُنْدَارٍ، حلَّثنا بِشْرُ بنُ عُمَرَ، حدَّثنا سُلَبْمانُ بنُ بلالٍ، عن موسى بنِ عُقبَةً؛ أنَّ عُمَرَ بنَ عبدِ العزيزِ كان يَجْمَعُ بين المغرِبِ والعشاءِ الآخِرةِ إذا كان المَطَرُ.

وإسنادُهُ منقطِعٌ.

### 🛚 قَالَ ٱلمُضَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيَّان (١٣٤/١):

(رَوَى الأَثْرَمُ في «سُننِه»، عن أبي سَلَمَةً بنِ عبدِ الرحمٰنِ؛ أنه قال: والنَّمِنُ السُنَّةِ إذا كان يومٌ مَطِيرٌ أن يُجْمَعَ بين المَغرِبِ والعشاءِ»).

رواه أبو بكرِ الأَثْرَمُ في «سُنَيه»، مِن طريقِ أبي عَوانَةَ، عن عُمَرَ بنِ أبي سَلَمَةً بنِ عبدِ الرحلٰنِ، عن أبيه، قال: مِن السُّنَّةِ إذا كان يومٌ مَطِيرٌ أَنْ يُجْمَعَ بِينِ المَغرِبِ والعشاءِ، قال: وكان يُصَلِّي المَغرِبَ، ثم يَمْكُنُ مُنَيَّهَةً، ثم يُصَلِّي العشاء.

وعُمَرُ بنُ أبي سَلَمَةَ ضَعَّفَهُ شُعْبَةُ، وقال ابنُ مَهْديٍّ: أحاديثُه واهِيَةُ، وقال النَّسانيُّ: ليس بالقَوِيِّ<sup>(١)</sup>.

### 🗷 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوتِيَان (١٣٧/١ ـ ١٣٨):

(قال إبراهيمُ: كانوا يُقِيمونَ بالرَّيِّ السَّنَةَ وأكثرَ مِن ذلك، ويُسِجِسْنانَ السَّتَيْنِ لَا يُجَمِّعُونَ ولا يُشَرِّتُونَ؛ رواه سعيدٌ).

أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ في المصنَّفِ (١٠٤/٢)، مِن طريقٍ أبي الأَحْوَصِ، عن مُغِيرَةَ، عن إبراهيمَ، قال: كان أصحابُنا يَغُزُونَ فيُقِيمُونَ السَّنَةَ أو نَحْوَ ذلك يَقْصُرونَ الصلاةَ ولا يُجَمَّعُونَ.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

### 🗃 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَنْ صُوبِيَان (١٤٣/١):

﴿ (وقيلَ لَعَطَاءِ: إِنَّ أَهْلَ البَصْرةِ لا يَسَعُهُمُ المَسْجِدُ الأَكْبَرُ، قال:
 لكلّ قوم مَسْجِدٌ يُجَمّعُونَ فيه).

أَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٥١٩٠) عن ابن جُرَيْج، قال: قلتُ لِمَطَّاءِ: أَرْأَيتَ أَهلَ البَصْرةِ لا يَسَعُهُمُ المَسْجِدُ الأَكبَرُ، كيف يَصْنَعُونَ؟ قال: «لكلِّ قومٍ مَسْجِدٌ يُجَمِّعُونَ فيه، ثُم يُجْزِئُ ذلك عنهم، قال ابنُ جُرَيْجٍ: فأَنْكَرَ النَّاسُ ذلك أَن يُجَمِّعُوا إلَّا في المَسْجِدِ الأكبَرِ. وإسنادُهُ صحيحٌ.

(١) وذَكَرَهُ من طريق أبي عَوانَةَ: ابنُ عبد البَرِّ في التمهيدة (٢١٢/١٢).

### 🟿 قَالَ ٱلمُصَيِّفُ أَبْنُ ضُوبِيَان (١٤٩/١):

(قال البخاريُّ: كان ابنُ عُمَرَ وأبو هُرَيْرةَ يَخْرُجانِ إلى السوقِ في أَالَّم العَشْرِ يُكَبِّرانِ، ويُكَبِّرُ الناسُ بتَكْبِيرِهما).

قال في «الإرواءِ» (١٢٣/٣): (صحيحٌ؛ فقد ذَكَرَهُ البخاريُّ في الصحيحِهِ» (٢٤٦/١) مجزومًا به كما ترى، ووَصَلَهُ عبدُ بنُ حُمَيْدٍ، مِن طريقِ عَمْرِو بنِ دِينارٍ، عنه؛ كما في افتح الباري، (١/ ٣٨١)). انتهى.

هذا طَفْحُ بَصَرِ منه تَظَلَّهُ؛ فهذا التخريحُ الذي نقَلَهُ مِن الحافظِ في «الفتحِ» إنما هو الأَثْرِ آخَرَ؛ أثَرِ ابنِ عباسٍ ﷺ: (﴿وَيَدَّكُوا أَسْمَ اللّهِ

الفنج، إلى تُسور و تو احر، انو ابن عباس عهد، / وريدسرو اسم سر في أتباء مُشَاتُومَنتٍ﴾ [العج: ٢٨]: أيَّامُ العَشْرِ، والأيامُ المَعْدُوداتُ: أيامُ التَّشْرِيقِ).

وَأَمَّا أَلَوُ ابْنِ هُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ الذي أُورَدَهُ المصنِّفُ ابنُ ضُوَيَّانَ كَثَلَلَهُ: فقد قال عنه الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «الفتح»: (٢٤٦/٢): (لم أَرَّهُ مَوصولًا عنهما، وقد ذكَرَهُ البَّيْهَةِيُّ أيضًا معلَّقًا، وكذا البَغَوِيُّ). انتهى.

#### ئۇنىڭ: قالت:

وَقَفْتُ عليه؛ فقد أخرَجَهُ أبو بكرٍ عبدُ العزيزِ بنُ جعفرٍ في كتابٍ «الشافي»، وأبو بكرٍ المَرْوَزِيُّ في كتابِ «العيدَيْنِ» (١٠)، مِن طريقِ سَلَّامٍ أَبِي المنذِرِ، عن حُمَيْدِ الأَعْرَجِ، عن مجاهِدٍ؛ أنَّ ابنَ عُمَرَ وأبا هريرةً كانا يَخْرُجانِ فِي العَشْرِ إلى السُّوقِ يُكَبِّرانِ، لا يَخْرُجَانِ إلَّا لذلك.

ورواه عَفَّانُ، عن سَلَّامِ أبي المنلِدِ... فذكَرَهُ، ولفظُهُ: «كان

<sup>(</sup>١) ذَكَرَ مَلَمَا الْخَبِرَ بإسنادِهِ ومَتَذِهِ عَن كتابِ الشَّافِي، وكتابِ المَيدَيْنِ، الحافظُ ابن رجبٍ في شرحِهِ على صحيح البخاري، المسمى: «فتح الباري، (٨/٩).

أبو هريرةَ وابنُ عُمَرَ يَأْتيانِ السُّوقَ أيامَ العَشْرِ فيُكَبِّرانِ، ويُكَبِّرُ الناسُ معهما، ولا يَأْتيانِ لشيءٍ إلَّا لذلك».

### 🖼 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ ٱبْنُ ضُوبِيَان (١٤٩/١):

# 🕏 (ابنُ عُمَرَ لا يُكَبُّرُ إذا صَلَّى وَحْدَهُ). انتهى؛ يعني: أيامَ النَّشْريقِ.

أَخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في «المعجَمِ الكبيرِ» (٢٦٨/١٢)، مِن طريقِ الإمامِ أحمدَ، ثنا محمدُ بنُ سَلَمَةَ، عن أبي عبدِ الرحيم، عن زيدِ بنِ أبي أُنِسَةَ، عن عُمَرَ بنِ نافع، عن أبيه؛ أنَّ ابنَ عُمَرَ كانَ إذا صَلَّى وَحُدَهُ في أبامِ التَّشْرِيق، لم يُكَبِّرُ دُبُرُ الصَّلاةِ.

#### وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأَخرَجَهُ الخطيبُ البَغْداديُّ في «تاريخ بغدادَ» (٢٢٣/٦)، مِن طريقِ الحسنِ بنِ عَرَفةَ، قال: حدَّثنا إسماعيلُ بنُ عَيَّاشٍ، عن موسى بنِ عُقبَةً، وعُبَيْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، وعبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، عن نافع، عن ابنِ عُمَرَ؛ أنه كان في أيامِ التَّشْرِيقِ إذا لم يُصَلِّ في الجماعةِ، لم يُكبَّرُ أيامَ التَّشْرِيق.

قال ابن عَدِيٍّ في الكاملِ (٢/ ٨٢): قال أبو طالبٍ أحمدُ بنُ حُمَيْدِ: سألتُ أحمدَ عن حديثِ ابنِ عَبَّاشٍ، عن موسى بنِ عُقبَةً، عن نافع، عن ابنِ عُمَرًا أنه كان إذا لم يُصَلِّ في الجماعةِ أيَّامَ التَّشْرِيقِ، لم يُكَبِّرُ دُبُرَ الصَّلُواتِ؟

قال: أَيْشٍ عَمِلَ به ابنُ المبارَكِ في هذا الحديثِ؟ أَنْكَرَهُ عليه، وقال: دَفَعَ إِلَيَّ موسى كتابَهُ، فلم يكنْ هذا فيه، قال: إنما هو حديثُ عبدِ العزيزِ بنِ مُبَيِّدِ اللهِ.

# 🛚 قَالَ الْمُصْمَنِفُ أَبْنُ صُوبِيّان (١٤٩/١):

(فيل لأحمدُ: بأيِّ شيءٍ تَذْهَبُ إلى أنَّ التَّكْبِيرَ مِن صلاةِ الفجرِ يومَ عَرَفَ الفجرِ يومَ عَرَفَةً إلى آخِرِ أيامِ التَّشْرِيقِ؟ قال: بالإجماعِ عن عُمَرَ وعليٍّ وابنِ عباسٍ وابنِ مسعودِ اللهِ اللهُ عباسٍ وابنِ مسعودِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عباسٍ اللهُ اللهُولِ اللهُ ا

خَرَّج في اللإرواءِ (٣/ ١٢٥) الآثارَ ضِمْنَ حديثِ جابرِ بنِ عبدِ اللهِ قَبْلَ هذا الموضِعِ إلَّا أَثَرَ مُمَرَ.

وأَثْرُ مُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ: أَخْرَجَهُ الحاكمُ في «المستدرَكِ» (٢٩٩/١)، وابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» وعنه البَيْهَقيُّ في «المُصنَّفِ» (٢١٤/٣)، مِن طريقِ الحَجَّاجِ بِنِ أَرْطَاةَ، قال: سمعتُ عطاءُ (١٠ يُحَدِّثُ عِن عُبَيْدِ بِنِ عُمَيْرٍ، قال: كَانَ عُمَرُ بِنُ الخَطَّابِ عَلَيْهُ يُكَبِّرُ بعد صلاةِ الفَّهِ مِن يَوم عَرَفَةً إلى صلاةِ الظَّهْرِ مِن يَوم عَرَفةً إلى صلاةِ الظَّهْرِ مِن آخِرِ أيام التَّشْريقِ.

والحَجَّاجُ ضعيفٌ، وقد وَهِمَ فيه، وإنَّما الإسنادُ عن عطاءٍ، عن عُبَيْدِ بِنِ مُمَيْرٍ؛ عن عُمَر؛ أنه كان يُكَبِّرُ في قُبَيْهِ بِمِنَى؛ قاله يحيى بنُ سَلَّامٍ؛ كما في «الكُبْرى» سعيدِ الفَطَّانُ، حكاه عنه أبو عُبَيْدٍ القاسمُ بنُ سَلَّامٍ؛ كما في «الكُبْرى» للبَيْهَقيُ وواه عن عطاءٍ: ابنُ جُرَيْجِ عند أبي عُبَيْدٍ، ومِن طريقِهِ البَيْهَقيُ في «الخبارِ مَكَّةَ» (١٩٧٤)، وتُوبِعَ علماءً عليه، تابَعَهُ عَمْرٌو عن عُبَيْدِ بنِ عُمَيْرٍ به؛ أخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورٍ في «أخبارِ مَكَّةً» (١٩٩٤)، مِن طريقِ في «أخبارِ مَكَّةً» (١٩٩٤)، مِن طريقِ مَفْنِانَ، عن عَمْرٍه، عن عطاءٍ، عن عُبَيْدٍ به، وجعَلَ عَمْرًا مُتابِعًا لابنِ جُرَيْج.

(٢) فكر إسنادَ سعيد بن منصور: ابنُ حجر في االتغليق؛ (٣٧٩/٢).

<sup>(</sup>١) وَقُع في طبعة فمصنف ابن أبي شبية، (عطاء بن عبيد بن عمير)؛ وهو تصحيف.

وأخرَجَهُ البَيْهَقيُّ (٣/ ١٣٤)، مِن طريقِ عليٌّ بنِ مسلِمِ الطُّوسِيُّ، ثنا أبو يوسفَ القاضي، ثنا مطرَّفُ بنُ طَريفٍ، عن أبي إسحاق، قال: اجتَمَعَ عُمَرُ وعليٌّ وابنُ مسعودٍ فَ على التَّكْبيرِ في دُبُرِ صلاةِ الغَداةِ مِن يومِ عَرَفة، فأمَّا أصحابُ ابنِ مسعودٍ، فإلى صلاةِ العصرِ مِنْ يَوْمِ النَّحْرِ، وأمَّا عُمَرُ وعليٌّ في فإلى صلاةِ العصرِ مِن آخِرِ أيام التَّشْريقِ.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ أبو يوسفَ هو يعقوبُ بنُ إبراهيمَ صاحبُ أبي خييفة، وثَقَهُ النَّسَائيُّ وابنُ حِبَّانَ وابنُ مَعِينِ في روايةٍ، وقال البخاريُّ: تَرَكُوهُ ولَيَّنَهُ يَزِيدُ بنُ هارونَ وابنُ مَعِينِ في روايةٍ وغيرُهما، وأبو إسحاقَ مدلِّسٌ، ولم يَسْمَعْ مِن عُمَرَ.

### 📰 قَالَ ٱلمُصْمَنِفُ أَبْنُ صَنُوبِيَّان (١٤٨/١):

 (وعن الحسنِ وابنِ سِيرِينَ: أنَّهُما كَرِهَا الكلامَ يومَ العيدِ، والإمامُ يَخْطُبُ).

أَمَّا أَلَّرُ الحسنِ: فأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» (٥٧٣٧)، فقال: حدَّثنا مُشَيْمٌ، قال: أخبَرَنا يونسُ، عن الحسنِ؛ أنه كان يَكْرَهُ الكلامَ والإمامُ يَخْطُبُ يومَ العيدَيْنِ.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأمَّا أَثَرُ ابنِ سِيرينَ: فَيُنْظَرُ.

## 🗯 قَالَ لَلْصَيَقِفُ أَبْنُ صُوبِيّان (١٤٩/١):

(وقال البخاريُّ: كان النِّسَاءُ يُكَبِّرْنَ خَلْفَ أَبَانِ بنِ عُثْمانَ، وعُمَرَ بنِ
 عبد العزيزِ في المَسْجِدِ).

علَّقُهُ البخاريُّ في الصحيح، (كتابُ أبوابِ العيدَيْنِ، بابُ التَّكْبِير

إيامً مِنَى، وإذا غَدًا إلى عَرَفةً)، ووصَلَهُ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ، فقال في التغليقِ التعليقِ (٢/ ٣٨٠): ﴿فقال ابنُ أَبِي اللَّنْيَا في ﴿كتابِ العِيدَينِ ۗ له: ثنا محمدُ بنُ يَزيدَ الأَدَييُّ، ثنا مَعْنُ بنُ عيسى، عن بلالِ بنِ أَبِي مسلمٍ ؛ أَنَّ عُمَرَ بنَ عبدِ العزيزِ، وأَبانَ بنَ عثمانَ، وأبا بكرِ بنَ محمدٍ كانوا يومَ العبدِ يَجْهَرونَ بالتَّكبيرِ».

وإسنادُهُ لا بأسَ به.

### 🛚 قَالَ ٱلمُصَنِفُ أَبْنُ ضُوتِيَان (١٥٠/١):

﴿ وَقَالُهُ عَلَيٌّ عَلَيْهُ \_ يَعْنِي: ذِكْرَ صَفَةِ التَّكْبِيرِ فِي العِيدَيْنِ \_ وحكاهُ ابنُ المُنْذِرِ عَن عُمَرً).

وإسنادُهُ ضعيفٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ المنذِرِ في «الأوسطِ» (٢٢٠٠)، مِن طريقِ عليٌّ بنِ عبدِ العزيزِ، قال: ثنا حَجَّاجٌ، قال: ثنا حَمَّادٌ، عن حَجَّاجٍ، عن أبي إسحاقَ، عن عاصم بنِ ضَمْرَةً، عن عليٌّ: «أنَّ عليًّا كان يُكَبِّرُ يومَ عَرُفةَ صلاةَ الفَجْرِ إلى العَصْرِ مِن آخِرِ أيامِ التَّشْرِيقِ، يقولُ: اللهُ أكبَرُ اللهُ أكبَرُ، لا إِلهَ إِلّا اللهُ، واللهُ أكبَرُ اللهُ أكبَرُ وللهِ الحملُ».

وإسنادُهُ ضعيفٌ، وحَجَّاجٌ معروفةٌ حالُه.

وَأَخرَجَ الطَّبَرَانِيُّ في افَضلِ عَشْرِ ذي الحِجَّةِ» (٢٣)، قال: حدَّثنا ليراهيمُ بنُ محمدِ بنِ بَوَّةَ الصَّنْعانيُّ، ثنا عبدُ الرَّزَّاقِ، أنبا التَّوْريُّ، عن أبي إسحاقَ، عن الحارثِ، عن عليٍّ ﷺ: ﴿أَنَهُ كَانَ يُكَبِّرُ مِن صَلَاةٍ الغَدَاةِ يَومَ عَرَفَةَ إلى صلاةِ العَصْرِ مِن آخِرِ أَيَامٍ التَّشْرِيقِ، يقولُ: اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ، لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، واللهُ أَكْبَرُ، وللهِ الحملُه.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ لحالِ الحارثِ الأُعْوَرِ.

وَأَمَّا أَلْمُ هُمَرَ: فَأَخْرَجَهُ ابنُ المنذِرِ فِي الأوسطِ (٢١٩٨)، مِن طريقِ محمدِ بنِ الصَّبَاحِ، قال: ثنا عبدُ الرَّذَاقِ، عن ابنِ التَّبْميِّ، عن الحَجَّاجِ بنِ أَرْطَاةَ، عن عطاءِ بنِ أَبي رَبَاحٍ، عن عُبَيْدِ بنِ عُمَيْرِ: «أَنْ عُمَرَ كان يُكَبِّرُ مِن صلاةِ الغَلْقِ مِن آخِرِ أيام كان يُكبِّرُ مِن صلاةِ الغَلَاةِ يَوْمَ عَرَفَةَ إَلَى صلاةِ الظَّهْرِ مِن آخِرِ أيام التَّشْريقِ، يُكبِّرُ في العَصْرِ يقولُ: اللهُ أكبَرُ اللهُ أكبَرُ، لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، واللهُ أكبَرُ اللهُ أكبَرُ ولهِ الحمدُه.

وإسنادُهُ ضعيفٌ.

## 📰 قَالَ ٱلمُصُيِّفُ ٱبْنُ ضُوبِيَان (١٥٠/١):

﴿ (يَرْوِيهِ - أَيْ: قُولَ: «تَقَبَّلَ اللهُ مِنَّا وَمِنْكَ» - أَهَلُ الشَّامِ، عن أَبِي أَمَامَةَ، وَوَائِلَةَ بنِ الأَسْقَعِ). انتهى؛ يعني: يومَ العيدِ.

أَمَّا أَثُو أَبِي أُمَامَةَ البَاهِلِيّ: فأخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في «الدعاءِ» (٢/ ١٢٣٢، ١٢٣٤)، مِن طريقِ عبدِ اللهِ بنِ يوسفَ التَّنيسِيّ، ثنا إسماعيلُ بنُ عَيَّاشٍ، عن الأخوصِ بنِ حَكِيم، عن راشدِ بنِ سَعْدِ: «أَنَّ أَبَا أُمامَةَ الباهِلِيَّ وَوَاثِلَةَ بنَ الأَسْقَعِ اللهِ لَقِيَاهُ في يومِ عيدٍ، فَقَالَا: تَقَبَلُ اللهُ مَنَّا ومنك.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ الأَحْوَصُ بنُ حَكِيمِ الشَّامِيُّ ضعيفُ الحديثِ، قال أحمدُ: لا يَسْوَى حديثُه شيئًا، وقال النَّسَاتِيُّ: ضعيفٌ، وقال أبو حاتمٍ: مُنكَّرُ الحديثِ، وقال عليُّ: صالِحٌ، وقال مَرَّةً: ثقةٌ.

وأخرَجَ الطُّحَاوِيُّ كما في المُختصَرِ اختلافِ العلماءِ، (٤/ ٣٨٥)، وزاهِرُ بنُ طَاهِرٍ في اتُحْفَةِ عيدِ الفِطْرِ اللهِ من طريقِ محمدِ بنِ زيادٍ الأَلْهَانِيُّ، قال: . . . وذَكَرَهُ بنحوِه.

ولا يَصِحُّ، ورُوِيَ عن أبي أُمَامَةً رَضِيَ اللهُ تعالى عنه خِلالهُهُ.

وأمَّا أَثَرُ واللَّهَ بنِ الأَسْقَعِ: فرُوِيَ موقوفًا ومرفوعًا:

أمَّا المرفوعُ: فَأَخرَجَهُ ابنُ عَدِيٌّ في «الكاملِ» (٦/ ٢٧١)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقِيُّ في الكُبْري (٣١٩/٣)، وأخرَجَهُ ابنُ حِبَّانَ في المَجُروحِينَ ﴾ (٢/ ٣٠١)، وابنُ الجَوْزيِّ في العِلَلِ ١ (٢/ ٤٧٦ ـ ط. باكستان)، مِن طريقِ محمدِ بنِ إبراهيمَ الشاميِّ، عن بَقِيَّةً، عن ثَوْرٍ، عن خالدِ بنِ مَعْدَانَ، عَن وَاثِلَةَ بنِ الأَسْقَع رَضِيَ اللهُ تعالى عنه، قال: ۖ لَقِيتُ النبيِّ ﷺ يومَ العِيدِ، فقلتُ: يا رسولَ اللهِ، تَقَبَّلَ اللهُ مِنَّا ومِنْكَ، فقال: (نَعَمْ؛ تَقَبَّلَ اللهُ مِنَّا وَمِنْك).

والمرفوعُ مُنكَّرٌ؛ تَقَرَّدَ به محمدُ بنُ إبراهيمَ، وهو مُنكَّرُ الحديثِ.

وأما المَوقوفُ: فأخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في «المعجَمِ الكبيرِ» (٢٢/ ٥٠، ٥٣)، وابنُ عَساكِرَ في اتاريخ دِمَشْقَ، (٢١/٤٢)، وزاهِرُ بنُ طاهر النِّسابُوريُّ في تَتُحْفَةِ عيدِ الأَضْحَى<sup>(٢)</sup>، مِن طريقِ بَقيَّةَ بنِ الوليدِ، حدَّثنيّ حبيبُ بنُ عُمَرَ الأنصاريُّ، أخبَرَني أبي، قال: «لَقِيتُ وَاثِلَةَ بنَ الأَسْقَعَ يومَ عيدٍ، فقلتُ: تَقَبَّلَ اللهُ منَّا ومنك، فقال: نَعَمْ، تَقَبَّلَ اللهُ منَّا ومنك.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ قال الهَيثميُّ في «المَجْمَع» (٢٠٦/٢): (رواه الطُّبُرانيُّ في الكبيرِ، وحبيبٌ قالَ الذُّهَبيُّ فيه: مَجهولٌ، وقد ذكَّرَهُ ابنُ حِبَّانَ في ﴿النُّقَاتِ، وأبوه لم أَغْرِفُهُ). انتهى.

<sup>(</sup>١) ذَكُرُهُ السيوطيُّ في «الحاوي للفتاوي» (٨٢/١).

 <sup>(</sup>۲) كما في قالحاوي للفتاوي، للسيوطي: (۱/ ۸۲).

ئۇ. ئىلت:

نَقَلَ الذَّهَبِيُّ قُولَ الدَّارَقُطنيُّ في حبيبٍ أنه مجهولٌ، ولم أَرَهُ مِن قُولِ الذَّهَبِيُّ؛ كما في «الميزانِ»، و«المُغْني»، و«ديوانِ الضُّعَفاءِ»، وقال ابنُ أبي حاتم في العِلَلِ؛ (٢/ ٤٣٥)، عن أبيه: حبيبُ بنُ عُمَرَ ضعيفُ الحديثِ مجهولٌ. انتهى.

وأخرَجَهُ أيضًا الطَّبَرانيُّ في «الدعاء» (١٢٣٣/٢، ١٢٣٤)، مِن طريقِ عبدِ اللهِ بنِ يوسف التَّنْبِسِيِّ، ثنا إسماعيلُ بنُ عَيَّاشٍ، عن الأُخْوَصِ بنِ حَكِيم، عن راشدِ بنِ سَعْدٍ: «أنَّ أبا أُمامَةَ الباهِليُّ وواثِلَةَ بنَ الأُشْقَعِ فَيَّ لَقِيَاهُ فَي يومِ عيدٍ، فَقَالًا: تَقَبَّلُ اللهُ منَّا ومنك».

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ كما تقدَّمَ في أثَرِ أبي أَمَامَةً.

ورُوِيَ مِن وَجْهِ آخَرَ؛ كما تَقَدَّمَ في خَبَرِ أَبِي أَمَامَةَ ﴿ .

#### 🗱 قَالَ ٱلمَضَيِّعْ أَبْنُ ضُوبِيَان (١٥٠/١):

﴿ وَكَرِهَهُ طَائِفَةٌ مِنِ الكُوفِيِّينَ؛ كَابِرَاهِيمَ النَّخَعِيُّ).

أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» (١٤٤٨٠)، قال: حدَّثنا هُشَيْمٌ، عن مُغِيرةً، عن إبراهيمَ: «أنه سُئِلَ عن التعريفِ؟ فقال: إنما التَّعريفُ بَمَّكَةً».

وإسنادُه صحيحٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ في المصنّفِ، (١٤٤٨١)، عن وَكيمٍ، عن بُكَيْرِ بنِ عامرٍ، عن إبراهيمَ، قال: اللّمُعَرّفُ بمكَّةَ».

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ ويُكَيْرُ بنُ عامرِ الكُوفِيُّ تَرَكَهُ حَفْصُ بنُ غِياثٍ. وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ في االمصنَّفِ، (١٤٤٨٥)، عن حسينِ بنِ على، عن عبد الملك بنِ أَبْجَرَ، عن طَلْحَةً، عن إبراهيمَ، قال: «إنَّ أَحَقَّ ما لَوْمَتِ الرَّجَالُ بُبُوتَها يومَ عَرَفَةً».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

### 🛚 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ صُوبِيَّان (١٥٠/١):

(التَّمْرِيثُ في الأَمْصَارِ... فَعَلَهُ ابنُ عباسٍ وعَمْرُو بنُ حُرَيْثٍ مِن السَّحابةِ).

أما فِعْلُ ابنِ حباسٍ: فأخرَجَهُ عليُ بنُ الجَعْدِ في "المسنَدِ» (٥٨، ١٥٥)، ومِن طريقِه البَيْهَقيُ في "الكُبْرى» (١١٧، ١١٧)، وابنُ أبي شَيْبَةَ في "المصنَّفِ» (١٣٦/١٤)، مِن طريقِ شُعْبةَ، عن قَتادةَ، عن الحسنِ، قال: "أَوَّلُ مَن صَنَعَ ذلك ابنُ عباسٍ ﴿ اللهِ المَعني: اجتماعَ الناسِ يومَ عَرَفةً في المساجدِ.

تابَعَهُ مَعْمَرٌ عن قَتَادةً، عند عبد الرِّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٣٧٦/٤).

وإسنادُهُ صحيحٌ عن الحسنِ، ولم يَسْمَعْ مِن ابنِ عباسٍ؛ قاله الإمامُ أحمدُ وابنُ مَعِينِ وأبو حاتم؛ كما في «المراسيلِ» لابن أبي حاتم (٣٣، ٤٣)، وابنُ المَدِينيُّ في «عِلَلِه»، والبخاريُّ كما في «عِلَلِ التَّرمِذيُّ» (١٩٣/، والبَزَّارُ في «مُسنَدِه»، وابنُ حَرْمٍ في «المحلَّى» (١٢٣/٦)، وفي «الإخكام» (٩٦/٤)، وغيرُهم.

وقد جاء في المصنَّفِ ابنِ أبي شَيْبةَ» (٢٩٦/٧)، وعنه أبو يَعْلَى في المسنَّدِه، (٢٩٦/٤)، عِن حليثِ داودَ بنِ عيسى، عن الحسنِ، قال: الخَبْرَني ابنُ عباسِ».

وهذا خَطَأً.

وجاء في اسُنَنِ البَيْهَقيُّه (١٦٨/٤)، وغيرِه، مِن طريقِ حُمَيْدٍ، عن

الحسنِ، قال: (تَحَطّبُنَا ابنُ عباسِ بالبَصْرةِ...)؛ الخَبَرَ؛ يعني به: خَطّبَ أَهلَ البَصْرةِ.

والحسنُ بَصْرِيٌّ، فقد أُخرَجَ الخبرَ أبو داودَ في السُنيه! (٣٥٢/٢)، من حديثِ حُمَيْدِ، عن الحسنِ، قال: اخَطَبَ ابنُ عباسٍ في آخِرِ رمضانَ على مِنْبُر البَصْرَةِ...؟؛ الحديث.

قال عليُّ بنُ المَدينيِّ في (عِلَله): (حديثُ الحَسَنِ: خَطَبَنَا ابنُ عباسٍ بالبَصْرَةِ هو كقولِ ثابتٍ: قَدِمَ علينا عِمْرانُ بنُ حُصَيْنٍ، ومِثْلُ قولِ مجاهِدٍ: خَرَجَ علينا عليُّ، وكقولِ الحَسَنِ: إنَّ سُرَاقَةَ بنَ مالكِ بنِ جُعْشَمٍ حَدَّثَهُمْ، وكقولِهِ: خَزَا بنا مُجاشِعُ بنُ مسعودٍ، الحسَنُ لم يَسْمَعْ مِنَ ابنِ عباسٍ، وما رآه قطًا). انتهى.

وإذا نَبَتَ عدَمُ اللَّقِيِّ بين الراوِيَيْنِ، وجاء التصريحُ بالسماعِ في خبر مِن الأخبارِ، فإنْ صعَ الطريقُ إليه، فإنَّه يُحْمَلُ على الوَهْمِ أو الخَطَّا.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ (٤/ ١/ ٣١٠ ـ ط. الجزء المُلحَق) (٩٤/١٤)، مِن طريقِ هُشَيْم، عن يونسَ، عن الحَكَم، عن الحسنِ، به.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (٤/ ٣٧٧)، وابنُ سعدٍ في «الطَّبَقاتِ» (٣٦٧/٢)، مِن طريقِ مُعْتَمِرِ بنِ سُلَيْمانَ، عن أبيه، عن الحسنِ، به.

ولم يَسْمَعْهُ سُلَيْمانُ مِن الحَسَنِ، وإنما رواه عن أبي بَكْرِ الهُلَلَيُّ؛ قاله يحيى بنُ سعيد؛ نَقَلَهُ العَلائِيُّ في اجامعِ التحصيلِ» (٢٢٨)، وسليمانُ التَّيميُّ ثقةٌ حافظٌ، لكنه يعلِّسُ عن الحسنِ وغيرِه؛ قاله ابنُ مَعِينِ، وأبو بكرِ الهُلَليُّ اسمُهُ: سُلْمَى بنُ عبدِ اللهِ بنِ سُلْمَى متروكُ الحديثِ.

وأمًّا فِعْلُ صَعرِو بِنِ حُرَيْثِ: فأخرَجَهُ ابنُ أَبِي شَبْبَةَ فِي «المصنَّفِ؟ (٤/ /٣١٠ - الجزء المُلحَق)، مِن طريقِ سُفْيانَ، عن موسى بنِ

ابي عائشةً، قال: «رأيتُ عَمْرَو بنَ حُرَيْثٍ يَخْطُبُ يومَ عَرَفةَ وقد الجُتَمَعَ الناسُ الِيهِ.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

## 🛭 قَالَ ٱلْمُصْمَنِفُ أَبْنُ صُوبِيَان (١٥٢/١):

﴿ وَوَلُ قَنَادَةَ: انْكَسَفَتِ الشمسُ بَعْدَ العَصْرِ ونَحْن بِمَكَّةَ، فقامُوا يَدْعُونَ فِيَامًا، فسألْتُ عن ذلك عَطَاءً؟ فقال: هكذا كانوا يَصْنَعُونَ؛ رواه الأَثْرَمُ).

قال في «الإرواءِ» (٣/ ١٣٢): (لم أَقِفُ على إسنادِه).

وقد رواه ابنُ أبي شَبَيَةَ (١/١١٩/٢)، بنحوه، ولفظُهُ: اعن عطاءٍ، قال: إذا كان الكُسُوفُ بَعْدَ العَصْرِ وبَعْدَ الصَّبْحِ قاموا يَذْكُرونَ رَبَّهُم، ولا يُصَلُّونَ، وإسنادُهُ صحيحٌ إلى عطاءِ إنْ كان سعيدٌ ـ وهو ابنُ أبي عُرُوبةً ـ قد حَفِظَهُ؛ فإنه كان اخْتَلَظَ.

وأخرَجَهُ أَبُو زُرْعَةَ فِي قَارِيخِهِ (٦١٤)، فقال: حدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ جَعْدٍ الرَّقِيُّ، قال: حدَّثنا ابنُ المُبارَكِ، عن مَعْمَرٍ، عن قَتَادةً، قال: كَسَنَتِ الشَّمْسُ بَعْدَ العَصْرِ، فسأل سُلَيْمانُ بنُ هشام الزُّهْرِيَّ؟ فقال: يَستَشْبُونَ القِبْلَةَ ويَدْحُونَ ولا يُصلُّونَ، قال: فَذَكَرْتُهُ لعطَّاءٍ، فحَسَّنَهُ، قال مَعْمَرٌ: فسألتُ الزُّهْرِيَّ، فقال: كذلك كانوا يَفْتَلُونَ.

وإسنادُهُ صحيحٌ.



ا ، ف يَخْفِطُ مَا لَمُ يُخْفِظُ فِي الْفَاظِ



# كتابُ الجَنَائِز

## 🟿 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ ٱبنُ صُوتِيَان (١٥٧/١):

﴿ ﴿ (اوَيُكْرَهُ الْأَنِينُ ﴾؛ لما رُوِيَ عن عطاءِ أنَّه كَرِهَهُ).

#### قُلْتُ

ولا يُغرَفُ ذلك عن عطاءٍ، وإنما تابَعَ فيه المصنّفُ رحمه اللهُ تعالى ما في «مختصر الإنصافِ والشرحِ الكبيرِ، (٢٠٩)، وقد ذكرَ المصنّفُ في مقدّمَتِه أنَّ غالبَ نَقْلِهِ منه، والمعروفُ: أنه جاء عن طاوُسٍ.

وأخرَجَهُ هَنَّادٌ في «الرُّهْدِ» (٣٩٦)، قال: حدَّثنا قَبِيصَةُ، عن سُفْيانَ، عن ليثٍ، عن طاوسٍ: «أنه كَرِهَ الأَنِينَ في المَرَضِ».

وأَخرَجَهُ ابنُ أَبِي الدُّنْيا في «الصبرِ والثوابِ عليه» (١٨٦)، عن أَبِي مسلِم، حدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ إدريسَ، عن لَيْثِ، قال: أخبَرْتُ طَلْحَةَ بنَ مصرِّف، عن طاوُسٍ؛ أنه كان يَكْرَهُ الأَنِينَ، فما سُمِعَ له أَنِينٌ في مَرَضِهِ حتى مات.

وأُخرَجَهُ أَبُو نُعَيْمٍ في (حِلْيَةِ الأولياءِ، (١٨/٥)، عن ابنِ إدريسَ، عن لَيْثِ، قال: حدَّثْتُ طَلْحَةً في مَرْضِهِ الذي مات فيه أنَّ طاوُسًا كان يَكْرَهُ الأَنِينَ، قال: فما سُمِعَ طَلْحَةُ يَئِنُّ حتى مات كَثْلَةٍ.

وإسنادُه ضعيفٌ، ومَدَارُ هَلَيْنِ الطريقَيْنِ على الليثِ.

#### 🛚 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوتِيَان (١٦١/١):

## 🐞 (ولمَّا مات إبراهيمُ ابنُ النبيِّ ﷺ، غَسَّلَهُ النِّساءُ).

يذكُرُ هذا أهلُ السِّيَرِ مِن غيرِ أن يُسْنِدوهُ، إلَّا أنه جاء عن عليِّ بنِ أبي طالبِ؛ أنه هو الذي غَسَّلُهُ، ولا يثبُتُ عنه.

أخرَجَهُ ابنُ عَساكِرَ في التاريخِ دِمَشْقَ ا (٣/ ١٤٤)، عن إسحاقَ بنِ محمدِ الفَرْدِيِّ ؛ أنبأنا عيسى بنُ عبدِ اللهِ، عن أبيه، عن جَدِّه، عن أبي جَدِّه، عن عليِّ بنِ أبي طالب؛ قال: اللَّمَا تُوُفِّيَ إبراهيمُ ابنُ النبيِّ ﷺ، أَرْسَلَ رسولُ اللهِ ﷺ عليَّ بنَ أبي طالبِ إلى أُمِّهِ مَارِيَةَ القَبْطِيَّةِ، وهي بالمَشْرَبَةِ، فحَمَلَهُ عليَّ في سَفَطِ، وجَعَلَهُ بين يَدَيْهِ على الفَرَسِ، قال: ثم جاء به إلى النبيِّ ﷺ فَعَسَّلَهُ وكَفَنَهُ ...».

وإسنادُهُ ضعيفٌ جِدًا؛ إسحاقُ بنُ أبي فَرْوَةَ الفَرْوِيُّ، وعيسى بنُ عبدِ اللهِ بنِ محمدِ بنِ عُمَرَ بنِ عليٌ بنِ أبي طالبٍ: متروكانِ، ولا يُحْتَجُّ معها.

## قَالَ ٱلْمُصَنِفُ ٱبْنُ صُوبِيَان (١٦٢/١):

## ﴿ ﴿ إِنَّ ابنَ الزُّبَيْرِ قُتِلَ وصُلِّيَ عليه ﴾.

أَخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (١٧/٤)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (١٣/٨١) (١٣٥/١٥)، مِن المصنَّفِ» (١٣٥/١١) (٢٥/٨٥)، وأبو نُعَيْم في «الحِلْيةِ» (٢/٥٦)، مِن طريقِ إسماعيلَ بنِ عُلَيَّة، أنبأنا أيوبُ، عن أبنِ أبي مُلَيْكَة، قال: وَخَلْتُ على أسماء بنتِ أبي بكر الصَّدِّيقِ بَعْدَ قَتْلِ عبدِ اللهِ بنِ الزَّيْرِ، قال: وجاء كتابُ عبدِ المَلِكِ أن يُدْفَعَ إلى أهلِهِ، فأتيتُ به أسماء، فَغَسَّلْتُهُ وكَفَّنَتُهُ وحَقَّنَتُهُ وحَقَّنَهُ مُو فَتَتُهُ مُ وَقَنَتُهُ مُ وَقَنَتُهُ

قال البَيْهَةِيُّ كَثَلَلَهُ: (زاد غيرُهُ ـ يعني: أيوبَ ـ فيه: وَصَلَّتْ عليه). اهر. ويأتي بَعْدَهُ في غُسْلِ أسماءَ ابنَها ابنَ الزُّيْرِ.

## 🗯 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ ٱبْنُ صُوبِيّان (١٦٣/١):

# (صَلَّى المُسْلِمونَ على عُمَرَ وعليُّ، وهما شَهِيدَانِ).

أمَّا أَثَرُ هُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ: فأخرَجَهُ مالكٌ في الموطّإ، (١٣٠/١) (٢٣٠/١) وعنه الشافعيُّ في الأمّ، (١٧٧/١ ـ ط. بولاق)، والمسندِ، (٢٥٧)، ومِن طريقِهِ النّيقيُّ في الأُمّ، (١٦/٤) (١٦/٤) ومِن طريقِهِ النّيقيُّ في المعرِفةِ، أيضًا (٥/ ٢٥٠)، ومِن طريقِ غيرِهِ في المعرِفةِ، أيضًا (٥/ ٣١٨)، ومِن طريقِ غيرِهِ في المعرِفةِ، أيضًا (٥/ ٣١٨)، ومِن طريقِ مالكِ أخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (٣/ ٥٢٦)، وابنُ أبي شَيبة في المصنفّفِ، (٣/ ٣٦٤)، وابنُ الأعرابيّ في المُعجَمِ، (١/ ١٣٠) وابنُ المنذِدِ في الأوسطِ، (٥/ ٤١٥)، والطّخاويُّ في الشَّرِع، (١/ ٤٣٠) وابنُ سعدٍ في الطّبَاقاتِ، (٣/ ٣٦٦)، وغيرُهم، مِن طريقِ نافع، عن عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ ﴿ ﴿ ﴿ قَالَ: صُلِّيَ على عُمَرَ بنِ الخَطّابِ في المَسْجِدِ.

وفي لفظ لبعضِهم: أنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ غُسِّلَ وكُفُّنَ وصُلِّيَ عليه، وكان شهيدًا.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

ورواه عن نافع جماعةً؛ منهم: أيوبُ، وعُبَيْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ، وابنُ أبي لَيْلَى، وعبدُ اللهِ بنُ دِينارٍ، وعبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ العُمَرِيُّ، ولَيْثٌ، بألفاظٍ متقارِيَةٍ ومختلِفةٍ، مطوَّلَةٍ ومختصرةٍ.

وتُوبِعَ نافعٌ عليه، ورُوِيَ معناه عن أنسٍ وابنِ عباسٍ وابنِ المسيَّبِ وعُرْوَةَ بنِ الزُّبَيْرِ والزُّهْريُّ وغيرِهم. وامًا أَثَرُ عليَّ بنِ أبي طالبٍ: فأخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في الكُبْرى الرَّهِ البَيْهَقيُّ في الكُبْرى (١٧/٤)، مِن طريقِ أحمدَ بنِ يونسَ، ثنا إسرائيلُ، عن أبي إسحاقَ اللهُ الحسنَ صَلَّى على على على اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُل

وإسنادُهُ صحيحٌ عن أبي إسحاقَ، وقد رأى عليًّا.

قال المِزِّيُّ: (قيل: لم يَسْمَعْ مِن عليَّ بنِ أبي طالبٍ، وقد رآه). انتهى.

وأخرَجَهُ ابنُ سعدٍ في الطَّبَقاتِ، (٣٧/٣)، مِن طريقِ شَبَابَةَ بنِ سَوَّارٍ، أَخبَرَنا قَيْسُ بنُ الرَّبِيعِ، عن بَيانٍ، عن الشَّعْبِيِّ؛ أنَّ الحسنَ بنَ على صَلَّى على عليِّ بنِ أبي طَالبٍ، فَكَبَّرَ عليه أَرْبَعَ تكبيراتٍ.

وقَيْسٌ صدوقٌ اختلَطَ بأُخَرَّةٍ، أدخَلَ عليه ابنُهُ ما ليس مِن حديثِهِ فحَدَّتَ به، وحديثُ شَبَابَةَ عنه يَمْلِبُ على الظَّنُ أنه بعد تغيُّرِه.

وأخرَجَهُ الحاكمُ في «المستدرَكِ» (١٤٣/٣)، مِن طريقِ الهَيْثُمِ بنِ خَلَفِ، ثنا عليُّ بنُ الرَّبيعِ الأنصاريُّ، ثنا حَفْصُ بنُ غِياثِ، عن أبي رَوْحٍ، عن مَوْلَى لعليَّ: أنَّ الحسنَ صَلَّى على عليٍّ رَضِيَ اللهُ تعالى عنه، وكَبَّرَ عليه أربعًا.

وفي إسنادِهِ جهالةٌ.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ في «المصنَّفِ» (٣/ ٥٤٤، ٥٤٥) (٢٧٥/٥)، مِن طريقِ الحسنِ بنِ عُمَارَةً، عن الحَكَمِ، عن يحيى بنِ الجَزَّارِ؛ قال: فُسُّلَ عَلِيُّ وكُفِّنَ وصُلِّيَ عليه.

وإسنادُهُ ضعيفٌ جِدًا؛ الحسنُ بنُ عُمارَةَ متروكُ الحديثِ؛ قاله أحمدُ وغيرُه.

قال شُغبةُ: (رَوَى الحسنُ بنُ عُمارَةَ، عن الحَكَمِ، عن يحيى بنِ الجَزَّارِ، عن علي هَا؟ فقال: ما الجَزَّارِ، عن علي هي سَبْعَةَ أحاديثَ، فسألتُ الحَكَمَ عنها؟ فقال: ما سعتُ منها شيئًا). انتهى.

#### قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ ضُوبِيَان (١٦٣/١):

﴿ (فَعَلَنْهُ أَسَمَاءُ بِابْنِهَا) انتهى؛ يعني: غُسْلَ وتَكْفِينَ أَجزاءِ الميتِ اللهِ المُعلوعةِ. المُعلوعةِ.

أخرَجَهُ اللَّالَكَائِيُّ في الحراماتِ الأولياءِ (١٦١)، والفاكِهيُّ في الخبارِ مَكَّةً (٢٨/٤)، والبخاريُّ في التاريخ الأوسطِه (١٥٦/١)، مِن طريقِ سعيدِ بنِ عامر، عن صالحِ بنِ رُسْتُمَ أبي عامرِ الخَوَّاذِ، عن ابنِ أبي مُلْبَكَةً، قال: كنتُ الآخِرُ فيمَنْ بَشَّرَ أسماءَ بِنْزُولِ ابنها \_ يعني: ابنَ الزُّبَيْرِ \_ فلَاعَتْ بِمَرَاكِنَ وشَبِّ يَمَانِيٍّ، فكنًا لا نَتَناوَلُ عُضْوًا إلَّا جاء معنا، فنُعَسِّلُهُ ونَصَعْهُ في أكفانِهِ، فنتناوَلُ العُضْوَ الذي يَلِيهِ فنُفَسِّلُهُ ثم معنا، فنعَسَّلُهُ على أكفانِهِ، حتى فَرَغَتْ منه، ثم قامتْ فَصَلَّتُ عليه، وكانتْ تقولُ قَبْلَ ذلك: اللَّهُمَّ، لا نُمِنْني حتى تُقِرَّ عيني بجُنِّتِه، فما أَنَتْ عليها جُمُعةً قبى مانَتْ.

وهذا لَفْظُ اللَّالَكائِيِّ، ولَفْظُ الفاكِهيِّ نحوُهُ، واختصَرَهُ البخاريُّ، ولم يذكُرْ مَوضِعَ الشاهدِ منه.

وإسنادُهُ لا بأسَ به؛ رجالُه ثقاتٌ إلَّا صالحَ بنَ رُسْتُم؛ ونَّقَهُ أبو داودَ السِّجِسْتانيُّ وأبو داودَ الطَّيالِسيُّ وأبو بكرِ البَزَّارُ وابنُ حِبَّانَ والعِجْليُّ، وقال أحمدُ: صالحُ الحديثِ، وضَعَفَهُ ابنُ مَعِينٍ، وقال الدَّارَفُطنيُّ: ليس بالقويِّ.

ورُوِيَ مِن وجْهِ آخَرَ مِن طريقِ جُوَيْرِيَةَ ابنِ أسماءً، عن جَدَّتِه، عن أسماء بنتِ أبي بكرٍ ـ نَحُوُهُ<sup>(۱)</sup>.

وأخرَجَ ابنُ عَدِيٌّ في «الكاملِ» (٨٩/٤)، مِن طريقِ نَصْرِ بنِ

<sup>(</sup>١) ذكره الذهبي في «السير» (٣/ ٣٧٩).

عبدِ الرحمٰنِ<sup>(١)</sup>، ثنا أحمدُ بنُ بَشيرٍ، عن صاعِدِ بنِ مُسلمٍ، عن الشَّغبيِّ، قال: أَوَّلُ رأسٍ صُلِّيَ عليه في الإسلامِ رَأْسُ ابنِ الزُّيْدِ.

وسَنَدُهُ ضَعيفٌ؛ صاعِدُ بنُ مسلِم ضعيفُ الحديثِ.

## 🛭 قَالَ ٱلمُصَيِّفُ ٱبْنُ صُوبِيَانِ (١٦٣/١):

﴾ (وقال الشافعيُّ: أَلْقَى طَائِرٌ يَكَا بِمَكَّةَ مِن وَفْعَةِ الجَمَلِ، عُرِفَتُ بالخاتَمِ، فكانتْ يَدَ عبدِ الرحلمٰنِ بنِ عَتَّابِ بنِ أُسِيدٍ، فصَلًى عليها أَلْهُلُ مَكَّةً).

أَخرَجَهُ ابنُ أبي اللَّنْيَا في ﴿الإشرافْ، في مَنازِلِ الأَشْرافْ، ﴿٢٦)، عن عبدِ الرحمٰنِ بنِ صالح، قال: حدَّثنا أبو بكرِ بنُ عَيَّاشٍ، عن جابرِ بنِ عثمانَ التَّيْميِّ، قال: كنَّا بالبادِيَةِ، فتَظَرْنَا إلى طاثرٍ ومعه شيءٌ يَحْمِلُهُ فرَمَى به، فإذا كَفُّ عبدِ الرحمٰنِ بنِ عَتَابِ بنِ أَسِيدٍ، فيها خاتَمُهُ.

وإسنادُهُ ضعيفٌ.

وأخرَجَهُ الطَّبَرِيُّ في اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ السَّدِيُّ، عن سيف، عن محمد وطَلْحَة، قالا: عَلِمَ الهُ المدينةِ بيوم الجَمَلِ يومَ الخميسِ قبل أن تَقُرُبَ الشمسُ مِن نَسْدٍ مَرَّ بما حَوْلُ المدينةِ، معه شيءٌ مُتَعَلِّقُهُ، فتأمَّلُهُ الناسُ فَوَقَعَ، فإذا كَفُ فيها خاتَمٌ، نَقْشُهُ: عبدُ الرحلي بنُ عَتَّابٍ، وجَفَلَ مَن بين مَكَّةَ والمدينةِ مِن أهلِ البَصْرَةِ، مَن قَرُبُ مِن البَصْرَةِ أو بَعُدَ، وقد عَلِمُوا بالوَقْعَةِ مما يَنْقُلُ إليهم النَّسُورُ مِن الايدي والأقدام!

وإسنادُهُ ضَعيفٌ جِدًّا، وقد تَسَلْسَلَ بالضعفاءِ الذين لا يُحْتَجُّ بهم.

 <sup>(</sup>١) وقع في «انكامل؛ لابن علي (نضر بن عبد الرحمٰن) بالضاد المعجمة، وصوابه:
 (نصر) بالصاد المهمنة.

### قَالَ ٱلْمُصَينِفُ أَبْنُ صَنُوبِيَان (٨٩/١):

﴾ (السُّنَّةُ فيها ـ أي: في صلاةِ الجنازةِ ـ تَسْلِيمَةٌ واحدةً عن يمينِهِ، ۖ قال الإمامُ أحمدُ: عن سِتَّةٍ مِن الصحابةِ).

وهؤلاءِ السُّتَّةُ هم: عليُّ بنُ أبي طالبٍ، وعبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ، وعبدُ اللهِ بنُ عباسٍ، وأبو هُرَيْرةَ، وجابرُ بنُ عبدِ اللهِ، وأبو أمامَةَ:

فَأَمَّا أَثَرُ حَلَيْ بِنِ أَبِي طَالَبٍ: فَأَخْرَجَهُ أَحَمَدُ فِي المَسَائَلِ بِرُوايَةِ أَبِي دَاوَدَ» (١٠٣٣)، قال: حدَّثناً أحمدُ بنُ يُونسَ، قال: ثنا زائِدَةُ، عن الحَجَّاجِ بِنِ أَرْطَاةَ، عن عُمَرَ بنِ سعيدٍ: «أَنْ عَليًّا صَلَّى على ابنِ المُكَفَّفِ، فَسَلَّمَ تَشَلَيمَةً».

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ الحَجَّاجُ بنُ أَرْطَاةَ ضعيفُ الحديثِ.

وأخرَجَهُ أيضًا ابنُ أبي شَيْبَةَ في المصنَّفِ، (١١٦١٤)، عن أبي الأَحْوَصِ، عن أبي إسحاق، عن الحارثِ، قال: صَلَّيْتُ خَلْفَهُ \_ أي: خَلْفَ عَلِيٍّ \_، فَسَلَّمَ عن يَمينِهِ حين فَرَغَ: السلامُ عليكم.

وإسنادُهُ ضعيفٌ.

وَأَمَّا أَثْرُ هَبِدِ اللهِ بِنِ هُمَرَ: فَأَخْرَجَهُ عَنه أَحَمَدُ فِي «المسائلِ بروايةٍ أَبِي دَاوَدَ» (١٠٣٧)، قال: حَدَّثنا القَّمْنَبِيُّ، قال: ثنا مالكُ، عن نافعٍ: «أَنَّ ابنَ عُمَرَ كان يُسَلِّمُ على الجنازةِ تَسْليمَةً خَفِيَّةً».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ أيضًا عبدُ الرَّزَّاقِ (٦٤٥٠)، ومِن طريقِهِ ابنُ المنذِرِ في «الأوسطِ»، عن ابنِ جُرَيْج، قال: أخبَرَني موسى بنُ عُقْبَةً، عن نافعٍ، عن ابنِ عُمَرَ: «أنه كان إذا قَضَى الصلاةَ على الجنائزِ، سَنَّمَ عن يَمِينِهِ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ أيضًا ابنُ المنذِرِ في «الأوسطِ» (٣١٥٠)، قال: حدَّثنا عليُّ بنُ الحُسَيْنِ، قال: ثنا عبدُ اللهِ، عن سُفْيانَ، عن عُبَيْدِ اللهِ، عن نافع، عن ابنِ عُمَرَ، قال: «تَشْلِيمةً».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأَخرَجَهُ أَيضًا البَيْهَقيُّ في «السُّننِ الكُبْرى» (٦٩٨٤)، مِن طريقِ قَبِيصَةَ، ثنا سُفْيانُ، عن عُبَيْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، عن نافعٍ، عن ابنِ عُمَرَ، قال: «تَسليمَة»؛ يعنى: في الجنازةِ.

وأخرَجَهُ أيضًا ابنُ أبي شَيْبَةَ في المصنَّفِ، (١١٦١١)، مِن طريقِ عليِّ بنِ مُسْهِرٍ، عن عُبَيْدِ اللهِ، عن نافع، عن ابنِ عُمَرَ: اأنه كان إذا صَلَّى على الجنازةِ رَفَعَ يَدَيهِ فَكَبَّرَ، فإذا فَرَغَ سَلَّمَ على يَمِينِهِ واحدةً.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأمَّا أَثْرُ عبدِ اللهِ بنِ عبَّاسٍ: فأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في المصنَّفِهِ اللهِ اللهِ اللهِ بنِ مباجِدٍ: اللهُ اللهُ عن المباجِدِ: اللهُ على المبازة اللهُ على اللهُ على اللهُ اللهُ على ال

وأُخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (١١٦١٣)، عن وكيع والفَصّْلِ بنِ دُكَيْنِ، عن سُفْيانَ، عن إبراهيمَ بنِ المُهاجِرِ، عن مجاهِدٍ، عن ابن عباس: «أنه كان يُسَلَّمُ على الجنازةِ تَسْليمَةً».

وأخرَجَهُ ابنُ المنذِرِ في «الأوسطِ» (٣١٥٣)، قال: حدَّثنا عليُّ بنُ الحسنِ، قال: ثنا عبدُ اللهِ، عن سُفْيانَ، عن إبراهيمَ بنِ المهاجِرِ، عن مجاهِدٍ، عن ابنِ عباسٍ، قال: «تَسْليمةً خَفِيفةً».

وأخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في «السُّننِ الكُّبرى» (٦٩٨٦)، مِن طريقِ نُعَيْمِ بنِ حَمَّادٍ، ثنا ابنُ المُبارَكِ، عن زائِدَةَ بنِ قُدامَةَ، عن إبراهيمَ بنِ المهاجِرِ، عن مجاهِدٍ، عن ابنِ عباسٍ: «أنه كان يُسَلِّمُ على الجنازةِ تَسْليمَةً». وأخرَجَهُ أحمدُ في المسائلِ بروايةِ أبي داودًا (١٠٢٩)، مِن طريقِ زائِدَةَ، ومحمدِ بنِ كَثِيرِ، قال: أنبأ سُفْيانُ؛ كِلاهُما (زائدة، وسفيان) عن إبراهيمَ بنِ المُهاجِرِ عن مجاهِدٍ: ﴿أَنَّ ابنَ عباسٍ صَلَّى على جنازةٍ، فَسَلَّمَ تَسليمَةًا.

وهذه الأسانيدُ كلُّها ضعيفةٌ، مَذَارُها على إبراهيمَ بنِ المهاجِرِ، وهو ضعيفُ الحديثِ.

وامًّا أَثْرُ أَبِي هريرةً: فأخرَجَهُ ابنُ المنذِرِ في الأوسطِ؛ (٣١٥٥)، مِن طريقِ حفص، عن أبي العَنْبَسِ، عن أبيه، قال: اصَلَّيْتُ خَلْفَ أبي هريرةَ على جِنازةٍ فَكَبَّرُ عليها أربعًا وكبَّر عن يمينه تسليمة.

وإسنادُهُ ضعيفٌ، وأبو العَنْبَسِ ـ وهو سعيدُ بنُ كَثِيرِ القُرَشيُّ ـ وأبوه: لم يوثّقهُما مَن يُغتَبَرُ به؛ وهما مجهولانِ لا يُعْرَفانِ.

وامًّا أَثْرُ جابِرٍ: فأخرَجَهُ ابنُ المنذِرِ في «الأوسطِ» (٣١٥٤)، مِن طريقِ موسى بنِ هارونَ، قال: ثنا أحمدُ بنُ عَبْدَةَ، إملاءَ مِن كتابِه، قال: ثنا الفَصْلُ بنُ مبشِّرٍ، قال: «صَلَّبتُ خَلْفَ جابِرِ بنِ عبدِ اللهِ على جِنَازَةٍ، فَكَبَّرَ عليها أربعًا، ثم سَلَّمَ عن يَمِينِه.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ الفَضْلُ بنُ مبشّرِ الأنصاريُّ المَدَنيُّ ضعيفُ الحديثِ؛ قال ابنُ عَدِيٍّ في «الكاملِ» (١٢٦/٧): «له عن جابرٍ أحاديثُ دونَ العَشَرَةِ، وعامِّتُها مما لا يُتابَعُ عليه».

وامًّا أَثَرُ أَبِي أَمَامَةً: فأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٦٤٤٣)، ومِن طريقِهِ ابنُ المنذِرِ في «الأوسطِ» (٣١٥٤)، عن مَغمَرٍ، عن الزُّهْرِيِّ، عن أبي أَمامَةَ بنِ سَهْلِ بنِ خُنَيْفٍ، قال: «إذا صَلَّى الإمامُ على الجِنازةِ، سَلَّمَ في نفْسِهِ عن يَمينه».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وقد جاء ذلك عن غيرهمْ مِن الصَّحَابةِ؛ كابنِ أبي أُوفَى وواثلةً:

فَأَمَّا أَثَرُ ابِن أَبِي أُوفَى: فَأَخرَجَهُ أَحمدُ فِي المسائلِ بروايةِ أَبِي دَاوَدَ (١٠٣١)، قال: حدُننا أحمدُ، قال: ثنا وَكِيغٌ، عن أبيه، وثنا أحمدُ، قال: ثنا عبدُ الرحمٰنِ بنُ مَهْديٌ، عن الجَرَّاحِ بنِ مَلِيحٍ، عن عطاءِ بنِ السَّائِبِ، قال: الرأيتُ ابنَ أَبِي أُوفَى صَلَّى على جِنَازَةٍ، فَسَلَّمَ تَسْلِيمَةً واحدةًا.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ الجَرَّاحُ بنُ مَلِيحٍ لا يُدْرَى أَسَمِعَ مِن عطاءٍ قَبْلَ الاختلاطِ أمْ بَعْدَ الاختلاطِ.

وأَخرَجَهُ ابنُ المنذِرِ في الأوسطِ (٣١٥٧)، مِن طريقِ إسماعيلَ، قال: ثنا إسحاقُ، عن وَكِيع، عن أبيه، عن عطاءِ بنِ السَّائِب، قال: اصليتُ مع عبدِ اللهِ بنِ أبي أَوْفَى على جنازة، فسَلَّمَ تَسلِمَةً».

وإسنادُهُ ضعيفٌ، والجَرَّاحُ بنُ مَلِيحِ الرُّوَّاسِيُّ قد تكلَّم فيه غيرُ واحِدٍ، ووثَّقه أبو داودَ، وقال النَّسائيُّ: لا بُأسَ به، وربما احتمَلَ عنه ما يَرْوِيهِ عنه ابنُه.

وأمًّا أَثَرُ واثِلَةَ بِنِ الأَسْقَعِ: فأخرَجَهُ أحمدُ في المسائلِ بروايةِ أبي داودَه (١٠٣١)، قال: حدَّثنا عبدُ الوَهَّابِ بنُ نَجْدَةَ، قال: ثنا إسماعيلُ بنُ عَيَّاشٍ، عن عَمْرِو بنِ مهاجِرٍ، قال: الرأيتُ واثِلَةَ بنَ الأَسْقَعِ صَلَّى على جنائز، فَسَلَّمَ تَسْلِيمَةً».

وأخرَجَهُ ابنُ المنذِرِ في الأوسطِ، (٣١٥٦)، مِن طريقِ إسماعيلَ، قال: أخبَرَنا أبو بكرٍ، قال: ثنا إسماعيلُ بنُ عَيَّاشٍ، عن عَمْرِو بنِ مهاجِرٍ، قال: اصَلَّيْتُ مع واثِلَةَ على سِتْينَ جِنازةٍ مِن الطاعونِ رجالٍ ونساءٍ، فكبَّرُ أربعَ تَكْبِراتٍ وسَلَّمَ تَسْلِيمَةً».

وإسنادُهُما منقطِعٌ؛ عَمْرُو بنُ المُهاجِرِ لم يَسمَعْ مِن واثِلةَ بنِ أَسْقَع.

وَأَخْرَجَهُ ابنُ عَسَاكِرَ فِي التَّارِيخِ دِمَشْقَ) (٢٨٩/٦٥)، مِن طريقِ خالدِ بنِ يَزيدَ بنِ أبي مالكِ، عن أبيه، قال: رأيتُ واثِلَةَ بنَ الأَسْقَعِ صاحبَ النبيِّ ﷺ يسلَّمُ على الجنازةِ تَسلِيمَةً.

وإسنادُهُ ضعيفٌ جِدًّا؛ خالدُ بنُ يَزيدَ بنِ أبي مالكِ متروكُ الحديثِ؛ قاله أبو داودَ؛ ولهذا قال أحمدُ: «لم يَرْضَ أن يَكُذِبَ على أبيه حتى كَذَبَ على أصحابِ رسولِ اللهِ ﷺ، وعن يحيى بنِ مَعينِ مِثْلُهُ.

ذَكَرَ ابنُ القَيِّمِ في قزاد المعادِه (٤٩٢/١) عن الإمامِ أحمدَ؛ أنه جاء عن زيدِ بنِ ثابتٍ، وذَكَرَه ابنُ المنذِرِ في قالأوسطِه (٤٩١/٥)، والبَيْهَقيُّ في قالسُّننِ الكُبْرى، بعدَ (٦٩٨٧)، عن أنسِ بنِ مالكِ ولم يُسْنِدَاهُ.

وجاء عن ابنِ أبي أَوْقَى تسليمتانِ؛ أخرَجَهُ البَيْهَقَيُّ في «السننِ الكُبْرى» (٦٩٨٨)، مِن طريقِ يَزِيدَ بنِ هارونَ، أنبا شَرِيكٌ، عن إبراهيمَ الكُبْرى، (٦٩٨٨)، مِن طريقِ يَزِيدَ بنِ هارونَ، أنبا شَرِيكٌ، عن إبراهيمَ الهَجَرِيِّ، قال: أَمَّنَا عبدُ اللهِ بنُ أَبِي أُوفَى على جِنازَةِ ابنتِهِ، فَكَبَّرَ أَرِيعًا، فَمَكَتُ ساعةً حتى ظَنَنَا أنه سيُكبُّر خمسًا، ثم سَلَّمَ عن يمينِهِ وعن شِمالِهِ، فلمَّا انْصَرَف، قلنا له: ما هذا؟ قال: "إنِّي لا أَزِيدُكُمْ على ما رأيتُ رسولَ اللهِ ﷺ، ثم رَكِبَ دابَّتَهُ، رحولَ اللهِ ﷺ، ثم رَكِبَ دابَّتَهُ، وقال للغلام: «أَين أَنا؟، قال: أمامَ الجنازةِ، قال: «أَلَمْ أَنْهَكَ»، وكان قد كُفّ؛ يعنى: بَصَرَهُ.

وإسنادُهُ ضعيفٌ، وشَرِيكٌ مَنيَّئُ الحِفْظِ، وإبراهيمُ بنُ مُسْلِمِ الهَجَريُّ مُنكَرُ الحديثِ، قال أحمدُ بنُ حنبلٍ: كان الهَجَريُّ رَفَّاعًا.

#### 🗯 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ صُوبَيَان (١٦٧/١):

﴿ وليس فيه اختلاف \_ يعني: بإِجْزاءِ التَّسْلِيمَةِ الواحدةِ عن اليمينِ في
 صلاةِ الجنازةِ \_ إلَّا عن إبراهيم).

أَخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (١١٦٢٨)، مِن طريقِ الفَضْلِ بنِ ذُكَيْنٍ، عن الحسنِ \_ يعني: ابنَ صالح \_ عن أبي الهَيْئَم \_ واسمُه: عَمَّارُ المُرادِيُّ \_ عن إبراهيمَ: «أنه كان يُسَلِّمُ على الجنازةِ عن يمينِه وعن يَسارِه».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وصَحَّ عنه خِلاقُه:

أَخرَجُهُ ابنُ أَي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» (١١٦١٥)، مِن طريقِ ابنِ نُمَيْرٍ، عن الأعمشِ، عن إبراهيمَ: ﴿أَنهُ كَانَ يُسَلِّمُ عَلَى الجنازةِ تَسْلَيمَةٌ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ أيضًا عبدُ الرَّزَّاقِ في "المصنَّفِ" (٦٤٤٥)، عن الثَّوْريُّ، عن منصورٍ، عن إبراهيمَ، قال: "الإمامُ يُسَلِّمُ على الجنازةِ عن يَمِينِهِ تَسْلِمَةً خَنِيفةً".

قال الثَّوْرِيُّ: وأخبَرني الشَّيْبانيُّ، عن عبدِ الملكِ بنِ إياسٍ، عن إبراهيمَ؛ مِثْلَهُ.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأَخرَجُهُ أيضًا ابنُ أبي شَيْبةَ في المصنَّفِ، (١١٦١٦)، عن جَرِيرٍ، عن الشَّيْبانيِّ، عن عبدِ الملكِ بنِ إياسٍ، عن إبراهيمَ، قال: «تسليمُ السَّهْوِ والجنازةِ واحدٌ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأَخرَجَهُ أيضًا ابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (١١٦١٧)، عن حَفْصٍ، عن الشَّيْبانيُّ، عن عبدِ الملكِ بنِ إياسٍ، عن إبراهيمَ، قال: «سَلَّمْ على الجنازةِ تَسْليمَةً».

وإسنادُهُ صحيحٌ، وعبدُ الملكِ بنُ إياسٍ الشَّيْبانيُ كان مِن قُدَماءِ أصحابِ إبراهيمَ النَّحَعيُّ؛ قاله البخاريُّ.

وجاء ذلك عن غير إبراهيمَ؛ كالشُّعْبِيِّ وعطاءٍ:

فَأَمَّا أَثَرُ هَامِ الشَّعْبِيِّ: فَأَخْرَجَهُ ابنُ أَبِي شَيْبةً فِي المَصنَّفِ، (١١٦٢٣)، عن عبدِ اللهِ بنِ نُمَيْرٍ، عن حُرَيْثٍ، قال: (رأيتُ عامرًا صَلَّى على جِنازة، فسَلَّمَ عن يَمِينِهِ، وعن شِمَالِه،

وإسنادُهُ ضعيفٌ، وحُرَيْثُ هذا هو ابنُ أبي مَطَرِ ضَعَّفَهُ غيرُ واحدٍ.

وأمَّا أَقَرُ عطامٍ: فأخرَجَهُ أيضًا عبدُ الرَّزَّاقِ في المصنَّفِ، (٦٤٤٨)، عن عطاءٍ، قال: فيُسلِّمُ الإمامُ على الجِنَازةِ كما يُسَلِّمُ في الصلاةِ، ويُسلِّمُ مَن خَلْفَهُ.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

#### 🗯 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ ٱبْنُ صُوبِيَان (١٦٩/١):

﴿ قَالَ أَحَمَدُ: يُعَمَّقُ إِلَى الصَّنْرِ؛ لأنَّ الحَسَنَ وابنَ سِيرِينَ كَانَا يَسِيرِينَ كَانَا إِلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ

أَخرَجَهُ عنهما ابنُ أبي شَيْبَةَ في المصنَّفِ» (١١٧٨)، عن عبد الأعلى، عن هشامٍ، عن الحسنِ ومحمدِ: «أنهما كانًا يَستَحِبَّانِ أَن يُعَقَّ القَبْرُ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ عنهما أيضًا ابنُ أبي شَيْبةَ في المصنَّفِ، (١١٧٨٢)، عن هُشَيْم، عن هشام، عن الحسنِ ومحمدٍ: اأنهما كانا يَقُولانِ: يُعَمَّقُ القبرُ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

#### قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ ضُوتَ إِن (١٦٩/١):

﴿ (قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعَيُّ: ﴿ كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ اللَّبِنَ، وَيَكْرِهُونَ الخَشَبَ وَالأَجُرُ ﴾ .

أَخرَجَهُ ابنُ أَبِي شَيْبةَ فِي «المصنَّفِ» (٣٨/٣)، مِن طريقِ وَكيمٍ، عن سُفْيانَ، عن مُغِيرَةً، عن إبراهيمَ، قال: «كانوا يَستَحِبُّون اللَّيِنَ ويَتُحَرَهونَ الخَشَبَ».

ورجالُهُ ثِقاتٌ، وإسنادُهُ صحيحٌ، وتُوبِعَ المُغِيرةُ عليه، تابَعَهُ منصورٌ بلفظ أخصَرَ مِن هذا؟ أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ (٣٣٨/٣)، مِن طريقِ ابنِ مَهْديٌّ، عن سفيانَ، عن منصورٍ، عن إبراهيمَ، قال: «كانوا يَكُرَهون الاَجُرَّ في قُبُورِهم».

### ﷺ قَالَ ٱلمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيَان (١٦٩/١):

🕻 📽 (خَبَرُ أبي موسى: لا تَجْعَلُوا بيني وبين الأرضِ شيئًا).

قال في (الإرواءِ؛ (٣/ ١٩٧): لم أَقِفْ على سَنَدِه.

قُلْتُ:

وقَفْتُ عليه؛ ولكنَّه بغيرِ هذا اللفظِ؛ أخرَجَهُ ابنُ ماجَهُ (١٤٨٧)، وأحمدُ (١٩٥٤٧)، وابنُ حِبَّانَ (٣١٥٠)، مِن طريقِ الفُّضَيْلِ بنِ مَيْسَرَةً؛ في حديثِ أبي حَرِيزٍ: ﴿أَنَّ أَبا بُرْدَةَ حدَّنَهُ قال: أَوْصَى أبو موسى حين خَضَرَهُ الموتُ، فقال: إذا انْطَلَقْتُمْ بِجِنَازَتِي، فأَسْرِعوا المَشْيَ، ولا يَتْبِعْنِي مُجَمَّرٌ، ولا تَجْعَلُوا في لَحْدِي شيئًا يَحُولُ بيني وبين الترابِ، ولا تَجْعَلُوا على قَبْرِي بِنَاءً، وأَشْهِدُكُمْ أَنِي بَرِيءٌ مِن كلُ حالِقةٍ أو سالِقَةٍ أو خارِقَةٍ، قالوا: أَوسَمِعْتَ فيه شيئًا؟ قال: نعم؛ مِن رسولِ اللهِ عَلَيْهِ.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ أبو حَرِيزِ البَصْرِيُّ ضَعَّفَهُ يحيى بنُ سعيدِ وأحمدُ بنُ حنبلِ والنَّسَائيُّ وغيرُهم.

#### 🗯 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ صُوبِيَان (١٧٠/١):

( ﴿ (رُوِيَ: أَنَّ ابتداءَ عبادةِ الأصنام: تعظيمُ الأمواتِ).

أَغْفَلَ ذِكْرَهُ في ﴿الْإِرُواءِ٠.

وقد جاء هذا في أحاديث كثيرة؛ منها: ما أخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ (٥١/٦)، والبخاريُ (١٠/١، ١١١ - ط. العامرة)، ومسلمٌ (٣٧٥/١)، وغيرُهم، عن عائشة ؛ أنَّ أُمَّ حَبِيبةَ وأُمَّ سَلَمَةً أَنَّ ذَكَرَتَا لرسولِ اللهِ عَلَى كَنِسةً رأينَها بالحَبَشةِ وما فيها مِن الصُّورِ، فقال: (أُولَيْكَ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ، بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فيه تِلْكَ الصَّورَ، أُولَيْكَ المَّدَرِ، أُولَيْكَ أَلْمَ اللهُ المَّدَلِقُ مِنْدَ اللهُ اللهُ اللهُ المَّدَرِ، أُولَيْكَ اللهُ اللهُ المَّدَلِي اللهُ ال

ومنها: ما أخرَجَهُ البخاريُّ (٧٣/٦)، عن ابنِ عباسِ فَ فِي قولِهِ تعالى : ﴿ وَمَا لَوْ عَلَمُ فَى قولِهِ تعالى : ﴿ وَمَا لَا لَاَنْنَ مَا لَهُ لَكُنُ وَلَا شُواكًا وَلَا يَقُونُ وَيَشَرُكُ لَا لَاَنْ وَلَا شُواكًا وَلَا يَقُونُ وَلَمُ وَلَا يَكُوا، لَنوح: قال: قاسما مُرجالِ صالِحِينَ مِن قَوْمٍ نُوحٍ، فَلَمَّا هَلَكُوا، أُوحى الشَّيْطانُ إلى قَوْمِهم أنِ انْصِبُوا إلى مجالِسِهم التي كانوا يَجْلِسُونَ أَنْصابًا، وسَمُّوها بأسْمائِهِمْ، فَفَعَلُوا فلم تُعْبَدُ، حتى إذا هَلَكَ أُولَئِكَ وَتَنَسَّغَ العلمُ، عُبِدَتْ.

## 🗮 قَالَ ٱلمُصَيِّقُ ٱبْنُ صُوبِيَان (١٧٠/١):

﴿ (رَوَى أَحمدُ: أَنَّ النبيِّ ﷺ رأى رجلًا قد اتَّكَأَ على قَبْرٍ، فقال: ﴿ لَا تُؤْفِوا ﴾ . (لا تُؤْفِوا).

قال في «الإرواءِ (٢٠٨/٣): (ضعيفٌ، ولا أَدْرِي أين أَخرَجَهُ أَحمدُ؟ فقد أَوْرَدَهُ الهَيشميُّ في «المَخْمَعِ» (٢٠٨/٣)، ولم يَعْزُهُ لأحمدُ، ولا عزاه إليه أحدٌ غيرُه (١)، فقال: وعن عُمَارَةَ بنِ حَرْمٍ، قال: رآني رسولُ اللهِ ﷺ جالسًا على قبرٍ، فقال: (يَا صَاحِبَ القَبْرِ، أَنْزِلُ مِنْ عَلَى القَبْرِ، لَوَلا يُؤْذِكُ) (٢٠؛ رواه الطَّبَرانيُّ في «الكبيرِ»، وقد وُثَقَ). انتهى.

#### قُلْتُ:

وَقَفْتُ عليه؛ فقد أخرَج الحديث الإمامُ أحمدُ في "المستَدِه، ومِن طريقِه ابنُ الجوزيِّ في التحقيقِ في أحاديثِ الخلافِ، (٣٠٠/٤) وأبو ٣٠٠)، ورواه ابنُ قانِع في المعجم الصحابةِه (٢/ ٢٠٠)، وأبو نُعَيْم الأَصْبَهانيُّ في المعرِفةِ الصحابةِه (١٩٨١/٤)؛ جميعُهُمْ مِن طريقِ ابنِ مَوْلةَ الحارثِ، عن بكرِ بنِ سَوَادَةَ ابنِ وَهْبِ، قال: أخبَرَني عَمْرُو بنُ الحارثِ، عن بكرِ بنِ سَوَادَةَ ابنِ وَهْبِ، قال: أخبَرَني عَمْرُو بنُ الحارثِ، عن بكرِ بنِ سَوَادَةً

<sup>(</sup>١) أي: ابن ضويان في «منار السبيل».

في «المَّجْمَع»: (ولا يُوذيك)، وجاء في المصادر التي وقَفْتُ عليها في تخريج هذا الحديث أربعة أرجه: (لا تُوذِ ولا يُؤذِيكَ)، و(لا تُؤذِ ولا يُؤذِكَ)، و(لا تُؤذِ ولا يُؤذِكَ)، و(لا تُؤذِ ولا يُؤذِكَ)، و(لا تُؤذِي ولا يُؤذِي ولا يُؤذِيكَ)، والوجه الأول هو الأشهرُ جريًا على القاعدة المسهورة، وأجرى في الأوجه الباقية المعتل مجرى الصحيح، كما في قراءة فنبل: ﴿إِنَّهُ مَنْ الله لا يُضِيعُ أَجْرَ المُحْسِنِينَ ﴾ [يوسف: ٩٠]، وما جاء في مصحيح البخاري، (١/١٧٤ ـ ط. الأستانة) في قدلٍه ﷺ: (مُرُوا أَبًا بَكُر فَلْيُصَلِّي بِالنَّاسِ)، وقولِ عائشة ﷺ: (أنْ يُتُمُّم مَقَامَك يَبْكِي، وينظر مزيدُ بيان في: فشواهد التوضيح والتصحيح، لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك (٢١)، وما وقع في حديث الباب هو مِن تعرَّف الرواة أو النَّماخ، والله أعلم.

الجُذَاميُّ، عن زيادِ بنِ نُعَيْمِ الحَضْرَميُّ، عن عَمْرِو بنِ حَزْمٍ، قال: رآني رسولُ اللهِ ﷺ وأنا مُتَّكِئَ علَى قبرِ، فقال: (لَا تُؤْذِي صَاحِبَ القَبْرِ).

وأخرَجَ الحديث أحمدُ في «المستنيه، وابنُ قانِع في «المعجَمِ» (٢٠٠/٢)، والحاكمُ في «المستدرّكِ» (٣/ ٥٩٠)، وأبو نُعيْم في المستدرّكِ» (٣/ ٥٩٠)، وأبو نُعيْم في المعرِفةِ الصحابةِ» (٤/ ١٩٨١، ٢٠٧٦)؛ مِنْ طريقِ ابنِ لَهِيعَةَ، ثنا بكرُ بنُ سَوَادَةً، به، بنحوه.

وفي روايةٍ لأحمدَ<sup>(١)</sup> وأبي نُعَيْمٍ مِن هذا الطريقِ؛ قال: (عُمَارَةَ)، بدل: (عَمْرِو)، وابنُ لَهِيعَةَ ضعيفٌ.

وقال أحمدُ في «المسنَدِ»، ومِن طريقِهِ ابنُ الجوزيِّ في «التحقيقِ» (٣٠١/٤)، والمِزِّيُّ في «تهذيبِ الكمالِ» (٣٠١/٢) مخطوط) (٣٨٩/٢٩): حدَّثنا معاويةُ بنُ عَمْرِو، قال: حدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ وَهْبٍ، عن عَمْرِو، عن سعيدِ بنِ أبي هلالٍ، عن أبي بكرِ بنِ حَزْمٍ وَهُب، عن عَمْرِو بنِ حَزْمٍ اللهِ اللهِ أخبَرَهُ عن عَمْرِو بنِ حَزْمٍ هُهُ انه سَمِعَ رسولَ اللهِ عَلَى اللهُ عَمْدُو اللهِ اللهِ عَدْنُ انه سَمِعَ رسولَ اللهِ عَلَى إقرادُ: (لا تَقْعُلُوا عَلَى الْقَبُورِ).

وسقطَ مُسْنَدُ عُمَارَةَ بِنِ حَرْمٍ، ومُسْنَدُ عَمْرِو بِنِ حَرْمٍ ﴿ اللّٰهِ الْمُسْنَدِ السَّنْفِ المُحافِظِ "مُسنَدِ أحمدًا المطبوع، وأثبتُهُ مِن "جامع المَسانِيدِ والسَّننِ اللحافظِ ابنِ كَثِيرٍ (٣١٥/٩، ٥٥٨، ٥٥٩)، و«تعجيلِ المَنْفَعَةِ» (٣٢/٣، ٣٣/رقم ٥٩٧)، و«أطرافِ المسنَدِ» (٥/١١/١٣/)، و«إتحافِ المَهَرةِ» (٧٤٧/١١) (٤٤/٥١٢)؛ كلُّها لابن حَجَر.

وذكَرَ ابنُ عَسَاكِرَ عُمَارَةَ وَعَمْرًا ابْنَيْ حَزْمٍ في «الصحابةِ الذين أخرَجَ حديثَهم الإمامُ أحمدُ في المسنّدِ» (٨٤، ٨٥).

 <sup>(</sup>١) كما في التحاف المهرة الابن حجر (٧٤٧/١١)، وجاه في موضع آخر: (أن ابن حزم: إما عمرو، وإما عُمَارة) على الشك.

قال الذَّمَبيُّ تَظَلَمُهُ في التنقيحِ التحقيقِ، (٣٠٠/٤ ـ بحاشية «التحقيقِ») على الطريقِ الأولى: (تفرَّدَ به أحمدُ في المُسنَلِوا، وسَندُهُ صحبحٌ). انتهى.

وعزاه لأحمدَ أيضًا ابنُ حَجَرٍ في «الفتحِ» (٢٦٦/٣)، وفي «الإصابةِ» (٧/ ٢٦ ـ مع «الاستيعابِ»)، وابنُ الملقّنِ في «تُدْفق المُحْتاجِ» (١/ ٦١٢)، وغيرُهما(١٠).

قال ابنُ حَجَرٍ في «الفتحِ» (٣/ ٢٦٦) بَعْدَ ذِكْرِ اللفظَيْنِ وعَزْوِهِما لأحمدَ: (إسنادُه صحيحٌ). انتهى.

وأخرَجهُ النَّسَائيُ في «سُننِه» (٩٥/٤ ـ سِنْدي)، وأبو نُعَيْمٍ في «معرِفةِ الصحابةِ» (١٩٨١/٤)، والطَّحَاويُّ في «شرحِ معاني الآثارِ» (١٩٥١ ـ ط. الأنوار)(٢٦، مِن طُرُقٍ، عن أبي بكرِ بنِ محمدِ بنِ عَمْرِو بنِ حَرْمٍ، عن النَّصْرِ بنِ عبدِ اللهِ السُّلَميُّ ثم الأنصاريُّ، عن عَمْرِو بنِ حَرْمٍ عَلَيْهُ، به. وقولُهُ في «الإرواء»: (ولا أذري أين أخرَجهُ أحمدُ؟). اه.

وقولُهُ أَيضًا في آخِرِ االإرواءِ، (٧/ ٣١٤) في كتابِ الدِّياتِ منه: (فإنه \_ يعني: أحمدَ \_ لم يَذْكُرْ في امُسنَدِه، لعَمْرِو بنِ حَزْمٍ ولا حديثًا واحدًا). اهـ.

إنَّما قالَهُ اعتمادًا منه على النُّسْخةِ المشهورةِ التي سقَطَ منها مسنَدُ عَمْرِو بنِ حَزْمٍ وغيرِه؛ وإلَّا فالإمامُ أحمدُ قد أخرَجَ له في الخامسَ عَشَرَ مِن مُسنَدِ الأنصارِ مِن مُسنَدِه.

 <sup>(</sup>١) وعزاه له أيضًا المجد ابن تبعيَّة في «المنتقى» (١٠٣ ـ ط. السلفية)، والعيني في «عمدة القاري» (٨/٤٨٤ ـ ط. المغيرية)، والقسطلاني في «إرشاد الساري» (٢/ ٤٥٢ ـ ط. السادسة بولاق)، والجلال السيوطي في «أسباب ورود الحديث» (١١٦)، وغيرهم.

<sup>(</sup>٢) في اشرح المعانية: (بكر بن حزم)، و(النضر بن عبيد الله)؛ وهو خطأ.





## كتابُ الزَّكَاةِ

#### 🖀 قَالَ ٱلْمُصَيِّقِ أَبْنُ صُوبِيَان (١٧٧/١):

﴾ (قال ابنُ المنْذِرِ: وهذا قولُ ابنِ عُمَرَ وجابرٍ). انتهى؛ يعني: عدمَ وجوبِ الزكاةِ على الرَّقيقِ.

أَمَّا أَثْوُ عِبِدِ اللهِ بِنِ عُمَرَ: فأخرَجَهُ البَيْهَقِيُّ فِي ﴿الكُبْرِى﴾ (١٠٨/٤)، وفي ﴿المعرِفةِ» (٦/ ٧١)، مِن طربقِ عُبِيدِ اللهِ، عن نافعٍ، عن ابنِ عُمَرَ ﷺ؛ قال: ﴿لِيس فِي مالِ العبدِ زِكاةٌ حتى يُعْتَنَّ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (٤/ ٧٧)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٣/ ١٦٠)، ومِن طريقِهِ البَيْهةِ في «الكُبْرى» (١٦٠/٥)، وأبو عُبَيْدٍ في «الكُبْرى» (١٣٣٧)، مِن طريقِ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ العُمَرِيِّ، عن نافعٍ، به، نحرَهُ.

وامًا أَثَوُ جابِرِ بِنِ حَبِدِ اللهِ: فأخرَجَهُ عَبِدُ الرَّزَّاقِ (٤/ ٧١)، وابنُ أبي شَبْبَةَ في «المصنَّفِ» (٦٠/٣)، ومِن طريقِهِ البَبْهَقَيُّ في «الكُبْرى» (٤/ ١٠٩/)، وأبو عُبَيْدٍ في «الأموالِ» (١٣٣٦)، مِن طريقِ ابنِ جُرِيْجٍ، عن أبي الزُّبَيْرِ، عن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ ﷺ، قال: «لا صَدَقةً في مالِ العبدِ ولا المُكاتَب حتى يُعْتَقًا».

وهذا اللفظُ لعبدِ الرَّزَّاقِ، وإسنادُهُ صحيحٌ.

وَاخْرَجَهُ الدَّارَقُطنيُّ (١٠٨/٢)، مِن طريقِ عبدِ الله بنِ بَزِيعٍ، عن ابنِ جُرَيج، به، مرفوعًا.

وإسْنادُهُ ضعيفٌ، والصوابُ وَقْفُهُ على جابرِ بنِ عبدِ اللهِ ﴿

وخرَّجَ الأَثْرَيْنِ تَبَعًا لحديثِ جابرٍ مرفوعًا؛ كما في الإرواءِ، (٣/ ٢٥٢).

#### 🛭 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيّان (١٧٧/١):

﴿ (وَتَجِبُ \_ أَي: الزكاةُ \_ فيما زاد على النَّصَابِ بالحِسَابِ إلَّا في السَّائِمَةِ؛ رُوِيَ ذلك عن عليِّ وابنِ عُمَرً).

أَمَّا أَثْرُ عَلَيْ: فَأَخَرَجَهُ عَبِدُ الرَّزَّاقِ (٨٨/٤)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنّفِ» (١١٨/٣)، والإمامُ أحمدُ كما في «المسائلِ بروايةِ عبدِ الله» (١٦٢/١٦٠)، وابنُ حَزْم في «المحلَّى» (٣٩/٦)، ١٦ ـ ط. المنيريَّة)، وسُحْنُون في «المدوَّنةِ» (٣٣/٦ ـ مع مقلّماتِ ابنِ رُشدٍ)، بألفاظ مطوَّلةِ ومختصرةٍ، مِن طُرُقٍ، عن أبي إسحاقَ، عن عاصم بنِ ضَمْرةً، عن علي علي علي ما الله من استفادَ مالاً، فليس عليه زَكَاةٌ حتى يَحُولَ عليه الحَوْلُ، فإذا بَلغَ مِنْتَيْ دِرْهَم، ففيه خَمْسَةُ دراهمَ، وإنْ نَقَصَ مِن المِنتَيْنِ، فليس فيه شيءٌ، وإن زاد على المِنتَيْنِ، فبالحسابِ.

وهذا لفظُ عبدِ الرَّزَّاقِ، وأبو إسحاقَ السَّبِيعيُّ قد اختُلِفَ عليه في هذا الخبرِ؛ فرُوِيَ عنه مرفوعًا وموقوفًا.

وذكَرَهُ في «الإرواءِ» (٣/ ٢٩٠) شاهدًا لحديثِ عُمَرَ ﷺ في بابِ زكاةِ الأثمانِ.

وأخرَجَ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٧٥/٤)، وابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (٧٦/٥) أوَّلُهُ؛ مِن طريقِ أبي إسحاقَ، به.

وعبدُ الرَّزَاقِ الصَّنْعانيُ يختصِرُ الأحاديثَ، وربما تصرُّف كحالِ بعضِ المصنَّفينَ الحُفَّاظِ كابنِ أبي شَيْبةَ وغيرِه، فيُورِدُ قطعةً منه، وربما كان مَوظِنُ العِلَّةِ في المتنِ مما لم يُورِدْهُ عند الاختصارِ أو التصرُّف، فيصحَّحُهُ مَن لا معرِفةً له بطرائقِ الحُفَّاظِ، ومثلُ هذا كثيرٌ.

وعبدُ الرَّزَّاقِ الصَّنعانيُّ ربما اختصَرَ فأَخَلَّ بالمعنى، وقَهِمَ مِن الحديثِ غيرَ ما ورَدَ فيه، والذي يَنْبَغي الاعتمادُ عليه في متونِ الحديثِ وألفاظِه كُتُبُ المَسانِيدِ، فكُتُبُ السُّننِ ونحوُها ربما تَختصِرُ الحديثَ وتُورِدُ منه ما يُناسِبُ البابَ والترجمةَ.

ولهذا، فالحُفَّاظُ قد يُقدِّمونَ مِن النُّقاتِ غيرَ الفقهاءِ على روايةِ الفقهاءِ على روايةِ الفقهاءِ الرأيِ (٣٧٣): (الفقهاءُ المُعْتَنونَ بالرأيِ حتى يَغْلِبَ عليهم الاشتغالُ به لا يَكادونَ يَخْطِبَ عليهم الاشتغالُ به لا يَكادونَ يَخْطَئُونَ الحديثَ كما ينبغي، ولا يُقِيمُونَ أسانيدَهُ ولا مُتونَهُ، ويُخْطِئونَ في حِفْظِ الأسانيدِ كثيرًا، ويَرْدُونَ بالمعنى، ويُخالِفونَ الحُفَّاظَ في أَلفاظِه، وربما يَأْتونَ بالفاظِ تُشبِهُ ألفاظَ الفقهاءِ المُتداوَلةَ بينهم...)، إلى آخِرِ كلاهِه.

وامًّا أَثْرُ ابِنِ مُمَرَ: فأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٨٨/٤)، ومِن طريقِه البَيْهَقيُّ في «الكُبرى» (١٣٥/٤)، وفي «المعرِفةِ» (١٣٣/٦)، مِن طريقِ أيوبَ، عن نافعٍ، عن ابنِ عُمَرَ رَهُم، قال: اما زاد على المِتَيْنِ، فبحسابِ ذلك».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (٤٠/٤)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٣/ ١١٨، ١١٩)، وابنُ زَنْجَوَيْهِ في «الأموالِ» (١٠٠٦)؛ جميهُهُمْ مِن طريق هشام، عن محمدِ بنِ سِيرِينَ، عن خالدِ الحَذَّاءِ، (وصوابُه: جابرُ الحذَّاءُ، وهكذا جاء عند عبدِ الرَّزَّاقِ وابنِ أبي شَيْبةَ والبَيْهَقيُ وابنِ عبدِ البَّرُ والقاسمِ بنِ سَلَّامٍ وابنِ زَنْجَوَيْهِ وغيرِهم)، عن ابنِ عُمَرَ، نحرَهُ.

#### وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأَخرَجَهُ أَبُو عُبَيْدِ القَاسِمُ بِنُ سَلَّامٍ فِي الأَمُوالِ (٤٤٩)، مِن طريقِ إسماعيلَ بِنِ إبراهيمَ، عن أيوبَ، عن ابنِ سِيرينَ، عن جابرِ الحَذَّاءِ، عن ابنِ عُمَرَ، قال: الْفي كُلُّ مِثَنَيْنِ خَمْسَةُ دَرَاهِمَ، وما زاد فالحساب.

#### وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَ التَّرمِذيُّ في السُنبِه (٢٦/٣)، والبَّبْهَتَيُّ في الكُبْرى (٤/ ١٠٣،)، والبَّبْهَتَيُّ في الكُبْرى (٤/ ١٠٣،)، وعبدُ الرَّزَّاقِ (٤/٧٧)، وابنُ أبي شَيْبةً في المصنَّفِ (١٥٩/٣)، وابنُ حَزْمٍ في المحلَّى (٥/٢٧٦)، وابنُ حَزْمٍ في المحلَّى (٥/٢٧٦)، وسُحْنُون في المحلَّى (٣/٣٥٦) ـ مع مقدِّمات ابنِ رُشْدٍ)، وغيرُهم، مِن طُرُقٍ، عن نافع، عن ابنِ عُمَرَ، قال: المَنِ استَفادَ مالًا، فلا زكاةً فيه حتى يَحُولُ عليه الحَوْلُ».

ورُوِيَ عن ابنِ عُمَرَ مرفوعًا، والموقوفُ أصحُ.

#### 🗯 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيَان (١٧٧/١ ـ ١٧٨):

﴿ (مَنْ لَهَ دَيْنٌ عَلَى مَلِيءٍ، زَكَّاهُ إِذَا قَبَضَهُ لِمَا مضى؛ به قال عليًّا).

يأتي بعدَّهُ عند المصنِّفِ بذِكْرِ مَثْنِهِ، وخرَّجَهُ في «الإرواءِ» (٣/ ٢٥٣).

#### 🗯 قَالَ ٱلمُصُنِفُ أَبْنُ صُوبَيَان (١٧٨/١):

﴿ ﴿ (قَالَ عَنْمَانُ وَابَنُ عُمَرَ: عليه إخراجُ الزكاةِ في الحالِ، وإنْ لم يَقْبِضْهُ). }

أَمَّا أَثُرُ عَمْمانَ بِنِ عَفَّانَ: فأخرَجَهُ أَبِو عُبَيْدِ القاسمُ بنُ سَلَّامٍ في «الأموالِ» (ص٥٥١)، «الأموالِ» (ص٥٥١)، والطُّحَاوِيُّ في «أحكامِ القرآنِ» (ص٥٢٥)؛ جميهُهُمْ مِن طريقِ عبدِ الله بنِ صالحٍ، وابنِ بُكَيْرٍ، عن اللَّيْثِ، عن عُقَيْلٍ، عن ابنِ شهابٍ، عن السَّيْنِ الذي السَّئِبِ بنِ يَزِيدَ؛ أَنَّ عثمانَ كان يقولُ: «إنَّ الصَّدَقَةَ تَجِبُ في الدَّيْنِ الذي لو شنتَ تَقاضَيْنَهُ مِن صاحبِه، والذي هو على مَلِيءٍ تَدَعُهُ حياءَ أو مُصانَعَةً؛ ففيه الصدقةُه.

#### وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأَخرَجَ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (١٤٩/٤)، مِن طريقِ الوليدِ بنِ مسلِم، ثنا ابنُ لَهِيعَةً، عن مُقَيْلٍ، عن ابنِ شهابٍ، عن السائبِ بنِ يَزيدَ، عن عثمانَ ﷺ؛ قال: ﴿زَكِّهِ ـ يعني: الدَّيْنَ ـ إِذَا كان عند المِلاءِ.

وعبدُ اللهِ بنُ لَهِيعَةَ ضعيفُ الحديثِ.

وأمًّا أَثْرُ هبل اللهِ بنِ هُمَرَ: فأخرَجَهُ أبو عُبَيْلِ القاسمُ بنُ سَلَّامٍ في «الأموالِ» (ص٥٢٥)، وابنُ زَنْجَوَيْهِ في «الأموالِ» (ص٥٤١)؛ كِلاهُما مِن طريقِ عبدِ الله بنِ صالح، عن الليثِ بنِ سعدٍ، عن نافعٍ، عن ابنِ عَمَرَ؛ قال: «كلُّ دَيْنِ لك ترجو أَخْذَهُ، فإنَّ عليك زكاتَهُ كلما حال الحَوْلُ».

#### وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأَحرَجَ البَيْهَقِيُّ في «الكُبْرى» (١٥٠/٤)، وعبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٩٩/٤)، مِن طريقِ سُفْيانَ، عن موسى بنِ عُبَيْدةَ، عن

عبدِ اللهِ بنِ دينارِ، عن ابنِ عُمَرَ، قال: ﴿ وَكُوا مَا كَانَ فِي أَيْدِيكُم، ومَا كَانَ مِن دَيْنٍ فِي ثَقْةٍ، فهو بَمَنْزِلَةٍ مَا فِي أَيدِيكُم، ومَا كَانَ مِن دَيْنِ ظَنُونٍ، فلا زكاةَ فيه حتى يَقْبِضَهُ\*.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ موسى بنُ عُبَيْدةَ بنِ نَشِيطٍ ضعيفُ الحديثِ، وخاصَّةً في حديثِهِ عن عبدِ اللهِ بنِ دينارِ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ في المصنَّفِ» (١٦٢/٣)، عن موسى بنِ عُبَيْدةَ، ومحمدُ بنُ الحسنِ في الحجَّةِ» (١/ ٤٧٢)، عن أسامةَ بنِ زَيْدٍ؛ كِلاهُما عن نافع، عن ابنِ عُمَرَ، قال: انزَّوا زكاةَ أموالِكم حَوْلًا إلى حَوْلٍ، وما كان مِن دَيْنِ ثقةٍ، فزَكُه، وإن كان مِن دَيْنِ مَظْنُونٍ، فلا زكاةً فيه حتى يَقْضِيهُ صاحبُها (١٠).

وهذا اللفظُ لابنِ أبي شَيْبَةً، وبمعناه لمحمدِ بنِ الحسنِ، وموسى بنُ عُبَيْدةَ وأسامةُ بنُ زيدِ ضعيفانِ.

وأخرَجَهُ البَيْهَقيُّ (١٤٩/٤)، مِن طريقِ الوليدِ بنِ مسلِمٍ، عن اللَّيْثِ؛ أنَّ ابنَ عباسٍ وابنَ عُمَرَ قالًا... وذكرَهُ بمعناه.

واللَّيْثُ لم يَسْمَعْ مِن أحدٍ مِن الصحابةِ.

وخرَّج في الإرواءِا (٣/ ٢٥٤) طريقَ موسى بنِ عُبَيْدةَ تَبَعًا لأَثَرِ ابنِ عباسٍ في زكاةِ اللَّيْنِ.

#### 🗯 قَالَ ٱللَّهُ يَنْ أَبْنُ صُوبَيَان (١٧٨/١):

ۚ ﴿ (وعن ابن المُسَيَّبِ: يُزَكِّيهِ إذا قَبَضَهُ لسنةٍ واحدةٍ).

أَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٧١٢٩)، عن مَعْمَرٍ، عن

<sup>(</sup>١) كذا في «المصنِّف»، ولعل الصواب: (حتى يقبضه صاحبه).

حَمَّادٍ، قال: الزكاةُ على مَنِ المالُ في يَدِه، قال: وكان ابنُ المسيَّبِ
يقولُ: ﴿إِذَا كَانَ الدِّينُ والسَّلَفُ على مَلِيءٍ، فعلى سيِّدِهِ أَداهُ زَكَاتِه، فإنْ
كان على مُعْدِم، فلا زكاةَ فيه حتى يُخْرَجَ، فيكونُ عليه زكاةُ السنينَ التي
مَضَتْ، قال: ﴿ذَلَكَ الأَمْرُهِ.

وإسنادُهُ لا بأسَ به.

وذكَرَهُ ابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (٢٢٢/٤)، فقال: «ومِن طريقِ ابنِ جُرَيْج، قال: كان سعيدُ بنُ المُسَيَّبِ يقولُ: إذا كان الدَّينُ على مَلِيء فعلى صاحبِهِ أداءُ زَكَاتِه، فإنْ كان على مُعْدِمٍ، فلا زكاةَ فيه حتى يُخْرَجَ؛ فيكونُ عليه زكاةُ السُّنِنَ التي مَضَتْه.

وإسنادُهُ منقطِعٌ.

#### 🛭 قَالَ ٱلمُصَيِّفُ أَبْنُ صُونِيَان (١٧٨/١):

﴿ (حديثُ ابنِ عبدِ العزيزِ كَتَبَ إلى مَيْنُونِ بنِ مِهْرانَ في مَظالِمَ كانتُ في مَظالِمَ كانتُ في بينِ المالِ أنْ يَرُدُها على أربابِها، ويأخُذَ منها زَكَاةَ عامِها؛ فإنها كانت مالًا ضِمَارًا).

أَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٧١٢٧)، عن مَعْمَرٍ، عن أيوب، عن مَعْمَرٍ، عن أيوب، عن مَعْمَرٍ بن أيوب، عن مَيْمُونِ بن مِهْران، قال: كَتَبَ عُرْوَةُ بنُ محمدٍ إلى عُمَرَ بن عبدِ العزيزِ في مالٍ ظُلِمَ فيه الناسُ، فكان بأيدي المُمَّالِ، فكَتَبَ أن يُرَدَّ عليهم، ويُؤخَذَ منهم زكاتُه، فراجَعَهُ عامِلُهُ في ذلك يَأْخُذُها مِن كلِّ عامٍ أو سنةٍ واحدةٍ، فكتَب إليه: ﴿إِنْ كَانَ مَالًا ضِمَارًا، فَزَكْهِ سنةً واحدةً»، قلتُ له: ما الضّمارُ؟ قال: «الذاهِبُ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» (١٠٧١٨)، حدَّثنا أبو أسامةً،

عن هشامٍ عن مَيْمونِ؛ أنَّ رجلًا ذَهَبَ له مالٌ في بعض المَطَالِم، فوَقَعَ في بيتِ المالِ، فلمَّا وَلَيَ عُمَرُ بنُ عبدِ العزيزِ، رفَّعَ إليه، فكَتَبَ غَمَرُ: أنِ ادْفَعُوا إليه، وخُذُوا منه زكاةَ ما مَضَى، ثم تَبِمَهم بعدُ كتابٌ: أنِ ادْفَعُوا إليه مالَهُ، ثم خُذُوا منه زكاةَ ذلك العامِ؛ فإنه كان مالًا ضِمَارًا.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ أبو عُبَيْدٍ في «الأموالِ» (١٢٢٤)، قال: حدَّثنا إسماعيلُ بنُ إبراهيمَ، عن أيوبَ عن مَيْمونِ بنِ مِهْرانَ، قال: كَتَبَ إليَّ عُمَرُ بنُ عبدِ العزيزِ في مالِ رَدَّهُ على رجلٍ، فأمَرَني أنْ آنحُذَ منه زكاةَ ما مَضَى مِن السَّنينَ، ثم أَرْدَفَني كتابًا: (إنه كان مالًا ضِمَارًا؛ فخُذْ منه زَكَاةَ عامِهِ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

#### 🗯 قَالَ ٱلْمُصَنِّفُ ٱبْنُ ضُوتِيَان (١٨٥/١):

﴿ (وقد رَوَى موسى بنُ طَلْحَةَ: أنَّ مُعَاذًا لَم يَأْخُذُ مِن الخَضْرَاواتِ صَدَقةً، وله عن عائشةً مَعْناه).

خرَّج في اللإرواءِ (٣/ ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩) حديثَ معاذٍ، وأغفَلَ حديثَ عائشةَ مِن التخريج، ولم يتكلَّمْ عليه بشيءٍ.

وقد أخرَجَهُ الدَّارَقُطْنيُّ في السُنيه، (٢/ ٩٥، ١٢٩)، ومِن طريقِهِ ابنُ الجَوْزيِّ في التحقيقِ، (٥/ ١٠٧)، مِن طريقِ محملِ بنِ عُبَيْلِهِ المحاربيِّ، ثنا صالحُ بنُ موسى، عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسودِ، عن عائشة، قالتْ: قال رسولُ اللهِ ﷺ: (لَيْسَ فِيمَا أَنْبَتَتِ الأَرضُ مِنَ الخُضَرِ زَكَاةً).

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ صالحُ بنُ موسى ليس بحجَّةٍ.

#### 🟾 قَالَٱلْمُصَنِفُٱبْنُ صُوتِيَان (١٨٧/١):

﴿ لَيْرَى الخَرْصَ: عُمَرُ، وسَهْلُ بنُ أَبِي خَثْمَةَ، والقاسمُ بنُ محمدٍ).

أَمَّا أَثَرُ مُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ: فأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ: (١٢٩/٤)، وابنُ أبي شَيْبة في «المصنَّفِ» (١٩٤/٣)، والشافعيُّ في «القديم»، وابنُ حَزْم في «المحلَّى» (٢٥٩/٥ ـ ط. المنيرية)، والبَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (١٢٤/٤)، وفي «المعرفة» (١٢٣/٦)، مِن طُرُق، عن يحيى بنِ سعيدِ الأنصاريُ، عن بُشَيْرِ بنِ يَسَارِ؛ أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ عَلَى كان يَبْمَثُ أبا كَثْمَةَ (١٠ خارِصًا يَخُرُصُ النخلَ، فيأمُرهُ إذا وَجَدَ القومَ في حائِطِهِمْ يَخُرُصُونَهُ أن يَعَمَ لهم ما يأكُلُونَهُ، فلا يَخُرُصُه.

وهذا اللفظُ للبَيْهَتِيُّ وهو أَتَمُّ، ويُشَيْرٌ لم يَسْمَعْ مِن عُمَرَ، لكنه جاء موصولاً مِن وجهِ آخَرَ عن يحيى بنِ سعيدٍ؛ أخرَجَهُ مسدَّدٌ في «المستلِه \_ كما في «المَطالِب» ٢/ ٣٦٥) \_ ومِن طريقِهِ أخرَجَهُ الحاكمُ في «المستدرَكِ» (١٤٤/٥)، وعنه البَيْهَتِيُّ في «الكبرى» (١٢٤/٤)، والخطيبُ في «تاريخ بَغْدادَ» (٣١/ ١٤١)، مِن طريقِ حَمَّادِ بنِ زيدٍ، عن يحيى بنِ سعيدِ الأنصاريُّ عن بُشَيْرِ بنِ يَسَادٍ، عن سَهْلِ بنِ أبي حَثْمَةً: «أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطّابِ عَلَيْهِ بَعْدَةً على خَرْصِ الثَّمَرِ، وقال: إذا أَتَيْتَ أَرضًا فاخْرُصُها، ودَعْ لها قَدْرَ ما يَأْكُلُونَ»؛ قال الحاكمُ: (إسنادٌ مُتَقَقَّ على صِحَتِه).

فيَظْهَرُ: أَنَّ الأُولَ أَشْبَهُ بِالصَوَابِ؛ فقد أَسْنَدَهُ حَمَّادُ بِنُ زِيدٍ، وخالَفَ فيه سفيانُ الثَّوْرِيُّ وهُشَيْمٌ ويَزِيدُ وسليمانُ بِنُ بِلالٍ، فقد أَرسَلُوهُ عن عُمَرَ.

<sup>(</sup>١) وَلَعَ فِي المَصِنُّفُ ابنِ أَبِي شَبِيةًا: (أَبَا خَيْمَةً)؛ وهو تصحيفٌ.

وحَمَّادُ بنُ زيدٍ وإنْ كان مِن الثَّقاتِ الأثباتِ، إلَّا أنه يَخلِطُ في بعضِ حديثِهِ عن يحيى بنِ سعيدٍ، قال عبدُ الرحمٰنِ بنُ مَهديِّ: أما رأيتُ أحدًا لم يَكتُنِ الحديثَ أَخْفَظَ مِن حَمَّادِ بنِ زيدٍ، ولم يَكُنْ عنده كتابٌ إلَّا جزءٌ ليحيى بنِ سعيدِ كان يَخْلِطُ فيه. انتهى.

ومُرْسَلُ سعيدٍ عن عُمَرَ في حُكْمِ المُتَّصلِ.

وأخرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ في السَّرِحِ معاني الآثارِ الآثارِ (٢/ ٤٠ ـ ط. الأنوار)، مِن طريقِ أَبِي بكرِ بنِ عَيَّاشٍ، عن يحيى بنِ سعيدٍ، عن بُثَيْرٍ بنِ يَسَادٍ، عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ، قال: البَعَثَ عُمَرُ سَهْلَ بنَ أَبِي حَثْمَةً يَخْرُصُ على الناسِ، فأمَرَهُ ـ إذا وَجَدَ القومَ في نَخْلِهم ـ ألا يَخْرُصَ عليهم ما يَأْكُلُونَه.

وأخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (١٧٤/٤)، مِن طريقِ الوليلِ بنِ مسلِم، ثنا الأوْزاعيُّ: أنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ قال: «خَقَفُوا على الناسِ في الخَرْسِ؛ فإنَّ فيه القرِيَّةُ والوَطِيَّةُ والأَكْلَةَ».

وقد رُوِيَ جوازُ الخَرْصِ موفوعًا مِن حديثِ عُمَرَ وغيرِه.

وامًّا أَنْرُ سَهْلِ بِنِ أَبِي حَثْمَةً: فتقدَّم تخريجُهُ ضمنَ أَثَرِ عُمَرَ بِنِ الْحَطَّابِ ﴿ الْمَحلَّى الْ (٢٦٠/٥) ، مِن طريق يَزيدَ، عن يحيى بنِ سعيدِ الأنصاريِّ، عن محمدِ بن يحيى بنِ حِبَّانَ، أَنَّ أَبَا مَيْمُونَةَ أَخَبَرَهُ عن سَهْلِ بنِ أَبِي حَثْمَةً؛ أَنَّ مَرُوانَ بَعَتُهُ خَارِصًا للتَّخُلِ، فَخُرَصَ مَالَ سعدِ بنِ أَبِي وَقَّاصٍ سبعَ مِثَةِ وَسُقٍ، وقال: «لَوْلا أَنِي رَجَدتُ فيه أربعينَ عَرِيشًا، لَخَرَصْتُهُ تسعَ مِثَةِ وَسْقٍ، ولكني تَرَكْتُ لهم قَدْرَ ما يَأْكُلُونَهُ.

وإسنادُهُ ضعيفٌ، وأبو ميمونةَ مجهولٌ.

ورُوِيَ خَرْصُ النَّمَرِ مرفوعًا مِن حديثِ سَهْلِ بنِ أبي حَثْمَةً .

وأمًّا أَثْرُ القاسمِ بنِ محمدٍ: فأخرَجَهُ أبو عُبَيْدِ القاسِمُ بنُ سَلَّامٍ في الأموالِه (١٤٧٨)، عن عَمْرِو بنِ طارقٍ، وابنُ زَنْجَوَيْهِ في «الأموالِه (٢٠٠٣)، عن ابنِ المُبارَكِ؛ كِلاهُما عن ابنِ لَهِيمَةً، عن بُكَيْرِ بنِ الأَشَجُ، قال: حسمعتُ القاسمَ بنَ محمدٍ وجاءهُ رجلٌ، فقال: جاء الخارِصُ فخرَصَ ثَمَرَتِي، فنقصَ خَرْصَهُ عما كان فيه أو زاد؟ فقال: ليس عليك شيءٌ فيما نَقَصَ أو زاد، إنَّما عَلَيْكَ ما خَرَصَ، هو كاسمِهِ الخارِصُ، أيما ذلك إليه.

وإسنادُهُ ضعيفٌ.

#### 🗯 قَالَ ٱلمُصَنِفُ أَبْنُ صُوبَيَان (١٩٠/١):

﴿ (قَالَ الْإِمَامُ أَحَمَدُ: خَمَسَةٌ مِن أَصَحَابِ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُونَ: لَيْسَ فِي النَّهِيِّ يَقُولُونَ: لَيْسَ فِي النَّهُ يَ وَجَابِرٌ، وَابَنُ عُمَرَ، وَاللَّهُ، وَجَابِرٌ، وَابَنُ عُمَرَ، وَعَائِشَةُ، وَأَسَمَاءُ أَخْتُهَا).

أمَّا أَثْرُ أَنْسِ بِنِ مَالِكِ: فقد أَخرَجَهُ الإمامُ أَحمدُ؛ كما في المسائلِ بروايةِ عبدِ اللهِ ١٦٤)، والدَّارَقُظنيُّ في السُّنْنِ (١٠٩/٣)، ومِن طريقِه البَيْهَقيُّ في الكُبْرى، (١٣٨/٤)، وفي المعرِفةِ (١٤٠/٦)، وأبو عُبَيْدِ في الأموالِ، (١٢٧٧)، مِن طريقِ شَرِيكِ، عن عليٌّ بنِ سُلَيْمٍ، قال: سألتُ أنسَ بنَ مالكِ عن الحُلِيُّ؟ فقال: ليس فيه زكاةً.

وشَرِيكٌ في حِفْظِهِ ضَغْفٌ، وعليُّ بنُ سُلَيْمٍ مجهولٌ.

وأخرَجَهُ سُخنُون كما في «المدوَّنةِ» (٢١٢/١ ـ مع مقدِّمات ابنِ رُشْدِ)، مِن طريقِ أَشْهَبَ، عن ابنِ لَهِيعَةَ، عن عُمَارَةَ بنِ غَزِيَّةً، حدَّته عن ربيعة بنِ أبي عبدِ الرحلمٰنِ؛ أنَّ عبدَ اللهِ بنَ مسعودٍ وأنسَ بنَ مالكِ كانا يَقُولانِ: ليس في الحُلِيِّ زكاةً إذا كان يُعارُ ويُتَتَغَمُ به.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ ابنُ لَهِيعَةَ ضعيفُ الحديثِ.

وأمّا أثرُ جابرِ بنِ عبدِ الله: فأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٤/ ٨٨)، والشافعيُ في «الأمّّ؛ (٧/ ٣٥ ـ ط.بولاق)، و«المسنّدِ» (٩٦)، ومِن طريقِهِ البَّهْمَتيُّ في «الكُبْرى» (٤/ ١٣٨)، وفي «المعرِفةِ» (١٣٩/٦)، وأب عُمْرِو بنِ يبنارٍ، قال: «المعتُ رجلًا يسألُ جابرًا من الحُلِيِّ أَفِيهِ زَكاةٌ؟ فقال جابرٌ: لا، فقال: وإن كان يَبُلُغُ أَلفَ دِينارٍ؟! فقال: كثيرٌ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأَخرَجَهُ ابنُ أَبِي شَيْبَةَ (٣/ ١٥٥)، وابنُ الأعرابيِّ في "معجَمِه" (٩٢٥/٣)، مِن طريقِ عبدِ الملكِ، عن أَبِي الزَّبَيْرِ، عن جابرٍ، قال: «لا زكاةَ في الحُلِيِّ، قلتُ: إنه فيه أَلْفُ دينارٍ، قال: يُعارُ ويُلْبَسُّ.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وتابَعَ عبدَ المَلِكِ عليه ابنُ جُرَيْجِ وأيوبُ؛ عند عبدِ الرَّزَاقِ في «المصنَّفِ» (٥/ ١٣٥)، وقد صرَّح أبو الزُّبيرِ بسماعِهِ مِن جابرِ هُهُهُ، في روايةِ ابنِ جُرَيْجِ عنه، وصَرَّحَ ابنُ جُرَيْجٍ بسماعِهِ منه، مع أنَّ الأصلَ في حديثهما الصحةُ حتى يَثَبُتَ التدليسُ.

وأخرَجَهُ الدَّارَقُطنيُّ (١٠٧/٢)، مِن طريقِ صالحِ بنِ عَمْرِو، عن أبي حَمْزَةَ مَيْمونِ، عن الشَّغْيِّ، عن جابرٍ، نحوَهُ.

وأبو حمزةَ ضعيفُ الحديثِ.

وأخرَجَهُ القاضي أبو يَعْلَى الحَنْبَلِيُّ (١)، وابنُ الجَوْزيُّ في التحقيقِ،

<sup>(</sup>١) ذَكَرَ إسنادَ القاضي: الزَّرْكَشيُّ في السرح مختصرِ المغرَّقي، (٢/ ٤٩٧).

(٢/ ٤٢)، مِن طريقِ عافيةَ بنِ أيوبَ، عن الليثِ بنِ سعدٍ، عن أبي الزُّبيّرِ، عن جابرٍ، مرفومًا، به.

وصحَّحَ المرفوعَ ابنُ الجوزيِّ، وفيه نَظَرٌ؛ عافيةُ ليس بحجَّةٍ.

قال البَيْهَقِيُّ في المعرِفةِ (١٤٤/٦): اوالذي يُرْوَى عن عافيةَ بنِ أيوبَ، عن اللبِثِ، عن أبي الزُّيْرِ، عن جابر، مَرفوعًا: باطلُّ لا أصلَ له، وعافيةُ بنُ أيوبَ مجهولُ؛ فمَنِ احْتَجَّ به مُرفوعًا، كان مغرَّرًا بدينه، داخلًا فيما نَعِيبُ به المخالِفينَ في الاحتجاجِ بروايةِ الكذَّابِينَ؛ واللهُ يَعْصِمُنا مِن أمثالِه، انتهى.

وخرَّج في «الإرواءِ» (٣/ ٢٩٤، ٢٩٥) المرفوعَ، وأَعَلَّهُ بالموقوفِ. نَنَيْسِه:

ذَكَرَ ابنُ حَجَرٍ في «الدِّرايةِ» (١/ ٢٦٠) أثرَ جابرِ بنِ عبدِ اللهِ ﷺ، وقال: «رواه الشافعيُّ رحِمَهُ اللهُ تعالى عن سُفْيانَ، عن عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ: سمعتُ رجلًا...»، إلخ.

وعَمْرٌو هو ابنُ دينارٍ؛ كما هو مصرَّحٌ به في روايةِ الشافعيُّ، ومِن طريقِهِ النَّبِهَةيُّ، ولعلَّ هذا سَبْقُ قلَم مِن الحافظِ ابنِ حَجْرِ كَثَلَثُهُ.

والمَّا أَلْرُ عبدِ اللهِ بنِ حُمَر: فَأَخرَجَهُ مالكٌ في دالمُوطَّإِ» (١/ ٢٥٠ - ط. عبد الباقي)، وعنه ابنُ وَهُبِ في «المُوطَّإِ» (قطعة منه/ ٧١)، والسافعيُّ في «الأُمّ» (٢/ ٣٥ ـ ط. بولاق)، والمستندِه (٩٦)، وابنُ زَنْجَوَيْهِ في «الأموالِ» (٩٧ / ٩٧٩)، ومِن طريقِ الشافعيُ أخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في «الكُبري» (٤/ ٣٨)، وفي «السُّننِ الصغير» (١/ ٣٢٥)، وفي «المعرِفةِ» (١/ ٣٢٥)، قال مالكُ: عن نافع: «أنَّ عبدَ اللهِ بنَ عُمَرَ عَلَيْهِنَ الزَكاةَ». كان يُحلِي بَنَاتِهِ وجَوَارِيَهُ الذَّعَبَ، ثم لا يُخرِجُ مِن حُلِيّهِنَّ الزكاةَ».

وإسنادُهُ في غايةِ الجلالةِ.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في المصنَّفِ (١٤/ ٨٢)، ومِن طريقِهِ الدَّارَقُطنيُّ (٨٢/٤)، ومِن طريقِهِ اللهِ بنِ عُمَرَ، عن نافعٍ، به، بلفظ: اللهِ بنِ عُمَرَ، عن نافعٍ، به، بلفظ: اللس في الحُلِيُّ زكاةً».

وأخرَجَهُ ابنُ وَهُبٍ في «الموطَّلَهِ» (قطعة منه/ ٧١)، ومِن طريقِهِ البَّيْهَقيُّ في "الكُبْرى» (١٣٨/٤)، مِن طريقِ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، وأسامةَ بنِ زَيْدٍ، ويونسَ بنِ يَزيدَ، وغيرِ واحدٍ، عن نافع، به.

وكذا رواه الدَّارَقُطنيُّ، عن أسامةً، عنَّ نافعٍ، به.

ورُوِيَ عن نافع مِن غيرِ هذا.

وامًّا أَثْرُ عائشةً: فأخرَجَهُ مالكٌ في «الموطّاِ» (١/ ٢٥٠)، وعنه السافعيُّ في «الأمَّه (٢٥٠)، ومِن السافعيُّ في «الأُمَّه (٢٠٤)، ومِن طريقِهِ أخرَجَهُ البَيْهَةيُّ في «الكُبْرى» (١٣٨/٤)، وفي «السُّنَنِ الصغير» (١٣٨/١)، وفي «السُّنَنِ الصغير» (١٣٢٦)، وفي «المعرِفةِ» (١/ ١٣٩)، وعن مالكِ أخرَجَهُ ابنُ زَنْجَونْهِ في «الأموالِ» (٩٧٩/٣)، قال مالكُّ: عن عبدِ الرحمٰنِ بنِ القاسم، عن أبيه: «أنَّ عائشةَ زَوْجَ النبيُّ ﷺ كانتْ تَلِي بناتِ أخيها يَتَامَى في حِجْرها، لَهُنَّ المُحلِيُّ؛ فلا تُخْرِجُ مِن حُليِّهِنَ الزكاة».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

تابَعَ مالكًا عليه سُفْيانُ عند الإمامِ أحمدَ؛ كما في «المسائلِ بروايةِ عبدِ اللهِ» (١٦٤)، وابنُ أبي شَيْبَةَ في «مصنَّفِهِ» (٣/ ١٥٥).

وأخرَجَهُ الشافعيُّ في «الأُمُّ» (٢/ ٣٥ ـ ط. بولاق)، وفي «المسنَدِ» (٩٥ ، ٩٥)، ومِن طريقِ والبَيْهَقيُّ في «المعرِفةِ» (١٣٩/٦)، مِن طريقِ عبدِ اللهِ بنِ المُؤمَّلِ، عن ابنِ أبي مُلَيَّكَةً، عن عائشةً ﴿ اللهُ المُؤمَّلِ، نحوه.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ (٣/ ١٥٤، ١٥٥)، مِن طريقِ عليَّ بنِ مُسْهِرٍ، عن الشَّيْبانيِّ، عن عبدِ اللهِ بنِ ذَكُوانَ، وعَمْرِو بنِ مُرَّةً، عن القاسم، قال: «كان مالنا عند عائشة، فكانتْ تُزَكِّيهِ إلَّا الحُليَّ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ (٣/١٥٥)، مِن طريقِ وَكِيمٍ، عن دَلْهَمِ بنِ صالحِ، عن عطاءِ، عن عائشةَ، معناه.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٨٢/٤، ٨٣)، مِن طريقِ ابنِ جُرَيْج، أخبَرَني يحيى بنُ سعيدٍ، عن عَمْرَةَ بنتِ عبدِ الرحمٰنِ: «أنها سألتْ عائشةَ عن حُلِيَّ لها، هل عليها فيه صدقةٌ؟ قالتْ: لا.

وأمَّا أَثَرُ أسماء بنتِ أبي بكرٍ: فأخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ؛ كما في «مسائلِ عبدِ اللهِ» (١٦٤)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنّفِ» (١٥٥/٣)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنّفِ» (١٥٠/٥)، وابنُ زَنْجَويْهِ في «المسنّدِ» (١٣٦/٥)، وابنُ زَنْجَويْهِ في «الأموالِ» (١٠٩/٢)، والدَّارَقُطنيُ في «السُّنَنِ» (١٠٩/٢)، ومِن طريقِه البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى»، وفي «المعرِفةِ» (١٤٠/٦)، مِن طريقِ وكيمٍ، ثنا هشامُ بنُ عُرْوَةَ، عن فاطمةً بنتِ المنذِدِ، عن أسماء بنتِ أبي بكرٍ في الله تُوكيهِ، وَنَهُ خمسونَ الفاً لِهُ بَرُكِهِ».

وهذا اللفظُ لأحمدَ، وإسنادُه صحيحٌ.

وأَخرَجَ سُخنُون في «المدوَّنةِ» (٢/٢١٦ ـ مع مقدِّمات ابنِ رُشْدٍ)، مِن طريقِ أَشْهَبَ، عن المنذِرِ بنِ عبدِ اللهِ، عن هشامِ بنِ عُرْوَةَ، عن فاطمةَ، به.

لكنَّه نسَبَ أسماءً، فقال: (أسماءُ بنتُ عُمَيْسٍ)، وهو وَهُمَّ، والصوابُ فيه: أسماءُ بنتُ أبي بكرٍ.

<sup>(</sup>١) وقع في امصنَّف ابن أبي شيبة ؛ (ثيابها)؛ وهو تصحيف.

#### 🛭 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ صُوتِيان (١٩١/١):

(لأنَّ عُمَرَ كان له سَيْفٌ فيه سَبَائِكُ مِن ذَهَبٍ، وعُثْمانُ بنُ حُنَيْفٍ
 كان في سيفِهِ مِسْمارٌ مِن ذَهَبٍ؛ ذَكَرَهُما أحمدُ).

قال في «الإرواءِ» (٣٠٧/٣): (لم أقِف على إسنادِهما). انتهى. قُلْتُ:

قال في «التكميلِ» (٣٧): (ذَكَرَهُما أحمدُ \_ أَيُّ: في روايةِ الأَثْرَمِ \_ كما في «المغني» (٣/ ١٥)، وقال عن أثرِ عُمَرَ مِن حديثِ إسماعيلَ بنِ أُمَيَّة، عن نافع). اهـ.

ولم يُسْنِدْهُما مُخرَّجَيْنِ، وقد وقَفْتُ عليهما:

أَمَّا أَلْوُ هُمَرَ بِنِ الْخَطَّابِ: فقد أَخرَجَهُ عبدُ اللهِ بنُ أَحمدَ بنِ حنبلِ في افضائلِ الصحابةِ» (٢٥٦/١)، قال: حدَّثنا أبو صالحِ الحَكمُ بنُ موسى، حدَّثنا سعيدُ بنُ مَسْلَمَةَ بنِ هشامِ بنِ عبدِ الملكِ، عن إسماعيلَ بنِ أُميَّةً، عن نافع، عن ابنِ عُمَرَ فَيْ، قال: «كان سَيْفُ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ فَيْ الذي شَهِدَ بَدْرًا فيه سبائكُ مِن ذَهَبٍ». انتهى.

وسعيدُ بنُ مَسْلَمَةَ ضعيفُ الحديثِ؛ قاله النَّسَائيُّ والدَّارَقُطنيُّ، وقال البخاريُّ: مُنكَرُ الحديثِ.

وأخرَجَهُ ابنُ وَهْبٍ في «الجامع» (٦٩٨/٢)، فقال: وأخبَرني أسامةُ بنُ زيدِ اللَّيْشِيُّ، عن نافع: «أنه كان في سَيْفِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ الذي شَهِدَ به بَدْرًا سَبِيكَةٌ أو سَبِيكَتَانِ مِن ذَهَبٍ».

وإسنادُهُ غيرُ صافٍ؛ قال عبدُ اللهِ ابنُ الإمامِ أحمدَ في «العِلَلِ» (٣٠٢/١): «سَبِعتُهُ \_ يعني: أباه \_ يقولُ: روى أسامةُ بنُ زيدِ عن نافع أحاديثَ مَناكِرً». ووَجْهُ نكارتِهِ: ما أخرَجَهُ الطَّحَاويُّ في السَّرِ مشكِلِ الآثارِ» (٢٤/٤)، مِن طريقِ حَمَّادِ بنِ أسامةً، عن مالكِ بنِ مِغْوَلِ، قال: كان ميفُ عُمَرَ مُحَلَّى بالفِطَّةِ، فقلتُ لنافعٍ: عُمَرُ حَلَّهُ؟ قال: لا أدري؛ قد رأيتُ ابنَ عُمَرَ يَتَقَلَّهُ؛ وهكذا رواه مالكُ بنُ أنسٍ عن نافعٍ به عند الطَّحَادِيُّ أيضًا في اشرحِ مشكِلِ الآثارِ» (٢٣/٤).

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَهَ في «المصنَّفِ، (٥٩٧/١٢)، فقال: حلَّثنا وَكِيعٌ، قال: حدَّثنا ابنُ مِغْوَلٍ، عن نافع، قال: «كان سيفُ عُمَرَ مُحَلًّى، فقلتُ له: عُمَرُ حَلَّاهُ؟ قال: قد رأيتُ ابنَ عُمَرَ يَتَقَلَّلُه،.

وأخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في «السُّننِ الكُبْرى» (٢٤٢/٤)، عن عثمانَ بنِ موسى، عن نافع: «أنَّ ابنَ عُمَرَ تَقَلَّدَ سيفَ عُمَرَ ﷺ يومَ قَتْلِ عثمانَ ﷺ وكان مُحَلَّى، قال: قلتُ: كم كانتْ حِلْيَتُهُ؟ قال: أربعَ مِتَةٍ».

وأخرَجَهُ البَيْهَقِيُّ أيضًا في «السُّننِ الكُبْرى» (٢٤٢/٤)، عن جُوَيْرِيَةً بنِ أسماء، عن نافع قال: «أُصِيبَ عُبَيْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ يومَ صِفِّينَ، فاشترى معاويةُ سَيْقَهُ، فبَعَثَ به إلى عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، قال جُويْرِيَةُ: فقلتُ لنافع: هو سَيْفُ عُمَرَ الذي كان؟ قال: نعم، قلتُ: فما كانتْ حِلْيَتُه؟ قال: وَجَدُوا في نَعْلِو أَربعينَ درهمًا».

والثابتُ عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ ﴿ يَحْلِيتُهُ سَيْفَهُ بِالْفِضَّةِ.

وامًّا أَثَرُ ابنِ حُنَيْفٍ: فقد ذكر المصنَّفُ أنه: (عثمانُ بنُ حُنَيْفٍ)، وكذا في المصادر التي نَقَلَ عنها من كتبِ المَذْهَبِ، وقد وَقَفتُ عليه عن (سَهْلِ بنِ حُنَيْفٍ)، أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» (١٩٧/٥)، قال: حدَّثنا ابنُ نُمَيْرٍ، قال: حدَّثنا عثمانُ بنُ حَكِيمٍ، قال: «رأيتُ في قائم سيفِ سَهْلِ بنِ حُنَيْفٍ عَلَيْهِ مِسْمَارَ ذَهَبٍ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

## 🛭 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ صُنُوبِيَّانِ (١٩١/١):

﴿ رَوَى الأَثْرَمُ، عن موسى بنِ طَلْحَةً، وأبي جَمْرَةَ الضَّبَعِيِّ، وثابتِ البُّنَانِيِّ، وإسماعيلَ بنِ زيدِ بنِ ثابتٍ، والمُغِيرةِ بنِ عبدِ اللهِ؛ أنهم شَدُّوا أسنانَهُمْ بالذَّهَبِ).

أمَّا الْتُرُ موسى بنِ طَلْحَةَ: فأخرَجَهُ ابنُ سعدٍ في «الطبقاتِ» (٦/ ٢١٢)، عن الفَضْلِ بنِ دُكَيْنٍ، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» عن وَكِيمِ (٢٥٧٦٩)، وابنُ وَهْبٍ في «المصنَّفِ» عن وَكِيمِ (٢٥٧٦٩)، وابنُ وَهْبٍ في «الجلْيةِ وابنُ وَهْبٍ في «حِلْيةِ الأولِياءِ» (٩/ ٣٥) عن عبدِ الرحلٰنِ بنِ مَهْديٌّ، والطَّحَاويُّ في «شرحِ معاني الأولِياءِ» (٣٥/٩) عن أبي غَسَّانَ، وموسى بنِ داودَ؛ جميعُهُمْ عن طُعْمَةً بنِ عَشْور الجَعْفرِيُّ، قال: «رأيتُ موسى بنَ طَلْحَةَ قد شَدًّ أَسْنَانَهُ باللَّمْبِ».

ولفظُ الطَّحَاويُّ: «رأيتُ صُفْرَةَ الذَّهَبِ بين ثنايا ـ أو قال: بين ثَيْتَيْ ـ موسى بنِ طَلْحَةًا.

وإسنادُهُ لا بأسَ به.

وأخرَجَهُ النَّسَائيُّ في «الكُنَى»، فيما نَقَلَهُ عنه الزَّيْلَعِيُّ في «نَصْبِ الرَّيْلَعِيُّ في «نَصْبِ الرايةِ» (٢٣٧/٤)، قال: حدَّثنا النُّفَيْلِيُّ، ثنا هُشَيْمٌ، ثنا إبراهيمُ بنُ عبدِ الرحلٰنِ أبو سُهَيْلٍ، مَوْلى موسى بنِ طَلْحَةَ، قال: «رأيتُ موسى بنَ طَلْحَةَ بن عبدِ اللهِ قد شَدَّ أسنانُهُ بِلَهَبٍ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأَخرَجُهُ ابنُ سعدٍ في «الطبقاتِ» (٢/٢١٦)، قال: حدَّثنا محمدُ بنُ سعدٍ، قال: أخبَرَنا مَعْنُ بنُ عيسى، عن أبي الزُّبَيْرِ الأسدِيِّ: «أنَّ موسى بنَ طَلْحَةَ رَبَطَ أَسنانَهُ بالذَّهَبِ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وامًّا أَثْرُ ابي جَمْرَةَ الصَّبَعِيُّ: فأخرَجَهُ البَغَوِيُّ في الجَمْليَّاتِ، (١٢٩٨) عن أحمدَ بنِ زُمَيْرٍ، قال: ونا مسلمُ بنُ إبراهيمَ، قال: نا مَخْلَدُ بنُ يَزِيدَ، قال: ارأيتُ أبا جَمْرَةَ مُضَبِّبَ الأسنانِ بالذَّمْبِ،

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ في السَّرِ مشكِلِ الآثارِ» (٣٧/٤)، وأخرَجَهُ البَّنْوِيُّ في الجَعْدياتِ» (١٢٩٦) مِن طُرُقِ، عن شُعْبةً، قال: الرأيتُ أبا التَّيَّاحِ، وأبا حَمْزَةً، وأبا نَوْفَلِ بنَ أبي عَقْرَبٍ، قد ضَبَّبُوا أسنانَهم بالذَّهَبِ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وَأَمَّا أَثَرُ ثَابِتِ بِنِ أَسْلَمَ البُنَانِيِّ: فأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةً في «المصنَّفِ» (٢٥٧٧٤)، عن يَزِيدَ، قال: أخبَرَنا حَمَّادٌ، قال: «رأيتُ ثابتًا البُنَائِيَّ مشدودَ الأسنانِ بِذَمَب».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأَخرَجَهُ أَبُو زُرْعَةَ الدَّمَشْقيُّ في التاريخِهِ (٦٢٤)، فقال: حدَّثنا عُبَيْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ، قال: حدَّثنا حَمَّادُ بنُ زيدٍ، قال: الرَّايتُ أَبَا التَّبَّاحِ وَابَنَا البُّنَانِيُّ قد ضَبَّبًا أَسنانَهُما بالذَّهَبِ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأمَّا أَثَرُ إسماعيلَ بنِ زيدِ بنِ ثابتٍ: فيُنظَرُ.

وأمَّا أَثَرُ المُفيرةِ بَنِ عبدِ اللهِ: فَأَخرَجَهُ أبو القاسمِ البَغَوِيُّ في «المَصنَّفِ» (٢٥٧٧) «الجَعْدياتِ» (٢٥٧٧) عن البَي شَيْبةَ في «المَصنَّفِ» (٢٠٢٧) عن ابنِ مباركِ، وعبدُ اللهِ ابنُ الإمامِ أحمدَ في «المَستَلِ» (٢٠٢٧) قال: حدَّننا شَيْبانُ، وأَخرَجَهُ الطَّحَاويُّ في قشرحِ مشكلِ الآثادِ» (٢٦/٤) عن عبدِ الرحمٰنِ بنِ زيادٍ، وأسدِ بنِ موسى؛ جميعُهُمْ عن أبي الأشْهَبِ

- جعفرِ بنِ حَيَّانَ - عن حَمَّادِ بنِ أبي سليمانَ الكوفي، قال: «رأيتُ المُفِيرةَ بنَ عبدِ اللهِ قد شَدَّ أسنانَهُ بالذَّهَبِ، فذَكَر ذلك الإبراهيمَ، فقال: لا بأسَ به.

ولفظُ الطَّحَاويِّ: ﴿ أَيْتُ المُغِيرةَ بِنَ عِبْدِ اللهِ أَمْيِرَ الكوفةِ قد ضَبَّبَ أَسْنَانَهُ بِالذَّهَبِ، فذكرتُ ذلك لإبراهيمَ، فقال: لا بأسَ به.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

## 🟾 قَالَ ٱلْمُصَنِّفُ أَبْنُ ضُوبِيَّان (١٩٦/١):

﴿ (وقال سعيدُ بنُ المُسَيَّبِ، وعُمَرُ بنُ عبدِ العزيزِ؛ في قولِهِ تعالى: ﴿ وَقَالَ مِنْ عَبْدِ العزيزِ؛ في قولِهِ تعالى: ﴿ وَقَدْ أَنْتُمْ رَبِّهِ فَصَلَىٰ﴾ [الاعلى: ١٤ ـ ١٥]: هـو زكـاةُ الفِظرِ).

أَمَّا أَثَرُ سعيدِ بنِ المسيَّبِ: فأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٣٧٩٥) عن مَعْمَرٍ، عن إسماعيلَ بنِ أُميَّةً، أَنَّ ابنَ المُسيَّبِ قال: على أهلِ البَوادِي: ﴿قَدْ أَلْمَ مَن تَرَقَّ الْاعلى: ١٤]، قال مَعْمَرٌ: قال فَتَادَةُ: ﴿قَدْ أَلْمَ مَن تَرَقَّ إِلاَعلى: ١٤]، قال مَعْمَرٌ: قال فَتَادَةُ:

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأمَّا أَلْتُ مُمَرَ بِنِ صِبِدِ العزيزِ: فأخرَجَهُ ابنُ أَبِي شَيْبةً في المصنّفِه (٨٤١٤) عن وَكِيع، عن جعفر بنِ بُرُقانَ، قال: (كَتَبَ إلينا عُمَرُ بنُ عبدِ العزيزِ في زَلْزَلَةٍ كَانت بالشامِ: أَنِ اخْرُجوا يومَ الاثنَيْنِ مِن شَهْرِ كَذَا وكذا، ومَنِ استَطاعَ منكم أَن يُخْرِجَ صدقةً فَلْيَفْعَلُ؛ فإنَّ اللهَ تعالى قال: ﴿ وَمَنِ استَطاعَ منكم أَن يُخْرِجَ صدقةً فَلْيَفْعَلُ؛ فإنَّ اللهَ تعالى قال: ﴿ وَمَنِ استَطاعَ منكم أَن يُخْرِجَ صدقةً اللهمل: ١٤ ـ ١٥).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ أَبِي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» (٤٩٠٣)، وأبو عليَّ القُشَيْرِيُّ

في التاريخ الرَّقْةِ (١٢٤)، وأبو نُعَيْم في الحِلْيةِ الأولياءِ (٢٠٤/٥)، وأبو نُعَيْم في الحِلْيةِ الأولياءِ (٢٠٤/٥)، وأبو نُعَيْم في النِّيْهَقَيُّ في السُّننِ الكُبْرى (٢٩٩١)، عن ابنِ عُيَيْنَةَ، عن جعفرِ بنِ بُرُقانَ، قال: كُتَبَ عُمَرُ بنُ عبدِ العزيزِ إلى مَيْمونِ بنِ مِهْرانَ: اإني كتبتُ إلى أهلِ الأمصارِ أن يَخْرُجوا يومَ كذا مِن شَهْرِ كذا لِيَسْتَسْقُوا، ومَنِ استطاعَ أن يَصُومَ ويَتصدَّقَ فلْيَفْعَلْ، فإنَّ الله يقولُ: ﴿فَدَ أَلْمَعَ مَن رَبَّيً ﴾ [الأعلى: ١٤] . . . ، ، الحديث.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

# 🗷 قَالَالُمُصَيِّنِفُ ٱبْنُ صُوسِيّان (٢٠١/١):

﴾ (لا نَعْلَمُ فيه خِلاقًا ـ أي: مَنْعِ صرفِ الزكاةِ لغيرِ الأصنافِ الثمانيةِ ـ ُ [الّا ما رُوِيَ عن أنسِ والحسنِ).

أَخرَجَهُ ابنُ أَبِي شَيْبةً في «المصنَّف» (١٦٦/٣)، مِن طريقِ ابنِ عُلَيَّةً، عن عبدِ العزيزِ بنِ صُهَيْبٍ، عن أنس والحسنِ، قالاً: اما أُخِلَّ منك على الجُسُورِ والقَاطِيرِ، فتلك زكاةً ماضِيَةً" (١).

وإسنادُهُ صحيحٌ، تابَعَهُ عبدُ الوارثِ بنُ سعيدٍ، عن عبدِ العزيزِ بنِ صُهَيْبٍ، به، لكنه قال: «صدقةٌ ماضِيَةٌ».

أخرَجَهُ أبو عُبَيْدٍ في «الأموالِ» (٢٣٠٨)، وأخرَجَهُ سُحْنُون في «الممدوَّنةِ» (٢٣٠٨)، وأخرَجَهُ سُحْنُون في «الممدوَّنةِ» (١/ ٢٤٤ ـ مع مقدِّمات ابنِ رُشْدٍ)، إلَّا أنه قال: «ابنُ مَهْديًّ، عن عبدِ العزيزِ بنِ رُفَيعٍ، به»، والصوابُ أنه: عبدُ العزيزِ بنُ صُهَيْبٍ.

 <sup>(</sup>١) في "المصنّفة المطبوع: (زكاةً قاضية)؛ وهو تصحيف، صوابه: (زكاةً ماضيةً)؛ كما في المخطوط.

ولا يُعرَفُ لعبدِ العزيزِ بنِ رُفَيْعِ عن أنسٍ مما أُسْنِدَ إلَّا ما رواه البَرَّارُ في «مسنَدِه» (٧٥٩٧)، فقال محمدُ بنُ المثنَّى: حدَّثنا إسحاقُ بنُ يوسف، حدَّثنا سُفْيانُ، عن عبدِ العزيزِ بنِ رُفَيْع، قال: سألتُ أنسَ بنَ مالكِ، فقلتُ له: أين صَلَّى رسولُ الله ﷺ الظَّهْرَ يومَ التَّرْوِيَةِ؟ قال: بِينَى، قلتُ: فاين صَلَّى العصرَ يومَ التَّخرِ؟ قال: بالأَبْطَحِ، ثم قال بعدُ: كما يَفْعَلُ أُمْرَاؤُكُ، ثم قال البَرَّارُ: ولا نَعْلَمُ رَوَى هذا الحديثَ عن سفيانَ إلَّا إسحاقُ الأزرقُ، ولا نَعلَمُ أَسْنَدَ عبدُ العزيزِ بنُ رُفَيْعٍ عن أنسٍ سفيانَ إلَّا إلى الحديثَ.

ولكنْ أَخرَجَ الطَّبَرانيُّ في طرقِ حديثِ: (مَن كَلَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا) (١٢٧)، مِن طريقِ عبدِ الله بنِ أحمدَ بنِ حنبلِ، قال: حدَّثنا أبو داودَ الطَّبالِسيُّ، قال: حدَّثنا شُعْبةُ، عن عبدِ العزيزِ بنِ رُفَيْع، عن أنسِ بنِ مالكِ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: (مَنْ كَلَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَبَوَّأُ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ).

أَخْطَأُ فِيهِ أَبُو دَاوَدَ الطَّيَالِسِيُّ، وإنَّمَا هُو عَبْدُ الْعَزِيزِ بَنُ صُهَيْبٍ.

وقد جاء عند ابنِ الأعرابيِّ في المعجَمِه، (٢/ ٦٢٠) عن عبدِ اللهِ بنِ أحمدَ بنِ حنبلِ، نا أبي، نا أبو داودَ، نا شُغبَّهُ، عن عبدِ العزيزِ بنِ رُفَّيعٍ، عن أنسٍ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: (تَسَحَّرُوا؛ فإنَّ في السَّحُورِ بَرَكَةً)، قال أبي: هو عبدُ العزيزِ بنُ صُهَيْبٍ؛ أخطَأ فيه أبو داودَ.

وهكذا قال البَزَّارُ في «مسنَدِه» (٣٢٨/٢).

واالمدوَّنةُ، كثيرًا ما يَرِدُ فيها الحديثُ بالمعنى، مِن غيرِ تحريرِ لألفاظِهِ كما جاءتْ، والفقهاءُ يَتسامَحونَ في الرَّوايةِ بالمعنى، والأَوْلَى في الاعتمادِ على ألفاظِ الحديثِ على الصَّحَاحِ والسُّننِ والمَسَانِيدِ.

#### 🗷 قال ٱلْمُصْنَفُ أَبْنُ صُوتِيَانَ (٢٠٢/١):

﴿ (قَالَ ابنُ عَبَّاسٍ فَي المُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُم: هَمْ قَومٌ كَانُوا يَانُونَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ وَلَا يَانُونَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْهِ يَرْضَخُ لَهُمْ مِن الصَّدَقَاتِ، فإذا أَعْطَاهُمْ مِن الصَّدَقَةِ، قالوا: هذا دِينٌ صالحٌ، وإنْ كَان غيرَ ذلك، عابُوهُ؛ رواه أبو بكرٍ في "التفسيرِ").

قال في «الإرواءِ» (٣/ ٣٦٩): (لم أَقِفُ على إسنادِه الآنَ). انتهى. قُلْتُ:

وَقَفْتُ على إسنادِهِ؛ أخرَجَهُ ابنُ جريرِ الطَّبَرِيُّ في "النفسيرِ" (١٠/ ١٦ على السنادِهِ) أخرَجَهُ ابنُ جريرِ الطَّبَرِيُّ في "النفسيرِ" (١٠/ ١٦ على الحلبي الثانية)، قال: ثني أبي، عن أبيه، عن ابنِ عباسٍ قولُهُ: ﴿وَالْمُوْلَفَةَ لِلْوَبُهُمُ السَّولَ اللهِ قد أَسُمُ قومٌ كانوا يَأْتُونَ رسولَ اللهِ قد أَسُلَموا، فكان رسولُ اللهِ يَرْضَخُ لهم مِن الصَّدَقاتِ، فإذا أَعْطَاهُمْ مِن الصَّدَقاتِ، فأضابُوا منها خيرًا، قالوا: هذا دِينٌ صالحٌ، فإنْ كان غيرَ ذلك، عابُوهُ وتَرَكُوهُ. انتهى.

وإسنادُهُ ضعيفٌ.

#### قَالَ ٱلْمُصَنِفُ ٱبْنُ ضُوبِيَان (٢٠٢/١):

﴿إِنَّ أَبَا بِكِرٍ ﷺ أَعْطَى عَدِيًّ بِنَ حاتمٍ، والزَّبْرِقانَ بِنَ بَدْرٍ، مع حُسْنِ نياتِهما وإسلامِهما؛ رجاءَ إسلامٍ نُظَرائِهِما).

قال في «الإرواءِ» (٣/ ٣٩٦): (لم أقف على إسنادِه). انتهى. قُلْتُ:

وقفتُ على إسنادِهِ.

فَامًا أَثُرُ عَدِي بِنِ حَانِم: فَاحْرَجَهُ ابنُ عَسَاكِرَ فِي اللّهِ فِمَشْقَهُ (٧٨/٤٠)، قال: أخبَرَنا أبو القاسم إسماعيلُ بنُ أحمد، أنا أحمدُ بنُ محمدِ بنِ أحمد، أنا أمحمدُ بنُ عبدِ الرحمٰنِ، أنبا أبو بكوِ بنُ سيفِ، نا الشّرِئُ بنُ يحيى، أنا شُعَيْبُ بنُ إبراهيم، أنا سَيْفُ بنُ عُمَرَ، عن زائِدةَ بنِ عِبْرانَ الطائِي، عن رجالِ مِن قومِهِ اللّه عَدِيًّا حين قَدِمَ على النبي عَلَيْ فقال: (إنَّكُ مِن الشام ودَعَاهُ إلى الإسلام، فقال: إنِّي نَصْراني رَكُوسِيَّتِك، فَأَبْصِرُ وأَسْلِمُ)، لا وين لَك، إنَّك تَصْنَعُ مَا لا يَصْلُحُ لَك فِي رَكُوسِيَّتِك، فَأَبْصِرُ وأَسْلِمُ)، فقال: (الصَّدَقَةَ يَا عَدِيُّ)، فقال: ليستُ لنا سائِمةً، إنما هي رِكابٌ نَوْبُهُ، وأفراسٌ نُلجِمُها إنْ أُلْجِمَ علينا، فقال: لا بُدَّ مِن الصَّدَقَةِ؟ قال: (نَكَمُهُ، فلمَا أَجْمَعَ على الرُّجُوعِ وقد وَلَاهُ على طائفةِ مِن ظَيْمٍ، فسألَهُ فَهُمَا، فَلَمَا أَجْمَعَ على الرُّجُوعِ وقد وَلَاهُ على طائفةِ مِن طَيْمٍ، فسألَهُ فَهُمَا، فَلَمَا أَجْمَعَ على الرُّجُوعِ وقد وَلَاهُ على طائفةٍ مِن طَيْمٍ، فسألَهُ فَهُمَا اللهُ عَيْدُرُ إليه أَنْ لم يَجِدْ عنده حاجَتُه، وقال: (لَكِنْ فَهُمُا اللهُ حَيْرًا).

فَأَتَى عَدِيٍّ قَوْمَهُ، فَدَعَاهُمْ فَصَدَّقَهُم، فَقُبِضَ النبيُ ﷺ وهي في يدِهِ فَوَقَى، وَأَقْبَلَ بِهَا حتى إذا كان بالغُمْرِ ـ ماء لبني أَسَدٍ ـ عليه جَمْعٌ، ناداه رجلٌ مِن بني أسدٍ: أَشْهَدُ إِنَّ الصريحَ تحتَ الرغوةِ، وإنَّ أَبا الفُضَيْلِ لكاذبٌ با ابنَ حاتمٍ، فارجِعْ فاقْسِمْ هذه الإِبِلَ بين قَوْمِك، فتكونُ سيِّدَ الحَيِّن ما بَقِيتَ.

فقال عَدِيًّ: إِنْ يَكُنْ محمدٌ مات، فإنَّ الذي أَسْلَمْتُ له حيَّ لم يَمُتُ، فساقَ الصَّدَقةَ، فلمَّا دَنَا مِن المدينةِ، لَقِيَتُهُ خَيْلٌ لأبي بكرٍ عليها عبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ، فابْتَدَرُوهُ فلَقُوهُ، وقالوا: أين الفَوارِسُ التي كانتُ مَعَكَ؟ قال: ما كان معي فَوَارِسُ، قالوا: بلى، فقال ابنُ مسعودٍ: خَلُوا عنه، فما كَذَبَ ولا كَذَبْتُم أعوانَ اللهِ، ولم يَرَهُمْ فكانتُ ثالثةَ ثلاثِ صدقاتِ أو ثانيةَ صدَقَيْنِ قَدِمَنَا على أبي بكرٍ بعدَ رسولِ اللهِ عَلَى، فأَعْمَلى منه عديًّا ثلاثين بعيرًا لقولِ رسولِ اللهِ ﷺ: (ويَقْعَلُ اللهُ خَيْرًا)، وكانتُ تنك الصّدقاتُ مما جَهَزَ أبو بكرٍ بها مَن يَنْهَضُ لقتالِ أهلِ الرَّدَّةِ).

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ سَيْفُ بنُ عُمَرَ ضعيفُ الحديثِ، قال ابنُ مَعِينِ: ضعيفُ الحديثِ، وقال أبو حاتم: متروكُ الحديثِ، وقال النَّسَاويُ: ضعيفٌ، وقال أبو داودَ: ليس بشيءً.

وأمَّا أَثَرُ الرُّبْرِقانِ: فقد ذكرَهُ ابنُ سعدٍ في الطبقاتِ الكُبْرى، (٧/ ٣٧)، ولم يُسْنِدْهُ، فقال: وثَبَتَ الزَّبْرِقانُ بنُ بَدْرٍ على الإسلامِ، وأَخَذَ الصدقة مِن قَوْمِهِ، فأدَّاها إلى أبي بكرٍ الصديقِ.

#### 🖀 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ ضُوبِيَان (٢٠٢/١):

﴿ (وعدمُ إعطاءِ عُمَرَ وعثمانَ وعليٌّ ﴿ لَلْمُؤَلِّفَةِ؛ لَعَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيهِ، لَا لَهُ وَعِلْمُ السُّفُ لا لَسُقُوطِ سَهْمِهُم؛ لأنه ثابتُ بالكتابِ والسُّنَّةِ، ولا يَغْبُثُ النَّسْخُ بالاحتمالِ).

أمًّا أثرُ مُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ: فأخرَجَهُ البخاريُّ في «التاريخِ الأوسطِ» (٢٠٩)، ومِن طريقِه ابنُ عَساكِرَ في «تاريخِ دِمَشْقَ» (٩٥/٩): حدَّنني محمدُ بنُ العلاءِ، ثنا عبدُ الرحمٰنِ بنُ محمدِ المحاربيُّ، عن الحَجَّاجِ بنِ دينارٍ، عن ابنِ أبي عثمانَ الصَّوَّافِ، عن محمدِ بنِ سِيرينَ، عن عَبِيدَة السَّلْمانيُّ؛ أنَّ عُبِيْنَةً بنَ حِضْنٍ والأَقْرَعَ بنَ حابِسِ اسْتَقَطَعَا أبا بكرِ أرضًا، فقال عُمَرُ: إنما كان النبيُ ﷺ يُؤلِّقُكُما على الإسلام، فأمَّا الآنَ، فاجْهَلَا عَلَى الإسلام، فأمَّا الآنَ، فاجْهَلَا جَهَدَكما، وقد دَخَلَ عُبِينَةُ بنُ حِصْنِ الفَرَارِيُّ على عُمَرَ في خِلاَتِه.

وأخرَجَهُ عليُّ بنُ المَدينيُّ في «العِلَلِ» \_ كما في «مسنَدِ الفاروقِ» لابنِ كَثِيرٍ (١/ ٣٨٤) \_ وابنُ أبي حاتم في «التفسيرِ» (٣٨٧٠)، ويعقوبُ بنُ سُفْيانَ في «المعرِفةِ والتاريخِ» (٣/ ٧٧)، ومِن طريقِهِ ابنُ عَساكِرَ في الله الكثيرية ومَشْقَ (١٩٥/٩)، والبَيْهَة يُّ في السُّنِ الكُبْري، (١٣٥٦)، عن عبد الرحمٰنِ بنِ محمدِ المُحَارِيق، عن حَجَّاج بن دينارٍ، عن أنسِ بنِ سِيرِينَ، عن عَبِيدَة السَّلْمانيُّ، قال: جاء عُينُنَة بنُ حِصْنِ والأَفْرَعُ بنُ حابس إلى أبي بكر هَيُّه، فقالاً: يا خَلِيفة رسولِ اللهِ، إنَّ عندنا أرضًا سَبِحَةٌ ليس فيها كلا ولا مَنْفَعةٌ، فإنْ رأيتَ أن تُقْطِعَنَاهَا لعلَّنا نَحْرُتُها ونَزْرَعُها، ولعلَّ اللهُ أن يَنفَع بها، فأقطتهُما إيَّاها، وكتبَ لهما بذلك كتابًا، وأشهَدَ لهما، وأشهَدَ عُمَرَ، وليس في القومِ فانظلَقا إلى عُمَرَ ليشْهِدَاهُ على ما فيه، فلمًا قَرَأًا على عُمَرَ ما في الكتابِ، تناوَلَهُ مِن اليهما، فتقلَل فيه فمَكاه، فتَلَمَّرًا وقالاً له مَقالةً سَيِّنةً، فقال عُمَرُ: إنَّ رسولَ اللهِ عَلَى كان يَتَأَلَّفُكُما والإسلامُ يَوْمَثِذِ قليلٌ، وإنَّ اللهُ قد أُعزَّ رسولَ اللهِ عَلَيْ فافَرَقُ المَعْدَدُ اللهُ عَلَيْها، وأنَّ الله قد أعزَ

وأخرَجَهُ ابنُ عَساكِرَ في اتاريخِ دِمَشْقَ (١٩٥/٩) عن عبدِ الرحمٰنِ بنِ محمدِ المُحاربيِّ، عن الحَجَّاجِ بنِ أبي عثمانَ الصَّوَّافِ، عن محمدِ بنِ سيرينَ، عن عَبِيدَةَ السَّلْمانيُّ؛ أَنَّ عُيَيْنَةَ بنَ بدرِ والأَفْرَعَ بنَ حابسِ استَقْطَعَا أَبا بكرِ أَرضًا، فقال عُمَرُ: إنما كان النبيُّ ﷺ يَتَأَلَّفُكُما على الإسلامِ، فأمَّا الآنَ، فاجْهَذَا جَهْدَكُما.

وإسنادُهُ مُنقطِعٌ، وعَبِيلَةُ السَّلْمانيُّ لم يُدْرِكْ عُمَرَ.

قال ابنُ المَدينيُ في «العِلَلِ» - كما نَقَلَهُ عنه الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «الإصابة» (٢٠٨/١)، والحافظُ ابنُ حَبَرٍ في «الإصابة» (٢٠٨/١)، والحافظُ ابنُ حَثيرِ في «مسندِ الفاروقِ» (٢٠٨٤/١) -: «هذا حديثُ منقطِعُ الإسنادِ؛ لأنَّ عَبِيدَةَ لم يُدْرِكُ ولم يُرُو عنه أنَّه سَمِعَ عُمَرَ ولا رَه، والحجَّاجُ بنُ دينارِ واسطيَّ، ولا يُحْفَظُ هذا الحديثُ عن عُمَرَ بأحسنَ مِن هذا الإسنادِ، وقد رواه طاوُسٌ مُرسَلًا، وأوَّلُ هذا الحديثِ كوفيًّ، ثم يَرْجعُ إلى واسطيًّ، ثم يرجع إلى عَبِيدَةً وهو كوفيًّ».

وأمَّا أَنْرُ عثمانَ، وعليَّ بنِ أبي طالبٍ: فَيُنْظَرُ.

قال الشافعيُّ فيما نَقَلَهُ عنه البَيْهَقيُّ في «معرفةِ السُّننِ والآثارِ، (٣٣٦/٩): «ولم يَبْلُغْني أنَّ عُمَرَ ولا عثمانَ ولا عليًّا أَعْظُوا أحدًا تألُّفًا على الإسلامِ، وقد أعزَّ اللهُ ـ فله الحمدُ ـ الإسلامِ، وقد أعزَّ اللهُ ـ فله الحمدُ ـ الإسلامَ عن أن يتألَّفَ الرجلَ عليه».

## على قَالَ ٱلمُصُنِفُ أَبْنُ ضُوبِيَان (٢٠٣/١):

قال في (الإرواءِ) (٣/ ٣٧٩): (لم أقف على إسنادِهِ الآنَ).

وقفتُ على إسنادِه؛ أخرَجَهُ الطَّحَادِيُّ في الحكامِ القرآنِه (٢٩٠/١)، قال: حدَّثنا إبراهيمُ بنُ مَرْزوقِ، قال: حدَّثنا عَفَّانُ، قال: حدَّثنا حَمَّلُهُ بنُ سَلَمَةَ، قال: حدَّثنا حُمَيْدٌ، عن حِبَّانَ، أو حَيَّانَ السُّلَمِيِّ - شكَّ ابنُ مَرْزوقِ - وقال: قلتُ لابنِ عُمَرَ: يَجِيئني مُصَدِّقُ ابنِ الزَّبْيْرِ، فَيَأْخُذُ، قال: ابنِ الزَّبْيْرِ، فَيَأْخُذُ صدقةَ مالي، ويَجِيئني مُصَدَّقُ نَجْدَةَ فَيَأْخُذُ، قال: اللهِ المَّقَلِيْ أَجْزَأُ عنك.

قال ابنُ سَلَمَةً: الصحيحُ في هذا: حَيَّانُ السُّلَميُّ.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأَخرَجَهُ ابنُ زَنْجَوَيْهِ في االأموالِ» (١٢١٥)، مِن طريقِ الحَجَّاجِ بنِ المِنْهالِ، قال: أخبَرَنا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، عن حُمَيْدٍ، عن حِبَّانَ السُّلَميُّ، قال: قلتُ لابنِ عُمَرَ: يَجِيئُني مُصَدِّقُ ابنِ الزُّبَيْرِ ومُصَدِّقُ نَجْدَةَ، قال: «إلى أيّهما دَفَعَتَ أَجْزَأَكَ». وهنا قال: "حِبَّان"، بدلَ "حَبَّان"، وفي روايةِ الدُّودِيِّ عن ابنِ مَعِينِ لم يَقُلْ: "حَبَّان"، ولكنْ في روايةِ إسحاقَ بنِ منصورِ عنه، قال: "حَيَّان السُّلَميَّ"، الذي يَرْوِي عنه حَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، ثقةٌ، وهكذا سَمَّاه ابنُ أبي حاتم، وقال البخاريُّ عند ترجمتِه له: "حِبَّان"، وقولُ حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ أَوْلَى.

A A A



# كتابُ الصَّوْمِ

#### 🕱 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ ٱبْنُ ضُوتِيان (٢٠٩/١):

﴿ (وهُو قُولُ عُمَرَ وَابِنِهِ وَعَمْرِو بَنِ العَاصِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَأَنْسٍ وَمَعَاوِيّةً } وعائشةَ وأسماءَ ابْنَتَيْ أَبِي بَكْرٍ ﷺ).

يعني: صومَ يومِ الشُّكُّ احتياطًا إذا حال دونَ الرُّؤيةِ غَيْمٌ أو قترٌ.

أمًّا أثْرُ هُمَرَ: فأخرَجَهُ أبو حفص المُحُبَرِيُّ، كما في «دَرْءِ اللَّوْمِ والضَّيمْ، في صومِ يومِ الغَيمْ، لابنِ الجَوزِيُّ (٥٣، ٥٣)، مِن طريقِ أبي أيوبَ، عن أبيه، أبي الوليدِ القُرْشيُّ، عن الوليدِ بنِ مسلِم، قال: أخبَرْني ابنُ تُؤبانَ، عن أبيه، عن مَحْحولِ: «أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ وَ اللَّهُ كَان يَصومُ إذا كانت السماءُ في تلك اللهِ مُتَعَيِّمةً، ويقول: ليس هذا بالتقدُّم، ولكنه التَّحرُّي، .

وفي إسنادِه انقطاعٌ؛ مَكْحولٌ لم يُدْرِكُ عُمَرَ ﴿ اللَّهِ مَ وَفِي رُواتِهِ مَن لم أَغْرِفْهُ.

وَأَمَّا أَلْوُ ابْنِ مُمَوَ: فقد ذَكَرَهُ المصنَّفُ قَبْلَ هذا الموضعِ، وخرَّجه في «الإرواءِ» (٨/٤، ٩، ٩٠).

وأمَّا أَثَرُ عَمْرِو بنِ العاصِ: فأخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ؛ كما في امسائلِ الفضلِ بنِ زيادِ الفَطَّانِ اللهُ عن ابنِ لَهِيعَةً، الفضلِ بنِ زيادِ الفَطَّانِ اللهُ أَنْ المُعْرَابِ، عن ابنِ لَهِيعَةً،

 <sup>(</sup>١) كما في فترره اللَّوم، لابن الجَوْزي (٥٦)، وقزاد المعاد، لابن القيم (٢٤٤).

عن عبدِ اللهِ بنِ هُبَيْرةً، عن عمرِو بنِ العاصِ عَلَيْهِ: «أنه كان يَصُومُ اليومَ الذي يُشَكُ فيه مِن رمضانَ».

وابنُ لَهِيعَةَ ضعيفٌ، وفي إسنادِ هذا الخبرِ انقطاعٌ.

واثمًا أَنُو أَبِي هُرَيْرةً: فأخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ؛ كما في «مسائلِ الفضلِ بنِ زيادِ القَطَّانِ" (۱)، والبَيهَقيُّ في «الكُبْرى» (۲۱۱٪)، والخطيبُ البَغداديُّ في «الردِّ على القاضي أبي يَعْلَى» (۱)، مِن طريقِ معاوية بنِ صالح، عن أبي مريم، عن أبي هريرة هيه، قال: «لَأَنْ أَتَعَجَّلَ في صوم رمضانَ بيومٍ أَحَبُّ إليَّ مِن أن أتاخَر؛ لأني إذا تعجَّلْتُ لم يَفُتني، وإذا تاخَرُ فاتنى».

وهذا اللفظُ لأحمدَ، وإسنادُه جَيِّدٌ، رجالُه ثقاتٌ، وأبو مريمَ الأنصاريُّ ثقةٌ قليلُ الروايةِ.

وامًّا أَثَرُ أَنسٍ: فأخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ؛ كما في قمسائلِ الفضلِ بنِ زيادٍ» ـ ومِن طريقِهِ ابنُ الجَوْزِيِّ في قَرْءِ اللَّوْمِ» (٥٤) ـ، وابنُ أبي شَيْبةً في قمصنَّفِه، (٣/ ٢٥)، مِن طريقِ ابنِ عُلَيَّةً، عن يحيى بنِ أبي إسحاقَ، قال: قرأيتُ الهلالَ إما الظَّهْرَ وإما قريبًا منه، فأفطَرَ ناسٌ من الناسِ، فأتَيْنا أنسَ بنَ مالكِ صَلَّهُ، فأخبَرْنَاهُ برؤيةِ الهلالِ، وبإفطارِ مَنْ أفطَر، فقال: هذا اليومُ يَكْمُلُ لي أحدٌ وثلاثون يومًا، وذاك أنَّ الحكمَّم بنَ أيوبَ أَرْسَلَ إليَّ قبلَ صيامٍ الناسِ إني صائمٌ غَدًا، فكرِهْتُ الخلاف عليه، فضمتُ وأنا مُتِمَّ يومي هذا إلى الليلِ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

<sup>(</sup>١) كما في ددَرْءِ اللَّومِ، لابن الجَوْزي (٥٦)، ودزاد المعاد، لابن القيم (٢/ ٤٤).

<sup>(</sup>٢) كما في «المجموعُ» للنووي (٦/ ٤٧٦).

وأمّا أثرُ معاويةً: فاخرَجَهُ أبو داودَ في «سُنبِه» (٥١٨/٢) ـ ومِن طبيقه النبيْهَقيُ في «الكبيرِه (٢١٠/٤) ـ والطّبَرانيُ في «الكبيرِه (٢١٤/١٩)، وفي مسندِ الشامِيْنَ» (٢١٠/٤)، وابنُ حَرْمٍ في «المحلَّى» (٢٤/٧) ـ ط. المُنيريةِ)، مِن طريقِ الوليدِ بنِ مسلِم، ثنا عبدُ اللهِ بنُ العلاءِ، عن أبي الأُذْهَرِ المُغِيرةِ بنِ فَرُوةَ، قال: قام معاويةُ بنُ أبي سُفْيانَ فَهُ في الناسِ بدَيْرِ مِسْحَلِ الذي على بابِ حِمْصَ، فقال: أيها الناسُ، إنا قد رأينا الهلالَ يوم كذا وكذا، وأنا مُتَقَدِّمٌ بالصيام، فمَنْ أَحَبَّ أن يَفعلَهُ في نَيفعلَهُ مَنْ الله فقال: يا معاويةُ، أشيءُ في سَمِعْتَهُ مِن رسولِ اللهِ أم شيءٌ مِنْ رَأْيِك؟ فقال: سمعتُ رسولَ اللهِ يَقْ يَقُولُ: (صُومُوا الشَّهْرَ وَسِرَهُ).

ورجالُهُ ثقاتٌ، إلَّا المُغِيرةَ بنَ فَرْوَةَ؛ فيه جهالةٌ، قال ابنُ حزمٍ: غيرُ مشهورٍ.

وأُخرَجَ الإمامُ أحمدُ؛ كما في «مسائلِ الفضلِ بنِ زيادٍ»، مِن طريقِ سعيدِ بنِ عبدِ العزيزِ، عن مَكْحُولٍ وابنِ حَلْبَس؛ أنَّ معاويةً ﴿ كَانَ يقولُ: «لَأَنْ أَصُومَ يومًا مِن شَعْبانَ أَحَبُّ إِليَّ مِن أَن أُفطِرَ يومًا مِن رمضانَ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأمَّا أَثْرُ عائشةً: فأخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ في «المسنَدِ» (١٢٥/٦)، وسعيدُ بنُ منصورِ في «سُنَنِه» (١ - ومِن طريقِهِ ابنُ الجَوْزِيِّ في «دَرْهِ اللَّهْمِ» (١٤/ ٢١١)، وفي «المعرِفةِ» (١٤/ ٢١١)، وفي «المعرِفةِ» (٢١٤/٤)، مِن طريقِ يَزِيدُ بنِ خُمَيْرٍ، قال: سمعتُ عبدَ اللهِ بنَ

<sup>(</sup>١) كما في (زاد المعاد) لابن القيم (٢/ ٤٤).

أبي موسى، وذكر حديثًا طويلًا في سؤالِهِ لعائشةً، وفيه قال عبدُ اللهِ بنُ أبي موسى، وذكرَ حديثًا طويلًا في سؤالِهِ لعائشةً، وفيه قال عبدُ اللهِ يُخْتَلَفُ فيه مِن رمضانَ؟ فقالتُ: لأَنْ أَصُوم يومًا مِن شعبانَ أَحَبُّ إليَّ مِن أَنْ أَفْطِرَ يومًا مِن رمضانَ، فال: فَخَرَجُتُ فَسَأَلْتُ ابنَ عُمَرَ وأبا هريرةً، فكلُّ واحدٍ منهما قال: أزواجُ النبيِّ ﷺ أعلَمُ بذلك منًا».

وإسنادُهُ صحيحٌ، وذكرَهُ في «الإرواءِ» (١١/٤) باختصارٍ تبعًا لأثَرِ ابن عُمَرَ ﷺ.

وامًّا أَنْرُ أسماء: فأخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ؛ كما في المسائلِ الفضلِ بنِ زيادٍ اللهُ وسعيدُ بنُ منصورٍ في السننِه اللهُ ومِن طريقهِ ابنُ الجَوْزِيِّ في الدَّوْءِ اللَّوْمِ الرَّهُ (٥٦)، والبَيْهَقيُ (٢١١/٤)، مِن طُرُقٍ، عن هشامِ بنِ عُرْوَةً، عن فاطمةً بنتِ المنذِرِ، عن أسماءً الله النها كانتْ تَصُومُ اليومَ الذي يُشَكُ فيه مِن رمضانَ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

## 🗷 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ ٱبْنُ ضُوتِيان (٢١١/١):

﴿ (حديث: (يَدَعُ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ مِنْ أَجْلِي)).

أغفَلَ ذِكْرَهُ في االإرواءِ.

وقد أخرَجَهُ مالكٌ في «الموطّلْ» (٢/ ٣١٠ ـ ط. عبد الباقي)، ومِن طريقِه الإمامُ أحمدُ (٢/ ٤٦٥، ٥١٦)، والبخاري (٢٢٦/٢ ـ ط. العامرة)، وأبو داودَ (٢٣٦٣)، والشافعيُّ في «القديم»؛ كما في «المعرِفةِ»

<sup>(</sup>١) كما في قدره اللوم؛ لابن الجؤزي (٥٦)، وقزاد المعاد؛ لابن القيم (٢/٤٤).

<sup>(</sup>٢) المرجع نفسه.

(٣٧٦/٦)، والبَيْهَ فَيُ في الكُبْرى، (٣٠٤/٤)، وغيرُهم، مِن طريقِ أبي الزُنادِ، عن الأَغرَجِ، عن أبي هريرة ﴿ اللهُ مَنْ أَبِي الزُنادِ، عن الأَغرَجِ، عن أبي هريرة ﴿ اللهُ مِنْ رَسُولُ اللهِ مَنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ أَجْلِي، فَالصَّيَامُ لِي وَأَنَا رِيحِ الْمِسْكِ، إِنَّمَا يَلَوُ شَهْوَتَهُ وَطَعَامَهُ وَشَرَابَهُ مِنْ أَجْلِي، فَالصَّيَامُ لِي وَأَنَا أَجْرِي بِهِ، كُلُّ حَسَنَةٍ بِمَشْرَةٍ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِنْةِ ضِمْفٍ، إلَّا الصَّيَامُ، فَهُو لَي، وَأَنَا أَجْزِي بِهِ).

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَنِبةَ (٣/٥)، ومِن طريقِهِ مسلِمٌ في «الصحيح» (٨٠٧/٢)، وابنُ ماجَهُ (١/٥٢٥)، وأخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ (٣٩٣٨)، ٢٤٤، ٤٤٧)، ومِن طريقِهِ ابنُ الجَوْزِيِّ في «التحقيقِ» (٣٧٩/٥)، وأخرَجَهُ البَيْهَقِيُّ في «الكُبْرى» (٤/ ٢٧٧) وفي «شُعَبِ الإيمانِ» (٣/ ٢٧٣)، وأخرَجَهُ النَّسَائيُّ في «الكُبْرى» (٤/ ٢٧١) و «الصُغرى» (٤/ ٢٩٣) سِندي)؛ جميعُهُمْ مِن طريقِ الأعمشِ، عن أبي صالح، عن أبي صالح، عن أبي هريرةً ﷺ، بنحوِه.

ورُوِيَ مِن طُرُقٍ كثيرةٍ عن أبي هريرةً.

## 🗯 قَالَ ٱلْمُمَنِفُ ٱبْنُ صُوتِيَان (٢١٢/٢):

﴿ (عن زُرارَةَ بنِ رَبيعةً، عن أبيه، عن عثمانَ في اأمرُكِ بِيَلِكِ»: ﴿ النَّفَاءُ مَا قَضَتْ؛ رواه البخاريُّ في اتاريخِه»).

لم يُخرِّجه في «الإرواءِ مِن «التاريخِ الكبيرِ» للبخاريِّ، وخرَّجه مِن غيرِه، وقد أخرَجَهُ البخاريُّ في «التاريخِ الكبيرِ» (٣/ ٢٨٥)، و«التاريخِ الأوسطِه (٢٤٠/١)، مِن طريقِ قُتَيْبَةَ، عن هُشَيْمٍ، عن زُرارَةَ بنِ رَبيعةَ، عن أبيه، عن عثمانَ، به.

# قَالَ ٱلْمُضَنَفُ أَبْنُ ضُوتِ ان (٢١٥/١):

﴿ (وَيَجِبُ عليهما - أي: على الحاملِ والمُرضِعِ - القضاءُ؛ لأنهما يُطِيقَانِهِ، قال الإمامُ أحمدُ: أَذْهَبُ إلى حديثِ أبي هريرةَ، ولا أقولُ بقولِ ابنِ عُمَرَ وابنِ عباسٍ في مَنْعِ القضاءِ).

أغفَلَ في «الإرواءِ» حديثَ أبي هريرةَ، وخرَّج أثرَ ابنِ عباسٍ في أولِ كتابِ الصيام (١٧/٤)، وخَرَّجَ أثرَ ابنِ عُمَرَ ضِمْنَهُ.

وفي بعضِ كتبِ المذهبِ يقولُ أحمدُ: (أقولُ بقولِ أبي هُرَيْرة)؛ كما في الفروع؛ (٣/٢٦)، والمبدع؛ (٣/١٦).

وخبر أبي هريرة: أخرَجَهُ الدَّارَقُطنيُّ في اسُننِه، (٢٣٤٦)، قال: حدَّننا محمدُ بنُ مَخْلَدِ، ثنا أحمدُ بنُ عثمانَ بنِ سعيدِ، ثنا سهلُ بنُ بكَّارٍ، ثنا أبو عَوَانَةَ، أنا رَقَبَةُ، قال: زَعَمَ عطاءٌ أنه سَمِعَ أبا هريرةَ يقولُ في الرجلِ يَمْرَضُ في رمضانَ، فلا يَصُومُ حتى يَبْرَأَ، أو لا يَصُومُ حتى يُبْرَأَ، أو لا يَصُومُ حتى يُبْرِكُهُ رمضانٌ آخَرُ، قال: اليَصُومُ الذي حَضَرَهُ، ويَصُومُ الآخَرَ، ويُطْعِمُ كلَّ لِلذِ مِسْكِينًا».

قال الدَّارَقُطنيُّ عَقِبَهُ: إسنادٌ صحيحٌ.

## 🛭 قَالَ ٱلمُصَنِفُ أَبْنُ ضُوبِيَّان (٢١٥/١):

﴿ حديثُ: (إِذَا مَاتَ ابنُ آدَمَ، انْقَطَعَ مَنْهُ مَمَلُهُ، إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ)).

أَغَفَلَ ذِكْرَهُ في «الإرواء» في هذا الموضعِ مِن كتابِ الصيامِ، وأعادَهُ المصنّفُ في أول كتابِ الوَقْفِ، وخرّجه في «الإرواءِ» (٢٨/٦).

تَنْبُيه:

لفظةُ: (إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ) لا تُوجَدُ في شيء مِن ألفاظِ الحديثِ

النبي خرَّجَها في االإرواءِ، (٢٨/٦)، وإنما جاء الحديثُ عندهم بلفظِ: (إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ).

وأخرَّجَ هذه اللفظة (إِذَا مَاتَ ابنُ آدَمَ) - ابنُ أبي الدُّنْيا في العيالِ، (٢/ ٦١٢)، عن يحيى بنِ أيوب، حدَّثنا إسماعيلُ بنُ جعفرٍ، أخبَرَني العلاء، عن أبي هريرة، عن رسولِ اللهِ ﷺ، قال: (إِذَا مَاتَ ابنُ آدَمَ، انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُتَتَعُمُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْهُو لَهُ).

وإسنادُهُ صحيحٌ، إلّا أنَّ أبا بكرِ بنَّ أبي الدُّنْيا قد خالَفَّ مسلِمَ بنَ الحَجَّاجِ وأبا يَعْلَى المَوصِليَّ؛ فَرَواه عن يحيى بنِ أيوبَ، فجاء مِن درنِهما بلفظةِ: (آدَمُ) بدلَ لفظةِ: (الإِنْسَان).

أخرَجَهُ مسلِمٌ في «الصحيحِ» (١٦٣١)، فقال: حدَّثنا يحيى بنُ أيوبَ، وقُتَنِبَةُ \_ يعني: ابنَ سعيدِ \_ وابنُ حَجَرٍ، قالوا: حدَّثنا إسماعيلُ \_ هو ابنُ جعفرٍ \_ عن العلاءِ، عن أبيه، عن أبي هريرةَ؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: (إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ، انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُتَتَعَمُّ بِهِ، أَوْ وَلَلٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ).

وأخرَجَهُ أبو يَعْلَى في «المسنَدِ» (٦٤٥٧) عن يحيى بنِ أيوبَ، حدَّثنا إسماعيلُ بنُ جعفرِ، عن العلاءِ، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: (إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ، انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ: إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَغَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ).

## 🗷 قَالَ ٱلْمُصَنِّفُ أَبْنُ ضُوتِيَان (٢١٦/١):

﴿ (وهو قولُ عليٌّ، وابنِ عباسٍ، وأبي هُرَيْرةً، وعائشةً ﴿ ). انتهى؛ كَا يعني: الفِظرَ مِن الحِجَامةِ.

أمَّا أَثُرُ عَلَيَّ بِنِ أَبِي طَالَبٍ: فَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي ﴿الكُّبْرِي ۗ (٢٢٣/٢)

عن أبي العلاءِ، وعبدُ الرُّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٢١٠/٤) عن مَعْمَرِ؛ كِلاهُما عن قَتَادةَ، عن الحسنِ، عن عليٌ ﷺ، قال: (أَفْطَرَ الحَاجِمُ وَالمَحْجُومُ).

وأخرَجَهُ النَّسَائيُّ أيضًا، مِن حديثِ سعيدِ بنِ أبي عَرُوبَةَ، عن قَنَادةَ، به، رواه عن سعيدِ عبدُ الأعلى موقوقًا، ويَزيدُ بنُ زُرَيْعٍ عنه عن مَظر عن الحسنِ به مرفوعًا.

وأخرَجَهُ النَّسَائيُّ أيضًا، مِن طريقِ عُمَرَ بنِ إبراهيمَ، عن قَتادةَ، به، مرفوعًا.

وكلا الوَجهَيْنِ مَحفوظٌ عن الحسنِ، وإسنادُه ضعيفٌ؛ الحسنُ البصريُّ ثقةٌ إمامٌ يدلِّسُ عن الضعفاءِ، ولم يَسْمَعْ مِن عليٍّ ﷺ، واللهُ أعلمُ.

وما أُخِذَ على الحسنِ البصريِّ مِن التدليسِ إنما هو في رِوايَتِهِ عمَّنْ لم يُدْرِكُه، أو لم يَسْمَعُ منه شيئًا مِن أصحابِ النبيُّ ﷺ.

و أخرَجَهُ مسدَّدٌ في «المسنَدِه ـ كما في «المَطالِب» (١٥/١) ـ مِن طريق لَيْثِ، عن أبي إسحاق، عن الحارثِ، عن عليٌّ به.

ورواه ابنُ الأعرابيِّ في «مُعجَمِه» (٢/٤٤٧) مِن هذا الطريقِ مَرْفِعًا.

وإسنادُه ضعيفٌ؛ لحالِ لَيْثٍ والحارثِ.

وامًّا أَثَرُ عائشةً: فأخرَجَهُ النَّسَائيُ في «الكُبْرى» (٢٢٨/٢)، وابنُ أبي يَعْلَى في «الطَّبَقاتِ» (١/ ١٤٠)، مِن طريقِ الحسنِ بنِ موسى، عن شَيْبانَ (١)، عن لَيْثِ، عن عبدِ الله بنِ عُبَيْدِ بنِ عُمَيْرٍ، عن عِياضِ بنِ عُرْدَةً، عن عائشةً، قالتْ: (أَفْطَرَ الحَاجِمُ والمَحْجُومُ).

<sup>(</sup>١) وقع في «الطبقات \_ ط الفقي، (سفيان)؛ وهو تصحيف.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ لَيْثُ بنُ أبي سُلَيْمٍ ضعيفٌ، وعِياضُ بنُ عُرْوَةً فِيه جهالةً.

وأَخرَجَهُ النَّسَائيُّ (٢٢٨/٢)، وابنُ أبي شَيْبةَ (٥١/٣)، وابنُ أبي يَعْلَى في الطَّبقاتِ، (١/ ١٤٠)، عن الحسنِ بنِ موسى، عن شَيْبانَ، والنَّسَائيُّ أيضًا (٢/ ٢٢٩) عن عبدِ الواحدِ بنِ زيادٍ؛ كِلاهُما عن اللَّيْثِ، عن عطاءٍ، عن عائشةً، به.

وأخرَجَهُ أحمدُ في «مسنَدِه» (٦/ ١٥٧) عن أبي معاويةً، والنَّسَائيُّ (٢/ ٢٨٧) عـن خالـدِ وأبـي مـعـاويـةً، والـطَّـحَـاويُّ (٩٩/٢) عـن أبي الأُخوَصِ؛ جميعُهُمْ عن اللَّيْث، به، مَرفوعًا.

وكِلاهُما محفوظٌ عن اللَّيْث، وإسنادُهُ ضعيفٌ لا يَصِحُّ؛ اللَّيْثُ هو ابنُ أبي سُلَيْم ضعيفُ الحديثِ، واللهُ أعلمُ.

قال البخاريُّ في «تاريخِه الكبيرِ» (٢/ ١٧٩): (لا يَصِحُّ).

وأمَّا أَثَرُ أبي هُرَيْرةً: فأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٢١٠/٤)، والنَّسَائيُ في «الكُبْرى» (٢٢٧/٢)، عن النَّضْرِ بنِ شُمَيْلٍ وحَجَّاجٍ وابنِ أبي حسينٍ، والعُقَيْليُ في «الضُّعفاءِ» (٢٢/٢) عن رَوْحِ بنِ عُبادَةً؛ جميعُهُمْ عن ابنِ جُرَيج، أخبَرني عطاءً، عن أبي هريرة وَلِيُهُم، قال: (أَنْطَرَ الحَاجِمُ والمَحْجُومُ).

وفي سماع عطاء هذا الخبر مِن أبي هريرة خِلاف ؛ فقد قال ابن أبي حسين في روايتِه: قال عطاء : سمعتُه منه، وقال حَجَّاجٌ في روايتِه: ولم يَسْمَعْهُ منه؛ وهو الصواب، فقد أخرَجَهُ النَّسَائيُ (٢٢٧/٢)، والعُقَيْليُ في «الضعفاء (٢٢٧/٢)، عن عَمْرِو بنِ دِينارٍ، عن عطاءٍ، عن رجلٍ، عن أبي هريرة، به، وجعَلَ فيه الواسطة، ورجَّح ذلك النَّسَائيُ في «سُننِهِ الكُبْرى»، لكنه ورَدَ بوجهِ آخَرَ عن أبي هريرة؛ كما سيأتي.

وأخرَجَهُ النَّسَائيُّ (٢٢٦/٢)، والبَيْهَقيُّ (٢٦٦/٤)، عن محمدِ بنِ عبدِ اللهِ الأنصاريُّ، وداودَ بنِ عبدِ الرحمٰنِ، وابنُ أبي شَيْبَةَ (٥٠/٣) عن ابنِ عُلَبَّةَ، والطَّحاويُّ (٩٩/٢) عن داودَ أيضًا؛ جميعُهُمْ عن ابن جُرَيْجٍ، عن عطاءٍ، عن أبي هريرةً، مرفوعًا.

وأخرَجَهُ النَّسَائيُّ (٢/ ٢٢٦)، ومِن طريقِه العُقَيْليُّ في «الضعفاءِ» (٦٢/٢)، مِـن طـريـقِ رَبَـاحِ بـنِ أبـي مـعـروفِ، عـن عـطـاء، عـن أبي هريرةَ ﷺ، مرفوعًا.

وأخرَجَهُ النَّسائيُّ (٢٢٧/٢، ٢٢٨)، مِن طريقِ يَزيدَ، وعبدِ اللهِ، عن عبدِ الملكِ بنِ أبي سليمانَ، عن عطاءِ، عن أبي هريرةَ، موقوفًا.

ورواه النَّسَائيُّ، مِن طريقِ خالدٍ، عن عبدِ الملكِ، عن عطاءٍ؛ مِن قولِه.

وأخرَجَهُ النَّسَائيُّ (٢٢٦/٢)، مِن طريقِ إبراهيمَ بنِ طَهْمانَ، عن الاعمشِ، عن أبي صالح، عن أبي هريرةَ، موقوفًا.

وأخرَجَهُ النَّسَائيُّ، وابنُ ماجَهُ، وابنُ الأعرابيُّ في «معجَمِه» (٨٠٩/٢)، وابنُ شاهينَ في «الناسخِ والمنسوخِ» (٣٣٧)، وغيرُهم، مِن طريقِ عبدِ اللهِ بنِ بِشْرٍ، عن الأعمشِ، به، مرفوعًا.

ولا يَصِحُ؛ عبدُ اللهِ بنُ بِشْرِ لم يَسْمَعُ من الأعمشِ؛ قاله أبو حاتمٍ، وفي حديثهِ عن الأعمشِ مناكيرُ؛ قاله ابنُ مَعِينٍ والحاكمُ، والصحيحُ وقَفُ هذا الخبر على أبي هريرةَ ﴿

قال البخاريُّ في اتاريخِه الكبيرِ، (١٧٩/٢): (ورَفَعَهُ بعضُهم، ولا يَصِعُّ). انتهى.

وأمًّا أَثَرُ عبدِ اللهِ بنِ عباسٍ: فأخرَجَهُ الطَّحَاويُّ في اشرحِ معاني الآثارِ، (٢/ ١٠٠ ـ ط. الأنوار)، مِن طريقِ شَرِيكِ، عن جابرٍ، عن أبي جعفر، وسالم، عن سعيد، والمُغِيرةِ، عن إبراهيم، والليثِ عن مجاهدٍ، عن ابنِ عباسٍ على الله عن المِجاهدِ، عن ابنِ عباسٍ على الله الله عنها الصَّغفِ، الحِجَامةُ للصائمِ مَخَافَةَ الصَّغفِ،

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ شَرِيكٌ سَيِّئُ الحفظِ، واللَّيْثُ هو ابنُ أَبِي سُلَيْمٍ ضعيفُ الحديثِ، إلَّا في حديثِهِ عن مجاهِدِ بنِ جَبْرٍ في التفسير؛ فإنه أحسنُ حالًا مِن بقيَّةِ حديثِه، فهو كتابٌ لم يَسْمَعْهُ مِن مجاهِدٍ، وإنما أَخَذَهُ مِن القاسم بنِ أَبِي بَزَّةً، وحَدَّثَ به.

قال ابنُ حِبَّانَ في «النُّقاتِ» (٧/ ٣٣١)، وفي المشاهيرِ علماءِ الأمصارِ» (١٤٦): (ما سَمِعَ التفسيرَ عن مجاهِدِ أحدٌ غيرَ القاسِمِ بنِ أبي بَزَّةً؛ نَظَر الحَكَمُ بنُ عُتَبْبةً، ولَيْثُ بنُ أبي سُلَيْم، وابنُ أبي نَجِيح، وابنُ عُيَيْنَةً، في كتابِ القاسمِ، ونَسَخُوهُ، ثم دَلَّسُوهُ عن مجاهِدِ). انتهى.

وحديثُ هؤلاءِ عن مجاهِدِ في التفسيرِ في حُكْمِ المُتَّصلِ، واللهُ أعلمُ.

## 🗷 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ ٱبْنُ ضُوتِيَان (٢١٨/١):

( ﴿ وَكَانَ الْحَسَنُ يَمْضُغُ الْجَوْزُ لَابِنِ ابْنِهِ، وهو صائمٌ).

أخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٧٥١٧) عن إسماعيلَ بنِ عبدِ اللهِ، عن يونسَ، عن الحسنِ، قال: «رأيتُهُ يَمْضُغُ للصبيِّ طعامًا، وهو صائمٌ، قال: «يَمْضُغُهُ ثم يُخْرِجُهُ مِن فِيهِ يَضَعُهُ في فَمِ الصبيُّ، قال يونسُ: وكنتُ أَدْخُلُ عليه وهو صائمٌ في شِدَّةِ الحَرِّ، فيتَمَضْمَضُ بالماءِ يَمُجُّهُ مِن الظَّهْرِ إلى العَصْرِ، وذلك في رجبٍ.

وإسنادُهُ لا بأسَ به، وإسماعيلُ بنُ عبدِ اللهِ هو ابنُ الحارثِ، ابنُ أختِ

ابن سِيرِينَ، قال عنه النَّسَائيُّ: لا نَعْرِفُهُ، وعَدَّهُ ابنُ حِبَّانَ في ثقاتِه.

# قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَنْ صُوتِ ان (٢١٨/١):

# 🚁 (ورَخَّصَتْ فيه عائشةُ رﷺ). انتهى؛ يعني: مَضْغَ العَلَكِ للصائمِ.

أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٣٧/٣)، مِن طريقِ جَرِيرِ بنِ عبدِ الحميدِ (٣٧/٣)، مِن لَيْثٍ، عن مجاهِدٍ، قال: «كانتُ عائشةُ لا ترى بأسًا في مَضْغ العَلَكِ للصائمِ إلَّا القارَ، وكانتُ تُرَخِّصُ في القارِ وَحْدَهُ».

وإَسنادُهُ ضعيفٌ؛ لَيْثٌ هو ابنُ أبي سُلَيْمٍ لا يُحْتَجُّ به، ومجاهِدُ بنُ جَبْرٍ ثقةٌ عالِمٌ، قال شُعْبةُ ويحيى بنُ مَعِينٍ وأبو حاتم: لم يَسْمَعْ مِن عائشةَ، لكنْ قال ابنُ المَدِينيُّ: لا أَنْكِرُ أَنْ يكونَ مَجَّاهِدٌ لَقِيَ جماعةً مِن الصحابةِ، وقد سَمِعَ مِن عائشةَ. انتهى.

## قَالَ ٱلْمُحَيِنَفُ ٱبْنُ ضُوتِيَان (٢١٨/١):

﴿ لَا يُفْطِرُ إِنْ فَعَلَ شَيْئًا مِن المُفطراتِ ناسيًا أَو مُكْرَهًا؛ به قال علميًّ وابنُ عُمَرً).

أمًّا أثَرُ عليٌ بنِ أبي طالب: فأخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورِ (٢)، ومِن طريقِهِ العُمَيْليُّ في «الضعفاء» (١١/٤)، ومحمدُ بنُ الحسنِ في «الحُجَّةِ على أهلِ المدينةِ» (٣٩٣)، مِن طريقِ أبي الأُخوَسِ، عن أبي إسحاقَ السَّبِيعِيِّ، عن كَرِيم، عن الحارثِ، عن عليٌ بنِ أبي طالبٍ ﷺ؛ في السانم يأكُلُ ناسيًا، قال: «طُعْمَةٌ أَطْعَمَهُ اللهُ إيَّاهُ».

<sup>(</sup>١) وقع في المصنف ابن أبي شيبة : (جرير عن عبد الحميد)؛ وهو تصحيف.

 <sup>(</sup>٢) ذكر إسناذ سعيد بن منصور ومتنة: الحافظ الذهبي في اميزان الاعتداله (٣/ ٤١٢)،
 ترجمة اكريمه.

وإسنادُهُ ضعيفٌ، وكريمٌ مجهولٌ، والحادِثُ هو الأغورُ معروفُ الحالِ.

قال البخاريُّ في التاريخِ الكبيرِ، (٢٤٣/٧): (كريمٌ عن الحارثِ، رَوَى عنه أبو إسحاقَ الهَمْدانيُّ، ولا يَصِعُّ). انتهى.

وقال أبو زُرْعَةَ الرازيُّ؛ كما في اسؤالاتِ البَرْذَعِيُّ، (٦٥٢): (كريمٌ عن الحارثِ لا يَصِحُّ، روى عنه أبو إسحاقَ). انتهى.

وأخرَجَ البَيْهَقِيُّ في «السُّننِ الكُبْرى» (٢٧١/٤)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٢٧١/٤)؛ كِلاهُما مِن طريقِ الحَجَّاجِ، عن أبي إسحاق، عن المحارثِ، عن عليٌ هُلِيَّ، قال: "إذا أكَلَ الرجلُ ناسيًا، وهو صائمٌ، فإنما هو رِزْقٌ رَزْقَهُ اللهُ إيَّاه، وإذا تَقَيَّأُ وهو صائمٌ، فعليه القضاءُ، وإذا ذَرَعَهُ الغَيْءُ، فليس عليه القضاءُ».

وإسنادُهُ ضعيفٌ.

وأمَّا أَثَرُ عبلِ اللهِ بنِ عُمَرَ: فأخرَجَهُ ابنُ حَزْمٍ في المحلَّى، (٢٢١/٦)، مِن طريقِ وَكِيعٍ، عن شُغبة، عن عبلِ اللهِ بنِ دينارٍ، قال: السَسَّفَى عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ ﴿ اللهِ وهو صائمٌ، فقلتُ: أَلَسْتَ صائمًا؟! قال: أراد اللهُ أن يَسْقِيَنِي فمَنَعْتَني،

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وهذا في الناسي.

وأمَّا المُكُرَّهُ، فأخرَجَ مالكٌ في «الموطَّابِّ» (٦٨٠) عن نافع، عن عبدِ اللهِ بنِ عُمَر؛ أنه كان يقولُ: «مَنِ استَقَاءَ وهو صائمٌ، فعليه القضاءُ، ومَن ذَرَعَهُ النَّيْءُ، فليس عليه القضاءُ».

## 🧝 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ صُوتِيَانِ (٢٢٠/١):

﴿ (فَإِنْ أَخَرَهُ لَغَيْرِ عُذْرٍ حَتَى أَذْرَكُهُ رَمْضَانٌ آخَرُ، فعليه مع القَضَاءِ الطَّعَامُ مِسْكِينٍ لكلِّ يومٍ؛ يُرْوَى ذلك عن ابنِ عباسٍ، وابنِ عُمَرَ، وأبي مُرَبُرة، ولم يُرُو عن غيرِهم خِلَافُهم؛ قاله في الشرحِ).

أَمَّا أَثَرُ ابنِ عباسٍ: فأخرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ في «أحكامِ القرآنِ» (٨٨٨)، والبَيْهَقيُّ في «السُّننِ الكُبْرى» (٢٥٣/٤)، عن يَزيدَ بنِ هارونَ، قال: حدَّننا شُغبةُ، عن الحَكَمِ، عن مَيْمُونِ بنِ مِهْرانَ، عن ابنِ عباسٍ؛ في رجلٍ أَذْرَكَهُ رمضانُ وعليه رمضانٌ آخَرُ، قال: «يَصُومُ هذا، ويُطْعِمُ عن ذلك كلَّ يوم مِسْكِينًا ويقضِيهِ».

#### وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ الدَّارَقُطنيُّ في اسننِه، (٢٣٤٧)، مِن طريقِ سُفْيانَ بنِ عُيْنَةً، عن أبي إسحاقَ، عن مجاهِدٍ، عن ابنِ عباسٍ، قال: «مَنْ فَرَّطَ في صبامِ شهرِ رمضانَ حتى يُدْرِكَهُ رمضانٌ آخَرُ، فلْيَصُمْ هذا الذي أَذْرَكَهُ، ثم لْيَصُمْ ما فاته، ويُطْعِمْ مع كلِّ يومِ مِسكينًا».

قال الدَّارَقُطنيُّ: خالَفَهُ مطرُّفٌ، عن أبي إسحاقَ، عن مجاهِدٍ، عن أبي هريرةَ، وقد تقدَّم (٢٣٤٤).

وَاُمَّا أَنْرُ عِبِدِ اللهِ بِنِ عُمَرَ: فَأَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنَيُّ فِي ﴿سَنِيهِ (٢٣٤١)، مِن طريقِ عَنْبَسَةَ، ثنا يونسُ، قال: سأل سعيدُ بنُ يَزِيدَ ـ قال عَنْبَسَةُ: وهو أخو يونسَ بنِ يَزِيدَ ـ نافعًا مَوْلى ابنِ عُمَرَ عن رجلٍ مَرِضَ، فطال به مرضُهُ، حتى مَرَّ به رمضانانِ أو ثلاثةٌ؟ فقال نافعٌ: كان ابنُ عُمَرَ يقولُ: (مَن أَذْرَكَهُ رمضانُ ولم يَكُنْ صام رمضانَ الخالي، فليُطْعِمْ مكانَ كلِّ يومٍ مِسْكِينًا مُدًّا مِن حِنْطَةٍ، ثم ليس عليه قضاءً».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في التحافِ المَهَرَةِ (٩/ ٣٨٠)، فيما نَقَلَهُ عن الدَّارَقُطنيُ: اكلُّهم ثقاتُ.

وأخرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ في «سُننِهِ» أيضًا (٢٣٤٢)، مِن طريقِ زُهَيْرٍ، نا الحسنُ بنُ الحُرِّ، عن نافعٍ؛ أنَّ عبدَ اللهِ كان يقولُ: «مَنْ أَذْرَكُهُ رمضانُ، وعليه مِن رمضانَ شيءٌ، فَلْيُطْعِمُ مكانَ كلِّ يومٍ مِسكينًا مُدًّا مِن حِنْطَةٍ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأمًّا أَثَرُ أَبِي هريرةً: فأخرَجَهُ الدَّارَقُطنيُّ في (سُننِه) (٣٣٤٣)، مِن طريقِ يحيى بنِ سعيدٍ، عن ابنِ جُرَيْجٍ عن عطاءٍ، عن أبي هريرةً؛ في رجلٍ مَرِضَ في رمضانَ، ثم صَعَّ ولم يَصُمْ حتى أَذْرَكَهُ رمضانَ آخَرُ، قال: «يَصُومُ الذي أَذْرَكَهُ، ويُطْهِمُ عن الأولِ لكلِّ يومٍ مُدًّا مِن حِنْطةٍ لكلً مِسْكين، فإذا فَرَغَ في هذا، صام الذي فَرَّطَ فيه).

قال الدَّارَقُطْنيُّ: ﴿إِسْنَادٌ صَحِيحٌ مُوقُوفٌ﴾.

وأخرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ أَيضًا (٢٣٤٨)، مِن طريقِ قَيْسِ بنِ سعدٍ، يحدِّثُ عن عطاءٍ، عن أبي هريرةً؛ أنه قال: ﴿إِذَا لَم يَصِحُّ بين الرَّمَضَانَيْنِ، صامَ عن هذا، وأَطْعَمَ عن الماضي، ولا قضاءً عليه، وإذا صَحَّ ولم يَصُمُ حتى أَذْرَكَهُ رمضانٌ آخَرُ، صام هذا، وأَطْعَمَ عن الماضي، فإذا أَفْطَرَ قَضَاهُ».

قال الدَّارَقُطْنيُّ: ﴿هَذَا إِسْنَادٌ صَحَيْحٌ﴾.

# 🗷 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صَنُوبِيَّانِ (٢٢٠/١):

﴿ (وَحُكِيَ وُجُوبُهُ عَنِ الشَّعْبِيُّ وَالنَّخَعِيُّ). انتهى، ولا بأسَ أن يُقَرِّقَ؛ قاله البخاريُّ عن ابنِ عباسٍ.

أمَّا أَثُرُ حامرٍ بنِ شُرَحْبِيلَ الشُّعْبِيِّ: فأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةً في

«المصنَّفِ» (٩٢١٨) عن عَبْدَةَ بنِ سُلَيْمانَ، عن مجالِدٍ، عن الشُّعبيِّ، قال: «إنْ شَقَّ عليك أن تَقضِيَ متتابِعًا، فَرِّقْ؛ فإنَّما هي عِدَّةٌ مِن أيامٍ أَخرَ».

وإسنادُهُ ضعيفٌ، ومجالِدُ بنُ سعيدٍ لا يُحْتَجُّ به.

وأخرَجَهُ أيضًا ابنُ أبي شَيْبةَ في االمصنّفِ، (٩٢٣٤) عن أبي خالد الأحمرِ، عن داودَ ـ وهو ابنُ أبي هندِ ـ عن الشَّغبيِّ، قال: ﴿أَحَبُّ إِليَّ إَن يُفْضِيهُ كَمَا أَفْطَرَهُۥ

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأمَّا أَثَرُ إبراهيمَ بنِ يَزيدَ النَّخَعيِّ: فأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٩٢٣١)، مِن طريقِ ابنِ فُضَيْلٍ، عن الأعمشِ، عن إبراهيمَ، قال: «كانوا يقولونَ: قضاءُ رمضانَ تِباعًا».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٧٦٥٩)، مِن طريقِ عن الثَّوْرِيِّ، عن منصورٍ، عن إبراهيمَ، وعن داودَ، عن الشَّعْبيِّ، قالًا: «تباعًا».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

واثمًا أثَرُ ابنِ عباس: فعَلَقَهُ البخاريُّ في الصحيحِ (كتابُ الصومِ، البُ: متى يُقْضَى قضاءُ رمضانَ)، وهو عند الإمامِ مالكِ في الموطّلِ بابُ: متى يُقْضَى قضاءُ رمضانَ، وهو عند الإمامِ مالكِ في الموطّلِه (٤٦) عن ابنِ شِهَابٍ أنَّ عبدَ اللهِ بنَ عبَّاسٍ وأبا هُرَيْرةَ الحُتَلفَا في قضاءِ رمضانَ، فقال أحدُهما: يُقرِّقُ بينهُ، وقال الآخَرُ: لا يُقرِّقُ بينه؛ لا أدري أيهما قال: يُقرِّقُ بينه؛ لا أدري

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في التغليقِ التعليقِ، (٢/ ٣٨٠): الهكذا ذَكَرَهُ مُرسَلًا،



# كتابُ الْحَجِّ



#### قَالَ ٱلْمُصَنِفُ ٱبْنُ صُوتِيان (٢٣٨/١):

﴿ (وقال عِكْرِمةُ: الاستطاعةُ: الصَّحَّةُ، وقال الضَّحَّاكُ: إنْ كان شابًا، وَلَلُوْاجِرْ نَفَسُهُ بَأَكِلِهِ وعَقَبَتِهِ).

أَمَّا أَثَرُ عِكْرِمةً: فأخرَجَهُ ابنُ أبي حاتم في "التفسيرِ" (٣٨٦١)، والطَّبَرِيُّ في الجامع البيان، في تأويلِ آي القرآن، (٧٤٩٧)، وابنُ المنلِرِ في التفسيرِ، (٧٤٩)، عن المُقرِئِ، ثنا حَبْوَهُ وابنُ لَهِيعَةَ، قالًا: ثنا شُرَحْبِيلُ بنُ شَرِيكِ؛ أنه سَمِعَ عِحْرِمةً يقولُ في هذه الآيةِ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّايِنِ حِجُّ ٱلْبَيْتُ مِن السَّمِيلُ اللّهِ اللهِ اللّهِ اللهِ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهُ عالمًا اللهُ اللهُ اللهُ عالمًا اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ

وإسنادُهُ لا بأسَ به.

وأمَّا أَثَرُ الضَّحَّاكِ: فأخرَجَهُ الطَّبَريُّ في «التفسيرِ» (٧٤٩٣)، وابنُ المنذِرِ في «تفسيرِ» (٧٤٩٣) مِن طُرُقٍ عن جُوَييرٍ، عن الضَّحَّاكِ؛ في قولِه: ﴿مَن السَّطَاعَ إِلَهُ سَيِلاً ﴾ [آل عمران: ٧٩]، قال: «الزادُ والراحلةُ؛ فإنْ كان شابًا صحيحًا ليس له مالٌ، فعليه أن يُواجِرَ نفسَهُ بأكلِهِ وغُفَّيه حتى يقضِي حجَّتُهُ به».

وإسنادُهُ ضعيفٌ، وجُوَيبِرُ بنُ سعيدِ ضعيفُ الحديثِ، وخاصَّةً روابَّةُ عن الضَّحَّاكِ، وأكثرُ روايتِهِ عنه.

# ﴿ قَالَ ٱلْمُصَنِّفُ أَبْنُ صُوتِيَانِ (٢٣٠/١):

﴿ (لحديثِ: (لَا تَرْكَبِ الْبَحْرَ إِلَّا حَاجًا أَوْ مُعْتَمِرًا أَوْ ظَاوِيًا فِي سَبِيلِ اللهِ)؛ رواه أبو داودَ وسعيدٌ).

قال في «الإرواءِ بعد تخريجِه مِن «سُنَنِ أبي داودَه، مِن طريقِ سعبدِ بنِ منصورِ (١٦٩/٤): (تنبيه: الحديثُ عند أبي داودَ في أول «الجهادِ» مِن طريقِ سعيدِ بنِ منصورِ بلفظِ: (لَا يَرْكُبُ الْبَحْرُ إِلَّا حَاجٍ...)، فلا أدري هل اللفظُ الذي في الكتاب: «لَا تَرْكَبُ بصيغةِ المُخاطَبِ هو لفظُ سعيدِ في «سُننِهِ» نَقَلَهُ المصنِّفُ عنه، ووقع عند أبي داودَ بصيغةِ الفائب، أم تَحَرَّفَ على النَّسَّاخِ؟!). اهـ.

#### قُلْتُ: قُلْتُ:

أَسنَدَهُ الْمِزِّيُّ في "تهذيبِ الكمالِ؛ (٤/ ١٧٥)، مِن طريقِ الطَّبَرانيُّ، عن محمدِ بنِ عليُّ، عن سعيدِ بنِ منصورِ، عن إسماعيلَ بنِ زكريًّا، عن مطرُّفِ، عن بَشِيرِ، عن عبدِ اللهِ بنِ عَمْرِو، به، بلفظ: (لَا تَوْكَبُ) كما عند المصنَّفِ.

قال البخاريُّ في «التاريخِ الكبيرِ» (٢/ ١٠٤): «لم يَصِعُّ حديثُهُ»؛ يعني: بَشِيرَ بنَ مسلِم.

ورأيتُ البَيْهَقيُّ أخرَجَهُ في اسُننِه؛ (٤/٣٣٤)، مِن طريقِ أبي بكرِ ابنِ داسَةَ، عن أبي داودَ، به، بلفظِ: (لَا تَرْكَبْ).

وأخرَجَهُ البَيْهَقيُّ أيضًا مِن طريقِ أبي داودَ، عن سعيدِ بنِ منصورٍ، به، بلفظِ: (لَا تَوْكَبُ).

وأُخرَجَهُ ابنُ الجَوْزِيِّ في «التحقيقِ» (٢/١١٥)، مِن طريقِ سعيدٍ، به، بلفظِ: (لَا تَوْكَبُ). وأخرجهُ الفاكهيُّ في الخبارِ مَكَّةَ، (١/ ٤١٥) مِن غيرِ طريقٍ أي داود، بلفظ: (لَا تَرْكَبُ).

#### 🕱 قال المُصْنِفُ ابْنُ صُوبِيَانِ (٢٣٣/١):

(لا يَبْطُلُ ـ أي: الحجُّ بالجِمَاعِ ـ بل يَلْزَمْهُ إتمامُهُ والقضاءُ؛ رُويَ رَائِنَ عُمَر (صوابُه: عُمَرُ) وعليٌّ وأبي هريرة وابنِ عباسٍ).

ذكرَهُ مالكٌ في «الموطّاِ» بلاغًا (١/ ٣٨١، ٣٨٢ - ط. عبد الباقي)، وعنه البَيْهَقيُ في «المُكْبُرى» (١٦٧/٥)؛ أنَّ مالكًا بلَغَهُ أنَّ عُمَرَ بنَ المُخطَّابِ، وعليَّ بنَ أبي طالبٍ، وأبا هريرةَ فَهُم، سُئِلُوا عن رجلٍ أصاب أهلَهُ وهو مُحْرِمٌ بالحجِّ؟ فقالوا: ﴿ يَنْفُلُانِ، يَمْضِيانِ لوجههما حتى يَقْضِيا حَجَّهُما، ثم عليهما حَجَّ مِن قَابِلِ والهَدْيُ»، قال: وقال عليُّ بنُ أبي طالبٍ وَهِلهُ عَلَيْ مَن عامٍ قَابِلٍ، تَفَرَّقًا حتى يَقْضِيا أبي طالبٍ وَهِلهُ . وإذا أَهَلًا بالحَجِّ مِن عامٍ قَابِلٍ، تَفَرَّقًا حتى يَقْضِياً حَتى يَقْضِياً

وأخرَجَ ابنُ أبي شَبْبةَ في «المصنَّفِ» (١/٤/٢ - الملحق)، ومِن طريقِه البَيْهة في «الكبْرى» (١٦٧/٥)، ورواه سعيدُ بنُ منصورٍ في «سُننِه» (١٠)، ومِن طريقِهِ أخرَجَهُ ابنُ الجَوْزيُّ في «التحقيقِ» (١٤٨/١)، مِن طريقِ سفيانَ، ثنا يَزِيدُ بنُ يَزِيدُ بنِ جابرٍ، قال: سألْتُ مجاهِدًا عن المحرِمِ يُواقِعُ امرَأتَه؟ فقال: «كان ذلك على عَهْدِ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، فقال: يَقْضِيَانِ حَجَّهُما، واللهُ أعلَمُ بِحَجَّهما، ثم يَرْجِعانِ حلالًا كلُ واحدٍ منهما لصاحبِهِ، فإذا كان مِن قابِلٍ، حَجًّا وأهْدَيًا هَدْيًا، وتَقَرَّقًا مِن المكانِ الذي أصابَهَا فيه.

<sup>(</sup>١) كما في اتنقيع التحقيق، للذهبي (٦/ ١٤٩) \_ بحاشية التحقيق،

ورجالُهُ ثقاتُ، إلَّا أنَّ إسنادَهُ منقطِعٌ؛ مجاهِدٌ لم يُدْرِكُ عُمَرَ.

واخرَجَهُ البَيْهَفيُّ (٥/ ١٦٧) مِن طريقِ الوليدِ بنِ مسلِم، ثنا أبو عَمْرٍو - يعني: الأوْزاعيَّ - عن عطاء؛ أنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ ﷺ قال في مُحْرِم بِخَجَّةِ أصابَ امرأتهُ - يعني: وهي مُحرِمةٌ - قال: هَيْقْضِيانِ حجَّهُما، وعليهما الحَجُّ مِن قابِلٍ مِن حيثُ كانَا أَحْرَمًا، ويَقتَرِقانٍ حتى يُتِمَّا حِجَّهُما».

وعطاءٌ لم يُدْرِكُ عُمَرَ، والوليدُ بنُ مسلِم يدلِّسُ عن الأوْزاعيُ، وإنها أُخِذَ عليه مِن التدليس عن الأوْزاعيُّ خاصَّةً.

قال الدَّارَقُطْنَيُّ: (الوليدُ بنُ مسلِمٍ يُرسِلُ، يَروي عن الأَوْزاعيُّ أَحاديثَ هي عند الأَوْزاعيُّ عن شيوخ فعفاء، عن شيوخ قد أَدْرَكَهُمُ الأَوْزاعيُّ؛ مثلُ: نافع وعطاء والزُّهْريُّ، فيُسقِطُ أسماءَ الضعفاء، ويَجْعَلُها عن الأَوْزاعيُّ، عن عطاء والزُّهْريُّ؛ يعني: عن الأَوْزاعيُّ، عن عطاء والزُّهْريُّ؛ يعني: مثلَ عبد اللهِ بنِ عامرِ الأَسْلَميُّ، وإسماعيلَ بنِ مسلِمٍ). انتهى.

وَأَخرَجَ اَبنُ أَبِيَّ شَيْبةً في «المصنَّفِ» (أُ٣٦/أَ، ١٣٨)، مِن طريقِ حفص، عن أشْعَتَ، عن الحَكمِ، عن عليٍّ، قال: «على كلَّ واحدٍ منهما بَدَنَةٌ، فإذا حجًّا مِن قابلٍ، تَفَرَّقًا مِن المكانِ الذي أصابَهما».

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ أشعثُ بنُ سَوَّارٍ ضعَّفَهُ أحمدُ والنَّسَائيُّ والدَّارَتُطْنيُّ وغيرُهم، والحَكمُ لم يُثرِكُ عليًّا.

وَامًا أَثَرُ ابِنِ حَبَاسٍ: فَأَخْرَجَهُ البَيْهَقِيُّ فِي الكُبْرى، (١٦٧/٥)، مِن طريقِ عليٌّ بنِ حُجْرٍ، ثنا إسماعيلُ بنُ جعفرٍ، ثنا حُمَيْدٌ، عن أبي الطُّقَيْلِ عامرِ بنِ واثِلَةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ عَلَيْهِ، في رجلٍ وقَعَ على امرأتِهِ، وهو مُحْرِمٌ، قال: «اقْضِيا نُسُكُكُما، وارْجِعَا إلى بَلَيكُما، فإذا كان عامٌ قابلٌ، فاخْرُجَا حاجَيْنِ، فإذا أَخْرَمْتُما، فتفرَّقا، ولا تَلْتَقِيَا حتى تَقْضِيا نُسُكُكُما وأَهْدِيَا مَدْيًا،

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَ البَيْهَ قَيُّ في الكُبْرى (١٦٨/٥) عن شُعْبةً، وسعيدُ بنُ منصورِ في اسْننه (١٠)، ومِن طريقِهِ ابنُ الجَوْزيُّ في التحقيقِ، (١٤٨/٦) عن هُشَيْم؛ كِلاهُما عن أبي بِشْرٍ، عن رجلٍ مِن بني عبدِ الدارِ - زاد شُعْبةُ: وسعيدِ بنِ جُبَيْرٍ، ثُمَّ اتَّفَقاً - عن عبدِ اللهِ بنِ عبَّاسٍ عَلَيْهُا؛ بمعناه.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأَخرَجَ البَيْهَقيُّ (١٦٨/٥)، مِن طريقِ محمدِ بنِ بكرٍ، ثنا ابنُ جُرَيْجٍ، أَخبَرَني أبو الزُّبَيْرِ؛ أنَّ عِكْرِمةَ أَخبَرَهُ عن ابنِ عبَّاسٍ نحوَهُ.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأَخرَجَ ابنُ أَبِي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (١٣٦/١/٤)، مِن طريقِ أَبِي بكرِ بنِ عَيَّاشٍ، عن عبدِ العزيزِ بنِ رُفَيْعٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ وَهُبَانَ، عن ابن عباس؛ نحوَهُ.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ عبدُ اللهِ بنُ وَهْبَانَ لا يُعْرَفُ، ذَكَرَهُ البخاريُّ في «التاريخِ الكبيرِ» (٥/ ٢٢)، وابنُ أبي حاتمٍ في «الجرحِ والتعديلِ» (٥/ ١٩٢)، وابنُ حِبَّانَ في «الثُّقاتِ» (٥/ ٥٠)، ولم يتكلَّموا عليه بشيءٍ، وبقيةُ رجالِ الخبرِ ثقاتُ.

وأخرَجَ ابنُ أبي شَيْبةَ (٤/ ١٣٩/١)، مِن طريقِ ابنِ نُمَيْرٍ، عن حَجَّاجٍ، عن عطاءٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ عباسٍ ، قال: ايُحرِمانِ مِن المكانِ الذي أَحْدَثًا فيه».

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ حَجَّاجُ بنُ أَرْطاةَ ضعيفُ الحديثِ.

<sup>(</sup>١) كما في اتنقيع التحقيق، للذهبي (٦/ ١٤٩) ـ بحاشية التحقيق،

# 🙀 قَالَٱلْصُنِفُٱبْنُصُوبِيَان (٢٣٣/١):

﴿ (الأصلُ فيه ما رُوِيَ عن ابنِ عُمَرَ وابنِ عباسٍ). انتهى؛ يعني: عدمَ فسادِ الحجِّ بإتيانِ شيءِ حالَ الإحرامِ إلَّا الجِمَاعَ.

يأتي عند المصنَّفِ في باب الفِدْيَةِ (١/ ٢٤٢)، وخرَّجه في الإرواءِ" (٢٣٣/٤)، وخرَّجه في

### 🗷 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ ٱبْنُ صُولِيّان (٢٣٣/١ ـ ٢٣٤):

﴿ (النَّمَتُّعُ أَفْضَلُ؛ رُوِيَ ذَلَكَ عَنِ ابْنِ عَبَاسٍ وَابْنِ عُمَرً).

أمَّا أَلْرُ عبدِ اللهِ بِنِ عباسٍ: فأخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ في «المسنَدِ» (١/ ٢٤١)، والبخاريُّ (٢/ ١٥٠، ١٥٠ - ط. العامرة)، ومسلِمٌ (٢/ ١٩٠)، وجماعةٌ غيرُهُمْ، مِن طُرُقِ عن شُغبَة، قال: سمعتُ أَبا جَمْرةَ الضَّبَعِيَّ قال: تمتَّعْتُ فنَهَاني ناسٌ عن ذلك، فأتيتُ ابنَ عباسِ فسألتُهُ عن ذلك، فأمَرَني بها، قال: ثم انطَلَقْتُ إلى البيتِ فنِمْتُ، فأتاني آتِ في منامي، فقال: هُمْرَةٌ مُتقبَّلةٌ وحَجَّ مَبرورٌ، قال: فأتيتُ ابنَ عباسٍ فاخبَرْتُهُ بالذي رأيتُ، فقال: «اللهُ أكبَرُ اللهُ أكبَرُ، سُنَّةُ أبي القاسمِ ﷺ».

وهذا اللفظُ لأحمدَ.

ورُوِيَ مِن أُوجُهِ أخرى عن ابنِ عباسٍ ﴿

وأمَّا أَثْرُ عبدِ اللهِ بنِ حُمَرَ: فأخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ (٩٥/٢)، وأبو يَعْلَى (٩٥/٢)، والبَيْهَتِيُّ (٩٥/٢)، وأبو يَعْلَى (٩٥/٢)، والبَيْهَتِيُّ (٤١٥)، وأبو يَعْلَى (١٨٢/٣ ـ ٤١٥)، والطَّحَاويُّ (٢/ ١٤٢ ـ ط. الأنوار)، وغيرُهم، مِن طُرُقِ عن الزُّهْريُّ؛ أنَّ سالمَ بنَ عبدِ اللهِ قال: (كان عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ يُغْتِي بالذي أَنْزَلَ اللهُ اللهِ مِن الرُّخْصةِ بالنمتُّع، وسَنَّ رسولُ اللهِ ﷺ فيه، فيقولُ ناسٌ لابنِ عُمَرَ:

كيف تُخالِفُ أباك وقد نَهَى عن ذلك؟! فيقولُ لهم عبدُ اللهِ: وَيُلْكُمْ؛ أَلا تَقُونَ اللهَ؛ إِنْ كَانَ عُمَرُ نَهَى عن ذلك يَبْتَغي فيه الخيرَ، يَلْتَمِسُ به تمامَ المُمْرةِ، فلِمَ تُحَرِّمُونَ ذلك، وقد أَحَلَّهُ اللهُ وعَمِلَ به رسولُ اللهِ عَلَىٰ؟! إِنَّ عُمَرَ لم يَقُلُ أَفْرَسُولُ اللهِ عَلَىٰ أَحَقُ أَن تَتَّبِعُوا سُنَّتَهُ، أَم سُنَّةُ عُمَرَ؟! إِنَّ عُمَرَ لم يَقُلُ لكم: إِنَّ العُمْرةَ في أشهرِ الحَجِّ حَرَامٌ، ولكنه قال: إِنَّ أَتَمَ العمرةِ أَن تُغْرِدُوها مِن الحجِّه.

وهذا اللفظُ لأحمدَ، وإسنادُه صحيحٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٢٢٧/١/٤)، مِن طريقٍ يَعْلَى بنِ عُبَيْدٍ، عن عُمَرَ بنِ ذرَّ، عن مجاهِدٍ، قال: «كان ابنُ عُمَرَ وابنُ عباسِ يَقْلَمَانِ مُتعتَّيْنِ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ أيضًا (٤/ ٢٢٧)، مِن طريقِ أبي معاويةً، عن ابنِ سليمانَ، عن ابنِ أبي مَعْنِ، قال: «سمعتُ ابنَ عُمَرَ وابنَ الزُّبَيْرِ وجابرَ بنَ زيدِ وأبا العالِيَةِ والحسنَ يأمُرونَ بمُتْعَةِ الحجِّهِ.

وابنُ أبي مَعْنِ هذا لم أَعْرِفْهُ.

وقد تَتَبَّعْتُ نُسَخًا مُخطُوطةً مِن المصنَّفِ، فرأيتُها كما في المطبوع، والذي يَظْهَرُ لِي أنه أبو مَعْنِ، وكلمةُ (ابنٍ) مُقحَمَةٌ في الإسنادِ، وهو المترجَمُ في الكُنى، للبخاريُّ (٧٠ ـ ٧١)، والجرحِ والتعديلِ، لابنِ أبي حاتم (٩/ ٤٤٠)، والثقاتِ، لابنِ حِبَّانَ (٥٧٦/٥)، (٧/ ١٦٤)؛ فقد قال البخاريُّ في الكُنى،: (أبو مَعْنِ سَمِعَ ابنَ عُمَرَ وجابرَ بنَ ريدِ وابنَ الزَّيرِ وأبا العاليةِ وأنسًا، رَوَى عنه مُعْتَمِرُ بنُ سليمانَ). انتهى.

واللهُ أعلمُ بالصوابِ.

ورُوِيَ عن ابنِ عُمَرَ مِن ظُرُقٍ أخرى.

# ﴿ قَالَٱلْمُصَنِّفُ أَبْنُ ضُوتِيَانِ (٢٣٦/١):

(ويُباحُ للمُحْرِمِ تَغْطِيَةُ وَجُهِهِ؛ رُدِيَ عن عثمانَ، وزيدِ بنِ ثابتٍ، وابنِ الزُّبَيْرِ).

أمّا أثّرُ عثمانَ بنِ عَفّانَ: فأخرَجَهُ مالكٌ في «الموطّاِ» (١/ ٣٥٤ ـ ط. عبد الباقي)، وعنه الشافعيُّ في «المسنَدِ» (٢٢٦)، و«الأُمّ» (٧/ ٢٤١ ـ ط. الأزهرية)، ومِن طريقِهِ أخرَجَهُ البَيْهَةِيُّ في «الكُبْرى» (١٩٥ / ١٩١)، ط. الأزهرية) ومِن طريقِهِ أخرَجَهُ البَيْهَةِيُّ في «الكُبْرى» (١٩٥ / ١٩١)، عن عبد الله بنِ أبي بكرٍ، عن عبدِ الله بنِ عامرِ بنِ رَبيعة، قال: فرأيتُ عثمانَ بنَ عَفّانَ بالعَرْجِ وهو معدِ الله بنِ عامرِ بنِ رَبيعة، قال: فرأيتُ عثمانَ بنَ عَفّانَ بالعَرْجِ وهو معدِ ، في يومٍ صائفٍ، قد غَطًى وجهة بُقطِيفةٍ أَرْجُوانٍ، ثم أَبِيَ بلَحْم صيدٍ، فقال لأصحابِهِ: كُلُوا، فقالوا: أو لَا تأكُلُ أنت؟ فقال: إني لستُ كَهُنْتِكُمْ؛ إنّما صِيدَ مِن أَجْلِي».

وأخرَجَهُ ابنُ حَزْم في المحلَّى! (٩١/٧)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ وسفيانَ، عن عبدِ اللهِ بنِ أبي بكرٍ، به، بنحوِه.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ مالكٌ في «الموطَّلِه (٣٢٧/١)، وأبو بكرِ بنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٣٢٧/١ ـ الملحق)، والبَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٥٤/٥)، مِن طريقِ يحيى بنِ سعيدٍ، عن القاسمِ بنِ محمدٍ، قال: أخبَرني الفُرَافِصَةُ، قال: «رأيتُ عثمانَ مُغَطِّيًا وجهَهُ وهو مُحْرِمٌ».

واخْتُلِفَ على القاسم في هذا الخبَرِ؛ فرواه عنه ابنُهُ عبدُ الرحمٰنِ مِن غيرِ هذا الوجهِ، واخْتُلِفَ فيه على ابنِهِ عبدِ الرحمٰنِ أيضًا؛ فقد أخرَجهُ الشافعيُّ في «الأُمّ» (٧/ ٢٤١)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٥٤/٥)، مِن طريقِ سفيانَ بنِ عُبَيْنَةً، عن عبدِ الرحمٰنِ بنِ القاسمِ، عن

أبيه: النَّ عثمانَ بنَ عفانَ وزيدَ بنَ ثابتٍ ومَرُوانَ بنَ الحَكَمِ كانوا يُخَمَّرونَ وجوهَهُمُ وهم حُرُمُّه.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ أبضًا (٣٠٨/١/٤)، ومِن طريقِهِ ابنُ حَزْمٍ في المحلَّى، (٩١/٧ ـ ط. المنيرية)، مِن طريقِ أبي معاويةً، عن ابنِ جُرَيْج، عن عبدِ الرحمٰنِ بنِ القاسم، عن أبيه، عن الفُرَافِصَةِ، قال: "دائيتُ عثمانَ وزيدًا وابنَ الزَّيْثِرِ يُغَطُّونَ وُجوهَهُمْ وهم مُحرِمونَ إلى قِصَاصِ الشَّعْرِ..

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ أيضًا، مِن طريقِ سُفْيانَ، عن عبدِ الرحلمٰنِ، به، ولم يُذْكَرُ زيدٌ ومروانُ فيه.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ (٤/ ٣٠٨/١)، مِن طريقِ عثمانَ بنِ حَكِيم، عن إبراهيمَ بنِ محمدِ بنِ حاطِبٍ، عمَّن رَأى عثمانَ مُحرِمًا مُغطَّيًا وجهَهُ. وأمَّا أثَنُ زيدٍ وابنِ الزُّبَيْرِ: فتَقَدَّمَا ضِمْنَ أثر عثمانَ.

### 🕱 قَالَ ٱلْمُصَيِّنِفُ أَبْنُ ضُوبِيّان (٢٣٧/١):

﴿ (رُوِيَ عَن عُمَرَ وَابِنِهِ وَعَلَيٌّ وَجَابِرٍ وَغَيْرِهُمُ). انتهى؛ يعني: غَسْلَ اللهُحرِمُ رَأْسَهُ.

أَغْفَلَ ذِكْرَ الآثارِ في «الإرواءِ»، إلَّا أَثَرَ عُمَرَ بنِ الْخَطَّابِ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ ا فقد ذكَرَهُ المصنِّفُ بعدَ هذا الموضِعِ، وخرَّجه كَثَلَاثُ في «الإرواء» (٤/ ٢١٠).

أمَّا أثَرُ ابنِ هُمَرَ: فأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (١/٤/ ١٠٣، ١٠٣)، مِن طريقِ عَبَّادٍ، عن العلاءِ بنِ المُسيَّبِ، عن أبي أمامَةَ النَّيميّ، قال: «سألتُ ابنَ عُمَرَ: يَغْتَسِلُ المُحرِمُ؟ فقال: هل يَزِيدُ ذلك إلّا شَعَنًا؟!».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

واخرَجَ ابنُ حَزْمٍ في المحلَّى، (٢٤٧/٧)، مِن طريقِ حَمَّادِ بنِ مَلْمَةَ، عن خالدِ الحَلَّاءِ، عن عِكْرِمةَ، عن ابنِ عباسٍ: «أنه كان هو وابنُ عُمَرَ بِإِخَاذِ بالجُحْفَةِ يَتَرَامَسَانِ (١) وهما مُحْرِمانِ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَ مسدَّدٌ في "المسنَدِ" - كما في "المَطالِب" (٢٧/٢) - والبَّهُهَيُّ في "المَطالِب" (٢٠/٢) والبَّهُهَيُّ في "المَصنَّفِ" (٤/١/ والبَّهُهَيُّ في "المَصنَّفِ" (٤/١)، والبَّ حَرْم في "المحلَّى" (٧/٢٤)، مِن طريقِ سُفْيانَ، عن منصودٍ، عن سالَم بنِ أبي الجَعْدِ، عن ابنِ عُمَرَ اللهَ عَلَا: "إنَّ اللهَ لا يَصْنَعُ بِلَرَيْكَ شَيئًا».

وإسنادُهُ صحيحٌ، وسَقَطَ مِن امصنُّفِ ابنِ أبي شَيْبَةَ السُّم سالمٍ.

وأخرَجَهُ ابنُ حَزْمٍ بعدَ هذا الموضعِ (٢٤٨/٧)، بنفسِ الطّريقِ؛ وَكِيعٍ، عن سفيانَ، به.

لَّ لَكَنهُ قَالَ: سَالَمُ بِنُ عَبِدِ اللهِ بِنِ عُمَرَ، عَن أَبِيهِ، وَلاَ أَحْسَبُ هَذَا إِلَّا وَهُمًا مِنه كَثَلَثُهُ؛ فإنَّ منصورًا لم يَرُو عن سالمِ بنِ عَبِدِ اللهِ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ أيضًا (١٠٤/١/٤)، مِن طريقِ لَيْثٍ، عن نافع، عن ابنِ عُمَرَ؛ قال: (كنَّا نكونُ بالخَلِيجِ مِن البَحْرِ بالجُحْفَةِ، نتَنَامَسُ<sup>(٢)</sup> فِه، وعُمَرُ يُنْظُرُ إلينا، فما يَعِيبُ ذلك علينا ونحن مُحرِمونَ».

وَلَيْتُ ضعيفُ الحديثِ.

وأمَّا أَثَرُ عليِّ: فأخرَجَهُ ابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (١٥١/٥)، مِن طريقِ حَمَّادِ بنِ سَلَمَةً، عن الحَجَّاجِ بنِ أَزْطَاةً، عن أبي إسحاقَ السَّبِيعِيّ،

<sup>(</sup>١) قال في «المحلَّى»: «الإخاذُ: الغدير، والترامُسُ: التغاطس».

<sup>(</sup>٢) في «المصنَّف»: «فنتنامس»؛ والتصويب من طبعة عوامة.

عن الحارث، عن عليٌ بنِ أبي طالبٍ؛ قال في المُحرِمِ: "يَغْسِلُ راسَهُ بالماءِ والسَّدْرِ، ولا يُغطِّي رأسَهُ، ولا يَمَشُّ طيبًا؛.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ الحَجَّاجُ والحارثُ ضَعيفانٍ.

وسَمَاعُ أبي إسحاقَ مِن الحارثِ الأَعْوَرِ قليلٌ، وقد أَكثَرَ الحديثَ عنه. وجُنُهُ لم يَسْمَعُهُ.

والحارث الأغورُ لم يَسْمَعُ منه أبو إسحاقَ إلَّا أربعةَ أحاديثَ؛ قاله شُعْبةُ بنُ الحَجَّاجِ، عن أبي إسحاقَ نفسِه؛ أسنَدَهُ عنه ابنُ أبي حاتم في الخَبْرِح والتعديلِ، وأبو نُعَيم في الحِلْيةِ، وقاله أبو داودَ كماً في اروايةِ أبي بكرِ بنِ داسَةً، عنه، وفي ارسالَتِه إلى أهلِ مَكَّةً، والنَّسَائِيُ في السَنِه الْخَبْرى، والعِجْليُ في «ثقاتِه».

قال الإمامُ أحمدُ في اعِلَلِهِ (١٩٦/٢): (حدَّثنا أبو بكرٍ، قال: قلَّما سَمِعَ أبو إسحاقَ مِن الحارثِ؛ ثلاثةَ أحاديثَ). انتهى.

وأمَّا أَثَرُ جابِرٍ: فأخرَجَهُ البَيْهَةِيُّ في الكُبْرى، (٢٤/٥)، وعليُّ بنُ الْجَعْدِ في المسنّدِه (٣٨٣)، عن أبي خَيْشَمةَ، وابنُ أبي شَيْبةً في المصنّفِ، (٤/ ٢/ ٤٠٤)، ومسدَّدٌ في المسنّدِه \_ كما في المَطالِب، (٢٧/٢) \_ وابنُ حَزْمٍ في المحلَّى، (٢٤٨/٧) عن سفيانَ؛ كِلاهُما عن أبي الزُّبَيْرِ، عن جابِرٍ، قال: المُحرِمُ يَغْتَسِلُ ويَغْسِلُ ثُوبَيِّهِ،

وإسنادُهُ صحيحٌ.

### قَالَ ٱلْمُصَنِفُ ٱبْنُ صُوتِيان (٢٤٠/١):

﴿ (قُولُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَا رَفَتَ وَلَا نُسُوقَ وَلَا جِـدَالَ فِي ٱلْعَيْجُ [البقرة: كَا [١٩٧]، قال ابنُ عباسِ: الرَّفَتُ الجِمَاعُ).

علَّقَهُ البخاريُّ في «الصحيحِ» (١٥٣/٢ ـ ط. عامرة): (كتابُ الحجُّ،

بَابُ قُولِ اللهِ تعالى: ﴿ وَالِكَ لِمَن لَمْ يَكُنُ أَهْلُهُ حَاضِي الْمَسْجِدِ الْمُرَادِ ﴾ [البقرة: [١٩٦]، فقال: (وقال أبو كاملٍ فُضَيْلُ بنُ حسينِ البصريُّ، ثنا أبو مَعْشَرِ البَصريُّ، ثنا أبو مَعْشَرِ البَرَاءُ، حدَّثنا عثمانُ بنُ غِيَاثٍ، عن عِكْرِمةً، عن ابنِ عبَّاسٍ عَلَى ...)، وَذَكَرَ حديثًا طويلًا وفي آخره: (الرَّفَتُ: الجِمَاعُ).

ووصَلَهُ الإسماعيليُّ في «المستخرَجِ»، فقال: (حدَّثنا أحمدُ بنُ سِنانٍ، ثنا أبو كاملٍ...، به).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ جريرِ الطَّبَرِيُّ في «التفسيرِ» (٢/ ٢٦٥ ـ ط. الحلبي الثانية)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٤/ ١٥٧ ـ الجزء الملحق)، وسعيدُ بنُ منصورِ في «السُّننِ» (٣/ ٧٩٩)، والبَيْهَقيُّ في «الكُبْري» (٦٧/٥)، وأبو يَعْلَى في «المسنَدِ» (٩٨/٥ ـ ٩٩)، مِن طريقِ سُفْيانَ، قال: سمعتُ خُصَيْفًا، عن مِقْسَم، عن ابنِ عباسٍ، به.

ورجالُهُ ثقاتٌ؛ إِلَّا خُصَيْفًا تُكُلِّمَ فيه، وَهُو سَبِّئُ الحَفظِ، كثيرُ الخطأِ.

واخرَجَهُ الطَّبَريُّ (٢٦٥/٢)، وابنُ أبي شَيْبةَ (١٥٨/١/٤)، مِن طريقِ سُفْيانَ، عن عاصمِ الأَحْوَلِ، عن بكرِ بنِ عبدِ اللهِ، عن ابنِ عباسٍ، به.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وَأَخْرَجَهُ الطَّبَرِيُّ (٢/ ٢٦٤)، وسعيدُ بنُ منصورِ (٣/ ٧٩٧)، وأَخْرَجَهُ الطَّبَرِيُّ (٣/ ٢٦٤)، والبَيْهَقِيُّ (٥/ ٦٧)، مِنْ طريقِ ابنِ طاوسٍ، عن أبيه، قال: سألتُ ابنَ عبَّاسٍ عن قولِهِ عَلَى: ﴿ وَلَكَنَ وَلَا فُسُولَ ﴾ [البقرة: ١٩٧]، وذَكَرَهُ بمعناه.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وله طرُقُ كثيرةً يَطُولُ ذِكْرُها، ساق كثيرًا منها ابنُ جَرِيرٍ في «التفسيرِ».

## 🏾 قَالَ ٱلمْصَنِّفُ ٱبْنُصُوتِيَان (٢٤٢/١):

﴿ (إِنْ عَدِمَهُ أَو نَمَنَهُ ـ يعني: الدمَ ـ صام ثلاثةً أيامٍ في الحجُّ، } والأفضلُ كَونُ آخِرِها يومَ عَرَفةً؛ رُوِيَ ذلك عن ابنِ عُمَرً).

أخرَجَهُ مالكٌ في «الموطّلِه» (٤٣٦/١ - ط. عبد الباقي)، ومِن طريقِهِ البخاريُّ في «الصحيح» (٢/ ٢٥٠ - ط. العامرة)، والبَيْهُقيُّ في «الكُبْرى» (٤/ ٨٩٨)، وغيرُهما، قال مالكٌ: عن الزُّهْريُّ، عن سالم بنِ عبد اللهِ بنِ عُمَرَ، عن ابنِ عُمَرَ ﴿ الله الله الصيامُ لِمَنْ تَمَتَّعَ بالعُمْرةَ إلى الحجِّ إلى يومِ عَرَفةَ، فإنْ لم يَجِدْ هَذْيًا ولم يَصُمْ، صام أيامَ مِنَى».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجُهُ الطَّبَرانيُّ في «الكبيرِ» (٣١٥/١٢)، وفي «مسنَد الشامِيِّينَ» (٢/ ٢٣٥)، مِن طريقِ النعمانِ بنِ المنذِرِ، عن سالمٍ، به، مرفوعًا.

وأخرَجَهُ ابنُ وَهْبِ في «المَوطَّأِ» (قطعة منه/ ٦٠)، ومِن طريقِهِ الطَّبَرِيُّ (٢٤٩/٢)، قال ابنُ وَهْبِ: أخبَرَني عُمَرُ بنُ محمدٍ، وعبدُ اللهِ بنُ عُمَرُ؛ أنَّ نافعًا حدَّنَهُم أنَّ عبدَ اللهِ بنَ عُمَرَ قال: «مَنِ اعْتَمَرَ في أشهُرِ الحجُّ، فلم يَكُنُ معه هَذْيٌ، ولم يَصُمِ الثلاثةَ أيامٍ قبل أيامِ التَّشْريقِ، فلْيَصُمْ أيامَ مِنِّي».

ولم يذكُرِ ابنُ جَرِيرٍ إلَّا عُمَرَ بنَ محمدٍ، وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ الطَّبَرِيُّ أيضًا (٢٤٩/٢)، مِنْ طريقِ ابنِ المُثنَّى، ثنا عبدُ الأعلى، قال: ثنا هشامٌ، عن عُبَيْدِ اللهِ، عن نافع، عن ابنِ عُمَرَ، قال: "إذا لم يَصُمِ الثلاثةَ الأيامِ قبْلَ النَّحْرِ، صامَ أيامَ التَّشْريقِ؛ فإنَّها مِن أيام الحجّ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ الطَّبَرِيُّ في "التفسير" (٢/ ٢٤٩ ـ ط. الحلبي الثانية)، وابنُ أبي شَيْبةَ (٣/ ٢٨٥)، مِن طريقِ وَكِيع، عن يونس، عن أبي إسحاق، عن وَبَرَةً، عن ابنِ عُمَرَ، قال: "يَصُومُ يومًا قَبْلُ التَّرْوِيَةِ ويومَ التَّرُويَةِ ويومَ التَّرُويَةِ ويومَ عَرَفَةً». ورجالُهُ ثِقاتٌ.

وأخرَجُهُ الطَّبَرِيُّ (٢٤٧/٢)، مِن طريقِ ابنِ حُمَيْدِ، عن سَلَمَةَ، عن اللهِ إلى اللهُ اللهُ

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ محمدُ بنُ حُمَيْدٍ الرازيُّ ضعيفُ الحديثِ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (١/٤)، مِن طريقِ ابنِ المبارَكِ، عن حَجَّاجٍ، قال: «انطَلَقْتُ أنا والحَكَمُ إلى أبي الوليدِ، فأخبَرَنا أنه سَمِعَ ابنَ عُمَرً يقولُ: آخِرُها يومُ عَرَفَةً».

والحَجَّاجُ هو ابنُ أَرْطَاةَ معروفُ الحالِ.

#### 🕱 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوتِيان (٢٤٣/١):

﴿ (النَّمَامَةُ فيها بَدَنَةٌ، قَضَى بها عُمَرُ وعُثْمانُ وعليٌّ وزَيْدٌ وابنُ عَبَّاسٍ ﴿ وَمُثْمَانُ وعليٌّ وزَيْدٌ وابنُ عَبَّاسٍ ﴿ وَمُعَاوِيَةً﴾.

أخرَجهُ الشافعيُّ في «الأُمُّ» (٢/ ١٦٢ - ط. بولاق)، ومِن طريقِهِ البَّهْقِيُّ في «الكُبْرى» (٥/ ١٨٢)، وفي «المعرِفةِ» (٢/ ٤٠٢)، وعبدُ الرَّزَاقِ في «المصنَّفِ» (٩/ ٣٩٨)، وابنُ حَزْم في «المحلَّى» (٧/ ٢٢٧)، مِن طريقِ ابنِ جُرَيْج، عن عَطّاءِ الخُراسانيُّ: «أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ وعثمانَ وعليًّا وزيدًا وابنَ عباسٍ ومعاوية، قالوا: في النَّعَامَةِ يَقْتُلُها المُعْرِمُ: بَذَنَةٌ مِن الإبل».

وهذا اللفظُ للشافعيُّ، ولم يذكُرُ عبدُ الرَّزَّاقِ معاويةً.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ فيه انقطاعٌ، عطاءٌ لم يَسْمَعْ مِن أحدٍ مِن هؤلاءِ الصحابةِ على الصحابة الصحا

#### قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ صُوبِيَان (٢٤٤/١):

[ ﴿ (وَفِي الغَزَالِ شَاةٌ: قَضَى بِهَا عُمَرُ وَعَلَى ۗ).

قال في «الإرواءِ» (٤/ ٢٤٥):

(أمَّا عن عُمَرَ: فهو عند مالكِ وغيرِه، وتقدَّم تخريجُهُ آنفًا... وأمَّا أَثَرُ عليِّ: فلم أقِف عليه الآن). انتهى.

#### قُلْتُ:

أَمَّا أَثْرُ عُمَرَ: فخرَّجه في «الإرواءِ» قبْلَ هذا الموضع بلفظ: «وفي الغَزَالِ بِعَنْزِ»، وقد أخرَجَه بلفظ المصنَّفِ: عبدُ الرَّزَّاقِ في «مصنَّفِه» (٤٠١/٤) عن مَعْمَرٍ ومالكِ، عن أبي الزُّبَيْرِ، عن جابرٍ: «أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ عَلَيْ حَكَمَ في الغَزَالِ شَاةً».

وأمَّا أَثَرُ عليِّ: فهو مخرَّجٌ في التكميلِ، (٤٢).

#### 🗱 قَالَ ٱلمُصَيِّفُ أَبْنُ ضُوبِيّان (٢٤١/١):

🕸 (وفي الضَّبِّ جَدْيٌ له نِصْفُ سَنَةٍ؛ قضى به عُمَرُ وأَرْبَدُ).

أخرَجَهُ الشافعيُّ في «الأُمَّا (٢/ ١٦٥، ١٧٥ ـ ط. بولاق)، وفي «المُسنَدِ» (١٣٤)، ومِن طريقِهِ البُيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (١٨٢/٥، ١٨٥)، وفِي «المُمنِوةِ» (١٨٢/٥)، وأخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورٍ في «سُنَنِهِ» (١٠)،

<sup>(</sup>١) ذكره ابن تيميَّة في اشرح العُمْدة (٣/ ٢٨٦ \_ ٢٨٧).

وعبدُ الرَّزَّاقِ في المصنَّفِ (٤٠٢/٤)، وابنُ جَريرٍ في التفسيرِ (٧/٤) عند الحلبي الثانية)، وغيرُهم؛ جميعُهُمْ مِن طريقِ مخارِقِ، عن طارقِ بنِ

هُهَابٍ، قال: "حَرَّجُنا حُجَّاجًا، فأوطًا رجلٌ منًا ـ يُقالُ له: أَرْبَدُ ـ ضَبًا،

وَهَفَرَ ظُهْرَهُ، فَقَدِمُنا على عُمَرَ، فَسَأَلَهُ أَرْبَدُ، فقال له عُمَرُ: احْكُمْ فيه

يا أَرْبَدُ، فقال: أنتَ خيرٌ منِّي يا أميرَ المؤمنينَ وأعلمُ، فقال له عُمَرُ:

إنما أَمَرْتُكَ أَن تَحْكُمَ فيه، ولم آمُرِكَ أَن تُزكِّينِي، فقال أَرْبَدُ: أرى فيه

جَدْبًا قد جَمَعَ الماءَ والشَّجَرَ، فقال عُمَرُ: فَذاكَ فيه.

وهذا اللفظُ للشافعيِّ، وإسنادُهُ صحيحٌ.

## 🗷 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ ضُولتَان (١/٢٤٥):

﴿ فَولُهُ تَعَالَى: ﴿ فَمَا أَسْتَيْسَرَ مِنَ الْمُنْتِينَ ﴾ [البقرة: ١٩٦]، قال ابنُ عباسٍ: شاةٌ، أو شِرْكٌ في دمٍ ).

أخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ في «المسنَدِ» (١/ ٤١)، والبخاريُّ (٢/ ١٠٠ - ط. عامرة)، ومِن طريقِهِ ابنُ حَرْمٍ في «المحلَّى» (٧/ ١٥٠)، وأخرَجَهُ ابنُ جريرِ الطَّبَرِيُّ في «التفسيرِ» (٢/ ٢١٧ ـ ط. الحلبي الثانية)، والبَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٥/ ٢٤)، وفي «المعرِفةِ» (٧/ ٤٩٠)، والطَّحَاويُّ في «شرحِ معانى الآثارِ» (٤/ ١٨٠)، مِن طُرُقِ، عن ابنِ عباسٍ ﷺ.

#### 🟿 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ ضُوتِيَان (٢٤٩/١):

﴿ رُسْتَحَبُّ لِمَنْ لا شَعْرَ له إمرارُ المُوسَى على رأسِهِ؛ رُوِيَ ذلك عن اللهِ عَمْرَ).

أَخرَجَهُ ابنُ خُزَيْمةً في «الصحيح» (٣٣٨/٤)، والحاكمُ في «المستدرَكِ» (٤٨٠/١)، مِن طريقِ عيسى بنِ يونسَ، عن ابنِ جُرَيْجٍ،

أخبَرني موسى بنُ عُقبَةً، عن نافع، عن ابنِ عُمَرَ؛ أنَّ النبيَّ ﷺ حَلَقَ رأسَهُ في حَجَّةِ الوَدَاعِ، قال: •وكان الناسُ يَحْلِقُونَ في الحَجِّ، ثم يَعْتَمِرُونَ عند النَّفْرِ، فيقولُ: ما يَحْلِقُ هذا؟ فنَقُولُ لأحلِهم: أمِرَّ المُوسى على رأسِكَ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

قال الألبانيُّ في تعليقِ له على الحديثِ في الصحيح ابنِ خُزَيْمةَ ا (٤/ ٣٣٨): (على شَرْطِ مسلِم، وقد أخرَجهُ هو والبخاريُّ وأحمدُ وغيرُهم مِن طُرُقِ أخرى، عن موسى بنِ عُقبَةَ، به، دونَ قولِهِ: (قال: وكان الناسُ...)، وهو مخرَّجٌ في الإرواءِ (١٠٧٤).

وكذلك رواه محمدُ بنُ بكرٍ، حدَّثنا ابنُ جُرَيْجٍ، به دونَ الزيادةِ.

أخرَجَهُ البخاريُّ في «المَغازي ـ حجةِ الوَدَاعِ»، وأحمدُ (٨٨/٢)؛ ولذلك فإنِّي أخشى أن تكونَ الزِّيادةُ مُدرَجةٌ في الحديث، والمقائلُ: «وكان الناسُ. . . ، إنما هو ابنُ جُرَيْج فهي مُعْضَلَةٌ، واللهُ أعلمُ). انتهى.

وأخرَجَهُ الدَّارَقُطنيُّ (٢٥٦/٢)، ومِن طريقِه البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (١٠٣/٥)، مِن طريقِ الجَارِيُّ، عن عن (١٠٣/٥)، مِن طريقِ مُؤمَّلِ بنِ إِهابٍ، ثنا يحيى الجارِيُّ، عن عبدِ العزيزِ، عن عُبَيْدِ اللهِ، عن نافعٍ، عن ابنِ عُمَرَ؛ في الأَصْلَعِ يُمِرُّ المُوسَى على رأسِهِ.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ مؤمَّلٌ ويَحيى تُكُلِّم فيهما، وفي روايةِ اللَّرَاوَرْدِيِّ عن عُبَيْدِ اللهِ خَلْطٌ.

قال الإمامُ أحمدُ: (ما حَدَّثَ عن عُبَيْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، فهو عن عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ). انتهى.

وقال الإمامُ أحمدُ أيضًا: (وربَّما قلَبَ حديثَ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ يَرْويها عن عُبَيْدِ اللهِ بنِ عُمَرً). انتهى. وعبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ ضعيفُ الحديثِ، وعُبَيْدُ اللهِ ثقةً، والأظهرُ أن الدُّرَاوَرْدِيَّ خَلَطَ في هذا الخبرِ؛ فجعَلَهُ مِن حديثِ عُبَيْدِ اللهِ؛ فقد رواه جماعةٌ عن عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، عن نافع، به؛ منهم: عبدُ الرحمٰنِ بنُ غَرَوانَ، وسعيدُ بنُ الحكمِ بنِ أبي مَرْيَمَ، وعَنْبَسَةُ بنُ سعيدٍ، وغيرُهم؛ أخرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُ في السُّنَيهِ، (٢٥٦/ ٢٥٦)، وتُوبِعَ عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ عليه، كما أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةً في المصنّفِ، (٤/ ٢١٧/ ـ الجزء عليه، كما أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةً في المصنّفِ، عن أبيه؛ قال: اكان المُلحّق)، مِن طريقِ وَكِيعٍ، عن ابنِ نافعٍ، عن أبيه؛ قال: اكان ابنُ عُمَرَ رجلًا أَصْلَعَ، فكان إذا حَجَّ أو اعتَمَرَ، أمَرَّ على رأسِهِ المُوسَى».

# 🗷 قَالَ ٱلمُصَيِّنِفُ ٱبْنُ صُوبِيّان (٢٦٦/١):

﴿ (رُوِيَ أَنَّ سَوْدَةَ ابنةَ عبدِ اللهِ بنِ مُمَرَ تَمَتَّعَتْ، فقَضَتْ طَوَافَها في للاثةِ أيام).

قال في «الإرواءِ» (٤/ ٣١٤): (لم أَقِفُ عليه الآنَ).

ئى قُلْت:

أَخرَجَ مَالِكٌ في «الموطَّلِاً» (٨٣٣) عن هشامٍ بنِ عُرُوَةَ «أَنَّ سَوْدَةَ بنتَ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ كانتْ عند عُرُوَةَ بنِ الزُّبَيْرِ، فخَرَجتْ تَطُوفُ بين الصَّفا والمَرْوةِ في حَجِّ أو عُمْرَةٍ ماشِيةً، وكانتِ امرأةً ثقيلةً، فجاءتْ حين انصَرَفَ الناسُ مِن العِشَاءِ، فلم تَقْضِ طَوَافَها، حتى نُودِيَ بالأولى مِن الصُّبْع، فَقَضَتْ طَوَافَها فيما بينَها وبينَهُ».

وروايةُ: ﴿ثلاثة أيامٍ، لا أَعَلَمُ لَهَا إِسَادًا.

### 🗷 قَالَ ٱلمُصَيِّفُ أَنْ صُوتِيَان (٢٦١/١):

(قولُهُ تعالى: ﴿ فَأَذَكُوا السَّمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَآفَ ﴾ [الحج: ٣٦]؛ أي:
 قيامًا؛ حكاه البخاريُ عن ابنِ عباسٍ).

عَلَّقَهُ البخاريُّ في «الصحيحِ» (١٨٥/٢ ـ ط. العامرة)، (كتابُ الحجِّ، بابُ نَحْرِ البُدْنِ قائمةً).

ووصَلَهُ الحاكمُ في «المستدرَكِ» (٣٨٩/٢) (٢٣٣/٤)، ومِن طريقِهِ الْبَيْهَقَيُّ في «الكُبْرى» (٣٨٧/٩)، مِن طريقِ الأعمشِ ومنصورٍ، عن أبي ظَبْيانَ، عن ابنِ عباسٍ هَهُ ؛ في قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلْبُدْتَ جَعَلْتُهَا لَكُمْ أَبِي ظَبْيانَ، عن ابنِ عباسٍ هَهُ ؛ في قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلْبُدْتَ جَعَلْتُهَا لَكُمْ يُنِ شَعَتهِ لَلَهُ وَكُبُو اللّهِ عَلَيْهَا صَوَافَتُ اللّهِ السحيج: ٢٦]، قال: ﴿إِذَا أَرُدتُ أَن تَنْحَرُ البَدُنَةَ، فأقِمُها، ثُمَّ قُلِ: اللهُ أكبرُ، اللهُ أكبرُ، منك ولك، ثُمَّ سَمِّ ثُمَّ انْحَرْها، قال: قلتُ: وأقولُ ذلك في الأَضْحِيةِ؟ قال: والأَضْحِية.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ سُفْيانُ بنُ عُنيْنةَ في التفسيرِ، ومِن طريقِه سعيدُ بنُ منصورِ في السننِ، وعبدُ بنُ حُمَيْدٍ في التفسيرِ، (١)؛ مِن طريقِ عُبَيْدِ اللهِ بنِ أي يَزِيدَ، عن ابنِ عباس ﷺ.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

 <sup>(</sup>١) ذكر إسنادَ سفيانَ وهبلِ بنِ حُمَيْلٍ في «التفسير»، وإسنادَ سعيلِ بنِ منصور: ابنُ حجرٍ في «فتح الباري» (٣/ ٥٥٣).

# ﴿ قَالَ ٱلْمُصَنِّفُ أَنْنُ صُولِيَّانَ (٢٦٢/١):

ه (قال الإمامُ أحمدُ: أيامُ النَّحْرِ ثلاثةٌ؛ عن خمسةٍ مِن أصحابٍ رسولِ اللهِ ﷺ؛ أي: عُمَرَ وابنِهِ وابنِ عبَّاسٍ وأبي هُرَيْرةَ وأنسٍ، ولا مُخالِفَ لهم إلَّا روايةً عن عليٌ ﷺ).

قال الزَّيْلَعِيُّ - بعد إيرادِ الأَثَرِ عن عُمَرَ وعليٌّ وابنِ عباسٍ في انَصْب الرابةِ، (٢١٣/٤) -: (غريبٌ جِدًّا).

وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في «الدُرايةِ» (٢/ ٢١٥): (أمَّا عُمَرُ، فلم أَرَهُ... وأمَّا ابنُ عباسٍ، فلم أجِدْهُ).

وقد وقَفْتُ عليها:

أمَّا أَثُرُ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ: فأخرَجَهُ أَبِنُ أَبِي شَيْبةَ في «المصنّفِ» (٣٠٤/٣)، ومِن طريقِهِ ابنُ حَزْمٍ في «المحلّى» (٧/ ٣٠٧ ـ ط. المُنيرية)، مِن طريقِ جَرِيرٍ، عن منصورٍ، عن مجاهِدٍ، عن مالكِ بنِ ماعزٍ، أو ماعزٍ بنِ مالكِ النَّقْفِيُّ، قال: «ساق أبي هَذَيْئِنِ عن نفيهِ وامرأتِهِ وبِنْتِه، فأضَلَّهُمَا بذي المَجَازِ، فلمَّا كان يومُ النَّحْرِ، ذَكرَ ذلك لعُمَرَ، فقال: نَرَبَّصِ البومَ وغدًا وبَعْدُ، فإنما النَّحْرُ في هذه الثلاثةِ أيام، فإنْ وجَدتُ مَذَيْكِ، فانْحَرْهما جميعًا، فإنْ لم تَجِدُهُما، فاشتَرِ هَلْيَيْنِ في اليومِ النَّاكِ، فانْحَرْهما ولا يَحِلُ منك حَرَامًا حتى تَنْحَرَهما أو هَدْيَيْنِ الشَّرَيْتَ ووَجَدتُ الهَدْيَيْنِ الضَّالَيْنِ الْمَالِيْنِ الْمَدَرُيْنِ، فإنْ نَحَرْتَ الهَدْيَيْنِ اللَّذَيْنِ الشَّرَيْتَ ووَجَدتُ الهَدْيَيْنِ الضَّالَيْنِ المَّنْدَةُ هُمَا».

هذا لفظَ ابنِ أبي شَيْبةً، وذكرَ ابنُ حَزْمٍ موضِعَ الشاهدِ منه. وإسنادُهُ صحيحٌ عن مالكِ أو ماعزٍ، وهو وأبوه مجهولانِ.

وامًّا أَثَرُ عبدِ اللهِ بنِ مُمَرَ: فأخرَجَهُ مالكٌ في «الموطَّاِ» (٤٨٧/٢)

عن نافع، عن ابنِ عُمَرَ؛ أنه قال: «الأَضْحَى يَوْمَانِ بعد يومِ الأضحى». وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (٣٧٧/٧)، مِن طريقِ وَكِيعٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ نافعٍ، عن أبيه، عن ابنِ عُمَرَ، قال: «ما ذَبَحْتَ يومُ النَّحْرِ والثانيَ والثالثَ، فهي ضَحايا».

وعبدُ اللهِ بنُ نافع ضعيفٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ حَزْمٍ أيضًا (٧/ ٣٧٧) مِن طريقِ إسماعيلَ بنِ عَيَّاشٍ، عن عُبَيْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، عن نافعٍ، عن ابنِ عُمَرَ، قال: الأضحى يومُ النَّحْرِ ويَوْمانِ بَعْدَه.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ إسماعيلُ بنُ عَيَّاشٍ ثقةٌ في حديثِهِ عن أهلِ بَلَدِه، ضعيفٌ في روايتِهِ عن المَدَنِيِّينَ، وعُبَيْدُ اللهِ بنُ عُمَرَ مَدَنِيُّ ثقةٌ نَبْتٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي حاتمٍ في "التفسيرِ" (المينِ عليُ بنِ المَدِينِ، ثنا يحيى بنُ المَدِينِ، ثنا يعني بنُ المَدِينِ، ثنا يعني بنُ سعيد، ثنا ابنُ عَجَلانَ، ثنا نافعٌ؛ أنَّ ابنَ عُمَرَ عَلَى كان يقولُ: «الأَيَّامُ المَعْلُوماتُ المَعْلُوداتُ هُنَّ جميعُهُنَّ أربعةٌ، فالأيامُ المَعْلُوداتُ ثلاثةُ أيامٍ بعدَ المَعْلُوداتُ ثلاثةُ أيامٍ بعدَ يوم النَّحْرِ».

وإسنادُهُ صحيحٌ، ورجالُه ثقاتٌ، إلَّا أنَّ يحيى بنَ سعيدِ القَطَّانَ تَكَلَّمَ في روايةِ ابنِ عَجْلانَ عن نافع؛ فقد رَوَى العُقَيْليُّ في كتابِهِ «الضعفاء» (١١٨/٤) عن أبي بكرِ بنِ خُلَّدٍ، قال: (سمعتُ يحيى يقولُ: كان ابنُ عَجْلانَ مُضْطَرِبَ الحديثِ في حديثِ نافعٍ، ولم تَكُنْ له تلك القيمةُ عنده). انتهى.

<sup>(</sup>١) ذَكَرَ إسنادَ ابنِ أبي حاتم ومتنَّهُ: ابنُ كثيرِ في دالتفسير، (٥/ ٤١٢ ـ ط الشعب).

ولعلَّ هذا بالنسبةِ لأصحابِ نافع المَشْهُورِينَ؛ فقد أخرَجَ مسلِمٌ في <sub>كتاب</sub> الحجِّ مِن اصحيحِهِ (١٠١٦/٢) روايةَ محمدِ بنِ عَجْلانَ، عن نافع منابَعة، ونقلَ ابنُ رجبِ الحنبليُّ في السرح عِلَلِ التَّرمِذيَّ (١٠١/١) عن ابنِ المَدِينيُّ؛ أنه جعَلَ ابنَ عَجْلانَ في الطبَقةِ الخامِسةِ مِن طبَقاتِ أصحابِ نافع، ومِثلهُ صنعَ النَّسَائيُّ في اطبَقاتِه، (١٥)، وقد قَسَّمَا أصحابَ نافع إلى تِسْع طبَقاتِ، إلَّا أنَّ النَّسَائيُّ زاد في الطبَقاتِه، طبقة عاشرة، وهي طبقة المَتَرُوكِينَ.

وقد نظَرْتُ في حديثِ محمدِ بنِ عَجْلانَ عن نافع، فرأيتُهُ مستقيمًا، موافِقًا لحديثِ الثقاتِ، وله الحديثُ القليلُ الذي ربَّما تُوقَّفَ الناظِرُ فيه.

وامًّا أَثَرُ عبدِ اللهِ بنِ عباسٍ: فقد أخرَجَهُ ابنُ حَزْمٍ في "المحلَّى" (٧/ ٣٧٧)، مِن طريقِ وَكِيعٍ، عن ابنِ أبي لَيْلَى، عن المِنْهالِ، عن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ، عن ابنِ عباسٍ، قال: "النَّحْرُ ثلاثةُ أيامٍ".

وَإِسنادُهُ ضعيفٌ؛ ابنُ أَبِي لَيْلَى سَيِّئُ الحِفْظِ، وَالمِنْهالُ تُكُلِّمَ فيه وهو صَدُوقٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ حَرْمِ أيضًا (٧/ ٣٧٧)، وعلَّقَهُ البخاريُّ في «المتاريخِ الكبيرِ» (٣/ ٦٠)، مِن طُريقِ هُشَيْمٍ، عن أبي حَمْزَةَ، عن حَرْبِ بنِ ناجِيَةَ، عن ابنِ عباسٍ ﷺ، قال: ﴿أَيَامُ النَّحْرِ ثلاثةُ أَيامٍ».

وَناجِيَةً بِنُ حَرْبٍ أَو حَرْبُ بِنُ نَاجِيَةً فِيه جَّهَالَةً؛ ذَكَرَهُ البخاريُّ في التريخِه الكبيرِ» (٣/ ٢٠)، وابنُ أبي حاتم في اللجرحِ والتعديلِ» (٨/ ٤٨) وابنُ حِبَّانَ في «الشَّقاتِ» (٤/ ١٧٢)، وسَكَتوا عنه، ورجَّح أبو حاتم أنَّ اسمَه: ناجِيَةُ بِنُ حَرْبٍ.

ُ وَامًّا أَثَوُ أَبِي هَرِيرةً: فَأَخَرَجَهُ ابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (٣٧٧/٧)، مِن طريقِ ابنِ أبي شَيْبةً، ثنا زيدُ بنُ الحُبَابِ، عن معاويةً بنِ صالحٍ، ثني أبو مريمَ، سمعتُ أبا هريرةَ يقولُ: «الأضحى ثلاثةُ أيامٍ». وإسنادُهُ حَسَنٌ، أبو مريمَ الأنصاريُّ ثقةٌ قليلُ الحديثِ.

وأمَّا أَثْرُ أنسِ بنِ مالكِ: فاخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٢٩٧/٩)، مِن طريقِ عبدِ الرحمٰنِ بنِ حَمَّادٍ، ثنا سعيدُ بنُ أبي عَرُوبَةَ، عن قَتَادةً، عن أنسِ، قال: «الدَّبْحُ بعد النَّحْرِ يومانِ».

وأخرَجَهُ ابنُ حَزْمٍ في المحلَّى؛ (٧/ ٣٧٧) مِن طريقِ وَكِيمٍ، عن شُعْبةً، عن قَتادةً، عن أنس، بنحوِه.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأمَّا أَثَرُ عليٌ بنِ أبي طالبٍ: فلم أَرَهُ كما ذكرَهُ المصنَّف، وقد رأيتُهُ موافِقًا للجماعةِ، كما أخرَجُهُ ابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (٣٧٧/٧)، وابنُ عبد البَرِّ في «النمهيد» (١٩٧/٢)، مِن طريقِ ابنِ أبي لَيْلَي، عن المينهالِ بنِ عَمْرو، عن زِرِّ بنِ حُبَيْشٍ، عن عليٍّ هي، قال: «النَّحْرُ ثلاثةُ أيام، أفضلُها أولُها».

وابنُ أبي لَيْلَى سَيِّئُ الحفظِ، والمِنْهالُ متكلَّمٌ فيه، وهو صدوقٌ.

وذَكَرَ الأثرَ مالكٌ في «الموطّلُه» (٤٨٧/٢) بلاغًا، ومِن طريقِهِ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٢٩٧/٩): بلَغَني عن عليٌّ أنه كان يقولُ: «الأضحى يَوْمانِ بعدَ يوم الأضحى».

### 🗯 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ صُوبِيَان (٢٦٣/١):

﴿ (نُفَسَّمُ ـ الْأَضْحِيةُ ـ بينهم أثلاثًا؛ وهو قولُ ابنِ عُمَرَ وابنِ مسعودٍ). ]

أمَّا أَثْرُ ابنِ هُمَرَ: فأخرَجَهُ ابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (٧٧٠/٧، ٢٧١- ط. المُنيريةِ)، مِن طريقِ وَكِيعٍ، عن ابنِ أبي رَوَّادٍ، عن نافع، عن ابنِ عُمَرَ، قال: «الضَّحَايا والهَدَايا ثُلُثٌ لأهلِك، وثُلُثٌ لك، وثُلُثٌ للمَسَاكِين».

وإسنادُهُ حَسَنٌ؛ عبدُ العزيزِ بنُ أبي رَوَّادٍ تُكُلِّمَ فيه، وتَكَلَّمَ ابنُ حِبَّانَ <sub>في روايتِ</sub>دِ عن نافعٍ، وحديثُهُ يُحمَلُ على الاستقامةِ ما لم يُخالَف.

وامًّا أثرُ ابنِ مسعود: فأخرَجَهُ سعيدُ بنُ أبي عَرُوبةَ في اكتابِ المَناسِكِ الْمَاسِكِ وَامًّا أَثَرُ ابنِ مسعود: فأخرَجَهُ سعيدُ بنُ أبي عَرُوبةَ في التماسِكِ وَامْرَجَهُ الطَّبَرانيُ في المحجَمِهِ الكبيرِ (٩/ ٣٤٢)، والبَيْهَقِيُّ في «الكُبْرى» (٥/ ٢٤٠)، وأبو يوسف في «الكُبْرى» (٥/ ٢٤٠)، عن يوسف في «الآثارِ» (١٢٦)، وابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (٧/ ٢٧٠)، عن إبراهيم، عن عَلْقَمَةَ، عن ابنِ مسعود هَ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُمَةً وَلَا يُنْعَنُ مَحِلَّها أَنْ يَتَصَدَّقَ وَلا يُمْسِكُ عنه المُحْرِمُ، ثم يَأْمُرُهُ إذا بَلَغَتْ مَحِلَّها أَنْ يَتَصَدَّقَ اللهُ عَنْ ابنِ أَخِيهِ عبدِ اللهِ بنِ عُتَبَةً بنِ مسعودٍ ثُلُكًا».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأَخرَجَهُ الطَّبَرانيُ في "الكبيرِ" (٢٤١/٩)، مِن طريقِ عُمَرَ بنِ ذَرِّ، حلَّنني مجاهِدٌ: "أنَّ عبدَ اللهِ بنَ مسعودِ بَمَثَ مع رجلٍ ببَدَنَةِ، فقال: كيف أَصْنَعُ بها؟ قال: كُلْ أنتَ وأصحابُكَ ثُلُقًا، وابْعَثُ إلى أعرابِنا ثُلُثًا، وتَصَدَّقْ بثُلُثِ».

#### 🖩 قَالَ ٱلْمُصَيِّنَفُ أَبْنُ ضُوتِيَان (٢٦٤/١):

# 🏽 (ابنُ عُمَرَ يقولُ: شَاةٌ شَاةٌ ـ أي: في العَقِيقةِ ـ عن الذَّكْرِ والأُنثى). 🕽

أَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (٤/ ٣٣١)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (م/ ٥١)، والبَيْهَةيُ في «الكُبْرى» (٣٠٢/٩)، بإسناد صحيح، عن نافع، عن ابنِ عُمَرَ؛ أنه كان يقولُ: «عن الغلامِ وعن الجاريةِ شأةٌ شأةٌ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي الدُّنْيا في «كتابِ العِيَالِ» (٢٠٥/١)، مِن طريقِ يونسَ، عن نافعِ: «أنَّ ابنَ عُمَرَ كان يَعُقُّ عن كلِّ وَلَدٍ له شَاةً شَاةً».



# كتابُ الجِهَادِ

### 🕷 قَالَ ٱلْمُصَنِّفُ أَبْنُ ضُوبَيَّان (٢٦٧/١):

\_\_\_\_\_

الله الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِثُونَ لِيَنفِرُواْ كَالْفَهُ النوبة: ١٢٢]، والنوبة: ١٢٢]، فالله عبَّاسِ: ناسخةٌ لقولِهِ: ﴿الفِرُوا خِفَافًا وَيُقَالُا﴾ [النوبة: ٤١]؛ وواه أبو داودًا).

وعليُّ بنُ الحُسَيْنِ ضَعَّفَهُ أبو حاتمٍ، وقال النَّسَائيُّ: ليس به بأسٌ، وذكرَهُ ابنُ حِبَّانَ في «الثَّقاتِ».

وأخرَجَهُ أبو جعفرِ النحاسُ في «الناسخِ والمنسوخِ» (٤٣٦/٢)، مِن طريقِ محمدِ بنِ هشامٍ، ثنا عاصمُ بنُ سُلَيْمانَ، عن جُوَيْيرٍ، عن الضَّحَّاكِ، عن ابنِ عباسٍ ﷺ، نحوَهُ. وإسنادُهُ ضعيفٌ، جُوَيْبِرُ بنُ سعيدٍ ضعيفُ الحديثِ، وخاصَّةً في رواينِهِ عن الضَّحَّاكِ، وجُلُّ روايتِه عنه، والضَّحَّاكُ بنُ مُزَاحِمٍ تُكُلِّم فيه، ومو صَدُونٌ، ولم يَلْقَ ابنَ عباسٍ ﷺ.

وأخرَجَهُ أبو الفَرَجِ بنُ الجَوْزِيِّ في انواسخِ القرآنِ» (٣٦٦)، مِن طربقِ الإمامِ أحمدَ، عن حجَّاجٍ، عن ابنِ جُريْجٍ، عن عطاءِ الخُرَاسانيِّ، عن ابنِ عباسٍ، نحوَّهُ.

وعطاءٌ لم يَسْمَعُ مِن ابنِ عباسٍ.

# 🛭 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ صُوتِيَان (٢٧٠/١):

﴿ (يُرْوَى عن النبيِّ ﷺ؛ أنه قال: (تَمَامُ الرِّبَاطِ أَرْبَعُونَ يَوْمًا)؛ أخرَجَهُ أَبِو الشَّيْخِ في «كتابِ الثوابِ»، ويُرْوَى عن ابنِ عُمَرَ وأبي هُرَيْرةً).

قال في «الإرواءِ» (٥/ ٣٤): (لم أَرُهُ الآنَ مِن حليثِ ابنِ عُمَرَ وأبي هريرةً). انتهى.

#### قُلْتُ: قُلْتُ:

مرادُ المصنّفِ مِن قولِه: (ويُرْوَى عن ابنِ عُمَرَ وأبي هريرةً)؛ أي: أنه موادُ المصنّفِ عليه ما ؛ كما هو واضحٌ في المصادِر التي نقَلَ عنها المصنّفُ كالشرحِ الكبيرِ، وغيرِه، ولم يُرِدُ أنه مرفوعٌ؛ كما فَهِمَهُ كَاللَّهُ في الإرواء).

وقُد خرَّج في «الإرواءِ» الموقوفَ عن أبي هريرةً.

وَأَمَّا عِن ابِنِ حُمَرَ: فلم يخرِّجُهُ، وقد أَخرَجَهُ ابنُ أَبِي شَيْبةً في اللهِ سَنْبةً في المصنَّفِ، (٣٢٨/٥)، مِن طريقِ عبسى بنِ يونسَ، عن عُمَرَ بنِ عبدِ اللهِ مَوْلَى غُفْرَةً، قال: نا رجلٌ مِن وَلَدِ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ؛ أَنَّ ابنًا لابنِ عُمَرَ رَابَطَ ثلاثينَ لَيْلةً؛ ثم رَجَعَ، فقال له ابنُ عُمَرَ: أَعْزِمُ عليك لَتَرْجِعَنَّ رَابَطَ ثلاثينَ لَيْلةً؛ ثم رَجَعَ، فقال له ابنُ عُمَرَ: أَعْزِمُ عليك لَتَرْجِعَنَّ فَلْمَا اللهِ عَمْرَ عَمْرَ عَمْرً عَلَيك لَتَرْجِعَنَّ اللهِ عَلَيْ اللهِ اللهِ عَلَيْ اللهِ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ عَلْمَ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ال

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ عُمَرُ بنُ عبدِ اللهِ مولَى غُفْرَةَ ضَعَفَهُ ابنُ مَعِينٍ والنَّسَائئُ وغيرُهما.

. وقال الإمامُ أحمدُ: (ليس به بأسٌ، وأكثرُ حديثِه مَراسِيلُ). انتهى. وشيخُهُ في هذا الخبَر غيرُ معروفٍ.

# 🗷 قَالَ ٱلْمُصَنِّفُ ٱبْنُ صُوتِيَانِ (٢٩٣/١):

﴿ وَخَبَرٌ : أَسْهَمَ أَبُو مُوسَى يُومَ غَزُوةِ تُسْتَرَ لَنِسُوةٍ مَعْهُ عَلَى الرَّضْخِ).

قال في "الإرواءِ" (٥/ ٧٣): (لم أقفُ على سنَدِه).

ئى قُلْت:

وقَفْتُ على إسنادِهِ؛ أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةً في المصنَّفِ، (٣٣٨١٧)، وابنُ المعندِ في وصالحُ ابنُ الإمامِ أحمدَ في المَسائلِه، (١٠٠٤)، وابنُ المعندِ في الأوسطِ، (١٨٦/١١)؛ جميعُهُمْ مِن طريقِ شُعْبةً، عن العوَّامِ بنِ مُزاحِم، عن خالدِ بنِ سَيْحَانَ، قال: الشَهِدَتْ تُسْتَرَ مع أبي موسى أربعُ نِسْوةٍ أو عن خالدِ بنِ سَيْحَانَ، قال: الشَهِدَتْ تُسْتَرَ مع أبي موسى أربعُ نِسْوةٍ أو عَمْسٌ، فكُنَّ يَستَقِينَ الماءَ، ويُدَاوِينَ الجَرْحَى، فأَسْهَمَ لَهُنَّ أبو مُوسى،

وفي إسنادِهِ جهالةٌ؛ خالدُ بنُ سَيْحَانَ مجهولٌ.

# 🗷 قَالَ المُصَنِفُ اَبْنُ صُوتِيَان (٢٩٨/١):

﴿ (رُوِيَ أَنه قيل لابنِ عُمَرَ: إنَّ راهبًا يَشْتُمُ رسولَ اللهِ ﷺ، فقال: اللهِ سَمِعْتُهُ، لَقَتَلْتُهُ؛ إنَّا لم نُعْطِ الأمانَ على هذا»).

قال في ﴿الْإِرْوَاءِ﴾ (٩١/٥): (لم أقفُ على سنَدِه).

ئۇنىڭ: قالمىت:

وقفتُ على إسنادِه؛ أخرَجَهُ الخَلَّال من طريق أحمد في الحكامِ

وأخرَجَهُ الحارثُ بنُ أبي أسامةً في امسنَدِهِ، (٥١٠)، مِن طريقِ إسحاقَ بنِ عيسى، ثنا هُشَيْمٌ، عن حُصَيْنِ بنِ عبدِ الرحمٰنِ؛ أنَّ ابنَ عُمَرَ مَرَّ بِراهِبٍ، فقيل: إنَّ هذا سَبَّ النبيَّ ﷺ، فقال: الو سمعتُهُ، لضَرَبْتُ عُمُلًا إِنَّا لم نُعْطِهم العَهْدَ على أن يَسُبُّوا نبيَّنا ﷺ.

خالَفَ إسحاقُ بنُ عيسى أحمدَ بنَ حَنْبَلِ في هُشَيْم، فأسقَطَ الواسطةَ المُبهَمةَ التي بين حُصَيْنُ بنُ عبد الله بنِ عُمَرَ، وحُصَيْنُ بنُ عبد الرحمٰن لا تُعْرَفُ له روايةٌ عن أحدٍ مِن الصحابةِ.





# كتابُ الْبُيُوعِ

### قَالَ ٱلْمُصَنِفُ ٱبن صُوبِيَان (٢٧٥/١):

﴿ (قُولُ سَعَيْدِ بَنِ المُسَيَّبِ: إِنَّ الصَّبْيَانَ والعَبِيدَ يُحْلَوْنَ مِن الغَنِيمَةِ؛ إِذَا حَضَرُوا الغَزْوَ فِي صَدْرِ هذه الأمةِ).

أَخرَجَ عبدُ الرَّزَّاقِ في المصنَّفِهِ (٧٢٧-٢٢٨) مِن طريقِ ابنِ جُرَيْجٍ ، قال: الْحَان يُحُلَى العبدُ قال: الحَان يُحُلَى العبدُ والمرأةُ مِن غنائم القومِ ، قال: وأقولُ قولَ ابنِ عَبَّاسٍ في العبدِ والمرأةِ يَحْضُرَانِ الباسَ: ليس لهما سَهْمٌ مَعْلُومٌ ، إلَّا أَن يُحْلَيَا مِن غنائم القومِ .

وإسنادُهُ ضعيفٌ.

### 🛎 قَالَ ٱلمُصَنِفُ أَبْنُ ضُوبَيَان (٢٨٤/١):

﴿ إِنَّ ابنَ عُمَرَ مَرَّ على رَجُلٍ، فَسَلَّمَ عليه، فقيل له: إنه كافرٌ، فقال: رُدَّ عليَّ ما سَلَّمْتُ عليك، فرَدَّ عليه، فقال: أَكْثَرَ اللهُ مالَكَ ووَلَلَكَ. ثم التفَتَ إلى أصحابِهِ، فقال: أَكْثَرَ للجِزْيَةِ).

قال في الإرواءِ، (٥/ ١١٥): (لم أَقِفْ عليه بهذا التمامِ). انتهى. ثم خرَّجه عن عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ ﷺ نحوَهُ.

قُلْتُ:

أنَّمُ مما خَرَّجه في الإرواءِ»: ما أخرَجَهُ البَّيْهَقيُّ في اشْعَبِ الإيمانِ»

رَ ﴿ ٤٦٣)، من طريقِ عبدِ الله بنِ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي السَّرِيُّ بنُ يحيى، عن النَّبِينِ، عن عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ ﴿ أَنَهُ مَرَّ برجلٍ فَسَلَّمَ عليه، منبو: إنه نَصْرانيُّ، فرَجَعَ إليه، فقال: رُدَّ عليَّ سَلَامي، قال له: نعم، قد ردنُهُ عليك، فقال عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ ﴿ اللهِ اللهِ مَالَكَ ووَلَدَكَ».

واخرَجَهُ البَيْهَقِيُّ أيضًا في اشُعَبِ الإيمانِ ، مِن طريقِ عبدِ اللهِ بنِ وَلَخرَجَهُ البَيْهَ عَلَى اللهِ بنَ وَهُبَ عَلَى اللهِ بنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ عَن نافع: ﴿ أَنَّ عبدَ اللهِ بنَ عُمَرَ يَحَدُّثُ عَن نافع: ﴿ أَنَّ عبدَ اللهِ بنَ عَمَرَ عَلَى اللهِ عَلَى أَنَاسٍ مِن يهودُ ، فأُخْبِرَ أَنهم يهودُ ، فرَجَع إليهم ، فَعَالَ: رُدُوا عليَّ سَلامي اللهِ .

وأخرَجَهُ مَعْمَرُ بنُ راشِدٍ في «الجامعِ» (٢١/ ٣٩٢)، مِن طريقِ تَادةَ، عن ابنِ عُمَرَ، نحوَهُ.

وانظر تمامَ تخريجِهِ في: ﴿الْإِرْوَاءِ﴾.

## 🗷 قَالَ ٱلْمُصَنِّقِفُ أَبْنُ ضُوسَيّان (٢٨٨/١):

# ﴿ (حديثُ: (إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَاضٍ)؛ رواه ابنُ حِبَّانَ).

قال في «الإرواءِ» (٥/ ١٢٥): (لم يُورِدُهُ الهَيْثُميُّ في البُيُوعِ مِن «مَوَاردِ الظمآنْ، إلى زوائدِ ابنِ حِبَّانْ»). انتهى، وخرَّجه مِن غيرِ ابنِ حِبَّانَ مما أفادَ به.

#### يو. قُلْتُ:

وقفتُ عليه عند ابنِ حِبَّانَ في الصحيحِ (١١/ ٣٤٠ ـ ٣٤١)، وأَوْرَدَهُ الهَيْميُّ في السحيحِ (١١/ ٣٤٠ ـ ٣٤١)، وأُوْرَدَهُ الهَيْميُّ في البيوعِ مِن اموَاردِ الظمآن، إلى زوائدِ ابنِ حِبَّانُه (١/ ٤٧٧)، مِن طريقِ الدَّرَاوَرْديُّ، عن داودَ بنِ صالحِ بنِ دينارِ النَّمَاءِ، عن أبي سعيدِ الخُدْريُّ هَيْد... الحديث، وفيه: (إِنَّمَا النَّيْعُ عَنْ تَرَاضٍ).

### ره قَالَ المُصْرَفِفُ أَبْنُ صُوتِيَانِ (٢٩١/١):

رَضِيَ اللهُ تعالَى عنه؛ لمَّا كُنُورَ (وَأَمَّا اللهُ تعالَى عنه؛ لمَّا كُنُورَ اللهُ تعالَى عنه؛ لمَّا كُنُورَ الناسُ).

أخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ (٢/ ٤٥٠)، والبخاريُّ (٢١٩/١ ـ ط. النعامرة)، وأبو داودَ (٢١٥/١)، والنَّرْمِذيُّ (٢٩٣/٢)، والنَّسَائيُّ في النَّرْمِديُ (٢٩٣/٢)، وابنُ ماجَهُ (٢٥٥/١)، وابنُ ماجَهُ (٢٥٥/١)، وغيرُهم جماعةٌ، مِن طُرُقِ، عن الرُّهْريُّ، عن السائبِ بنِ يَزِيدَ، قال: اكاذانُ على عَهْدِ رسولِ اللهِ عَلَى وأبي بكرٍ وعُمَرَ عَلَى الذَّيْنِ، حتى كان زمنُ عُنْمانَ، فكثرُ الناسُ، فأمَرَ بالأذانِ الأوَّلِ بالزَّوْراءِ،

وهذا اللفظُ لأحمدَ.

ورُوِيَ معنى هذا مِن ظُرُقٍ كثيرةٍ.

# 🛎 قَالَ ٱلْمُصَنِّفُ ٱبْنُ صُوسَيَان (٢٩٢/١):

震 (كَرِهَ بَيْعَها ـ يعني: المَصَاحِفَ ـ ابنُ عُمَرَ وابنُ عباسٍ وأبو موسى).

خرَّج في الإرواءِ أثَرَ ابنِ عُمَرَ وابنِ عباسٍ قبلَ هذا الأثرِ.

والمَّا أَثْرُ أَبِي موسى: فأَغْفَلَهُ ولم يَذكُرُهُ، وقد أخرَجَهُ ابنُ أَبِي داردَ في المصاحفِ (ص٣٦٤)، وأبو بكرِ بنُ أبي شَيْبةَ في المصنَّفِ (٣٦٠ ـ ٢٧)، وابنُ أبي خيثَمةَ في التاريخ، وأبو بكرِ بنُ أبي داوة في اكتابِ الشريعةِ (١٩٥٥ - ط٠ في المحلَّى (٩/٥٥ - ط٠ في المحلَّى (٩/٥٥ - ط٠

 <sup>(</sup>١) ذكر إسناذ ابن أبي خَيْثَمَةً في «التاريخ»، وابن أبي داود في «الشريعة» ومُثْنَهُما:
 ابنُ حجر في «الإصابة» (٣٢/١٠ ـ مع «الاستيماب»).

المنبرية)، مِن طريقِ هَمَّام، عن قَتَادةً، عن زُرَارَةً بنِ أَوْقَى، عن مَعْرُفِ بِنِ مَالِكِ أَبِي الرَّبَابِ(١)؛ أنه قال: اشْهِدتُ قَتْحَ تُسْتَرَ مع أَيْنُوا أَحْرَجُوهُ فاسْتَقَوَّا به، وأَصَبْنا معه سِتِّينَ جَرَّةً مُختَّمَةً، قال: فَفَتَحْنا يَرَةً بِن أَذْنَاها، وجَرَّةً مِن أَوْسَطِها، وجَرَّةً مِن أَقْصَاها، فوَجَدْنا في كلِّ جِرَّةِ عَشَرةَ آلافٍ، قال هَمَّامٌ: ما أراه إلَّا قال: عَشَرةَ آلافٍ، وأَصَبْنا مَهُ رَيْطَتَيْنِ مِن كُتَّانٍ، وأَصَبُّنا معه رَبْعَةً فيها كتابٌ، وكان أولُ رجل وَقَعَ عليه مِن بَلْعَنْبُرِ يُقالُ له: حُرْقُوصٌ، قال: أعطاه الأشعريُّ الرَّيْطَتَيْنُ وأعطاه مِتَتَيْ دِرْهُم، قال: ثُمَّ إنه طَلَبَ إليه الرَّيْطَتَيْنِ بعد ذلك، فأبَى أنَّ يُرْدُهُمَا، وشَقَّهُما عَمَائِمَ بين أصحابِهِ، قال: وكانَ معنا أُجيرٌ نَصْرانيُّ بُسَمَّى: نُعَيْمًا، قال: بِيعُوني هذه الرَّبْعَةَ بما فيها، قالوا: إنْ لم يَكُنُّ نبها ذَهَبٌ أو فِضَّةٌ أو كِتَابُ اللهِ، قال: فإِنَّ الذي فيها كتابُ اللهِ، نكَرَهُوا أَن يَبِيعُوا الكِتَابَ، فبِغْنَاهُ الرَّبْعَةَ بلِرْهَمَيْنِ، ووَهَبْنا له الكتابَ، فالُ فَتَادَةُ: فمِن ثَمَّ كُرِهَ بيعُ المَصَاحِفِ؛ لأنَّ الأشعريُّ وأصحابَهُ كَرِهُوا ينع ذلك الكتاب.

وهذا اللفظُ لابنِ أبي شَيْبةَ، وإسنادُهُ صحيحٌ، رجالُهُ ثقاتٌ.

ومطرُّفٌ ذَكَرَهُ ابنُ حَجَرٍ في اللإصابةِ، (٣٢/١٠، ٣٣ ـ مع الاستِعابِ،)، وقال: (لا أعلمُ له رُؤيةً). انتهى.

ورَوَى عن أبي الدَّرْداءِ ومَعْقِلِ بنِ يَسَارٍ وكَعْبِ الأحبارِ، ورَوَى عنه أبو عنمانَ النَّهْديُّ ومحمدُ بنُ سِيرِينَ، وذَكَرَهُ النَّسائيُّ في «الكُنى»، وقال:
"بصريُّ ثقةٌ».

<sup>(</sup>١) أبو الرَّبَاب بفتح الراء عند العسكريَّ في «تصحيفات المحلَّثين» (٢/ ٦٦١ ـ ٦٦٢)، وعنه ابنُ مساكر في «تاريخ دمشق» (٨٥/ ٣٤٠)، وبضَمَّها في «تاج العروس» (٢/ ٤٧٣).

### قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ صُوتِان (٢١٤/١):

(احتج أحمدُ في جَوَازِ الشَّرْطِ بِانَّ محمَّدَ بِنَ مَسْلَمَةَ اسْتَرَى مِن أَنْطِيُ حُزْمةَ حَطَبٍ، وشارَطَهُ على حَمْلِها، واشتَهَرَ ذلك، فلم يُنْكُرْ، والدَّافي»).

أخرَجَهُ إسحاقُ بنُ رَاهَوَيُهِ \_ كما في «المَطالِبِ العاليةِ» للحافظِ ابنِ حجرِ (١٣٧/٩) \_ قال إسحاقُ: أخبَرَنا إسماعيلُ بنُ إبراهيم، ثنا أبو حَيَّانَ التميميُّ، عن عَبَايَةَ بنِ رافع بنِ خَدِيج، قال: «بَلغَ عُمَرَ بنَ الحَطَّابِ عَلَيْهِ؛ أنَّ سعدًا اتَّخَذَ بابًا، ثُمَّ قال: انْقَطَعُ الصُّويْتُ، فبَعَثَ إلى الحَطِّبِ عَلَيْهِ، فأناه، فقال: انظلِقْ إلى سعدِ، فأخوِقْ بَابَهُ، ثم حمد بنِ مَسْلَمَةَ عَلَيْه، فأتاه، فقال: انظلِقْ إلى سعدِ، فأخوِقْ بَابَهُ، ثم خُذْ بِيَدِهِ وأَخْرِجُهُ إلى النَّاسِ، وقُلْ: هاهنا فاقْعُدْ للناسِ، قال: فبَعَثَ محمدً خُذْ بِيدِهِ وأخْرِجُهُ إلى النَّاسِ، وقُلْ: هاهنا فاقْعُدْ للناسِ، قال: فبَعَثَ محمدً خُذَ بِيدِهِ وأَخْرِجُهُ إلى النَّاسِ، وقُلْ: هاهنا فاقْعُدْ للناسِ، قال: فبَعَثَ محمدًا الكُوفةِ عَلى وَاوِ مِن عندِ أَلْقِيهُ اللَّوفةِ عَلى وَاوَدِ مِن عندِ عَلَيْهِ أَن يُلْقِيهُ عَلَيْهِ أَن يُلْقِيهُ عَلَيْهِ أَن يُلْقِيهُ عَندَ بابِ الأميرِ، فأوْرَى زَنْدَهُ، عالمَه عَلَيْهِ اللهُ عَلِيهِ الأَمِيرِ، فجاء حتى أَلْقَى قَصَبَهُ عندَ بابِ الأميرِ، فأوْرَى زَنْدَهُ، فاتَّان المُودَ طَوِيلًا عَظِيمًا بين إزَارٍ ورداءِ عليه فاتَى شَعْدُ، فانيةً على غيرِ قَلْنُسِيَةٍ، فقال: ذاك محمَّدُ بنُ مَسْلَمَةًه.

وإسنادُهُ منقطِعٌ.

#### 🖀 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيَّان (٢٩٧/١):

﴿ (بُرْوَى - : «الخِيَارُ في البيعِ» - عن عُمَرَ وابنِهِ وابنِ عباسٍ وأبي بَرْزَةَ الأَسْلَمِيِّ).

خرَّج في «الإرواءِ» أثَرَ ابنِ عُمَرَ قبلَ هذا الموضع، في أول بابِ الخيادِ ·

وأمَّا أَثُو مُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ: فأخرَجَهُ البَيْهَقيُ في «الكُبْرى» (٢٧٢/٥)، مِن طريقِ حسينِ بنِ محمدِ المَرْوَرُوذِيِّ، ثنا شَيْبانُ عن منصور، عن محمدِ بنِ عبدِ الرحمٰنِ، عن نافع، عن عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: (إِذَا تَبَايَعَ الرَّجُلَانِ، فَهُمَا بِالخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، أَوْ يَكُونُ بَيْعُهُمَا عَنْ خِيَارٍ)، كان عُمَرُ أو ابنُ عُمَرَ يُنادِي: «البَيْعُ صَفْقةٌ أو خِيَارٌ».

وإسنادُهُ ضعيفٌ عن عُمَرَ؛ فنافِعٌ لم يُدْرِكُ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ هَيُّهُ. قال البَيْهَةيُ: (ضعيفٌ؛ لانقطاع ذلك). انتهى.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (١٢٧/٧ ـ ١٢٨)، وعبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٥٣/٨ ـ ١٢٨)، وعبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٥٣/٨)، وعلَّقَهُ البخاريُّ في «التاريخِ» (٣/ ١٧١)، مِن طريقِ الحَجَّاجِ، عن خالدِ بنِ محمدٍ، عن شيخٍ مِن بني كِنَانةَ، عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ؛ أنه قال: ﴿إِنمَا البَيْعُ صَفْقةٌ أَو خِيارٌ».

ولفظُ البخاريُّ: ﴿الْبَيُّعَانِ بِالْخِيَارِ ۗ.

وقال عبدُ الرِّزَّاقِ وابنُ حَزْمٍ: ﴿فيه محمدُ بنُ خالدِ بنِ الزُّبَيْرِ﴾.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في ﴿المصنَّفِ، (٥٣/٨)، مِنَ طريقِ هُشَيْم، عن الحَجَّاجِ، عن محمدِ بنِ خالدِ بنِ الزُّيْدِ، عن رجلٍ من كِنانةَ، قالَ: قال عُمَرُ ـ حين وضَعَ رِجْلَهُ في الغَرْذِ، وهو بِمنَى ـ: السَّمَعُوا ما أقولُ لكم، ولا تقولوا: قال عُمَرُ، وقال عُمَرُ، البَيْعُ عن صَفْقَةٍ أو خِيَادٍ، ولكلٌ مسلِم شَرْطُه.

وأخرَّجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ أيضًا (٨/ ٥٢)، مِن طريقِ سُفْيانَ النَّوْريُّ، عن حَجَّاجٍ يَرْفَعُه إلى عُمَرَ؛ أنَّ عُمَرَ قال بِمثْلِه.

وعلَّقَهُ البخاريُّ في «التاريخِ الكبيرِ» (٣/ ١٧١)، وابنُ حَزْمٍ في

المحلَى الرُّهُ ٢٦٤/١)، مِن طريقِ حَمَّادِ بنِ سَلَمَةً، عن حَجَّاجٍ، عن محمد بنِ خالدِ بن الزُّبَيْرِ، عن عُمَرَ.

وقال ابنُ حَزْم: •خالدُ بنُ محمدِ بنِ خالدِ بنِ الزُّبَيْرِ.

وقال البخاريُّ أيضًا: 'وكيمٌ، عن شَرِيكٍ، عن حَجَّاجٍ، بهه.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ الحَجَّاجُ هو ابنُ أَرْطَاةَ ضعيفُ الحديثِ، وخالدْ بنْ محمدِ بنِ خالدِ بنِ الزَّبْيْرِ، ذَكَرَهُ البخاريُّ في «التاريخِ الكبيرِ»، وابنْ حِبَّانَ في «الثُقاتِ»، وابنُ أبي حاتم في «الجرحِ والتعديلِ»، ولم يَتَكَلَّموا عليه بشيءٍ، وذكرَهُ العُقَيْليُّ في «الضَّعفاءِ»، وشيخُهُ مجهولٌ.

قال البَيْهَقيُّ: (وقد ذَهَبَ كثيرٌ مِن أهلِ العلمِ إلى تضعيفِ الأثَرِ عن عُمَرً). انتهى.

وقد جاء عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ عَلَيْهُ ما أَخَذَ منه بعضُ أهلِ العلمِ رأيهُ في الخِيارِ: ما أَخَرَجُهُ مالكٌ في الموطّاهِ (٢٠٣١، ٢٣٦ - طَ عبد الباقي)، ومِن طريقِهِ البخاريُّ في الصحيحِ (٣٠/٣ - ط. العامرة)، والشافعيُّ في الأمِّهُ: (٢٦٨، ١٢ - ط. بولاق)، والمُسنَدِه: (١٣٨، ١٤٦)، والشافعيُّ في المَّنْورةِ (٢٧٦ - ٢٦٨)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقيُّ في الكُبْرى، (٢٧٦/٥)، وفي المعرِفةِ (٨/٣)، ومِن طريقِ مالكِ أيضًا الكُبْرى، (٢٧٦/٥)، وابنُ حَرْمٍ في الحرَجَهُ ابنُ حِبَّانَ (٢٨٨/١١)، وابنُ حَرْمٍ في المحلَّى، (٨/٢٦)، وابنُ عبدِ البَرِّ في التمهيدِ، (٢٧٢/١)، وابنُ حَرْمٍ في وغيرُهم، قال مالكُ: عن ابنِ شهابٍ، عن مالكِ بنِ أَوْسِ بنِ الحَدَثَانِ؛ أنه التَمَسَ صَرْفًا بِمِنَةِ دينارٍ، قال: فَلَعَانِي طَلْحَةُ بنُ عُبَيْدِ اللهِ، فَتَراوَضُنا حتى الضَطَرَفَ مِنِي، وأَخَذَ الذَّهَبَ يُقَلِّبُها في يَدِه، ثم قال: حتى يَأْتِينِي حتى الضَطَرَفَ مِنِي، وأَخَذَ الذَّهَبَ يُقَلِّبُها في يَدِه، ثم قال: حتى يَأْتِينِي حتى النَّامَةِ مِن الغَابَةِ، وعُمَرُ بنُ الخَطَّابِ يَسْمَعُ، فقال عُمَرُ: واللهِ لا تُفَارِقُ وَبًا إلا مَالَورِقِ وِبًا إلا مَالَكَ عنه، مَا الرَوقِ وِبًا إلا مَالِكَ عنه، قال رسولُ اللهِ ﷺ: (اللَّمَبُ بالوَرِقِ وِبًا إلا مَالِقَةً منه، ثم قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: (اللَّمَبُ بالوَرِقِ وِبًا إلا مَالِهُ مَاءِ مَى تَأْخُذَ منه، ثم قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: (اللَّمَبُ بالوَرِقِ وِبًا إلا مَالِهُ عَهُ تَا اللَّهُ عَلَيْهُ أَلَى المَالِي قَلْهُ وَالْهُ اللهُ عَلَى تَأْخُذَ منه، ثم قال: قال رسولُ اللهِ عَلَيْهِ (اللَّمَبُ بالوَرِقِ وَبًا إلا مَالَهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ أَلَاهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ المِنْ اللهُ اللهُ المَالِي الْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ المَاءَ اللهُ ال

وَهَاء، وَالبُرُّ بِالبُرُّ رِبًّا إِلَّا هَاء وَهَاء، والتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رِبًّا إِلَّا هَاء وَهَاء).

وأخرَجَهُ مسلمٌ (١٢٠٩/٢)، ومِن طريقِهِ ابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (٨/ ٣٦٤)، والتَّرْمِذيُّ (٣/ ٥٤٥)، وغيرُهم، مِن طريقِ قُتَيْبَةَ، ثنا اللَّيْثُ، عن ابنِ شهابٍ، به، بنحوِه.

قال ابنُ حَزْمٍ: (فهذا عُمَرُ يُبِيحُ له رَدَّ الذَّهَبِ بعد تَمَامِ العَقْدِ وَرَّ الدَّهَبِ بعد تَمَامِ العَقْدِ وتَرَكُسِ الصَّفْقةِ). انتهى.

وأمَّا أَثَرُ عبدِ اللهِ بنِ عباسٍ: فيُنظَرُ.

واثَّمَا أَثْرُ أَبِي بَرْزَةَ الأَسْلَمِينَ: فأخرَجَهُ أبو داودَ (٣/ ٧٣٦ \_ ٧٣٧)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٥/ ٢٧٠)، وكذا ابنُ عبدِ البَرِّ في «التمهيدِ» (١٤/ ٢٤، ٢٥)، وابنُ حَزْم في «المحلَّى» (٨/ ٣٥٣ \_ ٣٥٣)، وأخرَجَهُ الشَّافعيُّ في «المسنَدِ» (١٣٨)، والدَّارَقُطنيُّ في «السُّننِ» (٣/ ٦)، وابنُ الجارُودِ في ﴿الْمُنْتَقَىِّ﴾ (٢١٠)، والطُّحاويُّ في ﴿شرحِ معاني الآثارِ» (١٣/٤ ـ ط. الأنوار)، وأبو داودَ الطَّيَالِسيُّ (١٢٤)، وتَمَّامٌ الرازيُّ في ﴿الْفُوائدِ؛ (١/٢٩٦)، وبَحْشَلٌ في ﴿تَارِيخِ وَاسْطِ؛ (٥٣)، وغيرُهم، مِن ظُرُقٍ عن جَمِيلِ بنِ مُرَّةً، عن أبي الوَضِيءَ، قال: غَزَوْنا غَزُوةً لنا، فَنَزَلْنَا مَنْزِلًا، فباعَ صَاحِبٌ لنا فَرَسًا بِغُلَام، ثم أَقَامَا بَقِيَّةً يَوْمِهما وليلتِهما، فلمَّا أصبَحًا مِن الغدِ، حَضَرَ الرَّحِيلُ، فقامَ إلى فَرَسِهِ يَسْرُجُهُ فنَدِمَ، فأتَى الرَّجُلُ وأَخَذَهُ بالبّيع، فأبَى الرَّجُلُ أن يَدْفَعَهُ إليه، فقال: بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَبُو بَرْزَةَ صَاحِبُ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فأتَيَا أَبا بَرْزَةَ في نَاحِيَةِ المُعَسُكَرِ، فقَالَا له هذه القِصَّةَ، فقال: أتَرْضَيَانِ أَنْ أَقْضِيَ بَيْنَكُما بِقَضَاءِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ قال رسولُ اللهِ ﷺ: (البَيِّعانِ بِالخِيَارِ مَا لَمْ بَتَفَرَّقًا).

قال هشامُ بنُ حَسَّانَ: حدَّثَ جميلٌ أنه قال: «ما أَرَاكُما تَقَرَّقْتُما». هذا لفظُ أبي داودَ، وإسنادُهُ صحيحٌ. وأخرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ أيضًا، مِن طريقِ سعيدِ بنِ منصورٍ، ثنا هُمَنيَهُ, أخبَرَنا هشامٌ، عن أبي الوَضِيءِ، عن أبي بَرْزَةَ الأَسْلَمِيُّ، به.

وأَسْفَظَ منه: (جميلَ بنَ مُرَّةً)، وفيه أنَّ المَبِيعَ: (جَارِيةٌ).

وأخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ (٤٢٥/٤)، ومِن طريقِهِ ابنُ الجَوْزِيِّ في «التحقيقِ» (١٨/٧)، وأخرَجَهُ ابنُ ماجَهُ (٢/ ٢٣٧)، وابنُ أبي شَيْبَةَ في «المسنَّفِ» (٤/ ٢٨/)، والرُّويَانِيُّ في «المسنَّبِ» (٢/ ٢٨/)، والرُّويَانِيُّ في «المسنَّبِ» (٢/ ٢٨/)، والخطيبُ في «تصحيفاتِ المُحدِّثين؛ (٢/ ٥٨٩)، والخطيبُ في «تاريخِ بَغْدادَ» (١٣/ ٨٦)، مِن طُرُقٍ عن جَمِيلِ بنِ مُوَّةَ، به، مختصراً.

#### قَالَ ٱلْمُصَيِّنَفُ ٱبْنُ ضُوتِيَان (٢٩٨/١):

﴿ (لَمْ يَغْبُثُ مَا رُوِيَ عَنَ ابْنِ عُمَرَ (صُوابُهُ: عُمَرُ)(١) مِن تَقْدَيرِهِ - الخيار ـ بثلاثٍ، ورُوِيَ عَنَ أَنْسٍ خَلاقُه).

أَمَّا أَثَرُ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ: فرواه الدَّارَفُطنيُّ في «سُنَنِهِ» (٣/٤٥)، والبَيْهَقيُّ في «سُنَنِهِ» (٣/٤٥)، مِن حديثِ عبدِ اللهِ بِنِ لَهِيعَةَ، حدَّثنا حِبَّانُ بِنُ واسعٍ، عن طَلْحَةَ بِنِ يَزيدَ بِنِ رُكَانَةَ اللهُ كَلَّمَ عُمَرَ بِنَ الخَطَّابِ فَي البيوعِ، فقال: ما أَجِدُ لكم شَيْئًا أَوْسَعَ ممَّا جَعَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لحِبًانَ بِنِ مُنْقِذِه انَّه كان ضَرِيرَ البَصَرِ، فجَعَلَ له رسولُ اللهِ ﷺ عُهْدةَ ثلاثةِ أيامٍ إِنْ رَضِيَ أَخَذَ، وإنْ سَخِطَ تَرَكَ.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ لحالِ عبدِ اللهِ بنِ لَهِيعَةً؛ فإنه ضعيفُ الحديثِ.

وامَّا أَثُرُ أَنسٍ: فرواه أحمدُ في امستَدِه، (٣/ ٢١٧)، وأبو داودَ في اسْنَدِه، (٣/ ٢١٧)، والتّرمِذيُّ (٣/ ٢٥٧)، والنّسَائيُّ (٧/ ٢٥٢)، وغيرُهم،

<sup>(</sup>١) التصويبُ مِن مصادرِ المصنِّف؛ كـ االشرح الكبيرِ، وغيرِو.

مِن حديثِ سعيدِ بنِ أبي عَرُوبَةً، عن قَنَادةً، عن أنسِ ﷺ، أنَّ رجلًا على عَلْمَ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ ال

فدعاه نبئُ اللهِ ﷺ فنهاه عن البيع، فقال: يا نَبِئَ اللهِ، إنِّي لا أَصْبِرُ عن البَيْعِ، فقال رسولُ اللهِ ﷺ: (إِنْ كُنْتَ غَيْرَ تَارِكِ الْبَيْعَ، فَقُلْ: هَاءَ وَهَاءَ، وَلَا خِلَابَةَ).

> قال التَّرْمِذيُّ: «حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ). اهـ. وهذا حديثٌ صحيحٌ.

#### 🗷 قَالَ ٱلْمُصَيِّقِ أَبْنُ صُوبِيَان (٣٠٧ - ٣٠٣):

﴿ (وعنه: القولُ قولُ البائعِ مَعَ يَمِينِهِ على البَتِّ... قَضَى به عَمَانُ وَ الْ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ

أخرَجَهُ مالكٌ في «الموطّاِ» (٢/٧٧ ـ ٤٧٨)، ومِن طريقِهِ البَيْهَة في «الكبْرى» (٣٢٨/٥)، وعبد الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٨/٣٦١)، وأخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ؛ كما في «المسائلِ بروايةِ صالح، (٣٩/٢، ٤٠ ـ ط. الهندية)، وأبو عُبَيْدِ (١٠ وعبدُ اللهِ بنُ أحمدُ؛ كما في «المسائلِ» ط. الهندية)، وأبو عُبَيْدِ (١٠ وعبدُ اللهِ بنُ أحمدُ؛ كما في «المسائلِ» (٢٧٦)، وسعيدُ بنُ منصورِ، وعنه ابنُ حَرْمٍ في «المحلَّى» (٣٩/٤)، وغيرُهم، مِن طريقِ سالم بنِ عبدِ الله؛ أنَّ عبدُ اللهِ بنَ عُمَرَ باع خُلامًا له بِنَمْدَ ورْمَم، وباعَةُ بالبَرَاءةِ، فقال الذي ابْتَاعَهُ لعبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ: باللهُ لام تُسمِّهِ لي، فاختَصَمَا إلى عثمانَ بنِ عَفَّانَ، فقال الرجلُ: باللهُ لام تُسمِّهِ لي، فاختَصَمَا إلى عثمانَ بنِ عَفَّانَ، فقال الرجلُ:

<sup>(</sup>١) ذكره ابن القيم في «الطرق الحُكْمية» (١٠٣).

بَاعَنِي عَبْدًا وبه داءٌ لم يُسَمِّهِ، وقال عبدُ اللهِ: بِعْتُهُ بالبَرَاءةِ، فَقَضَى عَمْدانُ بنُ عَفَّانَ على عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ؛ أَنْ يَحْلِفَ له لقد بَاعَهُ العَبْدَ وما به داءٌ يَعْلَمُهُ، فأبى عبدُ اللهِ أن يَحْلِفَ، وارْتَجَعَ العَبْدَ، فَصَحَّ عندَهُ، فَبَاعَهُ عبدُ اللهِ بعد ذلك بِأَلْفٍ وخَمْسِ مِئَةٍ دِرْهمٍ.

وهذا اللفظُ لمالكِ، وإسنادُهُ صحيحٌ.

وذَكَرَ المصنّفُ هذا الأَثَرَ في «كتابِ القضاءِ»، وخرَّجه في «الإرواءِ» //٢٦٣ \_ ٢٦٤).

# 🟿 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبِنُ ضُوتِيان (٣١٣/١):

 (ويَصِحُ أَنْ يُعَوَّضَ أَحدُ النَّقْدَيْنِ عن الآخِرِ بسِغْرِ يَوْمِهِ، ويَكُونَ صَرْفًا بعَيْنِ وذِمَّةٍ، في قولِ الأَكْثَرِينَ، ومَنعَ منه ابنُ عَبَّاسٍ وغيرُهُ).

أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٦/ ٣٣٥) عن ابنِ فُضَيْلٍ، وابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (٨/ ٥٠٤ - ٥٠٠ - ط. المُنيريةِ)، وصَحَّحَهُ عن سعيدِ بنِ منصورٍ، ثنا هُشَيْمٌ؛ كِلاهُما عن الشَّيْبانيِّ - هو أبو إسحاق - عن عِكْرِمة، عن ابنِ عباسٍ رَهِ اللهُ كَرِهَ أَن يُعْطَى اللَّهَبُ مِن الوَرِقِ، والوَرِقُ مِن اللَّهَبُ مِن الوَرِقِ،

وإسنادُهُ صحيحٌ.

# ع قَالَ ٱلمُصَنِفُ أَبْنُ صُوبِيَان (٣١٤/٢):

(رَوَى سعيدٌ، عن عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ؛ أنَّ عَمْرَو بنَ العاصِ كَتَبَ إلى عُمَرَ في إحدى الزَّنْدَيْنِ إذا كُسِرَ، فكتَبَ إليه عُمَرُ أنَّ فيه بَعِيرَيْنِ، وإذا كُسِرَ الزَّنْدَانِ، ففيهما أربعةٌ مِن الإبلِ).

قال في «الإرواءِ» (٧/ ٣٢٨): (لم أقِفْ على إسنادِه إلى ابنِ شُعَيْبٍ). انتص..

#### و. عُلْتُ:

وقَفْتُ على إسنادِهِ، أخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورٍ في االسَّننِ»، فقال: (حدَّثنا هُشَيْمٌ، حدَّثنا يحيى بنُ سعيدِ<sup>(١١)</sup>، عن عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ؛ أنَّ عَمْرَو بنَ العاصِ...)، وذكرَهُ بلفظِ المصنَّف.

وإسنادُهُ هذا منقطِعٌ.

ذكَرَ إسنادَ سعيدِ: ابنُ قُدامَةَ في «المُغْني» (٨/ ٣٧٤) والزَّرْكَشيُّ في «شرح مختصَرِ الخِرَقِيِّ» (١٧٧/٦).

# 🟿 قَالَ ٱلمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيَان (٣١٩/١):

﴿ (يَجُوزُ لَمُشْتَرِي الثَّمَرَةِ بَيْعُها في شَجَرِها؛ رُوِيَ ذلك عن الزَّبَيْرِ بنِ [العَوَّامِ، وكَرِهَهُ ابنُ عباسٍ).

أمَّا أَثُو الزُّبيرِ بنِ العَوَّامِ: فأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٨/ ٤٤)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٣٢٥/٦)، بإسنادِ صحيح، عن قَنادةَ، عن سليمانَ بنِ يَسَارٍ؛ أنَّ زيدَ بنَ ثابتٍ والزُّبَيْرَ بنَ العَوَّامِ قالَا: «إذا ابْتَاعَ الرجُلُ التمرةَ على رُؤُوسِ النَّخْلِ، فلا بأسَ أنْ يَبِيمَها قبلَ أنْ يَضِمها».

وهذا اللفظُ لعبدِ الرَّزَّاق، وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ سليمانُ بنُ يَسَارِ لم يَسْمَعْ مِن الزَّبَيْرِ بنِ المَوَّامِ، وقَتادةُ - وإن كان أَذْرَكَ زمنَ سُلَيْمانَ بنِ يَسَارِ وعاصَرَهُ - فإنه لم يَسْمَعْ منه؛ قاله ابنُ مَعِينٍ وأحمدُ بنُ حنبلٍ.

وَامَّا أَثَرُ عبدِ اللهِ بنِ عباسٍ: فأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (٨/ ٤١) عن الزُّبَيْرِ بنِ الخِرِّيتِ، وابنُ أبي شَيْبةً في «المصنَّفِ» (٦/ ٣٢٥) عن قَتَادةً؛

<sup>(</sup>١) وقع في دشرح الزركشي؟: (يحيى بن كثير)؛ وهو خطأً.

- YYY ...

كِلاَهُما عن عِكْرِمةَ، عن ابنِ عباسٍ: اأنه كَرِهَ إذا ابْتَاعَ الرجلُ النَّمْرةَ على رُؤُوسِ النَّخُل: أَنْ يَبِيعَهُ حتى يَصْرِمَهُ.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَ أحمدُ في «المسنَدِ» (١/ ٢١٥، ٢٢١، ٢٧٠، ٣٦٨)، والبخاريُّ (٣/ ٢٣ \_ ط. عامرة)، ومسلِمٌ (٣/ ١١٥٩ \_ ١١٦٠)، والنَّسَائيُّ في «الكُبْري» (٣٦/٤) و«الصَّغْري» (٧/ ٢٨٥)، وأبو داودَ (٣/ ٤٩١). في «الكُبْري» (٣٦/٤)، وغيرُهم جماعةٌ، مِن طُرُقِ، عن طاوُسٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ عَالَىٰ قال: «أمَّا الذي نَهَى عنه رسولُ اللهِ عَلَيْ، فهو الطعامُ أَنْ يُباعَ حتى يُفْبَضَ».

قال ابنُ عباسِ (برَأْبِهِ): اولا أحسبُ كلُّ شيءِ إلَّا مِثلَهُ».

# 🕱 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيَان (٣٢١/١):

﴿ (قال ابنُ المنذِرِ: وممَّن رُوِّينا عنه ذلك ـ يعني: جوازَ السَّلَمِ في ﴿ الْحَيَوانِ ـ ابنُ مسعودِ وابنُ عباسِ وابنُ عُمَرَ).

أَمَّا أَلَّرُ عِبِدِ اللهِ بِنِ مسعودٍ: فأَخرَجَهُ ابنُ أَبِي شَيْبةَ فِي «المصنَّفِ» (٢/٤٦)، مِنْ طريقِ ابنِ إدريسَ، عن الشَّيْبانيِّ، عن القاسمِ، قال: «أَسْلَمَ عبدُ اللهِ فِي وُصَفَاء، أحدُهُمْ أبو زائدةَ مَوْلانا».

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ القاسمُ بنُ عبدِ الرحمٰنِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ مسعودِ لم يُدْرِكْ جَدَّهُ ابنَ مسعودٍ.

وأمَّا أَثُوُ عبدِ اللهِ بنِ عبَّاسٍ: فأخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٢٢/٦)، وفي «المعرِفةِ» (٨/ ١٩٣)، مِن طريقِ سعيدِ بنِ منصورٍ، عن هُشَيْمٍ، أنبأنا عَبِيدةً ـ يعني: ابنَ حُمَيْدِ ـ عن عبدِ الملكِ بنِ سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ، عن أبيه، عن ابنِ عباسٍ: «أنه كان لا يَرَى بأسًا بالسَّلَفِ في الحَيَوانِ».

ۇرۇپ قات:

هكذا وقَعَ في «السُّننِ الكُبْرى» للبَيْهَقيِّ، وجاء في هامشِ إحدَى النُّسَخِ ما لفظُهُ: (كذا في أصلِ المؤلِّف، وضَرَبَ على قولِه: "يعني: ابنَ حُمَيْدِ»). اهـ.

والذي يَظهَرُ أنَّ عَبِيلَةَ هذا هو ابنُ معتَّبِ، لا ابنُ حُمَيْدٍ؛ فإنَّ ابنَ معتَّبِ مِن شيوخ هُشَيْمٍ بخلافِ ابنِ حُمَيْدٍ، فلم أَجِدْ مَن ذكرَ لهُشَيْمٍ روايةً عنه، ثم إنَّ ابنَ حُمَيْدٍ وُلِدَ بعد هُشَيْم بقليلٍ ومات بعدَهُ كذلك.

ومما يؤكّدُ هذا ويؤيّدهُ: أنَّ ابنَ حُمَيْدِ مِن شيوخِ سعيدِ بنِ منصورٍ، وهو الراوي عن هُشَيْم في هذا الخبَرِ، وسعيدٌ يحدُّثُ عن ابنِ حُمَيْدِ بلا واسِطّةٍ؛ كما في «الكُبْرى» للبَيْهَقيّ واسِطّةٍ؛ كما في «الكُبْرى» للبَيْهَقيّ (٢٧١/)، وكما في واسطةٍ هُشَيْم.

وإذا صَحَّ ما اسْتَظْهَرْتُهُ، فإنَّ الخبَرَ ضعيفٌ لضَعْفِ ابنِ معتَّبٍ، وأمَّا ابنُ حُمَيْدٍ، فهو ثقةٌ، ولم أَجِدْ مَن ذكَرَ لأَحَدِهما روايةً عن عبدِ الملكِ، مع إمكانِ ذلك، واللهُ أعلمُ بالصوابِ.

وامًّا أَثَرُ حبدِ اللهِ بنِ حُمَرَ: فقد علَّقه البخاريُّ (٣/ ٤١ ـ ط. عامرة) (كتابُ البيوعِ، بابُ بيعِ العَبِيدِ والحَيَوانِ بالحيوانِ نَسِيثةً).

وأخرَجَهُ موصولاً مالكٌ في الموطّاء (٢/ ٢٥٢ ـ ط.عبد الباقي)، وعنه الشافعيُّ في الأمّا (٣/ ١٠٣ ـ ط. بولاق)، والمسنَدِه (عنه الشّامُ» (٣/ ٢٠ ـ ط. بولاق)، والمسنَدِه (٢٨/٥) (٣/ ٢٢)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقيُّ في الكُبْرى» (٣٨/٥) (٣/ ٢٢)، وفي المعرِفقِ» (٨/ ٤٨)، مِن طريقِ نافع، عن ابنِ عُمَرَ: «أنه اشْتَرَى راحِلةً بأَرْبَعَةٍ أَبْعِرةٍ مَضْمُونةٍ عليه، يُوفِيهَا صَاحبُها بالرَّبَلَقِه.

وإسنادُهُ صحيحٌ، وذكرَ الأثرَ في «الإرواءِ» (٥/ ٢١٥)؛ تَبَعًا لأَثْرِ عليٌ قَبْلَه. وأخرَجَهُ أيضًا ابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (١١٢/٦)، مِن طريقٍ هُشَيْمٍ، عن أبي بِشْرٍ، عن نافعٍ، بنحوِه.

وأخرَجَهُ ابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (٨/ ٤٢٠ ـ ط. المُنيريةِ)، مِن طريقِ عُبَيْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، عن نافعٍ، به.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ (٦ُ ٤٦٩)، والبخاريُّ في «التاريخِ الكبيرِ» (٧/ ٧٥٥)، مِن طريقِ سَهْلِ بنِ يوسف، عن حُمَيْدٍ، عن أبي نَضْرَةَ، قال: سألتُ ابنَ عُمَرَ عن السَّلَمِ في الحَيَوانِ في الوُصَفَاءِ، فقال: لا بأسَ به.

وأخرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ في اشرحِ معاني الآثارِ، (٦٣/٤ ـ ط. الأنوار)، مِن طريقِ حَمَّادٍ، عن حُمَيْدٍ، به، بنحوِه.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (٨/ ٢٥)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن أيوبَ، عن ابنِ عُمَرَ: •كان لا يَرى بأسًا أن يُسَلِّفَ الرجلُ في الحيوانِ إلى أَجَلٍ مَعلومٍ. وفيه انقطاعٌ.

ورُوِيَ عن ابنِ عُمَرَ معناه مِن غيرِ هذه الأَوْجُهِ.

# قَالَ ٱلْمُصْرَفِ أَبْنُ صُوتِ إِن (٢٢٤/١):

(رَوَى الأَثْرَمُ: أَنَّ أَنسًا كَانَبَ عبدًا له على مالٍ إلى أَجَلِ، فجاءَهُ به قباءَهُ به قبلَ الأَجَلِ، فأبى أن يَأْخُذَهُ، فأتى عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ فأَخَذَهُ منه، وقال: اذْهَبْ، فقد عَتَقْتَ، ورَوَى سعيدٌ في «سُنَنِهِ» نحوَهُ عن عُمَرَ وعثمانَ ،

أمَّا أثَرُ أنسٍ مع مُمَرَ: فقال في «الإرواءِ، (٢١٧/٥): (لم أقفُ على إسنادِه). انتهى، وخرَّجه بنحوِهِ. وأمّا أثرُ عثمانَ بنِ عَفّانَ: فسَكَتَ عنه في «الإرواء»، ولم يَتَكلّمُ عليه بشيء، وقد أخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ في «المصنَّفِ» (٤٠٤/٨)، فقال: عن مَعْمَرِ بنِ راشدٍ، عن أيوبَ السَّحْتِيانيِّ، عن أبي قِلابَةَ الجَرْمِيُّ، قال: «كاتَبَ عبدٌ على أربعةِ آلافِ أو خمسةٍ، فقال: خُذْها جميعًا وخَلّنِي، فأبَى سيِّدُهُ إلا أن يَأْخُذُها كلَّ سَنَةٍ نَجْمًا، رجاءَ أن يَرِثَهُ، فأتى عثمانَ بنَ عَفْانَ عَثْمَانَ هَفَيْنَ فَعَرَضَ عليه أن يَقْبُهُ في بيتِ العليدِ فأبَى، فقال للعبد: التيني بما عليك، فأثاهُ به، فجَمَلَهُ في بيتِ المالِ، وكَتَبَ له عِثقًا، وقال للمَوْلَى: التيني كلَّ سَنَةٍ، فخُذْ نَجْمًا، فلمَّا رأى ذلك، أخذَ مالَهُ كُلَّهُ وكتَبَ عِثْقَهُ». انتهى.

وإسنادُهُ إلى أبي قِلَابَةَ صحيحٌ، ولم يُدْرِكُ عثمانَ ﷺ، ولم يَسْمَعْ مِن أحدٍ مِن الخلفاءِ الراشدينَ ﷺ، وهو كثيرُ الإرسالِ.

وتابَعَهُ محمدُ بنُ سِيرِينَ وقَتَادَهُ؛ كِلاهُما عن عثمانَ بنحوِه عند البَيْهَتِيِّ في «الكُبْري» (١٠/٣٥٥).

وفيهما انقطاعٌ أيضًا.

#### 📰 قَالَ ٱلْمُصَيِّنِفُ أَبْنُ صُوبِيّان (١/٣٢٥):

﴿ رُوِيَ عن ابنِ عُمَرَ أنه قال: لا يَصِحُّ ذلك). انتهى؛ يعني: الدَّيْنَ في اللَّمةِ يُجْعَلُ سَلَمًا إلى أَجَلٍ.

أَخرَجَهُ البَيْهَةَيُّ في الكُبْرى، (٦/ ٢٥)، مِن طريقِ جَعْفَرِ بنِ عَوْنٍ، أَنبَأَنَا كُلَيْبُ بنُ وَائِلٍ، قال: قلتُ لابنِ عُمَرَ: كانتْ لي على رَجُلٍ دَرَاهِمُ، فأَتَيْتُهُ أَتقاضاه، فقال: ليس عندي، ولكنْ أَكْتَبُها على طعامٍ إلى الحصادِ، قال: لا يَصْلُحُ.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

# 🏾 قَالَ ٱلمُصْيَفُ ٱبنُ صُوتِيَان (٢١٥/١):

(ولا يَصِحُ أُخْذُ رَهْنِ أو كَفِيلٍ بمُسْلَمٍ فِيهِ؛ رُويَتْ كَراهَتُهُ عن عليً وابنِ عباسٍ وابنِ عُمَرً).

أَمَّا أَثَرُ عليِّ: فأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (٩/٨)، وابنُ أبي شَيْبةً في «المصنَّفِ» (٢٠/٦)، مِن طريقِ ابنِ جُرَيْج، عن عبدِ اللهِ بنِ أبي يَزيدَ (١٠) عن أبي عَناضٍ، عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ عللهُ: «أَنه كَرِهَ الرَّهْنَ والكَفِيلَ في السَّلَفِ».

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ عبدُ اللهِ بنُ أبي يَزِيدَ مجهولٌ.

وأمَّا أَثُرُ ابنِ حباسٍ: فأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ (٢١/٦)، مِن طريقِ يَزيدَ وسالمٍ<sup>٢١)</sup>، عن مجاهِدِ، عن ابنِ عباسٍ: (أنه كان يَكْرَهُ الرَّهْنَ في السَّلَم».

ويَزيدُ بنُ أبي زيادٍ ضعيفٌ، وسالِمٌ أحسنُ حالًا منه، مع ضَعْفِ نيه.

وأمًّا أثَرُ ابنِ عُمَرَ: فأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ (٩/٨)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٢١/٦)، مِن طريقِ محمدِ بنِ قَيْس، قال: سُيْلَ ابنُ عُمَرَ عن الرجلِ يُسْلِمُ السَّلَمَ ويَأْخُذُ الرَّهْنَ؟ فكرِهَهُ، وقال: «ذلك السَّلَفُ المَضْمُونُ»؛ يعني: الرَّبْحَ.

ومحمدُ بنُ قَيْسٍ ضَعَّفَهُ أحمدُ في روايةٍ، وذَكَرَهُ العُقَيْليُ

 <sup>(</sup>١) في المطبوع مِن المصنف ابن أبي شبية»: (عبد الله بن أبي زائدة)؛ وهو تصحيف، وهو فيما وَقَفْنا عليه مِن مخطوطات المصنف، كما هو مُثبَتُ: (عبد الله بن أبي يزيد).

<sup>(</sup>٢) فيُّ «المصنُّف»: (سلام)؛ وهو خطأ، صوابُه: (سالم)، وهو ابن أبي حفصة.

وابنُ الجَوْزيِّ والذَّمَبيُّ في الضعفاءِ، وهو قليلُ الروايةِ، ووثَّقَهُ ابنُ مَعِينٍ، وقال أحمدُ: صالحٌ، أرجو أن يكونَ ثِقَةً.

ورُوِيَ عن ابنِ عبَّاسٍ وابنِ عُمَرَ خِلافُهُ.

#### 🗷 قَالَ ٱلمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيَان (١/٣٢٥):

﴿ (فَــُولُــُهُ تَــعــَالَــَى: ﴿ يَكَانَّهُمَا ٱلَّذِينَ ، اَمَثُوّا إِذَا تَدَايَنَمُّ بِدَيْنِ إِلَىٰ أَجَكُو شَسَحَمًى ﴾، إلى قوله: ﴿ وَمِوَنَّ مُقْبُونَ اللَّهُ البقرة: ٢٨٢ ـ ٢٨٣]، رُوِيَ عن ابنِ عباسٍ وابنِ عُمَرَ؛ أنَّ المرادَ به: السَّلَمُ ).

أمًا أثَرُ عبدِ اللهِ بنِ عباسٍ: فقد علَّقه البخاريُّ في «الصحيحِ» (٣/ ٤٦ ـ ط. العامرة) (كتابُ السَّلَمِ، بابُ السَّلَمِ إلى أَجَلِ مَعْلومٍ).

وأخرَجَهُ مَوصولًا الشافعيُّ في الأُمُّ (٣/ ٨٠ - ٨١ - ط. بولاق)، وفي «المسندِه (١٣٨ - ١٣٨)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرِي» (١٩/٦)، وفي «المعرِفةِ» (١٨٣/٨)، والطَّبَرانيُّ في «الكبيرِ» (١٩/٦)، والطَّبَرانيُّ في «الكبيرِ» (١٨٣/٢)، والنُّ أبي عُمَرَ في «المسنَدِ» - كما في «المَطالِب» (٤/ ٩٠) - وعبدُ الرَّزَاقِ (٨/٥)، وابنُ أبي شَيْبةً في «المصنَّفِ» (٧/ ٥٦)، وابنُ أبي حاتم (٢/ ٥٥)، وابنُ المنذِر شَيْبةً في «المصنَّفِ» (٧/ ٥٦)، وابنُ أبي حاتم (٢/ ٥٥)، وابنُ المنذِر الرال ٧/ ب مخطوط) (١/ ٦٦)، والطَّبَريُّ في «التفسيرِ» (١/ ٤٥) - ط شاكر) (١)، مِن طرُق عن قَنَادة، عن أبي حسَّانَ الأعرجِ، عن أَخَلُهُ اللهُ في كتابِهِ وأَذِنَ فيه، ثم قرأً: ﴿ يَكَانَّهُمُ الَّذِينَ المَثْمُونَ إلى أَجَلٍ مُسمَّى قله أَخَلُهُ اللهُ في كتابِهِ وأَذِنَ فيه، ثم قرأً: ﴿ يَكَانَّهُمُ الَّذِينَ المَثْمُونَ إلى أَجَلٍ مُسمَّى قله، ثم قرأً: ﴿ يَكَانَّهُمُ الَّذِينَ المَّنْ الْأَدِينَ المَثَلُهُ اللَّذِينَ المَثْمُونَ إلى أَجَلٍ مُسمَّى قلاءً اللهُ في كتابِهِ وأَذِنَ فيه، ثم قرأً: ﴿ يَكَانَّهُمُ اللَّذِينَ المَّلْمَ اللَّذِينَ المَّلَةُ اللهُ في كتابِهِ وأَذِنَ فيه، ثم قرأً: ﴿ يَكَانَّهُمُ اللَّذِينَ المَّلْمَ اللَّذِينَ المَّلَهُ اللَّهُ في كتابِهِ وأَذِنَ فيه، ثم قرأً: ﴿ يَكَانَّهُمُ اللَّهُ عَلَى المُسْكَى مَامَلُوا اللَّهُ اللَّهُ اللهُ أَلِي المُسْكَى مَامَلُوا إلَى السَّلَاكِ المُسْكَى المُثَلِقِ الْكَانِهُ اللَّهُ اللَّهُ في كتابِهِ وأَذِنَ فيه، ثم قرأً: ﴿ المَالَهُ اللَّهُ اللهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الْكُلّهُ اللهُ السَّمَى المُعْلَمُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ الللللهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ الللهُ اللهُلُهُ الللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللله

<sup>(</sup>١) تصحف في اطبعة الحلبي،: (أبي حسان)، إلى: (أبي حبان).

وإسنادُهُ صحيحٌ، وقد تقدَّم هذا عند المصنَّفِ في أُولِ بابِ السَّلَمِ، وخرَّجه في «الإرواءِ» (٢١٣/٥).

ورُوِيَ هذا عن ابنِ عباسٍ مِن طرُقٍ؛ أخرَجَها الطَّبَريُّ وغيرُه.

وأمَّا أَثَرُ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ: فلم أَرَهُ في تفسيرِ هذه الآيةِ كللك، وجَوَازُ السَّلَمِ والرَّهْنِ في السَّلَمِ مَرْوِيٌّ عنه مِن وجوهِ صحيحةٍ.

# 🕱 قَالَ ٱلْمُصَنِّفُ ٱبْنُ صُونِيَّان (٣٣٤/١):

﴿ (وهو \_ أي: الرَّهْنُ \_ أَمَانَةٌ بِيَدِ المُرْتَهِنِ لا يَضْمَنُهُ إِلَّا لَتَغْرِيطٍ... رُوِيَ عن عليٌ ﷺ).

أخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٤٣/٦) عن منصورِ وحَجَّاجِ بنِ أَرْطَاةَ، وعبدُ الرَّزَّاقِ (٨/ ٢٣٩)، وابنُ أبي شَيْبةَ (٧/ ١٨٥) في «مُصنَّقَيْهما»، عن منصورِ أيضًا؛ كلاهُما عن الحَكَمِ، عن عليٌّ بنِ أبي طالبِ؛ قال في الرَّهْنِ إذا هَلَكَ: «يَتَرَادًانِ الفَضْلَ».

والحَكُمُ لم يُدْرِكُ عليًّا.

وأخرَجَهُ البَيْهَقِيُّ (٣/٣٤)، والطَّحَاويُّ (١٠٣/٤ ـ ط. الأنوار)، عن حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، وأخرَجَهُ الطَّحَاويُّ أيضًا، وابنُ حَرْمٍ في «المحلَّى» (٨/٧٩ ـ ط. المُنيريةِ)، عن هَمَّام؛ كِلاهُما عن قَتَادةً، عن خِلاسِ بنِ عَمْرِو، عن عليَّ، قال: «إذا كان في الرَّهْنِ فَضْلٌ؛ فإنْ أصابَتْهُ جائِحَةٌ، فالرَّهْنُ بما فيه، وإنْ لم تُصِبْهُ جائِحَةٌ، فإنه يَرُدُّ الفَضْلَ».

وهذا لفظُ حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، ورجالُه ثِقاتٌ، لكنْ رِوايةُ خِلَاسِ عن عليِّ مِن كتابٍ، وتُوبعَ خِلَاسٌ على رِوايتِه، تابَمَهُ الحسنُ البصريُّ عن عليِّ، وأخرَجَهُ الطَّحاويُّ في اشرحِ معاني الآثارِ» (١٠٣/٤) عن قَتَادةَ لكنَّ الحسنَ لم يَسْمَعُ عليًّا ﴿ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (٨/ ٢٣٩)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن قَتَادةَ، عن عليٌ، مختصَرًا، وأسقَطَ قَتَادَةُ الواسطةَ فيه.

وأخرَجَهُ البَيْهَقِيُّ (٣/٦٤)، وابنُ أبي شَيْبةَ (٧/ ١٨٦)، والطَّحَاويُّ وأخرَجَهُ البَيْهَقِيُّ (١٨٦٤)، والطَّحَاويُّ عامر، وابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (٩٧/٨)، مِن طريقِ عبدِ الأعلى بنِ عامر، عن محمدِ بنِ الحَنفَيَّةِ، عن عليٌ ظَهِيه، قال: «إذا كان الرهنُ أكثرَ مما رُهِنَ به، فهَلَكَ، فهو بما فيه؛ لأنه أمينٌ في الفَصْلِ، وإذا كان أقلً مما رُهِنَ به، فَهَلَكَ، رَدَّ الراهنُ الفضلَ».

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ عبدُ الأعلى بنُ عامرٍ النَّعْلَبيُّ ضعيفُ الحديثِ، لا سيَّما في روايتِهِ عن ابنِ الحَنَفِيَّةِ؛ فإنها مِن كتابٍ لم يَسْمَعْهُ منه؛ قاله النَّوْريُّ وابنُ مَهْدِيٍّ وأبو حاتم وجماعةٌ.

وأخرَجَهُ البَيْهَقِيُّ في (الكُبْرى) (٤٣/٦)، مِن طريقِ الحَجَّاجِ، عن الشَّغْبِيِّ، عن الحارفِ، عن عليِّ، قال: (إذا كان الرَّهْنُ أفضلَ مِن الشَّرْضِ، أو كان الفَرْضُ أفضلَ مِن الرَّهْنِ، ثم هَلَكَ، يَتَرادًانِ الفَرْضُ الفضلَ».

وحَجَّاجُ بنُ أَرْطاةَ والحارثُ الأعورُ لا يُحْتَجُّ بهما.

#### 📓 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيَّان (٢٤٠/١):

🐗 (قضاءُ عليِّ وأبي قَتَادَة عن الميتِ).

أَغْفَلَ في «الإرواءِ» قضاءً عليٌ، وأمَّا قضاءُ أبي قَتَادةَ، فأعاده المصنَّفُ بعد هذا الموضِع بأحاديثَ، وخرَّجه في «الإرواءِ» (٢٤٨/٥).

#### وأمَّا قضاءُ عليُّ:

فَأَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٣/٤٧)، ومِن طريقِهِ ابنُ الجَوْدَيِّ في

التحقيقِ (٧/٧٧)، والبَيْهَقئ في الكُبْرى (٢٧/١)، مِن طريقِ إسماعيلَ بنِ عَبْاسٍ، عن عَطَاءِ بنِ عَجْلانَ البَصْريِّ، عن أبي إسحاقَ الهَمْدانِيْ، عن عاصم بنِ ضَمْرَةً، عن عليٌ بنِ أبي طالبٍ، قال: اكان رسولُ اللهِ ﷺ إذا أُتِيَ بجنازةٍ، لم يَسْأَلُ عن شيءٍ مِن عَمَلِ الرجلِ، ويَسْأَلُ عن شيءٍ مِن عَمَلِ الرجلِ، ويَسْأَلُ عن شيءٍ مِن عَمَلِ الرجلِ، ويَسْأَلُ عن دَيْنِ، صَلَّى عليه، وإنْ قبلَ: ليس عليه دَيْنٌ، صَلَّى عليه، فأتِيَ بجنازةٍ، فلمَّا قام ليُكَبِّر، سَأَل رسولُ اللهِ ﷺ أصحابهُ: (هَلْ عَلَى صَاحِيكُمْ مِنْ دَيْنٍ؟)، قالوا: دِينَارَانِ، فعَدَلَ رسولُ اللهِ ﷺ عنه، وقال: (صَلُّوا عَلَى صَاحِيكُمْ)، فقال عليُ بنُ أبي طالبِ عَلَيْء بَوَنَكَ اللهُ خَيْرًا، فَصَلَّى عليه، ثم قال لعليً بنِ أبي طالبِ: (يَا عَلِيُّ، جَزَاكَ اللهُ خَيْرًا، فَصَلَّى عليه، ثم قال لعليً بنِ أبي طالبِ: (يَا عَلِيُّ، جَزَاكَ اللهُ خَيْرًا، فَصَلَّى عليه، ثم قال لعليً بنِ أبي طالبِ: (يَا عَلِيُّ، جَزَاكَ اللهُ خَيْرًا، فَكَا اللهُ وَهُنَ مُرْتَهَنْ بِتَيْنِهِ؛ فَمَنْ فَكُ دِهَانَ مَيْتٍ، فَكُ اللهُ وِهَانَهُ بَوْمُ وَعَلَيْهِ وَمَانَة مَنْ فَكَ دِهَانَ مَيْتٍ، فَكَ اللهُ وِهَانَهُ بَوْمَ وَعَلَيْهِ وَمَانَهُ مَنْ أَلَّ وَهُوَ مُرْتَهَنْ بِتَيْنِهِ؛ فَمَنْ فَكُ دِهَانَ مَيْتٍ، فَكَ اللهُ وِهَانَهُ بَوْمَ

فقال بعضُهم: هذا لعليّ خاصَّةً أَمْ للمُسلِمِينَ عامَّةً؟ فقال: لَا، بَلْ للمُسْلِمِينَ عَامَّةً».

وإسنادُهُ ضعيفٌ جِدًّا؛ عطاءُ بنُ عَجْلانَ متروكُ الحديثِ.

وأخرَجَهُ عبدُ بنُ حُمَيْدِ (٢٨١)، والدَّارَقُطْنيُّ (٧٨/٣)، والبَيْهَقيُّ (٧٨/٣)، والبَيْهَقيُّ (٧٣/٦)، مِن طريقِ عُبَيْدِ اللهِ الوَصَّافيِّ، عن عَطِيَّةَ، عن أبي سعيدٍ، بنحوِه.

وليس في بعضِ الطرُقِ عن الوَصَّافيُّ آخِرُهُ: (فقال بعضُهم: هذا لعليٌّ خاصَّةً . . .)، إلى آخِرِ الحديثِ، ولم يُذْكَرُ في بعضِها: (الدِّينَارَانِ)، وإسنادُهُ ضعيفٌ، الوَصَّافيُّ لا يُحْتَجُ به، وعطيةُ هو العَوْفيُ ضعيفُ الحديثِ.

#### 📓 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوسَيَان (٣٤٧/١):

﴿ ﴿ (كَرِهَهُ ابنُ عُمَرَ، وقال: نَهَى عُمَرُ أَن تُباعَ العَيْنُ بِالدَّيْنِ).

ذَكَرَهُ في الإرواءِ" (٢٥٣/٥)، وسكَتَ عليه، فلم يخرِّجُه.

وقد أخرَجَهُ البَيْهَقيُ في «الكُبْرى» (٢٨/٦)، وعبد الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٨/ ٢٧)، مِن طريقِ سُفْيانَ، عن عَمْرِو بنِ دِينارٍ، عن أبي المِنْهالِ عبدِ الرحمٰنِ بنِ مُطْعِم، سَأَلَ ابنَ عُمَرَ، قلتُ: لرجلٍ عليَّ دَيْنٌ، فقال لي: عَجُلْ لي وأَضَعُ عنك؟ فنَهَاني عنه، وقال: نَهَى أميرُ المُؤْمِنِينَ ـ يعني: عُمَرَ رَضِيَ اللهُ تعالى عنه ـ أن نَبِيعَ العَيْنَ بالدَّيْنِ.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

#### 🗷 قَالَ ٱلْمُصَيِّنَفُ أَبْنُ ضُوبِيّان (٢٤٧/١):

﴾ (إنْ صَالَحَ عن المُؤَجَّلِ ببعضِهِ حَالًا... رُوِيَ عن ابنِ عباسٍ: أنه } [ لا بأسَ به).

أَخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٢٨/٦)، مِن طريقِ سعيدِ بنِ منصورٍ، ثنا سُفْيانُ، عن عَمْرِو بنِ دِينارٍ: «أَنَّ ابنَ عباسٍ كان لا يَرَى بأسًا أن يقولَ: أُعَجِّلُ لك، وتَضَعُ عني».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وفي المكاتَبِ أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٧٨/٧ ــ ٢٩)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (١٠/ ٣٣٥)، وعبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٨/ ٤٢٩)، مِن طريقِ سُفْيانَ، عن جابرٍ، عن عطاءٍ، عن ابنِ عباسٍ؛ في الرجلِ يقولُ لمُكاتَبِهِ: عَجْلْ لي، وأضَعُ عنك: لا بأسَ وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ لحالِ جابرِ الجُعْفِيِّ.

وأخرَجَهُ سُخُنُون في «المدوَّنةِ» (٧/ ٢٣٧)، مِن طريقِ ابنِ وَهْبٍ، عن عُمَرَ بنِ قيسٍ، عن عطاءِ بنِ أبي رَبَاحٍ، عن ابنِ عباسٍ: «أنه كان لا يَرَى بَأْسًا بِمُقاطَعةِ المُكاتَبِ بالذَّهَبِ والوَرِقِ».

وعُمَرُ بنُ قيسٍ المَكْيُّ متروكُ الحديثِ.

# قَالَ ٱلْمُصَنِفُ ٱبْنُ صُوتِيَان (٣٧٩/١):

(وأَنْكَرَهُ زِيدُ بنُ ثابتٍ وغيرُهُ عليه). انتهى؛ يعني: على رافعِ بنِ
 خديج في النَّهٰي عن كِرَاءِ المَزَارِعِ.

أخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ في «المسنّدِ» (١٨٧/٥ ـ ط. المَيمنيَّة)، وأبو داودَ (٣/ ٢٥٧)، والنَّسَائِيُّ في «الكُبْرى» (٣/ ١٠٦)، وفي «المُجتَبَى» (٥٠ / ٢٠٢)، وفي «المُحتَبَى» (٥٠ / ٢٤٢) وبين مَابِئة في «المصنَّفِ» (٢٢٢/١٤) (٤٢٢/١٤)، وابنُ أبي شَيْبة في «المصنَّفِ» ـ ط. الوطن) (٣٤٢/١)، والطَّبَرانيُّ في «الكبيرِ» (١٢٥/٥)، والطَّحَاويُّ في «الكبيرِ» (١٢٥/٥)، والبَّبَهَقيُّ في «الكُبْرى» دشرح معاني الآثارِ» (٤/ ١١٠ ـ ط. الأنوار)، والبَبْهَقيُّ في «الكُبْرى» (١٣٤٢)، والبَّنِهَا في «الكُبْرى» (١٣٤١)، وابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (٨/ ٢٢٠)، والخطيبُ البَغْداديُّ في «التحقيقِ» (٤٢٧)، وفي «الموضِح» (١٧٦/١) وابنُ الجَوْزِيُّ في «التحقيقِ» (٢٢٣/ على الأولى)، وغيرُهم، مِن طريقِ عبدِ الرحمٰنِ بنِ إسحاقَ، عن أبي عُبَيْدةَ بنِ محمدِ بنِ عَمَّارِ بنِ ياسرٍ، عن الوليدِ بنِ أبي الوليدِ، عن أبي عُبَيْدةَ بنِ محمدِ بنِ عَمَّارِ بنِ ياسرٍ، عن الوليدِ بنِ أبي الوليدِ، عن أبي عُبْدُ اللهُ لرافع بنِ عَرْدةَ بنِ الزَّبُيْرِ، قال: قال زيدُ بنُ ثابتٍ: يَغْفِرُ اللهُ لرافع بنِ حَدْيجٍ ﴿

<sup>(</sup>١) وقع تحريث فاحشٌ في الإسناد في المطبوع مِن «مسند ابن أبي شبية»، يُصوَّبُ من هنا.

رسولُ الله 總؛ (إِنْ كَانَ هَذَا شَأْنُكُمْ، فَلا تُكُرُوا المَزَارِعَ)، فَسَمِعَ رافعٌ فَولَهُ: (لَا تُكُرُوا المَزَارِعَ).

وَ مَارِ مُعْرِضٍ مُعْرِضٍ مُنْ مُعْرَفًا بَنُ مَحْمَدِ بِنِ عَمَّارٍ فِيه جَهَالَةٌ، ووثَّقَهُ ابنُ مَعِينٍ، وقال فيه أبو حاتم: مُنكَرُ الحديثِ، وعبدُ الرحمٰنِ بنُ إسحاقَ وثَقَهُ ابنُ مَعِينٍ، وقال مَرَّةً: صَالحُ الحديثِ، وقال النَّسَائيُّ وابنُ خُزَيْمةَ: ليس به بأسٌ، وضَعَقَهُ الدَّارَقُطْنيُّ.







# كتابُ الشَّرِكةِ

# على قَالَ المُضْمَنِفُ أَبْنُ صُوبِيّان (٣٩١/١):

﴿ (يُرْوَى تَضْمِينُهُ - أي: تضمينُ الأجيرِ المُشتَرَكِ - عن عُمَرَ وعليًّا).

أمَّا أَلْرُ هُمَرَ: فأَخرَجَهُ ابنُ أبي شَنِبةَ في «المصنَّفِ» (٢/ ٢٨٥) عن ابنِ المبارَكِ، وعبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٢/ ٢١٧)، ومِن طريقِهِ ابنُ حَزْمٍ في «المبارَكِ، وعبدُ الرَّزَّاقِ في «المبارَكِ» ورواه سُريْجٌ في «كتابِ القضاء» (٥٧) عن اللَّيث؛ كِلاهُما عن طَلْحَةَ بنِ أبي سعيد، قال: سمعتُ بُكَيْرَ بنَ عبدِ اللهِ بنِ اللَّشَجُ يُحَدِّثُ عن عُمَرَ بنِ الحَطَّابِ وَ اللهِ فَي اللهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ الل

وهذا لفظُ ابنِ أبي شَيْبةَ، وإسنادُهُ ضعيفٌ، بُكَيْرٌ لم يَسْمَعْ مِن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ.

وضعَّفَ هذا الخبَرَ الشافعيُّ بعد الإشارةِ إليه في «الأُمِّ» (٤/ ٢٦١ ـ ط. بولاق).

وأمًّا أَثَرُ عليُّ: فساق مَثْنَهُ المصنَّفُ بعد هذا الموضعِ، وخرَّجه في «الإرواءِ» (٣١٩/٥).

# 🕱 قَالَ ٱلمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيَّانِ (٢٩١/١):

(ورَوَى أحمدُ في المُسْنَدِ"، عن عليٌ هي: أنه كان يُضَمَّنُ الْأَجْراء، ويقول: لا يُصْلِحُ الناسَ إلَّا هذا).

قال في «الإرواءِ» (٣١٩/٥): (لم أَجِدُهُ في «المُسْنَدِ»، وما أُظُنَّه فيه؛ فقد راجَعْتُ منه «مُسندَ عليًّ» دون فائدةٍ، ولا أَوْرَدَهُ الهَيْثَميُّ في «مَجمَعِ الزوائدِ»). انتهى، وخرَّجه بعدَهُ مِن «الكُبْرى» للبَيْهَقيِّ، مِن طريقِ الشافعيُّ.

قُلْتُ:

في كُتُبِ المَدْهَبِ التي نقَلَ عنها المصنَّفُ كـ الشرح الكبيرِ»، وغيره: (رَوَى الشافعيُّ في المُسنَدِهِ»، فسَبَقَ قلَمُ المصنَّفِ فيما يَظْهَرُ، فكتَبَ: (ورَوَى أحمدُ في المُسْتَدِه).

وهو عند الشافعيِّ في «الأمِّ» (٣/ ٢٦٤).







# قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَنْ صُوبَان (٢٩٨/١):

(قال تعالى: ﴿وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ﴾ [الماعون: ٧]، قال ابنُ عباسِ وابنُ مسعودٍ، قال: القِدْرُ والمِيزَانُ والرَّيزُانُ مسعودٍ، قال: القِدْرُ والمِيزَانُ والدَّلْوُ).

أمًّا أثْرُ عبدِ اللهِ بنِ عباسٍ: فأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٢٠٣/٣)، وابنُ جَرِيرِ في «التفسيرِ» (٣١٨/٣٠ ـ ط. الحلبي الثانية)، والحاكمُ في «المستدرّكِ» (٢/ ٥٣٦)، والبَيْهةيُّ في «الكُبْرى» (٨٨/٦) (١٨٣/٤)، والطَّبَرانيُّ في «المُعجَمِ الكبيرِ» (٢٢/١٢)، ومِن طريقِهِ الضياءُ المَقْدِسيُّ في «المختارةِ» (١٤١/١٠)، وغيرُهم، مِن طُرُقِ عن الضياء المَقْدِسيُّ في المختارةِ» (١٤١/١٠)، وغيرُهم، مِن طُرُقِ عن سعيد بن جُبيْرٍ، عن ابنِ عباسِ عَلى.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ جريرٍ في «التفسيرِ» (٣١٨/٣٠)، وابنُ حَزْمٍ في «المحمَّلَى» (١٨٣/٤)، والبَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (١٨٣/٤) مِن عَلَمُ عَن ابنِ أبي نَجِيحٍ، عن مجاهِدٍ، عن ابنِ عباسٍ ﷺ.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ جريرِ (٣١٩/٣٠)، والبَيْهَقيُ في اشْعَبِ الإيمالِ؟

(٢٢٣/١٢)، مِن طريقِ أبي صالحٍ، ثنا معاويةُ، عن عليٌ بنِ أبي طَلْحَةً، عن ابنِ عباسٍ.

لا بأسَ به، وعليُّ بنُ أبي طَلْحَةً لم يَسْمَعْ مِن ابنِ عباسٍ؛ قاله ابنُ مَعِينِ ودُحَيْمٌ وابنُ حِبَّانَ وغيرُهم.

وحديثه عن ابنِ عباسٍ مِن كتابٍ لم يَسْمَعْهُ، وقد أَخَذَهُ مِن أَصحابِ ابنِ عباسٍ ؟ كمجاهِدِ بنِ جَبْرٍ وغيرِه، رواه عبدُ اللهِ بنُ صالحٍ كاتبُ اللَّيْثِ، عن معاوية بنِ صالحٍ، عن عليٌ بنِ أبي طَلْحَةَ، عن ابن عباس على.

وهذا الإسنادُ لا يُطْلَقُ القولُ بِرَدِّهِ ولا بقَبُولِه، حتى يُنْظَرَ في المتونِ، وكثيرٌ منها مستقيمةٌ صالحةٌ.

قال أبو جعفر النحاسُ في «معاني القرآنِ» (ص٧٧): (قال أحمدُ بنُ حنبلِ: بمِصْرَ صَحِيفةٌ في «التفسيرِ» رواها عليُّ بنُ أبي طَلْحَةَ، لو رَحَل رجلٌ فيها إلى مصرَ قاصدًا، ما كان كثيرًا). انتهى.

إلا أنه جاء مِن هذا الطريقِ ما يُستنكَّرُ ويُرَدُّ، ولذا قال الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلِ كَلَّلَة؛ كما أَسْنَدَهُ عنه العُقَيْليُّ في كتابِه (الضعفاءِ» (٣/ ٢٣٤): (عليُّ بنُ أبي طَلْحَةَ له أشياءُ مُنكَراتٌ، وهو مِن أهلِ حِمْصٍ) انتهى.

وقد نَظَرْتُ في حديثِه، فرأَيْتُ له ما يُنْكَرُ، وما يَتَفَرَّدُ بمعناه عن سائرِ أصحابِ ابنِ عباسِ:

منها: ما أخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في «الأسماءِ والصفاتِ» (٨١)، واللَّلْكَائِيُّ في «شرحِ أصولِ اعتقادِ أهلِ السُّنَّةِ» (٢٠١/٢)، مِن طريقِ عبدِ اللهِ بنِ صالح، عن معاوية، عن عليٌ بنِ أبي طَلْحَةَ، عن ابنِ عباسٍ؛ في قولِهِ تعالى: ﴿اللهُ تُولُ السَّنَوْتِ وَالْمَرْضِ النور: ٣٥)، يقولُ: اللهُ ﷺ في قولِهِ تعالى: ﴿اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الل

هادي أهلِ السمواتِ والأرضِ، ﴿مَثَلُ نُورِهِ﴾ [النور: ٣٥] مَثَلُ هُدَاهُ في قلبِ المؤمِنِ؛ كما يَكَادُ الزيتُ الصافي يُضِيءُ قبلَ أن تَمَسَّهُ النارُ، فإذا مَسَّتُهُ، ازداد ضَوْءًا على ضَوْءٍ.

وهذا خبرٌ مُنْكَرٌ.

ومنها: ما أخرَجَهُ الطَّبَرِيُّ في مواضعَ مِن "تفسيرِه" (٨/ ١١٥) (١٩/ ٥٥، ١٣١) (٢٢/ ٤٨) (١١٧/٣٣) (١١٧/٢٣)، والبَيْهَقيُّ في "الأسماءِ والصفاتِ" (٩٤)، بهذا الإسنادِ مرفوعًا في قولِهِ تعالى: ﴿التَمّنِ﴾ [الأعراف: ١]، ﴿كَهِيمَقنَ﴾ [سريم: ١]، ﴿طه والله: ١]، ﴿يَسَ ﴾ [يس: ١]، ﴿مَنَّ [ص: ١]، ﴿طَنَّنُ ﴾ [النمل: ١]، ﴿حَمَّم ﴾ [غافر: ١]، ﴿قَنَّ ﴾ [ق: ١]، ﴿نَّ ﴾ [القلم: ١]، ونحوِ ذلك، قال: قَسَمُ أَفْسَمَهُ اللهُ تعالى، وهو مِن أسماءِ اللهِ عَلَى

وهذا خبرٌ مُنكَرٌ بمَرَّةٍ.

ويُرْوَى هذا الطريقُ مِن حديثِ عبدِ اللهِ بنِ صالح كاتبِ اللَّيْثِ، وهو ضعيفٌ، إلَّا أنه في حديثهِ عن معاويةَ أحسنُ حالًا.

وامًّا أَثَرُ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ: فأخرَجَهُ أبو داودَ (٣٠٢/٢)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقَيُّ في «الكُبْرى» (٨٨/٦) (٨٨/٦)، والنَّسَائيُّ في «الكُبْرى» (٦/ ٢٠)، والطَّبَرانيُّ في «الكبيرِ» (٩/ ٢٠)، والطَّبَرانيُّ في «الكبيرِ» (٩/ ٢٠)، والطَّبَرانيُّ في شقيتٍ، عن عن من عن شقيتٍ، عن عبد اللهِ بنِ مسعودٍ هَيُّهُ.

وأخرَجَهُ البَيْهَقيُّ (١٨٣/٤)، مِن طريقِ شَيْبانَ، عن عاصمٍ، به، بنحوِه.

وأخرَجَهُ الطَّبَرانـيُّ فـي «الكبـيرِ» (٢٠٨/٩)، وفـي «الأوسطِ» (٣١/٥)، مِن طريقِ شَيْبانَ، عن منصورٍ، عن شَقِيقٍ، به.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٢٠٢/٣)، ومِن طريقِهِ ابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (١٦٨/٩ ـ ط. المُنيريةِ)، وابنُ جَرِيرٍ في «التفسيرِ» (٣١٨/٣٠)، والطَّبَرانيُّ في «المُعجَمِ الكبيرِ» (٢٠٧/٩)، مِن طريقِ الأعمشِ، عن إبراهيمَ، عن الحارثِ بنِ شُويْدٍ، عن ابنِ مسعودٍ.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

ورُوِيَ هذا مِن طُرُقِ أخرى عن ابنِ مسعودٍ ﴿ اللَّهِ ١

# 🗷 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيّان (٤٠٠/١):

(إذا قَبَضَ المُستَعِيرُ العارِيَّةَ فهي مَضْمُونةً... به قال ابنُ عباسٍ
 وعائشةُ وأبو هريرةً).

أمَّا أَثْرُ ابن حباسٍ: فأخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٦/ ٩٠)، وعبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٨/ ١٨٠)، ومِن طريقِهِ ابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (٩/ ١٧٠)، مِن طريقِ سُفْيانَ، عن عَمْرِو بنِ دِينارٍ، عن ابنِ أبي مُلَيْكَةَ، عن ابنِ عباسٍ؛ في العَارِيَّةِ قال: «يَغْرَمُ».

وأخرَجَهُ البَّيْهَقيُّ (٦/ ٩٠)، وابنُ أبي شَلِيْةَ (١٤١/، ١٤٢، ١٤٣)، عن محمدِ بنِ شَرِيكِ، وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (٨/ ١٨٠)، وابنُ أبي شَيْبَةَ (٤/ ٣١٥)، عن عبدِ العزيزِ بنِ رُقَيْعٍ؛ كِلاهُما عن ابنِ أبي مُلَيْكَةَ، به بمَعناه.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأمَّا أَثَرُ عائشة: فَيُنْظَرُ.

وامًّا أَثَرُ أَبِي هُويِرةً: فأخرَجَهُ الإمامُ الشافعيُّ، وَمِن طريقِهِ البَّيْهَقيُّ في «السُّننِ الكُبْرى» (٩٠/٦)، وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٨٠/٨)، ومِن طريقِهِ ابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (٩/ ١٧٠)، وأخرَجَهُ الطَّحَاويُّ كما في «السُّننِ المَأْثورةِ» (١٧٤)؛ جميعُهُمْ مِن طريقِ سفيانَ، عن عَمْرِو بنِ دِينارٍ، عن عبدِ الرحمٰنِ بنِ السائبِ: «أنَّ رجلًا استعارَ بَعِيرًا مِن رجلٍ، فعَطِبَ، فأتِيَ به مَرْوانَ بنَ الحَكمِ، فأرسَلَ مَرْوانُ إلى أبي هريرةَ، فأوْقَفُوهُ بين السَّمَاطَيْنِ، فسَأَلَهُ، فقال: يَغْرَمُ». وعبدُ الرحمٰنِ بنُ السائب مجهولٌ.





# كتابُ الغَضب

### 🗷 قَالَ ٱلمْصَنِفُ أَبْنُ صُوبِيَان (٤١٢/١):

🖝 (لا شُفْعَةَ للجارِ؛ به قال عثمانُ).

أخرَجَهُ مالكٌ في «الموطّاِ» (٢١٧/٢ ـ ط. عبد الباقي)، وعنه الشافعيُّ في «القديم» ـ كما في «المعرِفةِ» (٣١٧/٨) ـ وعبدُ الرَّزَاقِ في «المصنَّفِ» (٨٠/٨، ٨٧)، والبَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٢١٥/٦)، وفي «المعرِفةِ» (٣١٧/٨)، قال مالكٌ: عن محمدِ بنِ عُمَارةَ، عن أبي بكرِ ابنِ حَزْم؛ أنَّ عثمانَ بنَ عفانَ قال: «إذا وَقَعَتِ الحدودُ في الأرضِ، فلا شُفْعَة في بِثْر، ولا في فَحْل النخل».

وقد أخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ (١)، وأبو عُبَيْدٍ في "غريبِ الحديثِ" (٣/ ١٥٥)، ومِن طريقِهِ البَّهْقِيُّ في «الكُبْرى» (١/ ١٠٥)، وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْهَ في «الكُبْرى» (١/ ١٠٥)، ومِن طريقِهِ ابنُ حَرْمٍ في المصنَّفِ» (٩/ ٨٧٥ - ٥٠٥) (٧/ ١٧٢)، ومِن طريقِهِ ابنُ حَرْمٍ في «العِلَلِ» (١/ ٨٣٥)، جميعُهُمْ مِن طريقِ عبدِ اللهِ بنِ إدريسَ، عن محمّدِ بنِ عُمارَةً، عن أبي بكرِ بنِ حَرْم، عن أبانِ بنِ عثمانَ بنِ عثانَ، عن عثمانَ رَضِيَ اللهُ تعالى عنه، قال: «لا شُفعة في بئر، ولا فَحْلِ نَحْلٍ، والأَرْفُ (٢) يَقْطَعُ كلَّ شُفعةٍ».

<sup>(</sup>١) ذكر إسنادَهُ ومتنهُ عن أحمد: الزركشيُّ في اشرح مختصر الخرقي، (١٩١/٤).

<sup>(</sup>٢) يعني: الحدود الفاصلة بين الأرضِينَ.

وشَكَّ فيه أبو عُبَيْدٍ، فقال: اعن أبي بكرِ بنِ حَزْمٍ، أو عن عبدِ اللهِ بنِ أبي بكرِ بنِ حَزْمٍ،

وذكرَ فيه ابنُ إدريسَ أبانَ بنَ عُثْمانَ بين أبي بكرِ بنِ حَرْمٍ وعثمانَ، بخلافِ روايةِ مالكِ في «المُوَطَّالِ» كما تقدَّمَ، وقد جاء عن مالكِ بذِكْرِ أبان فيه:

أَخرَجَهُ ابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (٩٩/٩)، مِن طريقِ عبدِ اللهِ بنِ وَهْبٍ، عن مالكِ، عن عبدِ اللهِ بنِ أبي بكرِ بنِ محمدِ بنِ عَمْرِو بنِ حَزْمٍ، عن أبيه، عن أبان بنِ عثمانَ، عن أبيه: «إذا وَقَعَتِ الحدودُ، فلا شُفْعَةً».

وإسنادُهُ صحيحٌ، وقد تُوبِعَ أبو بكرِ بنُ حَرْمٍ عليه؛ تابَعَهُ منظورُ بنُ أَبِي تَعْلَبَهُ منظورُ بنُ أَبِي تَعْلَبَهُ عن أَبَان، به بنحوه؛ أخرَجَهُ ابنُ حَرْمٍ في «المحلَّى» (٨٤/٩)، مِن طريقِ سعيدِ بنِ منصورٍ، عن مُشَيْمٍ، عن محمدِ بنِ إسحاقَ، عن منظورِ.

وكلُّهم أَوْقَفُوه على عثمانَ، وقد رواه يَزِيدُ بنُ عِيَاضٍ، عن أبي بكرِ ابنِ حَرْمٍ، عن أبان بن عثمانَ، عن أبيه مرفوعًا.

والموقوفُ أصحُّ، ورَجَّحَهُ الدَّارَقُطنيُّ في ﴿العِلَلِ» (٣/ ١٤ \_ ١٥).

ويَزِيدُ بنُ عِيَاضِ بنِ جُعْدُبةَ اللَّيْشُيُّ مُنكَرُ الحديثِ؛ كلَّبَهُ مالكٌ والتَّسَائيُّ.

وأخرَجَ الأثرَ سعيدُ بنُ منصورِ في اسُننِه، ومِن طريقِهِ ابنُ الجَوْزيُّ في التحقيقِ، (٥/٥٥ - ٥٦)، مِن طريقِ عبدِ الرحمٰنِ بنِ أبي الزِّنادِ، حدَّثَني محمدُ بنُ عُمَارَةً، عن أبي بكرِ بنِ محمدِ بنِ عَمْرِو بنِ حَرْمٍ، عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، نحوَه.

وإسنادُهُ ضعيفٌ.

# 🟾 قَالَ ٱلْمُسَنِفُ أَبْنُ صُوبِيَان (١/٤٢٥):

﴿ (إِنَّ النَّبِيِّ ﷺ جَعَلَ رَدَّ الآبِقِ إِذَا جَاءَ بِه خَارِجًا مِن الْحَرَمِ دِينَارًا؟ ويُرْوَى عَن عُمَرَ وعليٍّ ﷺ).

خرَّج المرفوعَ في «الإرواءِ».

وَأَمَّا أَلْرُ هُمَرَ: فَأَخْرَجَهُ ابنُ أَبِي شَيْبَةً فِي «المصنَّفِ» (٦/ ٥٤١)، وابنُ حَزْمٍ فِي «المحلَّى» (٢٠٨/٨)، مِن طريقِ يَزيدَ بنِ هارونَ، ثنا حَجَّاجُ بنُ أَرْطاةً، عن عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ<sup>(١)</sup>، عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ، عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ ﷺ: "فِي جُعْلِ الآبِقِ دِينَارٌ أَو اثنا عَشَرَ دِرْهَمًا».

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ الحَجَّاجُ هو ابنُ أَرْطَاةَ، وكان مدلِّسًا يحدِّثُ عن عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ مما سَمِعَهُ مِن العَرْزَمِيُّ عن عَمْرِو، والعَرْزَمِيُّ متروكُ الحديثِ.

وأمًا أَثَرُ عليٍّ: فأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةً (٥٤١/٦)، وعنه وعن الإمامِ أحمدَ أخرَجَهُ ابنُ حَرْمٍ في «المحلَّى» (٢٠٨/٨)، مِن طريقِ يَزيدَ بنِ هارونَ، عن الحَجَّاجِ بنِ أَرْطاةً، عن الحُصَيْنِ بنِ عبدِ الرحمٰنِ، عن الشَّعْبيِّ، عن الحارثِ الأَعْوَدِ، عن عليٍّ بنِ أبي طالبٍ، قال: «في جُعْلِ الآبق وينَارٌ أو اثنًا عَشَرَ دِرْهَمًا».

وزاد أحمدُ في روايتِهِ: ﴿إِذَا كَانَ خَارِجًا مِنَ الْمِصْرِ».

وأخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٢٠٠/٦)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن الحَجَّاجِ، عن الشَّعْبيِّ، عن الحارثِ، عن عليٍّ: "في جُعْلِ الآبِقِ دِينَارٌ، قريبًا أُخِذَ أو بعيدًا».

<sup>(</sup>١) في المصنف؛ (عمرو بن سعيد)، وهو تصحيفٌ.

وفيه: الحَجَّاجُ بنُ أَرْطاةَ أيضًا، والحارثُ الأَعْوَرُ.

# 🗯 قَالَ ٱلْمُصَنِّفُ أَبْنُ صُونِيَان (١/٢٥):

﴿ (إِنْ رَدَّهُ مِن خارجِ المِصْرِ، فله أَربَعُونَ دِرْهَمًا، وإِنْ رَدَّهُ مِن المِصْرِ فله دِينارٌ؛ لأنه يُرْوَى عن ابنِ مسعودِ ﷺ).

وقد أخرَجَهُ البَيْهَقِيُّ في «الكُبْرى» (٢٠ / ٢٠)، وعبدُ الرُّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٨/ ٢٠)، ومِن طريقِه الطَّبَرانيُّ في «المُعجَمِ الكبيرِ» (٩/ ٢١)، وأخرَجَهُ إسحاقُ بنُ رَاهَوَيْهِ في «المسنَدِ» - كما في «المَطالِب» (٢/ ١٣٦ - ١٣٧) -، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٧/ ٤٥)، وابنُ حَزْم في «المحلَّى» (٨/ ٢٠٥)، وأبو حنيفة كما في «جامع المَسانيدِ» (٢/ ٥٧)، ومِن طريقِه محمدُ بنُ الحسنِ في «الحُجَّةِ» (٢/ ٢٣٧، ٧٤٠)؛ جميعُهُمْ ومِن طريقِه محمدُ بنُ الحسنِ في «الحُجَّةِ» (٢/ ٢٣٧، ٧٤٠)؛ جميعُهُمْ عبدَ اللهِ بنَ مسعودٍ بأبَّاقٍ أَصَبَّتُهُمْ بالعَيْنِ، فقال: الأَجْرُ والغَنِيمةُ، قلتُ: عبدَ اللهِ بنَ مسعودٍ بأبَّاقٍ أَصَبَّتُهُمْ بالعَيْنِ، فقال: الأَجْرُ والغَنِيمةُ، قلتُ:

وهذا لفظُ عبدِ الرَّزَّاقِ.

وقال البَيْهَقيُّ: (هذا أَمْثَلُ ما رُوِيَ في هذا البابِ). انتهى.

وعبدُ اللهِ بنُ رَبَاحِ أبو رَبَاحِ القُرَشيُّ مجهولٌ؛ ذكَرَهُ البخاريُّ في «الثَّقاتِ» (٧/ ٣٤)، وسَكَتَا «التاريخِ الكبيرِ» (٥/ ٨٥)، وابنُ حِبَّانَ في «الثَّقاتِ» (٧/ ٣٤)، وسَكَتَا عنه.

وقد تُوبِعَ عليه؛ تابَعَهُ أبو سعدٍ البَقَّالُ سعيدُ بنُ المَرْزُبانِ الأَعْوَدُ مَوْلَى حُذَيْفَةَ، وهو ضعيفٌ لا يُحْتَجُّ به؛ أَخرَجَ ذلك محمدُ بنُ الحسنِ في «الكُجَّةِ» (٢/ ٧٣٤ - ٧٣٥)، وفي «الآثارِ» (١٥٧)، وأبو يوسفَ في «كتابِ الأثارِ» (١٦٩) عن أبي حَنِيفةَ، وهو في «جامع المَسَانِيدِ» (٢/ ٧٤)،

وابنُ عَدِيٍّ في «الكاملِ» (٣/ ٣٨٥) عن شُعْبةً؛ كِلاهُما عن سعيدِ بنِ المَرْزُبانِ، عن أبي عَمْرِو، به بنحوِه.

وأخرَجَهُ أبو يوسفَ أيضًا عن سعيدٍ، به، ولم يَذْكُرْ أبا حَنِيفةً.

وأَخرَجَهُ ابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (٢٠٨/٨)، مِن طريقِ الحَجَّاجِ بنِ المِنْهالِ، ثنا أبو عَوَانَةَ، ثنا شيخٌ، عن أبي عَمْرِو الشَّيْبانيِّ، به بنحوِه.

وفي إسنادِهِ مَنْ لا يُعْرَفُ.

وأَخرَجَهُ البَيْهَقيُّ (٢٠٠/٦)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن الحَجَّاجِ، عن ابنِ مسعودٍ، نحوَه.

والحَجَّاجُ هو ابنُ أَرْطاةً، ولم يُدْرِكِ ابنَ مسعودٍ.

# 🗷 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ صُوبِيَان (٢٨/١):

﴾ (الأفضلُ مع ذلك تَرْكُها ـ يعني: الضَّالَّةَ ـ رُوِيَ عن ابنِ عباسٍ وابنِ عُمَرَ).

أَمَّا أَثُو عبدِ اللهِ بِنِ عبَّاسٍ: فأخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (١٩١/٦)، مِن طريقِ الحَسَنِ بِنِ مُكْرَم، ثنا أبو النَّضْرِ، ثنا أبو خَيْثَمَةَ، ثنا أبو الجُويْرِيَةِ، قال: سمعتُ أعرابيًا مِن بني سُلَيْم سألَهُ \_ يعني: ابنَ عباسٍ عليه عن الضّوَالُ، فقال: ما تَرَى في الضّوَالُ؟ قال: مَنْ أَكُلَ مِن الضَّوَالُ فهو ضالٌ، قال: ما تَرَى في الضَّوَالُ؟ قال: مَنْ أَكُلَ مِن الضَّوَالُ، فهو ضالٌ، قال: ما تَرَى في الضَّوَالُ؟ قال: مَنْ أَكُلَ مِن الضَّوَالُ، فهو ضَالٌ. . . الحديث.

وقد أخرَجَهُ البخاريُّ في «الصحيح» (١٩٠/٥ ـ ط. العامرة)، فقال: حدَّثنا الفَضْلُ بنُ سَهْلِ، حدَّثنا أبو النَّضْرِ، به مختصَرًا، وليس فيه ذِكْرُ الشاهدِ. وأخرَجَ عبد الرَّزَّاقِ في "المصنَّفِ" (١٣٧/١٠) ، والبَّهْقَيُّ في "الكُبْرى" وابنُ أبي شَيْبةَ في "المصنَّفِ" (٢٦٢/١، ٢٦٤)، والبَّهْقَيُّ في "الكُبْرى" (٢٦٢/١)، وابنُ حَرْم في "المحلَّى" (٨/ ٢٦١ ـ ط. المُنيريةِ)، مِن طريقِ قَابُوس بنِ أبي ظَبْيانَ، عن أبيه (١)، عن ابنِ عباسٍ، قال: "لا تَرْفَعْها مِن الأرضِ، لستَ منها في شيءٍ؟ يعني: اللَّقَطَةَ.

وقابوس ضَعَّفَهُ ابنُ مَعِينٍ والنَّسَائيُّ، وقال الإمامُ أحمدُ: «ليس بذاك».

وامًّا أَثَرُ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ: نقد رُوِيَ عنه مِن أُوجُهٍ وطرُقٍ علَّه:

منها: ما أخرَجَهُ مالكٌ في «الموطّاِ» (٧٥٨/٢ ـ ط. عبد الباقي)، وعنه الشافعيُّ في «الأمّا (٣/ ٢٩١ ـ ٢٩٢ ـ ط. بولاق)، وفي «المسئدِه (٢٢٢)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٢/ ١٨٨)، وفي «المعرفةِ» (٢/٣٨)، قال مالكُ: عن نافع أنَّ رجلًا وَجَدَ لُقَطَةً، فجاء إلى عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، فقال له: إني وَجَدتُ لُقَطّةً، فماذا تَرَى فيها؟ فقال له عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ: عَرِّفُها، قال: قد فَعَلْتُ، فقال عبدُ اللهِ بنُ لا آمُرُكَ أن تَأْكُلُها، ولو شِئتَ لم تَأْخُذُها.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ (٦/٤٥٥)، مِن طريقِ ابنِ عُلَيَّةَ، عن أيوبَ، عن نافعٍ، به مُختصَرًا.

وإسنادُهُ في غايةِ الجلالةِ.

وأخرَجَهُ الطَّحَاويُّ في «شرحِ معاني الآثـارِ» (١٣٩/٤ ـ ط. الأنوار)، مِن طريقِ هَمَّامٍ، عن نافعٍ وأبنِ سِيرِينَ، عن ابنِ عُمَرَ، نحوّهُ، لكنه في ضالَةِ الإِبِلِ.

<sup>(</sup>١) سَقَظ مِن المصنف عبد الرزاق؛ قولُه: (عن أبيه).

ومنها: ما أخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (١٩٧/١٠)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن الزُّمْرِيِّ، عن سالم، قال: «وَجَدَ رَجُلٌّ وَرِقًا، فأَتَى بها ابنَ عُمَرَ، فقال له: عَرِّفْها، فقال: قد عُرَّفْتُها، فلم أَجِدُ أحدًا يَعْتَرِفُها، أَفَأَدْفَعُها إلى الأميرِ؟ قال: إذًا يَقْبَلُها، قال: أَفَأَتَصَدَّقُ بها؟ قال: وإنْ جاء صاحبُها، غَرِمْتَها، قال: فكيف أَصْنَمُ؟ قال: قد كُنْتَ تَرَى مَكَانَها أَلَّا تَأْخُذَها».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

ومنها: ما أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ (٦/٤٦٤) مِن طريقِ وَكِيعٍ، عن سفيانَ، عن عبدِ اللهِ بنِ دينارٍ، قال: قلتُ لابنِ عُمَرَ: وَجَدتُ لُقَطَةً، قال: ولِمَ أَخَذْتُها؟!

وإسنادُهُ صحيحٌ، رجالُهُ ثِقاتٌ.

ومنها: ما أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ (٦/ ٤٥١)، والبَيْهَقيُّ (٦/ ١٨٩)، والطَّحَاويُّ (٤/ ١٣٩) بإسنادٍ صحيح، عن حَبِيبِ بنِ أبي ثابتٍ، قال: سمعتُ ابنَ عُمَرَ وسُئِلَ عن اللَّقَطَةِ، قَال: ادَفَعْها إلى الأميرِ.

ورُوِيَ عن ابنِ عُمَرَ مِن أُوجِهِ وطرُقِ أخرى.

# 🟾 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ ضُوسَيَان (٤٣٠/١):

# ﴿ لَكُوْمُ التعريفُ. . مدةَ حَوْلٍ. . . رُوِيَ عن عُمَرَ وعليِّ وابنِ عباسٍ). ]

أمًّا أثرُ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ: فذكَرَهُ المصنَّفُ ابنُ ضُوَيَّانَ بعدَ هذا الموضعِ، وخرَّجه في «الإرواءِ» (٦/ ٢١).

وَأَمَّا أَلْرُ هَلِيٍّ بِنِ أَبِي طَالَبٍ: فَأَخْرَجَهُ ابنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢/ ٤٥١ ـ وَأَمَّا أَلْرُ هَلِيٍّ بِسُفْيانَ، عن (١٣٩/١٠)، مِن طريقِ سُفْيانَ، عن أَبِي السَّفَرِ، عن رجلٍ مِن بني رُوَّاسٍ، قال: «التَقَطْتُ لَكِهِ إِسحاقَ، عن أَبِي السَّفَرِ، عن رجلٍ مِن بني رُوَّاسٍ، قال: «التَقَطْتُ لَكُنْكَ اللهُ عَنْهُا مَنْ وَمَنْهُ مَحْتَاجٌ، فَأَكَلُتُهَا حَيْنَ

لم أَجِدْ أَحَدًا يَثْرِفُها، ثم أَيْسَرْتُ، فسأَلْتُ عَلِيًّا، فقال: عَرَّفُها سَنَةً، فإنْ جاء صاحبُها، فادْفَعْها إليه، وإلَّا فتَصَدَّقْ بها، وإلَّا فخَيِّرُهُ بين الأجرِ وبين أن تَغْرَمُها له».

وهذا لفظُ ابنِ أبي شَيْبةَ، وليس عند عبدِ الرَّزَّاق: (عَرِّفْها سَنَةَ).

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن أبي إسحاقَ، به بنحوِه، وفيه: (عَرِّفْها)، ولم يَقُل: (سَنَةً).

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ، مِن طريقِ وَكِيعٍ، عن يونسَ، عن أبي إسحاقَ، قال: سمعتُ هذا الحديثَ مِن أبي السَّفَرِ، عن رجلٍ مِن بني رُؤاسٍ، عن عليٍّ، مِثلَه، إلَّا أنه لم يَقُلُّ: (عَرِّفُها).

وفي إسنادِهِ جهالةً.

وامًّا أَثَرُ عبدِ اللهِ بِنِ عباسٍ: فأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ (٦/ ٤٤٩)، مِن طريقِ أبي بكرِ بنِ عَيَّاشٍ، عن عبدِ العزيزِ بنِ رُفَيعٍ، قال: حدَّني أبي، قال: • وَجَدتُ عَشَرةَ دنانيرَ، فأتيتُ ابنَ عباسٍ، فَسَأَلْتُهُ عَنها، فقال: عَرِّفْها على الحَجرِ سَنَةً، فإنْ لم تُعْرَفْ فَتَصَدَّقْ بها، فإنْ جاء صاحبُها فَخَيْرهُ الأَجرَ أو الغُرْمَه.

وإسنادُهُ صحيحٌ عن رُفَيْعٍ.

وأخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورِ في السُنيه، (۱)، مِن طريقِ عبدِ العزيزِ بنِ رُفَيع، به بمعنى القصةِ.

ُ وأخرَجَ دَعْلَجٌ في المُسنَدِ ابنِ عباسٍ الله، عن ابنِ عباسِ الله، قال: «انْظُرْ هذه الضَّوَالُ فشُدُّ ينكُ بها عَامًا، فإنْ جاء ربُّها، فادْفُعْها إليه، وإلَّا فجاهِدْ بها وتَصدَّقْ، فإنْ جاء فخَيْرُهُ بين الأجرِ والمالِ.

ذَكَرَهُ وصحَّحه ابنُ حَجَرٍ في ﴿الفَتحِ»: (٣٤٠/٩ ـ طُ. السَلْفَيَّة).

<sup>(</sup>١) ذكره ابنُ حجرٍ في «الفتح» (٣٤٠/٩).





# كتابُ الْوَقْفِ

#### قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ ضُوتِيان (١/٥):

﴿ قَالَ جَابِر: ﴿ لَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِن أَصْحَابِ النَّبِي ﷺ ذَو مَقْلِرةِ إِلَّا رَقَفَ ).

ذَكَرَهُ في «الإرواءِ» (٢٩/٦)، وأغفَلُهُ مِن التخريجِ، وقد وَقَفْتُ عليه؛ فقد أخرَجَهُ أبو بكرِ الخَصَّافُ في «أحكام الأوقافِ» (١٥)، قال: حدَّثنا محمدُ بنُ عُمَرَ الواقِديُّ، قال: حدَّثني قُدَامةُ بنُ موسى بنِ بَشِيرٍ مولى المازِئيِّينَ، قال: • سَمِعْتُ جابرَ بنَ عبدِ اللهِ يقولُ: لمَّا كَتَبَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ عَلَيْ صَدَقتَهُ في خِلَافَتِهِ، دَعَا نَفَرًا مِن المُهاجِرِينَ والأنصادِ، فأخضَرَهُمْ وأشْهَدَهُمْ على ذلك، فانتشَرَ خبَرُها، قال جابرٌ: فما أعلمُ أحدًا ذا مَقْدرَةٍ مِن أصحابِ رسولِ اللهِ عَلَيْ مِن المُهاجِرِينَ والأنصادِ إلا حَبَسَ مالًا مِن مالِهِ صَدَقةً مَوْقُوفةً لا تُشْتَرَى ولا تُورَثُ ولا تُورَثُ

قال قُدَامةُ بنُ موسى: وسمعتُ محمدَ بنَ عبدِ الرحمٰنِ بنِ سعدِ بنِ زَرَارةَ يقولُ: (ما أعلَمُ أحدًا مِن أصحابِ رسولِ اللهِ فَلَى مِن أهلِ بَدْرٍ مِن المُهاجِرِينَ والأنصارِ إلَّا وقد وَقَفَ مِن مالِهِ حَبْسًا لا يُشتَرَى ولا يُورَكُ ولا يُورَكُ ولا يُورَكُ

وإسنادُهُ واوٍ.

# 🛭 قَالَ ٱلمُصَنِفُ ٱبنُ صُوتِيان (٢٠/٢):

﴿ (رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ ﷺ كَتَبَ إلى سَعْدِ لمَّا بَلَغَهُ أَنَّ بَيْتَ المالِ الذي في اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الل

أَخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ (١)، وعنه أبو بكرٍ عبدُ العزيزِ في «الشافي، (٣)، والطَّبَرانيُّ في «المُعجَمِ الكبيرِ» (١٩٢/٩)، مِن طريقِ المَسعوديِّ، عن الفاسمِ، قال: «لما قَدِمَ عبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ إلى بيتِ المالِ، كان سعدُ بنُ مالكِ قد بَنَى الفَصْرَ، واتخذَ مَسْجِدًا عند أصحابِ التَّمْرِ، قال: فنُقِبَ بيتُ المالِ، فأُخِذَ الرجلُ الذي نَقَبَهُ، فكتبَ إلى عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، فكتبَ يمتُ المالِ في قِبْلَتِه؛ فإنه عُمَرُ: ألَّا تَقْطَعَ الرَّجُلَ وانْقُلِ المَسْجِدَ، واجْعَلْ بيتَ المالِ في قِبْلَتِه؛ فإنه لن يزالَ في المسجِدِ مُصَلِّ، فنقلَهُ عبدُ اللهِ، فخطً له هذه الخُطَّقَة.

وهذا اللفظُ لأحمدَ، وإسنادُه جَيِّلًا إلى القاسمِ، ولم يَسْمَعُ مِن جَلَّهِ عبدِ اللهِ.

وأخرَجَهُ الطَّبَرِيُّ في التاريخِ (٢/ ٤٧٩)، قال: اكتَبَ إليَّ السَّرِيُّ، عن شُعَيْبٍ، عن سيفِ، عن محمدٍ وطَلْحَةَ والمُهلَّبِ وعَمْرِو وسعيدٍ في قصة طويلةٍ فيها: (وقد بَنَى سعدٌ في الذين خَطَوْا للقصرِ قصرًا بِحِبَالِ مِحْرابِ مَسْجِدِ الكُوفةِ اليومَ، فشَيَّدُهُ، وجَعَلَ فيه بيتَ المالِ، وسَكَنَ ناجِيتَهُ، ثم إنَّ بيتَ المالِ نُقِبَ عليه نَقْبًا وأُخِذَ مِن المالِ، وكتَبَ سعدٌ بذلك إلى عُمَرَ، ووَصَفَ له مَوْضِعَ الدارِ وبُيُوتَ المالِ مِن الصَّحْنِ مما

 <sup>(</sup>١) ذكر إسنادَ أحمدَ وأبي بكرِ ومتنَّهُمَا: ابنُ تبميَّة في «الفتاوى» (٣٠/ ٢٠٥) (٣١/ ٢١٧،
 ٢١٥) وابن قاضي الجبل في كتابه «المناقلة بالأوقاف» (١٦، ٣٦).

<sup>(</sup>٢) المرجع نفسه.

يلي وَدَعَةَ الدارِ، فكَتَبَ إليه عُمَرُ: أَنِ انقُلِ المَسْجِدَ حتى تَضَعَهُ إلى جَنْبِ المارِ، واجْعَلِ الدارَ قِبْلةً، فإنَّ للمَسْجِدِ أهلًا بالنهارِ وبالليلِ، وفيهم حِضنٌ لِمَالِهِمْ، فنقَلَ المَسْجِدَ، وأراغ بُنْيَانَهُ)».

وإسنادُهُ واوٍ، لا يَصِحُ.

# 🖀 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ ضُوتِيَان (٢٤/٢):

(هي \_ يمني: المُمْرَى والرُّقْبَى \_ لازمةٌ لا تَعُودُ إلى الأوَّلِ. . . وهو قولُ جابرِ بنِ عبدِ اللهِ، وابنِ عُمَرَ، وابنِ عباسٍ، ومعاويةً، وزيدِ بنِ ثابتٍ، وقَضَى بها طارقٌ بالمدينةِ بأمْرِ عبدِ الملكِ).

أَمَّا أَنْرُ جَابِرِ بِنِ عَبِدِ اللهِ: فَيَأْتِي ضِمنَ قضاءِ طارقٍ.

وامًّا أَثَرُ صِدِ اللهِ بِنِ عُمَرَ: فأخرَجَهُ الشافعيُّ في الأُمُّ (٣/ ٢٨٦ - ٢٨٣) ومِن طريقِهِ النَّيْهَتِيُّ في ط. بولاق) وفي «المستَدِه (٢١٨ - ٣٤٢)، ومِن طريقِهِ النَّيْهَتِيُّ في الكُبْرى» (٢/ ١٧٤)، وفي «المعرِفةِ» (٥٨/٩)، مِن طريقِ سفيانَ بنِ عُيئِنَةً، عن عَمْرِه بنِ دِينارٍ وحُمَيْدٍ الأَعْرَجِ (١١)، عن حبيبِ بنِ أبي ثابتٍ، قال: «كنتُ عند ابنِ عُمَرَ، فجاءَهُ رجلٌ مِن أهلِ الباديةِ، فقال: إني وَهَبْتُ لابني ناقةً حَيَاتَهُ، وإنها تَنَاتَجَتْ إِيلًا، فقال ابنُ عُمَرَ: هي له حَيَاتَهُ ومِنْ أَهْلُ اللهِ لَا أَعْدَلُ منها».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأَخرَجَهُ الشَّافِعيُّ في «الأُمُّ» (٣/ ٢٨٦)، وفي «المسنَّدِ» (٢١٨، ٢١٨)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقيُّ في «الكُبْري» (٦/ ١٧٤)، وفي

<sup>(</sup>١) وقع في «الكبرى» للبيهقي: (عمرو بن دينار عن حميد)، وهو خطأً، وساقه في الإرواء، كما هو.

«المعرفة» (٩/٥٩)، وكذا الخَطَّابيُّ في «الغريبِ» (٣٩٢/٢)، مِن طريقٍ ابنِ عُنَيْنَةً، عن ابنِ أبي نَجِيجٍ، عن حبيبٍ، مِثلَّهُ، إلَّا أنه قال: «أَضَرَّتُ واضْطَربَتْ.

. وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ في «المصنَّفِ» (١٨٦/٩) عن مَعْمَرٍ، عن أيوب، وعن ابنِ جُرَيجٍ؛ كِلاهُمَا عن حبيبٍ، بنحوِه.

وأخرَجَهُ أَبِنُ أَبِي شَيْبَةً في (مصنَّفه) (٧/ ١٤٠)، وسُرَيجُ بنُ يونسَ ني «كتابِ القضاءِ» (٧٣)، مِن طريقِ عليٌّ بنِ مُسْهِرٍ، عن الشَّيْبانيِّ، عن حبيب، بنحوِه.

ورُوِيَ مِن غيرٍ هذه الأوجُهِ، وقد أورَدَهُ في "الإرواءِ" (٦١/٦)، تَبَعًا لحديثِ جابرٍ مرفوعًا في العُمْرَى.

وأخرَجَ مالكٌ في االموطَّأِ، (٢/٧٥٦)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقيُّ ني «الْكُبْرى» (٦/ ١٧٥)، وابنُ بَشْكُوالَ في «المُبهَماتِ» (٦٦٣/٢)، قال مالكٌ: عن نافع؛ أنَّ عبدَ اللهِ بنَ عُمَرَ وَرِثَ مِن حَفْصَةَ بنتِ عُمَرَ دَارَهَا، قال: وكانتْ خُفْصَةُ رَضِيَ اللهُ تعالى عَنها قد أَسْكَنَتْ بنتَ زيدِ بنِ الخَطَّابِ ما عاشَتْ، فلمَّا تُوُفِّيَتْ بنتُ زَيْدٍ، قَبَضَ عبدُ اللهِ بنُ عُمُرَّ المَسْكَنَ، ورَأَى أنه له.

وأخرَجَهُ أبو نُعَيْمِ الحلَبيُّ في الفوائدِ، ومِن طريقِهِ ابنُ بَشْكُوالَ ني (المُبهَماتِ، (٢/ ١٤/٢)، وأبنُ أبي شَيْبةَ في (المصنَّفِ،؛ جميعُهُمْ مِن طريق مالك، به بنحوه.

وسمَّى أبو نُعَيْم ومِن طريقِهِ ابنُ بَشْكُوالَ ابنةَ زيلٍ: زينبَ بنتَ زيلِ بنِ الخَطَّاب، وسمَّاها ابَّنُ أبى شَيْبةً: أسماءً.

وأمَّا أَثَرُ عبدِ اللهِ بنِ عباسٍ: فأخرَجَهُ النَّسَانيُّ في الكُبْريا (١٢٧/٤)، وفي الصُّغرى، (٦/ ٢٠٠٠)، وعبدُ الرِّزَّاقِ في المصنَّفِ (۱۸۹/۹، ۱۹۵)، وابنُ أبي شَيْبةَ (۱۲۲/۷)، ومِن طريقِه ابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (۱۲۰/۹ ـ ط. المُنيريَّة)، مِن طريقِ سفيانَ، عن أبي الزُّيْرِ، عن طاوُسٍ، عن ابنِ عباسٍ ﷺ، قال: «لا تَجِلُّ الرُّئْبَى ولا العُمْرَى؛ فمَنْ أُغْمِرَ شيئًا فهو له، ومَنْ أُرْقِبَ شيئًا فهو له».

وهذا لفظُ النَّسَائيُّ.

وأَخرَجَهُ النَّسَائيُّ في الكُبْرى، (١٢٧/٤) وفي الصَّغرى، (١٢٧/٤) وفي الصَّغرى، (٢٢٠/٦)، مِن طريقِ محمدِ بنِ بِشْرٍ، ثنا حَجَّاجٌ، عن أبي الزُّبَيْرِ، به، بلفظ: الا تَصْلُحُ المُمْرَى ولا الزُّقْبَى؛ فمَن أَعْمَرَ شيئًا أو أَرْقَبُهُ، فإذ لِمَنْ أَعْمَرَهُ وأَرْقَبُهُ عِلَيْهُ ومَوْتَهُ».

وأخرَجَهُ النَّسَائيُّ في «الكُبْرى» (١٢٧/٤)، وفي «الصُّغرى» (٢٧٠/٤)، وفي «الصُّغرى» (٢٧٠/١)، ومِن طريقِهِ الرَّبِينِ في «المصنَّفِ» (١٤٥/٧)، ومِن طريقِهِ ابنُ حَرْمٍ في «المحلَّى» (١٦٥/٩)، مِن طريقِ سفيانَ، عن أبي الزُّبَيْرِ، به، بلفظً : «العُمْرَى والرُّقْبَى سواءً».

وإسنادُهُ صحيحٌ، ورجالُهُ ثقاتٌ.

وتُوبِعَ عليه أَبُو الزُّبَيْرِ؛ تابَعَهُ ابنُ أبي نَجِيحٍ؛ أخرَجَهُ النَّسَائيُّ في «الكُبْرى» (١٢٦/٤)، وفي «الصُّغرى» (٢٦٩/٦)، مِن طريقِ سفيانَ، عن ابنِ أبي نَجِيحٍ، عن طاوسٍ؛ لعله عن ابنِ عباسٍ، قال: «لا رُئْبَى؛ فمَن أَرْقِبَ شيئًا، فهو سبيلُ الميراثِ».

ورُوِيَ مِن أُوجُهِ أُخرى، عن أبي الـزُبَيْـرِ، عن طاوسٍ، عن ابنِ عباسِ مرفوعًا، وعن طاوُسٍ مرسَلًا.

ورُوِيَ عن ابنِ عباسٍ مرفوعًا مِن غيرِ طريقِ طاوُسٍ.

وأمَّا أَثَرُ معاويةً: فَيُنْظَرُ.

وأمَّا أَنْرُ زيدِ بنِ ثابتٍ: فأخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في «المُعجَمِ الكبيرِ»

(١٦٣/٥)، مِن طريقِ عليٌّ بنِ الجَعْدِ، ثنا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةً، عن عَمْرِو بنِ دِينارٍ، عن طاوسٍ، عن حُجْرِ المَدَرِيِّ؛ أنَّ زيدَ بنَ ثابتِ قال: «العُمْرَى جائزةً».

وأخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ أيضًا (١٦٣/٥)، مِن طريقِ سليمانَ بنِ حَرْبٍ، عن حَمَّادِ بنِ زيدِ، عن عَمْرٍو، به؛ أنَّ زيدَ بنَ ثابتِ سُئِلَ عن المُمْرَى، فقال: ﴿سبيلُها سبيلُ الميراثِ».

قال أبو القاسمِ الطُّبَرانيُّ: (وَقُّفُهُ الحَمَّادانِ). انتهى.

وقد أخرَجَهُ ابنُ الجَمْدِ في االمسنَدِ، (٢٤٧)، مِن طريقِ حَمَّادِ بنِ زيدٍ، عن عَمْرِو، به، مَرفوعًا.

وقد رواه عن عَمْرِو مرفوعًا خَلْقٌ مِن الثَّقاتِ؛ منهم: شُغبةُ، والسُّفْيانانِ، وأيوبُ السَّحْتِيانِيُّ، ومَعْمَرٌ، وابنُ جُرَيْجٍ، وقَتَادَةُ، والأَوْزاعيُّ، ورَوْحُ بنُ القاسم، وشِبْلُ بنُ عَبَّدٍ، وواثلُ بنُ داودَ، وحُمَّرُ بنُ حبيبٍ، ومحمدُ بنُ مسلِم الطائفيُّ، ومَعْقِلُ بنُ عُبَيْدِ اللهِ، وسَلِيمُ بنُ حيَّانَ، وغيرُهم؛ وهو الصوابُ.

نعم؛ أُخرَجَهُ ابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (١٦٥/٩)، مِن طريقِ عبدِ الرَّزَّاقِ، عن مَعْمَرٍ، عن عَمْرِو بنِ دِينارٍ، عن طاوسٍ، عن حُجْرِ المَدَرِيِّ، عن زيدِ بنِ ثابتٍ، مَوقوفًا، قال: «المُمْرَى للوارثِ».

وهو خطأً بلا ريب؛ فقد أخرَجَ عبدُ الرَّزَاقِ في المصنَّفِ، ( ١٨٦/٩) الحديث، مِنْ طريقِ ابنِ جُرَيْج، عن عَمْرِو بنِ دِينارٍ؛ أنَّ طاوُسًا أخبَرَهُ أنه سَمِعَ زيدَ بنَ ثابتٍ يقولُ: قال رسولُ اللهِ ﷺ: (المُعْرَى لِلْوَارِثِ).

ثم قال عبدُ الرَّزَاقِ بعدَه: (عن مَعْمَرٍ، عن عَمْرِو بنِ بِينارٍ، عن طاوسٍ، عن حُجْرِ المَلَرِيِّ، عن زيدِ بنِ ثابتٍ، مثلَهُ). انتهى. أي: مرفوعًا مثلَ حديثِ ابنِ جُرَيْجٍ عن عَمْرٍو.

وقد أخرَجَهُ كذلك الإمامُ أحمدُ في «المسنّلِ» (١٨٩/٥)، وعنه أبو بكر القّطيعيُّ في «جزءِ الألفِ دينارِ» (٢٦٣ ـ ٢٦٤)، مِن طريتِ عبدِ الرَّزَّاقِ، عن مَعْمَرِ، به.

وأخرَجَهُ النَّسَائيُّ في «الكُبْرى» (١٢٨/٤)، وفي «الصَّغرى» (٢٧١/١)، وغيرُهُ، مِن طريقِ مَعْمَرِ، به مرفوعًا، واللهُ أعلمُ.

وقد رُوِيَ مِن أوجهِ أخرى، عن عَمْرِو بنِ دِينارٍ، به مرفوعًا، وعن طاؤسِ به مرفوعًا.

ورُوِيَ عن طاوُسٍ عن زيدٍ مرفوعًا .

وتُوبِعَ طاوسٌ عليه عن زيدٍ مرفوعًا أيضًا.

وأمّا أثّو جابر بن صبا الله، وطارق: فأخرَجَهُ عبدُ الرّزَاقِ والمصحيح، والمصنّف، (١٨٩/٩ - ١٩٩)، ومِن طريقِه مسلِمٌ في «الصحيح، (١٢٤٧/٢)، والبَيْهَتيُ في «الكُبْرى» (١٧٣/٦)، مِنْ طريقِ ابنِ جُرَيْجٍ، قال: أخبَرني أبو الزُبْيْرِ، عن جابر بنِ عبدِ اللهِ فَيْهِ، قال: «أَعْمَرَتِ والرَّةُ بالمدينةِ حاتِطًا لها ابنًا لها ثم تُوفِّيَ، وتُوفِّيَتْ بعدهُ، وتركّتُ ولدًا، ولا إِخْرَةٌ بُنُونَ للمُعْمِرةِ، فقال وَلَدُ المُعْمِرةِ: رَجَعَ الحائطُ إلينا، وقال بنو المُعْمَرِ: بل كان لأبينا حياتَهُ ومَوْتَهُ، فاختَصَمُوا إلى طارقِ مولى عثمان، فلمَا جابرًا، فشَهِدَ على رسولِ اللهِ عَيْقُ بالعُمْرَى لِصَاحِبِها، فقضَى بذلك طارق، ثم كتبَ إلى عبدِ المَلِكِ، فأخبَرَهُ بذلك، وأخبَرَهُ بشهادةِ جابر، فقال عبدُ المملكِ: صَدَقَ جابرٌ، قال: فأمْضَى ذلك طارقٌ؛ فإنَّ ذلك العائطُ لبَنِي المُعْمَر حتى اليوم».

وأخرَجَ ابنُ أبي شَيْبةً في «المصنَّفِ» (١٣٧/٧)، ومِن طريقِهِ مسلِمٌ في «الصحيح» (١٢٤٧/٣)، وأخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ في «المستَدِه (٣/ ٣٨١)، والشافعيُّ في «الأمّ» (٣/ ٢٨٦ - ط. بولاق)، وبن طريقِهِ البَيْهَقيُّ في «المستَدِه (٣/ ٥٦/)، وأبو يَعْلَى في «المستَدِه (٣/ ٥٦/)، والطّحَاويُّ في «شرحِ معاني الآثارِ» (١/ ٩١ - ط. الأنوار)، والطُّحَاويُّ في «التمهيدِه (١/ ١٦١)، وغيرُهم، مِن طريقِ عَمْرِو، عن سليمانَ بنِ يَسَارٍ: «أنَّ طارقًا قَضَى بالعُمْرَى للوارثِ لقولِ جابرِ بنِ عبدِ الهِ عن رسولِ اللهِ ﷺ.

وأصلُ حديثِ جابرٍ رَضِيَ اللهُ تعالى عنه في الصحيحَيْنِ، وغيرهما، دون ذِكْرِ القصةِ فيه.

وأخرَجَ النَّسَائيُ في «الكُبْرى» (١٣٥/٤)، وفي االصُّغرى، (١٣٥/٤)، وفي الصُّغرى، (٢٧٧/٦)، وعبدُ الرَّزَاقِ في «المصنَّفِ، (١٨٨/٩)، والبَيْهَقيُ في «المصنَّفِ، عن عطاءِ بنِ أبي رَباحٍ، قال: «لَكُبْرى، (٦/ ١٧٤)، مِن طريقِ قَتَادةً، عن عطاءِ بنِ أبي رَباحٍ، قال: «قَضَى بها ـ يعني: المُعْرَى ـ عبدُ الملكِ بنُ مَرُوانَّه.

وقد أورَدَهُ في «الإرواءِ» (٦/ ٥٢) شاهدًا لحديثٍ.

#### قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيَان (٢٤/٢):

﴿ (سُئِلَ القاسمُ عنها ـ يَعني: العُمْرَى ـ فقال: ما أَدرَكُتُ الناسَ إِلَّا كَا مُؤْوطِهِمْ في أموالِهم وما أُعْطُوا).

أخرَجَهُ مالكٌ في «الموطَّالِ» (٢/ ٧٥٦)، وعنه الشافعيُّ في االأُمُّهُ (٣/ ٢٨٥ ـ ط. بولاق)، ومِن طريقِه البَيْهَقيُّ في «المعرِفقِ» (٩/ ٥٩)، قال مالكٌ: عن يحيى بنِ سعيدٍ، عن عبدِ الرحمٰنِ بنِ القاسمِ؛ أنه سَمِعَ مَكْحولًا يَسْأَلُ القاسمَ بنَ محمَّدِ عن العُمْرَى وما يقولُ الناسُ فيها؟ فقال القاسمُ بنُ محمَّدِ: ما أدرَكْتُ الناسَ إلَّا وهُمْ على شُرُوطِهِمْ في أموالِهم وفيما أَعْطُوا.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

# 🟿 قَالَ المُضَيِّفُ ابْنُ صُوبِيَّان (٢٦/٢):

﴿ (قَالَ الْمَرُونِيُّ: اتَّفَقَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ وَعَلَيُّ؛ أَنَّ الهِبَّةَ لَا تَجُوزُ إِلَّا مَقْبُوضَةً). لا تَجُوزُ إِلَّا مَقْبُوضَةً).

ذَكَرَ المصنّفُ خبَرَ أبي بكرِ الصّدّيقِ بعدَ هذا، وخرَّجه في «الإرواءِ» (٦١/٦)، ومثلُهُ خبَرُ عُمَرَ (٦٩/٦).

وقد أخرَجَهُ عن عثمانَ مالكٌ في «الموطّاهِ (۲/ ۷۵۳)، وعنه وعن يونسَ بنِ يَزيدَ وسُفْيانَ أخرَجَهُ البَيْهَقيُ في «الكُبْرى» (۲/ ۱۷۰)، وفي «المعرفة» (۹/ ۵۱)، وعن مالكِ أيضاً أخرَجَهُ ابنُ حَزْم في «المحلّى» «المعرفة» (۱۲۲/۹)، وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (۱/ ۱۰۳ ـ ۱۰۳)، وابنُ أبي شَبْبةً في «المصنّفِ» (۲/ ٤٠٤ ـ ٤١)، وذكريًّا بنُ يحيى المَرْوَذِيُّ زكروَيْهِ في «أحاديثِ سفيانَ بنِ عُينَّنةً» (۲۱ ـ ۲۲)؛ جميعُهُمْ مِن طريقِ ابنِ شهابٍ، عن عُرْوةَ بنِ الزُّبْيْرِ، عن عبدِ الرحمٰنِ بنِ عبدِ القاريِّ ـ زاد عبدُ الرَّزَّاق: والمِسْورِ بنِ مَخْرَمةً ـ عن عُمْرَ بنِ الخَطَّابِ؛ أنه قال: هما بالُ رجالِ يَنْحَلُونَ أبناءَهُمْ نِحَلاً ثم يُعرِفُهَا، فإنْ مات ابنُ أحدِهِمْ، قال: مالي بيَدِي لم أُعْطِهِ أحدًا، وإنْ مات هو، قال: هو لابني قد كنتُ أعطَيْتُهُ إيًّاه، مَنْ نَحَلَ أحدًا، وإنْ مات هو، قال: هو لابني قد كنتُ أعطَيْتُهُ إيًّاه، مَنْ نَحَلَ أحدًا، فلم يَحُزْها الذي نُحِلَها حتى يكونَ إنْ مات لوَرَثِيهِ، فهي باطل».

زاد البَيْهَقَيُّ مِن غيرِ طريقِ مالكِ، وعبدُ الرَّزَّاقِ وعنه ابنُ حَزْمٍ، وابنُ المُسَيَّبِ، قالُ: وابنُ أَبي شَيْبةَ وزكرَوَيْهِ، قال الزَّهْرِيُّ: فأخبَرَني سعيدُ بنُ المُسَيَّب، قالُ: وابنُ أين علمانُ: نَظَرْنا في هذه النُّحُولِ، وَاللَّا أَحَقَّ مَن يَحُوزُ على الصَّبِيِّ أَبُوهُه.

وتابَعَ عُرْوةَ عليه ابنُ السَّبَّاقِ عن عبدِ الرحمٰنِ بنِ عبدِ الفاريُّ، به؛ عند البَّيْهَقيُّ في «سُنَنِه».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَ مالكُ (٢/ ٧٧١)، وعنه وحن يونسَ بنِ يَزيدَ وغيرِهما أخرَجَهُ البَيْهَقيُ في «الكُبْرى» (٦/ ١٧٠)، وفي «المعرِفة» (٩/ ٥١)، ومن مالكِ أيضًا أخرَجَهُ ابنُ حَزْمٍ في «المحلَى» (٩/ ١٣٢)، مِن طريقِ الزُّهْريَّ، عن سعيدِ بنِ المُسَيَّبِ؛ أنَّ عثمانَ بنَ عفانَ قال: «مَن نَحَلُ وَلَنَا له صغيرًا لم يَبْلُغُ أنْ يَحُوزَ نُحلَهُ، فأَعْلَنَ ذلك له، وأشهدَ عليه، فهي جائزةً، وإنْ وَلِيها أَبُوهُ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَ سُخنُون في «المدوَّنةِ» (١٠٨/١٥)، وابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (٩٢٢/٩)، عن الحارثِ بنِ نَبْهانَ، وابنُ حَدْمٍ في «الكاملِ» (٩٧/٦)، عن الحارثِ بنِ نَبْهانَ، وابنُ عَدِيٍّ في «الكاملِ» (٩٧/٦) عن شُغبة؛ كِلاهُما عن محمدِ بنِ عُبَيْدِ اللهِ العَرْزَمِيِّ، عن عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ ـ زاد الحارثُ: وابنِ أبي مُلَيْكَةَ، وعطاءِ بنِ أبي رَبّاح، ثم اتفق سعيدُ وعطاء ثم اتفق سعيدُ وعطاء وابنُ أبي مُلَيْكَةَ؛ أنَّ أبا بكرٍ وحُمَرَ وعثمانَ وابنَ عبامٍ وابنَ عُمَرَ قالوا: «لا تَجوزُ صَدَقةٌ حتى تُقْبَضَ».

والعَرْزَمِيُّ وإنْ كان مِن شيوخِ شُعْبةً وسُفْيانَ، فهو ضعيفٌ بالإجماع.

واَخْرَجَ عبدُ الرَّزَّاقِ (١٠٧/٩) - ومِن طريقِهِ ابنُ حَزْمٍ في المعلَّى، (١٠٧/٩) - وابنُ أبي شَيْبةَ في المصنَّفِ، (٢٠/٤)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن الرُّمْرِيِّ، قال: السَّالَّتُهُ عن الرجلِ يكونُ شريكًا لابنِهِ في مالٍ، فيقولُ أبوه: لكَ مِنَةُ دِينَارٍ مِن المالِ الذي بيني وبينك، قال: قَضَى أبو بكرٍ وعُمَرُ أنه لا يَجُوزُ حتى يَحُوزَهُ مِن المالِ ويَعزِلَهُ.

وإسنادُهُ منقطِعٌ.

وأخرَج ابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٦/ ٤٠)، ومِن طريقِهِ ابنُ خَزْمٍ

ني المحلَّى ( ١٢٥/٩)، والبَيْهَقيُّ في الكُبْرى ( ١٢١/٦)، مِن طريقِ مَمَّامٍ، عن قَتَادةً، عن الحَسَنِ البَضريِّ، عن النَّضْرِ بنِ أنسِ بنِ مالكِ، قال: وَنَحَلَني أَبِي نِصْفَ دَارِهِ، فقال أَبو بُرْدَةَ: إِنْ سَرَّكَ أَنْ تَحُوزَ ذلك، نافْيِضْهُ؛ فإنْ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ قَضَى في الأَنْحَالِ: مَا قُبِضَ منه، فهو جائزٌ، وما لم يُقْبَضْ منه، فهو ميراثُه.

وأخرَجَ البَيْهَقيُّ (٦/ ١٧٠)، مِن طريقٍ يَزيدَ بنِ زُرَيْمٍ، ثنا سعيدُ بنُ أبي عَرُوبَةً، عن قَتَادةً، عن يحيى بنِ يَعْمَرَ، عن أبي موسى الأشعريُّ، قال: قال عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ: ﴿الأَنْحَالُ مِيرَاتُ ما لم يُقْبَضُّ﴾.

وَقَنَادَةُ لَمْ يَسْمَعْ مِن يحيى بنِ يَعْمَرَ؛ كما قاله الإمامُ أحمدُ. وأمَّا أَثَرُ عليَّ: فَيُنْظَرُ.

# 🛚 قَالَٱلْمُصُنِّفُ ابْنُصُوسَيَان (۲۷/۲):

# ( ﴿ اللَّهِ مُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّذِلْمُ الللَّهُ ال

تقدَّم عند المصنِّفِ قبلَ هذا الموضع (٢٦/٢) ذِكْرُ الأثرَيْنِ، وذَكَرَهُما في «الإرواءِ» (٦١/٦)، وقال: (لم أقف على إسنادِه)، وخرَّجهما في «التكميلِ» (١٠٢ - ١٠٣).

# ﷺ قَالَٱلْمُضَيِّفُٱبْنُ صُوبِيَان (٣٠/٢):

[ ﴿ قَالَ عَطَاءٌ: مَا كَانُوا يَقْسِمُونَ إِلَّا عَلَى كَتَابِ اللهِ تَعَالَى).

أَخْرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٩٩/٩)، وسعيدُ بنُ منصورٍ في الحَرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «الكبيرِ» (٣٤٨/١٨)، والطَّبَرانيُّ في «الكبيرِ» (٣٤٨/١٨)، مِن طريقِ ابنِ جُريْجٍ، قال: أخبَرني عطاءً: «أنَّ سعدَ بنَ عُبَادةَ قَسَمَ مالَهُ بين بَيْيه، ثم تُوفِّقِي وامرانَهُ حُبْلَى لم يَعْلَمْ بِحَمْلِها، فولَدَتْ غلامًا، فأرْسَلَ بين بَيْيه، ثم تُوفِّقِي وامرانَهُ حُبْلَى لم يَعْلَمْ بِحَمْلِها، فولَدَتْ غلامًا، فأرْسَلَ

أبو بكرٍ وعُمَرُ في ذلك إلى قَيْسِ بنِ سعدِ بنِ عُبَادةً، قال: أمَّا أَمْرٌ قَسَمَهُ سعدٌ وأَمْضَاهُ، فلن أَعُودَ فيه، ولكنْ نَصِيبِي له، قلتُ: أَعَلَى كتابِ اللهِ قَسَمَ؟ قال: لا نَجِدُهُمْ كانوا يَقْسِمون إلَّا على كتابِ اللهِ».

وإسنادُهُ صحيحٌ عن عطاءٍ، ولم يُدْرِكُ سعدَ بنَ عُبَادَةً ﷺ.

#### 🖀 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَيْنُ صُوبِيّان (٢٠/٢):

(قال إبراهيمُ: كانوا يَسْتَحِبُّونَ التَّسْوِيَّةَ بينهم حتى في القُبْلَةِ).

أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٢٢١/١١)، والحسينُ المَوْوَزِيُّ في «البِرِّ والصلةِ» (١٥٤)، والحسينُ المَوْوَزِيُّ في «البِرِّ والصلةِ» (١٥٤)، وابنُ أبي النُّنيا في «كتابِ البِيَالِهِ» (١٧٤/١)، وابنُ حبدِ البَرِّ في «التمهيدِ» (٢٢٩/٧ ـ ٢٣٠)، مِن طريقِ مالكِ بنِ مِغْوَلِ، عن أبي مَعْشَرٍ ـ وهو: زيادُ بنُ كُلَيْبٍ - عن إبراهيمَ، قال: «كانوا يَسْتَحِبُونَ أن يَعْدِلَ الرجلُ بين وَلَدِهِ حتى في القَبَلِ».

هذا لفظُ ابنِ أبي شَيْبةً، وإسنادُهُ صحيحٌ.







### كتابُ الوَصَايَا

#### 🛭 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَنْ صُوبِيّان (٢٤/٢):

(قال الله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَمَدَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن زَكَ خَيْرًا الْمَوْتُ إِن زَكَ خَيْرًا الْمُوسِيَةُ ﴾ البغرة: ١٨٠ . . . قال ابنُ عُمَرَ وابنُ عباسٍ: نَسَخَتْها آيةُ البيرَاثِ).

أمَّا أَثْرُ عِبِلِ اللهِ بِنِ عُمَرَ: فأخرَجَهُ البَيْهَةِيُ فِي الكُبْرِي (٢/ ٢٦٥)، وابنُ أبي شَيْبة في «المصنّفِ» (٢١ / ٢٠٩)، والطّبريُّ في «النفسيرِ» (٢/ ١٩٥) وابنُ أبي شَيْبة في «الحِلْيةِ» (٢٦/٩)؛ جميعُهُمْ مِن طريقِ سفيانَ، وأخرَجَهُ ابنُ الجَوْزِيِّ في «نواسخِ القرآنِ» (١٦١ ـ ١٦١)، مِن طريقِ أبي حَمَّادِ الحَنَقِيُّ؛ كِلاهُما عن جَهْضَم، عن عبدِ اللهِ بنِ بير<sup>(۱)</sup>، قال: سمعتُ ابنَ عُمَر شَيْها يقولُ في قولِهِ تعالَى: ﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا بِيهِ اللهِ بنِ اللهِ بنَ اللهِ بنِ اللهِ اللهِ بنِ اللهِ بنِ اللهِ بنِ اللهِ بنِ اللهِ بنِ اللهِ بنِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ بنِ اللهِ الله

رواه عن سفيانَ: ابنُ مَهْديِّ عند الطَّبَريِّ وأبي نُعَيْمٍ، ووَكِيعٌ عند البَّهُقِّ وابن أبي شَيْهً.

قال الطَّبَرِيُّ كَاللهُ: ﴿قَالَ ابنُ بِشَّارٍ: قَالَ ابنُ مَهْدِيِّ: فَسَأَلْتُ جَهْضَمًا عنه، فلم يَحْفَظْهُ ، انتهى.

<sup>(</sup>١) في احلية أبي نُعَيْمه: (فريد)، بدل: (بدر)؛ وهو تصحيفٌ.

وإسنادُ الأنْرِ صحيحٌ، ولا يَضُرُّه قولُ ابنِ مَهْديٌّ، فجَهْضَمٌ حَفِظَهُ وحَدَّكَ به ثم نَسِيَهُ.

وامًّا أَثُو عبدِ اللهِ بنِ عباسٍ: فأخرَجَهُ أبو داودَ في اسُنَنِه (٣/ ٢٩٠)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقِيُّ في الوَصَايا مِن السُّنِ الكُبْرى، (٦/ ٢٦٥)، وابنُ عبدِ البَرِّ في الله المتمهدِه (٢٩٧/١٤)، وابنُ الجَوْزِيِّ في الواسخِ البَرَوْزِيُّ، المتحمَّد البَرَوْزِيُّ، القرآنِ (١٦١)، قال أبو داودَ كَاللهُ: احدَّننا أحمدُ بنُ محمَّدِ المَروَزِيُّ، ثني عليُّ بنُ الحسينِ بنِ واقدٍ، عن أبيه، عن يَزيدَ النَّحْويُّ، عن عِجْرِمةً، عن ابنِ عباسٍ عَلَيْ الْوَسِيَّةُ لِلْوَلِلَيْنِ وَٱلْأَقْرِينَ النَّعْوة. البَوْرة عن أبيه، عن أبيه المَوْرة وَاللهُ وَيِنَ البَوْرة وَاللهُ المَوْرة وَاللهُ اللهُ اللهُ عنه اللهُ المَوْرة وَاللهُ المَوْرة وَاللهُ اللهُ ال

وأخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في العددِ مِن "الكُبْرى" (٤٢٧/٧)، مِن طريقِ أبي بكر بن داسَة، عن أبي داود، به، بلفظ: "﴿وَاَلَّذِينَ يُتَوَقَّوْتَ مِنكُمْ وَيُذَوْفَ أَزْوَبًا وَمِينَةً لِأَزْوَبِهِهِم مَّتَنعًا إِلَى ٱلْمَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجُ البقرة: ٢٤٥، فنُسِخَ ذلك بآيةِ المَوَارِيثِ ما فَرَضَ لَهُنَّ مِن الرَّبُعِ والثَّمُنِ، ونُسِخَ أَجَلُ الحَوْلِ بأنْ جَعَلَ أَجَلَهَا أربعةَ أشهُرِ وعَشْرًا». انتهى.

وعليُّ بنُ الحُسَيْنِ، قال النَّسَائيُّ عنه: ليس به بأسّ، وضَعَّفَهُ أبو حاتم، وقال في «التقريبِ»: صَدُوقٌ يَهِمُ.

وبَقَيَّةُ رجالِهِ ثقاتٌ.

وأخرَجَهُ البخاريُّ في «الصحيح» (١٧٨/٥ ـ ط. العامرة)، والنبَهْقيُّ (٢٧٣/٦)، ين والدارِميُّ (٢٧٣/١)، وابنُ جَرير (٤/ ٢٧٥)، والبَبْهَقيُّ (٢٦٣/٦)؛ ين طريق ابنِ أبي نَجِيح، عن عطاء، عن ابنِ عباسٍ على اللها اللها اللها اللها اللها وكانتِ الرَصِيَّةُ للوالدَيْنِ، فنسَخَ اللهُ مِن ذلك ما أَحَبَّ، فجعَلَ للذَكرِ مِثلَ حظَّ الأُنشَيْنِ، وجَعَلَ للابَوْيْنِ لكلَّ واحدِ منهما السُّلُسَ والنُّلْتَ، وجَعَلَ للمرأةِ النَّمُنَ والرُّبُعَ، وللزَّوْجِ الشَّطْرَ والرُّبُعَ،

هذا لفظُ البخاريُّ، وفي إسنادِ ابنِ جَرِيرِ قال: دابنُ أبي نَجِيحٍ عن مُجاهِدِ أو عطاءٍ».

وأخرَجَهُ ابنُ أبي حاتمٍ في التفسير، (٢/ ٤٥١)، والنحاسُ في النحاسُ في المنسوخِ (١/ ٤٥١)، والبَعَسَاصُ في الحكامِ القرآنِهِ (١٠٤/)، وابنُ الجَوْزِيِّ في انواسخِ القرآنِه (١٦١)، مِن طريقِ حَجَّاجِ بنِ محمدِ، عن ابنِ جُرَيْجٍ وعثمانَ بنِ عطاءٍ، عن عطاءٍ، عن ابنِ عَبَّابٍ بنِ مَعْمَدٍ،

وعطاءٌ هو الخُرَاسَانيُّ، وعثمانُ ابنُهُ ضعيفُ الحديثِ، وعطاءٌ لم يَسْمَعْ مِن ابنِ عباسٍ؛ كما قال ذلك ابنُ مَعِينِ وأحمدُ.

وقال الحافظُ أبو مسعودِ اللَّمَشْقِيُّ في "الأطرافِ" - كما في "تهذيبِ
الكمالِ" (٢/ ٣٣٧ - مخطوط) - (وابنُ جُرَيْج لم يَسْمَع التفسيرَ مِن عطاءِ
الحُرَاسانيِّ، إنَّما أَخَذَ الكتابَ مِن ابنِه، ونَظَرَ فيه). انتهى، مع أنَّ
البخاريُّ أخرَجَ مِن هذا الطريقِ (ابنِ جُرَيْج، عن عطاء، عن ابنِ عباسٍ)،
في موضعَيْنِ، وهو مما أُخِذَ على البخاريُّ كَثَلَثُه، وقد اعتذَرَ الأَثمةُ له في ذلك؛ منهم: ابنُ حَجَرٍ في والفتحِ»، والتهذيبِ».

وأخرَجَهُ الإسامُ أحمدُ<sup>(۱)</sup>، وسعيدُ بنُ منصورِ في السُّنَنِ ٩ (٢٦٣/٢)، والحاكمُ في المستدرّكِ (٢٨٣/٢) (٢٨٣/١)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقيُّ في الكُبْرى، (٢/ ٢٦٥) (٢٢٧/٧)، وأخرَجَهُ ابنُ جريرٍ في التفسير، (١١٨/٢)، ١٥٥)؛ جميعُهُمْ مِن طريقِ يونسَ بنِ عُبَيْكِ، وأخرَجَهُ ابنُ الجَوْزِيِّ في انواسخِ القرآنِ ١٦١٥ - ١٦٢)، مِن طريقِ ابنِ عَوْنِهُ وَلاهُما عن محمدِ بنِ سِيرِينَ، قال: جَلَسَ ابنُ عباسٍ عَلَيْهُ، فقرأً سورةً

<sup>(</sup>١) ذَكَرُ إسنادُ الإمام أحمدَ ومتنَّهُ: ابنُ كثيرٍ في التفسير؛ (٣٠٢/١ ـ ط الشعب).

المبقرة حسى أتى هذه الآية: ﴿إِن ثَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَلِلَّذِينَ وَٱلْأَقْرِينَ ﴾ [البقرة: ١٨٥]، فقال: ونُسِخَتُ هذه الآيةُ».

وإسنادُهُ منقطِعٌ؛ محمدُ بنُ سِيرِينَ لم يَسْمَعْ مِن ابنِ عباسٍ؛ قاله ابنُ مَعِينِ وابنُ المَدِينِيُ وأحمدُ بنُ حنبلِ.

وقّد أخرَجَ البخاريُّ في كتابِ الأطعمةِ مِن "صحيحهِ، لمحمدِ بنِ سِيرِينَ عن ابن عباس متابَعةً.

والواسطة معلّومة وهو عِخْرِمة مَوْلَى ابنِ عباسٍ الله الله وإذا عُلِمَتِ الواسطة ، فالحديث صحيح ؛ قال ابنُ مَعِينِ: «لم يَسْمَعِ ابنُ سِيرينَ مِن ابنِ عباسٍ» . انتهى .

وأَخْرَجَهُ الطَّبَرِيُّ (١١٨/٢)، وابنُ عَبدِ البَرِّ في «التمهيدِ» (٢٩٧/١٤)، مِن طريقِ عبدِ اللهِ بنِ صالح، ثني معاويةُ بنُ صالح (١)، عن عليً بنِ أبي طَلْحَةَ، عن ابنِ عباسٍ، بمعاه.

وقد تقدِّم الكلامُ على حديثِ عليٌّ بنِ أبي طَلْحَةَ، عن عبدِ اللهِ بنِ عباس ﷺ، في «كتاب العاريَّة».

وأخرَجَهُ ابنُ جريرٍ أيضًا (١١٨/٢ ـ ١١٩)، وابنُ الجَوْزيُّ في (نواسخِ القرآنِ» (١٥٩ ـ ١٦٠)، مِن طريقِ محمدِ بنِ سعدٍ، ثنا أبي، ثني عمِّي، ثنا أبي، عن أبيه، عن ابنِ عباسِ.

#### 🕱 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ ٱبْنُ صُوبِيّان (٣٦/٢):

﴿ (عن إبراهيمَ: كانوا يَقُولُونَ: صاحبُ الرُّبُعِ أفضلُ مِن صاحبِ النُّبُعِ؛ رواه سعيدًا. النُّلُثِ، وصاحبُ الخُمُسِ أفضلُ مِن صاحبِ الرُّبُع؛ رواه سعيدًا.

أَخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورٍ في السُّننِ ١٣١/١/١٣١ ـ ط. الأولى)،

<sup>(</sup>١) في االتمهيدة: (معاوية بن أبي صالح)؛ وهو خطأً.

مِن طريقِ هُشَيْمٍ، أنا مُفِيرةً، عن إبراهيمَ، قال: «كان الخُمُسُ في الوَصِيَّةِ آحَبُّ إليهم مِنَّ الرَّبُعِ، والرُّبُعُ أَحبُّ إليهم مِن الثُّلُثِ، وكان يُقالُ: هما المُرَّيَانِ مِن الأمرِ: الإمساكُ في الحياةِ، والتبنيرُ في المَمَاتِ.

وأخرَجَهُ ابنُ عبدِ البَرِّ في «التمهيدِ» (٨/ ٣٨٤)، مِن طريقِ أبي معاوية، عن الأعمشِ، عن إبراهيمَ، بنحوه.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

### 🛭 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيّان (٣٧/٢):

﴿ (نَصِحُ الوصيَّةُ ممن لا وَارِثَ له بجميعِ مالِهِ؛ رُوِيَ عن ابنِ مسعودٍ).

أخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ كما في "العِلَلِ" (٢١/٥) (٢٦/٢)، وكما في العِلَلِ" (٢١/١) (٢٦/٢)، وكما في المسائلِ عبدِ اللهِ (٣٩٨)، والدارميُّ في اللَّسْنِة (٢١/٢٩) على المُنْنِة في المصنَّفِ» (٢١/٣٦)، والبَيْهَةيُّ في الكُبْرى، بُنا)، والبَيْهَةيُّ في الكُبْرى، والكَبْرى، والطَّحَاويُّ في المرحِ معاني الآثارِه (٢٠٢/٤) ع ١٠٤ ع ط. الأنوار)، والخطيبُ في الحامع، (٢/٤١)، مِن طريقِ شُغبةً، عن سَلَمَة بنِ كُهَيْلٍ، قال: سمعتُ أبا عَمْرِو الشَّيْبانيُّ قال: سمعتُ ابن عَمْرِو الشَّيْبانيُّ قال: سمعتُ ابن معودِ عَلَيْهِ يقولُ: السَّالِيةُ يَضَعُ مالةً حيثُ شاءًه.

قال شُعْبةُ: (لم يَسْمَعُ هذا مِن سَلَمَةَ أحدٌ غيري). انتهى.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ في المصنَّفِ، (٦٨/٩ ـ ٦٩)، ومِن طريقِهِ الطَّبَرانيُّ في الكبيرِ، (٣٤٧/٩)، وسعيدُ بنُ منصورِ في اسُنَفِه (١/٢/ ١٠٢ ـ ط. الأولى)، ومِن طريقِهِ القاسمُ السَّرَقُسُطيُّ في اغريبِ الحديثِ، (١/ل-٥٠/ب ـ مصوَّرة الظاهريَّة) (١/ ٨٦٥)، والخَطَّابيُّ في اللغريبِ، (٢٥٨/٢)، وابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (٣١٧/٩)، مِن طريقِ سفيانَ النَّوْريُّ، عن أبي إسحاقَ السَّبِيعيِّ، عن أبي مَيْسَرةَ عَمْرِو بنِ شُرَحْبِلَ الهَمْدانيُّ، قال: قال لي عبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ: «إنَّكم مِن أَحْرَى(١) حَيٍّ بالكُونةِ أَنْ يَمُوتَ أَحَدُكُمْ ولا يَدَعَ عَصَبةً ولا رَحِمًا، فما يَمْنَعُهُ أَنْ يَضَعَ مالَهُ في الفقراءِ والمَساكِينِ».

ورجالُهُ ثقاتٌ، وإسنادُهُ صحيحٌ.

وقد تُوبِعَ أبو إسحاقَ عليه؛ أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ في المصنّفِهِ المرتزع (٤٠٣/٤)، مِن طريقِ المسرح (٤٠٣/٤)، مِن طريقِ الأعمشِ، قال: سَمِعْتُ عَمْرَو بنَ شُرَحْبِيلَ، به بنحوه.

وأخرَجَهُ محمدُ بنُ الحسنِ في (الحُجَّةِ» (٢٤٣/٤)، مِن طريقِ قَيْسِ بنِ الربيعِ، عن أبي الحَصِينِ، عن الشَّغبيِّ، عن مسروقٍ وعَمْرِو بنِ شُرَخبِيلَ، عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودِ ﷺ، قال: ﴿إذَا مات الرجلُ ولم يَدَعْ عَصَبةً ولا وَلاءً، فَلْيَضَعْ مَاللَهُ حيثُ شَاءً».

وقَيْسُ بنُ الربيعِ ضعيفٌ؛ أدخَلَ في حديثِهِ ما ليس منه، فحَدَّثَ به؛ فسقَطَ الاحتجاجُ به.

قال شُعْبةُ بنُ الحَجَّاجِ: ﴿ذَاكَرَنِي قَيْسُ بنُ الربيعِ حديثَ أَبِي حَصِينٍ، فَلَوَدِدتُ أَنَّ البَّيْتَ سَقَطَ عَليَّ وعليه حتى نَمُوتَ؛ لِكَثْرةِ ما كان يُغْرِبُ عليًّ. انتهى.

<sup>(</sup>١) في (سنن سعيد)، وعنه السَّرَقُسْطِيُّ في (غريبه) المسمَّى بـالدلائل، وكذا الخطَّامِيُّ في (غريبه) لله الخطَّامِيُّ في الغريبة (أحجى)، يدل: (أحرى)، وكذا أُوْرَدَهُ في هذا الخبر أبو موسى المَدينيُّ في (فريبه) (١/٢٦٢)، وابن الأثير في النهاية في (١/٣٤٢)، وابن الأثير في النهاية (١/٣٤٨)، ونصُّوا طيه، وهما بمعنى واحدٍ.

وَاعْرَجَهُ الطَّحَاوِيُّ (٤/٤٠٤)، مِن طريقِ شُغْبَةَ، عن الحَكَمِ، عن إيراهيمَ، عن عَمْرِو، عن عبدِ اللهِ.

واخرَجَهُ عَبدُ الرَّزَاقِ في «المصنَّفِ» (١٣/٩، ٢٩)، وسعيدٌ في «السُننِ» (١٣/٩)، ومِن طريقِهِ السَّرَفُسُطيُّ في «غريبِ الحديثِ» (١/ل٠٥٠/ب \_ مُصوَّرة الظاهريَّة) \_ (٢/لـ٥٠/ب \_ مُصوَّرة الظاهريَّة) \_ (٢/لـ٥٠/ به وبإسناد صحيح عن مُثِيرةً، عن إبراهيمَ: «أنَّ ابنَ مسعود على قال لرجل: يا مَعْتَرُ أهلِ المينِ، مما يَمُوثُ الرَّجُلُ منكم الذي لا يَعْلَمُ أنَّ أَصْلَهُ مِن العَرَب، ولا يَدْدِي ممَّن هو، فمَنْ كان كذلك، فحَضَرَهُ الموتُ، فإنه يُوصِي بمالِهِ كله حيثُ شاء».

وأخرَجَهُ سعيدٌ (٣/ ١٠٢/١ ـ ١٠٣)، والطَّحَاويُّ (٤٠٣/٤)، وابنُ أبي شَيْبةَ (٦/ ٢٢٥)، ومحمدُ بنُ الحسنِ في الحُجَّةِه، مِن طريقِ الأعمشِ، عن إبراهيمَ، عن هَمَّامِ بنِ الحارثِ، عن عَمْرِو بنِ شُرَحْيِيلَ، به بنحوه.





# كتابُ الفرائضِ

# 📓 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيّان (٢/٢ه ـ ٥٧):

﴿ (قَرَأَ ابنُ مسعودِ وسعدُ بنُ أبي وَقَّاصِ: ﴿ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أَخْتُ مِنْ أُمِّهِ } [النساء: ١٢]).

أمَّا أَثَرُ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ: فلم أرَّهُ.

وامًّا أَثَرُ سعدِ بنِ أبي وَقَاصٍ: فأخرَجَهُ الدارِميُّ في السُّننِ (٢/ ٢٦٤)، وأبو عُبَيْدٍ في الفصائلِ القرآنِ» (٢٩٧)، وسعيدُ بنُ منصورِ في السُّننِ (٣/ ٢٣٧)، وابنُ أبي شَيْبَة في السُّننِ (٣/ ٢٣١)، وابنُ أبي شَيْبة في السُّننِ (٣/ ٢٣١)، وابنُ أبي شَيْبة في السُمصنَفِ (١/ ٢٣١)، وابنُ أبي حاتم (٣/ ٨٨)، وابنُ جريرِ الطَّبريُ (١/ ١٩٥)، وابنُ جريرِ الطَّبريُ (١/ ٢٨٧)، وابنُ المنذِرِ (١/ ١/ ١/١٤) أ مخطوط) (٢/ ١٩٥)؛ جميعُهُمْ في التفسيرِ ، مِن طريقِ يَعْلَى بنِ عطاءٍ، قال: سمعتُ القاسمَ بنَ عبدِ اللهِ بنِ ربيعةَ بنِ قانِفٍ، عن سعدِ بنِ أبي وَقَاصٍ، به.

رواه عن يَعْلَى: شُعْبَةُ وسُفْيانُ وهُشَيْمٌ.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ القاسمُ بنُ عبدِ اللهِ مجهولٌ.

 <sup>(</sup>۱) إسنادُ عبدِ بن حُمَيْدِ في انفسيره جاء في هامش انفسير ابن أبي حاتم، في النسخة الخطية: (٢/ ١٠١/١) (١/ ٢٠٠).

### 🟾 قَالَ ٱلمُصُمَّنِفُ أَبْنُ صُوبِيَّانِ (٧/٢ه):

(وبالعُمَوِيتَيْن؛ لقضاءِ عُمَرَ بذلك، وتَبِعَهُ عليه عثمانُ وزيدُ بنُ ثابتٍ وابنُ مسعودٍ، ورُوِيَ عن عليٍّ).

أَمَّا أَثْرُ هُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ وابنِ مسعودٍ في فريضةِ المرأةِ والأَبويْنِ: فأخرَجَهُ سفيانُ في «الفرائضِ» (۲۰)، ومِن طريقِه الدارِميُّ في «السُّنَنِ» (۸۰۳/۲ ـ ط بُغا)، وعبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (۲۰۲/۱۰ ـ ۲۵۳)، قال سفيانُ: عن منصورٍ، عن إبراهيمَ، عن عُمَرَ وعبدِ اللهِ: «أنَّهما جَعَلَاها مِن أربعةٍ؛ امرأةٍ وأَبَوَيْنِ: للمرأةِ الربُعُ، وللأُمُّ ثلثُ ما بَقِيَ، وللأبِ ما بَقِيَ».

وأَخرَجَهُ الدارِمِيُّ في «السُّنَنِ» (١٠٣/٢)، وعبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٢٥٣/١٠) عن سُفْيانَ، وابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» (٢٣٩/١١) عن أبي معاوية، وسعيدُ بنُ منصورِ في «السُّنَنِ» (٣/١// ٥٤) عن أبي معاوية وهُشَيْمٍ، والبَّيْهَقَيُّ في «الكُبْرى» (٢/٨/٢) عن أبي عوانَةً؛ جميعُهُمْ عن الأعمشِ، عن إبراهيمَ، عن عبدِ اللهِ، قال: «كان عُمَرُ إذا سَلَكَ بنا طريقًا، اتَّبغَنَاهُ فيه، وَجَلناهُ سَهُمُّنِهُ، وأنه قَضَى في امرأةٍ وأبوئِنِ مِن أربعةٍ، فأعطى المرأة الرُّبُعَ، وللأمِّ نُلُكَ ما بَقِيَ، وللأمِّ سَهُمَّيْنِ».

وإسنادُهُ صحيحٌ، وإبراهيمُ وإنْ لم يَكُنْ سَمِعَ مِن عبدِ اللهِ، فحديثُهُ عنه محمولٌ على الاتصالِ.

وقد جاء موصولًا؛ كما أخرَجَهُ الحاكمُ (٤/٣٣٥)، والبَيْهَقيُّ (٢٢٨/٦)، وابنُ أبي شَيْبةَ (٢٣٩/١١)، وسعيدُ بنُ منصورِ (٣/١/ ٥٤)، مِن طريقِ منصورِ ـ زاد البَّيْهَقيُّ: وسليمانَ ـ عن إبراهيمَ، عن عَلْقَمةَ، عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ، بنحوِه. وتابّعَ عَلْقَمَةَ عليه الأسودُ بنُ يَزِيدَ الْخَرَجَهُ عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ في «المصنّفِ» في «المصنّفِ» (٢٣٩/١)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنّفِ» (٢٣٩/١)، والبَيْهَ قبُي في «الكُبْرى» (٢٢٨/٦)، مِن طُرُقِ عن الأعمشِ، عن إبراهيمَ، عن الأسودِ، عن عبدِ اللهِ، نحوَهُ.

وَأَخرَجُهُ سعيدُ بنُ منصورِ (٣/ ٥٥/١)، مِن طريقِ هُشَيْمٍ، عن ابنِ أبي لَيْلَى، عن الشَّعْبِيِّ، عن عبدِ اللهِ وزيدِ بنِ ثابتِ، نحوّهُ.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ ابنُ أبي لَيْلَى لا يُحْتَجُّ به، وعامِرٌ لم يَسْمَعُ مِن نِ مسعودٍ.

وامًّا أَلَّهُ هُمَرَ وابنِ مسعودٍ في فريضةِ الزَّوْجِ والأَبُوَيْنِ: فَأَخْرَجَهُ الدَارِمِيُّ في «الشَّننِ» (٢/ ٨٠٤)، مِن طريقِ يَزيدَ بنِ هارونَ، نا شَريكُ، حن الأحمشِ، عن إبراهيمَ، عن عبدِ اللهِ، قال: «كان عُمَرُ إِذَا سَلَكَ بنا طريقًا، وَجَدْناهُ سَهْلًا؛ فإنَّه قال في زوجٍ وأبوَيْنِ: «للزوجِ النصفُ، وللأُمَّ ثُلُثُ ما بَهِيَ».

وشَرِيكٌ القاضي سَيِّئُ الجِفْظِ؛ قال أبو داودَ: «ثقةٌ يُخطِئُ عن الأحمشِ».

ولفظُ الحاكمِ: ﴿أُمَّا على جَدُّهِ.

والمسيَّبُ بنُ رافع لم يَسْمَعُ مِن ابنِ مسعودٍ؛ قاله أحمدُ وأبو حاتمٍ وأبو زُرْعةً. وَأَمَّا أَثَرُ عَثْمَانَ بِنِ عَفَانَ: فَأَخْرَجَهُ سَفِيانُ فِي «الفرائضِ» (٢٥)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقِيُّ فِي «الكُبْرِي» (٢/ ٢٢٨)، وعبدُ الرَّزَّاقِ فِي «المصنَّفِ» (٢٥٣/١٠)، مِن طريقِ أيوب، عن أبي قِلاَبَةَ، عن أبي المهلَّبِ، عن عثمانَ؛ في امرأةِ وأبَوَيْنِ: «أنه جَعَلَها مِن أربعةِ أسهُمٍ؛ للمرأةِ الربُعُ سَهُمٌ، وللأمِّ ثُلُثُ ما بَقِيَ سَهُمٌ، وللأبِ ما بَقِيَ».

وأخرَجَهُ الدارِميُّ (٨٠٣/٢) عن شُعْبةً وحَمَّادِ بنِ سَلَمَةً، والبَيْهَقيُّ ني االكُبْرى؛ (٢٢٨/٦) عن شُعْبةً، وعبدُ الرَّزَّاقِ (١٠/ ٢٥٣) عن مَعْمَرٍ، وابنُ أبي شَيْبةَ (٦/ ٢٤٠) عن عبدِ السلامِ بنِ حَرْبٍ؛ جميعُهُمْ عن أيوبَ السَّخْتِانيُّ، به بنحوه.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورِ في «السُّنَنِ، (٣/ ١/٥٥)، مِن طريقِ خالدٍ، عن أبي قِلَابَةً، عن عثمانَ، بنحوِه؛ وفيه إرسالٌ.

وأمًّا أثَرُ زيلِ بنِ ثابتٍ في فريضةِ المَرْأَةِ والأَبُويْنِ: فأخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ في «العِلَلِ» (٢/ ٢٧٢، ٢٧٦) عن عبلِ الصملِ وعفانَ وبَهْزِ، والدارِميُّ في «الشُّننِ» (٢/ ٢٠٨)، والبَيْهَةيُّ في «الكُبْرى» (٢/ ٢٢٨)، عن يَزيدَ بنِ هارونَ؛ جميعُهُمْ قالوا:

حدَّثنا هَمَّامُ بنُ يحيى ـ زاد عبدُ الصَّمَدِ وعَفَّانُ وبَهْزٌ: أخبَرَنا قَتَادةُ، ثم اتَّفَقُوا: ـ عن يَزِيدَ الرَّشْكِ، قال: سألتُ سعيدَ بنَ المسيَّبِ عن رَجُلٍ نرَكَ امرأتُهُ وأَبَوَيْهِ؟ فقال: فقَسَمَها زيدٌ مِن أربعةِ أسهُم،.

زاد أحمدُ في روايةِ عَفَّانَ، والبَيْهَقيُّ: ﴿سَهْمٍ لَلْمَوَاةِ، وَسَهْمٍ لَلْأُمِّ، وسهمَيْنِ للأب؛؛ وهذا لفظُ أحمدَ.

قال أحمدُ: (قال هَمَّامُ: فلا أَدْرِي أَسَمِعْتُهُ مِن يَزِيدَ أَم لا؟ قال عَفَّانُ: تَحَفَّظُهُ لنا هَمَّامٌ مِن كتابِهِ). انتهى. وقد صرَّح هَمَّامٌ بسماعِهِ مِن يَزِيدَ عند الدارِميِّ، وبين وفاتَيْهِما أَزْيَدُ مِن سِئْينَ سَنَةً، وهَمَّامٌ ثقةٌ ربَّما يَهِمُ إنْ حَدَّثَ مِن حِفْظِه، وسماعُ مَن حَدَّثَ عنه بِأَخَرَةٍ أَصَحُّ ممَّن حَدَّثَ عنه قديمًا؛ لأنه رجَعَ إلى كتابِهِ بأخَرَةٍ، وحديثُ عَفَّانَ عنه هنا مِنْ كتابِه.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ أَبِي شَيْبَةً في المصنَّفِ! (٢٣٨/١١)، مِن طريقِ مشامِ الدَّسْتَوَاثيُّ، عن قَتَادةً، عن سعيدٍ، به، بنحوِه.

وأُخرَجَهُ الدارِميُّ في «السُّننِ» (٨٠٣/٢)، وعبدُ الرَّزَاقِ في «المصنَّفِ» (٢٠٣/١٠)، مِن طريقِ سفيانَ الثَّوْريِّ، عن عيسى، عن الشَّغيِّ، عن زيدٍ، بنحوِه.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وله طرقٌ أخرى تأني.

وَاثَمَا أَثَوُ زِيدٍ فِي فَرِيضَةِ الزَّوْجِ وَالأَبْوَيْنِ: فَأَخْرَجُهُ الدَارِمِيُّ فِي السَّنْنِ (٢/ ٢٥٤) عن هشام، وعبدُ الرَّزَّاقِ فِي المُصنَّفِ، (١٠/ ٢٥٤) عن هشام، وعبدُ الرَّزَّاقِ فِي المُصنَّفِ، كِلاهُما عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ، عن زيدِ بنِ ثابتِ، قال في امرأة تَرَكَتْ زَوْجَها وأَبَوَيْها: اللزوجِ النُّصْفُ، وللأُمَّ ثُلُثُ مَا بَهَيَ.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ البَيْهَقيُ في «الكُبْرى» (٢٢٨/٦) عن سُفْيانَ وشَرِيكِ، وعبدُ الرَّزَاقِ (١٠/ ٢٥٤)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٢٤١/١١ ـ ٢٤١/١)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٢٤١/١١)، عن سفيانَ أيضًا؛ كِلاهُما عن عبدِ الرحلٰنِ بنِ عبدِ اللهِ الأصْبَهانيُّ، عن عِكْرِمةَ، قال: «أَرْسَلَني ابنُ عَبَّاسٍ إلى زيدِ بنِ ثابتِ أَسْأَلُهُ عن زوجِ وأبوَيْنِ؟ فقال: للزوجِ النَّصْفُ، وللأَمْ تُلُثُ ما بَقِيَ، وللأَبِ بقيةُ المالِ، فقال ابنُ عباسٍ: للأَمْ

النُّكُ كاملًا، فأرْسَلَ إليه ابنُ عباسٍ: أَفِي كتابِ اللهِ تَجِدُ هذا؟ قال: لا، ولكنْ أكْرَهُ أَنْ أَفَضًلَ أُمًّا على أبٍ، قال: وكان ابنُ عباسٍ يُعطي الأمّّ النُّكُ مِن جميع المالِ.

وإسنادُهُ صحيحٌ، وتابَعَ الأَصْبَهانيُّ عليه عن عِكْرِمةَ الحَكَمُ، عند المدارِميُّ في «السُّنَنِ» (٢/٤٤٤)، وخرَّج هذا في «الإرواءِ» (١٢٣/٦) ضِمْنَ رأي ابن عباس.

وأَحْرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورٍ في «السُّننِ» (٣/ ٥٥/١)، مِن طريقِ هُشَيْم، نا خالدٌ، عن أبي قِلابةٌ، عن زيدِ بنِ ثابتِ؛ أنه قال في زوجٍ وأَبَوَيْنِ، فجَعَلَها مِن ستةٍ: «للزوجِ ثلاثةُ أسهُم، وللأُمَّ ثُلُثُ ما بَقِيَ سهمًا، وما بَقِيَ فللأب سَهْمانِ».

وإسنادُهُ منقطِعٌ؛ أبو قِلَابةَ لم يُلْدِكُ زيدَ بنَ ثابتٍ.

وأخرَجَهُ سعيدٌ أيضًا (٣/ ٥٥/١)، مِن طريقِ هُشَيْمٍ، نا ابنُ أبي لَيْلَى، عن الشَّعْبِيِّ، عن عبدِ اللهِ وزيدٍ، مِثلَ ذلك.

وابنُ أبي لَيْلَى ضعيفُ الحديثِ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٢٤٢/١١ ـ ٢٤٣)، مِن طريقِ عَبْدةً، عن الأعمشِ: «أنَّ ابنَ عباسٍ أَرسَلَ إلى زيدٍ...،، وذَكُر مثلَ حديثِ الأَصْبَهانيُّ عن عِكْرِمةً.

وإسنادُهُ منقطعٌ.

وقد جاء عن زيدِ بنِ ثابتِ في المَسْأَلَتَيْنِ: ما أَخرَجَهُ ابنُ أَبِي شَيْبةً في «مصنَّفِهِ» (١١/ ٢٤٢)، مِن طريقِ مِنْدَلِ، عن الأعمشِ، عن ايراهيمَ، عن عليً وزيدِ بنِ ثابتٍ؛ في امرأةٍ وأبَوَيْنِ، وزَوْجٍ وأبَوَيْنِ، فقال: اللأَمَّ ثُلُثُ ما بَقِيَ».

وإسنادُهُ منقطِعٌ، ومِنْدَلُّ ضعيفٌ الحديثِ، ضَعَّقَهُ الإمامُ البخاريُّ وغيرُهُ. وما أخرَجَهُ البَيْهَقِيُّ فِي الكُبْرى، (٢٢٧/٦)، مِن طريقِ محمدِ بنِ بكَّالٍ، ثنا عبدُ الرحمٰنِ بنُ أبي الزَّنادِ، عن أبيه، عن خارِجَةَ بنِ زيدِ بنِ ثابتٍ شَلَّهُ البَّنِ؛ أَنَّ مَمَانِيَ هذه الفرائضِ وأصولَها عن زيدِ بنِ ثابتٍ شَلَّهُ فَي حديثٍ طويلٍ، وفيه: الفان لم يَترُكِ المُتَوفِّى ولدًا ولا وَلدَ ابنِ ولا انتَيْنِ مِن الإخوةِ فصاعدًا، فإنَّ للأُمُ الثُلثَ كاملا إلا في فريضتينِ فقظ، وهما: أَن يُتوفِّى رجلٌ ويَثرُكُ امراتَهُ وابَوَيْهِ؛ فيكُونُ لامرأتِه الربُعُ، ولأُمَّه الثُلثُ مِما بَقِيَ وهو الربُعُ مِن رأسِ المالِ، وأن تُتوفِّى امرأةٌ وتَتركُ زَوْجَها وأَبَويْها؛ فيكونُ لزوجِها النصف، ولأمَّها الثلثُ ممّا بَقِيَ وهو السُّدُسُ مِن رأسِ المالِ،

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ عبدُ الرحمٰنِ بنُ أبي الزِّنادِ ضَعَّفَهُ ابنُ مَعِينِ وأحمدُ والنَّسَائيُّ وغيرُهم، وحديثُهُ بالعراقِ مضطرِبٌ، ومحمدُ بنُ بكَّارِ سَمِعَ منه بالعراقِ.

وامًّا أَثْرُ عليٌ بنِ أبي طالبِ في فريضةِ المَرْأَةِ والأَبُويْنِ: فأخرَجَهُ الدارِميُ في «السُّننِ» (٢/ ٨٠٨)، وسعيدُ بنُ منصورِ في «السُّنِ» (٣/ ٥٦/١/٣)، وابنُ أبي شَيْبَةَ (٢٤١/٦)، مِن طُرُقِ عن ابنِ أبي لَيْلَى، عن عامرِ الشَّعْبيُّ، عن عليٌّ في امرأةٍ وأَبْوَيْنِ، قال: امِن أربعةِ؛ للمرأةِ الربُّحُ، وللأمِّ نُلُكُ ما بَقِيَ، وما بَقِيَ فللأبِ».

وهذا لفظُ الدارِميّ، واختَصَرَهُ سعيدٌ، فقال: إنَّ عليًا قال: ﴿للأُمَّ ثُلُتُ ما بَقِيَّ».

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ عامرٌ لم يَسْمَعْ مِن عليٍّ ﴿ وَابِنُ أَبِي لَيْلَى ضَعِيثٌ.

وامًّا أَثْرُ مليَّ في فريضةِ الزَّوْجِ والأَبْوَيْنِ: فأخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٢٢٨/٦)، مِن طريقِ حَمَّادِ، عن الحَجَّاجِ عن عَمْرِو بنِ

شُعَيْبٍ<sup>(١)</sup>، عن الحارثِ الأعورِ، عن عليٍّ، قال: اللزوجِ النَّصْفُ، وللأُمُّ ثُلُثُ ما بَقِيَ، وللأبِ سَهْمانِ».

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ الحَجَّاجُ هو ابنُ أَرْطاةَ ضعيفٌ وكان مدلِّسًا، يَرْوِي عن عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ ما سَمِعَهُ مِن العَرْزَمِيُّ، والعَرْزَميُّ متروكُ، والحارثُ الأعورُ ليس بحجةٍ.

وأخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورِ في "السُّننِ، (٥٦/١/٣)، مِن طريقِ مُشَيْمٍ، عن حَجَّاجِ بنِ أَرْطَاةَ، قال: أنبأنا شيخٌ مِن هَمْدَانَ، عن الحارثِ، عن عليً: «أنه قال في زوجٍ وأبوّيْنِ، فجَعَلَ للزوجِ النصفَ ثلاثةَ أَسْهُمٍ، وللأمُ ثُلُثَ ما بَقِيَ، وللأبِ سَهْمَيْنِ».

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ الحَجَّاجِ بنُ أَرْطَاةً ضعيفٌ، وشيخُهُ مجهولٌ، والحارثُ هو الأعورُ.

وأخرَجَهُ سعيدٌ أيضًا (٣/ ٥٦/١)، مِن طريقِ الحَجَّاجِ، عمَّن سَمِعَ عبدَ اللهِ بنَ محمدِ بنِ عليٍّ، عن أبيه، عن عليٍّ: أأنه قال في زوجٍ وأبَوَيْنِ: للزوجِ النَّصْفُ، وللأُمِّ ثُلُثُ ما بَقِيَّ».

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ لحال الحَجَّاجِ وللجهالةِ فيه.

وأخرَجَهُ الدارِميُّ في «السُّننِ ( ٢٠٤/٨)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» ( ٢٠٤/١)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» ( ٢٤٢/١١)، مِن طريقِ الأعمشِ، عن إبراهيمَ، عن عليًّ وزيدِ بنِ ثابتٍ وَلَهُمُّ في امرأةٍ وأبَويُنِ، وزوجٍ وأبَوَيْنِ، قال: «للأُمُّ ثُلُثُ ما بَقِيَ».

وهذا لفظُ ابنِ أبي شَيْبةَ، ولم يَذْكُرِ الدارِميُّ فيه: زيدًا. وإسنادُهُ مُنقطِمٌ.

 <sup>(</sup>١) وقع في اسنن البيهقي؟: (عمرو بن سعيد)؛ وهو تصحيف.

#### قَالَٱلْمُثَنِيْثُٱبْنُ صُوبِيَان (١/٨٥):

﴿ (لا يَرِثُ \_ يعني: مِن الجَدَّاتِ \_ أكثرُ مِن ثلاثٍ: أَمُّ الأَمُّ، وأَمُّ الأَبِّ، وأَمُّ الأَبِّ، وأَمُّ الأَبِّ، وأَمُّ الأَبِ، وأَمُّ الأَبِ، وأَمُّ الجَدِّ، وما كان مِن أُمَّهَاتِهنَّ وإِنْ عَلَتْ دَرَجَتُهُنَّ؛ رُوِيَ عَن عليٌّ وزيدِ بنِ ثابتٍ وابنِ مسعودٍ).

أَمَّا أَثْرُ عَلِيٍّ بِنِ أَبِي طَالَبٍ: فَأَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ فِي السُّنْنِ، (٨١٦/٢\_ مَا طَلَّ بَنِ أَبِي طَالَبٍ: فَأَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ فِي السُّنْنِ، وَإِنَّا طَلَّ. وَإِنَّا كَانْتِ الْجَدَّاتُ اللَّهُ عَلَّمًا أَبِيهُ، وَأَمُّ أَبِيه، كَانْتِ الْجَدَّاتُ اللَّهُمُ لَذَوِي القُرْنَى، وَأَمُّ أَبِيه، وَجَدَّةُ أُمَّه، فَإِنْ كَانْتُ إِحَدَاهُنَّ أَقْرَبَ، فَالسَّهُمُ لَذَوِي القُرْنَى،

وأَشْعَتُ بنُ سَوَّارٍ ضَعَّفَهُ أحمدُ والنَّسَائيُّ والدَّارَقُظنيُّ وابنُ سعدٍ فيرُهم.

وتابَعَهُ عليه ابنُ أبي لَيْلَى، وهو ضعيفٌ أيضًا؛ أخرَجَهُ البَيْهَقِيُّ في «الكُبْرى» (٢٣٦/٦)، مِن طريقِ هُشَيْم، عن ابنِ أبي لَيْلَى، عن الشَّغيُّ: «أَنَّ زِيدَ بنَ ثابتِ وعليًّا رَضِيَ اللهُ تعالَى عنهما كانَا يُوَرَّثَانِ ثلاثَ جَلَّاتٍ: اثنتيْنِ مِن قِبَلِ الأبِ، وواحدةً مِن قِبَلِ الأُمِّ».

وفي سماعِ الشَّعْبيِّ مِن عليٍّ خلافٌ، والصوابُ عدمُ سماعِه، وقد أَذْرَكَ زيدَ بنَ ثابتٍ.

وَأَمَّا أَلْمُرُ رَبِيدِ بِنِ ثَابِتٍ: فَاخْرَجَهُ مِن غَيْرِ مَا تَقَلَّمَ اللَّارَقُطْنَيُّ (٩١/٤-٩٢)، والبَيْهَقَيُّ (٦/ ٢٣٦)، وابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (٩١/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥)، مِن طريقِ أبي الزِّنادِ، عن خارِجَةَ بِنِ زِيدِ بِنِ ثابتٍ، عن أبيه: «أنه كان يُورُّثُ ثلاثَ جَدَّاتٍ إذا استَوَيْنَ، اثنتيْنِ مِن قِبَلِ الأبِ، وواحدةً مِنْ قِبَلِ الأَمّْ،

هذا لفظُ الدَّارَقُطنيُّ، ولفظُ البَيْهَةيُّ بمعناه، وعَكَسَهُ ابنُ حَزْمٍ، فقال: (اثنَتَيْنِ مِن قِبَلِ الأُمُّ، وواحدةً مِن قِبَلِ الأبِ). رواه عن أبي الزِّنادِ ابنُهُ، وعبدُ الجبَّارِ بنُ عُمَرَ، ومَسْلَمَةُ بنُ عليٍّ، وكلُّهم ضعفاءُ، بل إنَّ مَسْلَمَةً بنَ عليٍّ متروكُ الحديثِ، وأحسنُهم حالًا إبنُ أبي الزِّنادِ.

وأخرَجَهُ الدَّارَقُطْنيُّ (٤/ ٩٢)، مِن طريقِ عُبَيْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ القَوَارِيرِيِّ، عن عبدِ الوارثِ، عن عُمَرَ بنِ عامرٍ، عن قَتَادةً، عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ، عن زيدِ بنِ ثابتِ، بلفظِ ابنِ حَزْم السابقِ.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأَخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في الكُبْرى، (٢٣٦/٦)، وابنُ حَرْمٍ في المحلَّى، (٢٣٥/١)، وابنُ حَرْمٍ في المحلَّى، (٩/ ٢٧٥)، مِن طريقِ حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، ثنا حُمَيْدٌ وداودُ بنُّ أبي هندٍ؛ أنَّ زيدَ بنَ ثابتٍ قال: «تَرِثُ ثلاثُ جَدَّاتٍ؛ جَدَّتَيْنِ مِن قِبَلِ الأبِ، وواحدةٍ مِن قِبَلِ الأُمِّ».

ورجالُهُ ثقاتٌ، إلَّا أنَّ حُمَيْدًا وداودَ لم يُدْرِكَا زيدَ بنَ ثابتٍ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ ا

وأمًّا أَثَرُ حِبِدِ اللهِ بِنِ مسعودٍ: فأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ في المصنَّفِ، (٢٧٢/)، ومِن طريقِهِ ابنُ حَزْم في المحلَّى، (٢٧٤/٩)، والطَّبَرانيُّ في المحلَّى، (٢٧٤/٩)، والطَّبَرانيُّ في المحلَّى، (٢٧٤/٩)، عن سفيانُ الثَّرْديِّ، عن حَمَّادِ بنِ أبي سليمانَ، عن إبراهيمَ النَّخَعيِّ: (أَنَّ سعدَ بنَ أبي وَقَاصٍ قال لابنِ مسعودٍ: أَتَغضَبُ عَلَيَّ أَنْ أُوتِرَ بركعةٍ، وأنتَ تُورِّثُ ثلاثَ جَدًّاتٍ، أفلا تُورِّثُ حوَّاءَ امرأَةً آدَمُ اللهُ عَلَيْ أَنْ أُوتِرَ بركعةٍ، وأنتَ تُورِّثُ ثلاثَ جَدًّاتٍ، أفلا تُورِّثُ حوَّاءَ امرأَةً آدَمُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ

وأُخرَجُهُ أبو يوسفَ في اكتابِ الآثارِ، (٦٩)، مِن طريقِ أبي حَنيفةً. عن حَمَّادِ، به بنحوِه.

وليس فيه ذِكْرُ الشاهدِ، وإسنادُهُ منقطِعٌ، إبراهيمُ النَّخَعيُّ لم يَسْمَعُ مِن سعدٍ، وحَمَّادُ بنُ أبي سُلَيْمانَ مِن الفقهاءِ، لكن ليس بالحافظِ، وربما تصرُّفَ بالمتونِ عن غير قصدٍ. وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةً في «المصنَّفِ» (٣٢٣/١١)، والبَيْهَتَيُّ في «الكُبْرى» (٣٢٣/١)، والبَيْهَتَيُّ في «الكُبْرى» (٣٣٦/٦)، مِن طريق وكِيع، عن الأعمشِ، عن إبراهيم، عن عبدِ اللهِ، قال: «تَرِكُ ثَلَاثُ جَدَّاتٍ؛ جَدَّتَيْنِ مِن قِبَلِ الأبِ، وواحدةٍ مِن قِبَلِ الأمِّ».

وإبراهيمُ لم يَسْمَعْ مِن عبدِ اللهِ، لكنَّه محمولٌ على الاتصالِ، وإسنادُهُ صحيعٌ.

# 📓 قَالَ ٱلمْضَيَعْ أَبْنُ صُوبِيَّان (٩/٢ه):

﴿ (وَذَهَبَ أَبُو بَكُمِ الصَّدِّينُ وَابَنُ عَبَّاسٍ وَابَنُ الزَّبَيْرِ: إِلَى أَنَّ الجَدَّ يُسْقِطُ جميعَ الإخوةِ والأخواتِ مِن جميعِ الجهاتِ كالأب، ورُوِيَ عن عنمانَ وعائشة وأُبَيِّ بنِ كعبٍ وجابرِ بنِ عبدِ اللهِ وأبي الطُّفَيْلِ وعُبَادةً بنِ الصَّامِتِ. . . وذَهَبَ عليُّ بنُ أَبِي طالبٍ وزيدُ بنُ ثَابتٍ وابنُ مسعودٍ: إلى تَوْرِيثِهِمْ معه).

علَّقَهُ البخاريُّ في «الصحيحِ» (٦/٨ ـ ط. العامرة) (كتابُ الفرائضِ، بابُ ميراثِ الجدُّ مع الأبِ والإخوةِ)، عن أبي بكرٍ وابنِ عباسٍ وابنِ الزُّبَيْرِ وعليٌّ وابنِ مسعودِ وزيدِ:

ُ اَمَّـاً اَثَرُ اَبِي بَكْرٍ: فأَخرَجَهُ الإمامُ أَحمدُ (٣٥٩/١)، والبخاريُّ (٢/٢)، وغيرُهما، من حديثِ عِكْرِمَّ، عن ابنِ عباسِ ﴿ مَا اللهِ عَلَيْهِ اللَّمَةِ خَلِيلًا، لَاتَخَذْتُهُ، اللّذي قال رسولُ اللهِ ﷺ: (لَوْ كُنْتُ مُنَّخِذًا مِن هَلِهِ الأُمَّةِ خَلِيلًا، لَاتَّخَذْتُهُ، وَلَكِنَّ خُلَّةً اللّهُ الذِّهَ أَلِنَالُهُ أَبًا \_ أَوْ قَالَ: قَضَاهُ وَلَكِنَّ خُلَّةً الإسْلامِ أَفْضَلُ \_ أو قال: خَيْرٌ \_ فإنَّه أَنْزَلُهُ أَبًا \_ أَوْ قَالَ: قَضَاهُ أَبًا \_ أَوْ قَالَ: قَضَاهُ أَبًا \_ أَوْ قَالَ: قَضَاهُ أَبًا \_ أَوْ قَالَ:

وهذا لفظُ البخاريِّ.

وأخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ (٤/٤، ٥)، والبخاريُّ (١٩١/٤) أيضًا، مِن حديثِ ابنِ أبي مُلَيْكةً، عن ابنِ الزُّبَيْرِ، بنحوه. وأمًّا أَنْرُ ابنِ هباسٍ: فأخرَجَهُ الدارِميُّ (٨١٣/٢)، وعبدُ الرَّزَّاقِ (٢٦٤/١٠)، مِنْ طريقِ ابنِ طاوُسٍ، عن أبيه، عن ابنِ عباسٍ: «أنَّه جَعَلَ الجَدُّ أَبَّا».

#### وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ محمدُ بنُ نَصْرِ المَرْوَذِيُّ في اكتابِ الفرائضِ (١١)، ومِن طريقِه البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٢٤٦/٦)، وأخرَجَهُ عبدُ الرَّذَاقِ في المصنَّفِ» (١٠/ ٢٤٤)، وسعيدُ بنُ منصورِ في السُنِّه» (١٣/ ٢٤٤ ـ ط. الأولى)، مِن طريقِ عَمْرِو، عن عطاء، عن ابنِ عباسٍ: «الجَدُّ أَبُّ، وقال: لو عَلِمَتِ الجِنُّ أَنَّ في الناسِ جُدُودًا ما قالُوا: ﴿ مَنْكَلَ جَدُّ رَبِّنَا﴾ [الجن: ١٣].

### وهذا اللفظُ للبَيْهَقيُّ، وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأَخرَجَهُ الدارِميُّ (٢/ ٨١٣)، ومحمدُ بنُ نصرِ المَرْوَزِيُّ في «كتابِ الفرائضِ» (١) ومِن طريقِهِ أخرَجَهُ البَيْهَقيُّ (٢٤٦/٦)، وابنُ أبي شَيْبةَ الفرائضِ» (٢٨٩/١١) بإسنادِ صحبح، عن عبدِ الرحمٰنِ بنِ مَعْقِلٍ، قال: «سُيْلُ ابنُ عَبَّاسٍ عن الجَدُّ؟ فقال: أيُّ أَبِ لَكَ أَكْبُرُ؟ فقلتُ أنا: آدَمُ، قال: أَلَمْ تَسْمَعُ إلى قولِ اللهِ تعالى: ﴿ يَبَيْنَ مَادَمُ ﴾ الاعراف: ٢٦٩.

ورُوِيَ عنه مِن ظُرُقٍ والفاظِ أخرى.

واثمًا أَثَرُ ابنِ الزُّبَيْرِ: فأخرَجَهُ البخاريُّ (١٩١/٤ ـ ط. العامرة)، وغيرُه، مِن طريقِ عبدِ اللهِ بنِ أبي مُلَيْكَةَ، قال: كَتَبَ أهلُ الكُوفةِ إلى ابنِ الزُّبَيْرِ في الجَدُّ؟ فقال: أمَّا الذي قال رسولُ اللهِ ﷺ: (لَوْ كُشْتُ مُتَّخِذًا مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ خَلِيلًا، لَاتَّخَذْتُهُ، أَنْزَلُهُ أَبًا)؛ يعني: أبًا بَكْرِ.

<sup>(</sup>١) ذكر إسنادَ المَرْوَزِيُّ ويزيدَ بنِ هارون: ابنُ حجر في «الفتح» (١٩/١٢، ٢٠، ٢١).

وأخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ في امسنَدِه (٤/٤)، ويَزِيدُ بنُ هارونَ في الفرائضِ، (١)، وأبو يَعْلَى في المسنَدِه (١٧٨/١٢)، وأبنُ عَساكِرَ في الفرائضِ، (١٠/ ١٧٨)، وأبنُ عَساكِرَ في الفرائضِ، (١٠/ ٢٨)، وأبنُ عَساكِرَ في اتاريخ دِمَشْقَ، (١٤٢/٢٨)، مِن طريقِ سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ، قال: كنتُ جالِسًا عند عبدِ اللهِ بنِ عُنْبَةَ بنِ مسعودٍ، وكانَ ابنُ الزُّبَيْرِ جَعَلَهُ على الفضاءِ إذْ جاءَهُ كتابُ ابنِ الزُّبَيْرِ: اسلامٌ عليكَ، أمَّا بعدُ، فإنَّك كَتَبْتَ تَسالُني عن الجَدِّ، وإنَّ رسولَ اللهِ يَثِيَّةٍ قال: (لَوْ كُنْتُ مُتَّخِدًا مِنْ هَلِه الأُمَّةِ خَلِيلًا دُونَ الجَدِّ، وإنَّ رسولَ اللهِ يَثِيَّةٍ قال: (لَوْ كُنْتُ مُتَّخِدًا مِنْ هَلِه الأُمَّةِ خَلِيلًا دُونَ رَبِّي فَي الدِّينِ، وَصَاحِبِي في ربِي المَّدِينِ، وَصَاحِبِي في الفَيْنِ، وَصَاحِبِي في الفَيْرِ، وَصَاحِبِي في الفَيْرِ، وَصَاحِبِي في الفَيْرِ، وَصَاحِبِي في الفَيْرِ، وَصَاحِبِي في الفَيْلِ، بكرِ الصَّدِيقِ فَي الفَيْرِ، وَصَاحِبِي في الفَيْرِ، وَعَلَى الْهَارِ، وَالْمَدِي فِي اللهِ اللهِ يَتَعَلَّمُ مَا أَكُنُ مَا أَخَذَاهُ وَلُ أَبِي بكرِ الصَّدِيقِ فَيْهِ. اللهَ اللهُ يَعْرِهُ أَلِي أَعَدُنَاهُ وَلُ أَبِي اللهِ يَعْلِيكُ أَلَاءً اللهِ اللهِ اللهِ يَعْرِهُ أَلَاءً أَلَاءً اللّهُ الْمَدَدُ أَلَاءً الفَاهِ اللهَاهُ وَلَوْلُ أَبِي الْمَدِيرَاءِ اللهَاهِ اللهُ الْهُ الْمُنْكُونَاهُ وَلُ أَبُنِ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأمَّا أَلَوُ عثمانَ: فأخرَجَهُ الدارِميُّ (٨١١/٢)، والبَيْهَعَيُّ (٢٤٦/٦)، وعبدُ الرَّزَاقِ (٢١٣/١٠ ـ ٢٦٤) بإسنادٍ صحيح، عن عُرْوةَ بنِ الرَّبيرِ؛ أنَّ مَرْوانَ بنَ الحَكَم حدَّنَهُ أنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ حين طُعِنَ قال: ﴿إِنِّي كَنتُ رأيتُ في الجَدِّ رَأيًا، فإنْ رَأَيْتُمْ أَنْ تَتَّبِعُوهُ فاتَّبِمُوهُ، فقال عثمانُ: إِنْ نَتَبِعْ رأيك فإنَّه رُشْدٌ، وإنْ نَتَّبعْ رأيَ الشَّيْخِ فلَيْغُمَ ذو الرَّأْيِ كانَه.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورِ (٣/ ٦٣/ ـ ٦٤ ـ ط.الأولى)، مِن طريقِ ليثِ بنِ أبي سُلَيْم، عن عطاءِ: ﴿أَنَّ أَبا بكرٍ وعثمانَ وابنَ عباسٍ كانوا يَجْعَلونَ الجَدِّ أَبُّا، وقال ابنُ عباسٍ: يَرِثُني ابنِي دُون أخِي، ولا أرثُ ابني دُون أخيه،

وعطاءً لم يَسْمَعْ مِن عثمانَ، وليثٌ ضعيفُ الحديثِ.

وأخرَجَهُ يَزِيدُ بنُ هارونَ في «كتابِ الفرائضِ»، وابنُ أبي شَيْبةَ في

<sup>(</sup>١) ذَكَرَ إسنادَ المَرْوَزِيُّ ويزيدَ بنِ هارون: ابنُ حجر في الفتحه: (١٩/١٢، ٢٠، ٢١).

«المصنَّف» (٢٨٩/١١)، مِن طريقِ ليثِ، عن طاوُسٍ: «أنَّ عثمانَ وابنَ عباسِ كَانَا يَجْعَلانِ الجَدُّ أَبَا».

وهذاً اللفظُ ليَزِيدَ، وزادَ ابنُ أبي شَيْبةً: أبا بكرٍ.

وليثٌ ضعيفُ الحديثِ، وطاؤسٌ لم يَسْمَعْ مِن عثمانَ شيئًا.

وامَّا أَنْرُ عائشةَ وأُبَيِّ وجابرٍ وأبي الطُّفَيْلِ وهُبادَةَ: نُبُنظُرُ.

واثمًا أثَرُ عليٍّ: فأخرَجَهُ الدارِميُّ (٢/ ٨١١ ـ ٨١٢)، ومحمدُ بنُ نصرِ المَرْوَزِيُّ في «كتابِ الفرائضِ»(١)، وين طريقِه البَيْهَقيُّ (٦/ ٢٤٩)، وابنُ أبي شَيْبَةَ (١١/ ٢٩٣) بسندِ صحيح، عن الشَّغبيِّ بألفاظِ، وهذا لفظُ الدارِميِّ، قال الشَّغبيُّ: «كَتَبَ ابنُ عباسٍ إلى عليٍّ - وابنُ عباسٍ بالبَضرةِ -: وإنِّي أَتِيتُ بجَدِّ وسِتَّةِ إِخْرَةٍ، فكَتَبَ إليه عليُّ: أنْ أَعْطِ الجَدِّ سُدُسًا، ولا تُعْطِهِ أَحَدًا بَعْدَهُ».

وعامِرٌ لم يَسْمَعُ مِن عليٌّ على الصحيحِ.

وأخرَجَهُ الدارِميُّ (٢/ ٨١٣)، والبَيْهَقَيُّ (٢/ ٢٤٩)، وابنُ أبي شَيْبةَ (٢/ ٢٤٩)، وابنُ أبي شَيْبةَ (٢/ ٢٢٥) بسندِ صحيح، عن عبدِ اللهِ بنِ سَلِمَةَ: ﴿أَنَّ عليًا كان يَجعَلُ الجَدَّ أَخًا، حتَّى يكونَ سَادسًا».

وهذا لفظُ الدارِميِّ.

وأخرَجَهُ الدارِميُّ (٢/ ٨١٢)، وغيرُهُ، مِن طريقِ يونسَ، عن الحسنِ: «أنَّ عليًّا كان يُشْرِكُ الجَدَّ مع الإخوةِ إلى السُّدُسِ».

والحسنُ لم يَسْمَعْ مِن عليُّ.

وأخرَجَهُ الدارِميُّ (٢/ ٨١٢)، وعبدُ الرُّزَّاقِ (٢٦/ ٢٦٨)، وابنُ أبي شَيْبةَ (١/ ٢٩٤)، مِن طريقِ الأعمشِ، عن إبراهيمَ، عن عليِّ، بألفاظٍ مختلِفةِ، بعضُها أطولُ مِن بعضٍ.

<sup>(</sup>١) ذكر إسناد المروزيِّ: ابنُ حجر في «الفتح» (٢١/١٢ ـ ط. السلفية).

وإبراهيمُ لم يَسْمَعْ مِن عليٌّ.

ورُوِيَ عنه مِن غيرِ هذه الطُّرُقِ، وهي طُرُقٌ يَشُدُّ بعضُها بعضًا.

واثمًا أَثَرُ زيلِ بنِ ثابتٍ: فأخرَجَهُ الدارِميُّ (٤١٨/٢)، وابنُ أبي شَيْبَةَ (٢٩٤/١١) - ٢٩٥)، مِن طريقِ يونسَ، عن الحسنِ: ﴿أَنَّ زِيدًا كَان يُشْرِكُ الجَدَّ مع الإخوةِ إلى الثَّلُثِ».

وهذا لفظُ الدارِميِّ، وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ الدَّارَقُطنيُّ (٩٣/٤)، وعنه البّيهَقيُّ في الكُّبْري، (٢٤٧/٦)، وغيرُهما؛ مِن طريقِ عُقَيْلِ بنِ خالدٍ، عن سعيدِ بنِ سليمانَ بنِ زيدِ بن ثابتٍ، عن أبيه، عن جَدُّو زيدِ بنِ ثابتٍ: ﴿أَنَّ مُمَرَّ بِنَ الخَطَّابَ ﴿ اسْتَأْذُنَّ عَلَيْهُ يُومًا، فَأَذِنَ لَهُ وَرَأْسُهُ فِي يَدِ جَارِيةٍ لَهُ تُرَجُّلُهُ، فَنَزَعَ رَأْسَهُ، فقالَ له مُمَرُ: دَهْهَا تُرَجُّلُكَ، فقال: يَا أَميرَ المُومِنِينُّ، لو أَرْسَلْتَ إِليَّ جِئْتُكَ، فقال عُمَرُ ﴿ إِنَّمَا الْحَاجَةُ لِي، إِنِّي جِئْتُكَ لِتَنْظُرَ في أمرِ الجَدِّ، فقال زيدٌ: لا واللهِ، ما تقولُ فيه؟ فقال عُمَرُ ﷺ: لَيْسَ هُو بِوَخْيِ حتى نَزِيدَ فيه ونَنقُصَ منه، إنَّما هو شَيْءٌ تَرَاهُ، فإنْ رأيتُهُ والْقَثِي تَبِعْتُهُ، وَإَلَّا لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ فِيهِ شِيءٌ، فَأَبَى زِيدٌ، فَخَرَجَ مُغْضَبًا، وقال: قَدْ جِئْتُكَ وأنا أَظُنُّكَ سَتَفْرُغُ مِن حاجتي، ثمَّ أتاه مَرَّةً أُخرى في الساعةِ التي أتاهُ المَرَّةَ الأولَى، فلم يَزَلُ به، حتَّى قال: فَسَأَكْتُبُ لَكَ فَيه، فَكَتَبُهُ فَيْ قِطْعَةِ قَتَبٍ، وضَرَبَ لهُ مَثَلًا، إنَّما مَثَلُهُ مَثَلُ شَجِرةٍ نَبَتَتْ على ساقٍ واحدٍ، فَخَرَجَ فَيَهَا غُصْنٌ، ثُمَّ خَرَجَ فِي الغُصْنِ غُصْنٌ آخِرُ، فَالسَاقُ يَسْقِي الغُصْنَ، فإنْ قَطَعْتَ الغُصْنَ الأولَ، رَجَعَ الماءُ إلى الغُصْنِ \_ يعني: النَّانِيَ ـ وإن قَطَعْتَ الثانيَ، رَجَعَ الماءُ إلى الأوَّلِ، فأنَّى به فخَطَّبَ النَّاسَ عُمَرُ، ثمَّ قَرَأَ قِطْعةَ القَتَبِ عليهم، ثم قال: إنَّ زيدَ بنَ ثابتٍ قد قال في الجَدُّ قُولًا وقَدْ أَمْضَيْتُهُ، قَال: وكَانَ أُوَّلَ جَدٌّ كَانَ، فأرادَ أن يَأْخُذَ المالَ عَلَّهُ مَالَ ابنِ ابنِهِ دُونَ إخوتِهِ، فَقَسَمَهُ بَعَدَ ذَلَكَ عُمَرُ بَنُ الخَطَّابِ ﷺ.

ورواه البخاريُّ في «الأدبِ المفرّدِ» (٤٤٢) من هذا الطريقِ مختصَرًا، وسليمانُ بنُ زيدِ فيه جهالةٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ (٢٩٠/١١)، مِن طريقِ مالكِ، عن الزُّهْريُّ، عن قَبِيصَةَ بنِ ذُؤْلِبٍ: ﴿أَنَّ عُمَرَ كَانَ يَفرِضُ للجَدُّ الذي يَفرِضُ له النَّاسُ البِومَ، فقلتُ له: يَعني: قولَ زيدِ بنِ ثابتِ؟ قال: نَعَمْ».

وإسنادُهُ صحيحٌ، واللهُ أعلمُ.

وأَخَرَجَهُ البَّيْهَعَيُّ (٢٤٧/٦)، مِن طريقِ عبدِ الرحلْمِ بنِ أَبِي الزِّنادِ، قال: أَخَذَ أَبُو الزُّنَادِ هَلْهُ الرسالةَ مِن خارِجةَ بنِ زيدِ بنِ ثابتٍ، ومِن كُبراءِ آلِ زيدِ بنِ ثابتٍ ـ فَذَكَرَ القصةَ ـ وفيها قال زيدٌ: «وكان رَأْبي يومئذِ أَنَّ الإخوةَ هم أُوْلَى بِمِيرَاثِ أَخِيهِمْ مِن الجَدِّ، وعُمَرُ بنُ الخَطَّابِ يَرى يومئذٍ أَنَّ الجَدَّ أَوْلَى بِمِيرَاثِ ابنِ ابنِه مِن إخوتِهه.

ررُوِيَ عنه ذلك مِن أُوجهِ كثيرةٍ.

والمَّا أَثْرُ ابنِ مسعود: فأخرَجَهُ الدارِميُّ في السُّننِ ( ( ۱۸ ۲ ) ، باسنادِ صحيح إلى أبي إسحاقَ، قال: دَخَلْتُ على شُرَيْح وعنده عامرٌ وابراهيمُ وعبدُ الرحمٰنِ بنُ عبدِ اللهِ في فَرِيضَةِ امرأةٍ منَّا تُسمَّى العالبةَ، تَرَكَتْ زَرْجَها وأَمَّها وأَخَاها لأبِيها وجَدَّها، فقال لي: هل مِنْ أُخْتِ؟ فلتُ : لا، قال: للبَعْلِ الشَّظرُ، وللأمِّ الثُّلُثُ، قال: فجَهِدتُ على أن يُجِيبَني فلم يُجِنني إلَّا بذلك، فقال إبراهيمُ وعامرٌ وعبدُ الرحمٰنِ بنُ عبدِ اللهِ: ما جاء أحدٌ بفريضةٍ أَعْضَلَ مِن فريضةٍ جِئْتَ بها، قال: فأتَيْتُ عبداً السَّلمانيُّ - وكان يُقالُ: ليسَ بالكُوفةِ أحدٌ أَعْلَمَ بفريضةٍ مِن عَبِيدة والحارثِ الأعورِ - وكان عَبِيدَةُ يَجْلِسُ في المسجدِ، فإذا وَرَدَتْ على شَرَيْحِ فريضةً فيها جَدُّ، رفَعَهُمْ إلى عَبِيدَةَ فقَرَضَ، فقال: إنْ شِئْتُمْ، نَأَتُكُمْ

بفريضةِ عبدِ اللهِ بنِ مسعودِ في هذا: «جَعَلَ للزَّوْجِ ثلاثةً أَسْهُم النَّصْفَ، وللأمُّ ثُلُثُ ما بَقِيَ، وهو الشُّدُسُ مِن رأسِ المالِ، وللأخِ سَهُمَّ، وللنَجَدُ سَهُمَّه.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ محمدُ بنُ نصرِ المَرْوَزِيُّ في الفرافضِ (١٦ ومِن طريقِهِ النَّهَةِيُّ (٢٩٩٦)، وأخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورِ (٢٦ / ١٦ / ٢١)، وابنُ أبي شَيْبة (٢٩ / ٢٦ / ٢١)، وابنُ أبي شَيْبة (٢٩ / ٢٩ / ٢١)، مِنْ طريقِ الأعمشِ، عن إبراهيمَ، عن عُبَيْدِ بنِ نُضَيْلةَ، قال: الكان عُمَرُ وعبدُ اللهِ ﷺ يُقاسِمانِ بالجَدِّ مع الإخوةِ ما بينَهُ وبينَ أنْ يكونَ السُّدُسُ خيرًا لَهُ مِن مُقَاسَمَتِهِمْ، ثُمَّ إنَّ عُمَرَ كَتَبَ إلى عبدِ اللهِ: ما أرانا إلَّا قد أَجْمَعْنَنا بالجَدِّ، فإذا جاءكَ كتابِي هذا، فقاسِمْ به مع الإخوةِ ما بينَهُ وبينَ أن يكونَ النُّلُتُ خيرًا له مِن مُقَاسَمَتِهم، فأَخَذَ بذلكَ عبدُ اللهِ،

وهذا اللفظُ للبَيْهَتيِّ، وإسنادُهُ صحيحٌ عن ابنِ مسعودٍ. ورُوِيَ عنه مِن غيرِ هذه الطرقِ، وبألفاظٍ أُخرى.

### 🟿 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيّان (٦٣/٢):

﴿ (ولا يَسْحُبُ الْأَبُ أُمَّهُ أَو أُمَّ أَبِيهِ كَالْعَمُّ؛ رُوِيَ عَن عُمَرَ وابنِ مسعودٍ وأبي موسى وعِمْرانَ بنِ مُصَيْنِ وأبي الطَّقَيلِ).

أَمَّا أَثَرُ عُمَرَ: فأخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ في «العِلَلِ» (٢/ ٥٨٥)، والدَارِمِيُّ (١/ ٥٨٥)، والدَيْمَةِيُّ في «الكُبْرى» (٢/ ٢٢٦)، وسعيدُ بنُ منصورِ (٣/ ٧/ ٥/ ١٠ ـ ط. الأولى)، وعبدُ الرَّزَّاقِ (١/ ٧٧٧ ـ ٢٧٧)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّف» (١١/ ٣٣٠)، وغيرُهم، مِن طُرُقٍ

<sup>(</sup>١) ذكر إسناده: ابنُ حجر في «الفتح» (١٢/٢١).

عن إبراهيمَ بنِ مَيْسَرَةً، سَمِعَ سعيدَ بنَ المسيَّبِ: ﴿أَنَّ عُمَرَ ﴿ وَرَّكَ جَلَّهُ وَرَّكَ جَلَّهُ وَرَّكَ جَلَّةً رجلِ مِن تُقِيفٍ مع ابنِها السُّلُسَ».

وَهَذَا اللَّهُ ظُلَاحَمَدَ، ورجالُهُ ثقاتٌ؛ إلَّا أنَّ سعيدًا لم يَسْمَعُ مِن عُمَرَ، ومِثْلُ هذا يُحْمَلُ على الاتصالِ والصَّحَّةِ؛ إذْ إنَّ ابنَ المسيَّبِ مِن أعلم الناسِ بأقضيةِ مُمَرَ وفِقْهِه، بلُ كان عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ يَبْعَثُ إلى سعيدِ إنْ أَشْكَلَ عليه شيءٌ مِن أقضِيَةٍ أبيه.

وسعيدٌ وإنْ لم يكنْ سَمِعَ مِن عُمَرَ كلَّ ما رواه عنه بالاتَّفاقِ، إلَّا أنني لا أعلمُ أحدًا ممَّنْ تقدَّم مِن الحُفَّاظِ أَطْلَقَ القولَ بردُّ روايتِهِ عن عُمَرَ ﷺ.

وأسنَدَ ابنُ أبي حاتم في «الجرحِ والتعديلِ» (٢٠/٤) عن أبي طالبٍ، قال: (قلتُ لأحمدَ بنِ حنبلٍ: سعيدُ بنُ المسيَّبِ؟ فقال: ومَنْ مِثْلُ سعيدِ بنِ المسيَّبِ؛ ثقةً مِن أهلِ الخيرِ، قلتُ: سعيدُ عن عُمَرَ حُجَّةٌ؟ قال: هو عندنا حُجَّةٌ، وقد رأى عُمَرَ وسَمِعَ منه، وإذا لم يُقْبَلُ سعيدٌ عن عُمَرَ، فمَنْ يُقْبَلُ؟!). انتهى.

وأخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورِ (٣/ ٧٧/١)، مِن طريقِ هُشَيْم، عن خالدِ، عن اللهِ عن اللهِ عن ابنِ سِيرِينَ: قانَّ رجلًا مِن بَنِي حَنْظَلَةَ يَقَالُ له: حَسَكَةً، هَلَكَ ابنٌ له وتَرَكَ أَبَاهُ حَسَكَةً وأُمَّ أبيه، فرُفِعَ ذلك إلى أبي موسى الأشعريُ، فكتَبَ في ذلك إلى عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، فكتَبَ إليه عُمَرُ: أَنْ وَرَّكُ أُمَّ حَسَكَةً مِن ابنِ حَسَكَةً مِن ابنِ

ومحمدٌ لم يُدْرِكُ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ.

وَأَخرَجَهُ سُعيدٌ أيضًا (٣/ ٧٧/١)، وابنُ أبي شَيْبةَ (٣٣٢/١١)، مِن طريقِ عُبَيْلِ اللهِ<sup>(١)</sup> بنِ حُمَيلِ بنِ عبلِ الرحمٰنِ الجِمْيَرِيِّ، عن أبيه، عن عُمَرَ وأبي موسى، بنحوه.

<sup>(</sup>١) في امصنف ابن أبي شيبة؛ (هبد الله)؛ وهو خطأً.

وعُبَيْدُ اللهِ بنُ حُمَيْدِ مجهولٌ.

وامًّا أَثَرُ ابنِ مسعود: فأخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٢٢٦/٦)، وسعيدُ بنُ منصورِ (٣/ ٧٨/١)، وابنُ أبي شَيْبةَ (٢١/ ٣٣١)، مِن طريقِ إسماعيلَ بنِ أبي محالدٍ، عن أبي عَمْرِو الشَّيْبانيِّ، عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ فَيُهُمُ: «أنه وَرَّتَ جَدَّةً مع ابنِها».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَ سفيانُ في "الفرائضِ" (٣٣)، ومِن طريقِهِ حبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٣٣)، ومِن طريقِهِ حبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٢٧٧/٦)، وأخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في "الكُبْرى" (٢٣٧/٦)، وسعيدُ بنُ منصورِ (٣/ ٧٤/١)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٢٧١/٦)، مِن طريقِ الأعمشِ، عن إبراهيمَ، عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودِ ﷺ، قال: «لا يَحْجُبُ الجَدَّاتِ إِلَّا الأُمُّ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

ورُوِيَ عن عبدِ اللهِ مِن غيرِ هذا مِن طُرُقٍ وبألفاظٍ أُخرى.

وأمَّا أَثَرُ أَبِي موسى: فتَقدَّمَ مع أَثَرِ عُمَرَ.

وأخرَجَهُ أيضًا سعيدُ بنُ منصورِ (٣/ ٧/٧١)، ومِن طريقِه ابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (٩/ ٢٨٠)، مِن طريقِ حَمَّادِ بنِ زيدٍ، عن كَثِيرِ بنِ شِنْظِيرٍ، عن الحسنِ وابنِ سِيرِينَ: «أنَّ الأشعريَّ وَرَّثَ أمَّ حَسَكَةً مِن ابنِ الحَسَكَةِ وحَسَكَةُ حَنَّ».

وإسنادُهُ جيدٌ، كثيرٌ تُكلِّمَ فيه وهو صدوقٌ.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (٢٧٨/١٠)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن بلالِ بنِ أبي بُرْدةَ: ﴿أَنَّ أَبَا موسى الأشعريَّ كان يُوَرِّثُ الجَدَّةَ مع ابنِها، وقَضَى بذلك بلالٌ، وهو أميرٌ على البصرةِ».

وإسنادُهُ منقطِعٌ.

وأخرَجَهُ أيضًا (٢٧٩/١٠) مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن رجلٍ مِن ولدِ أبي بُرْدَةَ، عن أبي بُرْدَةَ: ﴿أَنَّ أَبَا موسى. . . ، وذَكَرَهُ بنحوِه.

والمَّا أَلَّرُ عِمْرانَ بِنِ حُصَيْنٍ: فأَخرَجَهُ الدارِميُّ (٢/ ٨١٥ ـ ٨١٦)، والبَيْهَقيُّ في «المصنَّفِ» والبَيْهَقيُّ في «المصنَّفِ» (٣٣١ / ٣٣١)، مِن طريقِ سَلَمَةً بِنِ عَلْقَمَةً، عن حُمَيْدِ بِنِ هلالٍ، عن أبى اللَّهْماءِ، عن عِمْرانَ بِنِ حُصَيْنٍ، قال: «تَرِثُ الجَدَّةُ وابنُها حيُّ».

وإسنائهُ صحيحٌ.

وأخرجَهُ سعيدُ بنُ منصورِ (٣/ ٧٧/١)، مِن طريقِ سَلَمَةَ بنِ عَلْقَمَةَ، عن حُمَيْدِ، عن رجل<sub>ٍ م</sub>نهم، وذكرَهُ بمعناه وفيه قصةً.

وأمَّا أَثَرُ أَبِي الطُّفَيْلِ: فيُنظَرُ.

#### 🛭 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ ٱبْنُ ضُوبِيّان (٢٥/٢):

# ﴿ وَمَن لا يَرِثُ لمانعِ لا يَحْجُبُ أحدًا مُطْلَقًا... رُوِيَ عِن عُمَرَ وعليُّ). ]

أَمَّا أَثْرُ هُمَرَ بِينِ الخَطَّابِ: فأخرجَهُ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٦/ ٢٢٣)، وابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّف» (٢١٠/١١)، مِن طريقِ حَمَّادِ بنِ زيدٍ، ثنا أنسُ بنُ سِيرِينَ، عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ ﷺ، قال: ﴿لا يَتَوَارَثُ أَهلُ مِلْتَيْنِ شَتَّى، ولا يَحْجُبُ مَنْ لا يَرِثُ».

وهلا لفظُ البَيْهَقيِّ، وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ أنسٌ لم يُدْرِكُ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ.

وأخرجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في االمصنَّفِ، (١٠/ ٢٨٠)، مِن طريقِ سُفْيانَ، قال: أخبَرَنِي رجلٌ، عن ابنِ سِيرِينَ، عن عُمَرَ ﷺ، قال: الا يَحْجُبُ مَنْ لا يَرِكُ. وأمَّا أَثَرُ عليٌ بنِ أبي طالبٍ: فأخرَجَهُ الدارِسيُ في السُننِ ١٩٤٤)، والبَيْهَقيُ في الكُبْرى (٢٢٣/٦)، وفي السُننِ (٢٢٣/٦)، وفي المعرِفةِ (١١١/٩)، وابنُ الجعدِ في المسندِ (٥٠)، مِن طريقِ شُعْبةً، عن الحكم، عن إبراهيم؛ أنَّ عليًا وزيدًا الله قالا في المَعْلوكِينَ وأهلِ الكتابِ: اللا يَحْجُبُونَ ولا يَرِفُونَ ٥٠

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ في "مصنَّفِهِ" (١١/ ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣)، مِن طريقِ زائدةَ وفُضَيلِ والأعمشِ؛ كلُّهم عن إبراهيمَ، به بنحوِه.

وإسنادُهُ منقطِعٌ؛ إبراهيمُ لم يَسْمَعْ مِن عليٌّ.

وأُخرَجَ سفيانُ النَّوْرِيُّ في (كتابِ الفرائضِ" (٢٢)، وعنه عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٧٩٩/١٠ - ٢٨٥)، مِن طريقِ أبي سَهْلِ، عن الشَّغبيُّ؛ أنَّ عليًّا وزيلًا قالًا: في المَمْلُوكِينَ وأهلِ الكتابِ وما سِواهمْ: «لا يَحْجُبُونَ ولا يَرِثُونَ».

وأخرَجَهُ البَيْهَةيُّ (٢/٣٢٣) مِن طريقِ شُعْبةً، عن المُغِيرةِ، عن الشَّعْيُّ، به بنحوه.

وأخرَجَهُ الدارِميُّ (٨٠٨/٢) مِن طريقِ عليٌّ بنِ مُسْهِرٍ، عن أَشْعَتَ، عن الشَّغيُّ، نحوه

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ (٢٧٠/١١) مِن طريقِ ابنِ أبي لَيْلَى، عن الشَّعبيِّ، به بنحوِه.

وعامرٌ الشُّعْبِيُّ لم يَسْمَعُ مِن عليٍّ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٢٧١/١١)، مِن طريقِ سفيانَ، عن سَلَمَةَ بنِ كُهَيْلٍ، عن أبي صادِقٍ: «أنَّ رجلًا سألَ عليًّا عن امرأةِ ماتَتْ أُختُها، وأُمُّها مَمْلوكةٌ، فقالَ عليٍّ: هل يُجِيطُ السُّلُسُ برَقَيَها؟ فقال: لا، فقال: دَعْنَا منها سائرَ اليوم». وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في امصنَّفِهِ، (١٠/ ٢٨١) عن سفيانَ، به، بلفظِ: الا يَحْجُبُ مَنْ لا يَرِثُه.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ أبو صادقِ الأزْديُّ لم يَسْمَعْ مِن عليُّ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ

#### 🛍 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ ضُوبِيّان (٢٦/٢):

﴿ (قَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي الشَّرْحِ الأربعينَ »: وذَهَبَ جمهورُ العلماءِ إلى أَنَّ الأختَ مع البنتِ عَصَبَةٌ لها ما فَضَلَ؛ منهم: عُمَرُ وعليٌّ وعائشةُ وزيدٌ وابنُ مسعودٍ ومعاذٌ).

أمَّا أَلْرُ هُمَرَ: فأخرَجَهُ عبدُ الرّزّاقِ في «المصنّف» (١٠٥/١٠)، وعن طريقِه الحاكمُ في «المستدرّكِ» (٣٧٦/٤) (٣٧٦/٤)، وعنه البّيهُقيُ في «المستدرّكِ» (٣٧٦/٤)، وابنُ حَزْمٍ في «المحلّى» (٣٧١/٩). حل. ط. المُنيرية)، مِن طريقٍ مَعْمَرٍ، عن الزّهْريّ، عن أبي سَلَمَةً بنِ عبدِ الرحمٰنِ، قال: فجاءَ ابنَ عباسٍ مَرَّةً رَجُلٌ، فقال: رَجُلٌ ثُونُفِيّ وقرَكَ بِنتَهُ وأختَهُ لأبيه وأمَّه، فقال: لابنتِهِ النّصْف، وليس لأختِهِ شيءٌ، ما بَقِيَ فهو لِعَصَبَتِه، فقال له الرَّجُلُ: إنَّ عُمرَ قد قَضَى بغيرِ ذلك؛ قد جَعَلَ للأختِ النّصْف، ولبس أعلمُ أم اللهُ؟ قال مَعْمَرٌ: فلم أدرٍ وللبنتِ النّصْف، فقال ابنُ عباسٍ: أنتم أعلمُ أم اللهُ؟ قال مَعْمَرٌ: فلم أدرٍ منا قولُهُ: أنتم أعلمُ أم اللهُ؟ قال مَعْمَرٌ: فلم أدرٍ فقال ابنُ عباسٍ: أنتم أعلمُ أم اللهُ؟ قال اللهُ تعالى: منا اللهُ تعالى: قال ابنُ عبّاسٍ يقولُ: قال اللهُ تعالى: فإن مَبّاسٍ يقولُ: قال اللهُ تعالى: قال ابنُ عبّاسٍ: فقال ابنُ عبّاسٍ فولُهُ [النساء: ١٧٦]،

وإسنادُهُ صحبحٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَبْبةَ في «المصنَّفِ» (٢٤٢/٦)، والطَّحَاويُّ في «شرح معاني الآثارِ» (٣٩٣/٤ ـ ط. الأنوار)، مِن طريقِ يحيى بنِ أيوب، من يَزِيدَ بنِ أبي حبيبٍ، من أبي سَلَمَةً: «أَنَّ عُمَرَ جَعلَ المالَ بين الابنةِ والأختِ نِصْفَيْنِ».

وأبُو سَلَمَةً لم يَسْمَعْ مِن عُمَرَ، لكنَّه جاء موصولًا مِن طريقٍ ضعيفٍ عند الطَّحَاويِّ (٣٩٣/٤)، مِن طريقِ ابنِ لَهِيعَةَ، عن عُمَّيْلٍ؛ أَنَّه سَمِعَ الزُّهْريَّ يُخبِرُ عن أبي سَلَمَةً بنِ حبدِ الرحلمنِ، عن زيدِ بنِ ثابتٍ: وَأَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ قَسَمَ المِيرَاكَ بين الابنةِ والأختِ نِصفَيْنٍ،

وابنُ لَهِيعَةَ ضعيفُ الحديثِ.

وَأَمَّا أَثْرُ هَلِيٍّ: فَأَخْرَجَهُ سَعِيدُ بنُ منصورٍ في «السَّننِ» (٣/ ١/ ٧٢ \_ ط. الأولى)، مِن طريقِ يَزِيدَ بنِ هارونَ، عن محمدِ بنِ سالم، عن الشَّعْبيِّ، عن عليِّ في ابنةٍ وأختِ وجَدِّ، قال: «للابنةِ النَّصْفُ، وللجَدِّ الشَّدُسُ، وما بَقِيَ فللأختِ».

ومحمدُ بنُ سالمِ ضعيفٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ أَبَي شَيْبةً في «المصنَّفِ» (٢٤٣/٦)، والطَّحَاويُّ في «شرحِ معاني الآثارِ» (٣٩٣/٤)، مِن طريق إسرائيلَ، عن جابرٍ، عن الشَّعْبيُّ، قال: «كان عليُّ وابنُ مسعودِ ومعاذٌ يَقُولُونَ في ابنةِ وأختِ: النَّصْفُ والنِّصْفُ؛ وهو قولُ أصحابِ محمَّدٍ ﷺ؛ إلَّا ابنَ الزُّبَيْرِ وابنَ عباس».

وهذا اللفظُ لابنِ أبي شَيْبةً، ولم يَذْكُرِ الطَّحَاويُّ معاذًا.

وأخرجَهُ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٢/ ٢٥٠)، مِن طريقِ المُفِيرةِ، عن أصحابِ إبراهيمَ والشَّعْبيِّ، وعن إبراهيمَ والشَّعْبيِّ، عن عليِّ، بنحوِه.

ولم يَسْمَعِ الشَّعبيُّ وإبراهيمُ مِن عليٌّ شيئًا.

وامَّا أَثُرُ عائشةُ: فَيُنظَرُ.

وامًّا أَثَرُ زيدِ بنِ ثابتٍ: فأخرجَهُ الدارِميُّ في "السُّننِ" (٨٠٤/٢)، مِن طريقِ بِشْرِ بنِ عُمَرَ، قال: سألتُ ابنَ أبي الزُّنادِ عن رجُلٍ تَرَكَ بِنْتًا وأختًا؟ فقال: لابنتِهِ النُّضفُ، ولأختِهِ ما بَقِيَ، قال: وأخبَرني أبي عن خارِجَةَ بنِ زيدٍ: «أنَّ زيدَ بنَ ثابتٍ كان يَجْعَلُ الأخواتِ مع البناتِ عَصَبَةً، لا يَجْعَلُ لَهُنَّ إِلَّا ما بَقِيَ».

وابنُ أبي الزِّنادِ في حديثِهِ ضعفٌ، وروايتُهُ عن أبيه وروايةً البُغْداديِّنَ عنه أشدُّ ضعفًا.

وأمّا أثرُ ابنِ مسعودٍ: فأخرجَهُ الإمامُ أحمدُ (٣٨٩/١ . بسرح ٤٤٠ ، ٤١٠ على الممبعنية)، والبخاريُّ (٢٤/ ١٦٢ ـ بسرح الكِرْمانيُّ)، وبقيةُ الجماعةِ - إلّا مُسْلِماً والنّسائيُّ - مِن طريقِ مُزَيْلِ، قال: فقال: فشيلَ أبو موسى الأشعريُّ عن ابنةِ وابنةِ ابنِ وأختٍ، فقال: للابنةِ النّصفُ، وللاختِ النّصفُ، وأتِ ابنَ مسعودٍ فسيُنابِعُني، فسيُللَ ابنُ مسعودٍ بقولِ أبي موسى؟ فقال: لقد صَلَلْتُ إذَّا وما أنا مِن المُهْتَدِينَ، أَفْضِي فيها بما قَضَى النبيُّ وَاللَّهُ للابنةِ النَّصْفُ، ولابنةِ اللهن السُّدُسُ تَكْمِلةَ النَّلْقَيْنِ، وما بَقِيَ فللاختِ، فأتَيْنا أبا موسى، فأخبَرْنَاهُ بقولِ ابنِ مسعودٍ، فقال: لا تَسْأَلْنِي ما دامَ هذا المَخبرُ بين أَنْهُورُهُم،

واَمَّا أَنْوُ معاذٍ: فأخرجَهُ البخاريُّ (١٦١/٢٤) ١٦٥ ـ بشرح الكِرْماني)، وغيرُه، من حليثِ الأسودِ بنِ يَزِيدَ، قال: قضى فينا معاذُ بنُ جَبِّلٍ على عَهْدِ رسولِ اللهِ ﷺ: (النَّعْشُفُ للبِنْتِ، والنَّصْفُ للأُخْتِ).

### 📓 قَالَ ٱلْمُصَنِّفُ أَبْنُ ضُوتِيَانَ (٦٧/٢):

﴿ (وأَسْقَطَهُمْ \_ يعني: الإخوة الأشقّاء مع الإخوة لأمَّ \_ الإمامُ أحمدُ وأبو حنيفة وأصحابُهُ، ورُويَ عن عليَّ وابنِ مسعودٍ وأبيٌ بنِ كعبِ وابنِ عباسٍ وأبي موسى).

أمَّا أَثَرُ عليٍّ: فأخرَجَهُ الدارِميُّ في السُنَنِه (٢/ ٨٠٥ ـ ط. بغا)، وسعيدُ بنُ منصورِ في السُّننِ (٣/ ٥٨/ - ط. الأولى)، وابنُ أبي شَيْبة في المصنَّفِ، (٦/ ٢٤٧ ـ ٢٤٨)، والبَّيْهَقيُّ في الكُبْرى، (٦/ ٢٥٥)، مِن طريقِ سليمانَ التَّيْميُّ، عن أبي مِجْلَزٍ: اأنَّ عثمانَ وَ المُسْرَكُ، وعن أبي مِجْلَزٍ: اأنَّ عثمانَ وَ المُسْرَكُ، وعن أبي مِجْلَزٍ: اللهُ عثمانَ وَ المُسْرَكُ.

وهذا اللفظُ للدارِميِّ، وأبو مِجْلَزٍ لم يَسْمَعْ مِن عليٍّ.

وأخرَجَهُ الدارِميُّ في السُّننِ (١٠٥/٢)، وابنُ أبي شَيْبةَ في المصنَّفِ (١٠٥/٢)، وابنُ أبي شَيْبةَ في المصنَّفِ (٢٥٧/٦)، وغيرُهم، مِن طريقِ سُفْيانَ عن أبي إسحاقَ، عن الحارثِ، عن عليًّ ﷺ: الله كان لا يُشَرِّكُ.

وهذا اللفظُ للدارِميِّ، وإسنادُهُ ضعيفٌ، الحارِثُ الأعورُ لا يُختَجُّ به، وحَدَّثَ عنه أبو إسحاقَ كثيرًا ما لم يَسْمَعْهُ منه، وإنَّما سَمِعَ منه نحوَ أربعةِ أحاديثَ.

وأخرَجَهُ البَيْهَقِيُّ في «الكُبْرى» (٢٥٧/٦)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المُمبْرى» (٢٥٧/٦)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنّفِ» (٢٤٨/٦)، مِن طريقِ سُفيانَ القُوْريِّ، عن عَشْرِو بنِ مُرَّةً، عن عبدِ اللهِ بنِ سَلِمَةً، قال: أسيُّلَ عليٌّ عَلَيْهِ هن الإخوةِ مِن الأُمَّ؟ فقال: أرأيتَ لو كانوا مِئةً، أكنتُم تَزِيدُونَ على الثُّلُثِ شيئًا؟ قالُوا: لا، قال: فإنِّي لا أنقُصُهُمْ منه شيئًا».

وهذا اللَّفظُ للبَيْهَقيِّ وهو أَتَمُّ، ولفظُ ابنِ أبي شَيْبةَ: عن عليٍّ؛ أنَّه كان لا يُشَرِّكُ، وإسنادُهُ ضعيفٌ.

وأَخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورٍ في «السُّننِ» (٣/ ٥٧/١)، وابنُ أبي شَيْهَ في «المصنَّفِ» (٢/ ٢٤٧)، مِن طريقِ أبي مُمّاوِيةً، عن الأعمشِ، عن إبراهيمَ، قال: «كان عُمَرُ وابنُ مسعودٍ وزيدُ بنُ ثابتٍ ﴿ يُشَرِّكُونَ، وكان علمٌ لا يُشَرِّكُونَ،

وهذا لفظُ سعيدٍ، ولم يَذْكُرِ ابنُ أبي شَيْبةَ زيدَ بنَ ثابتٍ.

وإسنادُهُ منقطِعٌ.

وأَخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في ﴿الكُبْرى﴾ (٢٥٦/٦)، مِن طريقِ منصورِ والأعمشِ، به بمعناه. ولم يَذْكُرُ فيه عليَّ بنَ أبي طالبٍ.

وأَخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورِ في «السُّننِ» (٣/ ٥٨/١)، والبَيْهَةيُّ في «الكُبْرى» (٣/ ٢٥٦)، والبَيْهَةيُّ في «الكُبْرى» (٢٥٦/٦)، مِن طريقِ مُشَيْم، عن محمدِ بنِ سالم، عن الشَّغبيُّ، عن عليٌ رَهِيهُ: «أنَّه كان يَجْمَلُ النُّلُكَ للإخوةِ والأخواتِ مِن الأَبِ والأُمَّ، وكان زيدُ بنُ ثابتِ يَفْمَلُ ذلك».

قال هُشَيْمٌ: «فَرَدَدتُ عليه، فقلتُ: كان زِيدٌ يُشَرِّكُ بِينهم، قال: فإنَّ الشَّعْبيِّ حدَّثَنا عنه؛ أنَّه قال كما قال عليٍّ، فقلتُ: بيني وبينك ابنُ أبي لَيْلَيهِ.

وهذا لفظُ سعيدٍ، وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ محمدُ بنُ سالمٍ ليس بالقويِّ، وعامرٌ لم يَسْمَعْ مِن عليِّ.

قال البَيْهَقيُّ: (الروايةُ الصحيحةُ في هذا عن زيدِ بنِ ثابتِ: ما مَضَى، وهذه الروايةُ ينفرِدُ بها محمدُ بنُ سالمٍ، وليس بالقويًّا. انتهر. ورُوِيَ عن عليٌ ﷺ مِن غيرِ هذه الأوجهِ والطُّرُقِ، وهي طرقٌ يَشُدُّ بعضُها بعضًا.

وامًّا أَثَرُ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ: فأخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورٍ في االسُّننِ ا (٩/١/٣)، والبَيْهَقِيُّ في الكُبْرى، (٢٥٦/١)، مِن طريقِ شُعبةً، عن أبي قيسٍ، عن هُزَيْلِ بنِ شُرَخبِيلَ: اأنَّ فَرِيضةً كانت فيها أمرأةً تَرَكَثُ زَوْجَها وأُمَّها وإِخْوَتَها لأَمُها وإِخْوَتَها لأَيها وأُمُّها، فقال ابنُ مسعودٍ وَلَيْهِ: للزَّوْجِ النِّصْفُ، وللأُمِّ السُّدُسُ، ولإِخْوَتِها مِن الأمِّ ما بَقِيَ؛ تَكامَلَتِ السَّهَامُ».

قال هُزَيْلٌ: الفَلَكُرْنا ذلك لأبي موسى الأشعريِّ؟ فقال: لا تَسْأَلُوني عن شيءٍ ما دامَ هذا الحَبْرُ فِيكُم،

وهذا لفظُ سعيدٍ، ولم يَذْكُرِ البَيْهَقِيُّ قولَهُ: ﴿قَالَ هُزَيلٌ: فَذَكَرُنَا ذَلَكَ لأبي موسى... إلخ».

وأَخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةً في «المصنَّفِ» (٢/ ٢٤٨)، ومحمدُ بنُ الحسنِ في «الحُجَّةِ» (٢/ ٢٠٣ \_ ٢٠٣)، مِن طريقِ سفيانَ، عن أبي قيسٍ، به بمعناه.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ البَيْهَقِيُّ في ﴿الكُبْرى ۚ (٢/٢٥٦)، مِن طريقِ يحيى بنِ آدمٍ، ثنا شَرِيكٌ، عن أبي إسحاقَ، عن الأرقمِ بنِ شُرَحْبِيلَ، عن عبدِ اللهِ: ﴿أَنَّهُ قال في المُشرَّكةِ: يا ابنَ أخِي، تَكَامَلَتِ السِّهَامُ دُونَكَ ۗ.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ شَرِيكٌ هو النَّخَعيُّ.

وامًّا أَثَرُ أُبَيِّ بنِ كعبٍ وابنِ عبَّاسٍ: فيُنظَرُ مَن أخرَجَهُما.

وأمَّا أَثُرُ أَبِي موسى: فتقدَّمَ ضمنَ أَثَرِ ابنِ مسعودٍ.

# 🛭 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيّان (۲۷/۲):

﴿ لِبُروَى أَنَّ عُمَرَ أَسقَظَ وَلَدَ الأَبَوَيْنِ، فقال بعضُهم أو بعضُ السَّحابةِ: يا أُميرَ المُؤْمِنِينَ، هَبْ أَنَّ أَبانا كانَ حِمَارًا، أَلَيْسَتْ أَمُّنا وَاحِدةً؟ فَشَرُكَ بِينَهم؛ وهو قولُ عثمانَ وزيدِ بنِ ثابتٍ).

خرَّجَ في الإرواء؛ (٦/ ١٣٣ ـ ١٣٤) أثرَ عمرَ وزيدٍ.

وَامًّا أَثْرُ عثمانَ: فقد أخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٦/ ٢٥٥ \_ ٢٥٠) عن يَزِيدَ بنِ هارونَ، وسعيدُ بنُ منصورٍ في «السَّننِ» (٦/ ١/٨٥ \_ ط. الأولى) عن هُشَيْم، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (١١/ ٢٥٦) عن سفيانَ؛ جميعُهُمْ عن سليمانَ، عن أبي مِجْلَزِ: «أنَّ عثمانَ بنَ عَفَّانَ ﷺ شَرَّكَ بينَ الإخوةِ مِن الأمِّ والإخوةِ مِن الأبِ والأمُّ في الثلثِ، وأنَّ عليًا ﷺ لم يُشَرَّكُ بينَهم».

وهذا لفظُ البِّيْهَقيِّ، ولاحِقُ بنُ حُمَيْدِ لم يَسْمَعْ مِن عثمانً.

# قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ ضُوتِيَان (۲۰/۲):

﴿ وَالزَّوْجَانِ لا يُرَدُّ عليهما؛ يُرْوَى عن عُمَرَ وعليٍّ وابنِ مسعودٍ و وابنِ عباسٍ ،

أمَّا أَثُرُ عُمَرَ: فَيُنظَرُ.

وأمَّا أَثَرُ عليّ بنِ أبي طالبٍ: فأخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورِ (٣/ ٧٨/١ ـ ٧٨/١)، واحددُ بنُ الحسنِ في الحجَّةِ البَّهُ (٢/ ٢٧٩ ـ ٢٧٣)، وصحمدُ بنُ الحسنِ في «الحُجَّةِ (٤/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨)، مِن طريقِ الأحمشِ، عن إبراهيمَ، قال: الحكانَ عبدُ اللهِ لا يَرُدُ على سِتَّةٍ؛ على زَوْجٍ، ولا امراةٍ، ولا جَلَةٍ، ولا على اخواتٍ لأبٍ وأمَّ، ولا على بناتِ ابنِ مع بناتِ ابنَ مع اللهِ على أختِ لأمّ مع أمَّه.

قال إبراهيمُ: افقلتُ لعَلْقَمَةَ: نَرُدُّ على الإخوةِ مِن الأمُّ مع الجَدَّةِ؟ قال: إنْ شِنْتَ، قال: وكان عليٌّ ـ يعني: ابنَ أبي طالبٍ ـ يَرُدُّ على جَمِيعِهم، إلَّا الزوجَ والمرأةَ».

وإسنادُهُ صحيحٌ عن عَلْقَمَةَ، وإبراهيمُ لم يَسْمَعُ مِن عليِّ، وقولُهُ: (قالَ: وكانَ عليِّ...)، إنْ كانَ القائلُ عَلْقَمَةَ، فصحيحٌ عن عليٍّ ﴿ اللَّهِ عَلَيْ ﴿ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَّيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُونُ اللَّهُ عَلَيْكُونُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُولُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُمُ عَلَيْكُو عَلَيْ

وأخرَجَهُ سغيانُ الثوريُّ في «كتابِ الفرائضِ» (٢٨، ٣٧)، وعنه المدارِميُّ في «السُّننِ» (٢٨/ ٤٥)، وعنه المدارِميُّ في «السُّننِ» (٢/ ٤٥٨)، وعبدُ الرَّزَاقِ (١/ ٢٨٦)، وأخرَجَهُ البَيْهَةيُّ في «السُّننِ» (١/ ٧٩/١ ط. ط. الأولى)، مِن طريقِ محمدِ بنِ سالم، عن عامرِ الشَّغبيِّ، قال: «كان عليٌّ رَبُّهُ على كلِّ وارِثِ الفَضْلَ بِحِمَّةِ ما وَرِثَ، غيرَ المرأةِ والزَّوْجِ».

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ محمدُ بنُ سالمٍ لا يُختَجُّ به، وعامرٌ لم يَسْمَعُ مِن عليٍّ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ (١١/ ٢٧٥)، مِن طريقِ أبي بكرِ بنِ عيَّاشٍ، عن مُغِيرةً، عن إبراهيمَ: ﴿أَنَّ علبًا كان يَرُدُّ على كلِّ ذي سهمٍ، إلَّا الزَّوجَ والمرأةَه.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ إبراهيمُ لم يَسْمَعُ مِن عليٌّ.

وامًا أَثَرُ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ: فتقدَّمَ مع أَثَرِ عليٌ بسندِ صحيحٍ، وأخرِجَهُ أيضًا سفيانُ النَّوْرِيُّ في اكتابِ الفرائضِ" (٢٨)، ومِن طريقِهِ الطَّحَاوِيُّ في «شرحِ معاني الآثارِ» (٣٩٩/٤ ـ ط. الأنوارِ)، مِن طريقِ منصورِ، عن إبراهيمَ، عن مسروقِ، عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ، بنحوِه.

وإسنادُهُ صحيحٌ عن ابنِ مسعودٍ، وليس عند سفيانَ في كتابِهِ مَوطِنُ الشاهدِ. وأخرَجَهُ سعيدٌ (٧٩/١/٣)، مِن طريقِ محمدِ بنِ سالمٍ عن الشَّعْبِيِّ، قال: اكان ابنُ مسعودِ يَرُدُّ على كلَّ وارثِ الفضلَ بحسابٍ ما وَرِثَ، غيرَ أنَّه لم يكن يَرُدُّ على بنتِ ابنِ مع ابنةِ الصُّلْبِ، ولا على أختِ لابٍ وأمَّ، ولا على جَدَّق، إلَّا أنْ يكونَ وارثُ غيرها، ولا على الختِ لأمِّ مع أمَّ شيئًا، ولا على الزوجِ، ولا على المرأةِه.

وإسنادُهُ منقطِعٌ؛ ومحمدُ بنُ سالم ضعيفُ الحديثِ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ (١١/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨)، مِن طريقِ منصورٍ، عن إبراهيمَ، عن عبدِ اللهِ، بنحوِه.

وَلَمْ يَذْكُرْ مَسَرُوقًا فَيَهُ، وَذَلَكَ نَهْجٌ يَسَلُكُهُ إِبَرَاهِيمُ النَّخُعَيُّ، بَإِسَفَاطِ شيوخِهِ مِن أصحابِ ابنِ مسعودٍ، ولا يَضُرُّهُ ذَلَكَ فقد نَبَّهَ هو نَفْسُهُ عليه.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ (٤٢٦/١١ ـ ٤٢٧)، مِن طريقِ عُبَيْدِ اللهِ، عن زكريًّا بنِ أبي زائدةً، قال: أخَذْتُ هذه الفرائضَ مِن فِرَاسِ زَعَمَ أَنَّه كنبَها له الشَّغْبيُّ: قَضَى زيدُ بنُ ثابتٍ وابنُ مسعودٍ... وفيه: كانا ـ أي: عليٍّ وابنُ مسعودٍ ـ لا يَرُدَّانِ مِن فُضُولِ الفرائضِ على الزَّوْجِ شيئًا».

وَأَمَّا أَثَرُ ابنِ عباسٍ: فَيُنظَرُ مَن أَخرَجَهُ.

### المُنْ اللُّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّا اللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّا اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللّل

﴿ (إِنَّ ابنَ عباسٍ ﴿ لا يَحْجُبُ الأُمَّ عن الثَّلُثِ إلى السَّدُسِ، إِلَّا بِشَلَاثَةٍ مِن الإِخوةِ أَو الأخواتِ، ولا يَرَى العَوْل، ويَرُدُّ النَّقْصَ مع ازدحامِ الفُرُوضِ على مَنْ يَصِيرُ عَصَبَةً في بعضِ الأحوالِ بتَعْصِيبِ ذَكرِ لَهُنَّ).

قال في «الإرواءِ» (٦/ ١٤٥): (لم أَقِفُ عليه). انتهى.

قُلْتُ:

هما أثرانِ عن ابنِ عباسٍ ﴿ والذي يَظهَرُ: أَنَّه في الإرواءِ، ظنَّهما أثرًا واحدًا؛ لظاهرِ سياقِ المصنِّفِ لهما، وإلَّا فقد وَقَفَ عليهما وخرَّجَهما في الإرواءِ، في موضعَيْنِ متفرَّقَيْنِ كما يأتي بيانُه.

أمَّا رأيُّهُ في أنَّ الأمَّ لا تُحْجَبُ عن الثَّلَثِ إلى السُّنُسِ إلّا بثلاثة مِن المُخوةِ أو الأخواتِ .. فأخرجَهُ الحاكمُ في «المستدرّكِ» (٢٥٥/٤)، والبَّبْهَقيُ في «التفسير» (٨/٨٤) والبَّبْهَقيُ في «التفسير» (٨/٨٤)، وابنُ جريرٍ في «التفسير» (٨/٨٩)، مِن طريقِ ابنِ أبي فل. شاكر)، وابنُ حَرْمٍ في «المحلَّى» (٨/٩٥)، مِن طريقِ ابنِ أبي زُنْب، عن شُعْبةَ مَوْلَى أبنِ عباسٍ، عن ابنِ عباسٍ وها: «أنَّه دَخلَ على عثمانَ بنِ عفانَ وَهُمُ مَن النُّلُثِ إلى عثمانَ بنِ عفانَ وقالَ اللهُ فَكَ: ﴿ أَنَّهُ مَا لَلْهُ إِلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عنانَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عنانَ عنانَ اللهُ اللهُ عنانَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عنانَ عنانَ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عنانَ اللهُ عنانَ اللهُ ا

وشُعْبةُ مَوْلَى ابنِ عباسٍ متكلّمٌ فيه، وهو مخرّجٌ في الإرواءِ، (٦/ ١٢٢ ـ ١٢٣) قبلَ هذا الموضع.

وأمًّا رأيه في المَوْلِ: فقد جاء عنه مِن أوجهِ، خرَّجَ في اللإرواءِ، (١٤٥/٦) أحدَمًا بعدَ هذا الموضع في قصةِ عُمَرَ في المَوْلِ وتأتي، وأخرَجَهُ عن ابنِ عباسِ الدارِميُّ في السُّننِ، (٢/ ٨٥٥ ـ ط. بغًا)، وابنُ أبي شَيْبةَ في المصنَّفِ، (١/ ٢٨٢)، وابنُ حَرْمٍ في المحلَّى، (٢٦٣/٩)، عن عطاءٍ، عن عطاءٍ، عن المنيريةِ)، مِن طريقِ ابنِ جُرَيْحٍ، عن عطاءٍ، عن الله تُعليها،.

وهذا لفظُ الدارِميِّ.

وأخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورٍ في السُّننِ؛ (٣/ ١/ ٦١ ـ ط. الأولى)،

ومِن طريقِهِ ابنُ حَزْمٍ في االمحلَّى" (٢٦٣/٩)، مِنْ طريقِ سفيانَ ـ وهو ابنُ عُنِيْنَةَ ـ عن عَمْرِو بنِ دِينارٍ، عن ابنِ عباسٍ: الا تَعُولُ فَرِيضةٌ.

وإسناده صحيح.

وَاخْرَجُهُ سعيدٌ (١/١/٣)، ومِن طريقِهِ ابنُ حَزْمِ أيضًا: (٢٦٣/٩) - ٢٦٤)، مِن طريقِ سفيانَ بنِ عُينْنَةَ، عن محمدِ بنِ إسحاق، عن الزُّهْرِيِّ، عن عُبْئِدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عُنبَةَ بنِ مسعودٍ، عن ابنِ عباسٍ، قال: وَأَتَرَوْنَ الذي أَحْصَى رَمْلَ عَالِحٍ عَلَدًا، جَعَلَ في مالٍ نِصْفًا وثُلُكُ ورُبُعًا؟! إنَّما هو نِصْفانِ، وثلاثةُ أثلاثٍ، وأربعةُ أرباعٍ».

وأخرَجهُ الحاكمُ (٢٤٠/٤)، والبَيْهَقيُّ (٢ ٢٥٣)، وابنُ حَزْمٍ وأخرَجهُ الحاكمُ (٢٥٠/٤)، وبن حَزْمٍ حَدْمِ (٢٦٤/٩)، مِن طريقِ محمدِ بنِ إسحاقَ، حدَّنني ابنُ شهابِ الزُّهْريُّ، عن عُبيدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عُبَةً بنِ مسعودٍ، قال: الْخَرَجْتُ أَنا وزُفَرُ بنُ أُوسٍ إلى ابنِ عباسٍ، فتَحَدَّننا عندَهُ، حتَّى عَرَضَ ذِكْرُ فرائضِ المَوَارِيثِ، فقالُ ابنُ عباسٍ: سبحانَ اللهِ العظيم! أَتَرَوْنَ الذي أَحْصَى رَمْلَ عالِج عَدَدًا، جَمَلَ في مالِ نِصْفًا ونِصْفًا وثُلْنًا، النَّصْفانِ قد ذَهَا بالمالِ، أينَ مَوْضِعُ النَّلُثِ؟! فقالَ له زُفَرُ: يا ابنَ العبَّاسِ، مَنْ أَوَّلُ مَنْ أَعالَ المَوْافشُ، ودافَعَ المُوافضَ؟ فقال: عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ لمَّا النَّقَتْ عندَهُ الفرائضُ، ودافَعَ بعضُها بعضًا، وكان امْرَأُ ورِعًا، فقال: واللهِ مَا أُدرِي أَيْكُم مَلَمُ الله الله ولا أيَّكم أَخْرَ، فما أَجِدُ شيئًا هو أُوسَعُ مِن أَنْ أَفْسِمَ بينَكُمْ هذا المالَ بالحِصَصِ؛ فأَذْخَلَ على كلِّ ذي حتَّ ما دَخَلَ عليه مِن الغَوْلِ.

قَالَ ابنُ عباسٍ: وَايْمُ اللهِ، لو قَدَّمَ مَن قَدَّمَ اللهُ فَكَنَّ مَا عالتُ فَريضةِ قَالَ ابنُ عباسٍ قَدَّمَ اللهُ فَكَنَّ قال: كلُّ فريضةِ لم يُفْتِظها اللهُ فَكَنَّ عن فريضةٍ إلَّا إلى فريضةٍ، فهذا ما قَدَّمَ، وأمَّا ما أَخَرَ، فكلُ فريضةٍ إذا زالتْ عن فَرْضِها، لم يَكُنْ لها إلَّا ما بَقِيَ، فذلك الذي أَخَرَ، فأمَّا الذي قَدَّمَ، فالزَّوجُ له النَّصْفُ، فإنْ دَخَلَ عليه ما يُزِيلُهُ،

رَجَعَ إلى الزُّبُعِ لا يُزايِلُهُ عنه شيءٌ، والزَّوْجةُ لها الرُّبُعُ، فإنْ زالتْ عنه، صارَتْ إلى الثَّلُثُ، فإنْ زالتْ عنه اللَّهُ لها الثُّلُثُ، فإنْ زالتْ عنه بشيءٍ مِن الفَرَائِضِ، ودَخَلَ عليها، صارتْ إلى السُّلُسِ، لا يُزايِلُها عنه بشيءٍ مِن الفَرائِضِ التي قَدَّمَ اللهُ ﷺ.

والتي أَخَّرَ: فريضةُ الأخواتِ والبناتِ، لَهُنَّ النَّصْفُ فما فوقَ ذلكَ والنُّلْنانِ، فإذا أَزالَتْهُنَّ الفرائضُ عن ذلكَ، لم يكُنْ لَهُنَّ إلَّا ما بَقِيَ، فإذا اجتَمَعَ ما قَدَّمَ اللهُ ﷺ وما أخَّرَ، بُدِئَ بمَنْ قَدَّمَ، وأعطيَ حقَّه كاملًا، فإن بَجْنَعَ ما قَدَّمَ اللهُ ﷺ فلا شيءَ له.

فقالَ له زُفَرُ: فما مَنَعَكَ يا ابنَ عباسٍ أَنْ تُشيرَ عليه بهذا الرأي؟ قال ابنُ عباسٍ: هِبْتُه!».

ولفظُ الحاكمِ مختصَرٌ، وإسنادُهُ جيدٌ، وتُوبِعَ محمدُ بنُ إسحاقَ عليه عن الزُّهْريِّ، تابعَهُ مَعْمَرٌ؛ أخرجَهُ عبدُ الرُّزَّاقِ (٢٥٤/١٠) عن مَعْمَرٍ، به، مختصَرًا جِدًّا.

### 🐯 قَالَ ٱلْمُضَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيَّان (٨٠/٢ - ٨١):

هِ ﴿لا تَفتقِرُ امرأَةُ المفقودِ... إلى طلاقِ وليٌّ زَوْجِها بعدَ عِدَّةِ الوفاةِ لِتَغْتَذَّ بعد ذلك بثلاثةِ قُرُوءٍ؛ لأنَّه لا ولايةَ لِوَلِيَّةٍ في طلاقِ امراتِهِ، وما رُدِيَ عن عُمَرَ: أنَّه أَمَرَ وليَّ المفقودِ أنْ يُطلُقها قدْ خالفَهُ ابنُ عباسٍ وابنُ عُمَرً).

خـرَّجَ فــي (الإرواءِ" (٦/ ١٥٠ ـ ١٥١) أثــرَ عُــمَــرَ، وأغــفَــلَ أَفَــرَ ابنِ عباسٍ وابنِ عُمَرَ مِن الذَّكْرِ والتخريج.

وقد أخرَجَهُما أبو عُبَيْدِ القاسمُ بنُ سلّامٍ \_ كما في «السُّننِ» للبَيْهَقيُ ٧/ ٤٤٥) ـ عن يَزِيدَ بنِ هارونَ، عن سعيدِ بنِ أبي عَرُوبَةً، وأبو جعفرٍ المِصِّيصِيُّ لُوَيْنٌ في اجزيْه، (٧٢)، وعنه أبو عبدِ اللهِ الدَّقَاقُ في المعجَمِ شيوخِه، (٧٢) عن أبي عَوانَةً؛ كِلاهُما عن جعفرِ بنِ أبي وَحْشِيَّة، عن عَمْرِه بنِ هَرِم، عن جابرِ بنِ زيد: «أنَّه شَهِدَ ابنَ عباسِ وابنَ عُمَرَ ﴿ اللهِ عَلَى اللهِ عَلْمَ اللهِ عَلْمَ اللهِ عَلْمَ اللهُ عَدَّدَ عَلَّهُ اللهُ عَلَيْهَا أَربعَ سِنِينَ، ثمَّ تعتدُ عِدَّة الوفاةِ، ثم ذَكرًا النَّفَقة، فقالَ ابنُ عُمَرَ: لها نَفَقتُها لِحَبْسِها نَفْسَها عليه، وقالَ ابنُ عبَّاسٍ: إذًا يُضِرَّ ذلك بأهلِ المِيراثِ، ولكنْ لتُنْفِقْ، فإنْ قَدِمَ، أَخَذَتْهُ مِن مالِهِ، وإنْ لَمْ يَقْدَمْ، فلا شيءَ لها».

وهذا لفظُ أبي عُبَيْدٍ، وإسنادُهُ صحبحٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْهَ في (المصنَّفِ؛ (١٥٩/٥)، مِن طريقِ عَبْدةً بنِ سُلَيْمانَ، عن سعيدِ بنِ أبي عَرُوبةً، به، وفيه: (تربَّصُ أربعَ سنينَ ثمَّ يُطَلِّقُها وَلِيُّ زوجِها؛ كما جاء عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ ﷺ.

وأخرَجَ الأثرَ سعيدُ بنُ منصورِ في السُننِهِ (١)، ومِن طريقِهِ أخرجَهُ ابنُ حَرْمٍ في االمحلَّى، (١٠/ ١٣٥)، مِن طريقِ أبي عَوانَةَ، عن أبي بِشْرِ ـ وهو جعفرُ بنُ أبي وَحْشِيَّةَ ـ به، بنحوِ حديثِ يَزِيدَ بنِ هارونَ عن سعيدِ، ولم يَذْكُرُ طلاقَ الوليُ فيه.

### 🟙 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ ٱبْنُ صُوبِيَان (٨٤/٢):

(إن جُهِلَ الأسبقُ ـ يعني: مِن الغَرْقَى ونحوِهم ـ أو عُلِمَ ثم نُسِيَ،
 أو عُلِمَ وجَهِلُوا عَيْنَهُ... لم يَتَوَارَثا؛ نَصَّ عليه، وهو قولُ أبي بكر
 الصَّدِّيقِ وزَيْدٍ ومعاذٍ وابنِ عباسٍ والحسنِ بنِ عليٍّ ﴿

أمَّا أَثْرُ أَبِي بِكُورٍ: فَأَخْرَجَهُ البَّيْهَقِيُّ فِي الكُّبْرِي (٦/ ٢٢٢)،

<sup>(</sup>١) ذَكَرَه ابنُ حجر في «الفتح» (٣٤٠/٩ ـ ط. السلفية).

وعبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٢٩٨/١٠)، مِن طريقِ عبَّادِ بنِ كثيرٍ، حدَّنني أبو بكرٍ أبو بكرٍ أبو بكرٍ عن خارِجَةَ بنِ زيدٍ، عن زيدِ بنِ ثابتٍ، قال: «أمرَني أبو بكرٍ حيثُ قُتِلَ أهلُ اليَمَامةِ أَنْ يُورَّثَ الأحياءَ مِن الأمواتِ، ولا يُورَّثَ بعضَهم مِن بعضٍه.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ عبَّادُ بنُ كَثِيرِ ضعيفُ الحديثِ.

وأمَّا أَثَرُ زيدٍ: فخرَّجَه قبلَ هذا الموضعِ في «الإرواءِ» (١٥٣/٦ ـ ما ١٥٣/٦) ضِمْنَ أَثْرِ عُمَرَ في واقعةِ عَمَوَاسَ.

وأمَّا أَثَرُ معاذٍ وابنِ عباسٍ والحسنِ بنِ عليَّ: فَيُنظَرُ مَن أَخرَجَهَا.

## 🛭 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ ضُوتِيَان (٨٤/٢):

﴿ (رَوَى جعفرُ بنُ محمدٍ، عن أبيه: أنَّ أُمَّ كُلثومِ بنتَ عليَّ تُولِّيتُ هي وابنُها، فالْتَقَبِ الصَّيْحَتَانِ في الطريقِ، فلم يُلذَ أيُّهما ماتَ قبلَ صاحبِه، فلم تَرِثُهُ ولم يَرِثُها).

أخرجَهُ الدارِميُّ (٢/ ٤٣٥)، وسعيدُ بنُ منصورِ (٣/ ١٠٧/ \_ ط. الأولى)، والدَّارَقُطنيُّ في «السُّننِ» (٤/ ٨/)، ومِن طريقِه البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٢/ ٢٢٢)، والحاكمُ في «المُستدرَكِ» (٣٤٦/٤)، مِن طريقِ عبدِ العزيزِ بنِ محمدِ الدَّرَاوَرْدِيَّ، عن جعفرِ بنِ محمدِ، به، وفيه زيادةً: «وأنَّ أهل صِفِّينَ لم يَتَوَارَثُوا، وأنَّ أهلَ الحَرَّةِ لم يَتَوَارَثُوا».

وإسنائهُ صحيحٌ عن محمَّدِ بنِ عليٍّ بنِ الحسينِ بنِ عليٍّ بنِ أبي طالبٍ، ولم يُدْرِكُ وفاءَ أُمَّ كُلْثُومِ وابْنِها، وهو مخرَّجٌ في «الإرواءِ» (٦/ ١٥٤) تَبَمَّا لأنْرِ عُمَرَ في واقعةِ عَمَوَاسَ.

## 🟿 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيَان (٢ / ٨٤ ـ ٥٨):

(وإنْ لم يَدَّعِ وَرَثَةُ كلِّ مِنهُما سَبْقَ الآخَرِ، وَرِثَ كلُّ مَيْتٍ مِن تِلَادِ مَالِهِ دُونَ ما وَرِثَهُ مِنَ الآخَرِ؛ لئلًا يَدْخُلَ الدَّوْرُ؛ لأنَّ ذلكَ يُرْوَى عن عُمَرَ وعليَّ).

أمَّا أَثَرُ عُمَرَ: فخرَّجه في «الإرواءِ» (١٥٣/٦).

وامًّا أَثَرُ عليُّ: فأخرجَهُ الدارِميُّ في «السُّننِ» (٢/ ٨٣٥)، والبخاريُّ في «التاريخِ الكبيرِ» (٣/ ١٣٢)، وعبدُ الرَّزَّاقِ (١٠/ ٢٩٥)، وابنُ أبي شَيْهُ (٣٤٣/١١ ـ ٣٤٣)، مِن طريقِ سفيانَ، عن حُريْشِ عن أبيه، عن عليٍّ: «أَنَّه وَرَّكَ أَخَوَيْن قُتِلًا بِصِفْينَ أحدُهما مِن الآخرِ».

وهذا لفظُ الدارِميِّ، وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ حُرَيْشٌ وأبوه فيهما جهالةٌ.

وأَخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورِ (٣/ ١٠٦/)، مِن طريقِ هُشَيْم، عن الأَشْعَثِ، عن الشَّغيِّ: «أَنَّ سَفِينةً غَرِقَتْ بأهلِها، فلم يُدْرَ أَيُّهم ماتَ قبْلَ صاحبه، فأتَوْا عليًّا، فقالَ: وَرُّتُوا كلَّ واحدٍ منهُم صَاحِبَهُ».

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ الأشعثُ \_ هو ابنُ سَوَّارٍ \_ ضعيفٌ، وحامرٌ لم يَسْمَعْ مِن عليٍّ.

وأخرَجَهُ البَيْهَقِيُّ في «الكُبْرى» (٢٢٢/٦)، مِن طريقِ سُفْيانَ، عن حَرْثِ سُفْيانَ، عن حَرْثِ بن بَشِيرِ الخَثْمَعِ، عن أبيه: «أَنَّ عليًّا وَرَّثَ رجلًا وابنَهُ أَو أَخَوَيْنِ أُصِيبًا بِصِفْينَ، لا يُدْرَى أَيُّهما ماتَ قبلَ الآخَرِ، فوَرَّثَ بعضَهم من بعض».

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ حَزَّنٌ وأَبُوه فيهما جهالةً.

وأخرَجَهُ سعيدٌ (٣/ ١٠٥/١)، وابنُ أبي شَيْبةَ (١١ / ٣٤٣)، ومسدَّدٌ في «المسنَدِ» - كما في «المَطالِب» (١٤٥/٢) - والبَيْهَةيُّ في المعرِفةِ، (١٠٩/٩)، مِنْ طريقِ ابنِ أبي لَيْلَى، عن الشَّعْبيِّ، عن الحارثِ، عن عليِّ: وأنَّ قومًا غَرِقُوا في سَفِينةٍ، فوَرَّثَ عليٌّ بعضَهم مِن بعضٍ.

وابنُ أبي لَيْلَى والحارِثُ لا يُحْتَجُّ بمِثْلِهما.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (١٠/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥)، مِن طريقِ جابرٍ، عن الشَّعبيِّ، عن عمرَ وعليَّ، بمعناه، وجابرٌ هو الجُعْفيُّ.

وأخرَجَهُ أيضًا (٢٩٥/١٠، ٢٩٦)، مِنْ طريقِ ابنِ جُرَيْجٍ، عن ابنِ أبي لَلِكَ، عن عُمَرَ وعليٌّ، بمعناه.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ (٢١/ ٣٤٤)، مِن طريقِ سعيدٍ، عن قَتَادةَ، عن عليٍّ، بمعناه.

### 🗱 قَالَ ٱلْمُصَيِّنِفُ أَبْنُ ضُوبِيَان (٨٨/٢):

﴿ (يَرِثُ المَجُوسِيُّ ونحوُهُ مِمَّنُ يَجِلُّ نِكاحُ ذَوَاتِ المَحَارِمِ إِذَا أَسْلَمَ أو حاكم إِلَيْنَا بجَمِيعِ قَرَابَاتِهِ إِنْ أَمْكَنَ؛ نَصَّ عليه، وهو قولُ عُمَرَ وعليُّ وابنِ مسعودِ وابنِ عباسٍ وزيدِ في الصَّجِيحِ عنه).

أمَّا أَثُرُ عُمَرَ: فَيُنظَرُ.

وامًّا أَثَرُ عليٌ وابنِ مسعودٍ: فأخرَجَهُ الدارِميُّ في «السُّننِ» (٨٤٢/٢) ـ ط. بُغا)، والبَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٢٦٠/٦)، وعبدُ الرَّزَاقِ (٣١/٣٦) (٣٦٩/١٠، ٣٥١ ـ ٣٥٦)، وابنُ أبي شَيْبةَ فِي «المصنَّفِ» (٣٦٦/١٦)، مِن طريقِ سُفْيانَ التَّوْريِّ، عن رجلٍ، عن الشَّعْبيِّ: «أنَّ عليًّا وابنَ مسعودٍ قالًا في المَجُوسِ: إذا أَسلَمُوا يَرِثُونَ مِن القَرَابَيْنِ جميعًا».

وهذا لفظُ الدارِميِّ.

ووقَعَ عند عبدِ الرَّزَّاقِ: ﴿محمدُ بنُ سالم، عن الشَّفبيِّ﴾.

وفي موضع آخَرَ عنده: ﴿ أَبُو سَهْلٍ ، عن الشَّعْبِيَّ ﴾ .

وفي موضع ثالثٍ أسقَطَهُ ولم يَذْكُرُه.

ووقَعَ صند ابنِ أبي شَيْبَةً: ﴿عَمَّن سَمِعَ الشَّعْبِيِّ﴾؛ وهو محمدُ بنُ سالمِ أبو سَهْلِ الكوفيُّ، ضعيفُ الحديثِ.

قىال البخاريُّ في «التاريخِ الكبيرِ» (١٠٥/١)، وفي «الأوسطِ» (٢٠٥/١)، والله في «الأوسطِ» (٢/ ٥٠)، و«الضعفاءِ» (١٠٥): «كان التَّوْرِيُّ يَرْدِي عنه، فيقولُ: أبو سَهْلٍ، وربما قال: رجلٌ عن الشَّغبيُّ، يَتَكَلَّمُونَ فيه، كان ابنُ المبارَكِ يُنْهَى عنه، انتهى.

ونحوّهُ قال أبو حاتمٍ؛ كما في «الجرحِ والتَّمديلِ؛ لابنِه (٧/ ٢٧٢). والشَّمْئِيُّ لم يَسْمَعْ مِن عليِّ.

وأخرَجَهُ عن عليَّ: البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٢٦٠/٦)، مِن طريقِ يَزيدَ بنِ هارونَ، ثنا الحسنُ بنُ عُمَارةً، عن الحَكمِ، عن يحيى بنِ الجزَّارِ: «أَنَّ عليًّا ﷺ كان يُورَّثُ المَجُوسِيَّ مِن الرَّجْهَيْنِ جميعًا».

قال البَيْهَقِيُّ: ﴿الحسنُ بنُ عُمَارةَ متروكً ٩. انتهى.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ (٦/ ٣٢)، مِن طريقِ النَّوْرِيِّ، عن سَلَمَةَ بنِ كُهَيْلٍ، عن أبي صادقِ أو غيرِه: ﴿أَنَّ عليًا كَانَ يُوَرَّثُ المَجُوسِيِّ مِن مَكَانَيْنِ﴾؛ يعني: إذا تَزَوَّجَ أَختَهُ أو أُمَّهُ.

وأبو صادق الأُزْديُّ لم يَسْمَعُ مِن عليٌّ بنِ أبي طالبٍ ﴿ عَلَيْهُ ؛ قاله غيرُ واحدٍ مِن الحُقَّاظِ.

وأمَّا أثرُ ابنِ عباسٍ: فيُنظَرُ.

وَأَمَّا أَثْرُ رَبِّدِ بِنِ ثَابِتٍ: فَقَالَ البَيْهَةَيُّ فِي «الكُبْرِي»: ﴿وَيُذْكُرُ عَنَ رَبِّ اللَّهُ وَالكُبْرِي، وَلا يَرِثُ مِن وجهَيْنِ؛ وَلا يَرِثُ مِن وجهَيْنِ؛

وذلك فيما أجازَ لي أبو عبدِ اللهِ الحافظُ روايتَهُ عنه عن أبي الوليدِ الفَقِيهِ، ثنا موسى بنُ سَهْلٍ، ثنا عبدُ الغنيِّ، عن أيوبَ الخُزَاعيِّ بسندِهِ إلى زيدٍّ. انتهى، ثمَّ قال: «الرَّواياتُ عن الصَّحَابةِ في هذا البابِ ليستْ بالقَوِيَّةِ». انتهى.

### 📰 قَالَ ٱلمُصُنِفُ أَبْنُ ضُوتِيان (٨٩/٢):

﴿ لِيَنْبُتُ الْإِرْثُ لَكُلَّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ في الطلاقِ الرَّجْعيِّ في العِدَّةِ؛ } رُوِيَ عن أبي بكرٍ وعثمانَ وعليٍّ وابنِ مسعودٍ).

أمَّا أثَرُ أبي بكرٍ: فيُنظَرُ.

وَأَمَّا أَثَّرُ عَمْمَانَ: فَسَاقَ مَثْنَهُ الْمُصَنِّفُ بَعَدَ هَذَا الْمُوضِعِ، وَخَرَّجَهُ فِي الْإِرُواهِ (١٥٩/٦)، وعنه خَبَرٌ آخَرُ في كتــابِ الْعِلَّةِ عند الْمُصَنِّفِ (٢٠٢ ـ ٢٠٢).

وأمَّا أَثَرُ عليَّ: فهو مخرَّجٌ في «الإرواءِ» (٧/ ٢٠١ ـ ٢٠٢) في كتابٍ العِدَّةِ، وهو وأثرُ عثمانَ واحدٌ، في قصةٍ واحدةٍ، وله طرقٌ أخرى غيرُ ما ذكرَهُ في «الإرواء»، يُعتَضَدُ بها، وليستْ هي مِن شرطِ الكتابِ.

وامًّا أَثْرُ ابنِ مسعود: فأخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ كما في «المسائلِ بروايةِ صالح» (٧/٣ - ط. الهنديَّةِ)، وكما في «مسائلِ حبدِ الله» (٣٦٨)، وسعيدُ بنُ منصورِ في «السُّننِ» (٣/ ٣٤٨ - ٣٤٩)، وعبدُ الرَّزَاقِ في «المصنَّفِ» (٣/ ٣٤٨)، وبن طريقِهِ ابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (١٠/ ٢٦٩)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (١٠/ ١٨٨٤)، والبَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (١/ ٤١٩)؛ مِن طُرُقِ صحيحةِ عن إبراهيمَ: «أنَّ عَلَمَمةً طلَّقَ امرأتَهُ، فماتَتْ ولم تُكمِلِ المِدَّة، فسأَلُ عَلْقَمَةً عبدَ اللهِ؟ قال: رَدَّ اللهُ عَلَيْكَ فماتَتْ ولم تُكمِلِ المِدَّة، فسأَلُ عَلْقَمَةُ عبدَ اللهِ؟ قال: رَدَّ اللهُ عَلَيْكَ فماتَتْ ولم تُكمِلِ المِدَّة، فسأَلُ عَلْقَمَةُ عبدَ اللهِ؟ قال: رَدَّ اللهُ عَلَيْكَ

قال ابنُ حزم: «هذا إسنادٌ في غايةِ الصّحةِ عن ابنِ مسعودٍ». انتهى، وقد أُوْرَدُهُ تَبُعًا لأثرِ عثمانَ وعليّ في «الإرواءِ» (٧/ ٢٠٢).

### 📰 قَالَ ٱلمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيَان (٩٠/٢):

﴿ (ورَوَى عُرْوَةُ أَنَّ عثمانَ قال لعبدِ الرحلمٰنِ: لَيْنُ مِثَ لأُورُثَنَّهَا مِنْكَ، كَا قال: قد عَلِمْتُ ذلكَ).

> قال في «الإرواءِ» (٦/ ١٦١): (لم أقف عليه الآنَ). انتهى. هُاءُ:

خُرِّجَ في «التكميلِ» (١٥١)، من غيرِ طريقِ عُرْوَةَ الذي أورَدَهُ المصنَّفُ.

حيث قال: «قال ابنُ شَبَّةَ في «أخبارِ المدينةِ» (٩٦٦/٣): حدَّننا محمدُ بنُ الفضلِ عارِمٌ، قال: حدَّننا حَمَّادُ بنُ زيدٍ، عن كَثِيرِ بنِ شِنْظِيرٍ، عن كَثِيرِ بنِ شِنْظِيرٍ، عن عطاءٍ: «أنَّ امرأةَ عبدِ الرحمٰنِ بنِ عَوْفٍ كانتْ عنده على تَظْلِيقةِ فَأَبَانَها، فأتاه عُثْمانُ رَفِّهُ، فقال: اعلَمْ أنك إذا مِتَّ قبلَ أن تَنْقَضِيَ عِلَّهُا وَرُثُهُا منكَ . . . وإسنادُهُ جيدٌ إلى عطاءٍ، والظَّاهرُ إرسالُه، انتهى.

وقد أُخرَجَهُ ابنُ حَرْمٍ في «المحلَّى» (٢٠/ ٢٢٠)، مِن طريقِ حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، عن هشامِ بنِ عُرُّوَةَ، عن أبيه؛ أنَّ عبدَ الرحمٰنِ بنَ عوفٍ... وذكرَهُ بلفظِ المصنَّفِ.

وإسنادُهُ صحيحٌ إلى عُرُوةً، واختُلِفَ في سماعِهِ مِن عثمانَ.

قال الإمامُ مسلمُ بنُ الحَجَّاجِ في «التمييزِ»: «حَجَّ عُرْوَةُ مع عثمانَ وحَفِظَ عن أبيه فمَنْ دُونَهما مِن الصحابةِ». انتهى.

وأخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورٍ، ومِن طريقِه ابنُ حَزْمٍ (١٠/٢٢٢)، مِن

طريقِ عَبَّادِ بنِ عبَّادٍ المُهَلِّيُّ، حدَّثنا هشامٌ، عن أبيه، ومحمدُ بنُ عَمْرِو بنِ عَلْقَمَةً؛ كِلاهُما عن أبي سَلَمَةَ بنِ عبدِ الرحمٰنِ بنِ عوفٍ، بمعناه.

### وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ حَزْمٍ أيضًا (٢٢١/١٠)، مِن طريقِ عبدِ اللهِ بنِ وهبٍ، عن موسى بنِ يَزِيدَ، عن الزُّهْريُّ، حدَّثني طَلْحَةُ بنُ عبدِ اللهِ بنِ عوفٍ، عن عبدِ الرحمٰنِ، بمعناه.

وأخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورٍ، وابنُ حَزْمٍ أيضًا (٢٢٣/١٠)، مِن طريقِ أبي عَوَانةً، حَدَّثنا عُمَرُ بنُ أبي سَلَمَةً بنِ عبدِ الرحمٰنِ، عن أبيه.

ثمَّ قال ابنُ حَزْم كَالْلَهُ: ﴿وَاحْتُلِفَ عَن عُمَرَ بِنِ أَبِي سَلَمَةَ، عِن أَبِيهِ، فَرَوَى عنه أَبو عَوَانةَ أَنَّه كان ذلك في العِدَّةِ، ورَوَى عنه هُشَيْمٌ: كان ذلك بعدَ العِدَّةِ، وعُمَرُ ضعيفٌ، انتهى.

### 📰 قَالَ ٱلمُصَنِفُ ٱبنُ صُوبِيَان (٩٣/٢):

﴿ (المُبَعَّفُ يَرِثُ ويُورَثُ، ويَخْجُبُ بِقَدْرِ ما فيه مِن الحُرَّيَّةِ، وهو قُولُ عليَّ وابنِ مسعودٍ... وقال زيدُ بنُ ثابتٍ: لا يَرِثُ ولا يُورَثُ، وقال ابنُ عباسٍ: هو كالحُرِّ في جميعِ أحكامِهِ، في تَورِيثِهِ والإرثِ منه وغيرِهما).

أمَّا أَنْوُ هليَّ: فأخرَجَهُ الشافعيُّ في «الأُمَّ» (١١/٧ ـ ط. بولاق)، وعنه البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٣٣١/١٠)، وعبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٨/ ٣٩١)، ومِن طريقِه ابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (٣٣٨/٩)، مِن طريقِ ابنِ جُريْجٍ، قال: «قلتُ له ـ يعني: عطاءً ـ: المُكاتَبُ يَمُوتُ وله وَلَدَّ أحرارٌ، ويَدَعُ أكثرَ ممَّا بَقِيَ عليه مِنْ كتابتِه، قال: يُقضَى عنه ما بَقِيَ مِنْ كتابتِه، وما كان مِن فَصْلٍ فَلِبَنِيهِ، قلتُ: أَبَلَغَكَ هذا عن أَحَدِ؟ قال: زَعْمُوا أَنَّ عَلِيَّ بنَ أَبِي طَالبِ ﷺ كان يَقْضِي به.

وهذا لفظُ الشافعيِّ، وإسنادُهُ منقطِعٌ؛ عطاءٌ لم يَسْمَعْهُ مِن عليٌّ.

وأخرَجَهُ ابنُ يُونُسَ في قتاريخِ مصرَه (١) مِن طريقِ أبي الأخُوصِ، عن الريقِ أبي الأخُوصِ، عن أبي أبي أبي أبي أبي أبي إلى عند محمدِ بنِ أبي بكرٍ، وهو على مِصْرَ لعليٌ بنِ أبي طالبٍ، فكتبَ محمدٌ إلى عليٌ في مُكاتبٍ ماتَ وتَرَكَ مالًا، فكتبَ إليه: خُذْ منه بَقِيَّةً مُكَاتبِهِ فادْفَعْهَا إلى مَوْالِيهِ وما بَقي في في مُوالِيهِ وما بَقي في مُوالِيهِ وما بَقي في أَمْ اللهِ عنه مُوالِيهِ وما بَقي في أَمْ اللهِ عنه مُوالِيهِ وما بَقي في أَمْ اللهِ عنه بَنهِ اللهِ عنه بَنهِ اللهِ عنه بَنهِ أَمْ اللهِ عنه بَنهِ أَمْ اللهِ عنه بَنهُ اللهِ عنه بَنهُ أَمْ اللهِ عنه بَنهُ عنه بَنهُ أَمْ اللهِ عنه بَنهُ اللهِ عنه بَنهُ أَمْ اللهِ عنه بَنهُ أَمْ اللهِ عنه بَنهُ أَمْ اللهِ عنه بَنهُ أَمْ اللهِ عنه بَنهُ اللهِ عنه بَنهُ إلى المُعْمَلِيّةِ مُكاتبِهِ في أَمْ اللهِ عنه عنه اللهِ عنه عنه اللهِ عنه عنه اللهِ عنه اللهِ عنه اللهِ عنه اللهِ عنه اللهِ عنه اللهِ عنه عنه اللهِ عنه اللهِ عنه اللهِ عنه عنه عنه اللهِ عنه اللهِ عنه عنه

وَأَخرَجَهُ عَبدُ الرَّزَاقِ (٨/ ٣٩٤)، وابنُ أبي شَيْةَ في «المصنَّفِ» ـ كما في «الجوهرِ النَّقيُّ» لابنِ التُرْكُمانيُّ (١٠/ ٣٣١) ـ مِن طريقِ سِمَاكِ بنِ حرب، عن قابوس، عن أبيه، قال: «كَتَبَ محمدُ بنُ أبي بكرٍ إلى عليُّ يَسأَلُهُ عن مُسلِميْنِ تَزَنْدَقًا، وعن مُسلِم زَنَى بنَصْرانيَّةٍ، وعن مُكاتَبِ ماتَ وتَرَكَ بقيةً مِن كتابَيهِ وتَرَكَ ولدًا أحرارًا، فكتبَ إليه: أمَّا اللَّذَانِ تَزَنْدَقًا، فإنْ تابَا؛ وإلَّا فاضرِبُ أعناقهُما، وأمَّا المسلِمُ الذي زَنَى بنَصْرانيَّةٍ، فأقِمْ عليه الحَدِّ، وادْفَعِ النَصْرانية إلى أهلِ دِينِها، وأمَّا المُكاتَبُ، فأعْط مَوَاليَّهُ عَليه الحَدِّ، وأَعْطِ وَلَذَهُ الأحرارَ ما بَهِيَ مِن مالِه».

وإسنادُهُ لا بأسَ به.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ (٨/ ٤١٠)، ومِن طريقِه ابنُ حَزْمٍ (٢٣٩/٩)، مِن طريقِه ابنُ حَزْمٍ (٢٣٩/٩)، مِن طريقِ مَعْمَرِ، عن قَتَادةً؛ أنَّ عليَّ بنَ أبي طالبٍ قال في المُكاتَبِ: ابُورَتُ بقَدْرٍ ما أدَّى، ويُعْمَتُنُ بقَدْرٍ ما أدَّى، ويُعْمَتُنُ بقَدْرٍ ما أدَّى، وتكونُ ويثُمُ بقَدْرٍ ما أدَّى،

وإسنادُهُ منقطِعٌ.

<sup>(</sup>١) ذكره الزيلعيُّ في انصب الراية؛ (٤/ ١٧٤).

<sup>(</sup>٢) سقطت كلمة (عن) من فنصب الراية».

وقال ابنُ حَزْم (٩/ ٢٣٩): ﴿وَرُوِّينا مِن طَرِيقِ الْحَجَّاجِ بِنِ الْمِنهالِ، نَا أَبُو عَوَانَةً، عَنَ الْمُغِيرةِ بِنِ مِفْسَم، عَن إبراهيمَ النَّحْعِيُّ والشَّعْبِيُّ؛ كِلاهُما عَن عَلَيِّ بِنِ أَبِي طَالَبٍ، قَالَ: ﴿المُكَاتَبُ يَرِثُ بِقَدْرِ مَا أَدَّى، ويَحْجُبُ بَقَدْرِ مَا أَدَّى، ويَثْنِقُ مَنه بَقَدْرِ مَا أَدَى، انتهى.

وهو منقطِعٌ أيضًا.

ورُوِيَ معناه عن عليٌّ مِن أوجهِ أخرى يأتِي بعضُها.

وأمَّا أَثُو أَبِنِ مسعودٍ وزيدٍ: فأخرَجَهُ البَيْهَةيُّ في الكُبْرى، (١٠/ ٢٢٤)، مِن طريقِ إسماعيلَ بِنِ أَبِي خالدٍ، عن الشَّعْبيُّ، عن زيدِ بنِ ثابتٍ، قال: المُكَاتَبُ عبدٌ ما بَقِيَ عليه يزمّمٌ، فقال له \_ يعني: الشَّعْبيُّ ـ: إنَّ شُرَيْحًا كان يَقضِي فيها أَنْ يُؤدَّى إلى مَوَالِيهِ \_ يعني: إذا ماتَ المُكاتَبُ \_ ما بَقِيَ عليه مِن مُكَاتَبَتِه، وما بَقِيَ فلِوَرَثِيه، فقال: شُرَيْحٌ ماتَ المُكاتَبُ \_ ما بَقِيَ عليه مِن مُكَاتَبَتِه، وما بَقِيَ فلوَرَثِيه، فقال: شُرَيْحٌ من يَقْضِي بقضاءِ عبدِ اللهِ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ النَّوْرِيُّ في «الفرائضِ» (٤٦)، عن إسماعيلَ، به بنحوِه، ولم يَذْكُرُ زيدًا فيه.

وأخرَجَهُ البَيْهَفِيُ أَيضًا (١٠/ ٣٣١)، مِن طريقِ يَزِيدَ بنِ هارونَ، عن محمدِ بنِ سالم، عن الشَّعْبيُ، قال: كانَ زيدُ بنُ ثابتٍ ﷺ يقولُ: المُكَاتَبُ عبدٌ ما بَقِيَ عليه دِرْهَمٌ لا يَرِثُ ولا يُورَثُ، وكانَ عليُ ﷺ يقولُ: فيقولُ: الأماتَ المُكاتَبُ، وتَرَكَ مالًا، قُسِّمَ ما تَرَكَ على ما أدَّى وعلى ما بَقِيَ فلمَوَالِيهِ، ما بَقِيَ، فما أصابَ ما أدَّى، فللْوَرَثَةِ، وما أصابَ ما بَقِيَ فلمَوَالِيهِ، وكان عبدُ اللهِ يقولُ: يُؤدِّى إلى مَوَالِهِ ما بَقِيَ عليه مِن مُكَاتَبَتِهِ ولِوَرَثَتِه ما بَقِيَ

ومحمدُ بنُ سالمِ أبو سَهْلِ ضعيفُ الحديثِ.

وأخرَجَهُ عن زيدٍ عبدُ الرَّزَاقِ (٨/ ٣٩٤)، ومِن طريقِهِ ابنُ حَزْمٍ (٢٣٨/٩)، مِن طريقِ النَّوْريِّ، عن طارقِ، عن الشَّعْبيِّ، عن زيدٍ، قال: «المالُ كلَّه للسيدِ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ أبو يوسفَ في «الآثارِ» (١٩٠)، مِن طريقِ أبي حَنيفةَ، عن حَمَّادِ، عن إبراهيمَ، عن زَيدِ بنِ ثابتٍ، قال: «هو عَبْدٌ ما بَقِيَ عليه دِرْهَمٌ»، وقال زيدٌ: «إنْ ماتَ أَخَذَ مَوْلَاهُ مالَهُ كلَّه»؛ وفيه انقطاعٌ.

وأخرَجَهُ عن ابنِ مسعودٍ: عبدُ الرَّزَاقِ (٨/ ٣٩٢،٣٩١)، ومِن طريقِهِ ابنُ حَرْمِ (٢٣٨/٩)، مِن طريقِ سُفْيانَ بنِ عُيَيْنَةَ والمُعْتَمِو بنِ سُلَيْمانَ، وأخرَجَهُ وكيعٌ في اأخبارِ القُضاةِ» (٢/ ٢٥٩)، مِن طريقِ يَزِيدَ؛ جميعُهُمْ عن إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ، عن عامرِ الشَّعْبيِّ، قال: اكان ابنُ مسعودِ يقولُ في المُكاتَبِ إذا ماتَ وتَرَكَ مالًا: أَدْيَ عنه بَقيَّةُ مُكَاتَبَتِه، وما فَضَلَ، رُدَّ على وَلَدِه، إنْ كانَ له ولدَّ أحرارٌ».

وهذا اللفظُ لعبدِ الرِّزَّاقِ، وفيه انقطاعٌ أيضًا.

وأخرَجَهُ أبو يوسفَ في «الآثارِ» (١٩٠)، مِن طريقِ أبي حَنِيفةَ، عن حَمَّادٍ، عن إبراهيمَ، عن عليٌّ وعبدِ اللهِ بنِ مسعودِ وشُرَيْح ﷺ؛ قالُوا في المُكاتَبِ يموتُ ويَثْرُكُ وَفَاءً: «يُؤَدِّى بقيَّةً مُكاتَبَتِهِ، وما بَقِيَ فهو مِيرَاكُ لِوَرَتِيه.

وإسنادُهُ صحيحٌ عن عبدِ اللهِ، وروايةُ إبراهيمَ عنه محمولةُ الأَصال.

وأمَّا أَثَرُ ابنِ حبَّاسِ: فَيُنظِّرُ.

## 📰 قَالَ ٱلمُصَيِّفُ ٱبنُ صُوبِيَان (٩٣/٢):

ابن عبَّاس مرفوعًا: قال في العَبْدِ يَعتِقُ بعضُهُ: (يَرِثُ وَيُودَثُ؛ هَلَى قَلْدٍ مَا عَتَقَ مِنْهُ)؛ رواه عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ بإسنادِه).

قال في «الإرواءِ» (٦/ ١٦١): (لم أَرَّهُ في «مسندِ أبي عبدِ اللهِ أحمدَ» بهذا اللفظِ. . . إلخ).

قُلْتُ:

عزاهُ المصنّفُ لعبدِ اللهِ بنِ أحمدَ، وقد أخرَجَهُ، فقال: حدَّثنا الرَّمُليُّ، عن يَزِيدَ بنِ هارونَ، عن عِكْرِمةَ، عن ابنِ عبَّاسٍ: اأنَّ النبيَّ ﷺ قال في العَبْدِ يَمتِقُ بعضُهُ...،، وذكرَهُ بحرونِه.

ساق إسنادَهُ ومتنَّهُ ابنُ قُلَامَةَ في «المُغني» (١٢٧/٩ ـ ١٢٨)، وانظرُّ تمامَ تخريجِهِ في «الإرواءِ» (٦٦١/٦ ـ ١٦٢).

## 🗯 قَالَ ٱلمُصَيِّفُ أَبْنُ ضُوبِيَان : (٩٤/٢):

# 🕻 🗱 (ويَرِثُ الكافرُ بالوَلَاءِ؛ رُوِيَ عن عليٌّ ﷺ).

أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنّفِ» (٢٧٢/١١)، ومسلّدٌ في «المسنّدِ» \_ كما في «المَطالِب» (١٤٩/٢) \_ وابنُ حبدِ البَرِّ في «التمهيدِ» (١٦٨/٩)، مِن طريقِ أبي إسحاق، عن الحارثِ، عن حليٍّ هَيْجِه، قال: «لا يَرِثُ الكافِرُ المُسلِمَ ولا المسلِمُ الكافِرَ إِلّا أَنْ يكونَ عبدًا له فَيَرِثُه».

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ الحارثُ هو الأعورُ، لا يُحْتَجُّ بمثلِه.

### قَالَ ٱلْمُصَنِّفُ أَبْنُ ضُوتِيان (١٥/٢):

﴿ (عن ابنِ عُمَرَ مرفوعًا: (الوَلَاءُ لُحْمَةً كَلُحْمَةِ النُسَبِ)؛ رواه َ الشافعيُّ وابنُ حِبَّانَ).

قال في «الإرواءِ» (١٠/٦): (ذَكَرَهُ ابنُ النُّركُمانيُّ في «الجوهرِ النَّقيُّ» (٢٩٣/١٠) ـ يعني: عن ابنِ حِبَّانَ ـ ولم أَرَهُ في «مَوَاردِ الظُّمآنِ» للهَيْميُّ). انتهى.

#### قُلْتُ:

رواه ابنُ حِبَّانَ في «صحيحه» (٣٢٥/١١)، كما ذكرَهُ المصنَّفُ وابنُ التُّرُكُمانِيَّ، ولم أَرَهُ أيضًا في «مَوَاردِ الظمآنِ».

### 📰 قَالَ ٱلْمُضَيِّفُ ٱبْنُ ضُوبِيّان (٩٦/٢):

(لو مات المُغْتِنُ وخَلَّف ابنَيْنِ، ثمَّ مَاتَا وخَلَّف أَحَدُهما ابنًا وخَلَّف الآخَرُ تِسْعة بَنِينَ، ثمَّ مات العَتِيقُ، كان الوَلَاءُ بينهم على عَدَدِهِمْ؛ قال الإمامُ أحمدُ: رُوِيَ هذا عن عُمَرَ وعثمانَ وعليٌ وزيدِ بنِ حارثة (صوابُه: ابنُ ثابتٍ) (۱)، وابنِ مسعودٍ).

أمَّا أَثُو مُمَرَ: فأخرَجَهُ الدارِميُّ في السَّننِ (٣/ ٨٣١ - ط. بغا)، وسعيدُ بنُ منصورِ في السُّننِ (٣/ ١١٤/١ - ط. الأولى)، والبَّبْهَمَيُّ في الكُبْرى، (٣/ ٣/١٣)، مِن طُرُقِ عن أَشْعَتَ بنِ سَوَّادٍ، عن عامرِ بنِ شَرَاحِيلَ الشَّغييُّ، عن عُمَرَ وعليَّ وزيدٍ وعبدِ اللهِ؛ قالُوا: (الولاءُ للكُبْرِ». ولم يُذْكَرُ في (سنن سعيدِه: (عُمَرُ)، والأظهرُ عندي: أنَّه سقطَ مِن

 <sup>(</sup>١) تبع فيه المصنَّثُ البُّهُوتيُّ في اكتشَّاف القناع» (٣/٤،٥)، وفي كتب المذهب الأخرى
 (زيد) غير منسوبٍ، وهو ابن ثابتٍ؛ كما في التخريج.

ناسخ أو طابع، فقد أَوْرَدَهُ الموقَّقُ ابنُ قُدَامَةً في «المُغني» (٢٩٦/٦ ـ ط. المنار) بإسنادِ سعيدِ ومَنْنِه، وذَكرَ فيه (عُمَرَ)، وقد رواه عن أشعَثَ يَزِيدُ بنُ هارونَ وعليُّ بنُ مُسْهِر، وذَكرَا فيه: (عُمَرَ).

وفي إسنادِه انقطاعٌ، عامِرٌ الشَّعْبيُّ لم يَسْمَعْ مِن عُمَرَ وعليَّ وزيدِ وعبدِ اللهِ، لكنَّ الأثرَ صحَّ عن عُمَرَ بما أخرجَهُ الدارِميُّ في استنهه (٢٣٩/٦)، والبَيْهَقيُّ في الكُبْرى، (٢٣٩/٦) بإسنادِ صحيح، عن ابنِ سِيرِينَ، عن عبدِ اللهِ بنِ عُنْبَةً، قال: اكْتِبَ إلى عُمَرَ في شَأْنِ فُكَيْهَةً بنتِ سَمْعانَ: أنَّها ماتَتْ وتَرَكَتِ ابنَ أَخِيها لِأَبِيها وأُمَّها، وابنَ أَخِيها لِأَبِيها وأُمَّها، وابنَ أَخِيها لِأَبِيها وأُمَّها، وابنَ أَخِيها لِأَبِيها وأُمَّها،

وهذا اللفظُ للدارميُّ.

وأَخرَجُهُ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٣٠٣/١٠)، مِن طريقِ سفيانَ، عن يحيى بنِ سعيدٍ، عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ؛ أنَّ عُمَرَ وعثمانَ عَلَا: «الولاءُ للكُبْرِ».

وإسنائهُ صحيحٌ، وروايةُ سعيدِ عن حُمَرَ اللهِ مرسَلةٌ في حكمِ المتَّصِل.

وأَخرَجَه الدارِميُّ (٢/ ٨٣٢، ٨٥٢) عن الأحمشِ، وعبدُ الرَّزَاقِ (٢٠/٩)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٢٠٤٦)، والبَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٣٠٣/١٠) عن منصورٍ؛ كِلاهُما عن إبراهيمَ، عن عُمَرَ وعليٌّ وزيدٍ؛ أنَّهم قالوا: «الولاءُ للكُبْرِ».

وفي إسنادِهِ انقطاعٌ.

وأَخرَجَهُ الدارِميُّ (٢/ ٨٣٢) مِن طريقِ محمدِ بنِ عيسَى، ثنا حَمَّادُ بنُ زيدٍ، قال: سَمِعتُ مَطَّرًا الوَرَّاقَ يقولُ: قال عُمَرُ وعليُّ: «الوَلَاءُ للكُبُرِ».

وفيه انقطاعٌ أيضًا.

وأخرَجَهُ محمدُ بنُ الحسنِ الشَّيْبانيُّ في (كتابِ الأصلِ): (١٤٦/٤)، مِن طريقِ الحسنِ بنِ عُمَارة، عن الحَكَمِ، عن عُمَرَ بنِ الحَقَّابِ، وعليَّ بنِ أبي طالبٍ، وعبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ، وأَبَيَّ بنِ كعبٍ، وزيدِ بنِ ثابتٍ، وأبي مسعودِ الأنصاريُّ، وأسامةَ بنِ زيدٍ اللهُ قالُوا: «الولاءُ للخُبْرِ».

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ الحسنُ بنُ عُمَارةَ متروكٌ، والحَكُمُ لم يَسْمَعْ مِن عُمَرَ.

وأمّا أثرُ عشمانَ: فأخرَجَهُ مالكٌ في «الموطّاء (٢٠٨٤ ـ ط. عبد الباقي)، وعنه الشافعيُّ في «الأمّّه (١٢٨/٤ ـ ط. الأزهرية)، وفي «المسنّدِه (٢٠٥)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٢٠٣/١٠)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٢٠٣/١٠)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٢٠٣/١٠)، عَمْدُو بِنِ اللّهُ بِن أبي بكرِ بنِ عبدِ الرحمٰنِ بنِ عَمْدُو بنِ حَرْم، عن عبدِ المملكِ بنِ أبي بكرِ بنِ عبدِ الرحمٰنِ بنِ المحادِثِ بنِ هشام، عن أبيه، «أنّه أخبَرَهُ أنَّ العاصَ بنَ هشامٍ هَلكَ وتَرَكَ مالا الحادثِ بنِ هشام، عن أبيه، «أنّه أخبَرُهُ أنَّ العاصَ بنَ هشامٍ هَلكَ وتَرَكَ مالا ومَوَالِي، فوَرَثُ النّهُ وولاءً مَوَالِيه، ثُمَّ هَلَكَ الذي ومَوَالِي، وقرَثُ ابنَهُ واحاهُ لأبِيه، فقال ابنُه: قدْ أَخْرَدُ من المالِ وولاءِ المَوَالِي، وقال أخوه: ليس أخرَزُ من المالِ وولاءِ المَوَالِي، وقال أخوه: ليس كذلك، إنما أخرَزُت المال، وأمّا ولاءُ الموالِي فلا، أرأيت لو هَلَكَ كندلك، إنما أخرَدُت المال، وأمّا ولاءُ الموالِي فلا، أرأيت لو هَلَكَ أَخِي البومَ، ألَشْتُ أَرِثُهُ أنَا؟! فاخْتَصَمَا إلى عثمانَ بنِ عفانَ هَالَةِ، فقَصَى أَخِي البومَ، ألَسُتُ أَرِثُهُ أنَا؟! فاخْتَصَمَا إلى عثمانَ بنِ عفانَ هَاهُ، فقَصَى الْخِيهِ بوَلاءِ المَوالِي فلاء المَوالِي، فقال المُهُ عَصَى المَالَةِ والمَوالِي فلاء المَوالِي، فقالَ المُوالِي، فقضَى المَوْدِ المَوالِي فلاء المَوالِي، فقالَ هَاهُ، فقضَى المَولِي المَوالِي، والمَاهُ والمنادُهُ صحيحٌ.

وامًّا أَثَرُ عليٍّ: فنقدَّم ذِكْرُ بعضِ طُرُقِهِ ضِمْنَ أَثَرِ عُمَرَ، وأخرَجَهُ أيضًا الدارِميُّ في اسْنَنِه، (٢/ ٤٧١)، وسعيدُ بنُ منصورِ في السُّننِه، (١١٤/١/٣)، ومِن طريقِهِ القاسمُ بنُ حَزْمِ السَّرَقُسُطيُّ في اكتابِ غريبِ الحديثِ» (١١٤/١/١ ـ مصورة الظَّاهريةِ)، وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةً في المحديثِ» (٢٠٣/١٠)، والبَيْهَةيُّ في الكُبْرى» (٣٠٣/١٠) بإسنادِ صحيح، عن مُغِيرةً، عن إبراهيمَ؛ في أخوَيْنِ وَرِثًا مَوْلَى كان أَعْتَهُ أَبُوهُما، فماتَ أحدُهما وتَرَكَ وَلَدًا، قال: الحانَ عليٌّ وزيدٌ وعبدُ اللهِ عَلَيْ يقولونَ: اللهِ اللهِ عَلَيْ يقولونَ: اللهُ اللهِ اللهُ يَهْ يقولونَ:

وأَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في المصنَّفِ (٢١/٩)، والبَبْهَقيُّ في الكُبْرى، (٢١/٩)، والبَبْهَقيُّ في الكُبْرى، (٢٠٣/١٠)، مِن طريقٍ مَعْمَرٍ، عن أبي هاشم الواسطيِّ، عن إبراهيم النَّحَميُّ: «أنَّ عليًا وزيدَ بنَ ثابتٍ قَضَيًا في رَجُلٍ تَرَكَ أَخاه لأبِيهِ وأَمَّه وأَخَاهُ لأبِيهِ وأَمَّه وتَرَكَ مَوْلَى، فَجَعَلَا الوَلاءَ لأَخِيهِ لأبِيهِ وأَمَّه دونَ أَخِيهِ لأبيهِ قالاً: فإنْ ماتَ الأَخُ للأبِ والأمِّ، رَجَعَ الولاءُ للأخِ للآبِ قالاً إلى بني الأخِ للأبِ قالاً إلى بني الأخِ للأبِ والأمِّ إن كان له بنُونَه.

وإسنادُهُ مُنقطِعٌ؛ إبراهيمُ لم يُدْرِكُ عليًّا.

وأُخرَجَهُ الدارِميُّ (٢/ ٨٣٢)، وابنُ أبي شَيْبةَ (٦/ ٢٩٤)، مِن طريقِ الشَّيْبانيِّ، عن الشَّمْبيُّ؛ أنَّ عليًّا وزيدًا قالًا: «الولاءُ للكُبْرِ».

وإسنادُهُ منقطعٌ.

وأخرَجَهُ البَيْهَقيُّ (٣٠٣/١٠)، مِن طريقِ محمدِ بنِ سالم، عن الشَّعْبيِّ، عن عليِّ، قال: ﴿إِذَا أَحْتَقَتِ المراةُ عبدًا أو أَمَةً، فهَلَكَتْ وتَرَكَتْ وَلَدًا ذَكْرًا، فوَلَاءُ ذلك المَوْلَى لِوَلَدِها ما كانوا ذُكُورًا، فإذا انقَطَعَتِ الذُّكُورُ، رَجَعَ الوَلَاءُ إلى أُولِيَائِها».

ومحمدُ بنُ سالم ضعيفٌ، وفيه انقطاعٌ.

وأخرَجَهُ البَيْهَقِيُّ أيضًا (٣٠٦/١)، مِن طريقِ يحيى بنِ إسماعيلَ،

ثنَا عبدُ السلامِ، عن الحارثِ بنِ حَصِيرةً (١)، عن زيدِ بنِ وهبٍ، عن عليًّ وعبدِ اللهِ وزَيْدِ بنِ ثابتٍ ﷺ: «أنَّهم كانوا يَجْعَلُونَ الوَلَاءَ للكُبْرِ مِنَ العَصَة».

وذكرَ هذا الوجهَ في «الإرواءِ» (١٦٦/٦) تَبَعًا للحديث.

وأخرَجَهُ عبدُ الرُّزَّاقِ (٣٤/٩)، مِن طريقِ ابنِ جُريْجٍ، قال: السمعتُ عبدَ اللهِ بنَ مسعودِ وزيدَ بنَ المحتُ عبدَ اللهِ بنَ مسعودِ وزيدَ بنَ ثابتٍ فَضَوْا أَنَّ الوَلَاءَ يُنْقَلُ كما يُنْقَلُ النَّسَبُ لا يَحْرِزُهُ الذي وَرِتَ وليَّ النعمةِ، ولكنَّه يُنْقَلُ إلى أَوْلَى الناسِ بوَليِّ النعمةِ».

وأمَّا أَثْرُ زيدٍ وابنِ مسمودٍ: فتقدَّمَ ضِمْنَ أَثْرِ عُمَرَ وعليٌّ.



<sup>(</sup>١) في «الكبرى» للبيهقي: (حصين)؛ والصَّوابُ ما أثبتُه.





# كتابُ العِثْقِ

## 🛭 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ ٱبْنُ صُوبِيَان (١٠٠/٢):

﴿ (ويعنِقُ حَمْلٌ لم يُسْتَثْنَ بعِنْقِ أَمُّه؛ لأنَّه يَتْبَعُها في البيعِ والهِبَةِ، ففي البينِي أَلَه؛ وله قال ابنُ عُمَرَ وأبو هريرةً). العِنْقِ أُولَى، فإنِ استُثْنِيَ، لم يَعْتِقْ؛ وبه قال ابنُ عُمَرَ وأبو هريرةً).

أمَّا أَلَّوُ ابِنِ هُمَرَ: فَأَخْرَجَهُ الإَمَامُ أَحَمَدُ؛ كما في المسائلِ بروايةِ صالح (١٠٧/٢ ـ ط. الهنديَّة)، ومِن طريقِهِ أَخْرَجَهُ ابنُ حَزْمٍ في المحلَّى، (٨/ ٤٠٠) (١٨٨/٩ ـ ط. المُنيرية)، مِن طريقِ عبدِ الرحلٰنِ بنِ مَهْدِيَّ، نَا عَبَّادُ بنُ عَبَّادِ بنِ حَبِيبِ بنِ المُهلَّبِ، عن عُبَيْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، عن نافعٍ، عن ابنِ عُمَرَ: (أَنَّهُ أَعْتَقَ أَمَةً له، واسْتَثْنَى مَا في بَطْنِها».

ورجالُهُ ثقاتٌ، وإسنادُهُ صحيحٌ.

قال ابنُ حَزْم: همذا إسنادٌ كالشمسِ مِن أوَّلِهِ إلى آخِرِهِ. انتهى.

وأَخرَجَ ابنُ أَبِي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (١٥٤/١١)، ومِن طريقِهِ ابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (٤٠٠/٨) (١٨٨/٩ ـ ١٨٩)، مِن طريقِ قُرَّةً بنِ سليمانً، عن محمدِ بنِ الفَضَّاءِ(١)، عن أبِيهِ، عن ابن عُمَرَ؛ في

 <sup>(</sup>١) كذا هو في المطبوع من «المصنّف» وفي بعض النسخ الخطية: (محمد بن الفضل)،
 وفي هذه الطبقة محمد بن الفضل بن عطية، وما أثبتُهُ أظهرُ وأصوب، وذلك لقريتتينٍ:
 الأولى: أن ابن الفضاء جَهْضَميُّ، والراوي عنه جهضميُّ أيضًا.

الثانية: إخراج ابن حَزْمٍ له من طريق ابن أبي شيبة، ولم يرد عنده: (محمد بن الفضل) على اختلاف عند، والله أعلم بالصواب.

الرُّجُلِ يَبِيعُ الأَمَةَ ويَسْتَننِي ما في بَطْنِها؟ قال: اللَّهُ ثُنْيَاهُه.

وأُخرَجُهُ ابنُ أبي شَيْبةً، وهنه ابنُ حَزْمٍ بهذه الطريقِ، لكنْ فيه: (يَعتِقُ)، بدل: (يَبيعُ).

ووقَعَ عند ابنِ حَرْمٍ: (محمَّدُ بنُ فُضَيْلٍ)، و(محمدُ بنُ فَضَالةً)، بدل: (محمدِ بنِ فَشَاءٍ)؛ وهو تصحيفٌ.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ قرةُ بنُ سُلَيْمانَ ضعَّفَهُ أبو حاتمٍ، ومحمدُ بنُ فَضَّاءِ ضعَّفَهُ ابنُ مَعِينِ والنَّسَائيُّ وأبو زُرْعَةَ وأبو حاتمٍ، وقال ابنُ حِبَّانَ في «المَجْروحِينَ» (٢/ ٢٧٤): همُنكُرُ الرَّوايةِ»، وأبوه مَجهولٌ.

وأمَّا أَثَرُ أبي هريرةَ: فيُنظَرُ.

## 📰 قَالَ ٱلْمُصَنِّفُ أَبْنُ ضُوتِيَان (١٠٢/٢):

[ ﴿ (قَالَ الزُّهْرِيُّ: جَرَتِ السُّنَّةُ بِأَنَّهُ يُباعُ الأَخُ مِن الرضاعةِ).

أَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (١٨٥/٩)، قال: أُخبَرَنا مَعْمَرٌ عن الزُّهْريِّ، قال: ﴿إِذَا مَلَكَ الرجلُ أَخاهُ مِن الرَّضَاعةِ، لم يَعتِقُ، قال الزُّهْريُّ: ﴿ومضتِ السُّنَّةُ أَنْ يُباعَ الأَثْحُ مِن الرَّضَاعةِ».

وإسنادُهُ صحيحٌ عن الزُّهْريُّ.

### 🗯 قَالَ ٱلمُصَيِّنِفُ أَبْنُ صُوبِيَّان: (١٠٢/٢):

﴿ وَمَالُ الْمُعْتَقِ غَيْرِ الْمُكَاتَبِ عَتَقَ بِالأَدَاءِ لِسَيِّلِهِ ؛ رُوِيَ عَنَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَنَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَنْ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّا اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الل

أمَّا أثْرُ ابنِ مسعودٍ: فذكرَه المصنَّفُ بعدَ هذا الموضعِ، وخرَّجَه في الإرواءِه (٦/ ١٧١ ـ ١٧٢).

وامَّا أثرُ ابي أيوب: فيُنظَرُ.

وأمَّا أَثُرُ أنسِ بنِ مالك: فأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ في المصنَّفِ المُصنَّفِ (١٣٥/٨)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن أيوب، عن أنسِ بنِ سِيرينَ: اأنَّ أنسَ بنَ مالكِ سَأَلَ عبدًا له عن مالِهِ فأَخْبَرَهُ بمالٍ كثيرٍ، فأَعتَقَهُ، وقالَ: مالكَ لَكَه.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

## 🛭 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ ٱبنُ صُوتِيان (١٠٢/٢):

(ومالُ مُعْنَقِ غيرِ المُكاتَبِ عَنَقَ بالأداءِ لسيّلِه؛ رُوِيَ عن أبي أيوبَ
 وأنسٍ).

قُلْتُ:

أخرَجَهُ ابنُ سعد (٨٦/٥)، ومِن طريقِهِ ابنُ عَساكِرَ في اتاريخِ دِمَشْقَ، (١٨١/٩)، مِن طريقِ يَزِيدَ بنِ هارونَ، قال: أخبَرَنا هشامُ بنُ حَسَّانَ، عن محمدِ بنِ سيرِينَ: «أنَّ أبا أيوبَ كاتَبَ أَفْلَحَ على أربعينَ أَلْفًا، فَجَعَلَ الناسُ يُهنُتُونَهُ، ويقولون: لِيَهْنِئُكَ المِثْقُ أَبَا كَثِيرِ، فلمَّا رَجَعَ أَلْفًا، فَجَعَلَ الناسُ يُهنُتُونَهُ، ويقولون: لِيَهْنِئُكَ المِثْقُ أَبَا كَثِيرِ، فلمَّا رَجَعَ أَبُو أَبِي أَجِبُ أَنْ تَرجِعَ كما كُنْتَ، فقال له ولدُهُ وأهلُه: أَتَرْجِعُ رَقِعًا، وقد أَعْتَقَكَ اللهُ؟ فقال أَفْلَحُ: واللهِ، لا يَسْأَلُني شيئًا إلا أعطيتُهُ رَقِعًا، وقد أَعْتَقَكَ اللهُ؟ فقال أَفْلَحُ: واللهِ، لا يَسْأَلُني شيئًا إلا أعطيتُهُ إِبَّاه، فجاءَهُ بمُكَاتَبَتِه، فكَسَرَها، ثمَّ مَكَتَ ما شاءَ اللهُ، ثمَّ أَرْسَلَ إليه أبو أَبُوب، فقال: أنتَ حُرَّ، وما كان لكَ مِنْ مالٍ، فهو لَكَه.

وإسنادُهُ منقطِعٌ، وابنُ سِيرِينَ لم يَسْمَعْ مِن أَبِي أَيُوبَ، إِلَّا أَنَّهُ سَمِعَ مِن محمَّدِ بنِ سِيرِينَ؛ نصَّ عليه البخاريُّ في «التاريخِ الكبيرِ» (٢/٢٥).

### قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَنْ صُوبِيَان (١٠٣/٢):

﴿ (قولُ عليَّ: الوَلَاءُ شُعْبَةٌ مِن الرَّقِّ).

قال في «الإرواءِ» (١٦٣/٦): (ولم أَرَهُ بلفظِ الرُّقُ، وإنَّما بلفظِ النَّقِ، وإنَّما بلفظِ النَّسَبِ).

قُلْتُ:

رأيشه بلفظ الرَّقُ؛ أخرَجَه ابنُ أبي شَيْبة في «المصنَّفِ» (٢٢٢١٦)، والبَيْهَعَيُّ في «المعرفة والتاريخ» (٢٠٢١٣)، والبَيْهَعَيُّ في «السُّننِ الكُبْرى» (٢٩٤/١٠)، مِن طريقِ عِمْرانَ بنِ مسلِم بنِ رِيَاحِ النُّقَفيِّ، عن عبدِ اللهِ بنِ مَعْقِلٍ، عن عليٍّ، قال: «الوَلاءُ شُغبَةٌ مِن الرَّق، فمَنْ أَخْرَزَ المِيرَاتَ، أَخْرَزَ الوَلاء».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

### 🗯 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ ضُوتِيَان (١٠٥/٢):

﴿ (رُوِيَ عن عُمَرَ وابنِهِ وعليٌّ وابنِ عباسٍ وابنِ مسعودٍ: لا يَصِحُّ أنَّ يَأْذَنَ لِعَتِيقِهِ فَيُوَالِيَ مَنْ شاءً).

قال في «الإرواءِ» (١٦٦/٦): (لم أقف عليه).

ھو م قُلْتُ:

أمَّا آثَرُ هُمَرَ وابنِهِ وعليُّ وابنِ عباسٍ: فَيُنظَرُ.

وامًّا أَثَرُ حِبِهِ اللهِ بِنِ مسمودٍ: فَوَقَفْتُ عليه؛ أَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ فِي المصنَّفِ، (١٦١٦٨)، قال: أَخبَرَنا ابنُ جُرَيْجٍ، قال: قلتُ لعطاءٍ: الساقِطُ أَلْبُسَ يُوالِي مَنْ شاءً؟ قال: بلى، يقولُ: عن ابنِ مسعودٍ: "إنَّه

يُوالِي مَنْ شَاءَ مَا لَم يُوَالِ الأُولِينَ ، قال: قلتُ لعطاء: الساقِطُ يَتَوَلَّجُ إِلَى القومِ ولا يُوالِيهِمْ، يَعْقِلُونَ عنه ويَعْقِلُ عنهم ويَنْصُرُونَهُ ثم يَمُوتُ، لِمَنْ مِيرَاثُهُ وَقَال: لهم، قال: قلتُ: السَّاقِطُ لَم يَتَوَلَّجْ إِلَى أَحدٍ ولَم يُوَالِ أَحدًا فيَمُوتُ مِيرَاثُهُمْ في بَيْتِ المالِ أَحدًا فيَمُونَ مِيرَاثُهُمْ في بَيْتِ المالِ وهُمْ يَعْقِلُونَ عنه.

وإسنادُهُ منقطِعٌ؛ عطاءُ بنُ أَبِي رَبّاحٍ لم يَسْمَعْ مِن ابنِ مسعودٍ.

### 💥 قَالَ ٱلْمُصَيِّعْ أَبْنُ ضُوبِيّان (١١٠/٢):

﴿ (رُوِيَ: انَّ رَجُلًا أَقْعَدَ أَمَةً له في مِقْلَى حَارً، فَأَحْرَقَ عَجُزَها، فَاعْتَقَها عُمَرُ فَا حَجَرَها، فَاعْتَقَها عُمَرُ فَضِي روايةِ إِنْ منصورٍ). إبنِ منصورٍ).

قال في «الإرواءِ» (٦/ ١٦٩): (لم أقف على سندِه).

ۇ. قُلْت:

وقَفْتُ على إسنادِهِ؛ أخرَجُهُ عبدُ الرُّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (١٧٩٣٠) عن مَعْمَرٍ، عن أيوب، عن أبي قِلَابة، قال: فوَقَعَ سُفْيانُ بنُ الأسودِ بنِ عبدِ الأسودِ على أمّةٍ له، فأقْمَدَها على مِقْلَى، فاحْتَرَقَ عَجُرُها، فأَعْتَقَها عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ، وأَوْجَعَهُ ضَرْبًا».

وإسنادُهُ منقطِعٌ؛ أبو قِلَابةً لم يَسْمَعْ مِن مُحَرّ.

وأَخرَجَهُ أَيضًا (١٧٩٣١) عن الشَّوْريُّ، عن عبدِ الملكِ بنِ أبي سُلَيْمانَ، عن رجلِ منهم، عن عُمَرَ: «أَنَّ رجلًا أَقْعَدَ جاريةً له على النَّارِ، فَأَعْتَمَها عُمَرُ».

وإسنادُهُ فيه جهالةٌ.

## قَالَٱلْمُصَنِفُٱنِثُ صُوتِيَان (١٠٥/٢):

﴾ (قولُ ابنِ عباسٍ: يَقَعُ عَلَيْهِنَّ الطَّلاقُ). انتهى؛ يعني: مَنْ قال: ] [امرأتُهُ طالقٌ وله نِسْوةٌ ولم يُعيَّنها مِنْهُنَّ.

أَخرَجَهُ أَبِو عبيدِ القاسمُ بنُ سلامٍ في «غريبِ الحديثِ» (٤/ ٢٣٣)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقِيُّ في «الكُبْرِي» (٣٦٤/٧)، وسعيدُ بنُ منصورِ في «السُّننِ» (٣/ / ٣٢٢ ـ ٣٢٣ ـ ط. الأولى)، وابنُ أبي شَيْبةً في «المُستَّفِ» (٥/ ٢٢٧)، مِن طريقِ أبي بِشْرٍ، عن عَمْرِو بنِ عَمِم، عن جابرِ بنِ زيدٍ، عن ابنِ عباسٍ؛ في رجُلِ له أربعُ نِسوةٍ، فطلَّنَ إحداهُنَّ، ولم يَذْرِ أَيَّتُهُنَّ طَلَّنَ ، فقالَ: «يَنالُهُنَّ مِن الطلاقِ ما يَنَالُهُنَّ مِن الطيرَاثِ».

وهذا لفظُ أبي عُبَيْدٍ، وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورِ (٣/ ٣/ ٣٢٣)، مِن طريقِ إسماعيلَ بنِ عَبَّاشٍ، عن ابنِ جُريْجٍ، قال: «أنا بعضُ أصحابِنا أنَّ رجلًا مِن أهلِ عُمَانَ استَفْتَى ابنَ عباسٍ، وكان عنده نِسْوةً، فطلَّقَ إحداهُنَّ، فقالَ ابنُ عباسٍ: إنْ كنتَ نَويْتَها في نَفْسِكَ، ثم نَسِيتَها، فقد ذَهَبْنَ جميعًا، يَشتَرِكْنَ في الطِلاقِ كما يَشْتَرِكْنَ في المِيرَاثِ، وإنْ لم تكنْ نَويْتَهُنَّ، فأيَّتُهُنَّ شنتَ».

# 🗯 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيّان (١٠٥/٢):

﴿ (حديثُ: (صَلَاةُ الجَمَاعَةِ تَفْضُلُ مَنْ صَلَاةِ الْفَدِّ بِسَبْعٍ وَمِشْرِينَ كَا دَرَجَةً)).

أَغْفَلَ ذِكْرَهُ في ﴿الْإِرُواءِ﴾.

وهو مِن حديثِ ابنِ هُمرَ: أَخرَجَهُ مالكٌ في «الموطَّلِه، وعنه وعن

غيره الإمامُ أحمدُ في «المسنَدِ» (١٧/٢، ٢٥، ١٠٢)، والبخاريُّ (١٥٨/١ ـ ط. العامرة)، ومسلِمٌ (١٠٧/١)، والتَّرْمِلَيُّ (١٠٢٠)، والتَّرْمِلَيُّ (١٠٢٠)، والتَّرْمِلَيُّ (١٠٣/١)، واللَّمَاتُيُّ في «الكبرى» (١٩٤١)، وفي «المجتنّى» (١٠٣/٢)، وابنُ ماجَهُ (١٩٤٢)، والمنافعيُّ في «اللارميُّ (١١٣١ ـ ط. بغا)، وابنُ خُزَيْمةَ (٢/ ٣٦٤)، والسَافعيُّ في «الأمُّ» (١٣٧١ ـ ط. بولاق)، وفي «المسندِ» (٢٥)، وابنُ حِبَّانَ (٥/ ٤٠١ ـ ٤٠٤)، والبَبْهَةيُ (٣/ ٥٩)، وغيرُهم، مِن طريقِ نافع، عن ابنِ عُمَرَ ﷺ، به.

وعند مسلِم في روايةِ (١/ ٤٥١)، وأبي نُعَيْم في المُستخرَجِهُ (٢/ ٢٥١)، وأبي نُعَيْم في المُستخرَجِهُ (٢٤٦/٢): (بِضَعَّا وَعِشْرِينَ دَرَجَةً)، وعند أبي يَعْلَى في المستَلِهُ (١٢٤/١٠)، مِن طريقِ ابنِ عَجْلانَ، عن نُعَيْمِ المُجْمِرِ، عن ابنِ عُمَرَ: (سَبْعَةً وَعِشْرِينَ جُزْءًا).

وجاءَ العددُ بدون تمييزِ عند مسلمٍ في «الصحيح» (١/ ٥٥١)، وأحمدَ في «المسنِّه» (١/ ٢٥١)، وغيرهما.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ<sup>(١)</sup>، عن عبدِ اللهِ العُمَرِيِّ، وأبو عَوَانَةَ في «المستخرَجِ» (٣٥٠/١) عن عُبَيْدِ اللهِ؛ كِلاهُما عن نافعٍ، عن ابنِ عُمَرَ، وقال فيه: (خَمْسٌ وَعِشْرُونَ).

وهي روايةٌ شانَّةٌ مخالِفةٌ لروايةِ الحُفَّاظِ من أصحابٍ عُبَيْدِ اللهِ نافع.

ورُوِيَ هَذَا الحديثُ عن أبي هريرةَ عند أحمدَ (٢/ ٤٨٦)، والبخاريُّ (١/ ٢٣٢) ومسلم (٤٤٩/١)، وغيرهم.

ومن أبي سعيدٍ عند أحمدُ (٣/ ٥٥)، والبخاريُّ (١/ ٥٣١)،

<sup>(</sup>١) ذكرَهُ ابنُ حجرٍ في افتح الباري، (٣٢/٢).

وابنِ ماجَهُ (٢٥٩/١)، وغيرِهم، وعن عائشةَ عند النَّسَائيُّ في الكُبْرى؛ (١/ ٢٩٥)، واالصُّغرى؛ (٢/ ١٠٣)، وغيرِهما، وعن أُبَيَّ بنِ كمبٍ عند ابنِ ماجَهُ (٢٥٩/١)، والضَّياءِ في االمختارةِ؛ (٣٩٩/٣)، وغيرِهما.

وعن عبدِ اللهِ بنِ مسعودِ عند أحمدَ (۱/ ۳۸۲)، ومِن طريقِه الطَّبَرانيُّ في الكبيرِه (۱/ ۱۰۶)، وابَرُّارُ الطَّبَرانيُّ في الكبيرِه (۱/ ۱۰۶)، وابنُ أبي شَيْبةَ (۲/ ۲۷۹)، وابنُ أبي شَيْبةَ (۲/ ۲۷۹)، وغيرُهم.

وعن أنسِ بنِ مالكِ عند الطُّبَرانيُّ في «الأوسطِ» (٩٨/٣)، ومِن طريقِه الضَّيَاءُ في «المُختارةِ» (١٩٨/٦)، وغيرُه.

ودُوِيَ عن ابنِ عباسٍ وزَيْدِ ومعاذٍ وصُهَيْبٍ وعبدِ اللهِ بنِ زيدٍ.

واتَّفَقتْ رِوَايَاتُهُ على: (خَمْسٌ وَعِشْرُونَ)، سِوَى روايةٍ لأبي هريرة، قال فيها: (سَبْعٌ وَعِشْرُونَ)؛ أخرَجَهَا الإمامُ أحمدُ في «المستَدِه (٣٢٨/٢)، مِن طريقِ أبي النَّضْرِ، عن شَرِيكِ، عن الأشعثِ بنِ سُئِيم، عن أبي هريرةَ.

وشَرِيكٌ هو القاضي، وفي حِفْظِهِ ضعفٌ.

وقد أخرَجَهُ ابنُ رَاهَوَيْهِ في المسنّدِ، (۲۰۸)، مِن طريقِ يحيى بنِ آدم، عن شَريكِ، به، وفيه: (خَمْسٌ وَعِشْرُونَ)، لكنْ أخرَجَهُ ابنُ جُمَيْع في المعجّمِ الشيوخِ، (۲۳۰ ـ ۲۳۱)، مِن طريقِ محمدِ بنِ زيادٍ السَّعْديُّ، ثنا حَمَّادُ بنُ سَلَمَةً، عن عَمرِو بنِ دينارٍ، عن أبي سَلَمَةً، عن أبي هريرةً، وقال فيه: (سَبْعِ وَعِشْرِينَ صَلَاةً).

وما في رواية موقوفة عند ابنِ أبي شَيْبةَ (٢/ ٤٨٠) عن أبي هريرةً، قال: (أربعٌ وَعِشْرُونَ درجةً)، وأخرى عنده (٢/ ٤٨١) عن ابنِ مسعودٍ قال: (أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ درجةً، أو: خَمْسٍ وَعِشْرِينَ). وما جاءَ في روايةٍ أُبِيِّ بنِ كعبٍ، قال: ﴿أَرْبَعٌ وَمِشْرُونَ، أو: خَمْسٌ وَمِشْرُونَ﴾ على الشَّكِّ.

ووقَعَ ني روايةِ أبي هُرَيْرةَ عند البخاريِّ (٧٤٦/٢)، ومسلِم (٤٥٩/١)، وأحمدَ (٢٥٢/٢)، وابنِ خُرَيْمةَ (٢٦٤/٢)، والدارِميُّ (٢٥٩/١)، وأبي صَرَانَةَ (١/ ٣١٠)، وأبي صَرَانَةَ (١/ ٣١٠)، وروايةِ ابنِ مسعودِ عند البَرَّارِ (٢٥٧٥)، وأبي يَعْلَى (٤١٨/٨) (٢٠٠)، وابنِ أبي شَيْبةَ (٢/ ٤٧٩)، والطَّبَرانيُّ في الكبيرِ، (١٠٥/١)، وفي الأوسطِه (٥/٤٧٩)، وروايةِ موقوفةِ عن زيدِ بنِ ثابتِ عند ابنِ أبي شَيْبةَ (٢/ ٣١٤)، وروايةِ موقوفةِ عن زيدِ بنِ ثابتِ عند ابنِ أبي شَيْبةً (٤/ ٤٨٥)،

ووقَعَ في الرَّواياتِ قولُهُ: (دَرَجةٌ)، أو حلفُها، إلَّا في حديثِ أبي هريرة، فوقَعَ في «الصحيحيْنِ» وغيرِهما بلفظِ (جُرْءًا)، و(دَرَجَةٌ)، وفي البخاريِّ وغيرِه بلفظِ: (ضِعْف)، وفي مسلمٍ وغيرِه بلفظِ (صَلَاة)، وخي البخاريُّ وغيرِه بلفظِ (صَلَاة)، وخي مسلمٍ وغيرِه بلفظِ (صَلَاة)،

### 🗷 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ صُوبِيَان (١١١/٢):

﴿ ﴿ وَفِي بَعْضِ الْآثَارِ: (يُسْعَةُ أَمُّشَارِ الرُّزْقِ فِي التَّجَارِةِ)).

أَغْفَلَ ذِكْرَهُ في الإرواءِ.

وقد أخرَجَهُ مسئدٌ في «المسنَدِ» ـ كما في المَطالِب» (١٠٨/٢) ـ وسعيدُ بنُ منصورِ في اسُننِه» (١٠٨/٢) . وسعيدُ بنُ منصورِ في اسُننِه» الله سندِ صحيح، عن نُعَيْم بنِ عبدِ الرحمٰنِ، قال: بَلَغَنِي أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: (تِسْعَةُ أَهْسَارِ الرَّزْقِ فِي التَّجَارِةِ).

قال نُعَيْمٌ: وكَسْبُ العُشْرِ الباقِي في السائمةِ؛ يعني: الغَنَمَ.

 <sup>(</sup>١) كما في «الدُّرُّ المتثور» للسيوطي (٢/ ٤٩٥).

وهو مرسَلٌ.

وأخرَجَ أبو الشيخ في «العظمة» (١٦٣٦/٥)، مِن طريقِ أحمدَ بنِ جَمِيلٍ، حدَّثنا السكنُ بنُ إسماعيلَ، عن مَرْوانَ بنِ سالم، عن خالدِ بنِ مَعْدانَ، مرفوعًا في حديثِ طويلٍ، وفيه: (الرَّزْقُ مَشَرَةُ أَجَّزَاهِ، يَسْعَةٌ فِي النَّعَادَةِ، وَجُزْءً فِي سَايِرِ الْخَلْقِ).

ولا يُصحُ.

### 🛚 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيّان (١١٨/٢):

﴿ ﴿ وَرُوِيَ عنه \_ يَعني: عَبِيلَةَ \_ أَنَّه قال: بَعثَ عليٌّ إليَّ وإلى شُرَيْحِ أَنِ اقشُوا كما كنتُمْ تَقْضُونَ؛ فَإِنِّي أَكْرَهُ الاختلافَ).

قال في الإرواء، (٦/ ١٩٠): (صحيحٌ، قال الحافظُ في المخريجِ الرافعيُّ، (٢١٩/٤): قولُهُ: فيُقَالُ: إنَّ حليًّا رَجَعَ عن ذلك، قلتُ: أخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ بإسادٍ صحيح آخرٌ). انتهى.

عُلْثُ:

كانَّه لم يقف على مَخْرَجِهِ؛ حبثُ اكتَفَى بنقلِ كلامِ ابنِ حَجَرٍ، وقد قال تَتَلَّلُهُ في مقلَّمةِ «الإرواءِ» (١١/١): (وقَدْ لا يَتَبَسُّرُ لَي الوقوفُ على إسنادِ الحديثِ؛ وحيننذِ أنقُلُ ما وَقَفْتُ عليه مِن تخريجِ وتحقيقِ لأهلِ العلمِ؛ أداءً للأمانةِ وتَبْرِئةً للدَّمَّةِ). انتهى.

وقد أخرَجَهُ ابنُ المنذِرِ، مِن طريقِ عليَّ بنِ صبدِ العزيزِ، مِن أَبِي نُعَيْمٍ بنِ صبدِ العزيزِ، من أَبِي نُعَيْمٍ، من حَمَّادِ بنِ زيدٍ، من أيوبَ عن ابنِ سِيرِينَ، من عَيِدلَة، قال: وَبَقَّتُ إِلَيْ عليَّ وإلى شُريْحٍ، فقال: إنِّي أَبْفِضُ الاختِلَات؛ فاقْضُوا كما كتُمُ تَقضُونَ . . . 1 الخَبرَ.

ذكَرَهُ ابنُ حجرٍ في (الفتحِ ١٩١/٧ ـ ط. السلفية).

وقد أخرَجَهُ البخاريُّ في الصحيحهِ آخِرَ حليثٍ مِن مناقِبِ عليٌ، وابنُ الجعدِ في المسنَدِه (١٨١)، وغيرُهُما، مِن طريقِ شُغبةً، عن أيوب، عن ابن سِيرينَ، عن عَبِيدةً، عن عليٌّ هُن، قال: القَضُوا كما كنتُم تَقْضُونَ؛ فإنِّي أَكْرَهُ الاختِلاف حتى يكونَ الناسُ جماعةً، أو أمُوتَ كما ماتَ أصحابِي،

وهو في امصنَّفِ عبدِ الرِّزَّاقِ؛ (٣٢٩/١١) عن مَعْمَرٍ، عن أبوبَ، عن ابنِ سيرينَ، عن عليَّ.

#### 📰 قَالَ ٱلمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيّان (١١٨/٢):

﴿يُرْوَى مَنْعُ بِيعِ أُمِّهَاتِ الأولادِ عن عُمَرَ وعثمانَ وعائشةَ، ثمَّ قال: وقال ابنُ عَقِيلٍ: يَجُوزُ البَيْعُ؛ لأنَّه قولُ عليَّ وغيرِه، وإجماعُ التَّابِعِينَ لا يَرْقَعُهُ، وبه قال ابنُ عباسٍ وابنُ الزَّيْرِ).

خرَّجَه في الإرواءِ، (٦/١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠)، وآلُ الشيخ في التكميلِ، (١١٩ ـ ١٢٠) عن مُمَرَ وعثمانَ وعليٍّ ﴿

والمَّا أَثَرُ مَاتِشَةَ: فَاخْرَجَهُ البَيْهَعَيُّ فِي الكُبْرى، (٣٤٥/١٠)، مِن طريقِ القاسِم بنِ الفَصْلِ، عن محمدِ بنِ زيادٍ، قال: (كانتْ جَدَّتي أُمُّ وللا لعثمانَ بنِ مَظْعُونٍ، فأرادَ ابنَّ لعثمانَ أَنْ يَبِيعَها بعدَ موتِ أَبِيهِ، وَإِنَّها أَتَتُ عَائِشَةً عَلَىٰ فَقَالَتْ: يَا أُمَّ المؤمنينَ، إِنَّ ابنَ عثمانَ بنِ مَظْعُونٍ أَرادَ أَن يَبِيعَني، وقد كنتُ وَلَدتُ الأبيه، فلو كلَّمْتِيهِ فرَضَمَنِي مَوْضِمًا صالحًا، فقالتْ لها عائشةُ عَلَىٰ أَولَدتُ الأبيهِ قالتْ: نعم، قالتْ: فائتِي أميرَ المؤمنينَ عُمَرَ عُمَرَ عُلَىٰ أَولَدتُ الأبيهِ عَمَرَ، فأخْبَرَتُهُ أَنْها وَلَدَتْ مِن عثمانَ، وأنَّ ابنَ عُمْرً عُمْرً عَلَىٰ بنِ مَظْعُونٍ، فقالَ: وأنَّ ابنَ عثمانَ بنِ مَظْعُونٍ، فقالَ: وأَنْ ابنَهُ يُوبِدُ قال: دَعم، عَلَاد دَعم، قال: دَعم، قال: دَعم، عَلَاد دَعم، عَلَاد دَعم، قال: دَعم، قال: دَعم، عَلَاد دَعم، عَلَ

قالتْ جَدَّتي: يا أميرَ المؤمنينَ، ما أَعْتَقَنِي؟ قال: وَلَلُكِ مِن عثمانَ، قالتْ: فإنَّه قد جَرَحَنِي هذه الجراحَ بعد موتِ أَبِيهِ، فقال له عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ ﷺ: أَعْطِها أَرْشَ ما صَنَعْتَ بها».

وإسنادُهُ صحيحٌ عن محمدِ بنِ زيادٍ.

وأمّا أثرُ ابنِ هباسٍ: فأخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورِ في السُّننِ الرُّ ٢٩٠/١)، وعبدُ الرَّزّاقِ في المسنّفِ (٢٠/٢)، وزكريًّا بنُ يحيى المَرْوَزِيُّ زكرَوَيْهِ في الحاديثِ سفيانَ بنِ عُييّنةً (٨٤)، وعلَّقُهُ البخاريُّ في العَادِيخِ الكبيرِ (٣/٢/٢)، مِن طريقِ عَمْرِو بنِ دِينارٍ، عن عطاءٍ، عن ابنِ عبَّاسٍ في أمّ الولدِ، قال: البِمْهَا كما تَبِيعُ شَاتَكَ أو بَعِيرَكَه.

وهذا لفظ سعيدٍ، ووقع عند عبدِ الرَّزَّاق: «أظنُه عن عطاءٍ». وإسنادُهُ صحيحٌ.

قال البخاريُّ: ﴿وهذا المعروفُ مِنْ فُتْيَا ابنِ عبَّاسٍۗۗ. انتهى.

وأَمَّا أَثُرُ ابِنِ الزُّبَيْرِ: فأخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورِ في السُننِ المُرابِ الرُّبَيْرِ: فأخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورِ في السُننِ عن المرابِ المرابِ أبي شَيْبَةً فِي المصنَّفِ، (٢٧/٦) ١٩٥٤)، عن يحيى بنِ سعيدٍ، وهُبَيْدِ اللهِ بنِ هُمَرَ، وزكريًّا بنِ يحيى المَرْوَذِيُّ زَكرَوَيْهِ في المُرْوَذِيُّ زَكرَوَيْهِ في المُرْوَذِيُّ زَكرَوَيْهِ في المُحْبري، والمُن المحليثِ في المُحْبري، وابنُ الجعدِ في المسنّدِ، (٢٩٧) عن أيوب، وابنُ الجعدِ في المسنّدِ، (٤٠٩) عن ابن أبي ذِئب؛ جميعُهُمْ عن نافِع، قال: المُدرَكُ ابنَ عُمَرَ رَجُلانِ بالأَبُواءِ، فقالَ له: إنَّا تَرْكُنَا هذا الرجُل يَبِيعُ أَمْهَاتِ الأُولادِ عَرِيدَانِ ابنَ الزَّيْرِ فقالَ ابنُ عُمَرَ: أَنْشِوفانِ أبّا حَقْصٍ اللهُ قَضَى في أَمْهاتِ الأولادِ الأولادِ: لا يُبْغَن فقالَ ابنُ عُمَرَ: أَنْشِوفانِ أبّا حَقْصٍ اللهِ فاذا ماتَ، فهي حُرَّةً اللهِ الأولادِ لا يُبْغَن ولا يُرهَاتِ الأولادِ عليه حُرَّةً اللهِ المُحْلِقِ المُنْ أبّا حَقْصٍ اللهِ فالمَاتِ المُؤلِدِ عَلَيْهُ عَلَى المَهاتِ الأولادِ اللهِ المَاتَعِيْرِ اللهُ يُتُولُونَ اللهِ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عُمْرَ اللهِ اللهُ اللهُ عُمْرَ اللهِ اللهِ المُنْهَاتِ المَاتِ الأولادِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ عُمْرَ اللهُ اللهُ عُمْرَ اللهُ اللهُ عَمْرَ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ عَمْرَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُولِ اللهُ اللهُ

وهذا لفظُ سعيدٍ، وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ البَيْهَقِيُ في الكُبْرى، (٣٤٣/١٠)، وعبدُ الرُّزَاقِ في المصنَّفِ، (٧٩٣/٢)، وعبدُ الرُّزَاقِ في المصنَّفِ، (٧٩٣/٢)، مِن طريقِ سفيانَ، عن عبدِ اللهِ بنِ دينارٍ، قال: فجاءَ رَجُلانِ إلى ابنِ عُمَرَ، فقال: مِنْ أَينَ أَقْبَلْتُما؟ قالا: مِن قِبَلِ ابنِ الزُّبَيْرِ، فأحَلُ لنا أشياء كانتُ تَحْرُمُ علينا، قال: ما أَحَلُ لكُم ممَّا كانَ يَحْرُمُ علينا، قال: ما أَحَلُ لكم ممَّا كانَ يَحْرُمُ عليكم؟ قالا: أَحَلُ لنا بَيْعَ أَمُهَاتِ الأولادِ، قال: أَتَعْرِفَانِ أَبا حَفْسِ عُمَرَ مِنَ الخَطَّابِ فَيْهِ، قَال: فإنَّ عُمَرَ مِنَ الخَطَّابِ فَيْهِ، نَهَى أَنْ تُباعَ أَو تُومَبَ أَو تُورَتَ، يَسْتَمْتِعُ بها ما كان حيًّا، فإذا ماتَ، فهِيَ حُرَّةً،

وهذا اللفظُ للبَيْهَقيّ، وإسنادُهُ صحيحٌ.







# كتابُ النِّكاح

#### 🟙 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ ضُوبِيّان (١٢٨/٢):

﴿ (قُولُهُ تَعَالَى: ﴿ أَوِ النَّبِيمِينَ غَيْرِ أُوْلِي ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلْإِجَالِ﴾ [النور: ٢٦١] أي: الذي لا إِرْبَ له في النِّسَاءِ؛ كذا فَسَّرُهُ مجاهِدٌ وقَتَادهُ، ونحوُهُ عن ابنِ عباسٍ).

أَخْرَجَ أَثَرَ ابنِ عَبَّاسِ البَيْهَةَ فِي ﴿الكُبْرِى ۗ (٩٦/٧)، والطَّبَرِيُّ فِي ﴿التَّفْسِيرِ ۗ (٩٦/٨)، والطَّبَرِيُّ فِي ﴿التَّفْسِيرِ المَرْبَلِ عَبَّاسٍ عَلَيْ بِنِ أَلْفِي قَولِهِ تَعَالَى: ﴿ أَوْلِى ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ابنِ عَبَّاسٍ وَلَيْهَا فِي قُولِهِ تَعَالَى: ﴿ أَوْلِى ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلْبَيْهِ لِلهِ مَاللَهِ لَا يَكْتَرِكُ لَيْتَبُعُ القَومَ وهو مُعْفَّلٌ فِي عَقْلِهِ لا يَكْتَرِكُ للنساءِ ولا يَشْتَهِيهُ وَقَالِمُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللللللّهُ اللّهُ اللللللّهُ الللللللللّ

لا بأسَ به، وعليَّ لم يَسْمَعْ مِن ابنِ عباسٍ، وقد احتَمَلَ بعضُ الأثمَّةِ حديثَ عليَّ من ابنِ عبَّاسٍ في التفسيرِ، وقد تقدَّم الكلامُ في حديثِهِ في أولِ كتابِ العاريَّةِ؛ فيُنظَرُ هناك.

وأخرَجُهُ الطَّبَرِيُّ (١٢٣/١٨)، مِن طريقِ الحسينِ، قال: حلَّتْني الحَجَّامُ، عن ابنِ جُرَيْجٍ، قال: قال ابنُ عباسٍ: «الذي لا حَاجَةَ له في السَّامِه.

وإسنادُهُ منقطِعٌ، والحَجَّاجُ هو ابنُ محمَّدٍ المِصْيصِيُّ ثقةً. وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٣١٩/٤)، مِن طريقٍ إسرائيلَ، عن أبي إسحاقَ، عن رجلٍ، عن ابنِ عباسٍ، قال: «هو الذي لا تُسْتَحِي منه النِّسَاءُ».

وفي إسنادِهِ جهالةً.

وأخرَجَهُ الطَّبَرِيُّ (١٢/ ١٢٢)، مِن طريقِ محمدِ بنِ سعدٍ، قال: حدَّثنِي أبي، قال: حدَّثنِي أبي، قال: حدَّثنِي أبي، عن أبيه، عن ابنِ عباسٍ: قولُهُ: ﴿ إِلَّ التَّبِيبِ غَيْرٍ أُولِي ٱلْإِنْيَةِ بِنَ الْيَجَالِ ﴾ [النود: ٣١]، قال: فكان الرجلُ يَتْبَعُ الرَّجُلَ في الزمانِ الأوَّلِ لا يَقَارُ عليه، ولا تَرْمَبُ المرأةُ أن تَضَعَ خِمَارَها عندَهُ، وهو الأحمقُ الذي لا حاجةً له في النّاء،

#### 🕿 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ صُوبِيَان (١٣٣/٢):

﴿ وَرَضَ عُمَرُ حَفْصَةً على أبي بكرٍ وعثمانَ ﴿ ﴾.

أخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ في «المسنّدِ» (١٢/١)، والبخاريُّ في «الصحيحِ» (١٤/١٤)، والنَّسَائيُ في «الكُبْرى» (٢٧٧/٣)، (١٤٧٠)، والنَّسَائيُ في «الكُبْرى» (٢٧٧/٣)، والسَّفْرَى» (١٣٠/٧)، والبَيْهَ قيُّ في «الكُبْرى» (١٣٠/٧)، وغيرُهم، ون طريقِ الزُّهْريُّ، هن سالم بنِ عبدِ الله بنِ عُمَرَ، عن أبيه، عن عُمَرَ، قال: «تَأَيَّمَتْ حفسةُ بنتُ عُمَرَ ون نُحْنِسُ بنِ حَلَافَةَ، وكان مِنْ أصحابِ النبيُ اللهِ مِمَّنْ شَهِدَ بَدْرًا هَا اللهُ فَعَرَضْتُ عليه حَلْمة، فقلتُ: إنْ شِئْتَ، أَنْكُوتُكَ حَفْمة، قال: سَأَنْظُرُ في ذلك، فلَبِتَ لَيَالِي فَقَيْنِي، فقال: ما أُرِيدُ أَنْ أَتَرَوَّجَ يومي هذا، قال عُمَرُ، فلَمْ يرجِعْ إليً بَكْرِ وَلِيهِ، فقلتُ: إنْ شِئْتَ أَنْكُوتُكَ حَفْمة ابنةَ عُمَرَ، فلَمْ يرجِعْ إليً شِئًا، فكنتُ أَوْجَدَ عليه منِّي على عثمانَ، فلَبِثْتُ لياليَ، فخَطَبَها إليً

رسولُ اللهِ ﷺ، فأنْكَحْتُها إيَّاه، فلَقِيَنِي أبو بكرٍ ﷺ، فقال: لَمَلَّكَ وَجَدتُ على جَدْتُها على جَدْصة، فلم أَرْجِعْ إليكَ بشيء؟ قال: قلتُ: نعم، قال: فإنَّه لم يَمْنَفنِي أَنْ أَرْجِعَ إليكَ شيئًا حينَ عَرَضْتَها عليَّ، إلاَ أنِّي سمعتُ رسول اللهِ ﷺ يَلْكُرُها، ولم أَكُنْ لِأَفْشِيَ سِرَّ رسولِ اللهِ ﷺ، ولو تَرَكُها، لَنَكَحْتُهاه.

# 📰 قَالَ ٱلمُصْيَفُ أَنْ صُوبِيَان (١٣٦/٢):

[ ﴿ (قال ابنُ مسعودٍ: إذا أَعْجَبَتْ أَحدَكُمُ امرأةً، فَلْيَذْكُرْ مَنَاتِنَهَا).

قال في «الإرواءِ» (١٩٩/٦): (لم أَقِفْ على سَنَيْهِ إلى ابنِ مسعودٍ). قُلُتُ:

وقَفْتُ عليه؛ أخرَجَهُ عبدُ الغنيُّ الأَزْديُّ في «المؤتلِفِ والمختلِفِ» (٣٠٩)، مِن طريقِ عبدِ العزيزِ بنِ إسماعيلَ الصَّيْدَلانيُّ، يُعْرَفُ بابنِ أبي الحديدِ، قال: حدَّثنا أبو هَمَّامٍ، الحديدِ، قال: حدَّثنا أبو هَمَّامٍ، قال: حدَّثنا حَفْصُ بنُ غِيَاثٍ، قال: حدَّثنا جِمَادُ بنُ أبي أيوبَ، عن قال: حدَّثنا جَمَادُ بنُ أبي أيوبَ، عن قال: حدَّثنا جَمَادُ امرأةً ذاتَ خَلْقٍ، فقال: حدَّثني إبراهيمُ، قال: قال عبدُ اللهِ: إذا رأى أحدُكُمُ امرأةً تُعْجِبُهُ، فَلَيْ وَلَيْ الْمَاتِنَهَا».

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ عبدُ العزيزِ بنُ إسماعيلَ الصَّيْدَلانيُ فيه جهالةً.

#### 🟾 قَالَٱلْمُصَنِفُٱبْنُ صُوتِيَان (١٤٤/٢):

﴿ (رَوَى أَبُو حَفْصٍ الْمُكْبَرِيُّ مَرَفُوعًا: (أَمْسُوا بِالْأَمْلَاكِ؛ فَإِنَّهُ أَفْظُمُ لِلْبَرَكَةِ)). لِلْبَرَكَةِ)).

قال في اللإرواءِ، (٦/ ٢١٢): (لم أقفُ على إسنادِه).

ۇر ئالت:

وَقَفْتُ على إسنادِهِ ؛ أخرَجَهُ النَّفْلَيقُ في «تفسيرِه» (٩٤/٧)، قال: وأخبَرَ في الحسينُ بنُ محمدِ، قال: حلَّننا عبدُ اللهِ بنُ يوسف بنِ أحمدَ بنِ مالكِ، قال: حلَّننا أبو العباسِ عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ بنِ حشيشِ البَفْداديُّ، قال: حدَّننا عبدُ اللهِ بنُ إبراهيمَ، عن سُفْيانَ بنِ عامرِ العَامِرِيِّ، عن صَافِيةً مَوْلاَتِهم، عن أبي هُرَيْرةً، قال: قال رسولُ الله ﷺ: (مَسُّوا بِالْأَمْلَاكِ؛ فَإِنَّه أَفْضَلُ فِي الْبُعْنِ، وَأَمْظَمُ فِي الْبُعْنِ، وَإِمْ اللهِ اللهُ اللهِ الله

#### 🛚 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيّان (١٤٦/٢):

﴾ (يَصِعُ \_ يعني: النُّكَاعَ \_ بغيرِ شهودٍ؛ فَعَلَهُ عُمَرُ (صوابُه: ابنُ عُمَرَ) وابنُ الزُّبَيْرِ).

أَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في المصنَّفِ ( ١٨٨/٦ ـ ١٨٩)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن أيوب، عن نافع، عن حَبِيبٍ مَوْلَى عُرْوَةً، قال: ابْعَثَنِي عُرْوَةً إلى عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ لِأَخْطُبَ له ابنةَ عبدِ اللهِ، فقالَ عبدُ اللهِ: نَعَمْ، إنَّ عُرْوَةَ لَأَهْلُ أَنْ يُرَرَّجَ، ثمَّ قال: ادْعُهُ، فدَعَوْتُهُ فلَمْ يَبْرَحُ حتَّى زَوَّجَهُ، فقال حبيبٌ: وما شَهِدَ ذلك غبرِي، وعُرْوَةُ، وعبدُ اللهِ، ولكنْ أَظْهَرُوهُ بعدَ ذلكَ وأَعْلَمُوا به الناسَ ا.

وحبيبٌ قليلُ الروايةِ، ذكرَهُ ابنُ حِبَّانَ في الثقاتِ، (٦/ ١٨٠)، وقال: (يُخْطِئُ)، ورَوَى عنه الزُّهْرِيُّ ونافعٌ والضَّحَّاكُ بنُ عثمانَ وجماعةٌ.

أَخرَجَ له مسلِمٌ في الإيمانِ مِن اصحيحِه، مقرونًا بغيرِه، وبقيةً رجالِه ثقاتٌ.

#### 🖀 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ صُوبِيَان (١٤٨/٢):

﴿ إِنَّ الْمِقْدَادَ بِنَ الْأَسُودِ الْكِنْدِيُّ تَزَوَّجَ ضُبَاعَةَ بِنْتَ الزُّبَيْرِ عَمَّ النَّبَيْرِ عَم النبيُّ ﷺ، وزَوَّجَ أبو بكرٍ أختهُ الأشعثَ بنَ قَيْسٍ الْكِنْدِيُّ، وزَوَّجَ عليًّ [بنتهُ أُمَّ كُلُنُوم مُمَرَ بنَ الخَطَّابِ).

أمَّا نكاحُ المِقْدادِ مِن ضُبَاحةً بنتِ الزُّبَيْرِ: فأخرَجَ أحمدُ في «المستَدِه (٢٠٢/١)، والبخاريُّ (٢/٢٦ ـ ط. العامرة)، ومسلِمٌ (١/٨٦ ـ ٨٦٨)، وغيرُهم، مِن حديثِ هشامِ بنِ عُرْوَةً، عن أبيه، عن عائِشةً، قالتُ: دَخَلَ رسولُ اللهِ ﷺ على ضُبَاعةً بنتِ الزُّبَيْرِ، فقال لها: (أَرَدتُ الحَجَّا)، قالتُ: واللهِ، ما أَجِدُني إلَّا وَجِعَةً، فقال لها: (حُجَّي وَاشْتَرِطي، قُولي: اللَّهُمَّ، مَجِلًى حَيْثُ حَبَسْتَني)، وكانتُ تحتَ المِقْدادِ بنِ الأسودِ.

والمّا يَكَاحُ الأشعثِ بِنِ قَيْسٍ مِن أَحْتِ أَبِي بِكرٍ: فَأَخرَجَ الطّّبَرانيُ فِي الكيرِهِ (/٢٣٧)، مِن طريقِ عبد المؤمِنِ بِنِ عليَّ، ثنا عبدُ السلام بنُ حُرْبٍ، عن إسماعيلَ بِنِ أبي خالدٍ، عن قيسٍ بنِ أبي حازمٍ، قال: فَلَمَّا فُرَعَ بَالأَشعثِ بنِ قيس أُسِيرًا على أبي بكر الصّّدِيقِ عَلَيْهُ، أَطلَقَ وَثَاقَهُ وَزَجّهُ أُخْتَهُ، فَاخْتَرَطُ سَيْفَهُ، ودَخلَ سُوقَ الإبلِ، فجَعَلَ لا يَرَى جَمَلًا ولا ناقةً إلّا عَرْقَبَهُ، وصاح الناسُ: كَفَرَ الأَشعثُ، فلمًا فَرَغَ، طَرَحَ سَيْفَهُ، وقالَ: إنِّي واللهِ ما كَفَرْتُ، ولكنْ زوَّجَنِي هذا الرجلُ أُختَهُ، ولو كنَّا في بلادِنا، كانتُ لنا وَلِيمةً غير هذه، يا أهلَ المدينةِ، انْحَرُوا وكُلُوا، ويا أصحابَ الإبلِ، تَعَالَوْا خُلُوا شَرْوَاهَاهُ.

ورجالُهُ ثقاتٌ، وإسنادُهُ صحيحٌ.

قال الهَيْثَمِيُّ في «المَجْمَعِ» (٩/٤١٥): (رجالُهُ رجالُ الصَّحِيحِ، غيرَ عبدِ المؤمنِ بنِ عليَّ، وهو ثقةً). انتهى. وأَخرَجَ الواقديُّ، وعنه ابنُ سعدٍ في «الطَّبقاتِ» (٥/ ١٠ - ١١)، مِن طريقِ هشام بنِ سعدٍ، عن زيدِ بنِ أسلمَ، عن أبِيه، قال: «اشْتَوَانِي عُمَرُ سَنَةَ اثْتَىٰ عَشْرَةَ، وهي السَّنَةُ التي قُدِمَ بالأشعثِ بنِ قيسِ فيها أسيرًا، فأنا أنظُرُ إليه في الحديدِ يُكلِّمُ أبا بكرِ الصَّدِّينَ هَيُّه، وأبو بكرٍ يقولُ له: فَمَلْتَ وَفَعَلْتَ، حتَّى كان آخِرَ ذَلِكَ أَسْمَعُ الأشعثَ بنَ قَيْسٍ يقولُ: يا تحليفة رسولِ الله، اسْتَبْقِني لِحَرْبِك، وَزَرِّجْنِي أُخْتَكَ، ففَعَلَ أبو بكرٍ، فمَنْ عليه وزَوَّجهُ أُخْتَهُ أُمْ فَرْوَةً بنتَ أبي قُحَافةً، فولَدَتْ له مُحمَّد بنَ الأشعثِ».

ومحمدُ بنُ عُمَرَ الواقديُّ ضعيفُ الحديثِ، وهشامُ بنُ سعدٍ فيه ضَمْفُ، قال أبو داودَ: (هشامُ بنُ سعدٍ أَثْبَتُ النَّاسِ في زيدِ بنِ أَسْلَمَ). انتهى.

وأخرَجَ السَّهْميُّ في «تاريخ جُرْجانَ» (٢٦٢)، مِن طريقِ سليمانَ بنِ عبدِ الرحمٰنِ، عن عبدِ اللهِ بنِ مَرُّوانَ الجُرْجانيِّ، عن سفيانَ النَّوْريِّ، عن أبيه، عن جَدَّه: «أنَّه شَهِدَ أبا بكرِ زَوَّجَ الأشعثَ بنَ قَيْسٍ سِنَانَ أختُهُ».

وعبدُ اللهِ بنُ مَرُوانَ قال ابنُ حِبَّانَ فيه: (لا يَحِلُّ الاحتجاجُ به). انتهى.

وَلَيَّنَهُ ابنُ عَدِيٌّ، وهو مُقِلُّ الروايةِ، وجَدُّ سفيانَ لم أُعرِفْهُ.

واثمًا نكائح مُمَرَ مِن أُمَّ كُلنوم: فأخرَجَهُ البخاريُ (٢٢١/٣) (٣٦٠ط. العامرة) وغيرُه، مِن طريقِ الزُّهْريُ، قال ثَغْلَبُهُ بنُ مالكِ: وإنَّ عُمَرَ بنَ
الخَطَّابِ قَسَمَ مُرُوطًا بينَ نساءِ من نساءِ أهلِ المدينةِ، فبَقِيَ مِرْطٌ جَيِّدٌ،
فقال له بعضُ مَنْ عندَهُ: يا أميرَ المُؤمنينَ، أُعْطِ هذا بنتَ رسولِ اللهِ ﷺ
التي عِنْدَكَ ـ يُريدونَ أُمَّ كُلنُومٍ بنتَ عليَّ ـ فقال عُمَرُ: أمُّ سَلِيطٍ أحقُ به،
وأمُّ سَلِيطٍ مِن نساءِ الأنصارِ مِمَّنْ بايَعَ رسولَ اللهِ ﷺ، قال عُمَرُ: فإنَّها
كانتُ تُزْفِرُ لنا القِرَبَ يومَ أُحُدِه.

#### 🛚 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ صُوبِيَان (١٥٤/٢):

﴿ ﴿ وَلَا لَعَبِدِ جَمُّعُ أَكْثَرَ مِن ثِنتَيْنٍ ؛ وَهُو قُولُ غُمَرَ وَعَلَيٌّ ﴾ .

أمَّا أَثَرُ مُمَرَ: فأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في المصنَّفِ، (٧/ ٢٧٤)، ومِن طريقِهِ الإمامُ أحمدُ (()، قال عبدُ الرَّزَّاقِ: عن مَعْمَر، عن أيوب، عن ابن سِيرِينَ: وأنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ سأَلَ النَّاسَ: كَمْ يَجِلُّ للمَبْدِ أَنْ يَنْكِحَ؟ فقالَ عبدُ الرحلٰنِ بنُ عَرْفٍ: اثْنتَيْنِ، فَصَمَتَ عُمَرُ، كانَّه رَضِيَ بذلكَ وأَحَبَّهُ، قال بعضهم: قال له عُمَرُ: وافَقْتَ الذي في نَفْسِيَ.

ولفظُ أحمدَ فيه: ﴿فقالَ عبدُ الرحمٰنِ بنُ عوفٍ: يَتَزَوَّجُ لِنَتَيْنِ وطلاقُهُ ثِنتانِ﴾.

وأخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورِ (٣/ ٢/٣٩ ـ ط. الأولى)، ومِن طريقِهِ البَّيْهَتِيُّ (٧/ ١٥٨)، مِن طريقِ سفيانَ، عن أيوبَ، به بنحوِه.

وإسنادُهُ منقطِعٌ.

وأخرَجَهُ الشَّافِعِيُّ في «الأُمِّ» (٣٦/٥ ط. بولاق)، وفي «المسلَدِه» (٢٩٨)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقِيُّ في «الكُبْرى» (٢٩٨)، ٢٥٨، ٤٥٥)، وأخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورِ (٣/ ٤٤١)، وعبدُ الرَّزَّاقِ (١/ ٢٢١، ٢٧٤)، والدَّارَقُطنيُّ في «السُّننِ» (٣٠٨/٣)، ومِن طريقِهِ ابنُ الجَوْزِيِّ في «التَّحقيقِ» (٩/ ٣٨ ـ ٣٩)، مِن طريقِ سُفْيانَ، عن محمدِ بنِ عبدِ الرحمٰنِ، عن سليمانَ بنِ يَسَارٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ عُتُبَةً، عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، قال: «يَنكِحُ العبدُ امْرَأَتَيْنِ، ويُطَلِّقُ طَلْقَتَيْنِ، وتَعْتَدُ الأَمَةُ خَيْضَتَيْنِ، وإنْ لم تكن تَجِيفُ فَشَهْرَيْنِ، وإنْ لم تكن تَجِيفُ فَشَهْرَيْنِ، أو شَهْرًا ويَضْفًا».

<sup>(</sup>١) ذَكَّرُهُ عن أحمدَ من هذا الطريق: الزركشيُّ في اشرح مختصر الخرقي، (٥/ ١٣٠).

وهذا لفظُ الشافعيّ، وإسنادُهُ صحيحٌ، وخرَّجه بهذا اللفظِ في الطلاقِ من «الإِرْواء» (١/٠٠).

وأمَّا أَثَرُ عليَّ: فأخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (١٥٨/٧)، وعبدُ الرُّزَاقِ (٧/ ١٥٤)، مِن وعبدُ الرُّزَاقِ (٧/ ٢٧٤)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنّفِ» (٤٤٤/٤)، مِن طريقِ جعفرِ بنِ محمدِ، عن أبِيه؛ أنَّ عليًّا قال: «يَنكِحُ العبدُ اثنتَيْنِ؛ لا يَزيدُ عليهما».

وإسنادُهُ منقطِعٌ.

#### 📰 قَالَ ٱلمُصَنِفُ ٱبنُ ضُوتِيان (١٥٥/٢):

﴿ (رُوِيَ: ﴿ أَنَّ رَجُلًا مِن العَرَبِ تَرَكَ الْبَنْتَهُ صند مُمَرً، وقالَ: إذا وَجَدتُ كُفْنًا، فزوَّجُهُ ولو بِشِرَاكِ نَعْلِه، فزَوَّجَها عثمانَ بنَ عَفَّانَ).

قُلْتُ؛ أَخرَجَهُ السَّرَقُسُطِيُّ في الدلائلِ (٢/ ٤٧٠)، وابنُ صَاكِرَ في الريخ دِمَشْقَ (٢٩ ٢٩٢)، وابنُ شَبَّة في الريخ المدينة (٣/ ٢٩٢)، مِن طريقِ عبدِ العزيزِ بنِ عَمْرَ، قال: نا مُحْرِذُ بنُ جعفرٍ، عن جَدِّهِ، قال: ﴿قَلِمَ جُنْلَبُ بنُ عَمْرِهِ بنِ حُمَمَةَ الدَّوْسِيُ المدينة مُهاجِرًا، ثمَّ مَضَى إلى الشام، وخلَف ابنتَهُ أُمَّ أَبَانِ عند عُمَرَ بنِ المَخطَّابِ عَلَيْهُ، فقال: يا أميرَ المؤمِنِينَ، إِنْ وَجَدتُ لها كُفْنًا فرَرِّجُها، ولم بِشرَاكِ نَمْهِ، فقال: يا أميرَ المؤمِنِينَ، إِنْ وَجَدتُ لها كُفْنًا فرَرِّجُها، عَمْرُ مِن عُنْمانَ، فجاءَ عُنْمانُ بَمَهْرِها، فأَخذَهُ عُمَرُ في يَدَيْهِ، فقال: يا بُنيَّةُ، مُدِّي حُذْلَكِ، فَفَتَحَتْ عُمْرُ في يَدَيْهِ، فقالتِ: يا بُنيَّةُ، مُدِّي حُذْلَكِ، فَفَتَحَتْ عَمْرُ في يَدَيْهِ، فقالتِ: اللَّهُمَّ، بارِكْ لي فِيهِ، فقالتَ: وَاسَوْءَةَاهِ.

وهذا خبرٌ منكَّرٌ؛ عبدُ العزيزِ بنُ عِمْرانَ بنِ عبدِ العزيزِ متروكُ الحديثِ.

### 🗷 قَالَ ٱلْمُصَنِّفُ أَبْنُ صُوبِيَان (١٥٧/٢):

﴿ يُرْوَى صِحَّةُ الشَّرْطِ في النكاحِ، وكونُ الزوجِ لا يَمْلِكُ فَكُهُ؛ عن عُمْرَ وسعدِ بنِ أبي وَقَاصِ ومعاويةَ وعَمْرِو بنِ العاصِ).

أَمَّا أَثْوُ هُمَوَ: فساقَ مَثْنَهُ المصنَّفُ بعدَ هذا الموضعِ، وخرَّجَه في «الإرواءِ» (٣٠٣/٦) ٣٠٤).

وأمّا أثّرُ سعلِ بن أبي وَقَاصٍ: فأخرَجَهُ ابنُ عبدِ البَرِّ في «التمهيدِه (١٦٨/١٨) مِنْ طريقِ ابنِ أبي الدُّنيا، حدَّثنا العباسُ بنُ طالب، حدَّثنا أبو إسحاقَ الطَّالَقَانيُّ، عن ابنِ العبارَكِ، عن داودَ بنِ قَيْسٍ، قال: حدَّثننا أبي وقاصٍ، قالتْ: «رأيتُ حَدَّثَنني أُمِّي وكانتُ مَوْلاً نافعِ بنِ عُبْبةَ بنِ أبي وقاصٍ، قالتْ: «رأيتُ سعدًا زَوَّجَ ابْنَتَهُ رجلًا مِنْ أهلِ الشَّام، وشَرَطَ لها ألَّا يُخرِجَها، فأرادَتْ أن تَخرُجَ مَعَهُ، فنَهامَا سعدٌ، وكرة خُرُوجَها، فأبَتْ إلَّا أنْ تَخرُجَ ، فقال سعدٌ، وكرة خُرُوجَها، فأبَتْ إلَّا أنْ تَخرُجَ ، فقالت: سعدٌ: اللَّهُمَّ، لا ثَبُلُغُهَا ما تُرِيدُ، فأذرَكها الموتُ في الطّريق، فقالتْ:

تَذَكَّرْتُ مَنْ يَبْكِي عَلَيَّ فَلَمْ أَجِدْ مِنَ النَّاسِ إِلَّا أَعْبُدِي وَوَلاثِدِي،

وإسنادُهُ صحيحٌ عن أمَّ داودَ بنِ قيسٍ.

وأمّا أثرُ معاويةَ ومَعْرِو بنِ العاصِ: فأخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورٍ في «المحلَّى» «السُّننِ» (٢/٢/٢/ ـ ط. الأولى)، ومِن طريقِه ابنُ حَرَّمٍ في «المحلَّى» (٩/ ٥١٧ ـ ٥١٨ ـ ط. المُنيريةِ)، وعبدُ الرَّزَّاقِ (٢/٢٨/١)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٤/ ٢٠٠)، مِن طريقِ عبدِ الكريم الجَزَريُ، عن أبي عُبيدةُ أن بنِ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ، قال: «أَتِيَ معاويةُ في امرأةٍ شَرَطَ لها زوجُها: أنَّ لها دَارَها، فسَأَلَ عَمْرَو بنَ العاصِ؟ فقال: أَرَى أَنْ يَفِيَ لها بشَرْطِها».

<sup>(</sup>١) في «المحلِّي»: (أبو عبيد)؛ وهو خطأً.

وهذا اللفظُ لعبدِ الرُّزَّاقِ، وهو أنتُم، وإسنادُهُ صحيحٌ.

# 📰 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ ضُوتِيَان (١٥٨/٢):

﴿ (والعَمَلُ عليه \_ يعني: بُطْلانَ نكاحِ المُحَلِّلِ \_ عند أهلِ العلمِ مِن أصحابِ النبيِّ ﷺ؛ منهم: عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ، وابنُهُ، وعثمانُ بنُ عَقَّانَ، ورُوِيَ عن عليِّ وابنِ عباسٍ).

أمَّا أَثُوْ هُمَرَ: فأَخرَجَهُ البَيْهَنِيْ في «الكُبْرِى» (٢٠٨/٧)، وسعيدُ بنُ منصورِ في «الشُننِ» (٢/ ٧٥ - ط. الأولى)، وحبدُ الرَّزَاقِ (٦/ ٢٥٧)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٢٩٤/٤)، وحَرْبٌ الكِرْمانيُّ، وأبو بكر الأثرَمُ، والجَوْزِجانيُّ أَنَّ وابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (٢٩٩/١١ - ط. المُنيريةِ)، مِن طُرُقٍ عن الأعمشِ، عن المُسيَّبِ بنِ رافع، عن قَبِيصَةَ بنِ جابرٍ، قال: قال عُمَرُ ﴿ اللهِ أَوتَى بِمُحَلِّلٍ ولا مُحَلِّلٍ له إلا أوتَى بِمُحَلِّلٍ ولا مُحَلِّلٍ له إلا رَجَنْهُما».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

ورُوِيَ عنه مِن غيرِ هذا الوجهِ؛ وفيه ضَعْفٌ.

وامَّا أَثَرُ ابنِ مُمَرَ: فخرَّجَه نَظَّلَهُ في الإرواءِ (٦/ ٣١٢ ـ ٣١٢).

وأمًّا أَثْرُ عشمانَ: فأخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٢٠٨/٧)، والبخاريُّ في «المحلَّى» (٢٠٨/٠)، والبخاريُّ في «المحلَّى» (٢٠٠)، والبنُ حَرْمٍ في «المحلَّى» (٢٠٠)، مِن طريقِ الليثِ بنِ سعدٍ، عن محمدِ بنِ عبدِ الرحمٰنِ، عن أي مَرْزوقِ التَّجِيئِ: «أنَّ رجلًا أَتَى عثمانَ بنَ عَقَّانَ ﷺ في خلافتِهِ وقد

 <sup>(</sup>۱) عزاه لحرب الكِرْماني والأثرم والجوزجاني مِن هذا الوجه: ابنُ كثيرٍ في «التفسير»
 (۱/۳/۱ ـ ط. الشعب).

رَكِبَ، فسألَهُ، فقال: إنَّ لمي إليك حاجةً يا أميرَ المؤمنينَ، قال: إنِّي الآنَ مُستَفْجِلٌ، فإنْ أردتُ أن تَركبَ خَلْفِي حتى تَقْفِينَ حَاجَتَكَ، فرَكِبَ خَلْفِي حتى تَقْفِينَ حَاجَتَكَ، فرَكِبَ خلْفَهُ، فقال: إنَّ جازًا لمي طَلَّقَ امراتَهُ في غَضَبِهِ، ولَقِيَ شِئَّةً، فأَرَدتُ أن أَحتَبِبَ بنَفْسِي ومالي، فأتَزَوَّجَها، ثُمَّ أَبْتَنِيَ بها، ثم أَطَلُقَها، فتَرْجِعَ إلى زَوْجِها الأوَّلِ، فقال له عثمانُ: لا تَنْكِخُها إلَّا نكاحَ رَغْبَةٍ،

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ محمدُ بنُ عبدِ الرحمٰنِ بنِ عَنَجٍ مجهولٌ، أخرَجَ له مسلِمٌ في اصحيحِهِ، متابَقةً، والتَّجِيئُ لم يَسْمَعْ مِن عثمانَ بنِ عقَّانَ ﷺ.

وأخرَجَ البَيْهَةَيُّ (٢٠٨/٧ ـ ٢٠٩)، مِن طريقِ ابنِ لَهِيعَةً، عن بُكَثْرِ بنِ الأَشْجُ، عن سليمانَ بنِ يَسَارِ: •أنَّ عثمانَ بنَ عفانَ ﷺ رُفِعَ إليه أَمْرُ رجلٍ تَزَوَّجَ امرأةً لِيُحِلِّها لِزَوْجِها، ففَرَّقَ بينهُما، وقال: لا تَرجِعُ إليه إلّا بنكاح رغبةٍ غيرٍ دُلْسَةٍ».

وإسنادُهُ ضعيفٌ أيضًا.

وأمَّا حليثُ عليَّ: فخرُّجَه عنه في «الإرواءِ» (٣٠٨/٦ \_ ٣٠٩).

وأمَّا حليثُ ابنِ عباسٍ: فخرَّجَه عنه أيضًا في االإرواءِ، (٣٠٩/٦)، وخرَّجَه موقوقًا آلُ الشيخ في «التكميلِ» (١٣١).

## 🕿 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ صُوتِيَان (١٦١/٢):

﴿ (وَتَمْلِكُ الفَسْخَ مَنْ عَتَقَتْ كَلُّها تحتَ رقبقٍ... إِلَّا إِنْ كَان خُرًّا؛ َ وهو قولُ ابنِ عُمَرَ وابنِ عباسٍ).

أَمَّا أَثْوُ ابِنِ هُمَرَ: فأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٧/ ٢٥٤)، مِن طريقِ عُبَيْدِ اللهِ، وعبدِ اللهِ، عن نافعٍ، عن ابنِ عُمَرَ ﷺ، قال: ﴿إِذَا أَعْتِقَتْ عند حُرَّ، فلا خِيَارَ لها».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ أيضًا (٧/ ٢٥١)، مِن طريقِ ابنِ أَبِي لَيْلَى، وعبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، عن نافعٍ، عن ابنِ عُمَرَ ﷺ، قال: اللا تُخَيِّرُ إِلَّا أَن تكونَ عند عبدِه.

وأخرَجَهُ بكرُ بنُ بَكَّارِ في اأحاديثِه، (٣٤ ـ ٣٥)، مِن طريقِ لبثٍ، عن نافع، به بمعناه.

وَأَمَّنَا أَثْرُ ابنِ صِناسٍ: فأخرَجَهُ ابنُ أبني شَيْبةَ في "المصنَّفِ" (٢١٠/٤)، مِن طريقِ سعيدٍ، عن قَتَادةً، عن ابنِ المسيَّبِ وسُلَيْمِ بنِ يَسَادٍ والحسنِ وعِكْرِمةً عن ابنِ عباسٍ ظَلِّك، قال: «لا خِيارَ لها على الحُرَّه.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأمًّا قولُ ابنِ حَرَّم كَلَّلُهُ في «المحلَّى» (١٥٣/١٠ ـ ط. المُنيريةِ): (ويَنسُبُ قومٌ ذلك إلى ابنِ عباسٍ، ولا نَعْلَمُ هذا عنه). انتهى: أي: لم يَقِفْ عليه مُسْنَدًا، وفيما ذَكَرْتُهُ زيادةُ عِلْم مقلَّمةً.

# 🟿 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَنْ صُنُوبِيَان (١٦٢/٢):

﴿ (فَإِنْ مَكَنَتُهُ مِن وَظْنِها أَو مُبَاشَرَتِها أَو قُبَلَتِها، بَطَلَ خِيَارُها... رُوِيَ ﴿ وَمِ اللَّهِ مَا اللَّهُ مَا اللَّهِ مَا اللَّهِ مَا اللَّهِ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهِ مَا اللَّهُ مَا اللَّهِ مَا اللَّهُ مِنْ مِنْ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مَا اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مُنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّالِمُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُولِي مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ مِنْ مِنْ اللَّهُ مِنْ اللَّل

أمَّا أثْرُ ابنِ عُمَرَ: فساقَ مَثْنَهُ المصنَّفُ بعدَ هذا الموضعِ، وخرَّجَه في «الإرواءِ» (٦/ ٣٢١).

وامًّا أَثَوُ حَفْصةَ: فأخرَجَهُ مالكٌ في الموطّاِ، (٢٣/٣)، وعنه الشافعيُّ في «الأُمَّ» (٥٦٣/٥)، وعنه الشافعيُّ في «الأُمَّ» (١٠٩/٥)، وفي «المسنئلِ» (٢٧٥/٧)، ومِن طريقِه البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٧/ ٢٢٥)، وعبدُ الرُّزَّاقِ في «المُصنَّفِ» (٧/ ٢٥١)، مِن طريقِ الزُّهْريِّ، عن عُرُوةَ بنِ الرُّهْرِيِّ، عَن عُرُوةَ بنِ

عَبْدِ، وهي أَمَةٌ يومئذِ، فعَتَقَتْ، قالتْ: فأَرْسَلَتْ إليَّ حَفْصةً ﴿ اللهُ وَجُ النبيُ ﷺ فلَتَعَنِّنِي، فقالتْ: إنِّي مُحْبِرَتُكِ خَبَرًا، ولا أُحِبُ أَنْ تَصْنَعِي شيئًا، إنَّ أَمْرَكِ بِيَلِكِ ما لم يَمْسَسُكِ زَوْجُكِ، فإنْ مَسَّكِ، فلَيْسَ لَكِ مِنَ الأمرِ شيءٌ، قالتْ: فقلتُ: هو الطلاقُ، ثُمَّ الطلاقُ، ثُمَّ الطلاقُ، ثُمَّ الطلاقُ،

وإسنادُهُ صحيحٌ عن زَبْرَاءَ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنّفِ» (٢١٢/٤)، وغيرُهُ، مِن طريقِ قَتَادَةَ، عن حَفْصةَ زوجِ النبيِّ ﷺ: «أنَّها أَعْتَقَتْ جَارِيةً لها، فقالتْ: إنْ وَطِئَكِ زَوْجُكِ، فلا خِيَارَ لكِ،؛ وفيه انقطاعٌ.

### 🕿 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ ٱبْنُ صُوبِيَان (١٦٣/٢):

﴾ (يَثْبُتُ خِيَارُ العَيْبِ لكلِّ واحدٍ مِن الزَّوْجَيْنِ؛ رُوِيَ عن عُمَرَ وابنِهِ ۗ وابنِ عباسٍ).

أمًّا أَثُو هُمَرَ: فساقَ مَتْنَهُ المصنَّفُ بعدَ هذا الموضعِ (٢/١٦٤)، وخرَّجَه في «الإرواءِ» (٣٢٨/٦).

وأمَّا أَثَرُ ابنِ هُمَرَ: فَيُنظَرُ.

وَأَمَّا أَثْرُ ابِنِ عِباسٍ: فَأَخْرَجَهُ الدَّارَقُطنيُّ (٢٦٧/٣)، والبَيْهَةيُّ في الكَّبْرِي، (٢٦٧/٣)، والبَيْهَة في الكُبْرِي، (٧/ ٢٦٥)، مِن طريقِ عبدِ الولِّمَابِ بنِ عطاءٍ، عن شُعْبَةَ ورَوْحٍ، عن عَمْرِو بنِ دِينارٍ، عن جابرِ بنِ زيدٍ، عن ابنِ عباسٍ، قال: «أربعٌ لا يَجُوزُ في بَيْعٍ ولا نِكَاحٍ: المَجْنونةُ والمَجْنُومةُ والبَرْصَاءُ والغَلْفَاءُه.

وهذا اللفظُ للدَّارَقُطنيُّ.

وأَخرَجَهُ الشافعيُّ في الأُمَّ (٧٥/٥) عن سفيانَ بنِ عُبَيْنَةَ، وسعيدُ بنُ منصورِ (٣/ ٢٤٦/١) عن سفيانَ أيضًا وحمَّادِ بنِ زيدٍ، ومِن طريقِ الشافعيِّ وسعيدِ أخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في الكُبْرى ( ( ٢١٥ / ٢٠)، وأخرَجَهُ أيضًا في الكُبْرى، عن رَوْحِ بنِ القاسم، وعبدُ الرَّزَّاقِ (٦ / ٢٤٣) عن ابنِ جُرَيْجٍ، وابنُ أبي شَيْبةَ في المصنَّفِ، (٤ / ١٧٥) عن أيوبَ؛ جميعُهُمْ عن عَمْرِو بنِ دِينارٍ، عن جابرٍ؛ مِن قولِهِ بنحوِه.

وهو الصُّوابُ فيما يظهرُ، واللهُ أعلمُ.

فعبدُ الومَّابِ بنُ عطاءِ الراوي عن شُعْبةَ ورَوْحِ فيه ضعف، وإنْ أخرَجَ له مسلِمٌ في اصحيحه ؛ فإنَّه انتقى مِن حديثِهِ ما رواه عن سعيدِ بنِ أَبي عَرُوبةَ خاصَّةَ لمُلازَمَتِه وصُحْبَتِهِ له، مع كثرةِ شيوخِ عبدِ الوهابِ ؛ بل منهم مَنْ هو أوثقُ مِن سعيدٍ، وقد قال البخاريُّ في «الضَّعفاءِ» (٧٧): (ليس بالقويٌ عندهُم)، وقال أحمدُ: (ضعيفُ الحديثِ مُضْطَرِبٌ)؛ كما في «الشَّعفاءِ» للمُقَيِّليُّ (٣/ ٧٧)، ووثَقه ابنُ مَعِينِ والدَّارَقُطنيُّ.

وقد رواه عن رَوْحٍ غيرُهُ، فأوققَهُ على جابرِ بنِ زيدٍ؛ كما تقدَّم عند البِّهْقِيُّ في السُّنيه).

# 🖀 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ صُوسَيَان (١٦٥/٢):

(ويَرْجِعُ به \_ يعني: المَهْرَ \_ على المُغَرَّ له مِنْ زَوْجةِ ووليَّ ووكبلِ؛
 لِمَا تَقَدَّمُ عن عُمَرَ، وعنه \_ أي: عن الإمامِ أحمدَ \_ لا يَرْجِعُ على أحدٍ؛ لأنَّ ذلك يُروَى عن عليًّ).

أَمَّا أَلُورُ هُمَرَ: فتقدَّم عند المصنَّفِ (١٦٤/٢)، وخرَّجَه في «الإرواءِ» (٣٢٨/٦).

وامًّا أَثَرُ عَلَيَّ: فَأَخْرَجَهُ سَعِيدُ بَنُ مَنصُورٍ فِي ﴿السُّنٰنِ﴾ (٣/ / ٢٤٥ ـ ٢٤٠)، وبِنُ حَزْمٍ فِي ﴿الكُبْرى﴾ (٧/ ٢١٥)، وابنُ حَزْمٍ فِي ﴿الكُبْرى﴾ (٧/ ٢١٥)، وابنُ حَزْمٍ فِي «المحلَّى» (١٠٠/١٠)، وغيرُهم، مِن طريقِ سفيانَ، عن مطرِّفٍ، عن

الشَّعْبِيِّ، عن عليٌّ هُلِيُّه، قال: ﴿ أَيُما رَجَلِ نَكَحَ امْرَأَةً وَبِهَا بَرَصٌ أَو جُنُونٌ أَو جُذَامٌ أَو قَرَنٌ، فَرَوْجُهَا بالخِيَارِ مَا لَمْ يَمَسَّهَا، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ، وإِنْ شَاءَ ظَلَّقَ، فإِنْ مَسَّهَا، فلها المَهُرُ بِمَا اسْتَحَلَّ مِن فَرْجِها.

وأخرَجَهُ الدَّارَقُطنيُّ (٣/ ٢٦٧)، وسعيدٌ (٣/ / ٢٤٥)، وعبدُ الرَّزَاقِ (٢٤٣/٦)، مِن طريقِ إسماعيلَ بنِ أبي خالدِ، عن الشَّغبيِّ، عن عليِّ، قال: «أَيُّما رجلٍ تَزَوَّجَ امرأةً مَجْنونةً أو جَذْماءَ أو بها بَرَصٌّ أو بها قَرَنْ، فهى امرأتُهُ، إنْ شاءَ طلَّقَ، وإنْ شاءَ أَمْسَكَ».

وإسنادُهُ منقطِعٌ؛ عامرٌ الشَّعْبيُّ لم يَسْمَعْ عليًّا.

وأخرَجَهُ مسدَّدٌ في «المسنَدِ» ـ كما في «المَطالِب؛ ١٥٦/٢) ـ مِن طريقِ قَتَادَةَ، عن الحسنِ، عن عليَّ، نحوه؛ وفيه انقطاعٌ.

وَأُورَدَهُ ابنُ حَرْمُ (١١٠/١٠) مِن طريقِ شُعْبةً، عن الحَكَمِ بنِ عُنْبَةً، عن الحَكَمِ بنِ عُنْبَةً، عن علي بنِ المَخْدُومةِ والبَرْصاءِ وَالْ عَلَى المَجْدُونَةِ والمَجْدُومةِ والبَرْصاءِ وَنَاتِ القَرَنِ: ﴿إِنْ دَخَلَ بِهَا فَهِي امرأتُهُ، وإِنْ عَلِمَ بِهَا قَبْلَ أَن يَدْخُلَ، وَإِنْ عَلِمَ بِهَا قَبْلَ أَن يَدْخُلَ، وَيُسْهِما. انتهى.

والحَكُمُ لم يُدْرِكُ عليًّا.

وأخرَجَهُ سُرَيْعُ بنُ يونسَ في اكتابِ القضاوا (٦٦)، مِن طريقِ جُويْدِ بنِ سعيدٍ، عن الضَّحَّاكِ عن عليْ؛ أنَّه كان يقولُ: اإذا وَطِئها، فقدْ وَجَبَتْ عليه، وإذا رَأى العَيْبَ قَبْلَ أن يَطأها، فهو بالخيارِ؛ إنْ شاء أَخَذَ، وإنْ شاء رَدًا.

وجُوَيْبِرٌ ضعيفٌ، والضَّحَّاكُ لم يَسْمَعُ مِن عليُّ.





# كتابُ الصَّدَاقِ

#### 📰 قَالَ ٱلمُصَيِّنِفُ أَبْنُ ضُوبِيَان (١٧١/٢):

[ ﷺ (زَوَّجَ أَبَا طَلْحَةً على إسلامِه).

أَغْفَلَ ذِكْرَهُ في «الإرواءِ».

وقد أخرَجَهُ النَّسَائِقُ في الكُبْرى، (٣/ ٢٨٥ ـ ٢٨٦)، والحاكمُ في المُستدرَكِ، (١٧٩/٢)، وعنه البَيْهَقِقُ في الكُبْرى، (٧/ ١٣٢)، وابنُ عبدِ البَرِّ في التمهيدِ، (١٩/٢١)، وأبو نُعَيْم في الحلْيةِ، وابنُ عبدِ البَرِّ في التحقيقِ، (٣/ ٢١٥)، وأبو نُعَيْم في الحلْيةِ، (٢٠/٣١)، وبين طريقِهِ ابنُ الجَوْزِيِّ في التحقيقِ، (٣٢٨ ـ ٣٢٤)، وغيرُهم جماعةٌ، مِن طُرُقٍ عن حَمَّادِ بنِ سَلَمَةً، عن ثابتِ وإسماعيلَ (١٠ بنِ عَيْرُهم جماعةٌ، مِن طُرُقٍ عن حَمَّادِ بنِ سَلَمَةً، عن ثابتِ وإسماعيلَ (١٠ بنِ عَلْمَ أَنْ إَلَهَكَ الذي تَعْبُدُ خَشَبَةٌ المَّبَهِ، فقالتْ: يا أبا طَلْحَةَ، الستَ تَعْلَمُ أَنْ إِلَهَكَ الذي تَعْبُدُ خَشَبَةٌ نَبَتَتْ في الأرضِ، وَنَجَرَها حَبَشِيْ بَنِي فلانِ؟! قال: بَلَى، قالتْ: فلا تُصَاحِبْنِي إِنْ تَعْبُدُ خَشَبَةٌ نَبَتَتْ في الأرضِ نَجَرَها حَبَشِيْ بَنِي فُلانِه! فِي الْمُرْفِى نَجَرَها حَبَشِيْ بَنِي فُلانٍ، إِنْ لَنْكُرُهُ في أَمْرِي، قال: أَنْظُرُ في أَمْرِي، قال: أَنْظُرُ في أَمْرِي، قال: أَنْظُرُ في أَمْرِي، قال:

<sup>(</sup>١) كذا هو في جميع المصادر، وجاء في نسخة من «التمهيد» لابن عبد البرّ: (إسحاق بن عبد الله»)، وأثبتها المحتّق وصوّبها، فما أصاب، وإسماعيلُ أخو إسحاق ليس له ترجمةً في «التهذيب»، ولأخيه روايةً عند الجماعة؛ وعلى هذا اعتمد محتّق «التمهيد»؛ وقد أثبتة كما هو في هذه المصادر الحافظ البرّيّ في «تحفة الأشراف» (٩٣/١)، وابن حجر في «إتحاف المُهَرة» (٢١/١١).

فَذَهَبَ، ثُمْ رَجَعَ، فقالَ: أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، قالتْ: يا أَنْسُ، زَوِّجْ أِبا طَلْحَةَه.

وإسنادُهُ صحبحٌ.

وأخرَجَهُ النَّسَانِيُّ في «الكُبْرى» (٣١٢/٣)، وفي «الصُّغرى» (٢/ ١١٤)، والضَّبَاءُ في «المختارة» (٤٢٦/٤)، وابنُ حِبَّانَ (٢١/ ١٥٥)، والضَّبَاءُ في «المحتارة» (٤٢٦/٤)، وابنُ حِبَّانَ (١٧٩/١)، ومِن طريقِه الطَّبَرانِيُ (٥/ ٩٠ \_ ٩١) (١٠٥/٥٥)، وأبُو نُعَيْمٍ في «الحِلْية» (٢/ ٩٥)، وغيرُهم، مِن طريقِ جعفرِ بنِ سليمانَ، عن ثابتٍ، عن أنس، قال: «خَطَبَ أبو طَلْحَةً أُمَّ سُلَيْم، فقالتُ: واللهِ، ما مِثْلُك يُرَدُّ يا أبا طَلْحَةً، ولا يَجِلُّ لي أَنْ أَتَزَوَّجَكَ، فإنْ تُسْلِمةً، ولا يَجِلُّ لي أَنْ أَتَزَوَّجَكَ، فإنْ تُسْلِمةً فذَاكَ مَهْرِي، وما أَسْأَلُكَ غَيْرَه، فكان ذلك مَهْرَها...»، الحديث

وإسنادُهُ صحيحٌ، ورُويَ مِن أوجهِ أخرى عن أنسٍ ﴿

#### 🟾 قَالَٱلْمُصَنِفُٱبْنُ صُوبِيَان (١٧٤/٢):

尔 (ليس له ـ يعني: العبدَ ـ النِّكَاحُ بغيرِ إذنِ سَيِّيو، فإنْ فَعَلَ، ففِيهِ روايتانِ؛ أظهرُهُما البُطْلانُ؛ وهو قولُ عثمانَ وابنِ عُمَرَ).

أمَّا أَثَرُ عَمْمانَ: فَأَخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ كما في "المسائلِ بروايةِ ابنِه صالح، (٤٧٦/١ ـ ٤٧٧ ـ ط. الهنديَّة)(١)، قال: حدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ بكرِ(٦)، عن سعيدٍ، عن قَتادةً، عن خِلَاسٍ: اأنَّ غلامًا لأبي موسى تَزَوَّجَ مولاةً ـ أحسَبُهُ قال: تِيجانَ التَّيْميَّ ـ بغيرِ إذنِ أبي موسى، فكتَبَ في ذلك إلى عثمانَ بن عفانَ فَيْهُ، فكتَبَ إليه: أنْ فَرَقْ بينهما، وحُذْ لها

<sup>(</sup>١) وذكرَهُ عن أحمدَ هكذا أيضًا: الزَّرْكَشيُّ في اشرح مختصرِ الخرقيِّ؛ (١١٢/، ١٣٣).

<sup>(</sup>٢) في أُشرح الزركشيِّه: (عبد الله بن أبي بكرٍ)؛ والصوابُ ما أثبتُه .

الخُمْسَيْنِ مِن صَدَاقِها، وكان صَدَاقُها خَمْسةَ أَبْعِرةِ، قال قَتَادَةُ: فَذَكَرْتُ فَلكَ لِيَلالِ، فقال: نَعَمْ، ذاكَ غُلامُنا تَزَرَّجَ أُمَّ رَوَاحٍ. انتهى.

وخِلَاسُ بنُ عَمْرِو وبلالٌ لم يَسْمَعَا مِن عثمانَ شيئًا.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (٧/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣)، مِن طريقِ داودَ بنِ أبي هِنْدٍ، عن عامرِ الشَّعْبيُّ أو عبدِ اللهِ بنِ قَيْسِ<sup>(١)</sup>: «أنَّ غلامًا لأبي موسى...»، وذكَرُهُ بنحوِه.

وإسنادُهُ ضعيفٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ (٢٥٩/٤ ـ ٢٦٠) عن داودَ، عن أبي موسى، بأَشْقَطَ الواسطةَ منه.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (٧/ ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٦٢)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن قَتَادةً، وذكرَ القصَّة.

وإسنادُهُ مُنقطِعٌ؛ قَتَادَةُ لم يُدْرِكُ عثمانَ 🚓.

والمَّا أَثَرُ ابِنِ هُمَرَ: فأخرَجَهُ البَيْهَةيُّ في الكُبْرى، (١٢٧/٧)، وعبدُ الكُبْرى، (١٢٧/٧)، مِن وعبدُ الرُّاقِ (٧٦١/٤)، مِن طريقِ عبدِ اللهِ بِنِ مُمَرَ العُمَرِيُّ، عن نافع، عن ابنِ مُمَرَ: اأنَّه كان يَرَى أَنْ نَكاحَ العبدِ بغير إذنِ سَيِّدِهِ زِنِّى، ويُعاقِبُ مَن زَوَّجَهُ،

وهذا لفظُ البَيُّهَتِيُّ.

وأَخرَجَهُ أَبُو دَاوَدَ فِي ﴿سَنَوْهِ (٥٦٣/٢)، وَمِنْ طَرَيْقِهِ الْبَيْهَقِيُّ (٧/١٧)، مِنْ طَرِيقِ أَبِي قُتَيْبَةً، عَنْ عَبِدِ اللهِ بِنِ عُمَرَ، به بنحوِه، مرفوعًا.

 <sup>(</sup>١) توهم الأعظميُّ في تحقيق «المصنّف»، فظنّ عبد الله بن قيس هو الأشعري، وليس كلك، بل هو التحيّ مجهولٌ.

قال أبو داودَ: «هذا الحديثُ ضعيفٌ، وهو موقوفٌ، وهو قولُ ابنِ عُمَرَ ﴿ وَهُو عُولُ ابنِهِي.

وَلْتُ: وعبدُ اللهِ بنُ هُمَرَ العُمَرِيُّ ضعيفٌ، لكنَّه تُوبِعَ عليه فَصَحُ؛ تابَعَهُ أيوبُ ويونسُ بنُ هَبَيْدِ وموسى بنُ عُقْبَةَ:

وأَخرَجَ حديثَ أيوبَ عن نافع عن ابنِ عُمَرَ: «أَنَّه وَجَدَ عبدًا له نَكَحَ بغيرِ إِذَنِهِ، فَفَرَّقَ بينهما، وأَبْقَلُ صَدَاقَهُ وضَرَبَهُ حَدًّا» \_: عبدُ الرُّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٧٤٣/٧) \_ ومِن طريقِهِ ابنُ حزمِ (٢٦٧/٩) \_ وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٢٤١/٤).

وأَخرَجَ حديثَ يونسَ بنِ عُبَيْدٍ، عن نافع: سعيدُ بنُ منصورِ في «السُّن» (٦/ ٢٩١/).

وأخرَجَ حديثَ موسى بنِ عُقْبَةَ عن نافع: عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٣٤٣/٧). ومِن طريقِه ابنُ حَزْم (٣٤٧/٩).

وأخرَجَهُ ابنُ ماجَه (١/ ٦٣٠) وحنبلٌ، كما في «العِلَلِ» لابنِ الجَوْزيُّ (١٣٣/٢ ـ ط. بـاكـــــتـــان)، مِـن طـريــقِ مِـنْــدلـِ، عـن ابــنِ جُـرَيْجٍ، عـن موسى بن عُقبَةً، به مرفوعًا بنحوِه.

قَالَ الإمامُ أحمدُ: «هذا حديثٌ منكرٌ، ومِنذَلٌ ضعيفٌ». انتهى. والصَّرَابُ وقفُهُ؛ كما رجَّحَهُ الدَّارَقُطْنيُ وغيرُه، واللهُ أعلمُ.

#### 🛭 قَالَ ٱلْمُصَيِّعَ أَنْ صُوبِيَان (١٧٦/٢):

(الذي بيَدِهِ عُقْدةُ النِّكَاحِ: الزَّوْجُ؛ رُدِيَ عن عليَّ وابنِ عباسٍ
 وجُيَّرِ بنِ مُعْلِمٍ).

أَمَّا أَثْرُ عَلَيٌّ: فَأَخْرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٣/ ٢٧٨)، والنَّيْهَةِيُّ في االكُبْرى؟

(٧/ ٢٥١)، وابنُ أبي حاتم (٢/ ٤٤٥)، والطَّبَريُّ في التفسير، (٢/ ٥٤٥) - ط الحلبي الثانية)، مِن طريقِ جريرِ بنِ حازمٍ، عن عيسى بنِ عاصمِ الأُسَديُّ، قال: (سَمِعْتُ شُرَيْحًا قال: قال لي عليُّ: مَنِ الذي بِيَلِهِ عُقْلةُ النَّكَاحِ؟ قلتُ: وَلِيُّ المَرْأَةِ، قال: لا؛ بل هو الزُّوْجُ.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأَخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ في المصنَّفِ؛ (٢٨١/٤)، مِن طريقِ وكيمِ وابنِ عُلَيَّةً، عِن جريرٍ، عن عيسى، عن عليُّ.

ولم يَذْكُرُ شُرَيْحًا فيه.

وأخرَجَهُ الدَّارَقُطنيُ (٣/ ٢٨٩)، مِن طريقِ سفيانَ، عن جريرٍ، عن عيسى، عن زاذانَ، قال: قال عليَّ: «الذي بيَدِهِ عُقْدَةُ النَّكاحِ: الزَّوْجُ».

وإسنادُهُ صحيحٌ، ورُوِيَ عنه مِن غيرِ هذا.

وأمَّا أَثَوُ ابِنِ صِباسِ: فأخرَجَهُ الدَّارَقُطْنيُّ (٣/ ٢٨٠)، ومِن طريقِهِ البَيْهَةيُّ في الكُبْرى، (٧٥١/)، وابنُ جريرِ الطَّبَريُّ (٥٤٦/٢)، مِن طريقِ عُبَيْدِ اللهِ، عن إسرائيلَ، عن خُصَيْفٍ، عن مجاهدٍ، عن ابنِ عباسٍ، قال: «هو الزَّوْجُ».

وخُصَيْفٌ ضَعِّفَهُ أحمدُ، وقال النَّسَائيُّ: لِس بالقويِّ \_ يعني: أنَّ فيه ضعفًا، وهذه العبارةُ يُظلِقُها النَّسَائيُّ، ولا يَغنِي بها جَرْحًا شديدًا، ولا ضعفًا مفسِدًا \_ ووثَّقَهُ ابنُ مَعِينٍ وأبو زُرْعَةَ والعِجْليُّ، وقال: الدَّارَقُطْنيُّ: يُعتَبُرُ به، يَهِمُ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةً في «المصنَّفِ» (٢٨١/٤)، وابنُ جريرٍ الطَّبَريُّ (٢/٥٤٦)، وابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (٥١٢/٩)، مِن طريقٍ حَمَّادِ بنِ سَلَمَةً، عن عليٌّ بنِ زيدٍ، عن عمَّارِ بنِ أبي عمَّارٍ، عن ابنِ عباسٍ. (٧/ ٢٥١)، وابنُ أبي حاتم (٢/ ٤٤٥)، والطّبَرِيُّ في التفسير، (٦/ ٥٤٥) ـ ط الحلبي الثانية)، مِن طريقِ جريوِ بنِ حازم، عن عيسى بنِ عاصم الأُسَديِّ، قال: اسَمِعْتُ شُرَيْحًا قال: قال لي عليُّ: مَنِ الذي بِيَدِهِ عُقْدةُ النَّكَاحِ؟ قلتُ: وَلِيُّ المَرْأَةِ، قال: لا؛ بل هو الرُّوْجُ.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنّفِ» (٢٨١/٤)، مِن طريقِ وكيعِ وابنِ غُلَيَّةً، عن جريرٍ، عن عيسى، عن عليٍّ.

ولم يَذْكُرْ شُرَيْحًا فيه.

وأخرَجَهُ الدَّارَقُطنيُّ (٣/ ٢٨٩)، مِن طريقِ سفيانَ، عن جربرٍ، عن عيسى، عن زاذانَ، قال: قال عليٌّ: «الذي بيَدِهِ عُقْدَةُ النَّكاحِ: الزَّوْجُ<sup>،</sup>.

وإسنادُهُ صحيحٌ، ورُوِيَ عنه مِن غيرِ هذا.

وامًّا أَثْرُ ابِنِ عِباسٍ: فأخرَجَهُ الدَّارَقُطْنيُّ (٣/ ٢٨٠)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقيُّ في االكُبْرى؛ (٧/ ٢٥١)، وابنُ جريرٍ الطَّبَريُّ (٢/ ٥٤٦)، مِن طريقِ مُنيْدِ اللهِ، عن إسرائيلَ، عن خُصَيْفٍ، عن مجاهدٍ، عن ابنِ عباسٍ، قال: «هو الزَّوْجُ».

وخُصَيْفٌ ضَعْفَهُ أحمدُ، وقال النَّسَائيُّ: لِيس بالقويُّ \_ يعني: أنَّ فيه ضعفًا، وهذه العبارةُ يُطْلِقُها النَّسَائيُّ، ولا يَغنِي بها جَرْحًا شديدًا، ولا ضعفًا مغسِدًا \_ ووقَّقَهُ ابنُ مَعِينٍ وأبو زُرْعَةَ والعِجْليُّ، وقال: الدَّارَقُطْنيُّ: يُعتَرُ به، يَهِمُ.

وأَحْرَجُهُ ابنُ أَبِي شَيْبةَ فِي المصنَّفِ؛ (٢٨١/٤)، وابنُ جريرِ الطَّبَرِيُّ (٢٨١/٤)، وابنُ جريرِ الطَّبَريُ (٥١٢/٩)، مِن ضربقِ حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، عن عليٌّ بنِ زيدٍ، عن عمَّادِ بنِ أَبِي عمَّادٍ، عن ابنِ حباسٍ.

وأخرَجَهُ الدَّارَقُطْنَيُّ (٣/ ٢٨٠)، وابنُ جريرِ الطَّبَرِيُّ (٥٤٦/٢)، مِن طريقِ عبدِ الرحمٰنِ بنِ مَهْديٌّ عن حَمَّادِ بنِ سَلَمَةً، عن عمَّارِ بنِ أي عمارٍ، عن ابنِ عباسٍ، ولم يَذْكُرُ فيه عليَّ بنَ زيدٍ، وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأَخرَجَهُ الطَّبَرِيُّ (٤٤٦/٢)، مِن طريقِ ابنِ فُضَيْلٍ، عن الأعمشِ، عن إبراهيم، عن ابنِ عباسِ وشُرْيْع؛ وفيه انقطاعٌ.

وَأَمَّا أَلَّوْ جُبَيرِ بَنِ مُطْعِم، : فَأَخَرَجَهُ الشَّافِعِيُّ كَمَا فِي الْمُسْنَدِه (٢٤٧)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقِيُّ فِي البَيْانِ مَنْ أَحْطاً على الشَّافِعيّ (٣٠٦، ٣٠٧)، والدَّارَقُظنيُّ (٣/ ٢٨٠)، والطَّبَرِيُّ (٢/ ٥٤٦)، مِن طريقِ عبدِ اللهِ بنِ جُغَمَرٍ، عن واصلِ بنِ أبي سعيدٍ، عن محمدِ بنِ جُبَيْرِ بنِ مُطْعِم: "أَنَّ أَبَاه تَزَوَّجَ امرأَةً، ثمَّ طَلَقَها قَبَلَ أَن يَدْخُلَ بِها، فَأَرْسَلَ الصَّدَاقَ، وقالَ: أَنَا أَحَقُ بِالعَفِهِ.

وواصِلُ بنُ أبي سعيدِ مجهولُ، لكنَّه تُوبِعَ عليه؛ فقد أخرَجَهُ الدَّارَقُطْنيُ (٣/ ٢٧٩). والبَيْهَقيُّ في الكُبْرى، (٧/ ٢٥١)، مِن طريقِ محمدِ بنِ عَمْرِو بنِ عَلْقَمَةً. عن أبي سَلَمَةً، عن جُبَيْرِ بنِ مُطعِم، بنحوِه.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وتابعَ أَبَا سَلَمَةَ: يحيى بنُ عبدِ الرحمٰنِ بنِ حاطبٍ عند الدَّارَقُطْنيَّ (٣/ ٢٧٩)، ونافعٌ عند الطَّبَريُّ (٢/ ٥٤٦).

#### 麗 قال المصنّفُ: (۱۷۸/۲):

عَلَى (وَإِنْ كَانَ عِنْيِنَا بِالْحَرَارِهِ أَوْ بَبَيِّنَةٍ أَوْ طُلِبَتْ يَمِينُهُ فَنَكُلَ وَلَم يَدَّعِ وَطُكًا \_: أُجْلَ سَنَةً هلاليَّةً منذُ ترافُعِهِ إلى الحاكِمِ، رُوِيَ ذلك عن عُمَرَ وعُثمانَ وابنِ مسعودِ والمُغِيرةِ بنِ شُعْبةً).

خررَج في الإرواء (٦/ ٣٢٣ ـ ٣٢٥) أَثَرَ عُـمَرَ وابنِ مسعودٍ والمُغِيرةِ بن شُعَبةً، وقال عن أثرِ عثمانً: (لم أفِق عليه).

#### ءِ. قُلْتُ:

قد ذَكَرَهُ ابنُ حَرْمٍ في المحلَّى بالآثارِ» (٢٠٢/٩)، فقالُ: ورُوْينا عن عنمانَ بنِ عفانَ؟ أنَّه أَمَرَهُ بغِراقِها دُونَ توقيفٍ ولا تأجيلٍ؛ وهو منقطعٌ.

#### 🗷 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ ٱبْنُ صُوبِيّان (١٧٩/٢ - ١٨٠):

(رُوِيَ عن الحُلَفاءِ الراشِدينَ وزُيْدِ وابنِ عُمَرَ، ورَوَى الإمامُ احمدُ
 والأثْرَمُ عن زُرَارةَ بنِ أوفَى، قال: قَضَى الخُلَفاءُ الراشِدونَ المَهْدِيئُونَ
 أَنْ مَنْ أَغْلَقَ بابًا وارخَى سِثْرًا، فَقَدْ وَجَبَ المَهْرُ، ووَجَبَتِ العِدَّةُ).

خرَّجَ في «الإرواءِ» (٦/ ٣٥٧\_ ٣٥٧) الآثارَ، إلَّا أَثَرَ زيدِ بنِ ثابتٍ ﷺ.

وقد أخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ كما في المسائلِ عبدِ اللهِ (٣٢٨)، والدَّارَقُطْنيُ (٣/ ٣٠٣)، والبَيْهَقيُ (٢٥٦/٧)، وعبدُ الرَّزَّاقِ (٦/ ٢٨٦ ـ ٢٨٦)، وابنُ أبي شَيْبةَ في المصنَّفِ، (٢٥٦/٤ ـ ٣٣٥)، والخَطَّابيُ في المصنَّفِ، (٢٣٤/٤ ـ ٣٥٠)، والخَطَّابيُ في اغريبه (٢/ ٣٧١)، وغيرُهم، بإسنادٍ صحيح عن سليمانَ بنِ يَسَادٍ، قال: وتَرَقِّجُ الحارثُ بنُ الحَكَمِ امرأة، فقال عندُها فرآها خَضْراءُ فطَلَقَها ولم يَمَسَّها، فأرْسَلَ مَرُوانُ إلى زيدِ بنِ ثابتٍ عَلَيْه، فسَأَلَهُ، فقال زيدٌ: لها الصَّدَاقُ كَامِلًا، قال: إنَّه مِمَّنُ لا يُثَهَمُ، قال: أرأيتَ يا مَرُوانُ لو كانتُ عُلِيلًا، أكان فكره.

#### وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأَخرَجَهُ الشافعيُّ في الأُمُّه (٢١٧/٧ ـ ط. بولاق)، ومِن طريقِهِ المَّبْهَة في اللَّمُّهِ (٢١٧/٧ ـ ط. بولاق)، ومِن طريقِهِ المَبْهَة في الكُبْرى، (٢٥٥/٧)، مِن طريقِ مالكِ، عن المُرُّهُورَ، أنَّ زيدَ بنَ ثابتِ عَلَيْهِ قال: المُنَورُ، فقد وَجَبَ الصَّدَاقُ،

وإسنادُهُ منقطِعٌ؛ لم يُدْرِكِ الزَّهْرِيُّ زيدَ بنَ ثابتٍ، وقد تُوُفِّيَ زيدٌ قبلَ وِلادةِ الزَّهْرِيُّ بِسِنِينَ.

#### 🟿 قَالَ الْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيَان (١٨٢/٢):

(فإنْ حَصَلَتْ لها فُرْقة مُنصِفةٌ للصَّدَاقِ قبلَ فَرْضِهِ أو نَرَاضِيهِمَا،
 وَجَبَتْ لها المُتْعَةُ؛ نَصَّ عليه؛ وهو قولُ ابنِ عُمَرَ وابنِ عباسٍ).

أَمَّا أَقُرُ ابِنِ صُمَرَ: فأخرَجَهُ سُخنُون في النمدونَنةِ (٣٣٤/٥)، وابنُ حَزْمٍ في المحلَّى، (٣٣٤/١٠) على المنيرية)، مِن طريقِ مالكِ والليث، عَن نافِع، عن ابنِ عُمَرَ وَإِلَيْهُ؛ أَنَّه كان يقولُ: النكل مُطلَّقةٍ مُتْعَةً؛ الني نَظلُنُ واجدةً أو النتيِّنِ أو ثلاثًا، إلَّا أنْ تكونَ امرأةً طَلَّقها زَوْجُها قبلَ أن يَمَسُه وقد فَرضَ لها قَرِيضةً، فحَسْبُها فريضتُها، وإنْ لم يكنُ قَرضَ لها، فليس نها إلَّا المُتَعَةُ،

وأخرَجَهُ مالكُ في المعوقلُه (٧٣/٢ ع. ط. عبد الباقي)، وعنه الشافعيُّ في الأمُّه (٧/ ٣٦، ٢٥٥ ع. ط. بولاق)، ومِن طريقِهِ البَّبُهُمَيُّ في الكُبْرى (٧/ ٢٥٧) عن مالكِ، به، بلفظ: الكُبْرى (٧/ ٢٥٧) عن مالكِ، به، بلفظ: الكلِّ مُطلَّقةٍ مُتَّعةً إلَّا التي تَظلُنُ وقد فُرِضَ لها صَدَاقً، ولم تُمَسَّ، فحَسْبُها ما فُرِضَ لها .

وإسنادُهُ في غايةِ الصحةِ والجلالةِ.

وأَخرَجَهُ عبدُ الرُزَّاقِ (٢/ ٦٨ \_ ٢٩)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٥/ ١٥٤)، والطَّبَريُّ في «التفسير» (٢/ ٥٣٢ \_ ٥٣٣)، مِن طُرُقِ عن نافع، به بنَخرِه.

وامًّا أثرُ ابنِ صِاسٍ: فأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةً في المصنَّفِا ( ١٥٤/٥). والطّبَريُ في التفسير ( ١٥٤/٥)، مِن طريقِ سفيانَ بنِ عَيْنَةً، عن عَمْرِو بنِ دِينارٍ، عن عطاءٍ، عن ابنِ عباسٍ، قال: (إذا طَلْقَ الرجلُ

امرأتَهُ قبلَ أَنْ يَفرِضَ لها، وقبلَ أَن يَلْخُلَ بها، فليسَ لها إلَّا المَنَاعُ.. وإسنادُهُ صحبةً.

ويهذا الإسنادِ أخرَجَهُ البَّيْهَةِيُّ (٢٥٤/٧)، والطَّبَرِيُّ (١٩/٢٢) أيضًا في قولِهِ: ﴿ أَمُوَّتَكُنَّ مُلْسَرِّتُكُنَّ مَرَكًا جَيلَا﴾ (الاحزاب: ٢٨]، قال ابنُ عباسِ: «إنْ كانَ سَمَّى لها صَدَاقًا، فليس لها إلَّا النَّصْفُ، وإنْ لم يَكُنْ سَمَّى لها صَدَاقًا، مَتَّقَها على قَدْرِ عُسْرِهِ ويُسْرِه؛ وهو السَّرَاحُ الجميلُ».

وعليُّ بنُ أبي طَلْحَةً لم يَسْمَعُ بن ابنِ عباسٍ، وحديثُهُ عنه مِن كتابٍ، وربَّما رَوَى عن ابنِ عباسِ بالمعنى، وقد تَقَدَّمَ تفصيلُ القولِ في حديثِهِ في أوَّلِ كتابِ العارثِّةِ.

#### عَ قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيّان (١٨٧/٢):

﴿ وَيُسْتَحَبُ إِعلامُهُمْ بِصِيَامِهِ ؛ لأَنَّه يُرْوَى عن عثمانَ وابنِ عُمَرَ، ولِيَعْلَمُوا عُلْرَهُ ونزولَ النُّهَمَةُ).

أمَّا أَثُرُ عثمانَ: فعَلَقَهُ البخاريُّ في «الصحيح، (٧٠/٩) (كتابُ الأحكام، بابُ إجابةِ الحاكمِ الدَّعُوةَ)، فقال: اوقد أجابَ عُثْمانُ بنُ

عفانَ عبدًا للمُغيرةِ بنِ شُغبةً ، وأخرَجَهُ موصولًا ابنُ شَبَّةً في التاريخِ المعدينةِ (٣/ ١٠١٩) فقال: حدَّثنا عادِمٌ، قال: حدَّثنا ثابتٌ أبو زيدٍ، عن عاصم، عن أبي عثمانَ: الله عبدًا للمُغيرَةِ بنِ شُغبةَ نَزُوَجَ، فدعا نَفَرًا وعممانَ بنَ عَفَانَ، فلمًا جاءً، وُسْعَ له، وقبلَ: أميرُ المؤمنينَ! فأخَذَ بيبخُفي البابِ، وقال: الرَّي صَائِمٌ، ولكنِّي أَحْبَبْتُ أَن أُجِيبَ الدعوةَ، وأَنْعَ بالبَرَكةِ».

قال الحافظُ ابنُ حجرٍ في افتحِ المبارِي، (١٦٣/١٣ ـ ١٦٤): اوالأثرُ رُوِّيناهُ موصولًا في افوائدِ أبي محمدِ بنِ صاعِدِه، وفي ازوائدِ البرِّ والصلةِه لابنِ المبارَكِ، بسندِ صحيح إلى أبي عثمانُ النَّهْديُّ: ﴿إِنَّ عَثمانَ بنَ عَمَّانَ أَجَابَ عبدًا للمُغِيرةِ بنِ شُعْبةَ دَعَاهُ وهو صائمٌ، فقال: أَرْدَتُ أَنْ أَجِبَ الشَّاعِيَ، وأَدْعُرَ بالبَرْكَةِه.

واثما ألَثُرُ ابِنِ حُمَرَ: فاخرَجَهُ الشافعيُّ في الأُمُّ (١/ ١٧٨ - ط . بولاق)، وفي البَيْهَقيُّ في - ط . بولاق)، وفي البَيْهَقيُّ في الكُبْرى، (٢٣٣/)، مِن طريقِ سُفْيانَ بنِ عُبَيْنَةَ، سَمِعَ عُبَيْدَ اللهِ بنَ أَبِي يَزِيدَ يقولُ: قدّمًا أبي عبدَ اللهِ بنَ عُمَرَ، فأتاهُ فجَلَسَ ووَضَعَ الطعامَ، فمَذُ عبدُ اللهِ يَدَهُ وقال: إنِّي صَائِمً،

وإسنادُهُ صحيحٌ، ورُوِيَ هذا مِن غيرِ هذا الوجو.

وأخـرَجَ الإمــامُ أحــمــدُ (١٠١/٢)، والــبـخــاريُّ (١٠٤/٦ ــ ط. المعامرة)، ومسلِمٌ (١٠٥٣/٢) وجماعةً، مِن طريقِ نافع، عن ابنِ عُمَرَ: «أنَّه كانَ يأتي الذَّعُوةَ في العُرْسِ وغيرِ العُرْسِ وهو صائمٌ».

وتقدَّم هذا اللفظُ عبد المصنَّف في أولِ بابِ الوليمةِ (٢/ ١٨٥)، وخرَّجه في «الإرواءِ» (٧/ ٥ ـ ٦).

#### ﷺ قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيّان (١٩٧/٢):

﴿ (وَأَنْ تَتَخِذَ المرأةُ خِرْقَةً تُناوِلُها للزُّوْجِ بعدَ فَرَاغِهِ مِن الجِمَاعِ لِيَمْسَحَ لِيَهْسَحَ لِيهِ وَمِن مِرويٌ عن عائشةً).

أَخرَجُهُ ابنُ خُرَيْمةَ في الصحيحِ (١/ ١٤٢)، والبَيْهَ في الكريّري (١/ ١٤٢)، والبَيْهَ في والكثيري (١/ ٤١٦)، ومبدُ الرُّرَّاقِ في المصنّفِ (١/ ٣٦٦)، مِن طريقِ يحيى بنِ سعيدٍ، عن القاسم بنِ محمدٍ، قال: اسألتُ عائشةً وَأَنَّا عن الرجلِ بَأْتِي أَهلُهُ، ثم يَلْبَسُ النَّوْبَ فَيْعَرَقُ فيه، نَجِسًا ذلك؟ فقالتُ: قد كانتِ المرأةُ تُولدُ جُرْقةً أو خِرَقًا، فإذا كان ذلك، مَسَحَ بها الرَّجُلُ الأَذَى عنه، ولم يرَ أَنَّ ذلك يُنَجُسُهُ.

وهذا لفظُ ابنِ خُزَيْمةً.

وأخرَجَ ابنُ خُرَيْمةَ في «الصحيحِ» (١/ ١٤٢) عن الوليدِ بنِ مسلِم، والبَيْهَة في «الكُبْرى» (١/ ٤١١) عن محمدِ بنِ مُصْفَبٍ؛ كِلاهُما عن الأَوْزاعي، عن عبد الرحلنِ بنِ القاسِم، عن أبيه، عن عائشةَ عَلَيًا، قالتُ: «تَتَّخِذُ المرأةُ الخِرْقة، فإذا فَرَخُ زوجُها، ناوَلَتُهُ، فَمَسَحَ عنه الأَذَى، ومَسَختُ عنها، ثم صَلَيًا في قُريَتُهما».

هذا لفظُ ابن خُزَيْمةً.

ولفظُ البَيْهَقيُ: (يَنبغِي للمرأةِ إِنْ كانتُ عاقِلةَ أَنْ تَتَّخِذَ خِرْقةً، فإذا جامَعَها زَوْجُها، فارَنَتُهُ فمَسَحَ عنه، ثم تَمْسَحُ عنها، فيُصَلِّبانِ في تُوبِهِما ذلك ما لم تُصِبُهُ جَنَابةًه.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

ورواه مُحَمَّرُ بنُ عبدِ الواحدِ وصَدَقةُ، عن الأَوْزاعيُّ، به ينحوِه، مرفوعًا إلى النبيُّ ﷺ، وإنَّما هو عن عائشةَ موقوتُ؛ قاله ابنُ أبي حاتم عن أبيه في المِلَلِ، (١/ ٤١٤ ـ ٤١٥)، والدَّارَقُطْنيُ في العِلَلِ، (٢٤٦/١٤).

ورُوِيَ مرفوعًا مِن حديثِ أبي هريرةَ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَّمُهُ اللَّهِ وَلا يَضِعُ

# 🛭 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ ٱبنُ صُوبِيَانِ (٢٠١/٢):

(فسال تسعمالسي: ﴿ وَلَن مُسْتَطِيعُوا أَن تَشْدِلُوا بَيْنَ اللِّسَلَةِ وَلَوْ حُرَصْتُمْ ﴾ وَالنَّاء: ١٢٩)، قال ابنُ عباسٍ: في الحُبِّ والجِمَاعِ).

أخرَجَهُ البَيْهَقِيُّ في «الكُبْرى» (٢٩٨/٧)، وابنُ جريرٍ في «التفسير» (٣١٤/٥ ـ ط. الحلبيُّ الشانيةِ)، مِن طريقِ عبدِ اللهِ بنِ صالحٍ، عن معاويةً بنِ صالحِ، عن عَليٌّ بنِ أبي طَلْحَةً، عن ابنِ عباسٍ ﴿ عَلَيْهِ، بهِ.

وإسنادُهُ منقطِعُ؛ عليَّ لم يَسْمَعُ مِن ابنِ عباسٍ، لكنَّه مِن كتابٍ، ولا بأسَ بحديثِهِ فيما وافَقَ فيه أصحابَ ابنِ عباسٍ، ولم يأتِ بما يُنْكُرُ، أو يُسْتغرَبُ، وخبرُهُ هذا لا بأسَ به.





# كتابُ الخُلْع



#### 🗃 قَالَ ٱلْمُصْنِفُ أَبْنُ ضُوتَيَان (٢٠٣/٢):

[ ﷺ (ولا يَفتَقِرُ ـ أي: الخُلْمُ ـ إلى حاكم؛ روى البخاريُّ ذلك عن عُمَرَ وعثمانًا. }

أَمَّا أَثَرُ هُمَّوَ: فَعَلَّقَهُ البخاريُّ في "الصحيحِ" (٦/ ١٧٠ ـ ط. العامرة)، (كتابُ الطَّلاقِ، بابُ الخُنعِ وكيف الطَّلاقُ)، وأخرَجَهُ موصولًا البَّيْهَقيُّ في "الخُبْرى" (٧/ ٣١٥)، وعبدُ الرَّزَاقِ (٦/ ٤٩٤)، وسعيدُ في السُّنونِ (٣/ ٢٧٧ ـ ط. الأولى)، عن ابنِ أبي لَيْلَى، وابنُ أبي شَيْبةُ (٥/ ١٦٦)، وابنُ سعدِ في "الطبقاتِ" (٦/ ١٥٣)، عن شُغبةً؛ كِلاهُما عن الحَكَم بنِ عُنْبَهَةً، عن خَيْبَهَةً بنِ عبدِ الرحمٰنِ، عن عبدِ اللهِ بنِ شهابِ الحَوْلاَتِيْ: "أَنَّ امرأةً طنَّقَها زَوْجُها على ألفِ ورْهَم، فرُفعَ ذلك إلى عُمَر بنِ الْخَطّابِ عَلَى الْخَوْلاَتِيْ: "أَنَّ امرأةً طنَّقَها زَوْجُها على الفِ ورْهَم، فرُفعَ ذلك إلى عُمَر بنِ الْخَطّابِ عَلَى أَلْفِ وَرُجُها، وأَجازَهُ عُمَرُ.

وعبدُ اللهِ بنُ شهابِ الخَوْلانيُّ مُقِلُ الروايةِ، وقد أخرَجَ له مسلِمٌ في اصحيحِهِ، متابَعةً.

وآمًا أَثَرُ عثمانَ: فسيأتي بعدَ حديثِ في قصةِ خُلْع الرُّبيُّع.

🏾 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَيْنُ ضُوتِيَانَ (٢٠٤/٢):

﴿ ﴿ وَيُكْرَهُ بِأَكْثَرَ مَمًّا أعطاها؛ رُوِيَ عَن عَثْمَانَ﴾.

لم أرَّهُ مسنَدًا كذلك، ولا في شيءٍ مِن كُتُبِ فقهاءِ الحنابلةِ ممًّا

وقَفْتُ عليه، والمعروفُ عن عثمانَ جَوَازُهُ؛ كما في قصةِ الرُّبَيْعِ، وستأتى، واللهُ أعلمُ.

# قَالَ ٱلْمُضْمَنِقُ أَنْ صُوتِيَان (٢٠٤/٢):

﴾ ﴿ (قالتِ الرَّبَيِّعُ: اختَلَفتْ مِن زَوْجِي بِما دُرنَ عِقَاصِ رَأْسِي؛ فأجازَ كَ ذلك عَلَيْ عنمانَ ﷺ).

عَلَّقَهُ البخاريُّ في الصحيح، مجزومًا به (٦/ ١٧٠ ـ ط. العامرة)، (كتابُ الطلاق، بابُ الخُنْع وكيفُ الطَّلَاقُ)، وأخرَجَهُ موصولًا أبو القاسم ابنُ بِشْرانَ في االأمالي، (٢٠، وعليُّ بنُ الجَعْدِ في المستَدِه (٣٥٠)، مِن طريقِ شَرِيكِ، عن عبدِ اللهِ بنِ محمدِ بنِ عَقِيلٍ، عن الرُّبَيِّع بنتِ مُعوَّذٍ، قالتِ: الخَتَلَعْتُ مِن زَوْجِي بما دُونَ عِتَاصٍ رَأْسِي؛ فأجازَ ذَلْك عثمانُه.

وأخرَجَهُ البَيْهَعَيُّ في «الكُبْرى» (٣١٥/٧) عن رَوْحٍ، وعبدُ الرُّزْاقِ وَالمَصنَّفِ» (١/ ٢٥٥)، وبن طريقِهِ ابنُ جريرٍ في "التفسير" (١/ ٤٧١ ـ ط. الحليق الثانية)، عن مَعْمَرٍ، وابنُ سعدٍ في "الطَّبقاتِ" (١/ ٤٤٧) عن مُعْمَرٍ، وابنُ سعدٍ في "الطَّبقاتِ» (١/ ٤٤٧) عن فُلْيِحٍ بنِ سنيمانَ، وإسحاقَ بنِ حازم! جميعُهُمْ عن عبدِ اللهِ بنِ محمدِ بنِ عَقِيلٍ، عن الرَّبَيْعِ بنتِ مُعَوِّذٍ ـ بالفاظ مختلِفةِ مطوَّلةٍ ومختصرةٍ، محمد بنِ عَقِيلٍ، عن الرَّبَيْعِ بنتِ مُعَوِّذٍ ـ بالفاظ مختلِفةٍ مطوَّلةٍ ومختصرةٍ، وهذا لفظ البَيْهَقيِّ ـ : قالتُ: "تَزَوَّجْتُ ابنَ عَمِّ لي، فَشَقِيَ بي وشَقِيتُ به، وأنِّي استَأْدَيْتُ عليه عثمانَ ظَيْكِ، فظَلمَنِي وظَلمَتُهُ، وعَنْمَ عليهِ عثمانَ ظَيْكِ، فظَلمَني وظَلمَتُهُ، فلمَا عَلمَهُ عَنْ وَعَنْمَ به فال عثمانُ ظَيْدٍ: خُذْ منها، قالتُ: فانْطَلَقْتُ، فلاَ عُنْمَا عَلْمُ اللهِ مَتَاعِي كُلُهُ الْا يَبْابِي وفِرَاشِي، وإنَّه قال لي: لا أَرْضَى، وإنَّه استأَفانِي اللهِ مَتَاعِي كُلُهُ أَلا يُبْابِي وفِرَاشِي، وإنَّه قال لي: لا أَرْضَى، وإنَّه استأَفانِي اللهِ مَتَاعِي كُلُهُ أَلا يُبْابِي وفِرَاشِي، وإنَّه قال لي: لا أَرْضَى، وإنَّه استأَفانِي

 <sup>(</sup>١) كما عَزَاءُ لاين بشرانَ في الأمالي، بإسناده: ابنُ حجرٍ في «التغليق، (٤/ ٤٦١) وانتج
 الباري، (٩/ ٣٩٧).

على عثمانَ ﷺ فلمَّا دَنَوْنَا منه، قال: يا أميرَ المؤمِنينَ، الشَّوْطُ أَمْلَكُ، قال: أَجَلْ، فخُذْ منها مَتَاعَها كُلُهُ حتى عِقَاصَها، قالتْ: فانطَلَقْتُ فلَفَنْتُ إليه كُنَّ شيء، حتَّى أَجَفْتُ بينى وبينه البابَ(».

وَعبدُ اللهِ بنُ محمَّدِ بنِ عَقِيلٍ ضعيفُ الحديث، وقد يُقْبَلُ حديثُهُ فيما وافَقَ فيه النُقاتِ، وهو مَنْيُ الحفظ، له مُنكَراتُ وافرادٌ يُخالِفُ فيها النُقاتِ؛ منها: ما أخرجَهُ الإمامُ أحمدُ في «مسنَيه» (١/ ٩٤)، والبَرَّارُ في «مسنَيه» (١/ ٧٤٥)، وغيرُهما، مِن حديثِ ابنِ عَقِيلٍ، عن ابنِ الحَنَفِيَّةِ، عن أبهِ عَلَيْكِ، وأنَّ النَّيَ يَلِيُّ كُفَنَ في سبعةِ أثوابه.

وقد خالف في ذلك الثّقاتِ، والصحيحُ: ما رواه الشيخانِ في الصحيحُ: من أبيه، عن عائشةَ عَلَمَا: الصّجيحُنْهِما، من حديثِ هشامِ بنِ عُرْوَة، عن أبيه، عن عائشةَ عَلَمَا: وانّ النبيّ عليه الصلاةُ والسلامُ كُفّنَ في ثلاثةِ أثواب،

وأَخرَجَهُ مائكٌ في الموطّاء (٢/٥٦٥)، ومِن طريقِهِ البَيْهَفيُّ في الكُبْرى (٢٥ مائكٌ: عن نافع: ﴿أَنَّ رُبَيْعَ بِنتَ الْكُبْرى (٣١٥ مائكُ: عن نافع: ﴿أَنَّ رُبَيْعَ بِنتَ مُعَوَّذِ بِنِ عَفْراءَ جَاءِتُ هِي وَعَمُّهَا إلى عبدِ اللهِ بنِ غَمْرَ، فَأَخبَرَتُهُ أَنَّهَا الْحَلَقَةِ فِي زَمَانِ عثمانَ بنِ عَقَّانَ، فَبَلَغَ ذلك عثمانَ بنَ عقانَ، فلم يُنكِرُهُ، وقال عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ: عِنْهَا عِدَّةً المُعَلَّقَةِ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

# 🗷 قَالَ ٱلْمُصَنِّفُ ٱبْنُ صَنُوتِيَانِ (٢٠٦/٢):

﴿ (كَانَ ـِ أَي: الخُلْعُ ـِ فَسُخًا بَائنًا لَا يَنْقُصُ بِهِ عَدْدُ الطَّلَاقِ؛ رُوِيَ ۗ وَلَكَ عَنَ ابْنِ عِبَاسٍ ﷺ).

أَخْرَجُهُ الإمامُ أحمدُ(١)، ومِن طريقِه ابنُ خَزْمٍ في المحلَّى ا

<sup>(</sup>١) عزاه لأحمد من هذا الوحه: ابنُ حجرٍ في «التلخيص الحبير» (٣/ ٢٠٥).

۲۳۷/۱۰ ـ ط. المُنبوية)، مِن طريقِ سفيانَ، عن عَمْرِو بنِ دِينارٍ، عن طاوُسٍ، عن ابنِ عباسٍ ظهر، قال: الخُلْعُ تفريقٌ وليس بطلاقٍ، هكذا مختصرًا.

وأخرَجَهُ الشافعيُ في الأُمَّهِ (٥/ ١٠٢ ـ ط. بولاق)، وسَعْدالُ بنُ نصرٍ في "جُزْنِه (٢٢)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقيُ في الكُبْرى" (٢١١/٧)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقيُ في الكُبْرى" (٢١١/٧)، ومبدُ الزُزَّاقِ وسعيدُ بنُ منصورٍ في السُّننِ، (٣/ ١/٨ ٤ ـ ط. الأولى)، وعبدُ الزُزَّاقِ الرَّهُ مَنْ المصنَّفِ، (٥/ ١١٢)، مِن طريقِ سُفْيانَ، به، في رجلٍ طَلَقَ امرأتُهُ تطليقتَيْنِ ثمَّ اختَلَقتُ منه بعدُ، فقال يعني: ابنَ عبَّاسٍ ـ: ﴿يَتَزَوَّجُها إِنْ شَاءَ اللهَ فَيْقُ يقولُ: ﴿ اللَّهُ اللهُ مَنْ يَوَلِهِ : ﴿ أَللَّكُ اللَّهُ اللَّهُ اللهُ الل

ورواه عن طاوس: أيوب، وحسنُ بنُ مسلِم، عند عبدِ انرُزَّاقِ (٦/ ٤٨٥)، وليثُ بنُ أبي سُلَيْم عند الدَّارَقُطنيُ (٣/ ٣٢٠)، وسعيدِ (٣/ ٣٨٣)، وحبيبُ بنُ أبي ثابتِ عند الدَّارَقُطنيُ أيضًا، وابنُ أبي تُجِع ذَكْرَهُ ابنُ عبدِ الرَّرُ في «التمهيدِ» (٣/ ٣٧٨).

ورواه عن ابنِ عباسٍ: عطاءٌ وعِكْرِمةُ؛ كما في «المصنّف» لعبدِ الرِّزّاقِ (٦/ ٤٨٠).

<sup>(</sup>١) وقع في الخبر عند عبد الرزاق اضطراب، جاء فيه: (ابن عبينة، عن عمرو، عن طاوس. قال: سألتُ إبراهيم بن سَقد بن عباس)، فجمل السائل طاؤسًا، والمجيبَ إبراهيم، وصوابه: (طاوس، قال: سأل إبراهيمُ بن سعد ابن عباس)، وإبراهيم بن سعد هذا هو ابنُ أبي وقاص.

#### 🛭 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ ضُوبَيَّانَ (٢٠٧/٢):

﴿ (ولا يَقَمُ بِمُعَنَدُةٍ مِن خُلْعِ طلاقٌ، ولو واجَهَها به؛ لأنَّه فولُ
 رابنِ عباسِ وابنِ الزُّبيّرِ).

أَحْرَجُهُ السَّافِعِيُّ فِي الْأُمُّ (١٠٣/٥)، وفي المستَّدِه (٢٦٧،١٥٢)، ومِن طريقِهِ البَّهُقِقُ في الكُبْرِي (٢١٧/٧)، وأخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورِ في الشُّننِ (٣/ / ٣٨٨)، وعبدُ الرَّزْاقِ (٢/ ٤٨٧)، وابنُ أبي شَيْبةَ في المصنَّفِ (٥/ ١١٩)، مِن طريقِ ابنِ جُرَيْجٍ، عن عطاء، عن ابنِ عبَّاسٍ وابنِ الرُّبيرِ وَلَيْهِ، قالَا في المُختَلِعةِ يُطَلِّقُها زوجُها، قالًا: ولا يَلزمُها طلاقً؛ لأنْه طَلَّقَ ما لا يَملِكُ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

#### 🛎 قَالَ ٱلمُصَنِفُ أَبْنُ صُوبَيَان (٢٠٧/١):

﴾ (حديث: (الْمُخْتَلِمَةُ بَلْحَقُهَا الطَّلَاقُ مَا دَامَتْ فِي الْمِلَةِ)، لا يُعرَّثُ كَا له أصلٌ).

أَعْفَلَ ذِكْرَهُ في اللإرواءِ".

وقد أخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورِ في اسننه، (٣/ ٣٤٢ مَ. الأولَى)، مِن طريقِ الفَرَجِ بنِ فَضَالةً، حدَّثني عليُّ بنُ أبي طَلْمَحَةً، عن ابنِ عونِ الأعورِ، عن أبي الكُرْداءِ، قال: «المُختَلِعةُ يَلْحَقُها الطلاقُ ما دامَتْ في العِدْةِ».

وقال سعيدُ بنُ منصورِ عَقِبَهُ في اسْننِهِ (٣/١/١/٣ ط. الأولى) أيضًا: حدَّثنا إسماعيلُ بنُ عَيَّاشٍ، عن العلاءِ بنِ عُثْبَةً، عن عليْ بنِ أبي طَلْحَةً، يَرْفَعُ الحديثَ مثلَ ذلك. رأخرَجَ المرفوعَ أيضًا عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٤٨٩/٦)، وأبو عبدِ اللهِ بنُ بَطَّةَ المُكْبَرِيُّ في «مسألةِ الخُلْعِ وإبطالِ الحِيَلِ» (٤٦ ـ ط. المنار)، مِن طريقِ إسماعيلَ بنِ عَبَّاشٍ، قال: أُخْبَرَني العلاءُ بنُ عُنْبَةَ البَحْصَيْعُ، عن عليٌ بنِ أبي طَلْحَةَ الهاشعيِّ (١١)، قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: (المُخْتَلِعَةُ فِي الطَّلَاقِ مَا كَانَتْ فِي الْعِلَةِ).

قال عبدُ الرِّزَّاقِ: "فَلَكُوْنَاهُ لَلتَّوْرِيِّ، فَقَالَ: سَأَلْنَا عَنَه، فَلَم نُجِدُ لَهُ أَصلَاً. انتهى.

قال البَيْهَةِيُّ بعدَ الإشارةِ لهذا الخبرِ في «سُنَنِه» (٣١٧/٧): «فلمْ يَقَعُ لنا إسنادُهُ بعدُ لِنَنْظُرَ فيه، وقد طَلَبْتُهُ مِن كتبٍ كثيرةِ صُنَّفَتْ في الحديثِ؛ فلم أَجِدُهُ... إلخ». انتهى.

#### 🗷 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ ضُوبِيَان (٢٠٧/٢):

(وعنه: أنَّه ظَلْقة بائنة بكلّ حال؛ ورُوِيَ ذلك عن عثمانَ وعلي الله وابن مسعود، ولكن ضَعَّف أحمدُ الحديث عنهم فيه، وقال: ليس في الباب شيء أصعَّ بن حديث ابن عباس).

أَمَّا أَثْرُ عَثَمَانَ: فَأَخَرَجَهُ الإمامُ مَالِكٌ في «الموطَّلُ»، وعنه الشافعيُّ في «الموطَّلُ»، وعنه الشافعيُّ في «الأُمْهُ (٢٦٧)، ومِن طريقِهِ الْبَيْهَقِيُّ في «الكُبْرى» (٣١٦/٧)، والدَّارَقُطْنِيُّ (٣١ ٣٢١)، وعبدُ الرُّزَّاقِ البَيْهَقِيُّ في «الكُبْرى» (٣٤١)، وسعيدُ بنُ منصودٍ في «السُننِ» (٣/ ١٠٩/١)، وسعيدُ بنُ منصودٍ في «السُننِ» (٣/ ١/ ٣٨٣ ـ ط. الأولَى)، مِن طريقِ هشامٍ بنِ عُمْهَانَ مولَى الاسلَمِيْقَ، عن أَمْ بَكْرةَ الاسلَمِيْقِ:

<sup>(</sup>١) في المصنّف: (على بن طلحة).

النَّها الْحَتْلَعَتْ مِن زَوْجِها عبدِ اللهِ بنِ أبيدٍ، ثم أَتَيَا عثمانَ في ذلك،
 نقال: هي تَطليقةُ إلَّا أنْ تكونَ سَمَّيْتَ شيئًا، فهو ما سَمَّيْتَ.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ جُهُمانُ مجهولٌ.

قال البَيْهَةِيُّ: ﴿قَالَ ابْنُ الْمُنْلِدِ: وَضَعَّفَ أَحَمَّدُ ـ يَعْنِي: ابْنُ حَنْبِلٍ ـ حَدِيثَ عَنْمَانَ﴾. انتهى.

وذَكَرَ جُهُمانَ البخاريُّ في «التاريخِ الكبيرِ» (٢/ ٢٥٠)، وابنُ أبي حـاتـم فـي «الـجرح والتعديارِ» (٥٤٦/٢)، وابنُ حِبَّـانَ فـي «الثَّقـاتِ» (١١٨/٤)، ولم يذكُرُوا فيه جَرْحًا ولا تعديلًا.

واتمًا أَثَرُ عليَّ: فأخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورِ في «السُّننِ» (٣/ ٣٨٣)، مِن طريقِ مُشَيِّم، عن الحَجَّاجِ، عن الحُصَيْنِ الحارثيِّ، عن الشَّعْبيِّ، عن الحارثِ، عن عليَّ ﷺ، قال: (إذا أَخَذَ للطلاقِ ثَمَنًا، فهي واحدةٌ».

وني إسنادِهِ: الحَجَّاجُ \_ وهو ابنُ أرطَاةً \_ والحارثُ الأعورُ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ (١١١/٥)، مِن طريقِ ابنِ إدريسَ، عن موسى بنِ مسلم، عن مجاهدٍ، قال: قال عليٌّ: ﴿إِذَا خَلَعَ الرجلُ أَمْرُ امرأتِهِ مِن عُنُقِهِ، ۖ فهي واحدةً، وإنِ اختارَتُهُ.

وفيه انقطاعٌ.

وأمًّا أَثْرُ ابنِ مسعودٍ: فأخرَجَهُ عبدُ الرُّزَّاقِ (٦/ ٤٨١)، وابنُ أبي شَيْةَ (٥/ ١١١)، وسعبدُ بنُ منصورٍ في «الشُننِ» (٣/ ٣٨٣/١)، مِن طريقِ ابنِ أبي لَيْلَى، عن طَلْحَةَ بنِ مصرٌّفِ، عن إبراهيمَ، عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودِ: «أنَّه كان لا يَرَى طلاقًا بالنَّا إلَّا خُلْمًا أو ثلاثًا».

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةً، مِن طريقِ ابنِ أبي لَيْلَى، عن طَلْحَةً، عن إبراهيمَ، عن عَلْقَمَةً، عن عبدِ اللهِ. وابنُ أبي لَيْلَى هو عيسى بنُ المختَادِ، قليلُ الروايةِ، وهو ثِقةً إِنْ شاء اللهُ.

وأمَّا أَثَرُ ابنِ عباسٍ: فتقدُّم.

وقال البَيْهَقِيُّ بعد إخراجِ أَثَرِ عثمانَ: •قال ابنُ المنذِرِ: وضَعُّفَ أحمدُ ـ يعني: ابنَ حنبل ـ حديثَ عثمانَ.







# كتابُ الطَّلَاقِ

### ع قَالَ المُصَنِفُ أَبْنُ صُوسَيَان (٢١١/٢ - ٢١٢):

كَلَيْهِ (وَمُمْلِكُ الثلاثَ إِنْ قال لها: طَلَاقُكِ أَو أَمُرُكِ بِيَدِكِ، أَو وَكُلْتُكِ فِي الْمَالَةِ اللهِ وَقَطَالُهُ اللهِ اللهِ عَلَيْ، وابنُ عُمَرَ، وابنُ عباسٍ، وفَضَالَهُ ﴿ اللهِ اللهِ عَلَيْ، وابنُ عُمَرَ، وابنُ عباسٍ، وفَضَالَهُ ﴿ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْكُ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْهِ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْكُ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْكُ اللّهِ عَلَيْهِ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْ اللّهِ عَلَيْهِ عَلَيْكِ عَلَيْكِ عَلَيْكِ عَلَيْكِ عَلَيْهِ عَلَيْكِ عَلَى عَلَيْكِ عَلَ

أَمَّا أَثَرُ هَلَيْ: فَأَحَرَجَهُ سَعِيدُ بنُ منصورٍ في «الشَّنِ» (٩٣/١/٣ ـ ط. الأولى) عن ابنِ أبي لَيْلَى، وحبدُ الرَّزَّاقِ في «انمصنَّفِ» (٥١٩/٦) عن منصورٍ، وابنُ الجَعْدِ في «المستندِ» (٥٧) عن شُعْبةَ الجميمُهُمْ عن انحَكَمِ؛ أَنَّ عَليًّا عَلَيًّا عَلَيْ عَلَى عَلَيْ عَلَيْكُوا عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْكُ عِلَى عَلِيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُوا عَلَيْكُوا عَلَيْ

وهذا لفظُ سعيدٍ، وإسنادُهُ منقطِعٌ؛ الْحَكَمُ بنُ عُتَيْبَةَ لَم يُدْرِكُ عليًّا.

وجاء عن علي في المخيّرةِ: ما أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةً في المصنّفِ (٨/٤٥)، والبَّيْهَقيُ (٧/٣٤٥)، والطّخاويُ: (٣٠٩/٣)، بن طريقِ جريرِ بنِ حازم، عن عيسى بنِ عاصم، عن زَاذَانَ، قال: (كنَّا جُلُوسًا عند عليَّ، فَشُيلَ عن الخيارِ؟ فقال: سَألَني عنها أَبِيرُ المؤمِنِينَ عُمَرُ، فقلتُ: إنِ الحَتَارَثُ زَوْجَها، فواجدةٌ بَائِنةٌ، وإنِ اختارَثُ زَوْجَها، فواجدةٌ بَائِنةٌ، وإنِ اختارَثُ زَوْجَها، فواجدةٌ وهو أخلُّ بها، فقال: ليس كما قُلْتَ؛ إنِ اختارَثُ زَوْجَها فلا شيءَ، وهو أحقُ بها، فلمُ أَجِدُ بُدًا مِن مُتابَعةِ أميرِ المُؤمِنِينَ، فلمًا وُلِيتُ وانتِثُ في الفُرُوجِ، رَجَعْتُ إلى ما كنتُ أغرِثُ، فقيلَ له: رَأَيُكُما في

الجماعةِ أَحَبُّ إلينا مِنْ رَأْيِكَ في الفُرْقةِ، فضَحِكَ عليُّ، فقال: أمّا إنَّه أَرْسَلَ إلى زيدِ بنِ ثابتِ فسألَهُ، فقال: إنِ اختَارَتْ نَفْسَها فتلَاثٌ، وإنِ اختارَتْ زَوْجَها فواجِدةً بانتَّة.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَ البَيْهَقِيُّ في الكُبْرى (٢٤٨/٧)، مِن طريقِ مطرِّف، عن الحَكِم، عن الحَكَم، عن الحَرَّف، عن الحَكَم، عن يحيى بن الحَرَّاد، عن عليِّ هَلِها، فها رجلٍ وَهَبَ امراتَهُ لأهلِها، فقال: اإنْ قَبِلُوهَا، فهي واحِدة، وإنْ رَدُّوها، فهي واحِدة، ومِن أَمْلَكُ برَجْمَتِها،

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرجَ سعيدٌ (٣/ ١/ ٤٢٥ ـ ٤٢٦)، والبَيْهَقيُّ (٧/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦)، وابنُ أبي شَيْبةَ (٥/ ٥٨ ـ ٥٩) بسندِ صحيح، عن عامرِ الشَّغبيُّ، عن عليًّ، قال: اإنِ اختارَتْ زَوْجَها، فواحِدةٌ، وهُوَ أحقُّ بها، وإن اختارَتْ نفسَها، فواحِدةٌ باتنةٌ.

وتابَعَةُ إبراهيمُ، عن عليٍّ؛ عند سعيدِ في «السُّننِ»، وأبي يوسفَ في «الأثارِ» (١٣٩).

وإسنادُهُ منقطِمٌ؛ لم يَسْمَعُ إبراهيمُ وعامرٌ عليًّا 🚓.

وأخرَجَهُ البَيْهَقيُّ (٧/ ٣٤٦) مِن طريقِ سعبدٍ، عن قَتَانَةَ، عن أَبِي حَسَّانَ الأَعْرَج، عن عليَّ، نحوَهُ.

وإسنادُهُ صحيحٌ، ورُوِيَ مِن غيرِ هذا عن عليَّ هُلِهُ.

وامًّا أَثَرُ ابنِ حُمَرَ: فأخرَجَهُ مالكٌ في «الموطّاِ» (٢/ ٥٥٣ ـ ط. عبد الباقي)، وعنه الشافعيُّ في «الأمّ» (٧٣ /٢ ـ ط. بولاق)، وفي «المسنّدِ» (٢٢٩)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٣٤٨/٧) (١/ ١/ ١٨٣)، وسعيدُ بنُ منصورِ في «السُّننِ» (٣/ ١٩ / ١٩ ٤ ـ ٤٢٠)، وعبدُ الرَّزَاقِ (٥١٨/٦ - ٥١٩)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٥٧/٥)، وغيرُهم، مِن طريقِ نافع، عن ابنِ عُمَرَ الله كان يقولُ: ﴿إِذَا مَلْكَ الرجلُ امرأتَهُ أَمْرَها، فالقضاءُ مَا قَضَتْ به، إِلّا أَنْ يُنكِرَ عليها، ويقولَ: لم أُرِدُ إِلّا واحِدةً، فَيَحْلِفَ على ذلك، ويكونَ أَمْلَكَ بها ما كانتْ في عِدَّتِها».

وهذا لفظُ مالكِ في "الموطَّلِ»؛ وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأَوْرَدَهُ مَالَكُ أَيضًا بِلاغًا عن ابنِ عُمَرَ بمعناه.

وأخرَجَ عبدُ الرَّزَّاقِ (٦/ ٥١٩ ـ ٥٢٠)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن قَتَادةً، عن ابنِ عُمَرً، قال: "مَنْ مَلَّك امراتَهُ، طُلَّقَتْ وعَضَى ربَّه".

وفيه انقطاعً.

وَاخْرَجَهُ أَيْضًا مِنْ طَرَيْقِ مَعْمَرٍ، عَنْ خَلَّادٍ بَنِ عَبْدِ الرَّحِلْمِنِ، قَالَ: اَخْبَرَنِي مَنْ سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ عَنْ رَجَلٍ مَلَّكَ امْرَأَتُهُ أَمْرَهَا، فَطَلَّقَتْ نَفْسَها ثَلاثًا، فقالَ: ﴿ظُلِّقَتْ وَرَغِمَ أَنْفُهُ.

وفي إسنادِهِ جَهَالةً.

وقال البخاريُّ في التاريخِ الكبيرِ، (١٠/٨): قال يحيى بنُ بُكَيْرٍ، عن بكرِ بنِ مُضَرَ، عن بكرِ بنِ سَوَادَةَ، عن عبدِ اللهِ بنِ أبي نَبرٍ، عن مَهْرِ مَوْنَى أبي نَبرٍ: «أنَّه مَلْكَ امرَأتَهُ، فطَلَقَتْ نَفْسَها ثلاثًا، فقال ابنُّ عُمَرَ: ذَهَبَتْ منك،

وامَّا أَثَرُ ابنِ هبَّاسٍ: فأخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ كما في "العِلَلِ" (٣٤/٢)، بإسنادٍ صحيح، عن الحَكَمِ، عن ابنِ عباسٍ: ففي رجلٍ جعَلَ أَمرُ امرأتِه بِيَدِها، فقالتُ: قد صَلْقَتُكُ ثلاثًا، فقال ابنُ عباسٍ: خَطًّا اللهُ نَوْهَا، أَفلا طَلْقَتُ نَفْسَها».

وإسنادُهُ منقطعٌ؛ الحَكُّمُ لم يَسْمَعْ مِن ابنِ عباسٍ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ (٥٦/٥) مِن طريقِ ابنِ أبي لَيْلَى، عن الحَكَمِ، عن مِثْسَمٍ، عن ابنِ عباسٍ، قال: «القضاءُ ما قَضَتْ».

وفيه: ابنُ أبي لَيْلَى، لا يُخْتَجُّ به.

قال الإمامُ أحمدُ في "هِلَلِهِ برواية ابنِه عبدِ اللهِ" (١٩٢/): "الذي يصحّعُ الحُكْمَ عن مِعْسَمِ أربعةُ أحاديثَ: حديثُ الوِتْرِ: أنَّ النبيُ ﷺ كان يُوتِرْ، وحديثُ عَزِيمةِ الطَّلَاقِ عن مِغْسَم عن ابنِ عباسِ في عزيمةِ الطَلاقِ، والفَيْءُ الجِمَاعُ، وعن بِغْسَم عن ابنِ عباسِ: أنَّ عُمَرَ قَنَتَ في الطلاقِ، والفَيْءُ الجِمَاعُ، وعن بِغْسَم عن ابنِ عباسِ: أنَّ عُمَرَ قَنَتَ في الفجرِ، هو حديثُ القُتُوتِ، وأيضاً عن بِغْسَم رأيهُ في مُحرمِ أصابَ صَيْدًا، قلتُ: فما روى غيرَ هذا؟ قال: اللهُ أعلمُ يقولونَ: هي كتابًه. انتهى.

لكنّه صعّ بما أخرَجَهُ عبدُ الرُّزَاقِ في المصنّفِ، (٦/ ٥٦ - ٥٢١)، مِن طريقِ ابنِ جُرَيْجِ، قال: الخَبرَهُ و ٥٢٧)، مِن طريقِ ابنِ جُرَيْج، قال: الخَبرَهُ أبو الزُّبيْرِ أنَّ مجاهِلًا أخبرَهُ أنَّ رجلًا جاء ابنَ عباسٍ، فقال: لمّا مَلَّكْتُ امرَأَتِي أَمْرَهَا، طلَّقْتني ثلاثًا، فقال: خَطًا اللهُ نُوْمَها، إنَّما الطلاقُ لَكَ عليها، وليسَ لها عليك.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

قال ابنُ حَزْمٍ كُلْلُهُ بعدَ إيرادِهِ مِن طريقِ عبدِ الرَّزَّاقِ: ﴿وهذا في عَالِهِ السَّحْةِ عن ابن عباس انتهى،

وأخرَجَهُ أبو مُبَيِّدِ في «الغريبِ» (٣/ ٢٦٠) (٢١١/٤)، وبن طريقِهِ النَّبَهَةِيُّ في «الغريبِ» (٣/ ٢٦٠) (٢١١/٤)، وبن طريقِهِ النَّبَهَةِيُّ في «الكُبْرى» (٣٤٩/٧)، مِن طريقِ أبي معاويةً، عن الأعمشِ، عن حبيبِ بنِ أبي ثابتٍ، عن ابنِ عباسٍ: ﴿أَنَّهُ سُئِلَ عن رجلٍ جَعَلَ أَمْرَ امراْتِهِ بيلِها، فقالتُ: أنتَ طالِقٌ ثلاثًا، فقال ابنُ عباسٍ: خَطَّا اللهُ تُؤتِها؛ أَلاَ طَلَقَتْ نفسَها ثلاثًا؟!».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ البَيْهَقيُّ (٣٤٩/٧)، وابنُ أبي شَيْبةَ (٥٨/٥)، مِن طريقِ حبيبٍ، عن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ، عن ابنِ عباسٍ، نحوَهُ.

وتابعَهُ الحَكُمُ عن سعيدِ عند البَّيْهَقيُّ.

رواه الأعمش عن حبيبٍ، والحسنُ بنُ عُمَارةً عن الحَكَمِ وحبيبِ أيضًا.

وأخرَجَهُ البَيْهَقيُّ (٧/ ٣٥٠) وغيرُهُ بإسنادٍ صحيحٍ عن عِكْرِمةَ عن ابنِ عباسٍ، نحوَهُ.

وأخرَجَهُ سعيدٌ (٣/ ١/ ٤٢٤)، وابنُ أبي شَيْبةَ (٥٨/٥)، عن عَمْرِو بنِ دِينارٍ، وعبدُ الرُزَّاقِ (٦/ ٥٢٢) عن ابنِ جُرَيْجٍ؛ كِلاهُما عن عطاءٍ، عن ابنِ عباسٍ، نحوَهُ.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأَخرَجَهُ سعيدٌ (٣/ ١/٤٣٤) عن حَمَّادٍ، وعبدُ الرَّزَّاقِ (٦/ ٥٢٢) عن أيوب؛ كِلاهُما عن عَمْرِه، عن ابنِ عباسٍ.

وأخرَجَهُ سعيدٌ (٣/ ١/ ٤٣٤ ـ ٤٢٥)، وعبدُ الرَّزَاقِ (٦/ ٥٢٠)، ومِن طريقِهِ الطَّبَرانيُّ في الكبيرِ، (٣/ ٣٣٢)، وابنُ أبي شَبْبةَ في المصنَّفِ، (٨٧/٤)، بإسنادِ صحيح، عن منصورِ، عن ابنِ عباسِ عَلَمْ.

وأمَّا أَلَرُ فَضَالَةً بِنِ عُبَيْدٍ: فَأَحْرَجَهُ ابنُ أَبِي شَيْبةً فِي المَصنَّفِ، (٥٦/٥)، مِن طريقِ سعيد، عن قَتَادة، عن فَضَالةً بنِ عُبَيْد: «القضاءُ ما قَضَتْ».

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ قَتَادَةُ لم يَسْمَعْ مِن فَضَالةً.

### 🛭 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ صُوبِيَان (٢١٢/٢):

(عن زُرَارةَ بنِ رَبِيعةً، عن أبيه، عن عشمانَ في: أَمْرُكِ بيلِكِ: القضاءُ ما قَضَتُ ١٠ رواه البخاريُ في «تاريخه»).

قال في «الإروام» (١١٦/٧): (خَسَنُ؛ أَخْرَجَهُ ابنُ أَبِي شَيْبةً في «السمستُفِ» (٧/ ١/٩٠ ـ ٢): نا وكبع، عن أبي ظَلْحَةَ سِرَارٍ، عن غَيْلانُ بن جرير، عن أبي الخلالِ، قال...)؛ إلخ.

#### ۇ. ئارىي

خرَّجَه في االإرواءِ، من غيرِ طريقِ البخاريِّ، وقد قال البخاريُّ في «التاريخِ الكبيرِ، (٣/ ٢٨٥): (وقال قُتَيْبةُ: حدَّثنا هُشَيْمٌ، عن زُرارةَ بنِ رَبِيعةً، عن أبيه، عن عثمانَ في: أَمْرُكِ بيلِكِ: «القضاءُ ما قَضَتْ). انتهى.

### 🗷 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ صُونِيَان (٢١٢/٢):

## ﴿ وَعَنْ عَلَيْ فِي رَجُلٍ جَعَلَ أَمْرَ امرأتِهِ بِيَدِهَا، قال: فَهُو لَهَا حَتَّى يُنْكُلُ؛). ]

قال في االإرواءِ (٧/ ١١٧): (لم أَقِفُ عليه الآنُ). انتهى.

#### ئائت: قُلْت:

أخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ في امصنَّفِهِ (٦/ ٢٢٥) عن الشَّوْريِّ، عن منصورٍ، عن الحَكَم، عن عليٍّ، قال: «هو بِيَدِها حَتَّى تَتَكَلَّمَ».

### 🗷 قَالَ ٱلمُصُنِفُ آبَنُ صُوبِيَان (٢١٧/٢):

أمَّا أَثُرُ علي: فأخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ في «العِلَلِ» (٣/٨/٣)، ومِن

طريقِه الْمُعْقِيلِيُّ في الضعفاءِه (٢٣/٣)، وابنُ حَرْمٍ في اللمحلَّى، (١١/ ١٨٨، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٤ ـ ط. المُنيرية)، مِن طريقِ شُعْبةً، عن عطاءِ بنِ السَّائِبِ، عن أَبِي البَّخْتَرِيِّ، عن عليٌّ بنِ أَبِي طالبٍ ظَيْمَ، قال: اللهِ الحَرَامِ والبَّنَّةِ والبَائِنةِ والخَلِيَّةِ والبَرِيَّةِ ثلاثًا ثلاثًا،

وإسنادُهُ منقطِعٌ؛ لم يَسْمَعُ أبو البُّخْتَرِيُّ مِن عليٌّ.

وأخرَجَ الإمامُ أحمدُ في «العِلْلِ» (٣/ ٣٧٨)، مِن طريقِ حَمَّادٍ، عن عطاءِ بنِ السَّالِبِ، عن أبي البَخْتَرِيِّ ومَيْسَرَةً: «أَنَّ عليًّا قال في المحرامِ: هي عليَّ حرامٌ كما قال».

وإسنادُهُ صحيحٌ؛ عطاءُ بنُ السائبِ ثقةُ اختلَظ بِأَخْرَةِ، وسَماعُ حَمَّادِ بنِ زيدِ منه كان قبلَ الاختلاطِ، ومَيْسَرَةُ هو ابنُ يعقوبَ، أَدْرَكَ عليَّ بنَ أبي طالبٍ، وهُو صاحبُ رايتِه.

وأخرَجَهُ الشافعيُّ في «الأُمَّ» (١٥٩/٧ ـ ط. بولاق)، وسعيدُ بنُ منصورِ في «الشُّنِ» (٣/ ١/ ٤٣٠ ـ ط. الأولى)، وعبدُ الرَّزَّاقِ (٣٥٧ ـ ٣٥٧)، وابنُ ابي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٣٥/ ٦ ـ ٢٦)، وابنُ سعدِ في «الطَّبَقاتِ» (٣/ ٢٣٢)، بإسنادِ صحيح، عن عامرِ الشَّعْبيِّ، عن رياشِ بنِ عَدِيُّ الطائرِّ(١)، قال: ﴿أَشْهَدُ أَنَّ عليًّا جَعَلَ البَّثَةَ ثَلاثًا».

وهذا لفظُ الشافعيّ.

وفيه رياشُ بنُ عديَّ الطائقُ مجهولٌ؛ ذكَرَهُ البخاريُّ في «التاريخِ الكبيرِه (٣/ ٣٣٢)، وابنُ أبي حاتمٍ في «الجرحِ والتعديلِ» (٣/ ٥١٨)، وابنُ جِبُانَ في «النَّقاتِ» (٤/ ٢٤٢). وسكُنُوا عنه.

 <sup>(</sup>١) تصغف على محقق المصنف ابن أبي شببة اسم (رياش بن عدي) إلى (الورس بن عديً)، وقال: (ولم نَظْفَرْ بترجمتِه فيما عندنا بن المراجع). اهـ وفي اطبقات ابن سعده: (رياش بن ربعة).

وأخرَجَهُ البَيْهَةِيُّ (٧/ ٣٤٤)، مِن طريقِ أبي سهلِ وإسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ، عن عامرٍ، عن عليٌّ ﴿ فَالَٰهُ، قال: الخَلِئَةُ والبَرِيَّةُ والبَنَّةُ والحَرَامُ ثلاثًاه.

زاد فيه أبو سَهْلٍ: (إذًا نوَى).

وأَخرَجَهُ الشَّافعيُّ في اللَّأَمُّ (٧/ ١٥٩)، مِن طريقِ ابنِ عُلَيَّةً، عن داودَ، عن الشَّغيُّ، عن عليُّ: •في الحرام ثلاثُّ.

وفيه انقطاعٌ؛ عامرٌ الشُّغبيُّ لم يَسْمَعْ عليًّا.

وأَخرَجُهُ الإمامُ أحمدُ في «العِلَلِ» (٣/ ٣٧٥)، ومِن طريقِهِ المُقَيْلِيُّ في الضعفاءِ» (٩/ ٢٦، ٦٩)، في الضعفاءِ» (٩/ ٢٦، ٦٩)، مِن طريقِ محمدِ بنِ فُضَيْلٍ، عن عطاءِ بنِ السَّائِبِ، عن الحسنِ، عن عليْ، قال: هي ثلاث.

وأخرَجَهُ الدَّارَقُطْنيُّ (٤/ ٣٢)، ومِن طريقِه ابنُ الجَوْزيِّ في النحقيقِ، (٣٢/٤)، مِن طريقِ أبي حفص الأَبَّارِ، عن عطام، النحقيقِ، (١٤٣/٩ ـ ١٤٣)، مِن طريقِ أبي حفص الأَبَّارِ، عن عطام، به، بلفظ: (الخَلِيَّةُ والبَرِيَّةُ والبَائِنُ والخَرَامُ ثلاثًا، لا تَجلُّ لهم حتى تَنْكِحَ زَوْجًاه.

وفيه انقطاعٌ أيضًا؛ الحسنُ لم يَسْمَعْ مِن عليٌ، وسماعُ ابنِ فُضَيْلٍ وأبي حَفْصِ مِن عطاءِ بعد الاختلاطِ.

وأَخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورِ (٣١٩/١/٣)، ومِن طريقِه البَيْهَةيُّ في الكُبْرى، (٣٤٣/٧)، مِن طريقِه البَيْهَةيُّ في الكُبْرى، (٣٤٣/٧)، مِن طريقِ مُشَيْم، عن منصورِ \_ زاد سعيدٌ، والسياقُ له: وابنِ أَبِي لَيْلَى، وعبدِ الملكِ \_ عن عطاءٍ: وأنَّ رَجُلَا قال لامرأتِهِ: خَبْلُكِ على غَارِبِكِ، فأتى عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ، فذَكرَ ذلك له \_ قال مُشَيْمٌ: قال عبدُ الملكِ مِنْ بينِ القَوْمِ \_ فأرْسَلَ إلى عليْ بنِ أبي طالبٍ عَلَيْهُ: وَالمَقَام، ثمُ اسْتَخَلَقَهُ ما وَالمَقْام، ثمُ اسْتَخَلَقَهُ ما

أَرَادَ بِعَولِهِ؟ فَقَالَ: أَمَا إِنَّهَا ابِنَهُ عَنِّي، وأَكْرَمُ الناسِ عَلَيَّ، ولو أَفَمَنَنِي في عَبْرِ هذا المقامِ، فإنَّما أَرَدتُّ غَبْرِ هذا المَقَامِ لَعَلِّي، فأمَّا إِذْ أَقَمْتَنِي في هذا المقامِ، فإنَّما أَرَدتُّ فِرَاقَها، فَفَرَّقَ بِينَهُماه.

وإسنادُهُ منقطِعٌ.

وأخرَجَ البَيْهَقيُّ (٧/٣٤٣)، مِن طريقِ سعيدِ بنِ يَزِيدَ، عن أبي الحَلَالِ المَتَكيْ، عن عُمَرَ وعليٌّ، بمعنى القِصَّةِ.

وإسنادُهُ ضعيفٌ.

وأَخرَجُهُ الشّافعيُّ في ﴿الأُمُّ (٧/ ١٥٩)، وسعيدٌ في ﴿السُّننِ ۗ (٣/ ٢٥٣)، وسعيدٌ في ﴿السُّننِ ۗ (٣/ ٤٣٣)، وعبدُ الرَّزَّاقِ في ﴿المصنَّفِ ﴾ (٣٥٦/٦)، بإسنادٍ صحيح، عن إبراهيمَ، عن عليٌّ، قال: ﴿فِي الخليَّةِ والنَّرِيَّةِ والخَرَامِ ثلاثًا ثلاثًا».

وهذا لفظُ الشافعيِّ، وإبراهيمُ لم يَسْمَعُ عليًّا.

ورواه عبدُ الرُّزَّاقِ في امصنَّفِيهِ (٣٥٩/٦)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن قَتَادَةً، عن عليٍّ، نحوَّهُ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ (٥/ ٧١\_ ٧٢)، مِن طريقِ قَتادَةَ، عن خِلَاسٍ وأبي حسانَ، عن عليَّ ﷺ؛ أنَّه كان يقولُ: ثلاثٌ؛ يعني: أنتِ عَلَيَّ حَرَجٌ.

وإسنادُهُ صحيحٌ، ورُوِيَ مِن غيرِ هذه الأوجهِ عن عليَّ مِن طُرُقِ لا تخلُو مِن ضَغفِ.

وأمّا أثّرُ ابنِ هُمَرَ: فأخرَجَهُ مالكٌ في «الموطّاِ» (٢/ ٥٥٢ ـ ط. عبد الباقِي)، وعنه الشافعيُّ في «الأمّ» (٧/ ٢٣٧)، وفي «المسنّدِ» (٢٣٧)، والبَّيْهَةيُّ في «السُّننِ» (٣/ ١/ ٢٣٥)، وسعيدٌ في «السُّننِ» (٣/ ١/ ٢٣٥)، وعبدُ الرَّزَّاقِ (٣/ ٨/ ٣٥٣)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنّفِ» (٥/ ٧٠)، مِن طريقِ نافع، عن ابنِ عُمَرَ الله كان يقولُ في المخليَّةِ والبَريَّةِ: «إنَّها ثلاثُ تَطْلِيقاتٍ كلُّ واحدةٍ منهُما».

وهذا لفظُ مالكٍ، وإسنادُهُ في غايةِ الصُّحَّةِ والجلالةِ.

وامًّا أَثَّرُ زيدِ بنِ ثابتٍ: فأخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٣٤٤/٧)، مِن طريقِ عُمَرَ بنِ عامرٍ، عن حُمَيْدِ بنِ هِلَالٍ، عن سعيدِ بنِ هشامٍ؛ أنَّ زيدَ بنَ ثابتٍ قال: (في البَرِيَّةِ والحَرَام والبَّتَةِ ثلاثًا ثلاثًا».

وإسنادُهُ لا بأسَ به؛ فيه عُمَرُ بنُ عامرِ البصريُّ، قال ابنُ عَدِيُّ: شيخٌ صالحٌ، وقوَّاه ابنُ مَعِينِ مَرَّةً، وضعَّقَهُ أخرى، وقال النَّسَائيُّ: ليس بالقويُّ؛ يعني: أنَّ فيه ضَعْفًا لا يُعَسِدُ حديثهُ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ (٦٨/٥، ٧٠، ٧١)، مِن طريقِ سعيدٍ، عن قَتَادةَ؛ أنَّ زِيدَ بنَ ثابتٍ كان يقولُ: ﴿فِي البَّنَّةِ والبَرِيَّةِ والبَائنةِ ثلاثُّ).

وفيه انقطاعٌ.

### 🛭 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيَان (٢١٩/٢):

﴿ (وَيُعْتَبَرُ بِالرِجَالِ \_ يعني: في الطلاقِ \_ خُرِّيَّةٌ ورِقًّا؛ رُوِيَ عن عُمَرَ وعثمانَ وزيدِ وابنِ عباسٍ ﴿ اللهِ اللهِ اللهِ عِنْهِ اللهِ اللهُ الل

أمَّا أَثْرُ هُمَرَ: فيأتي بعدَهُ عند المصنِّفِ بلفظِه، وخرَّجه في «الإرواءِ» (٧/ ١٥٠).

وَأَمَّا أَثَرُ عَثْمَانَ بِنِ عَفَّانَ: فَأَخْرَجَهُ مَالِكٌ فِي «المُوطَّأِ» (٢/ ٧٤٥)، وبن طريقِهِ أخرَجَهُ أبو داودَ في «حديثِ مالكِ» (١)، والشافعيُّ في «الأُمْ» (٥/ ٢٣٩) وفي «المُسنَدِ» (٩٥)، وبن طريقِهِ البَيْهَتيُّ في «الكُبْرى» (٧/ ٢٣٤)، وعبدُ الرَّزَاقِ في «المصنَّفِ» (٧/ ٢٣٤)، مِن طريقِ

 <sup>(</sup>١) عزاء لأبي داود: الوزّيُّ في الهنيب الكمال؛ (٣/ ١٤٢٤ \_ مخطوط) \_ (٣٠/ ١٠)؛
 ترجمة التّهية.

الزُّهْرِيِّ، عن سعيد بنِ المُسَيَّبِ: «أَنَّ نَمُيْعًا مُكَاتَبًا لأُمُّ سَلَمَةَ زوجِ النبيُّ ﷺ طَنَّقَ امرأةً خُرَّةً تَطْلِيقَتَيْنِ، فاستَفْتَى عثمانَ بنَ عَفَّانَ ﷺ، فقالَ: حَرُمَتْ عليكَ.

وهذا لفظُ «الموطَّالِ»، وإسنادُهُ صحبحٌ.

وأخرَجَهُ مالكُ أيضًا (٢/ ٥٧٤)، وعنه الشافعيُّ في «الأُمّّ (٢٣٩/٥) وفي «السندِه (٢٩٥)، ومِن طريقِ الشافعيُّ أخرَجَهُ البَّيْهَتيُّ في «الكُبْرى» (٢/ ٣٦٠)، وحبدُ الرَّزَاقِ في «المصنَّفِ» (٧/ ٣٦٥)، مِن طريقِ أبي الزُنادِ، عن سليمانَ بنِ بَسَارِ: «أَنَّ نُفَيْعًا مُكَاتَبًا كان لأُمَّ سَلَمَةَ زوجِ النَّبِ ﷺ، أو عَبْدًا لها، كانتُ تَحْتُهُ امراةً حُرَّةً، فَطَلَّقَهَا اثنتَيْنِ، ثم أرادَ أن يُرَاجِعَها، فأمَرَهُ أزواجُ النبيُ ﷺ أَنْ يَأْتِيَ عثمانَ بنَ عَفَّانَ فَيَسْأَلُهُ عن ذلك، فَلَمَبَ فَلَقَيَةُ عند الدَّرَجِ آخِذًا بيدِ زيدِ بنِ ثابتِ، فَسَأَلَهُما، فابتدَرَاهُ جميمًا، فقالًا: حُرُمَتْ عليكَ، حُرُمَتْ عليكَه.

وهذا لفظُ مالكِ، وسليمانُ بنُ يَسَارِ ثقةٌ إمامٌ، سَمِعَ عثمانَ وزيدَ بنَ ثابتِ.

وأخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورِ (٣/ ٣٥٦/١)، وعبدُ الرَّزَّاقِ (٧/ ٣٣٥)، وابنُ أبي شَيْبةَ (٥/ ٨٢ ـ ٨٣)، مِن طريقِ أيوبَ، عن سليمانَ، به، بنجوه.

وأَخرَجَهُ النَيْهَقئُي (٣٦٩/٧)، مِن طريقِ عبدِ اللهِ بنِ بشرٍ، عن أيوبَ، عن عثمانَ وزيدٍ، نحوَهُ.

وأَخرَجَهُ البَيْهَةيُّ (٣٦٩/٧)، وعبدُ الرَّزَّاقِ (٣/ ٢٣٤)، وابنُ أبي شَيْبةَ فِي (المصنَّفِ، (٥/ ٨٣)، مِن طريقِ يحيى بنِ أبي كَثِيرٍ، عن أبي سَلَمَةَ، قال: حدَّثني نُفَيْعٌ... وذكرَهُ بمعناه.

ونُفَيْعٌ مَوْلَى أَمُّ سَلَمَةً ذَكَرَهُ البخاريُّ في االتاريخِ الكبيرِ» (١١٣/٨)،

وابنُ أبي حاتمٍ في «الجرحِ والتعديلِ» (٨/ ٤٨٩)، وابنُ حِبَّانَ في «التُقريب»: ﴿ وَقِنَّهُ . ﴿ النُّقَاتِ » ( ﴿ ٤٨٩ )، وسَكَنُوا عَنه، وقال في «التقريب»: ﴿ وَقِقَهُ .

ورُوِيَ عن عثمانَ معناه مِن وجوهِ وألفاظٍ أخرى.

وامَّا أَثَرُ زيدِ بنِ ثابتٍ: فتقدَّم تخريجُهُ ضِمْنَ أَشَرِ عثمانَ.

وأخرَجَهُ أيضًا مالكٌ في «الموطَّارِه (٢/ ٥٧٤)، وعنه الشافعيُّ في «الأُمُّ» (٥٧٤)، وعنه الشافعيُّ في «الكُبْرى» «الأُمُّ» (٢٩٥)، والبَيْهَتِيُّ في «الكُبْرى» (٧/ ٣٦٩)، مِن طريقِ عبدِ ربِّه بنِ سعيدِ، عن محمدِ بنِ إبراهيمَ بنِ الحارثِ النَّيميِّ: «أَنَّ نُفْيَعًا مُكاتَبًا كانَ لامٌ سَلَمَةً زوحِ النبيُّ ﷺ استَفْتَى زيدَ بنَ ثابتٍ، فقالَ زيدُ بنُ ثابتٍ: حَرَّمَتُ عليكَ».

وأخرَجَهُ البَيْهَقيُ في «الكُبْرى» (٣٦٩/٧)، مِن طريقِ همَّام، عن قَتَادةً، عن أبي الخليلِ، عن سليمانَ بنِ يَسَادٍ، عن زيدِ بنِ ثابتٍ عَلَيْه، قال: «الطلاقُ بالرَّجَالِ، والعِدَّةُ بالنِّساءِ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورِ (٣/ ٣٥٦/١)، مِن طريقِ خالدِ الحَذَّاءِ، عن عِكْرِمةَ، عن زيدِ بنِ ثابتٍ، به.

وأمًّا أَلْرُ ابِنِ عِباسٍ: فأخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٣٧٠/٧)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (١٠١/٤)، مِن طريقِ هشامٍ الدَّسْتَوائيُّ، عن قَتَادةً، عن عِكْرِمةً، عن ابنِ عباسٍ، قال: «الطَّلاقُ بالرجالِ، والعِدَّةُ بالنساءِ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (٧/ ٢٣٦)، مِن طريقِ ابنِ جُرَيْجٍ، قال: أُخْبِرْتُ عن عِكْرِمةَ عن ابنِ عباسٍ؛ أنَّه كانَ يقولُ: الطلاقُ للرجالِ ما كانُوا، والعِنَّةُ للنِّساءِ ما كُنَّ.

### 🗮 قَالَ ٱلمُضَنِقُ ٱبنُ صُوبِيَان (٢٢١/٢ ـ ٢٢٢):

﴿ (وأنتِ طالقٌ أنتِ طالقٌ وقَعَ ثِنتانِ في مَدْخُولِ بها؛ لأنَّ اللفظَ للهِ (وأنتِ طالقٌ أنتِ طالقٌ وقَعَ ثِنتانِ في مَدْخُولِ بها؛ لأنَّ اللفظَ للإيقاعِ فِيقَدِّمْهُ مثلهُ، إلَّا أنْ يَنوِيَ تأكيدًا مُتصِلًا أو إفهامًا لها لانصرافِهِ عن الإيقاعِ بِنِيَّةٍ ذلك، وغيرُ المَدْخُولِ بها تَبِينُ بالأولى، نَوَى بالنَّانيةِ الإيقاعَ أو لَا، مُتصِلًا أو لا؛ رُوِيَ ذلك عن عليٌ وزيدِ بنِ ثابتِ وابنِ مسعودٍ).

وهذا لفظُ سعيدٍ، وفيه انقطاعٌ؛ الحَكَمُ لم يُدْرِكُ عليًا وعبدَ اللهِ وزيدًا.

وأخرَجَهُ سعيدٌ في السُنَنِه (٣/ ٣/ ٣٠٥)، ومِن طريقِهِ ابنُ حَرْمٍ في المحلَّى، (مره المحلَّى، (١٧٥ - ط. المنيريةِ)، مِن طريقِ خُصَيْفٍ، عن زيادِ بنِ أَبِي مَرْيَمَ، عن ابنِ مسعودٍ وَ الله عنها الرجلِ يُطلُقُ امرأتَهُ جميعًا، ولم يكنْ دَخَلَ بها، قال: اهمي ثلاثٌ، فإنْ طلَّقَ واحدةً، ثُمَّ ثَنَّى وثَلَّثَ، لم يَعْمُ عليها؛ لأنَّها بانَتْ بالأولى،.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ زيادُ بنُ أبي مَرْيَمَ فيه جَهَالةٌ، ولم يَسْمَعْ مِن ابنِ مسعودٍ، وخُصَيْفٌ ـ هو ابنُ عبدِ الرحمٰنِ الجَزَريُّ ـ ضَعَّفَهُ أحمدُ وغيرُهُ، ووَثَقَهُ ابنُ مَعِينِ وأبو زُرْعَةَ.

### 🖀 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ صُوبِيَان (٢٣٠/٢):

(وتَصِحُ الرَّجْعةُ بعدَ انقطاعِ دَمِ الحَيْضةِ الثالثةِ؛ حيثُ لَم تَغْنَسِلُ؛ لَنَّ لَمْ الْعَنْسِلُ؛ لَا اللهِ عَلَيْ وابنِ مسعودٍ).

يَأْتِي تَخْرِيجُهُ فَي أُولِ اكتَابِ الْمِدَّةِ٩؛ بإذْنِ الله .

### 🖀 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيَان (٢٣٢/٢):

﴿ وَتَمُودُ الرَّجْعِيَّةُ، والبائِنُ إِذَا نَكَحَها على مَا بَقِيَ مِنْ طَلَاقِها، ولو بعدَ وَظْءِ زوجِ آخَرَ في قولِ أكابرِ الصحابةِ؛ منهم: عُمَرُ وعليٌّ وأُبَيُّ ومعـاذٌ وعِمْرانُ بنُ حُصَيْنِ وأبو هُرَيْرةَ وزيدٌ وعبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ فَمَرَ ثمَّ قال: وعنه تَرجِعُ بالثَّلاثِ؛ وهو قولُ ابنِ عُمَرَ وابنِ عباسٍ).

أمَّا أَثُو مُمَرَ وأبي هريرة: فأخرَجَهُ مالكٌ في «الموطّاِ» (٢/ ٥٨ - ط. عبد الباقي)، وعنه عبد الرَّزَاقِ (٢/ ٢٥١)، والشافعيُّ في «الأُمُّ» (٥/ ٢٣٢ - ط. بولاق)، وفي «المستدِه (٢٩٤)، وعنه البَيْهَقيُّ في «المعرفةِ»، والمستدِه (٢٩٤)، وعنه البَيْهَقيُّ في «المعرفةِ»، وأخرُنه، (٣٤)، وعنه البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٢٩٨ - ٣٦٤)، وسعيدُ بنُ منصورِ في «السُّننِ» (٣/ ١/ ٣٩٨ - ط. الأولى)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (١٠١/٥)، مِن طريقِ الرُّهْريُ، عن وابنُ أبي شَيْبة في «المصنَّفِ» (١٠١/٥)، مِن طريقِ الرُّهْريُ، عن عميدِ اللهِ بنِ عَبْبةَ بنِ مسعودٍ، وسليمانَ بنِ يَسَارٍ؛ جميعُهُمْ يقولُ: سَعِعْتُ أبا هريرةَ يقولُ: سَعِعْتُ أبا هريرةَ يقولُ: سَعِعْتُ أبا هريرةَ يقولُ: تَطْلِيقَةُ أو سَعِعْتُ مُمَرَ بنَ الخَطَّابِ يقولُ: «أَيُما امرأةٍ طَلَّقَهَا زَوْجُها تَطْلِيقةٌ أو سَعِعْتُ مُمَرَ بنَ الخَطَّابِ يقولُ: «أَيُما امرأةٍ طَلَّقَهَا زَوْجُها تَطْلِيقةٌ أو سَعِعْتُ مُمَرَ بنَ الخَطَّابِ يقولُ: «أَيُما امرأةٍ طَلَّقَهَا زَوْجُها تَطْلِيقةٌ أو يُطْلِعَةَ أَنْ عَنَهُ عَمَرَ بنَ الخَطَّابِ يقولُ: «أَيْما امرأةٍ طَلَّقها زَوْجُها تَطْلِيقةٌ أو يُطْلِعَةً أَنْ عَنَهُ عَلَى ما بَقِيَ مِن طَلِاقِها».

وهذا لفظُ مالكِ، وإسنادُهُ صحيحٌ.

وتابعَهُمْ سعيدُ بنُ المسيَّبِ عن أبي هريرةَ، عند مالكِ والبَيْهَةيُّ في «الكُبْرى»، وفي «المعرِفةِ»، وسعيدِ بنِ منصورِ في «سننه» (٣٩٨/١/٣٩»، وعبدِ الرَّزَّاقِ (٦/ ٣٥٨)، وابنِ أبي شَيْبةً في «المصنَّفِ» (٢/٥٠).

وأبو سَلَمَةً بنُ عبدِ الرحمٰنِ عن أبي هريرةً، عند عبدِ الرِّزَّاقِ (٣٥٢/٦).

ورُوِيَ مِن غيرِ هذا الوجهِ عن عُمُرٌ، ويأتي.

وَامَّا أَلَّرُ عَلِيَّ: فَأَحْرَجَهُ البَيْهَقِيُّ فِي الكُبْرِي، (٣٦٥/٧)، والبخاريُّ فِي الكُبْرِي، (٣٦٥/٧)، والبخاريُّ فِي التاريخ الكبيرِ، (٢١١/٢)، وعبدُ الرَّزَاقِ (٢٠ ٣٥٢)، وابنُ أبي شَيْبةً فِي المصنَّفِ، (١٠٢/٥)، مِن طُرُقِ عن الحَكَمِ بنِ عُتَبْبةً، عن مَزِيلَةً بنِ جابرٍ، عن أبيه، عن عليٌ هَا فَيْهُ، قال: اهمي عندَهُ على ما بَقِمَي مِن طَلَاقِها».

وأخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورِ (٣/ ٣٩٨/١) عن هُشَيْمٍ، وابنُ أبي شَيْبةَ (١٠٢/٥) عن وكيعٍ وعليَّ بنِ هاشمٍ؛ جميعُهُمْ عن ابنِ أبي لَيْلَى، عن مَزِيدَةَ بنِ جابرٍ، به.

ولَم يذكُّرُوا الحَكَمَ فيه، ووقَعَ عند سعيدِ: ابنُ أبي لَيْلَى سمعتُ مَزيدَةَ بنَ جابرِ.

وأخرَجَهُ عبدُ الرِّزَّاقِ، عن النَّوْريِّ، عن ابنِ أبي لَيْلَى، عن الحَكَمِ، 4.

والحَكُمُ وابنُ أبي لَبُلَى كِلاهُما حدَّنًا عن مَزِيدَةَ، ومَزِيدَةُ قال أحمدُ فيه: معروفٌ، وقال أبو زُرْعَةَ: ليس بشيء، وأبُوهُ جابرٌ فيه جهالةٌ؛ ذكرَهُ البخاريُ في «التاريخِ الكبيرِ» (٢١١/٢)، وابنُ أبي حاتم في «الجرحِ والتعديلِ» (٢٤٤/٢)، وابنُ حِبَّانَ في «التّقاتِ» (١٠٣/٤)، وسَكَتُوا عنه.

وأمَّا أَثَرُ أَبِيّ بِنِ كَمْبٍ، ومعاذٍ وزيد بن ثابتٍ، وابنِ همر: فاخرَجَهُ البّيهَةِيُّ فِي «الكُبْرِي» (٧/ ٣٦٥)، مِن طريقِ حَمَّادِ بنِ زيدٍ، عن مَطّرٍ، عن الحَكَمِ، عن مجاهِدٍ، عن عبدِ الرحمٰنِ بنِ أبي لَيْلَى، عن أُبَيِّ بنِ كعبٍ، قال: أهي على ما بَقِيَ مِن الطَّلاقِ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ سعيدٌ في «السُّننِ» (٣٩٨/١)، مِن طريقِ حَمَّادِ بنِ زيدٍ، عن كَثِيرِ بنِ شِنْظِيرٍ، عن الحسنِ: «أَنَّ عُمَرَ بنَ الحَطَّابِ وأَبيُّ بنَ كَعْبِ وزيدَ بنَ ثابتٍ وعِمْرانَ بنَ الحُصَينِ، قالوا: هي على ما بَقِيَ مِن الطَّلاق».

والحسَنُ لم يُدْرِكُ أُبَيًّا.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ (١٠٢/٥)، مِن طريقِ أبي خالدِ الأحمرِ، عن حَجَّاجٍ، عن عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ، قال: «قضَى عُمَرُ ومعاذٌ وزيدٌ وأبيًّ وعبدُ اللهِ بَنُ عُمَرَ أنَّها على ما بَقِيَ مِن الطَّلاقِ».

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ حَجَّاجٌ ضعيفٌ، وكان مُدلِّسًا، يُدَلِّسُ أحاديثَ محمدِ بنِ عُبَيْدِ اللهِ العَرْزَميِّ، ويَرْوِيها عن عَمْرِو، والعَرْزَميُّ متروكُ

ولَمَّا أَثَرُ عِمْرانَ بِنِ حُصَيْنٍ: فَأَخرَجَهُ البَيْهَفيُ في الكُبْرى الرّهِ الكُبْرى الرّه الرّه الرّبَانِ في المصنَّفِ (٣٥٥/١)، بِن طريقِ خالدِ الحدَّاءِ، عن ابنِ سِيرِينَ، عن عِمْرانَ بنِ حُصَيْنٍ عَلَى مَا الطلاقِ اللهِ على ما يَقِي على ما الطلاقِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورِ (٣/ ٣٩٩/١)، وابنُ أبي شَيْبةَ (١٠١/٥ -١٠٢)، مِن طريقِ داودَ بنِ أبي هِنْلِد، عن عامرِ الشَّغبيِّ: ﴿أَنَّ زِيَادًا سَأَلَ عِمْرانَ بنَ حُصَيْنِ، فقال: هي على ما بَقِيَ٠. وأخرَجَهُ سعيدٌ أيضًا، مِن طريقِ معاويةَ بنِ قُرَّةً، عن زيادٍ، به بنحوِه.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (٣٥٣/٦)، مِن طريقِ مَعْمَرِ، عن قَتَادةَ، عن عِمْرانَ، نحوهُ.

ومن طريقِ أبي قَزَعَةً، عن عِمْرانَ، نحوَهُ.

ورُوِيَ عن عِمْرانَ مِن غيرِ هذه الأَوْجُو، وتقدَّم مِن طريقِ أُخْرى عنه غِمنَ أَثَرِ أَبِيُّ بنِ كَغْبٍ.

والمَّا أَثْرُ ابِنِ مُمَرَ: فأخرَجَهُ البَّبْهَقيُّ في (الكُبْرى) (٣٦٥/٧)، مِن طريقِ إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ، عن وَيَرَةً، عن ابنِ عُمَرَ ﷺ، قال: اإذا طَلَّقَ الرجلُ امراتَهُ تَطْلِيقَةً أو تَطْلِيقَتْيْنِ، ثمَّ تَزَوَّجَها رجلٌ آخرُ، ثم تَزَوَّجَها هو بعدُ، قال: تكونُ على طلاقِ مُستَقِلً».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (٦/ ٣٥٥)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٢/ ١٠٢)، ومحمدُ بنُ الحسنِ في «كتابِ الآثارِ» أن عربق طريق حمَّادٍ، عن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ، عن ابنِ عُمَرَ وابنِ عباسٍ بَا قَالَا: «لا يَهْدِمُ النَّكَاحُ الطلاقَ».

وهذا لفظُ عبدِ الرَّزَّاقِ، وذَكَرَه محمدُ بنُ الحسنِ مطوَّلًا وفيه قِصَّةٌ، وإسنادُهُ صحيحٌ.

ومحمدُ بنُ الحسنِ يتصرَّفُ بالمتونِ عن غيرِ قَصْدٍ، وربما رَوَى

 <sup>(</sup>١) ذكر إسناد محمد بن الحسن ومتنهُ: الزُّيلَعيُّ في انصب الراية (٣/ ٢٤٠)، وابنُ حجر في اللدراية (٢/ ٧٤).

بالمعنى، فخالَفَ الحُفَّاظَ؛ ولذا يُخالِفُ في بعضِ ما يُورِدُهُ مِن متونٍ، وربَّما كان هذا مِن بعضِ شُيُوخِهِ.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (٦/ ٣٥٤)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن أيوبَ، عن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ، عن ابنِ عُمَرَ، قال: •النَّكاحُ جديدٌ، والطلاقُ جديدٌ.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ أيضًا، مِن طريقِ حَسَنِ بنِ مسلِم، عن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ، عن ابنِ عُمَرَ، قال: «تُمُحَى ثلاثٌ، ولا تُمْحَى اثنتانِ».

وإسنادُهُ صحيحٌ، ورُوِيَ عنه مِن غيرِ هذه الطُّرُقِ.

وامًّا أَثَرُ ابنِ عباسٍ: فتقدَّم ذِكْرُ أحدِ الطُّرقِ عنه ضِمْنَ أَثَرِ ابنِ عُمَرَ. وأخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورِ في «سُنَنِه» (٣/ ٣٩٩/١)، وعبدُ الرَّزَاقِ في «المصنَّف» (٣٥٤/٦)، والبَّبْهَقيُّ في «الكُبْري» (٣٥٥/٧)، مِن طريقِ عَمْرِو بنِ دِينارِ، عن طاوُسٍ، عن ابنِ عباسٍ، قال: «هي عنده على تَكَرْهِ».

وهذا لفظُ سعيدٍ، وتابَعَ عَمْرًا عليه عبدُ اللهِ بنُ طاؤسٍ، عن أبيه؛ أخرَجَهُ عبدُ الرُزَّاقِ.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ سعيدٌ أيضًا (٣/ ٤٠٠/١)، مِن طريقِ سُفْيانَ، عن أيوبَ، عن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ، عن ابنِ عباسٍ، قال: «هي عندَهُ على ثلاثٍ.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ (٦/ ٣٥٥)، مِن طريقِ ابنِ النَّيْميِّ، عن أبيه، عن أبي مِجْلَزٍ، عن ابنِ عباسٍ، قال: «نكاحٌ جديدٌ، وطلاقٌ جديدٌ».

وإسنادُهُ صحيحٌ، ورُوِيَ عنه مِن غيرِ هذا.





## كتابُ الإيلاءِ

### ع قَالَ ٱلْمُسَنِفُ أَبْنُ صُوبِيَان (٢٣١/٢):

﴾ (قَرَأُ أَبَيُّ بنُ كَعبٍ وابنُ عباسٍ: ﴿يُقْسِمُونَ﴾، مكانَ ﴿يُوْلُونَهُۗ [البرة: ٢٢١]).

أمَّا قراءةُ أَبَيُّ: فأخرَجَهَا ابنُ أبي داودَ في االمَصَاحفِ، (٦٣)، مِن طريقِ إسحاقَ بنِ إبراهبمَ بنِ زيدٍ، حدَّثنا حَجَّاجٌ، حدَّثنا حَمَّادٌ، قال: قَرَأْتُ في مُصْحَفِ أَبَيِّ: ﴿للَّذِينَ يُقْسِمُونَ﴾.

وإسنادُهُ ضعيفٌ.

وَأَمَّا قَرَاءُ أَ ابِنِ حِبَاسٍ: فَأَخْرَجَهَا سَعِيدُ بِنُ مَنْصُورٍ فِي «السَّنْنِ» (٨٧٠/٣)، مِن طريقِ سَفِيانَ، عِن عَشْرِو، قال: كان ابنُ عَبَّاسٍ يَقْرَأً: ﴿ لِللَّذِينَ يُفْسِمُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾، ﴿ وَإِنْ عَرْمُوا السَّرَاحَ﴾.

وأَخرَجُهُ ابنُ أبي داودَ في «الـمَصَاحِفِ» (٨٦) مِن هذا الطريقِ، لكنْ قال: كان ابنُ عبَّاسِ ﷺ يَقْرُأً: ﴿وَإِنْ عَرْمُوا السَّرَاعَ﴾.

ولم يَذْكُرِ القراءةَ الأولى.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٤٥٤/٦ ـ ٤٥٥)، مِن طريقِ ابنِ جُرَيْجٍ، عن عطاء؛ أنَّ ابنَ عبَّاسٍ كان يَقْرَأُ: ﴿لِلَّذِينَ يُقْسِمُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾، ﴿وَإِنْ عَزَمُوا السَّرَاحَ﴾. وعطاءٌ الخُرَاسَانيُ لم يَسْمَعْ مِن ابنِ عبَّاسٍ.

وعزاهُ السُّيُوطيُّ في «اللَّرُّ المنثورِ» (٦٤٦/١) لغيرِ مَنْ ذَكَرْنا؛ لأبي عُبَيْدٍ في «الفَضَائِل»، وعبدِ بنِ حُمَيْدٍ، وابنِ الأَنْبَاريِّ في «المَصَاحِفِ».

#### 🗯 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ ٱبنُ صُوبِيَان (٢٣١/٢ ـ ٢٣٧):

﴿ (أَو قَالَ: الْحِلُّ عَلَيَّ حَرَامٌ، أَو: مَا أَحَلُّ اللهُ لَي حَرَامٌ، صَارَ مُظاهِرًا؛ رُوِيَ ذلك عن عثمانَ وابنِ عباسٍ... وعنه يَمِينُ؛ رُوِيَ عن أَبي بكرٍ وعُمَرَ وابنِ مسعودٍ؛ ثم قال: وقال في «الكافي»: الثالثةُ أنَّه يُرْجَعُ فيه إلى نِيَّتِهِ؛ إِنْ نَوَى الْيَمِينَ، كان يَمِينًا؛ لأنَّ ذلك يُرْوَى عن أَبي بكرٍ وعُمَرَ وعائشةً ﴿ ).

أمَّا أَقَرُ مُعْمَانَ: فأخرَجَهُ حَرْبٌ الكِرْمانيُّ في قمسائلِهِ (٣٢/٢٥)، حدَّثنا أبو أُميَّة محمدُ بنُ إبراهيمَ، قال: ثنا محمدُ بنُ عبدِ اللهِ الأنصاريُّ، قال: ثنا محمدُ بنُ قَضَاءٍ، عن أبيهِ، عن جَدِّهِ: قانُ عثمانَ بنَ عَفَانَ قال في الرَّجُلِ يقولُ لامرأتِهِ: أنتِ عَلَيْ حَرَامٌ، فقال عثمانُ: عَلَيْهِ ما على المُظاهِرة.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ محمدُ بنُ فَضَاءٍ مُنكَرُ الحديثِ، وأبوه مجهولٌ.

وامًّا أَثْرُ ابِنِ حَبَّاسٍ: فأخرَجَهُ عبدُ الرُّزَّاقِ في المصنَّفِهِ (١٤٠٤)، وابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (١٢٥/١٠ ـ ط. المُنيريَّة)، مِن طريقِ سُفْيانَ التَّوْرِيِّ، عن منصورِ بنِ المعتَمِرِ، عن سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ، عن ابنِ عباسِ هَاكَةُ عنا الحَرَامِ والنَّذْرِ عِنْقُ رَقَيةٍ، أو صِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، أو إطعامُ سَيِّقَ مِسْكِينًا».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأَخرَجَهُ ابنُ حَزْمٍ في المحلَّى؛ (١٠/ ١٢٥)، مِن طريقِ شُعْبةَ، عن منصورٍ، به، بلفظِ: الْفي الرَّجُلِ إذا قال: حَرَامٌ عَلَيَّ أَنْ آكُلَ، أو قال: هذا الطعامُ عليَّ حَرَامٌ، قال: يُعتِقُ رَقَبةً، أو يَصُومُ شَهْرَيْنِ مُتَتابِعَيْنِ، أو يُطهِمُ سِتِّينَ مِسْكِينًا».

وامًّا أَثَرُ أَبِي بَكْرٍ: فَاخْرَجَهُ سَعِيدُ بَنُ مَنْصُورٍ فِي السُّنْنِ (٣/١/ ٤٣٦ ـ ط. الأولى)، وابنُ أَبِي شَيْبةَ فِي المَصَنَّفِ، (٩٧/٤)، مِن طريقِ جُوَيْدِرٍ عَن الضَّحَّاكِ؛ أَنَّ أَبا بَكْرٍ وعُمَرَ وابنَ مسعودٍ فَي قالوا: "في الحَرَامِ يَمِينٌ».

وهذا اللفظُ لسعيدٍ، ولم يَذْكُرِ ابنُ أبي شَيْبةَ فيه: «عُمَرَ».

وأخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في «الكبيرِ» (٣٢٧/٩)، مِن طريقِ جُوَييرِ، به. ولم يَذْكُرُ فيه أبا بكر.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ جُونِيْرٌ ضعيفُ الحديثِ، والضَّحَّاكُ لم يُدْرِكُ أبا

واثًا أَثَرُ هُمَرَ: فأخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ في «المستنيه» (٢٢٥/١)، وعبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٣٩٩/٦)، وعبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٣٩٩/٦)، والنَّرَقُطنيُّ في «السُّننِ» (٤٠/٤)، والبَيْهَتَيُّ في «السُّننِ» (٤٠/٤)، والبَيْهَتَيُّ في «السُّننِ» (٣٥٠/١)، والبَيْهَتَيُّ في كالكُثرى، (٣٥٠/٧)، مِن طريقِ يحيى بنِ أبي كَثِيرٍ، عن عِكْرِمةً؛ أنَّ عُمَرَ كان يقولُ: «في الحَرَام بَينَ يُكَفَّرُها».

وأَخرَجُهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٣٩٩٦)، وين طريقِهِ ابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (١٢٥/١٠)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٩٦/٤)، عنَّ أيوبَ، وسعيدُ بنُ منصورِ في «السُّننِ» (٤٣٧/١)، وابنُ أبي شَيْبَةَ أيضًا (٤٦/٤) عن خالدٍ؛ كِلاهُما عن عِكْرِمةَ، به، بنحوه.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ عِكْرِمةُ لم يُدْرِكُ عُمَرَ.

وأخرَجَهُ البَيْهَقِيُّ في «الكُبْرى» (٧/ ٣٥١)، مِن طريقِ سُفْيانَ، عن جابرِ الجُفْفِيِّ، عن عِكْرِمةً، عن ابنِ عباسٍ: ﴿أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ كان يَجْعَلُ الحَرَامَ يَمِينًا».

وجابِرُ الجُعْفِيُّ ضعيفٌ، وخالَفَ في وَصْلِه مِن طريقِ عِكْرِمةً، فذكرَ فيه ابنَ حبَّاسٍ ﷺ، وجَرَى في ذلك على الجَادَّةِ؛ كعادةِ الضعفاءِ وخَفِيفِي الضبطِ، وربَّما وقَعَ ذلك مِن حافظٍ، فيكونُ قرينةً على ترجيحِ غيرِهِ مِن الثَّقَاتِ عليه؛ وهذا قليلٌ.

قال ابنُ رَجَبِ كَثَلَمْهُ في "شرحِ العِلَلِ" (٨٤١/٢): "فإنْ كان المُنقَرِدُ عن الحُفَّاظِ مع سُوءِ حِفْظِهِ قد سَلَكَ الطريقَ المشهورَ، والحُفَّاظُ يُخالِفونَهُ، فإنه لا يكادُ يُرتابُ في وَهْمِهِ وخَطَيْه؛ لأنَّ الطريقَ المشهورَ تَشْبِقُ إليه الأَلْسِنةُ والأوهامُ كثيرًا، فَيَسْلُكُهُ مَن لا يَحْفَظُ». انتهى.

وهذا مِن القرائنِ المرجِّحةِ عند الحُفَّاظِ، وإنْ لم يصرِّحوا بذلك، وقد رأيتُهُ ظاهِرًا عند جماعةٍ؛ كالإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ، وأبي حاتمٍ، ومسلمِ بنِ الحَجَّاجِ، والدَّارَقُطْنيِّ، وأبي عبدِ اللهِ الحاكمِ، والبَيْهَقيُّ، وغيرهم.

وفي كتبِ العِلَلِ كثيرٌ مِن هذا النوعِ لِمَنْ تأمَّلُهُ ودَقَّقَ فيه؛ فالحُفَّاظُ يُعْمِلُونَ هذه القرينةَ، ولا يَنُصُّونَ عليها في الغالبِ، وربما نَصُّوا عليها، فتُسمَّى: سُلُوكَ، أو لُزُومَ: (المَجَرَّةِ) أو (الجَاذَةِ).

قال أحمدُ كما في امسائِلِ ابنِ هانئ، ونقلَهُ ابنُ عبدِ الهادي في ابَخرِ اللّهِمِ: (كان حَمَّادُ ثَبْتًا في حديثِ البُنَانيُّ، وكان بَعْدَهُ سليمانُ بنُ المُغِيرَةِ، وكان ثابتٌ يُحِيلُونَ عليه في حديثِ أنسِ رَهِ اللهُ ، وكانوا يُحِيلُونَ ثابتًا عن أنسِ، وكلُّ شيءِ لثابتِ رُدِيَ عنه كانوا يقولونَ: ثابتٌ عن أنسِ، انتهر،

قال ابنُ رجبٍ في اشرحِ البخاريِّ؛ (٥/ ٣٥): اعْرُوَةُ عن عائشةَ: سِلْسِلةٌ معروفةٌ يَسيِقُ إليها لسانُ مَنْ لا يَضْبِطُ ووَهُمُه، بخلافِ عُرْوَةَ عن ابنِ عُمَرَ، فإنه غريبٌ، لا يقولُهُ إلَّا حافِظٌ مُثقِنٌ، انتهى.

وأخرَجَ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٦/ ٤٠٠)، مِن طريقِ ابنِ جُرَيْجٍ، عن عبدِ الكريم؛ أنَّ عُمَرَ وابنَ عباسٍ قالًا: (هي يَعِينُ ٤٠

وإسنادُهُ ضعيفٌ لانقطاعِه.

والمَّا أَثْرُ ابنِ مسعود: فرواه سعيدُ بنُ منصورِ في السُّننِ (٣/ ١/ ٤٣٧)، وحكاهُ الشافعيُّ في الأُمَّ (٧/ ١٥ - ط. الأزهريَّة) عن أبي يوسف، ورواه أيضًا ابنُ أبي شَيْبةً في المصنَّفِ (٤٣/ ٩٦)، والبَيْهَةيُّ في الكُبْرى، (٧/ ٣٥١)، والطَّبَرانيُّ في الكبيرِ» (٩/ ٣٢٧)؛ جميعُهُمْ مِن طريقِ الأَشْعَثِ بنِ سَوَّارٍ، عن الحَكَمِ، عن إبراهيمَ، عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ وَ اللهِ عَن الحَرَامِ إذا نوى به يمينًا، فيَمِينٌ، وإنْ نَوى مَل طَلَرَقًا، فطلاقً؛ وهو ما نَوى مِن ذلك،

وأَشْعَتُ فيه ضَعْفٌ.

وأخرَجَهُ علي بنُ الجَعْدِ في «المسنّدِ» (٣٤٧)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرِي» (٧/ ٣٥١)، وأخرَجَهُ ابنُ أبي فَيْيةَ في «المصنَّفِ» (٤/ ٩٥)، مِن طريقِ شَرِيكِ، عن مُخَوَّلِ، عن عامرِ الشَّعْبيُ، عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ ﷺ، بنعوِه.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ شَرِيكٌ هو القاضِي، وعامِرٌ لم يَسْمَعُ مِن ابنِ مسعودِ ﷺ.

وأخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورِ في السُنَيه، (٣/ / ٤٣٦)، وعبدُ الرُّزَّاقِ في االمصنَّفِ، (٦/ ٤٠١)، ومِن طريقِهِ الطَّبرانيُّ في الكبيرِ، (٣٢٧/٩)، وأخرَجَهُ ابنُ حَزْمٍ في االمحلَّى، (١٠/ ١٢٥)، مِن طريقِ عبدِ اللهِ بنِ أبي نَجِيحٍ، عن مجاهدٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ ﴿ قَالَ: اللهِ اللهِ اللهِ عَنْ مسعودٍ اللهِ ، قال: اللهِ اللهِ يَبِينُ اللهِ . يَبِينُ اللهِ . يَبِينُ اللهِ ال

ومجاهِدٌ لم يُدْرِكِ ابنَ مسعودٍ.

وهي طُرُقٌ يَشُدُّ بعضُها بعضًا، ويُغتَقَرُ في تَقْويةِ الظُّرُقِ في الموقوفِ ما لا يُغتَفَرُ في المرفوع.

وَأَمَّا أَلْمُ عَائِشَةً لَ فَأَخْرَجَهُ ابنُ أَبِي شَيْبَةً في المصنَّفِ، (٩٦/٤)، والمَّارَقُطْنَيُّ في «الكُبْرى» (٧٥١/٧)، مِن طريقِ سعيدِ بنِ أَبِي عَرُوبَةً، عن مَظرِ الوَرَّاقِ، عن عطاءٍ، عن عائشةً ﴿ اللهِ المَّالَةِ المَّالَةِ المَّالَةِ المَارَامُ يَمِينٌ ﴾.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ مَطَرُّ الوَرَّاقُ عن عطاءٍ ضعيفٌ.







# كتابُ الظِّهارِ

### 🗯 قَالَ ٱلْمُصَيِّقِ أَبْنُ صُوبِيَان (٢٤١/٢):

爾 (لكلِّ مِشْكِينٍ مُدُّ بُرُّ؛ لأنه قولُ زيدٍ وابنِ عباسٍ وابنِ عُمَرَ وأبي ً مريرةَ ﷺ).

أمَّا أَثُورُ زَيْدٍ: فَأَخْرَجُهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٤/ ١٦٥)، والبَيْهَقِيُ في الكُبْرى، (٥٠/١٥)، والحارثُ بنُ أبي أسامةَ في المسندِ، حما في ابْغَيةِ المباحث، (١٦/٥)، (١٦٠)، وابنُ أبي شَيْبةَ في المصنَّفِ، (٣/ ٧٢)، وابنُ جريرٍ في التفسير، (٧/ ٢٠ ـ ط. الحلبي الثانية)، مِن طريقِ هشامٍ، عن يحيى بنِ أبي كثِيرٍ، عن أبي سَلَمَةَ، عن زيدِ بنِ ثابتِ اللهُ؛ في كَثَارةِ النَّهِين؛ قال: المُدُّ بن جِنْطةٍ لكلٌ مِسْكين،

وإسنادُهُ صحيحٌ.

والمَّا أَثْرُ ابنِ عَبَاسٍ: فأخرَجَهُ الدَّارَقُطْنِيُّ (٤/ ١٦٤ ـ ١٦٥)، والبَيْهَةيُّ في «الكُبْرى» (٩/ ٥٥)، وابنُ أبي حاتم في «التفسير» (١٩٢/٤)، وعبدُ الرَّزَّاقِ (٨/ ٥٠٧)، وابنُ أبي شَيْبةَ (٣/ ٧١)، وابنُ جَريرِ (٧/ ٢٠)، والطَّحَاوِيُّ (٣/ ١١٨)، مِن طريقِ داودَ بنِ أبي هندٍ، عن عِكْرِمةً، عن ابنِ عباسٍ عَشِيْهُ، قال: «لكلُ مِسْكِينِ مُذَّ مِن حِنْطةٍ رُبُعَةُ إِدَامُهُ.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

<sup>(</sup>١) والمطالب، (١/٢٤٠).

وأخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورِ في «السُّننِ» (١٥٤٣/٤)، والطَّحَاويُّ (١١٨/٣)، مِن طريقِ يعقوبَ بنِ عبدِ الرحمٰنِ، عن أبي حازمِ سَلَمَةَ بنِ دِينارِ، عن أبي جَعْفرِ مَوْلَى ابنِ عَيَّاشٍ، عن ابنِ عباسٍ، به، نحوه.

وأخرَجَهُ سعيدٌ أيضًا، مِن طريقِ عبدِ العزيزِ بنِ أبي حازمٍ، عن أبي جَعْفرِ، به، بنحوِه.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (٨/٥٠٦)، مِن طريقِ عطاءِ بنِ أَبِي رَبَاحٍ، عن ابنِ عباسٍ، قال: «مُدُّ لكلُّ مِسكينِ».

وأمَّا أَثْرُ ابِنِ مُمَرَ: فأخرَجَهُ مالكٌ في «الموطّاِ» (٢/ ٤٧٩)، وعنه البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (١/ ٥٥ ـ ٥٦)، والطّاحَاويُّ (١/ ١٨٨)، والدَّارَقُطْنيُّ (٤/ ١٦٤)، وعبدُ الرَّزَاقِ (٨/ ٥٠، ٥١٠)، وابنُ أبي شَبِيةَ في «المصنّفِ» (٣/ ٤٧)، وابنُ جريرِ الطّبَريُّ (٧/ ٢٠)، بأنفاظ عن نافع، عن ابن عُمَرَ رَهِيًّا؛ أنه كان يقولُ: «مَنْ حَلَفَ بيَعِينِ، فوكَدَها، ثم حَنِثَ، فعليه عِثْقُ رَقَبَةٍ، أو كِسُوةُ عَشَرةِ مَسَاكِينَ، ومَن حَلَف بيَعِينٍ، فلم يُؤكَدها، ثم حَنِثَ، فعليه إطعامُ عَشَرةِ مَسَاكِينَ، لكلِّ مِسْكِينِ مُدَّ مِن حِنْطةٍ، فمن لم يَجِدْ، فصيامُ ثلاثةِ أيامٍ».

وهذا أحدُ لَفْظَيْ مالكِ، وإسنادُهُ صحيحٌ.

وَأَمَّا أَثْرُ أَبِي هُرَيْرةَ: فَأَخْرَجَهُ الدَّارَثُطْنيُّ (١٦٥/٤)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٥٥/١٠)، مِن طريقِ حَجَّاج، عن ابنِ لَهِيمَة، عن سليمانَ بنِ موسى، عن عطاء، قال: سَمِعْتُ أَبًا هريرةَ عَلَيْهُ في هذا المسجدِ يقولُ: «ثلاثةُ أَشْيَاءَ فِيهِنَّ مُذُّ؛ مُدَّ في كَفَّارةِ البَينِنِ، وفي كَفَّارةِ اللَّمِينِ، وفي كَفَّارةِ الظَّهَارِ، وفِينَّ عُلْمَاهُ مِسْكِينِ».

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ لحالِ حَجَّاجِ بنِ سليمانَ الرُّعَيْنِيُّ، وابنِ لَهِيعَةً؛ ولا يُحْتَجُّ بهما.



# كتابُ اللِّعان



### 🗮 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ ضُوبَيَان (٢٤٣/٢):

﴿ وَبِعَضْرَةِ جَمَاعَةٍ ﴾ لأنَّ ابنَ عباسٍ وابنَ عُمَرَ وسَهْلًا حَضَرُوهُ مع حَدَاثةِ سِنْهم).

خرَّجَ في «الإرواء عديث ابن عبَّاسٍ وسَهْلٍ ، ولم يَذْكُرُ حديث ابنِ عُمَرَ . وقد أخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ (٢/ ١١) ، والبخاريُّ (٦/ ١٨٠ ـ ط. العامرة) ، ومسلم (٢/ ١١٣٠ ـ ١١٣٠) ، وأبو داودَ (٢/ ٢٩٢) ، والتُرْمِدْيُّ (٣/ ٢٠٥) ، والنَّسَائيُّ في «الكُبْرى» (٦/ ٤١٤ ـ ٤١٥) ، وفي «الصُّغرى» (٦/ ١٧٥ ـ ١٧٠ ـ سندي) ، والدارِميُّ (٢/ ٥٨٩ ـ ٥٩٠ ـ ط. بُغا) ، وابنُ حِبَّانَ (١/ ١١٩) ، وأبو عَوانَةَ (٣/ ٢٠٣) ، والبَّهَقيُّ (٧/ ٤١١) ، وجماعةٌ ، مِن طُرُقِ عن سعيد بنِ جُبَيْرٍ ، عن ابنِ عُمَرَ ؛ بألفاظٍ مطوَّلةٍ ومختصرةً .

وحضورُ ابنِ عُمَرَ اللَّعَانَ يُعْهَمُ مِن سياقِهِ للحديثِ، واللهُ أعلمُ.

### 🗯 قَالَ ٱلمُصَنِفُ أَنْ صُوبِيّان (٢٤٦/٢):

(رُوِيَ أَنَّ عثمانَ أَيْقِ بِالمرأةِ وَلَلَتْ لِلُونِ سِتَّةِ أَشَهُرٍ، فشاوَرَ القومَ
 في رَجْمِها؛ فقال ابنُ عباسٍ: أُنْزَلَ اللهُ تعالى: ﴿وَحَمَّلُهُ وَضَلَهُ ثَلَتُونَ مَنَّمَا ﴾ [الاحقاف: ١٥]، وأُنْزَل: ﴿وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ﴾ [القصان: ١٤]، فالفِصالُ في عامَيْنِ، والحَمْلُ سِتَّةُ أَشَهُرٍ).

أَخْرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في االمصنَّفِ! (٧/ ٣٥١)، وبين طريقِهِ ابنُ جَريرٍ

الطَّبَرِيُّ في «التفسير» (٩٥ على شاكر)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن الطَّبَرِيُّ في «التفسير» (٣٤ على الرَّحْمُنِ بنِ عَوْفِ، قال: «رُفِعَتْ إلى عثمانَ امرأةٌ وَلَذَتْ لِسِنَّةِ أَشَهُرٍ، فقال: إنها رُفِعَتْ إلى امرأةٌ و لا أراهُ إلَّا فال: وقد جاءتْ بِشَرِّ، أو نَحْوَ هذا - وَلَدَتْ لِسِنَّةِ أَشَهُرٍ، فقال له ابنُ عَبَّاسٍ: إذا أَسَّبَتِ الرَّضَاعَ كان الحَمْلُ سِنَّةَ أَشَهُرٍ، قال: وتَلا ابنُ عَبَّاسٍ: إذا أَسَّبَتِ الرَّضَاعَ كان الحَمْلُ سِنَّةَ أَشَهُرٍ، قال: وتَلا ابنُ عَبَّاسٍ: ﴿ وَمَعَلَدُ نَلَاثُونَ شَهَرً ﴾ [الاحقاف: ١٥]، فإذا أَسَمَّتِ الرَّضَاعَ، كان الحَمْلُ سِنَّةً أَشَهُرٍ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورِ (٩٣/٢)، وعبدُ الرَّزَّاقِ (٧/ ٣٥١)، مِن طريقِ الأعمشِ، عن أبي الشُّحَا عن قائِدٍ لابنِ عباسٍ، وذكرَ القِصَّة.

وأخرَجَهُ إسماعيلُ الفاضي في الحكامِ القرآنِ»، مِن طريقِ الأُعْمَش، قال: الخبَرَني صاحِبٌ لابنِ عباس...»؛ وذَكَرَ القِصَّةَ.

وأخرَجَ عبدُ الرِّزَّاقِ (٧/ ٣٥٢)، مِن طريقِ عاصم، عن عِكْرِمةً، وذَكَرَ غيرُ واحِدٍ أنَّ عُمَرَ أَتِيَ بمِثْلِ الذي أَتِيَ به عثمانُ، فقالَ عليٍّ فيها نحوَ ما قال ابنُ عباس.

وأورَدَ مالكُ القِصَّةَ في «الموطَّلِ» (٢/ ٨٢٥) بلاغًا، وعنه البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٧/ ٤٤٢)، لكنْ فيه أنَّ المُناظِرَ في ذلك عليَّ لا ابن عباسٍ.

وقد رُوِيتْ مِثْلُ هذه القصةِ لعُمَرَ مع عليٌّ، وعُمَرَ مع ابنِ عباسٍ، واللهُ أعلمُ.

### 🗯 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيّان (٢٤٦/٢):

﴿ (رُوِيَ أَنَّ عَمْرَو بِنَ العاصِ وابنَهُ لم يكنُ بينهما إلَّا اثنا عَشَرَ عامًا).

أَخرَجَهُ البخاريُّ في «الناريخِ الكبيرِ» (٥/٥)، وفي «الناريخِ الأوسطِ» (١/٥)، وفي «الناريخِ الأوسطِ» (١٤٠/١)، فقال: حدَّننا أبو قُتنَبَةً سللِمٌ هو ابنُ قُتنَبَةً حن أبي عَوَانَةً، عن إسماعيلَ بنِ سالم، عن الشَّغبيِّ، قال: «لم يَعُلُ عَمْرُو بنُ العاصِ عبدَ اللهِ بنَ عَمْرٍو إلَّا اثنتَيْ عَشْرَةً سنةً». انتهى.

وقيلَ: إحدى عَشْرَةَ سَنَةً، وهذا مُشتَهِرٌ صند عامَّةِ مَنْ أَرَّخَ للصحابةِ ﴾.

وإسنادُهُ صحيحٌ عن عامرِ الشَّغبيُّ.







### كتابُ العِدَّةِ

### 🗯 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيَان (٢٥١/٢ - ٢٥٢):

﴿ (والـشُـرُهُ: الـحَـيْـضُ؛ رُوِيَ عـن عُــمَـرَ وعـلـيَّ وابـنِ مــــعــودِ ا وابنِ عباسٍ ﷺ)، ثم قال: (وَلَا تَجِلُّ مُطَلَّقَتُهُ نغيرِه إذا انْقَطَعَ دمُ الحَيْضةِ الأخيرةِ حتى تَغْنَيلَ في قولِ أكابرِ الصحابة؛ منهم أبو بكرٍ وعُمَرُ وعثمانُ وعليَّ وابنُ مسعودِ وأبو موسى وعُبَادةُ بنُ الصَّامِتِ وأبو اللَّرْداءِ ﷺ).

أخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورٍ في «السُّننِ» (٣/ ٣/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣ ـ ط. الأولى)، وابنُ أبي شَيْهَ في «المصنَّفِ» (٥/ ١٩٣)، بن طريق إسماعيلَ بنِ عَيَّاشٍ، عن عُبَيْدِ اللهِ (١) الكَلَاعيُ، عن مَكْحُولِ: ﴿أَنَّ أَبَا بَكِرٍ وَحُمَرَ وَعُمَرَ وَعُمَرَ وَعُمَرَ وَعُمَرَ وَعُبَادةً بنَ وعَلَمًا وَابنَ مسعودٍ وأبا موسى الأشعريُّ وأبا الدُّرْداءِ ومُبادةً بنَ الصامتِ عَلَيْ قالوا: هو أَحَقُ بِرَجْعَتِها ما لم تَغْتَسِلُ مِن الحَيْضةِ الثالثةِ».

وهذا لفظُ سعيدٍ، ولم يَذْكُرِ ابنُ أبي شَيْبةَ: (عثمانَ).

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ (٣١٩/٦)، والطَّحَاويُّ (٣/ ٢٢)، مِن طريقِ عُمَرَ بنِ راشدٍ، عن مَكْحُولِ؛ أنه سألَ أهلَ المدينةِ عن ذلك، وقال: «فَبَلَهَني عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ ومعاذِ بنِ جَبَلٍ وأبي الدَّرْداءِ؛ أنهم كانوا يَجْعَلُونَ له عليها الرَّجْعةَ حتى تَخْتَسِلَ مِن الخَيْضةِ الثالثةِ».

<sup>(</sup>١) في (المصنَّف): (عبدُ الله)؛ وهو خطأً.

وأخرَجَهُ سعيدٌ (٣/ ١/ ٣٣٢)، مِن طريقِ حَجَّاجٍ، عن مَكْحُولٍ، عن أبي اللَّـرْداءِ وعُبَادةَ بنِ الصامتِ، مِثْلَهُ.

وإسنادُهُ منقطِعٌ.

وجاء عن عُمَرَ وعثمانَ وعليٌ وابنِ مسعودٍ وأبي موسى وعُبادةَ بنِ الصامتِ؛ مِن غيرِ هذا.

أمَّا أَثُرُ عُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ وابنِ مسعود: فأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٣/١٦)، ومِن طريقِه البَيْهَتيُّ في «الكُبْرى» (٧/١٤)، والمطبّرانيُّ في «الكُبْرى» (٧/٢١)، والطّبَرانيُّ في «التفسير» (٢/ ٣٣٧)، وابنُ جَريرِ الطّبَريُّ في «التفسير» (٢/ ٤٤٠ وابنُ أبي شَيْبَةً (٥/ ١٩٣)، وابنُ جَريرِ الطّبَريُّ في «التفسير» (٤٠/ ٤٤٠ ط. الحلبي الثانية)، والطّحَاويُّ (٣/ ٢١)، مِن طريقِ سفيانَ، عن منصودِ، عن إبراهيم، عن عَلْقَمَةَ، قال: قجاءتِ امرأةُ وزَوْجُها إلى منصودِ، عن إبراهيم، عن عَلْقَمَةَ، قال: قجاءتِ امرأةُ وزَوْجُها إلى عُمر طيقٍ، فقالتْ: يا أميرَ المؤمنينَ، إنَّ زَوْجِي طَلَقني، فانقَطَع عني اللّمُ منذُ ثلاثِ حِيض، فأتَانِي وقد وَضَعْتُ مائي، ورَدَدتُ بابي، وخَلَعْتُ اللّهُم منذُ ثلاثِ حِيض، فأتَانِي وقد وَضَعْتُ مائي، ورَدَدتُ بابي، وخَلَعْتُ أَيْلِي، فقال: قد راجَعْتُكِ، فقال عُمَرُ لابنِ مسعودٍ: ما تَرَى فيها؟ قال: أرَى أنها المرأتُهُ ما دونَ أنْ تَجِلَّ لها الصلاةُ، قال عُمَرُ: وأنا أَرَى أنها امرأتُهُ ما دونَ أنْ تَجِلً لها الصلاةُ، قال عُمَرُ: وأنا أَرَى

وهذا لفظُ عبدِ الرَّزَّاقِ، وسَقَطَ مِن المصنَّفِدِ، المطبوع ذِكْرُ عَلْقَمَةً.

وأخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ (٣٢٣/٩)، وابنُ حَزْمِ (٢٥٨/١٠)، مِن طريقِ أبي عَوَانَةَ، عن منصورٍ، عن إبراهيمَ، عن عَلْقَمَةً، عن عبدِ اللهِ: «أنه كان عند عُمَرَ...،، وذَكَرَ مِثلَهُ.

وإسنادُهُ صحيحٌ، ورجالُه ثقاتٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبسي شَيْبةَ (٥/ ١٩٣ ـ ١٩٣)، وابنُ جَريرِ الطَّبَريُّ (٢/ ٤٤٠)، مِن طريقِ شُعْبةَ، عن الحَكَمِ، عن إبراهيمَ، عن الأسودِ، بنحوِه. وأَخرَجَهُ ابنُ جريرِ الطَّبَرِئُ أيضًا (٤٣٩/٢)، مِن طريقِ أبي مَعْشَرٍ، عن إبراهيمَ، عن قَتَادةً، عن عُمَرَ وابن مسعودٍ، بنحوه.

وأَخْرَجَهُ سعيدٌ (٣/ ١/ ٣٣١، ٣٣٤)، وعبدُ الرَّزَّاقِ (٣/ ٣١٥)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (١٥٨/٤)، وابنُ جَريرِ الطَّبَرِيُّ (٢/ ٣٦٩، ٤٤٠، ٤٤١)، والطَّبَرانيُّ في «الكبيرِ» (٣/ ٣٢٣)، مِن طُرُقِ عن إبراهيمَ، عن عُمَرَ وابنِ مسعودٍ، بمعناه.

ومَراسِيلُ إبراهيمَ عن عبدِ اللهِ صحيحةً، وروايتُهُ عن عُمَرَ مرسَلةً.

وأخرَجَ الطَّبَرانيُّ في «الكبيرِ» (٣٢٤/٩)، مِن طريقِ حَجَّاجِ بنِ المِنْهاكِ، عن حَمَّادِ بنِ سَلَمَةً، عن عطاءِ بنِ السَّائِبِ، عن أبي البَخْتَرِيُّ: «أنَّ رجلًا طلَقَ...»، وذكرَ مِثْلَ هذه القصةِ عن ابنِ مسعودٍ.

وأبو البَخْتَرِيِّ لم يَسْمَعْ مِن ابنِ مسعودٍ.

وأخرَجَ ابنُ أبي شَيْبةَ (١٩٣/٥ ـ ١٩٤)، مِن طريقِ عَبّادِ بنِ العَوّام، عن جُوبِيرٍ، عن الضَّحَّاكِ بنِ مُزاحِم، بنحوِ هذه القصةِ.

وهو منقطِعٌ أيضًا، وجُوَيبِرٌ ضعيفُ الحديثِ.

وأخرَجَهُ البَيْهَقيُّ (٧/ ٤١٧)، والطَّبَريُّ (٢/ ٤٤٠)، مِن طريقِ يونسَ، عن الحسنِ، عن عُمَرَ وعبدِ اللهِ وأبي موسى: «هو أحقُّ بها ما لم تُغْتَسِلُ مِن الحَيْضةِ».

ولم يَذْكُرِ الطَّلَبَريُّ عبدَ اللهِ وأبا موسى.

وهو منقطعٌ.

ورُوِيَ عن عُمَرَ وعبدِ اللهِ مِن غيرِ هذه الأوجُهِ، ويأتي بعضُها.

وأمَّا أَثُورُ حشمانَ: فأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٣١٥/٦ - ٣١٥)، ومِن طريقِه البَيْهَقيُ في «الكُبْرى» (٧١٧/٧)، والطَّبْرانيُّ في

«الكبيرِ» (٣٢٢/٩ ـ ٣٢٣)، والطَّبَرِيُّ في «التفسير» (٢٤١/١)، وغيرُهم، مِن طَرِيقٍ مَعْمَرٍ، عن زيدِ بنِ رُفَيْع، عن أبي عُبَيْدةً بنِ عبدِ الله؛ قال: «أَرْسَلَ عثمانُ إلى أبي يَسالُهُ عنها، فقال أبي: وكيف يُفتي مُنافِقٌ؟ فقال عثمانُ: نُعِيذُكَ باللهِ أَنْ تكونَ مُنافِقًا، ونَعُوذُ باللهِ أَن نُسَمْيَكَ مُنافِقًا، ونُمَوِّذُكَ باللهِ أَن يكونَ منكَ كائنٌ في الإسلامِ ثم تَمُوتَ ولم تُبَيِّنَهُ، قال: فإني أرَى أنه أَخَقُ بها حتى تَعْتَسِلَ مِن آخِرِ الحَيْضةِ الثالثةِ، وتَحِلَّ لها الصلاةُ، فال: فلا أَعْلَمُ عثمانَ إِلَّا أَخَذَ بذلك.

وإسنادُهُ لا بأسَ به، أبو عُبَيْدةَ لم يَسْمَعْ مِن أبيهِ، وهو في حُكْمِ المتَّصِلِ الصحيحِ عند الحُفَّاظِ؛ كعليٌّ بنِ المَدِينيُّ، والدَّارَقُطْنيُّ، وغيرهما؛ كما تَقَدَّمُ بيانُ ذلك.

وزيدُ بنُ رُفَيْعِ قال عنه النِّسائيُ: «ليس بالفَوِيُّ»، وضعَّفهُ الدَّارَقُطْنِيُّ، ووَثَقَهُ أحمدُ وأبو داودَ.

واَمًّا أَثَرُ صَلَيًّ: فَأَخَرَجَهُ السَّافِعِيُّ فِي الْأُمُّا (ه/١٦١ - ط. بولاق)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقِيُّ فِي الكُبْرِيّ (لا/٤١٧)، وسعيدُ بنُ منصورٍ فِي السُّننِ، (٣/ ٢١٣)، وابنُ أبي شَيْبةَ فِي السُّننِ، (٣/ ١٩٣)، والطَّبَريُّ في التفسير، (٢/ ٤٤١ - ٤٤١)، والطَّخَاويُّ (٣/ ٦٢) مِن طُرُقٍ عن الرُّهْريِّ، عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ، عن عليّ بنِ أبي طالبٍ طَيُّهُم، قال: فإذا طَلَّنَ الرجلُ امرأتَهُ، فهو أحقُ برَّجْمَتِها حتى تَغْشِيلُ مِن الحَيْضةِ الثالثةِ في الواحِدةِ والانتَتَيْنِ».

وهذا لفظُ الشافعيِّ، وإسنادُهُ صحيحٌ عن سعيدٍ، وسماعُهُ مِن عليٍّ صحيحٌ.

وقد قال ابنُ عبدِ البَرِّ في «التمهيدِ» (٩٣/١٥): «وليس هو عندي سَمَاع أَرْسَلَهُ سعيدٌ عن عليٍّ». انتهى.

وفيه نَظَرٌ.

ورُوِيَ عن عليٌّ مِن غيرِ هذا الوَّجْهِ.

وَأَمَّا أَثَرُ ابِنِ عَباسٍ: فَأَخْرَجَهُ البَيْهَقِيُّ فِي «الكُبْرِي، (٧/ ٤١٧). والطَّبَرِيُّ فِي «التفسير، (٢/ ٤٣٩)، مِن طريقِ حَجَّاجٍ، عن ابنِ جُريَّجٍ، عن عطاءِ الخُرَاسانيِّ، عن ابنِ عباسٍ ﷺ؛ في قولِه: ﴿وَالْمُلْلَئُنُ بُرَيِّمَرَى إِنْفُسِهِنَ ثَلَثَةَ قُوتُوْ ﴾ [السفرة: ٢٢٨]؛ قال: ﴿اللهُ حَيْضِ».

وعطاءً لم يَسْمَعْ مِن ابنِ عباسٍ.

والمَّا أَثَرُ أَبِي موسى: فأخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورِ في «السُّننِ» (٣/ ١/ ٢٣)، وعبدُ الرَّزَاقِ في «المصنَّفِ» (٣١٨/٦)، والطَّبَرِيُّ في «التفسير» (٣١٨/١، ٤٤٠، ٤٤١)، مِن طُرُقِ صحيحةٍ، عن الحسنِ، عن أبي موسى الأشعريُ عَلَيْهِ ـ بألفاظِ مختلفةٍ، وفيه قصةٌ ـ قال: «هو أحقُ بها ما لم تُغْسَلُ مِن الحَيْضةِ الثالثةِ».

والحسنُ لم يَسْمَعْ مِن أبي موسى الأشعريُّ؛ قاله الإمامُ أحمدُ وابنُ المَدِينيِّ وأبو حاتم وغيرُهم.

وأَحْرَجَهُ الطَّبَرِيُّ (٢/ ٤٤١)، مِن طريقِ سعيدٍ، عن مَطَّدٍ، عن عَمْرِو بنِ شُعَيْبِ: «أنَّ عُمَرَ سَأَلُ أبا موسى عنها، وكان بَلَغَهُ قَضَاؤُه فيها، فقال أبو موسى: قَضَيْتُ أنَّ زَوْجَها أحقُّ بها ما لم تَغْتَسِلْ، فقال عُمَرُ: لو قَضَيْتَ غيرَ هذا، لأَوْجَعتُ لكَ رَأْسَكَ.

وإسنادُهُ منقطِعٌ.

وامًّا أَثَرُ عُبَادةً: فأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ في «المصنَّفِ» (٣١٨/٦)، مِن طريقِ عُمَرَ بنِ راشدٍ، عن يحيى بنِ أبي كثيرٍ: «أنَّ عُبادةً بنَ الصامتِ قال: لا تَبِينُ حتى تَغْتَسِلَ مِن الحَيْضةِ الثالثةِ، وتَجلً لها الصلاةُ». وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ عُمَرُ بنُ راشدٍ ضعيفٌ، قال أحمدُ: «حدَّتَ عن يحيى أحاديثَ مَناكيرَ»، وقال البخاريُّ: «مضطرِبٌ ليس بقائمٍ»، وضعَّفَه ابنُ مَعِينِ وأبو داودَ وغيرُهما.

ويحيى لم يَسْمَعْ مِن عُبادةَ بنِ الصامتِ.

## 🗷 قَالَ ٱلمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيَّان (٢٥٢/٢):

﴿ ﴿ (الْقُرْءُ: الطُّلهُرُ؛ رُوِيَ عن زيدِ بنِ ثابتِ وعائشةً).

أمًّا أثَّرُ زيدِ بنِ ثابتٍ: فأخرَجَهُ مالكٌ في «الموطَّلِ» (٢/ ٥٧٧)، وعنه الشافعيُّ في «الأُمُّ» (٥/ ١٩٢ - ط. بولاق)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٧/ ٤١٥)، مِن طريقِ نافع وزيدِ بنِ أسلَم، عن سليمانَ بنِ يَسارٍ: «أنَّ الأَخْوَصَ هَلَكَ بالشَّامِ حين دَخلتِ امرأتُهُ في الدَّمِ مِن الحَيْضةِ النالثةِ، وكان قد طَلَّقها، فكتب معاويةُ إلى زيدِ بنِ ثابتِ يَسأَلُهُ عن اللهم مِن الحَيْضةِ النالثةِ، فقد ظلَّقها، ولا تَرِثُهُ ولا يَرِثُها،.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ الشافعيُّ في «الأُمّ» (٥/ ١٩٣ ـ ط. بولاق)، والبَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٧/ ٤١٥)، والطَّحَاويُّ (٣/ ٢١)، وعبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٥/ ٣١٩)، وعنه الطَّبَريُّ في «التفسير» (٣/ ٤٤٢)، وابنُ أبي شَيْبةَ (٥/ ٣١٩)؛ جميعُهُمْ عن الزُّهْريُّ، عن سليمانَ بنِ يَسَادٍ، وأخرَجَهُ عبدُ الرُّزَّاقِ أَيضًا عن أيوبَ ومَكْحولٍ، وابنُ أبي شَيْبةَ أيضًا عن أيوبَ ومَكْحولٍ، وابنُ أبي شَيْبة والطَّبريُّ أيضًا عن أبي الرُّنَادِ، وسعيدٌ في «السُّننِ» (٣/ ١/٢٤ ـ ط. الأولى) عن يحيى بنِ سعيدٍ؛ جميعُهُمْ عن سليمانَ بنِ يَسَارٍ بالفاظِ

مختلفة، وهذا لفظُ الشافعيّ: قال زيدٌ: إذا طَعَنَتِ المُطَلَّقةُ في الحَيْضةِ الثالثةِ، فقد بَرِئَتْ منه وبَرِئَ منها، ولا تَرِثُهُ ولا يَرِثُها».

وأخرَجَهُ الطَّبَرِيُّ (٢/٤٤٣ ـ ٤٤٤)، مِن طريقِ الزَّهْرِيِّ وقَتَادةً، عن ابنِ المسيَّبِ، عن زيدٍ، نحوَهُ.

ورُوِيَ عن زيدٍ مِن ظُرُقٍ أخرى.

وامًّا أَثَرُ عائشةً: فأخرَجَهُ مالكٌ في «الموطّاِ» (٥٧٦/٢)، وعنه الشافعيُّ وغيرهِ الشافعيُّ وغيرهِ الشافعيُّ وغيرهِ أخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في «الأُمُّ» (٥/ ١٩١)، وعن الشافعيُّ وغيرهِ أخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٧/ ٤١٥)، والطَّحَاويُّ (٣/ ٢١)، والطَّجَريُّ (٢/ ٤٤٢)، وغيرُهم، مِن طريقِ الزُّهْريُّ، عن عُرُوةً، عن عائشةً على النَّقَلَتُ حَفْصةُ بنتُ عبدِ الرحمٰنِ حين دَخَلَتْ في الدَّمِ مِن الحَيْفيةِ الثالثةِ، قال ابنُ شِهَابٍ: فَذُكِرَ ذلك لِعَمْرةَ بنتِ عبدِ الرحمٰنِ، فقالتُ: صَدَقَ عُرُوةُ، وقد جادَلَها في ذلك ناسٌ، فقالوا: إنَّ الله تبارك وتعالى يقولُ في كِتابه: ﴿ وَلَلْكُ أَلُومَ اللّهِ اللّهِ المَالِي وَلَا فَي اللّهِ اللّهُ اللّهُ عَالَتُهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ مَادُونُ مَا الأَوْراءُ؟ الأَوْراءُ: الأَطْهارُ».

قال مالكٌ عن الزُّهْريِّ: سَمِعْتُ أبا بكرِ بنَ عبدِ الرحمٰنِ يقولُ: «ما أَدرَكْتُ أحدًا مِن فُقهاثِنا إلَّا وهو يقولُ هذا»؛ يُريدُ قولَ عائشةً.

وهذا لفظُ مالكِ في ﴿الموطَّأِۗۗ ۗ.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ الدَّارَقُطْنيُّ في «السَّننِ» (٢١٤/١)، والطَّبَريُّ في «التفسير» (٢١٤/١)، مِن طريقِ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، عن عبدِ الرحمٰنِ بنِ القاسِمِ، عن أيه، عن عائشة عليها، قالت: «إنما الأقْراءُ الأَطْهارُهُ.

وعبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ العُمَريُّ ضعيفُ الحديثِ.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ (٣١٩/٦)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن أيوبَ، عن نافعٍ، عن عائشةَ: «القُرْءُ: الطَّهْرُ ليس بالحَيْضةِ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

ورُوِيَ عنها مِن غيرِ هذه الطُّرُقِ، واللهُ أعلمُ.

#### 🕱 قَالَ ٱلْمُضَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيّان (٢/٥٥٧):

﴿ (وَتَجِبُ عِلَّهُ الوَفَاةِ فِي المَنْزِلِ الذي ماتَ زَوْجُها وهي ساكِنةٌ فيه، ولا مُؤَجِّرًا أو مُعَارًا؛ رُوِيَ عن عُمَرَ وعثمانَ وابنِ عُمَرَ وابنِ مسعودٍ وأمِّ سَلَمَةً).

أمَّا أثَّرُ هُمَرَ: فخرَّجَهُ في «الإرواءِ» (٧/ ٢٠٧ \_ ٢٠٨)، وآلُ الشيخِ في «التكميلِ» (١٥٢).

وامَّا أَنْرُ عثمانَ: فخرَّجَهُ في االإرواء؛ تَبَعًا لحديثِ فُرَيْعةً عَلَيْهَا.

وأخرَجَهُ أيضًا عبدُ الرَّزَّاقِ (٣/ ٣٢)، وابنُ أبي شَيْبةَ في المصنَّفِ، (١٨٦/٥) بإسنادِ صحيح، عن أيُّوب، عن يوسفَ بنِ ماهَكَ، عن أمَّه مُسَيَّكَةَ: وأنَّ امرأةَ مُتَوَفِّى عنها زوجُها، زارتْ أهلَها في عِدَّتِها، وضَرَبَها الطَّلْقُ، فأتَوًا عثمانَ رَجِّها فسألُوهُ، فقال: الحَلْوُها إلى بيتِها وهي تطلُقُ».

وهذا لفظُ عبدِ الرَّزَّاقِ، ورجالُهُ ثقاتٌ إِلَّا مُسَيْكَةَ، وهي تابعيَّةً لا تُعرَفُ، وليس في النساءِ مُثَّهَمةٌ ولا متروكةٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ سعدٍ في «الطَّبَقاتِ» (٨/ ٤٧١)، مِن طريقِ ابنِ عُليَّةً، قال: أخبَرَنا أيوبُ، عن رجلٍ، عن يوسفَ، به بنحوِه.

وأمَّا أَثَرُ ابنِ هُمَرَ: فأخرَجَهُ مالكٌ في «الموطّلِ» (٢/ ٥٩٢)، ومِن طريقِه البَيْهَقيُّ في «شرحِ معاني طريقِه البَيْهَقيُّ في «شرحِ معاني

<sub>الآثارِ</sub>» (٣/ ٨٠ ـ ط. الأنوار)، مِن طريقِ نافعٍ، عن ابنِ عُمَرَ، قال: <sub>لا تَبِي</sub>تُ المُتَوَفَّى عنها زوجُها ولا المَبْتُوتَةُ إِلَّا في بيتِها».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ البَيْهَقَيُّ (٧/ ٤٣٦)، وعبدُ الرَّزَّاقِ (٧/ ٣١)، وابنُ أبي شَيْهَ ني المصنَّفِ، (٥/ ١٨٧)، والطَّحَاويُّ (٣/ ٨٠)، مِن طُرُقِ، عن نافعٍ، عن ابن عُمَرَ ﷺ، بألفاظِ متفِقةِ ومخلِفةٍ، وبعضُها أطولُ مِن بعضٍ.

وَاحْرَجَهُ السَّافَعِيُّ فَي الأُمُّ (٢١٧/٥ ـ ط. بولاق)، وفي المُحسنَدِ، (٢١٧/٥ ـ ط. بولاق)، وفي المسنَدِ، (٣٠٢)، ومِن طريقِه البَيْهَةِيُّ (٧/ ٤٣٦)، وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ في المصنَّفِ، (٧/ ٣١)، وعنه الطَّحَاوِيُّ (٣/ ٨٠)، مِن طريقِ الزُّهْريُّ، عن سالم، عن ابنِ عُمَرَ (١٠)، أنه كان يقولُ: ﴿لا يَصْلُحُ للمرأةِ أَنْ تَبِيتَ لِللَّهِ وَاللَّهِ وَقَاةٍ أَوْ طَلَاقٍ إِلَّا في بيتِها».

ورُوِيَ عنه مِن غيرِ هذه الطرقِ.

وَأَمَّا أَلْرُ أَبِنِ مَسْعُودٍ: فَأَخْرَجَهُ البَيْهَتِيُّ فِي «الكُبْرِي» (٢٧/٤)، وسعيدُ بنُ منصورِ فِي «السُّنِ» (٣٥٨/١/٣ ـ ط. الأولى)، وعبدُ الرُّزَاقِ (٣٢ ـ ٣٣)، ومِن طريقِهِ الطَّبَرانيُّ فِي «الكبيرِ» (٩/ ٣٣٤)، وأخرجه ابنُ أبي شَيْبةَ فِي «المصنَّفِ» (٥/ ١٨٥)، مِن طريقِ منصورٍ، عن إبراهيمَ، ابنُ أبي شَيْبةَ فِي «المصنَّفِ» (٥/ ١٨٥)، مِن طريقِ منصورٍ، عن إبراهيمَ، عن عَلْقَمَةَ: «أنَّ نِسَاءً مِن هَمْدانَ نُحِيَ لَهُنَّ أزواجُهُنَّ، فَسَأَلْنَ ابنَ مسعودٍ وَ اللهِ اللهُ الل

وأخرَجَهُ سَعيدٌ (٣/ ٣٥٨/١)، وابنُ أبي شَيْبةَ (٥/ ١٨٥ ـ ١٨٦)، عن إبراهيمَ، عن ابنِ مسعودِ، نحوَه.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

<sup>(</sup>١) في الأمَّ للشافعيُّ: (سالمٌ عن عُبَيِّد الله)؛ وهو تصحيفٌ.

ورُوِيَ عنه مِن غيرِ هذا الوجهِ.

وأمَّا أَثُورُ أَمَّ سَلَمةَ: فاخرَجَهُ البَيْهَقيُّ (٤٣٦/٧)، وعبدُ الرَّزَاقِ (٤٣٦/٧)، مِن طريقِ سفيانَ، عن منصودٍ، عن إبراهيمَ، عن رَجُلٍ مِن أَسلَمَ: «أَنَّ امرأةُ سألَتُ أمَّ سَلَمَةَ، مات زَوْجُها عنها، أَتُمَرُّصُ أباها؟ قالتْ أمُّ سَلَمَةً: كُونِي أَحَدُ طَرَفِي الليلِ في يَثِيْكِه.

وهذا لفظُ البَيْهَقيُّ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ (٥/١٨٧)، والطَّحَاويُّ (٣/ ٨٠)، مِن طريقِ منصورٍ، عن إبراهيمَ، عن أمَّ سَلَمَةَ، بنحوِ القصةِ.

وإسنادُهُ ضعيفٌ.

تَنْبِيه:

وقَعَ عند الطَّحَاويِّ (طَرَفَيِ الليلِ) موافِقًا للبَيْهَقيِّ، ووقَعَ عند عبدِ الرَّزَّاقِ وابنِ أبي شَيْبةَ، وفي نُسْخةٍ مِن «سُننِ البَيْهَقيُّ»: (النَّهَار) بدل: (اللَّيْل).

#### 🗷 قَالَ ٱلْمُصَيِّعْ أَبْنُ صُوبِيّان (٢٥٦/٢):

﴿ (ولهم إخراجُها لِطُول لِسَانِها، وأَذَاهَا لِأَخْمَائِها بالسَّبُ ونحوهِ ؟
 لقولِه تعالى: ﴿ وَلَا يَخْرُهُنَ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِلِنَحِشَةِ ثُمَّيَّتُو ﴾ [الطلاق: ١]،
 فَسَّرَهُ ابنُ عباسِ بما ذَكَرْناهُ).

أخرَجَهُ الدارِميُّ في السُّننِ، (٥٧٣/٢ ـ ط. بُغا)، والشافعيُّ في الحُرَجَهُ الدارِميُّ في السُّننِ، (٥٧٣/٢ ـ ط. بولاق)، وفي المسنَدِ، (١٧٦٧)، ومِن طريقِهِ المَبْيَهَ في الكُبْرى، (٧/ ٤٣١)، وأخرجه إسحاقُ بنُ رَاهَوَيْهِ في المَسنَدِ، (٢٥٦/٥)، والظُبَريُّ في «المَسنَّدِ، (٢٥٦/٥)، والظُبَريُّ في «المَسنَّدِ، (٢٥٦/٥)، والظُبَريُّ في «التفسير» (٢٥٦/٥)، والطُّبَريُّ في «التفسير» (٢٥٦/٥)، والطُّبَويُّ في «شرحٍ مَعاني الآثارِ»

٧١/٢ ـ ط. الأنوار)، وغيرُهم، مِن طريقِ محمدِ بنِ عَمْرِو بنِ عَلْقَمَةً، عن محمدِ بنِ عَمْرِو بنِ عَلْقَمَةً، عن محمدِ بنِ إبراهيم، عن ابنِ عباسٍ؛ قال: قال الله: ﴿لَا غُيْرِجُوهُنَ مِنْ يُنْجِئُونُ وَلَا غُيْرِجُوهُنَ مِنْ إِلَا أَنْ يَأْتِينَ بِفَنْجِشَةٍ شُيْنِتُرْ الطلاق: ١]: «والفاجشةُ: إنْ يَخْرِجُوهَا فَعَلَتْ ذلك، فقد حَلَّ لهم أَنْ يُخْرِجُوهَا».

وإسنادُهُ صحبحٌ، ورُوِيَ معنى هذا عن ابنِ عباسٍ مِن ظُرُقٍ أخرى.







# كتاب الرَّضَاع

#### 🗯 قَالَ ٱلْمُصَيِّعْ أَبْنُ ضُوبِيَان (٢٦١/٢):

(قال عُمَرُ ﷺ: اللَّبَنُ نِسْبةٌ (صَوَابُه: يُشْبِهُ)<sup>(۱)</sup>؛ فلا تَسْقِ مِن يَهُودِيَّةً ولا نَصْرانيَّةٍ).

قال في اللإرواءِ" (/ ٢١٨): (لم أَقِفُ عليه الآن). انتهى. .

قُلْتُ: قُلْتُ:

أَخرَجَهُ سَعِيدُ بنُ منصورٍ في ﴿سُنَنِها (١١٦/٢)، وعبدُ الرَّزَاقِ في ﴿مَصنَّفِهِ (١١٦/٢)، وعبدُ الرَّزَاقِ في ﴿مَصنَّفِهِ (٧/ ٤٦٤)، مِن طريقِ سُفْيانَ، عن عُمَرَ بنِ حَبِيبٍ، عن رجلٍ مِن كِنَانَة، قال: ﴿جَلَسْتُ إِلَى ابنِ عُمَرَ، فقال لي: مِنْ بني فلانٍ أَنتَ؟ فقلتُ: لا، ولكنَّهم أَرْضَعُونِي، فقال: سَعِعْتُ عُمَرَ عَلَيْهِ اللَّهَ اللَّبَنَ يُشِهِ عليه.

وفي إسنادِهِ جهالةً.

ورواهُ البَيْهَقِيُّ أيضًا، وابنُ قُنَيْبَةَ في اغَريبِه، (١٤/٢)، مِن طريقِ النَّوْرِيِّ، عن ابنِ جُرَيْجِ، عن عثمانَ بنِ أبي سُلَيْمانَ، عن شُعَيْبِ بنِ خالدٍ الخَنْعَمِيِّ، عن ابنِ عُمَرَ ﷺ، قال: «اللَّبَنُ يُشْبِهُ عليه».

وشُعَيْبُ بنُ خالدٍ الخَثْعَميُّ لا تُعرَفُ حالُه.

 <sup>(</sup>١) نَبَّةَ على هذا التصحيفِ الشيخُ عدنان البخاريُّ أبو حمرَ نَزيلُ مكةً، وفقه الله.

وقولُ المُصنَّفِ ابنِ ضُوَيَّانَ كَثَلَلَهُ: (فلا تَسْقِ مِن يَهُوديَّةِ ولا نَصْرانيَّةٍ) اننهى.

هكذا في كتب الشروحِ التي نقَلَ عنها المصنّفُ، ولعلَّ هذا القولَ مِن بعضِ الأثمةِ الفُقهاءِ المتقلِّمينَ، عَقَّبَ به على أَثَرِ عُمَرَ شارحًا لمعناه مستدِلًا به؛ فتتابعَ الفقهاءُ المصنّفونَ على نَقْلِه؛ ولهذا نظائِرُ في كتبِ الفِقْه، واللهُ أعلمُ.

#### 🗱 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُمُوبِيّان (٢٦٣/٢):

🗿 (كانتْ عائشةُ رهما تَرى رضاعَ الكبيرِ يُحَرِّمُ).

أخرَجَهُ مالكٌ في االموطَّأِ، (٢/ ٦٠٥ ـ ط. عبد الباقي)، والإمامُ أحمدُ (٦/ ٢٦٩، ٢٧١)، والبخارئ (٦/ ١٢٢ ـ ط. العامرة)، وأبو داود (۲/،۰۰، ۵۶۹)، والنَّسَائيُّ في «الكُبْري» (۳/ ۳۰۴ ـ ۳۰۰)، وفي ﴿الصُّغرى؛ (٦/٦/٦ ـ سندي)، وابنُ الجارُودِ (٦٩٠)، وابنُ حِبَّانَ (١٠/ ٢٧ ـ ٢٨)، والبَيْهَقِيُّ في الكُبْرى، (٧/ ٤٥٩ ـ ٤٦٠)، وأبو عَوَانَةَ في المسنَايِه (٣/ ١٢٢). وغَيرُهم، بألفاظٍ مِن طريقِ الزُّهْريُّ، عن عُرْوَةً، عن عائشةَ رها، قالتْ: وأَتَتْ سُهَيْلةُ بنتُ سَهْلِ بنِ عَمْرِو ـ وكانتْ تحتَ أَبِي خُذَيْفَةَ بِنِ عُتْبَةً \_ رسولَ اللهِ ﷺ، فقالتْ: إنَّ سالِمًا مَوْلَى أَبِي خُذَيْفَةَ يِلْخُلُ علينا وإنَّا فُضُلٌ، وإنَّا كُنَّا نَرَاهُ وَلَدًا، وكان أبو حُذَيْفةَ تَبَنَّاهُ كما نَبَنِّى رَسُولُ اللهِ ﷺ زَيْدًا، فَأَنْزَلَ اللهُ: ﴿ لَاَعُوهُمْ لِآبَالِهِمْ هُوَ أَفْسَلُ عِندَ اللَّهُ اللَّاحِزَابِ: ٥]، فَأَمَرُهَا رَسُولُ اللَّهِ عِنْدُ ذَلِكُ أَنْ تُرْضِعَ سَالِمًا، فَأَرْضَعَتْهُ خَمْسَ رَضَعاتٍ، وكان بِمَنْزِلَةٍ وَلَدِها مِن الرَّضَاعةِ؛ فبذلك كانتْ الشُّهُ تَأْمُو أَخَوَاتِهَا وبنَّاتِ أخواتِهَا أَنْ يُرضِفْنَ مَنْ أَحَبُّتْ عائشةُ أَن يَرَاهَا لِلْغُولُ عليها وإذْ كان كبيرًا: خمسَ رَضَعاتٍ، ثم يَدْخُلُ عليها، وأبَثْ أَمُّ سَلَمَةَ وسائِرُ أَزُواجِ النبيِّ ﷺ أَنْ يُدْخِلْنَ عَلَيْهِنَّ بتلك الرَّضَاعةِ أحدًا مِن الناسِ حتى يَرْضَعَ في المَهْدِ، وقُلْنَ لعائشةَ: واللهِ ما نَدْرِي؛ لعلَّها كانتْ رُخْصةً مِن رسولِ اللهِ ﷺ لسالِمِ مِن دونِ الناسِ».

وهذا لفظُ أحمدَ، واختصَرَهُ البخاريُّ، فذكَرَ أَوَّلَهُ، ثم قال: فذكَرَ الحديثَ.

وله وجوهً أخرى عن عائشةَ رأه وخرَّج في «الإرواءِ» (٧/ ٣٢٣) أصلَهُ مُختصَرًا.







# كتابُ النَّفَقاتِ

#### 🛢 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ ٱبْنُ صَنُوبِيّان (٢٦٩/٢):

﴿ (ولا شَيْءَ - أي: مِن النَّفَقَةِ والكِسْوةِ والسُّكْنى - لغيرِ الحاملِ مِنْهُنَّ؛ البائنِ والنَّاشِزِ والمُتَوَفَّى عنها؛ لمفهومٍ ما سبَقَ، وأمَّا قولُ عُمَرَ ومَنْ وافَقَهُ في المَبْتُوتةِ، فقد خالفَهُ عليَّ وابنُ عباسٍ).

اَمَّا الْأَرُ هُمَرَ: فأخرَجَهُ مسلمٌ في الصحيحه (١١١٨/٢ ـ ١١١٩)، وغيرُهُ مِن طريقِ عمَّارِ بنِ رُزَيْقٍ، عن أبي إسحاق، قال: اكنتُ مع الأسودِ بنِ يزيدَ جالِسًا في المسجِدِ الأعظم، ومعنا الشَّمْئي، فحدَّثَ النَّسودِ بنِ يزيدَ جالِسًا في المسجِدِ الأعظم، ومعنا الشَّمْئي، فحدَّثَ النَّسودُ بنتِ قَيْسٍ: أنَّ رسولَ اللهِ عَلَيْهُ لم يَجْمَلُ لها سُكْنَى ولا نَفقة، فأخذَ الأسودُ بنُ يَزِيدُ كفًا مِن حَصَّى فحَصَبَهُ به، فقال: وَيْلكَ نُحَدِّثُ بمِمْلُ هذا؟! قال عُمَرُ عَلَيْهُ: لا نَثْرُكُ كتابَ اللهِ وسنَّة نبينا عليه للوا السُّكنى والنَّفقةُ،

وامًا أَثَرُ عليٍّ: فأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ في «المصنَّفِ» (٢٥/٧)، ومِن طريقِه ابنُ حَزْم في «المحلَّى» (٢٨٦/١٠ ـ ط. المُنيريَّة)، مِن طريقِ ليراهيمَ بنِ محمدٍ، عن جعفرِ بنِ محمدٍ، عن أبيهِ: «أنَّ علبًا ﷺ قال في النَبْوَةِ: لا نَفَقةَ لها ولا شُكْنَى».

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ إبراهيمُ بنُ محمدٍ لا يُحْتَجُّ به، وأبو جعفرٍ لم يُسْمَعُ مِن عليَّ. وامًّا أَثَرُ ابنِ حباسٍ: فأخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٧/ ٤٧٤ ـ ٤٧٥)، مِن طريقِ بَقِيَّة، نا حبيبُ بنُ صالِح، حدَّثني محمدُ بنُ عبَّادِ المَكْيُّ، قال: «كنتُ جالِسًا عند ابنِ عباسِ ﴿ إِذْ سَالَهُ رَجلٌ: هل للمُطلَّقةِ ثلاثًا نَفَقةٌ؟ فقلتُ: ليس لها نفقةٌ، فقال ابنُ عباسٍ: أَصَبتَ يا ابنَ أخي، أنا مَعَكَ».

وإسنادُهُ جَيْدٌ.

وأَخرَجَ سعيدُ بنُ منصورِ في «السُّننِ» (٣/ ١/ ٣٦٤ ـ ط. الأولى)، ومِن طريقِهِ الطَّحَاوِيُّ في «شرحِ معاني الآثارِ» (٣/ ٣٠ ـ ط. الأنوار)، مِن طريقِ حَجَّاجٍ، عن عطاءٍ، عن ابنِ عباسٍ: «أنه كان يقولُ في المُطلَّقةِ تَلاثًا والمُتوفَّى عنها زَوْجُها: إنهما لا سُكْنَى لهما ولا نَفَقةً، وتَعْتَدُانِ حيث شاءَتًا، ويَحُجَّانِ في عِلَّتِهما إنْ شاءَتًا».

والحَجَّاجُ هو ابنُ أَرْطاةَ.

وأَخرَجَهُ سعيدٌ (٣/ ٣٦٨/١)، مِن طريقِ عَمْرِو بنِ دِينارٍ، عن عطاءٍ، عن ابنِ عباسٍ، قال: «ليس للمُتَوَفَّى عنها زوجُها نفقةُ الحاملِ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (٧٤/٧)، ومِن طريقِه ابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (٢٨٣/١٠)، مِن طريقِ ابنِ جُريْجٍ، عن عطاءٍ، عن ابنِ عباسٍ، قال: «تَعْتَدُ المَبْنُوتَةُ حيث شاءتْ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

## 📰 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيَان (٢٧٠/٢):

﴿ (فلها الفَسْخُ فَوْرًا ومُتراخِيًا - يعني: لمَنْ أَعْسَرَ زَوْجُها عن النفقةِ - لِللهُوقِ اللهُوقِ المُعْلَمُوقِ اللهُوقِ الللهُوقِ اللهُوقِ اللهُوقِ اللهُوقِ الللهُوقِ اللهُوقِ اللهُوقِ اللهُوقِ المُوقِ اللهُوقِ

أَمَّا أَثْرُ هُمَرٌ: فخرَّجه في الإرواءِ، (٧/ ٢٢٨) في أُولِ كتابِ النَّفَقَاتِ.

وأمَّا أَثَرُ عليُّ: فيُنظَرُ.

وَامَّا أَثْرُ أَبِي هَرِيرَةَ: فَأَخْرَجَهُ الإِمَامُ أَحَمَدُ (٢/ ٢٥٢)، والبخاريُّ (١٨٩/٦)، والبخاريُّ المعرَّب، عن المعرَّب العامرة)، وغيرُهما، مِن طريقِ الأعمَشِ، عن أبي صالح، عن أبي هريرةَ ﷺ: (أَفْضَلُ الصَّلَةُ مَا تُرَكَ فِنَى، واليَدُ المُلْيَا خَيْرٌ مِنَ اليَدِ السُّفْلى، وابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ).

تَقُولُ الْمَرَاةُ: إِمَّا أَنْ تُطْمِمَنِي، وإِمَّا أَنْ تُطَلِّقَني، ويقُولُ العبدُ: أَطْمِمْنِي واستَغْمِلْنِي، ويقولُ الابْنُ: أَطْمِمْنِي، إلى مَنْ تَدَعُني؟ فقالوا: يا أَبا هُرَيْرةَ، سَمِعْتَ هذا مِن رسولِ اللهِ ﷺ؟ قال: لا؛ هذا مِن كِيسٍ أي هُرَيْرةَ.

وقد أورَدَهُ في الإرواءِ، (٣/ ٣١٦ ـ ٣١٧) في كتابِ الزَّكاةِ، تَبَعًا لعليثِ: (ائِدَأُ بِمَنْ تَعُولُ).







# كتاب الجنايات

#### 🗯 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ صُوبِيَان (٢٨٣/٢):

(والقَثْلُ ثَلاثةُ أقسامٍ: عَمْدٌ، وشِبهُ عَمْدٍ، وخَطَأً؛ هذا تَقْسِيمُ أكثرِ
 أهلِ العلمِ؛ وهو مَرْوِيُّ عن عُمَرَ وعليٌّ).

أَمَّا أَثْرُ مُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ: فَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاودَ فِي قَالَسُنْنِ ١٨٦/٤ ـ ط. محيى الدين)، وعبدُ الرَّزَّاقِ (٢٨٣/٩)، وابنُ أَبِي شَيْبةً في قالمصنَّفِ، (١٩٧٨)، وابنُ حَزْمٍ في قالمُبْرى، (١٩/٨)، وابنُ حَزْمٍ في قالمصنَّفِ، (١٩/٨) ـ ط. المُنيريَّةِ)، مِن طريقِ سفيانَ، عن ابنِ أَبِي نَجِيح، عن مجاهدٍ، قال: ققضَى عُمَرُ في شِبْهِ المَمْدِ: ثلاثينَ حِقَّةً، وربعينَ خَلِفَةً، ما بين ثَيَيَةٍ إلى بَازِلِ عَامِها».

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ مجاهِدٌ لم يُدْرِكْ عُمَرَ.

ورُوِيَ عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ ﴿ عَلَيْهُ خلافُهُ.

وأمّا أثرُ عليٌ: فأخرَجَهُ أبو داودَ في السُّننِ (١٨٦/٤)، ومِن طريقِهِ البَّنهَة في والكُّمُ (٧/ طريقِهِ البَنهَة في والكُمُّ (٧/ ٢٩)، ورواهُ الشافعيُّ في والأُمُّ (٧/ ٢٥) م ١٧٦ ـ ط. الأزْهريَّة)، والحارثُ بنُ أبي أسامةً في والمسنَدِه \_ كما في وبُغْية الباحثِ ٢/ ٥٧١) (٧/ - وعبدُ الرَّزَّاقِ في والمصنَّف، (٢/ ٢٨٠)،

<sup>(</sup>١) وقالمطالب، (٢/ ١٨٥ - ٢٨٦).

وابنُ أبي شَيْبةً في «المصنَّفِ» (٣٤٧/٥ ، ٣٤٨ ، ٤٢٨)، والطَّبَريُّ في التفسير، (٢١/ ٢٠ - ط. الحلبي الثانية)، والطَّحَاويُّ في «شرحِ معاني الآثادِ» (١٩/ ٢٨٥ - ط. الآنوار)، وابنُ حَزْم في «المحلَّى» (١٠/ ٣٨٥)، وغيرُهم، مِن طريقِ أبي إسحاقَ السَّبِيعيِّ، عن عاصم بنِ ضَمْرَةً، عن عليٌ بنِ أبي طالبِ ظَيُّه، قال: «في شِبْهِ العَمْدِ أَثلاثُ؛ ثلاثُ وثلاثونَ عَنْقَةً، وثلاثونَ وثلاثونَ ثَنِيَّةً، إلى بازِلِ عامِها كلُها عَلِيْهًا.

وهذا اللفظُ لأبي داودَ، ورواهُ عن أبي إسحاقَ: سُفْيانُ التَّوْرِيُّ وغيرُه.

وإسنادُهُ لا بأسَ به؛ عاصمُ بنُ ضَمْرةَ تُكُلِّمَ فيه، وحديثُهُ حسنٌ إن شاء اللهُ.

وأخرَجَهُ أبو داودَ (١٨٦/٤)، وابنُ أبي شَيْبةَ (٣٤٦/٥)، من هذا الطريقِ بلفظِ: «في الخَطّأِ أرباعًا؛ خَمْسٌ وعشرونَ حِقَّةً، وخَمْسٌ وعشرونَ جَذَعةً، وخَمْسٌ وعشرونَ بَنَاتِ لَبُونٍ، وخَمْسٌ وعشرونَ بناتِ مَخَاضِه.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (٢٨٧/٩)، وابنُ أبي شَيْبةَ (٣٤٦/٥)، والطَّبَريُّ (٢١٠/٥)، مِن طريقِ سفيانَ، عن منصورِ، عن إبراهيمَ، عن علىَّ، مثلُه.

وأَحْرَجَ عبدُ الرَّزَّاقِ (٩/ ٢٨٤)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» ( (٣٤٦/٥) والبنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» ( (٣٤٦/٥) والطَّبَريُّ في «التفسير» ( ( / ٢١٠ ـ ط. الحلبي الثانية)، مِن طريقِ سُفْيانَ، عن منصورٍ، عن إبراهيمَ، قال: قال عليُّ: قفي شِبْهِ التَعْدِ: ثلاث وثلاثونَ جَذَعة، وأربعٌ وثلاثونَ ما ين تَشِيَّةٍ إلى باذِلِ عامِها كُلُها خَلِفَةً».

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ إبراهيمُ لم يُدْرِكُ عليًّا.

وأَخرَجَهُ الطَّبَرِيُّ (٥/ ٢١٠)، مِن طريقِ سفيانَ، عن فِرَاسٍ، والشَّيْانِيِّ، عن الشَّعْبِيِّ، عن عليٍّ، نحوه.

وفيه انقطاعٌ أيضًا.

وأُخرَجَ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٩/ ٢٨١)، ومِن طريقِهِ الطَّبَرانيُّ في «الكبيرِ» (٣٤٨/٩)، مِن طريقِ ابنِ جُرَيْحٍ، قال: أخبَرَني عبدُ الكريمِ، عن حليٌّ وابنِ مسعودٍ؛ قالًا: «يُغَلِّظُ في شِبْهِ العَمْدِ الدِّيَةُ، ولا يُقْتَلُ به مَرَّتَيْنِ تَثْرَى».

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (٢٧٨/٩)، ومِن طريقِه الطَّبَرانيُّ أيضًا (٣٤٨/٩)، بهذا الإسنادِ، عن عليٌّ وابنِ مسعودٍ: «أنَّ شِبْهُ العَمْدِ الحَجَرُ والعَصَا».

وإسنادُهُ مُنقطِعٌ؛ عبدُ الكريمِ لم يُلْدِكُ عليَّ بنَ أبي طالبٍ وابنَ مسعودٍ.

## 🗱 قَالَ المُضَيِّفُ أَبْنُ ضُوبِيَان (٢٨٤/٢ ـ ٢٨٥):

﴿ ﴿ (أَوْضَى عُمَرُ بعدما أَيِسَ منه، فَقَبِلَتِ الصحابةُ عَهْدَهُ).

خرَّجه في آخِرِ كتابِ الهِبَةِ مِن «الإرواءِ» (٦/ ٧٣ \_ ٧٤).

#### 🕱 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ ٱبْنُ صُوبِيَان (٢٩١/٢):

# ﴿ (إِنَّ مَعَاوِيةَ حَبَّسَ هُلْبَةً بَنَ خَشْرَمٍ فِي قِصَاصٍ حتى بَلَغَ ابنُ الغَّتِيلِ).

أَخْرَجَهُ ابنُ عَساكِرَ في اتاريخِ دِمَشْقَ» (٣٤/ ٣٧٤): قال: حدَّني محمدُ بنُ العباسِ اليَزِيديُّ، قال: حدَّثنا عيسى بنُ إسماعيلَ العَتَكيُّ نِينَةُ(١)، نا خَلَفُ بنُ المثنَّى الحُدَّانيُّ، عن أبي عَمْرِو المَدِينيِّ، في خبرِ
ذَكَرَهُ، قال: (فلم يَزَلُ هُدْبةُ يَطلُبُ غُرَّةَ زيادٍ حتى أصابَهُ فببَّتَهُ فقَتَلَهُ وتَنحَّى
مَخَافةَ السلطانِ، وعلى المدينةِ يومنذِ سعيدُ بنُ العاصِ، فأرْسَلَ إلى عمِّ
هُلْبةَ وأهلِهِ، فَحَبَسَهُمْ بالمدينةِ، فلمَّا بَلَغَ هُدْبةً ذلك، أَقْبَلَ حتى أمكنَ مِن
نَسِهِ، وتَخَلَّصَ عبُّه وأهلُه، فلم يَزَلُ مَحْبوسًا حتى شَخَصَ عبدُ الرحمٰنِ بنُ
زيدٍ أخو زِيَادةَ إلى معاويةً، فأورَدَ كتابًا إلى سعيدِ بأنْ يُقِيدَ منه إذا قامتِ
البينةُ، فأقامَها فمَشَتْ عُذْرةُ إلى عبدِ الرحمٰنِ، فسألُوهُ قَبُولَ الدِّيَةِ
فامتَّعَ....

وفي (٣٦٧/٧٣) تحتّ ترجمةِ هُدْبةً بنِ الخَشْرَمِ: افقال له معاويةُ: أراكَ قد أَفْرَرْتَ بقَتْلِ صاحِبِهم، ثم قال لعبدِ الرحمْنِ: هل لزيادةَ وَلَدٌ؟ قال: نعم، المِسْوَرُ، وهو عُلامٌ جَفْرٌ لم يَبْلُغْ، وأنا عمَّه، ووَلَيُّ دَمِ أبيهِ، فقال: إِنَّكَ لا تُومَنُ على أَخْذِ الدِّيَةِ أو قَتْلِ الرَّجُلِ بغيرِ حَقَّ، والْمِسْوَرُ أَحَقُّ بِلَمٍ أَبِيهِ، فَرَدَّهُ إلى المدينةِ، فَحُسِِسَ ثلاثَ سنينَ حتى بَلغَ المِسْوَرُ».

وإسنادُهُ منقطِعٌ.

# 🗷 قَالَ ٱلمُصُينِفُ أَبْنُ ضُوبِيّان (٢٩١/٢):

🎉 (إنَّ الحسنَ ﷺ: قَتلَ ابنَ مُلْجَمِ وفي الوَرَثةِ صِغَارٌ، فلم يُنْكَرُ).

خرَّجه عنه الشافعيُّ في «الأُمُّ» (١٤٨/٧): قال: حدَّثنا أبو يوسف، عن رجلٍ، عن أبي جعفرٍ: «أنَّ الحسنَ بنَ عليٌّ ﴿ قَتَلَ ابنَ مُلْجَمِ بعليُّ، وقال أبو يوسف: وكان لعليٌ ﴿ أَوْلاَدٌ صِغارٌ ».

وأَخْرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةً في (المصنَّفِ، (٤٣٧/٥)، فقال: حدَّثنا

<sup>(</sup>١) يُعرَفُ بـ: اليّنة، وهو لَقَبُ له.

ابنُ مَهْديٌ، عن حسنٍ عن زَيْدِ الفَبَّانيُّ، عن بعضِ أهلِه: ﴿أَنَّ الحسنَ بنَ عليٌّ فَتَلَ ابنَ مُلْجَمِ الذي قَتَلَ عليًّا، وله ولدٌ صغارٌ ﴾.

وكِلاهُما في إسنادِو جهالةً.

## 🗯 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيّان (٢٨٧/٢):

لا يُقتَلُ المسلِمُ ولو عَبْدًا بالكافِرِ ولو حُرًّا في قولِ الأكثرِ؛ وهو مُرَّويًّ عن عُمَرَ وعثمانَ وعليً وزيدِ ومعاويةً).

أَمَّا أَثُرُ هُمَرَ: فأخرَجَهُ محمدُ بنُ الحسنِ في اكتباب الحُجَّةِ المَّوْهِ (٣٥٥/٤)، وعنه الشافعيُ كما في الأُمْ (٣٢١/٧ ـ ط. الأزهرية)، ومِن طريقِ البَيْهَقيُ في الكُبْرى، (٣٢/٨)، وفي المعرِفقِ، مِن طريقِ أبي حنيفة، عن حَمَّادٍ، عن إبراهيمَ: أنَّ رجلًا مِن بكرِ بنِ وائلٍ قَتَلَ رجلًا مِن أهلِ الحِيرَةِ، فكتَبَ فيه عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ عَلَيهُ: أنْ يُدْفَعَ إلى أولياءِ المَقْتولِ، فإنْ شاؤُوا عَفَوْا، فدُفِعَ الرجلُ إلى ولي المقتولِ، فإنْ شاؤُوا عَفَوْا، فدُفِعَ الرجلُ إلى ولي المقتولِ، إلى رجلٍ يقال له: حُنينٌ مِن أهلِ الحِيرَةِ، فقتَلَهُ، فكتَبَ عُمَرُ بعد ذلك: إنْ كان الرجلُ لم يُقْتَلُ، فلا تَقْتُلُوهُ، فرَأُوا أنْ عُمَرَ عَلَيْهُ أَوْا أنْ عُمَرَ عَلَيْهُ أَوْا أنْ عُمَرَ عَلَيْهُ أَوْا أنْ يُضِيَهِم في الدِّيةِ».

#### وفي إسنادِهِ انقطاعٌ.

وأخرَجَهُ البَيْهَقيُ (٨/ ٣٣)، مِن طريقِ يوسفَ بنِ يعقوبَ، عن أبي الرَّبيع، عن حَمَّادٍ، عن عَمْرٍو، عن القاسم بنِ أبي بَرَّةَ: «أنَّ رجلًا مسلِمًا قَتَلَ رجلًا مِن أهلِ اللَّمَّةِ بالشَّامِ، فرُفِعَ إلى أبي عُبَيْدةَ بنِ الجَرَّاحِ، فكتَبَ فعرُ هُذِي: إنْ كان ذاكَ منه خُلُقًا، فقَلَمْهُ واضرِبْ عُنُقَهُ، وإن كانتْ هي طَيْرةً طارَها، فأغْرِمْهُ دِيَنَهُ أربعة آلافِي».

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنّفِ» (٤٠٩/٥)، والطّحَاويُّ في السرح معاني الآثارِ» (١٩٦/٣) ـ ط. الأنوار) بسند صحبح، عن عبد المَبلِكِ بنِ مَيْسرَةَ، عن النَّزَالِ بنِ سَبْرةَ: «أَنَّ رجلًا من المسلِمِينَ قَتَلَ رجلًا مِن أهلِ الحِيرَةِ، فكتَبَ غَمرُ: أنِ رجلًا مِن أهلِ الحِيرَةِ، فكتَبَ غَمرُ: أنِ الْخَطَّابِ، فكتَبَ عُمرُ: أنِ الْتُلُهُ به، فقيلَ لأخيه حُنَيْنِ: اقْتُلُهُ، قال: حتى يَجِيءَ الغَفَّبُ، قال: فَلَدَ عُمَرَ أنه مِن فُرْسانِ المسلِمِينَ، قال: فكتَبَ عُمَرُ: ألَّا تُقِيدُوهُ به، قال: فكتَبَ عُمَرُ: ألَّا تُقِيدُوهُ به، قال: فكتَبَ عُمَرُ: ألَّا تُقِيدُوهُ به،

وهذا اللفظُ لابنِ أبي شَيْبةً.

وأَخرَجَهُ البَيْهَعَيُّ في الكُبْرى، (٨/ ٣٢) بسند صحيح، عن جَرِيرِ بنِ
حازم؛ أنَّ قَيْسَ بنَ سعدٍ حَدَّنَهُ عن مَكْحولٍ: اأن عُبَادةً بنَ الصامتِ عَلَيْهُ
دعا نَبَطِئا يُمْسِكُ له دَابَّتَهُ عند بيتِ المَقْدِسِ، فأبَى، فضَربَهُ فضَجَّهُ،
فاستَعْدَى عليه عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ عَلَيْ، فقال له: ما دَعَاكَ إلى ما صَنَعْتَ
بهذا؟ فقال: يا أميرَ المؤمِنِينَ، أَمَرْتُهُ أَن يُمسِكَ دَابَتِي فأبَى وأنا رجلٌ فيُ
حدُّ، فضَرَبْتُهُ، فقال: الجُلِسُ للقِصَاصِ، فقال زيدُ بنُ ثابتٍ: أَتُقِيدُ عَبْدَكَ
بنْ أَخِيكَ؟! فَرَكَ عُمَرُ عَلَيْ القَوَدَ، وقَضَى عليه بالدِّيةِ».

وأَخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ في «مصنَّفِه» (٤٤٧/٥)، مِن طريقِ محمدِ بنِ إسحاقَ، حدَّثنى مَكْحولٌ، به، بنحوِه.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (١٠/ ١٠٠)، مِن طريقِ مُحَمَيْدِ، عن مَكْمُولٍ، مغتضرًا.

ومكحولٌ لم يَسْمَعُ مِن عُمَرَ وعُبَادةً.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (١٠/ ١٠٠)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن لَيْثٍ، عن <sup>مجاهل</sup>ِ، عن عُمَرَ، بنحوه.

وفيه انقطاعٌ.

وأخرَجَ البَيْهَةيُ (٨/ ٣٣)، مِن طريقِ سفيانَ، عن عَمْرِو بنِ دِينارٍ، عن شيخ، قال: «كتَبَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ ﷺ في مسلِم قَتَلَ معاهَدًا، فَكَتَبَ: إِنْ كانتُ طَيْرَةً في غَفَيٍ، فأغرِمْهُ أربعةَ آلافٍ، وإِنْ كَان لِصًّا عادِيًا، فاقتُلْهُ.

وأخرَجَ عبدُ الرَّزَّاقِ (٩٧/١٠)، والدَّارَقُطْنيُّ (١٤٩/٣)، وابنُ خَرْمٍ (٣٤٩/١ ـ ط. المنيريَّةِ)، مِن طريقِ رَبَاحٍ بنِ عبدِ اللهِ، عن حُمَيْدٍ الطَّويلِ: اأنه سَمِعَ أنسَ بنَ مالكٍ يُحَدُّثُ أن يَهُوديًّا قُتِلَ غِيلَةً، فقَضَى فيه عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ باثنِيْ عشَرَ أَلْفَ دِرْهُم».

ورَبَاحٌ ضعيفُ الحديثِ.

وأَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (٩٤/١٠)، مِن طريقِ عبدِ اللهِ بنِ مُحْرِزِ، قال: «سَيغْتُ أبا مَلِيحِ بنَ أسامةَ يُحَدِّثُ أنَّ مُسلِمًا قَتَلَ رجلًا مِن أهلِ الكوفةِ، فكَتَبَ فيه أبو موسى إلى عُمَرَ، فكَتَبَ عُمَرُ فيه: إنْ كانتْ طائرةً منه، فأغْرِمُهُ اللَّيَةَ، وإنْ كان خُلُقًا أو عادةً، فأقِدُهُ منه».

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ (٥٠٩/٥)، مِن طريقِ قَتَادَةً، عن أبي المَلِيحِ؛ بمعناه.

وفيه انقطاعٌ.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (٩٣/١٠)، مِن طريقِ عَمْرِو بنِ دِينارٍ، عن رجلٍ، عن أبي موسى، بنحرِه.

ورُوِيَ عن الحسنِ البَصْرِيِّ والشَّعْبِيِّ ويحيى بنِ سعيدِ وغيرِهم، عن عُمَرَ، وكلَّها آثارٌ مُنقطِعةً يؤكِّدُ بعضُها بعضًا.

وامًّا أَثْرُ عثمانَ: فأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في المصنَّفِ، (١٢٨/٦)، ومِن طريقِه أخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ<sup>(١)</sup>، وعنه الخَلَّالُ في الحكامِ

<sup>(</sup>١) ذَكُرَ إِسَادَ أَحمدَ ومَثَنَّهُ: الزركشيُّ في اشرح مختصر البخرَقي، (١٤٠/٦).

إهلِ المِلَلِ (١٣٨، ١٣٩)، وأخرَجَهُ الدَّارَقُطْنيُ في «السَّننِ» (٣/ ١٤٥)، وغرَجَهُ الدَّارَقُطْنيُ في «السَّننِ» (٣/ ١٤٥)، وعنه البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٣/ ٣٣)، وأخرَجَهُ ابنُ حَرْمٍ في «المحلَّى» (٣٤٩/١٠)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن الرُّهْريِّ، عن سالم، عن ابنِ عُمَرَ ﷺ وأنَّ رجلًا مسلِمًا قَتَلَ رجلًا مِن أهلِ الذَّمَّةِ عَمْدًا، فُرُفِعَ إلى عامانَ ﷺ، فلم يَقْتُلُهُ وغَلَّظَ عليه الدِّيَةَ مثلَ دِيَةِ المُسْلِمِ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وذكرَ المصنَّفُ هذا الأثرَ في «الدِّيَاتِ» (٣٠٦/٢ \_ ٣٠٧)، وخرَّجهُ في «الإرواءِ» (٧/ ٣١٢).

وأخرَجَهُ الدَّارَقُطْنيُّ في اسُنَنِه، (١٢٩/٣)، وعنه البَيْهَقيُّ في الكُبْرى، (٣/ ٣٣)، مِن طريقِ إبراهيمَ بنِ سعدٍ، حدَّثنا الزُّهْريُّ، قال: الكُبْرى، (٨/ ٣٣)، في يقيدانِ المُشرِكَ مِن المُسلِم.

وأخرَجَهُ محمدُ بنُ الحسنِ في «الحجَّةِ» (٤/ ٢٥٦ ـ ٢٥٧)، وعنه الشافعيُّ في «الأُمِّ» (٧/ ٣٢١ ـ ط. الأزهرية)، وفي «المسنني» (٣٤٤)، وبن طريقِه البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٣٣/٨)، مِن طريقِ محملِ بنِ يزيدَ، عن الزُّهْرِيُّ: «أنَّ ابنَ شَاسِ الجُذَاميُّ قَتَلَ رجلًا مِن أنباطِ الشامِ، فرُفِعَ إلى عثمانَ ﴿ مُنَهَوْهُ عن قَتْلِه، فكلَّمَهُ الزُّبَيْرُ ﴿ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عن قَتْلِه، قال: فجَعَلَ دِيتَهُ الْفَد دِينارِ».

وفيه انقطاعٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ في المصنّفِهِ (٤٠٩/٥)، مِن طريقِ أبي أسامةً، عن هشام، عن الحسنِ، قال: السُّؤلَ عثمانُ عن رجلٍ يَقْتُلُ للمُونيًّا أو نصرانيًّا، قال: لا يُقْتَلُ مسلمٌ بكافرٍ وإن قتلَهُ عَمْدًا».

وفيه انقطاعٌ أيضًا .

وأمَّا أَثُورُ عليُّ: فخرَّجه في «الإرواءِ» (٧/ ٢٦٦ ـ ٢٦٧) في مَوضعٍ آخرَ.

وأمًّا أثَرُ معاوية: فتقدَّمَ ضِمنَ أَثَرِ عثمانَ، وأخرَجَهُ أيضًا عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٩٦/١٠)، ومِن طريقِه ابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (٣٤٩/١٠)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن الرُّهْريُّ؛ قال: «فَتَلَ خالدُ بنُ المُهاجِرِ رجلًا مِن أهلِ الذَّمَّةِ في زَمَنِ معاوِيةً، فلم يَقْتُلُهُ، وغَلَّظَ عليه الدِّيَةَ أَلْفَ دينارٍ».

وتابَعَهُ ابنُ جُرَيْجٍ، عن الزُّهْرِيِّ، عند عبدِ الرَّزَّاقِ؛ وفيه انقطاعٌ. وأمَّا حديثُ زيدِ بنِ ثابتٍ: فيُنْظَرُ.

#### عَ قَالَ ٱلمُصَيِّفُ أَبْنُ ضُوبِيَان (٢٩٣/٢):

﴿ (ولابنِ ماجَهْ، عن معاذِ بنِ جَبَلٍ، وأبي عُبَيْدةَ، وعُبَادةَ بنِ الصامتِ، وشدًادِ بنِ أوسٍ، مرفوعًا: (إذا قَتَلَتِ المَرْأَةُ عَمْدًا، لَمْ تُقْتَلُ حَتَّى تَضَعَ ما في بَطْنِها، وحتَّى تَكْفُلَ وَلَكَما)، ولقولِهِ ﷺ للغامِديَّةِ: (ارْجِمِي حَتَّى لَعْنَالِ لها: - ارْجِمِي حَتَّى رُرْضِمِيو)، الحديث رواهُ أحمدُ ومسلمٌ وأبو داودً).

قال في االإرواءِ (٧/ ٢٨١) على الحديثِ الأولِ: (ضعيفٌ، ولم يُخرِّجُهُ مسلِمٌ ولا غيرُهُ مِن السَّتَّةِ، سِوى ابنِ ماجَهْ...). انتهى.

#### ئۇنىڭ: قالت:

لم يَعْزُ المصنّفُ الحديثَ الأولَ لمسلِم، وإنما عَزَاهُ لابنِ ماجَهُ فقط، ولعلّه في «الإرواء» نَزَلَ بَصَرُهُ للحديثِ الثّاني، واللهُ أعلمُ.





# كتابُ الدِّياتِ

#### قَالَ المُضَيِّقُ أَنْ صُوتِ إِن (٢٠٠/٢):

﴿ وَإِنِ اصْطَلَمَا فَكَذَلَك؛ رُوِيَ عَنْ عَلَيٍّ ﴿ انْتَهَى انْتَهَى الْهِ الْهِ الْهِ الْهِ الْمَ

أَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٥٤/١٠)، مِن طريقِ أَشْمَتَ، عن الحَكَمِ، عن عليِّ: «أَنَّ رجلَيْنِ صَدَمَ أحدُهُمَا صاحِبَهُ، فضَمِنَ كلُّ واحدٍ منهما صاحِبَهُ»؛ يعنى: الدِّيَة.

وأخرَجَ ابنُ أبي شَيْبةَ (٩/ ٣٣٢)، مِن طريقِ أبي خالدِ الأحمرِ، عن أَشْعَكَ، عن المحَكَمِ، عن عليٌ؛ في الفارِسَيْنِ يَصْطَدِمانِ، قال: فيَضْمَنُ الحَيُّ دِيةَ المَيِّتِ».

وإسنادُهُ منقطِعٌ؛ الحَكَمُ لم يُذرِكَ عليًا، وأشعثُ بنُ سؤارٍ فيه ضَعْفٌ.

وأخرَجَ ابنُ أبي شَيْبةَ (٥/ ٣٣٢)، مِن طريقِ عبدِ الرحيمِ بنِ مُلَيْمانَ، عن أشْعَتَ، عن حَمَّادٍ، عن إبراهيمَ، عن عليِّ: ﴿ فَي فَارِسَيْنِ اصْطَلَمَا فَمَاتَ أَحَدُهُما، فَضَمِنَ الحَيُّ المَيِّتَ﴾.

وإسنادُه منقطِعٌ أيضًا.

# 🛍 قَالَ ٱلمُضَمَنِفُ ٱبْنُ صُوتِيَان (٣٠٣/٢):

﴿ (رُوِيَ أَنَّ رَجَلًا سَاقَ حَمَارًا بِمَصًّا كَانَتْ مَعَهُ، فَطَارَتْ شَظِيَّةٌ، فأصابَتْ عَيْنَهُ فَفَقَأَتُهَا، فَجَعَلَ عُمَرُ دِيَتَهُ عَلَى عَاقِلَتِهِ، وقال: هي يدُّ مِن أيدي المُسلِمِينَ لم يُصِبْها اعتِداءً).

أَخْرَجَهُ ابنُ أَبِي شَيْبةَ فِي المصنَّفِ، (٣٤٩/٩ ـ ٣٥٠)، مِن طريقِ ابنِ فُضَيْلٍ، عن لَبْقِ، عن عَمْرِو بنِ شُعَيْب، عن أبيو، عن جَدِّه عبدِ اللهِ بنِ عَمْرِو، قال: الكان رجلٌ يَسُوقُ حمارًا وكان راكبًا عليه، فضَرَبَهُ بعضًا، فطارَتْ منها شَظِيَّةٌ فأصابَتْ عَيْنَهُ فَفَقَأَها، فرُفِعَ ذلك إلى عُمَرَ بنِ المُطارِّن منها اعتداءً على أحدٍ، المُطَّابِ، فقال: هي يدٌ مِن أيدي المسلِمِينَ لم يُصِبْها اعتداءً على أحدٍ، فَجَعَلَ دِيةً عَينِه على عاقِلتِها،

وليثٌ هو ابنُ أبي سُلَيمٍ ضعيفُ الحديثِ.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّف، (١٥/ ١٥ ـ ٤١٦)، مِن طريقِ ابنِ جُرَيْج، قال: «قلتُ لَعَطَاء: الرَّجُلُ يُصِيبُ نفسهُ بالجُرْح خطاً، قال: يَعْقِلُهُ عاقِلْتُهُ، يُقال: يد مِن أيدِي المسلِمِينَ، ثم أخبَرَني؛ بَيْنَا رجلٌ يَسِيرُ على دابِّيهِ ضَرَبَها، فرَجَعَتْ ثَمَرهُ سَوْطِه، فَفَقَاتْ عينَهُ، فكتَبَ فيها عَمْرُو بنُ العاصِ إلى عُمَرَ، فكتَبَ عُمَرُ: إنْ قامتِ البينةُ أنه أصابَ نفسه خطاً، فليُود، قال: قال عُمْرُو بنُ شُعَبْ، فقال: قال عُمْرُو بنُ شُعَبْ، فقال: فلك عُمْرُو بنُ شُعَبْ، فقال: ضَرَبَ رجلٌ دابَّتُهُ بعَصًا، فرَجَعَتْ على عَيْنه . . . ، ، م حَدَّ نحو هذا.

ورجالُه ثقاتٌ، وعَطَاءٌ لم يَسْمَعْ مِن عُمَرَ ولا عَمْرِو شيئًا.

وأخرَجَ عبدُ الرَّزَّاقِ أيضًا (٣٣٠/٩)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن قَتَادَةَ: وَأَنَّ رَجِلًا فَقاً عِينَ نَفْسِهِ، فَقَضَى عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ ﷺ بِعَقْلِهِ على عاقِهِهِ، بِعَقْلِهِ على وتابَّعَهُ الزُّهْرِيُّ عن عُمَرَ مختصَرًا، وإسنادُهُ منقطعٌ.

## 🛚 قَالَ الْمُصَنِّفُ أَبْنُ صُوبِيّان (٣٠٤/٢):

﴿ (وِوِيَهُ الحُرَّةِ المسلِمَةِ على النِّضْفِ مِن ذلك؛ رُوِيَ عن عُمَرَ وعثمانَ وعليٌّ وزيدٍ وابنِ عُمَرَ وابنِ عبَّاسٍ )، وقال (٣٠٥/٢): (فإذا زادتُ \_ يعني: على النُّلْثِ \_ صارَتْ على النُّصْفِ؛ رُوِيَ هذا عن عَمْرٍو (صوابُهُ عُمَرُ)، وابنِهِ وزيدِ بنِ ثابتِ ﴿ ).

أَمَّا أَثْرُ هُمَرَ بِنِ الخَطَّابِ: فعلَّقَهُ البخاريُّ في «الصحيح» (٤٠/٨ \_ ط. العامرة)، (كتابُ الدِّياتِ، بابُ القِصَاصِ بين الرِّجالِ والنِّساءِ).

وأخرَجَهُ مَوصولًا سعيدُ بنُ منصورِ (٢/ ٢٧)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقيُّ فِي "الْكُبْرى، (٩٧/٨)، وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنّفِ» (٩٠ /٩)، مِن طريقِ مُغِيرةً، عن إبراهيمَ؛ قال: اكان فيما جاءً به عُرْوةُ البارِقيُّ إلى شُرَيْحٍ مِن عند عُمَرَ عَلَيْهِ؛ أنَّ الأصابِعَ سواءٌ والخِنْصَرَ والإبهامَ، وأنَّ جُرْحُ الرجالِ والنساءِ سواءٌ في السِّنُ والمُوضِحةِ، وما خَلَا ذلك فعلى النَّمْفِ، وأنَّ أحقَّ أحوالِ الرجلِ أنْ يُعْمَنِها، وأنَّ أحقَّ أحوالِ الرجلِ أنْ يُعْمَلُقَ عليها عند موتِهِ في ولَدِهِ إذا أقرَّ به».

قال مُغِيرةُ: ﴿ونَسِيتُ الخامسةَ حتى ذَكَّرَني عَبِيدَةُ أَنَّ الرجلَ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتُهُ ثلاثًا، وَرِئَتُهُ ما دامتْ في العِدَّةِ﴾.

هذا لفظُ البِّيهَةيِّ، واقتصَرَ ابنُ أبي شَيْبةَ على موضعِ الشاهدِ.

قال البَيْهَقيُّ: (وفي هذا انقطاعٌ). اهـ.

وأخرَجَهُ البَيْهَقِيُّ (٨/ ٩٦ ـ ٩٧)، وعبدُ الرَّزَّاقِ (٩/ ٣٩٤)، مِن طَيْقِ سَفِيانَ، عن جابرٍ، عن الشَّغْبيِّ، عن شُرَيْحٍ، نحوَّهُ. قال البَيْهَقيُّ: اجابرٌ الجُعْفِيُّ لا يُحْتَجُّ به، وقد خُولِفَ في لفظِهِ وحُكْمِه!. انتهى.

وأخرَجَهُ الشافعيُّ في «الأُمَّ» (٦/ ٩٢ - ط. بولاق)، ومِن طريقِهِ البَّهْقَيُّ في «الكُبْرى» (٨/ ٩٥)، مِن طريقِ مسلمِ بنِ خالدٍ، عن عُبَيْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ (١٠)، عن أبنِ شهاب، ومَكْحُولِ وعطاءٍ، قالوا: هَأَذَرَ كُنا الناسَ على أنَّ دِيَةَ المسلِمِ الحُرِّ على عَهْدِ النبيُّ ﷺ مِئةٌ مِن الإبلِ، فقوَّمَ عُمْرُ ﷺ مِئةٌ مِن الإبلِ، فقوَّمَ عُمْرُ ﷺ مِئةٌ المسلِمةِ إذا كانتُ مِن أهلِ القُرَى ألفَ دينارٍ، أو الني عَشَرَ ألفَ دِينارٍ، أو الني عَشَرَ ألفَ دِينارٍ، أو الني عَشَرَ ألفَ دِينارٍ أو سنةٌ آلافِ دِرْهَم، فإذا كان الذي أصابَها مِن الأعرابِ فليتُها خمسونَ مِن الإبلِ خمسونَ مِن الإبلِ خمسونَ مِن الإبلِ خمسونَ مِن الإبلِ لا يُكلّفُ الأعرابيُّ ولا الوَرِقَ».

وإسنادُهُ منقطِعٌ، ومسلِمُ بنُ خالدٍ الزُّنْجيُّ فيه ضعفٌ.

وأَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ (٩/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦)، مِن طريقِ ابنِ جُريْجٍ، عن عبدِ العزيزِ، عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ عَلَيْهُ؛ قال: ﴿إِنْ أُصِيبَتْ إِصْبَعانِ مِن أصابِعِ المرأةِ جميعًا، ففيهما عِشْرونَ مِن الإبلِ، فإنْ أُصِيبَتْ أُرْكِم، فإنْ أُصِيبَتْ أَربعُ البعرة، فإنْ أُصِيبتْ أَربعُ جميعًا، ففيها كلُها، ففيها جميعًا، ففيهن عشرونَ مِن الإبلِ، فإنْ أُصِيبَتْ أَصَابِعُها كلُها، ففيها نصفُ دِيَتِها، وعَقْلُ الرجلِ والمرأةِ سواءٌ حتى يَبْلُغَ النُّلُكَ، ثم يُفَرَّقُ عقلُ الرجلِ والمرأةِ سواءٌ حتى يَبْلُغَ النَّلُكَ، ثم يُفَرَّقُ عقلُ الرجلِ والمرأةِ من دِيَتِها، وعَقْلُ الرجلِ في دِيتِها،

وإسنادُهُ منقطِعٌ أيضًا، وهذه آثارٌ منقطِعةٌ يَشُدُّ بعضُها بعضًا، وخرَّجَ

 <sup>(</sup>١) وقعَ في «الأمَّ»: (هبد الله بن عمر)؛ وهو خطأً، ومسلم بن خالد يروي هن هبيد الله،
 وهو على الصواب في «سنن البيهتيّ».

ني «الإرواء» (٧/ ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧) بعضَ ما أرادَهُ المصنّفُ هنا قَبْلَ هذا الموضع وبَعْلَه.

وأمَّا أَثُرُ عثمانَ بنِ عَفَّانَ: نيُنظَرُ.

واشًا أَثُرُ عليَّ: فَأَخْرَجَهُ أَبُو حَنِيفةً كما في اجامع المسانيدِ الإ/١٨٠)، وعنه محمدُ بنُ الحسنِ في اللحجَّةِ (٤/ ٢٧٩)، وعنه الشافعيُّ في الأُمَّ (٧/ ٢٨٢ ـ ط. بولاق)، ومِن طريقِه البَيْهَقيُّ في الشُخْبری (٨/ ٣٦)، مِن طريقِ حَمَّادٍ، عن إبراهيمَ، عن عليٌّ بنِ أبي طالبٍ عَلَيْهُ قال: اعتَقُلُ المرأةِ على النَّصْفِ مِن عَقْلِ الرجلِ في النَّصْ

وأخرَجَهُ محمدُ بنُ الحسنِ أيضًا في الحُجَّةِ، (٢٨٤/٤)، وعنه السُافعيُّ البَيْهَةيُّ في الكُبْرى، الشافعيُّ البَيْهَةيُّ في الكُبْرى، (٩٦/٨)، مِن طريقِ محمدِ بنِ أَبَانٍ، عن حَمَّادٍ، عن إبراهيمَ، عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ وعليٌّ بنِ أبي طالبِ على المُثَلِّ، مثلُهُ.

وأخرَجَهُ عَبدُ الرَّزَاقِ (٣٩٧/٩)، مِن طريقِ الثَّوْرِيِّ، عن حَمَّادٍ، عن إبراهيم، عن عليَّ هِلهِ، قال: فَجِرَاحَاتُ المرأةِ على النَّصْفِ مِن جَرَاحاتِ المرجلِ، قال: وقال ابنُ مسعودٍ: يَسْتَوِيَانِ في السَّنِّ والمُوضِحةِ، وفيما سِوَى ذلك على النَّصْفِ، وكان زيدٌ يقولُ: إلى الثَّك،.

وإسنادُهُ صحيحٌ عن إبراهيم، ولم يَسْمَعْ مِن عليٌ وزيدِ بنِ ثابتٍ ، وحديثُهُ عن ابنِ مسعودِ ﴿ اللهِ عَلَىٰ لَم يَسْمَعْ منه ـ محمولٌ على الأنصال.

وأخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورِ (١١)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقيُّ في (الكُبْرى)

 <sup>(</sup>۱) عَزَّاهُ لسعيد بن منصور ابنُ حجر في «التلخيصِ» (٤/ ٣٤).

(٩٥/٨ \_ ٩٥)، وابنُ الجَوْزِيِّ في «التحقيقِ» (٢٦/١١ \_ ٢٧)، وأبنُ الجَوْزِيِّ في «التحقيقِ» (٩٦ ل ٢٦/١١) وأخرَجَهُ هشامُ بنُ عمَّارٍ في «حديثِه» (١١٣) مِن طُرُقٍ عن الشَّغبيُّ، «أنَّ عليًا وَهِي كان يقولُ: جِرَاحاتُ النساءِ على النَّضفِ مِن دِيةِ الرجالِ فيما قَلَّ أو كَثْرٌ».

وهذا اللفظُ لسعيدٍ.

وأُخرَجَ ابنُ أبي شَيْبةَ (ه/٤١٠)، مِن طريقِ مُغِيرَةَ، عن سِمَاكِ، عن الشَّعْبيِّ، قال: ﴿ رُفِعَ إلى عليِّ رجلٌ قَتَلَ امرأةً، فقال عليٍّ لأوليائِها: إنْ شِئْتُمْ، فأَذُوا نِصْفَ اللَّيْةِ واقْتُلُوهُ.

والشَّعْبيُّ لم يَسْمَعْ مِن عليِّ شيئًا، وقد أشارَ لأثرِ عليٍّ في موضعٍ مِن «الإرواءِ» (٣٠٧/٧)، وصحَّحَهُ.

وأمَّا أَثُرُ زيلِ بنِ ثابت: فأخرَجَهُ عليُّ بنُ الجَعْدِ في المسنَّدِه (٥٢)، وبن طريقِ البَّهَتِيُّ في الكُبْرى (٩٦/٨)، مِن طريقِ شُعْبة، عن الحَكَم، عن الشَّعْبيّ، عن زيدِ بنِ ثابتِ عليه النَّه قال: وجِرَاحاتُ الرجالِ والنساءِ سواءً إلى الشُّلُثِ، فما زادَ فعلى النَّصْفِ، وقال ابنُ مسعودٍ: إلَّا السَّنَّ والمُوضِحة، فإنهما سواءً، وما زادَ فعلى النَّصْفِ، وقال عليَّ بنُ أبي طالبٍ على النَّصْفِ في كلِّ شيءٍ، قال: وكان قولُ على على النَّصْفِ في كلِّ شيءٍ، قال: وكان قولُ على على النَّعْبيّة.

قال النَبْهَقَيُّ: ﴿وَرَوَاهُ أَيضًا إِبراهِيمُ النَّخَعيُّ، حن زيدِ بنِ ثابتِ وابنِ مسعودِ ﷺ؛ وكِلاهُما منقطعٌ، ورواهُ شَقِيقٌ عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ، وهو موصولٌ». انتهى.

وأخرَجَهُ أبو حَنِيفةَ كما في الجامع المسانيدِ، (٢/ ١٨٠)، وعنه محمدُ بنُ الحسنِ في االحُجَّةِ، (٤/ ٢٨١)، وعنه الشافعيُّ في االأمُّ، (٧/ ٢٨٢)، مِن طريقِ حَمَّادٍ، عن إبراهيمَ، عن زيدِ بنِ ثابتِ ﷺ؛ أنه قال: ايَستوِي الرجلُ والمرأةُ في العَقْلِ إلى الثُّلُثِ ثم النَّصْفِ فيما يَبْغَى٠٠

ويهذا الإسنادِ قال إبراهيمُ: «قولُ عليٌّ بنِ أبي طالبٍ ﴿ فِي هذا أَحَبُّ إليَّ مِن قولِ زيدٍ».

وأَخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ (٣٠٠/٩)، مِن طريقِ عليٌّ بنِ مُسْهِرٍ، عن هشامٍ، عن الشَّعْبيُّ، عن شُرَيْحِ: «أَنَّ هشامَ بنَ هُبَيْرَةَ كَتَبَ إليه يَسْأَلُهُ، فكَتَبُ إليه: إنَّ دِيَةَ المرأةِ على النِّصْفِ مِن دِيَةِ الرَّجُلِ فيما دَقَّ وجَلَّ.

وكان ابنُ مسعود ﴿ يقولُ: "في دِيةِ المرأةِ في الخطأِ على النُصْفِ مِن البخطأِ على النُصْفِ مِن دِيةِ الرجلِ، إلا السِّنَّ والمُوضِحَةَ، فهُمَا فيه سواءٌ، وكان زيدُ بنُ ثابتٍ ﴿ يَهُ المرأةِ في الخطأِ مثلُ دِيّةِ الرجلِ حتى تَبْلُغَ لَلْكَ اللّهِيّةِ؛ فما زادَ فهو على النُصْفِ».

وإسنادُهُ منقطِعٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ أيضًا (٣٠٠/٩)، مِن طريقِ ابنِ عُلَيّْةَ، عن خالدٍ، عن أبي قِلَابةَ، عن زيدِ بنِ ثابتِ ﴿ إِنْهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ قَالَ: ﴿ يَسْتَوُونَ إِلَى النُّلُثِ».

وإسنادُهُ منقطِعٌ.

وأمَّا أَثَرُ ابنِ عُمَرَ وابنِ عبَّاسٍ: نيُنظَرُ.

# 🗷 قَالَ ٱلْمُصْمَنِفُ ٱبْنُ ضُوبِيّان (٣٠٥/٢):

(دِيةُ المَجُوسِيِّ الحُرِّ ثَمَانِ مِثَةِ دِرْهُم كسائرِ المشرِكِينَ؛ رُوِيَ عن مُحَرَّ وعثمانَ وابنِ مسعودِ في المَجُوسِيِّ).

أَمَّا أَثْرُ هُمَرَ: فأخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ كما في «العِلَلِ» (١/ ٢٨٤)، والسائلِ بروايةِ صالحِ» (٢٢٩/٢ ـ ط. الهندية)، والشافعيُّ في «الأمُّ»

(٧/ ٢٩٤ ـ ط. بولاق)، وفي «المسنَدِ» (٣٥٤)، ومِن طريقِه البَيْهُقَيُّ في «الكُبْرى» (٨/ ١٩١)، واخرَجَهُ الدَّارَقُطْنيُّ (٣/ ١٩١، ١٠٧، ١٩٠٥)، وابنُ أبي شَبْبةَ في «المصنَّفِ» (٩/ ٣٨٨)، وابنُ جَريرِ في «التحقيقِ» (٩/ ٣٨٨)، وابنُ الجَوْزيِّ في «التحقيقِ» «التحقيقِ» (٣/ ٣٥٠) بإسنادٍ صحيح، عن ثابتِ الحدَّادِ، عن سعيدِ بنِ المسيَّبِ، عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ عَلَيْهِ: «أنه جَعَلَ دِيةَ المَجُوسِيِّ نَمَان مِثَةٍ».

وهذا لفظُ أحمدَ، وإسنادُهُ منقطِعٌ؛ ابنُ المسيَّبِ لم يَسْمَعْ مِن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ، لكنَّ رواية سعيدِ عن عُمَرَ محمولةٌ على الاتَّصالِ؛ كما تقدَّم بيانُه، وقد صحَّحها الأئمةُ الحقَّاظُ وقَبِلُوها بالجُمْلةِ، ورَدُّها بدَعْوى الانقطاع تعنَّتُ باردٌ، مخالِفٌ لما عليه مَنْ تقدَّم مِن أثمةِ هذا الشأنِ.

وتابَعَ ثابتًا عليه عن سعيدِ قتادةُ عند الإمامِ أحمدً؛ كما في امسائلِهِ بروايةِ صالحِ» (٢/ ٢٤١ ـ ط. الهندية)، وعنه الخَلَّالُ في «أحكامِ أهلِ المِلَل» (٣١٦)، والدَّارَقُظنيُّ في «الشَّن» (٣/ ١٣٠).

وأخرَجَهُ عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ في «العِلَلِ» (١/ ٢٨٥)، وعنه الدَّارَقُظنيُّ في «السُّننِ» (٣/ ١٣١، ١٧٠)، مِن طريقِ شَرِيكِ بنِ عبدِ اللهِ، عن يحيى بنِ سعيدٍ، عن ابنِ المسيَّبِ، به، بنحوه.

وشَرِيكٌ في حِفْظِهِ ضعفٌ، ولم يَحْفَظْ هذا الحديثَ على وجهِه.

قال عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ: الفحدُنْتُ به أبي، فأنكَرَهُ أن يكونَ مِن حليثِ يحينَ مِن حليثِ يحينَ المَحدَّادِ، رواهُ الحَكَمُ عنه وأنكَرَ أن يكونَ هذا حديثُ ثابتٍ الحَدَّادِ، رواهُ الحَكمُ عنه، وأنكَرَ أن يكونَ هذا مِن حديثِ يحيى بنِ سعيدٍ، قال أبي: وقد رواهُ قَنَادَةُ عن سعيدٍ بنِ المسيَّبِ، انتهى.

وتُوبِعَ سعيدٌ عليه عن عُمَر؛ تابَعهُ الحسنُ عند أحمد؛ كما في المسائلِهِ بروايةِ ابنِه صالح، (٢/ ٢٣٠، ٢٤١ ـ ط. الهندية).

وتابَعَهُ أَيضًا سليمانُ بنُ يَسَارٍ؛ أخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (١٢٧/٦) (٩٥/١٠)، مِن طريقِ يحيى بنِ سعيدِ<sup>(١١)</sup>، عن سليمانَ بنِ يَسَارٍ، عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ ﷺ، نحوَهُ.

ومن طريقِ مَعْمَرٍ، عن رجلٍ سَمِعَ عِكْرِمةً، عن عُمَرَ، نحوه.

والحسنُ وسليمانُ لم يَسْمَعَا مِن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ ﷺ.

وأخرَجَهُ البَيْهَقيُّ (١٠١/٨)، مِن طريقِ عُمَرَ بنِ قَيْسٍ، عن عطاءٍ، عن غُبَيْدِ بنِ عُمَيْرٍ، عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ.

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ عُمَرُ بنُ قَيْسٍ تَرَكَهُ أحمدُ والنَّسَائيُّ، وقال البخاريُّ: مُنكَرُ الحديثِ.

وأخرَجَهُ الدَّارَقُطنيُّ (٣/ ١٢٩)، مِن طريقِ عَمْرِو بنِ عامرٍ، عن نَتَانَةَ، عن عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جَدِّهِ في حديثٍ، وقال فيه: (وجَعَلَ ـ يعني: عُمَرَ ـ ديةَ المَجُوسيِّ ثَمَان مِئَةِ دِرْهَم.

ورُوِيَ مِن غيرِ هذا الوجهِ عن عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ، عن عُمَرَ؛ أخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «مصنَّفِه» (٢٦/٦ ـ ١٢٧) (١٠/ (٩٤)، وعنه الإمامُ أحمدُ؛ كما في «مسائلِهِ بروايةِ صالحٍ» (٢٤٢/٢)، والطَّبَرئُ في «تفسيرِه» (٢١٣/٥).

ورُوِيَ عن عُمَرَ مِن غيرِ هذه الأوجُهِ.

وَأَمَّا أَلَّرُ صَمْمَانَ: فَأَخْرَجَهُ ابنُ خَزْمَ فِي "الإيصالِ" (٢)، مِن طريقِ ابنِ لَهِيعَةً، عن يَزيدَ بنِ أبي حَبِيبٍ، عن أبي الخيرِ، عن عُقْبةَ بنِ عامرٍ ؛ أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: (دِ**يَةُ المَجُوسِيِّ نَ**مَانِ مِثَةِ دِرْهَمٍ).

<sup>(</sup>١) تحرُّق اسمٌ يحيى بن سعيد في الموضع الثاني من المصنف عبد الرزاق إلى: (سلمان . . . . . )

<sup>(</sup>٢) خَزَاهُ ابنُ حَجْرِ كُلْلُك بإسنادِهِ ومتنِهِ كَمَا في التَلْخَيْصِ الحبيرِ، (٣٤/٤).

قال عُقْبَةُ: وقَتَلَ رجلٌ في خلافةِ عثمانَ كلبًا لِصَيْدِ لا يُعرَفُ مثلُهُ في الكِلَابِ، فقُوَّمَ بِثَمَانِ مِئَةِ دِرْهَمٍ، فأَلْزَمَهُ عثمانُ تلك القِيمةَ، فصارَتْ دِيةُ المَجُوسيِّ دِيةَ الكَلْبِ!

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ لحالِ ابنِ لَهِيعةً.

وأمًّا أَثْرُ ابنِ مسعودٍ: فأخرَجَهُ البَيْهَةيُّ في «الكُبْرى» (٨/ ١٠١)، مِن طريقِ ابنِ وَهْبٍ، عن ابنِ لَهِيعة، عن يَزِيدَ بنِ أبي حَبِيبٍ، عن ابنِ شهابٍ: «أنَّ عليًّا وابنَ مسعودِ ﷺ كانا يَقُولانِ: في دِيَةِ المَجُوسِيِّ ثَمَان مِثَةِ فِرْهَمٍ».

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ لحالِ ابنِ لَهِيعةً؛ فهو ضعيفُ الحديثِ، وروايةُ مَن رَوَى عنه مِن قدماءِ أصحابِه كالعَبَادِلَةِ أصحُّ مِن غيرِها مع ضَغْفِهما، وابنُ شهابٍ لم يَشْمَعُ مِن ابنِ مسعودٍ.

ورَواهُ البَيْهَقيُّ في اسنيه، مِن طريقِ أبي صالحٍ، عن ابنِ لَهِيعةً، عن يَزِيدَ، عن أبي الخيرِ، عن عُقْبَةً بنِ عامرٍ، مرفوعًا.

قال البَيْهَةِي كَتَالَمُهُ: ﴿وَالْأَوَّلُ أَشْبَهُ أَنْ يَكُونَ مَحْفُوظًا﴾. انتهى.

#### 📰 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيّان (٣٠٦/٢):

قال في «الإرواءِ» (۲۱۰/۷): (صحيحٌ؛ أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ (۲۲/۱۱)، والبَيْهَقيُ (۲۷/۷)، مِن طريقِ ابنِ عُيَيْنَةَ، عن ابنِ أبي نَجِيحٍ، عن أبيو: «أنَّ عثمانَ قَضَى في امرأةٍ بمَكَّةَ في ذي القَعْدةِ فقَتَلَها، فقضَى فيها عثمانُ بِدِيَةٍ وثُلُثٍ»). انتهى.

مُّنْ مُن قُلْتُ:

هكذا خرَّجه بمعنى ما أورَدَهُ المصنَّفُ، وخرَّجه آلُ الشيخِ في «التكميلِ» (١٦٣) بأقربَ منه، وأقربُ منهما ـ وهو بنحوِ لفظ المصنَّفِ ـ ما رواهُ ابنُ حَرْمٍ في «المحلَّى» (٣٩٦/١٠)، مِن طريقِ حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، عن محمدِ بنِ إسحاق، عن أبي نجيح: أنَّ امراةً قُتِلَتْ في الحَرَم، فَجَعَلَ عثمانُ دِيتَها سنةَ آلافِ دِرْهَم، وأَلفَيْنِ للحَرَمِ.

# 🗷 قَالَ ٱلْمُضَيِّفُ ٱبْنُ صُوبِيَانِ (٣٠٧/٢):

(ودِيةُ الرَّفِيقِ قِيمتُهُ، قَلَّتْ أو كَثُرَتْ؛ لأنه مالٌ متقوَّمٌ فضُمِنَ بكمالِ
 قِيمَتِهِ كالفَرَسِ، وفي جِرَاحِهِ إِنْ قُدَّرَ مِن حُرِّ بقِسْطِهِ مِن قِيمَتِهِ؛ لأنَّ فلك يُرْوَى عن عليَّ ﷺ).

أَخرَجَهُ أَبُو دَاوِدَ الطَّيالِسِيُّ في المسنَدِ» (٣٥٠)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقَيُّ في الكَبْرى» (٣٢٦/١٠)، وابنُ أبي شَبْبة في المصنَّفِ، البَيْهَقَيُّ في المصنَّفِ، عن عن يحيى بنِ أبي كَثِيرٍ، عن عِكْرِمةً (١)، مِن طريقِ هشام النَّسْتُوائيِّ، عن يحيى بنِ أبي كَثِيرٍ، عن عِكْرِمةً (١)، عن ابنِ عباسِ: أَنَّ النبيُ ﷺ قال: (يُؤدِّي المُكَاتَبُ بقَلْرِ ما وَقَ مِنْهُ وَيَةَ العَبْدِ)، قال ـ يعني: يحيى ـ: وكان عليُّ عَلَيْ ومَرُوانُ يَقُولانِ ذلك.

وأخرَجَهُ النَّسَائيُّ في الكُبْرى، (١٩٧/٣)، ومِن طريقِه ابنُ حَزْمٍ في المحلَّى، (٩/ ٢٣٠ ـ ط. المُنيريَّةِ)، وابنُ أبي شَيْبةَ في المصنَّفِ، (٣٩٦/٩)، مِن طريقِ إسماعيلَ بنِ حُليَّةَ، عن أيوبَ، عن عِحْرِمةَ، قال: قال عليٌّ: البُوَدِّي المُكانَبُ بقَدْرِ ما أذَّى،

<sup>(</sup>١) سقَطَ مِن فسنن البيهقي، المطبوع ذِكْرُ عِكْرِمةً؛ فليُستَذُرُك.

وقدِ اختُلِفَ فيه على أيوبَ؛ فرواه النَّسَائيُّ، وأبو داودَ (٤٥٨٢)، والتَّرْمِذيُّ في «السُّنزِ» (٣/ ٥٦٠)، وفي «العِلَلِ» (١٨٦/)، والبَّيْهَتيُّ في «الكُبْرى» (١٠/ ٣٢٥)، والطَّحَاويُّ (٣/ ١١٠)، وغيرُهم؛ مِن طريقِ حَمَّادِ بنِ سَلَمَةً، عن أيوبَ، عن عِكْرِمةً، عن ابنِ عباسٍ، مرفوعًا.

ورواه أحمدُ في «مسنَدِه» (٩٤/١)، والنَّسَائيُّ والطَّحَاويُّ، وغيرُهم؛ مِن طريقِ وُهَيْبٍ، عن أيوبَ، عن عِكْرِمةً، عن عليِّ، مرفوعًا.

ورواه النَّسَائيُّ والطَّحَاويُّ وغيرُهما؛ مِن طريقِ حَمَّادِ بنِ زيدٍ، عن أيوبَ، عن عِكْرِمةَ، مرسَلًا.

وروايةُ عِكْرِمةَ عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ مرسَلةٌ.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (٨/٤١٠)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن قَتادَةً؛ أنَّ عليًّا قال في المُكاتَبِ: ﴿يُورَثُ بِقَدْرِ ما أدَّى، ويُجْلَدُ الحَدَّ بِقَدْرِ ما أدَّى، ويُعْتَقُ بِقَدْرِ ما أدَّى، وتكونُ دِينُهُ بِقَدْرِ ما أدَّى».

وإسنادُهُ منقطِعٌ.

#### 🗯 قَالَ ٱلمُصَنِّفُ أَبْنُ صُوبِيّان (٣٠٩/٢):

﴿ (رُوِيَ عن زيدٍ: في الشَّفَةِ السُّفْلَى ثُلُثَا الدَّيَةِ، وفي العُلْبَا ثُلُثُهَا، وهو مُعارِضٌ لقولِ أبي بكرٍ وعليٌ).

أمَّا أَثَوُ زِيدٍ: فَأَخْرَجَهُ ابنُ أَبِي شَيْبةَ فِي «الْمَصنَّفِ» (١٧٣/٩)، وابنُ حَزْمٍ فِي «المحلَّى» (٤٤٦/١٠ ـ ط. المنيرية)، مِن طريقِ حَجَّاجٍ، عن مكحولٍ، عن زيدِ عَلِيه: «في الشَّفَةِ السُّفْلَى ثُلُثًا الدِّيَةِ؛ لأنها تَخْسِسُ الطعامَ والشرابَ، وفي المُلْل ثُلُكُ الدِّيةِ».

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ لحالِ حَجَّاجٍ، ومكحولٌ لم يَسْمَعُ مِن زيدٍ.

وَأَمَّا أَلْوُ أَبِي بَكْرٍ: فَأَخْرَجَهُ عِبْدُ الرَّزَّاقِ (٣٤٣/٩)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ نِي المصنَّفِ، (٩/٤٧٩)، وَابْنُ حَزْم فِي المحلَّى، (٢٤٦/١٠)، مِن طريقِ عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ، قال: اقَضَى أَبو بكرٍ في الشَّفتَيْنِ بالدِّيَةِ مِئَةً مِن الإبلِ،

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ لانقطاعِه.

وَامَّا أَلْوُ هَلَيُّ: فَأَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٣٤٣/٩)، وابنُ خَزْمٍ في «المحلَّى» (٣٤٣/١)، وابنُ خَزْمٍ في «المحلَّى» (٤٤٦/١٠)، مِن طريقِ أبي إسحاقَ، عن عاصم بنِ ضَمْرةً، عن عليٌ ظَهِمُ؛ قال: ففي الشَّفتيْنِ اللَّيَةُ»؛ هذا لفظُ عبدِ الرَّزَّاقِ.

ولفظُ ابنِ حزمٍ: ﴿في إحدى الشَّفتَينِ النَّصْفُ؛ يعني: نصفَ الدِّيَّةِ.

وإسنادُهُ جَيِّدٌ؛ رواهُ عن أبي إسحاقَ إسرائيلُ وغيرُهُ، وعاصمُ بنُ ضَمْرَةَ السَّلُولِيُّ تُكُلِّمَ فيه، وحديثُهُ حسنٌ إن شاءَ اللهُ.

# 🗷 قَالَ ٱلمُصَٰنِفُ ٱبنُ صُوبِيّان (٣١٠/٢):

﴿ (وفي السَّنِّ خمسٌ مِن الإبلِ؛ رُوِيَ ذلك عن عُمَرَ وابنِ عباسٍ، وكذا النابُ والضَّرْسُ، وفي حديثِ عَمْرِو بنِ حَزْمٍ مرفوعًا: (وَفِي السَّنُ حَمْسٌ مِنَ الإبلِ)؛ رواهُ النَّسَانيُّ، وعن عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جَدِّه، مرفوعًا: (وَفِي الأَسْنانِ حَمْسٌ حَمْسٌ)؛ رواهُ أبو داودَ، وهو عامٌ فيَدْخُلُ فيه النابُ والضَّرْسُ؛ رُوِيَ عن ابنِ عباسٍ ومعاويةً).

خرَّج في االإرواءِ، المرفوعَيْنِ فحسبُ.

وَأَمَّا أَثَوُ هُمَرَ وَمِعَاوِيةً: فَأَخْرَجَهُ عَبدُ الرَّزَّاقِ (٣٤٧/٩)، وابنُ أَبِي شَيْهُ فِي «المصنَّفِ» (٩٠/٩٩)، وابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (١٣/١٠)، مِن طريقٍ يحيى بنِ سعيدٍ الأنصاريِّ، عن سعيدِ بنِ المسبَّبِ؛ قال: الفَضَى عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ فيما أَقْبَلَ مِن الفَمِ، أَعْلَى الفَمِ وأَسْفَلِهِ بخمسٍ فَلَاثِصَ، وفي الأَضْرَاسِ ببَعِيرِ بَعِيرٍ، حتى إذا كان معاويةُ وأُصِيبَتْ أَصْرَاسُهُ، قال: أنا أَعْلَمُ بالأضراسِ مِن عُمَرَ، فقضَى فيها بخَمْسٍ خَمْسٍ، قال سعيدٌ: ولو أُصِيبَ الفَمُ كلَّه في قضاءِ عُمَرَ، لنَقَصَتِ النَّيةُ، ولو كنتُ أنا لَجَعَلْتُ في الأَيْةُ، ولو كنتُ أنا لَجَعَلْتُ في الأَصْراسِ بَعِيرَيْنٍ، فللك اللَّيةُ كاملةًه.

وهذا لفظُ عبدِ الرَّزَّاق، وإسنادُهُ صحيحٌ عن معاويةً، وابنُ المسيَّبِ لم يَسْمَعْ مِن عُمَرَ؛ لكنَّ حديثَهُ عنه صحيحٌ قَبِلَهُ الحُفَّاظُ؛ لِقَرَائِنَ تَقَدَّمَ ذِكْرُها.

وأخرَجَ عبدُ الرَّزَاقِ (٣٤٥/٩) عن عُمَرَ، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن ابنِ شُبُرُمةَ: ﴿أَنَّ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ جَعَلَ في كلَّ ضِرْسٍ خَمْسًا مِن الإبلِ﴾.

وهو منقطِعٌ.

وامًّا أثرُ ابنِ عباس: فاخرَجَهُ مالكٌ في «الموطّاِ» (٢/ ٨٦٢ \_ ط. عبد الباقي)، وعنه الإمامُ أحمدُ كما في «مسائلِ عبدِ الله» (٤١٢)، وكذا الشافعيُ في «الأُمِّ» (٢/ ١٢ - ط. بولاق)، وفي «المسنّدِ» (٣٤٣)، ومِن طريقِه البَيْهَقيُ في «الكُبْرى» (٨/ ٩٠)، وعن مالكِ أيضًا عبدُ الرَّزَّاقِ في طريقِه البَيْهَقيُ في «الكُبْرى» (٨/ ٩٠)، وعن مالكِ أيضًا عبدُ الرَّزَّقِ في «المصنّفِ» (٩/ ٣٤٠)، وفي «الرحكامِ» (٣٠٠، ٣١٣)، وابنُ حَزْمٍ في «المحلّم» (١٠/ ٤١٣)، وفي «الإحكامِ» (٣٠٠ تابي عَطَفَانَ بنِ (٧/ ١٠٠ - ط. المُنبريَّةِ)، مِن طريقِ داودَ بنِ المُحمَيْنِ، عن أبي عَطَفَانَ بنِ طريفِ المُحمّينِ، عن أبي عَطَفَانَ بنِ طريفِ داودَ بنِ المُحمّينِ، عن أبي عَطَفَانَ بنِ طريفِ اللهِ بنِ عباسٍ يَسْأَلُهُ، ماذا في الضَّرْسِ؟ فقالَ عبدُ اللهِ بنِ عباسٍ: فيه حَمْسٌ مِن الإبلِ، قال: مَنْ مَنْ واللهِ بن عباسٍ، قال: أَتَجْعَلُ مُقَدَّمَ الفمِ مِثْلَ الأضرامِ؟ فقال ابنُ عباسٍ: لو لم تَعتَبْرُ ذلك إلّا بالأصابِع عَقْلُها سواءً». وإسنادُهُ صحيحٌ.

# اللَّهُ اللَّلِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّلِي الللِّهُ الللِّهُ اللَّهُ اللَّالِي الللِّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّالِي اللِّلْمُ اللَّالِي الللِّلِمُ اللِّلْمُ اللِّلْمُ اللَّالِي الللِّلْمُ اللِّلْمُلِمُ الللِّلْمُ اللِّلِمُ اللِّلْمُ اللْمُوالِمُولِمُ اللِّلِمِلْمُ الللْمُولِمُ الللِّلْمُ اللللِّلْمِ

﴿ (تَجِبُ الدِّيَةُ كَامِلَةً فِي إِذْهَابِ كُلِّ مِن سَمْعٍ وبصرٍ. . . وعَقْلٍ ؛ رُوِيَ عَمَرَ وزيدٍ) . . . وعَقْلٍ ؛ رُوِيَ عَمَرَ وزيدٍ) .

خرَّجَ في الإرواءِ، (٧/ ٣٢٢) أثرَ عُمَرَ ﷺ قبلَ هذا الموضعِ.

وأمّا أثرُ زيدِ بنِ شابتٍ: فأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ في المصنَفِه والمُسنَفِه (٣٠٧/٩)، ومِن طريقِه السَّدَنِه السَّدَنِه (٢٠١/٢)، وعنه وعن غيره البَيْهَقيُّ في الكُبْرى، (٨١/٨) ٨٤، ٨٤، ٨٤، ٨١)، قال عبدُ الرَّزَاقِ: عن محمدِ بنِ راشِدٍ، عن محمولِ، عن فَيمِهَ بنِ ذُوْيْب، عن زيدِ بنِ ثابتِ عَلَيْه، قال: الله اللَّامِيةِ بَعِيرٌ، في اللَّامِيةِ بَعِيرٌ، وفي المُتلاحِمةِ ثلاثةٌ مِن الإبلِ، وفي السَّمُحاقِ أربع، وفي المُتلاحِمةِ ثلاثةٌ مِن الإبلِ، وفي السَّمُحاقِ عَشْرٌ، وفي المُتلَّة خمسَ أربع، وفي المَنقَلةِ خمسَ اللَّبةُ كامِلةً، أو يُضرَبُ حتى يَذهَب عَقلُهُ اللَّبةُ كامِلةً، أو يُضرَبُ حتى يَذهَب عَقلُهُ اللَّبةُ كامِلةً، أو يُضرَبُ حتى يَذهَب عَقلُهُ اللَّبةُ كامِلةً، أو يُضرَبُ حتى يَدْهَب عَقلُهُ اللَّبةُ كامِلةً، أو يُضرَبُ حتى يَدْهَب عَقلُهُ اللَّبةُ كامِلةً، أو يُضرَبُ حتى يُخفنِ العَيْنِ رُبُعُ اللَّبةِ، وفي حَلَمةِ النَّذي رُبُعُ اللَّبةِ، وفي حَلَمةِ النَّذي رُبُعُ اللَّبةِ،

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٩/ ٢٦٥)، مِن طريقِ أبي خالدِ الأحمرِ، عن حَجَّاجٍ، عن مكحولٍ، عن زيدِ ﷺ؛ قال: «في العَقْلِ الدَّيَةُ».

وحَجَّاجٌ هو ابنُ أَرْطاةَ، ومكحولٌ لم يَسْمَعُ مِن زيدٍ.

قال الإمامُ أحمدُ بنُ حنبلِ كما في اللمَراسِيلِ، لابنِ أبي حاتمٍ: المُكمولُ لم يَسْمَعْ مِن زيدٍ شيئًا، إنما هو بَلَغَهُ، انتهى.

# 📓 قَالَ المُضَنِفُ ابْنُ صُوتِيان (٣١٢/٢ ـ ٣١٣):

(في الدَّامِيَةِ بَعِيرٌ، وفي الباضعةِ بَعِيرَانِ، وفي المُتلاحِمةِ ثلاثةٌ، والسَّمْحاقِ أربعةٌ؛ لأنَّ هذا يُرْوَى عن زيدِ بنِ ثابتٍ، ورواهُ سعيدٌ عن عليِّ وزيدِ في السَّمْحاقِ).

# ■ وَقَالَ أَيْضًا (٢١٣/٢):

﴿ (الهاشِمةُ: التي تُوضِحُ العَظْمَ وتُهَشَّمُهُ، وفيها عَشَرةُ أَبْعِرةٍ؛ رُوِيَ ﴿ وَيَ اللَّهِ مِن ثابتٍ ﴾ .

أمَّا أَثُرُ زيدِ بنِ ثابتٍ: فتقدَّم قبلَهُ.

وأُخرَجَهُ أيضًا سعيدٌ في «سُننِهِ»، وعنه السَّرَقُسُطيُّ في اغريبِ المحديثِ (٢/ل ٣٠/ب - مصوَّرة الظاهرية)، وكذا الخَطَّابيُّ في «الغريبِ» (٣٦٩/٢)، مِن طريقِ هُشَيْم، قال: أُخبَرَنا حَجَّاجٌ، عن مكحول، عن زيد بنِ ثابتِ هُ : أَنه قَضَّى في البازِلةِ بثلاثةِ أَبْعِرةٍ، وفي السَّمْحاقِ أربعًا، وفي المُوضِحةِ خَمْسًا، وفي الدَّامِغةِ بنصفِ بَعِيرٍ، وفي الدَّامِيةِ ببَعِيرٍ، وفي الدَّامِيةِ ببَعِيرٍ، وفي الدَّامِيةِ ببَعِيرٍ، وفي الدَّامِيةِ بنصفِ بَعِيرٍ،

وحَجَّاجٌ هو ابنُ أَرْطَاةً، وفي إسنادِهِ انقطاعٌ.

وامًّا أَلْرُ عليَّ: فأخرَجَهُ عَبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٣١٢/٩)، وعنه الإمامُ أحمدُ؛ كما في «مَسائلِ عبدِ الله» (٤١٥)، وابنُ الجَعْدِ في «المسنَدِ» (٣٤٣)، مِن طريقِ جابر، عن عبدِ اللهِ (٢٠ بنِ نُجَيَّ: اأنَّ عليًّا عليه قَضَى في السَّمْحاقِ ـ وهي المِلْطَاةُ ـ بأربع مِن الإبلِ».

<sup>(</sup>١) في «المصنف»: (جابر بن عبد الله)، وفي «المسائل»: (يَحيى)، بدل: (نَجَيٌّ)؛ وهو تمسنفُ.

وإسنادُهُ منقطِعٌ، وجابرٌ الجُعْفيُ ضعيفٌ.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ أيضًا (٣١٢/٩)، وابنُ أبي شَيْبةَ (١٤٨/٩) في مصنَّفَيْهما،، مِن طريقِ منصورِ، عن الحَكَمِ بنِ عُتَيْبَةَ، عن عليِّ بنِ أبي طالبٍ ﷺ.

وهو منقطِعٌ أيضًا.

# 🛚 قَالَ ٱلمُصَيِّنِفُ أَبْنُ ضُوبِيَّانِ (٣١٣/٢):

(وسواءٌ كانتْ - أي: المُوضِحةُ - في الرأسِ أو الوَجْهِ؛ لعمومِ الأحاديثِ؛ ورُوِيَ عن أبي بكرٍ وعُمَرَ).

أَخرَجَهُ ابنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي المصنَّفِ، (١٥٠/٩)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقيُّ فِي الكَمْبُرى، (٨٢/٨)، مِن طريقِ عبَّادِ بنِ العوَّام، عن عُمَرَ بنِ عامرِ (١)، عن عَمْرِو بنِ شُعَيْبٍ، عن أبيهِ، عن جَدِّهِ؛ أنَّ أَبا بكرٍ وعُمَرَ عَلَيْهَا قالَا: المُوضِحةُ فِي الوَّجْهِ والرَّأْس سواءً».

وإسنادُهُ جَيِّدٌ.

# # قَالَ ٱلْمُصَنِفُ ٱبنُ صُوتِيان (٣٢٣/٢):

﴿ (قَالَ ابنُ أَبِي لَيْلَى: أَذْرَكْتُ بَفَايَا الْأَنصَارِ يَجْلِدُونَ وَلَاثِدَهم في مِجالسِهِمُ الحُدُودَ إِذَا زَنَيْنَ).

أَخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٢٤٥/٨)، وابنُ أبي شَيْبةَ في المصنَّفِ» (١١٥٥)، وعليُّ بنُ الجَعْدِ في "المسنَّفِ» (٣١)، مِن طريقٍ شُعْبةَ، عن عَمْرِو بنِ مُرَّةً، قال: سَمِعتُ ابنَ جُبَيْرٍ يقولُ: ﴿إِذَا زَنَتِ الأَمَةُ

<sup>(</sup>١) سَقَظَ من اسنن البيهقي، المطبوع اسمُ (همر بن عامر)؛ فليُستَلْرَكُ.

لم تُجلَدِ الحَدُّ ما لم تَزَوَّجُ، فَسَأَلْتُ عبدَ الرحمٰنِ بنَ أَبِي لَيْلَى فقال: أَدرَكْتُ بقايًا الأنصارِ وهم يَضْرِبُونَ الوَلِيدَةَ مِن وَلاتلِهم في مَجالسِهم!.

وهذا لفظُ البَيْهَقيِّ، ولم يَذْكُرِ ابنُ أبي شَيْبةَ قولَ سعيدِ بنِ جُبَيْرٍ؛ وإسنادُهُ صحيحٌ.

# 🗯 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيَّان (٣٢٣/٢):

﴾ (السَّبُّدُ يُقِيمُ الحَدُّ على رَقِيقِهِ القِنُّ؛ رُوِيَ ذلك عن ابنِ مسعودٍ وابنِ عُمَرَ).

أَمَّا أَلْرُ عِبِدِ اللهِ بِنِ مسعودٍ: فأخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورٍ في «السُّننِ» (١٥٢١/٤)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٢٤٣/٨)، والطَّبْرانيُّ في «الكبيرِ» (٣٤٠/٩)، مِن طريقِ سفيانَ، عن منصورٍ، عن إبراهيمَ، عن هَمَّامِ بِنِ الحارثِ، عن عَمْرِهِ بِنِ شُرَخبِيلَ: «أَنَّ مَعْقِلَ بِنَ مُقَرِّنٍ أَتَى عبد اللهِ، فقال: عبدي سَرَقَ مِن عندي قَباءٌ؟ قال: مالُكَ سَرَقَ بعضُهُ في بعض، قال: أظنُّه ذَكرَ: أَمْتِي زَنَتْ، قال: اجْلِدْها، قال: إنَّها لم تُحْصَرُنْ، قال: إخصانُها إسلامُها».

وإسنادُهُ صحيحٌ في ظاهرِه، إلَّا أنَّ له عِلَّةً؛ فقدِ اختُلفَ في إسنادِهِ هذا، وفي مَثْنِهِ اضطرابٌ؛ فقد أخرَجَهُ سعيدٌ (١٥٢٤/٤)، ومِن طريقِهِ أخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في "الكبيرِ" (٣٤٠/٩)، مِن طريقِ حَمَّادِ بنِ زيدٍ، عن منصورِ، به.

إلا أنه أسقَطَ عَمْرَو بنَ شُرَحْبِيلَ.

ورواهُ الأعمشُ، عن إبراهيمَ، عن همامٍ، عن عَمْرِو، به؛ أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٤٩/٥)، وابنُ حَرْمٍ في «المحلَّى» (١١/ ١٦٤ ـ ط. المُنيريَّةِ)، وليس فيه ذِكْرُ العَبْلِدِ. وأخرَجَهُ ابنُ جَريرِ (٢٢/٥ ـ ط. الحلبي الثانية)، مِن طريقٍ جَريرِ بنِ حاذمٍ: ﴿أَنَّ الْأَعَمْسُ حَدَّتُهُ عِن إبراهيمَ بنِ يزيدَ، عن همامٍ: ﴿أَنَّ اللّهُ مَانَ عَبْدِ اللهِ بنِ مُقَرِّنٍ سَأَلَ عبدَ اللهِ بنَ مسعودٍ رَضِيَ اللهُ تعالى عنه...؟ وذكرَ نحوَهُ.

فَأَسَقَطَ ابنَ شُرَحْبِيلَ، وجعَلَ النُّعْمَانَ هو السائلَ.

وأَخْرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ (٧/ ٣٩٤)، ومِن طريقِهِ الطَّبْرانيُّ في «الكبيرِ» (٣٩٤/)، مِن طريقِهِ الطَّبْرانيُّ في «الكبيرِ» (٣٩٧/٩)، مِن طريقِ حَمَّادِ بنِ أَبي سُلَيْمانَ، عن إبراهيمَ: «أَنَّ مَمُقِلَ بنَ مُقَرِّنِ المُوَّنِيُّ جاء إلى عبدِ اللهِ، فقال: إنَّ جَارِيةً له زَنَتْ، قال: اجْمِلْدُها خَمْسِينَ، قال: ليس لها زَوْجٌ، قال: إِسْلَامُها إِخْصَانُها».

وأسقَطَ منه هَمَّامَ بنَ الحارثِ وعَمْرُو بنَ شُرَحْبِيلَ.

وأخرَجَهُ ابنُ جَريرِ (٥/ ٢٢)، مِن طريقِ شُعْبةَ، عن حَمَّادٍ، عن إِراهيمَ: ﴿أَنَّ النَّعْمَانَ قال: قلتُ لابنِ مسعودٍ...،، وذكرَهُ.

وأخرَجَ ابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٤٩٢/٥)، مِن طريقِ جريرٍ، عن منصورٍ، قال: «لَقِيتُ عبدَ الرحلٰنِ بنَ مَمْقِلِ قال: أَرَأَيْتَ الأَمَّةَ التي سَأَلُ عنها أَبُوكَ عبدَ اللهِ أنها فَجَرَتْ، فأَمَرَهُ بِجَلْدِها إِنْ كانتْ تَزَوَّجَتْ؟ قال: لا».

وأمًّا أثَرُ عبدِ اللهِ بنِ حُمَرَ: فأخرَجَهُ مالكٌ في «الموطّاِ» (٢/ ٨٣٣ مل وأمًّا أثَرُ عبدِ الباقي)، ومِن طريقِ المسافعيُ في «المسندِ» (٢٣٠)، ومِن طريقِ الشافعيُ أخرَجَهُ البَيْهَقيُ في «الكُبْرى» (٢٦٨/٨)، قال مالكُ: «عن نافع؛ أنْ عَبْلًا لعبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ سَرَقَ وهو آبِقٌ، فأرْسَلَ به عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ إلَى سعيدِ بنِ العاصِ، وهو أميرُ المدينةِ لِيقْطَعَ يَدَهُ، فأبَى سَعِيدٌ أَنْ يَقْطَعَ يَدَهُ، فأبَى سَعِيدٌ أَنْ يَقْطَعَ يَدَهُ، وقال له عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ: في وقال: لا تُقطّعُ يَدُ الآبِقِ السَّارِقِ إذا سَرَقَ، فقال له عبدُ اللهِ بنُ عُمَرَ، فقُطِعَتْ يَدُهُ، .

وأَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (١٠/ ٢٤١)، ومِن طريقِهِ اللَّارَقُطْنيُ في «سُنَنِه» (٢٠٧/٣)، وابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (١٦٤/١١)، وبن طريقِ عُبَيْدِ اللهِ بنِ عُمَر، عن نافع، به، نُحوه.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ (٥/ ٤٨٠) مِن هذا الطريقِ مختصَرًا، ولم يَذْكُرِ الشاهدَ فيه.

وأَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ (١٠/ ٢٤٠)، وابنُ أبي شَيْبةَ (٧٩/٥)، مِن طريقِ الزُّهْريِّ، عن سالمٍ، عن ابنِ عُمَرَ.

وهو عند ابنِ أبي شَيْبَةَ مختصَرٌ بذِكْرِ الشاهدِ فيه.

وأسانيدُها صحيحةً.

وأَخرَجَهُ البَيْهَقِيُّ في الكُبْرى (٢٦٨/٨)، مِن طريقِ سعيدِ بنِ منصورِ، ثنا هُشَيْمٌ، أنبَأنا ابنُ أبي لَيْلَى، عن نافع: اأنَّ غُلَامًا لابنِ عُمَرَ أَبَقَ فَسَرَقَ في إِيَاقِهِ، فأُتِيَ به ابن عُمَرَ، فقال: لن يُنجِيَكَ إِبَاقُكَ مِن حَدُّ مِن حُدُّدِ اللهِ، فقَطَعَهُ».

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ (٢٩/١٠)، ومِن طريقِه ابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (١٦٤/١١)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن أيوب، عن نافع: «أنَّ ابنَ عُمَرَ قَطعَ يَدَ غُلَامٍ له سَرَقَ، وجَلَدَ عَبْدًا له زَنَى؛ مِن غُيرِ أن يَّ تُعْمَلُها».

وجَلْدُ ابنِ عُمَرَ عَبْدَهُ أَو أَمْنَهُ حَدَّ الرُّنَى: أَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ في «المصلَّى» (٢٩٥/١)، ومِن طريقِهِ ابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (٢٩٥/١)، ومِن طريقِ ابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (٢٩٥/١)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن الرُّهُريَّ، عن سالم، عن أبيهِ، قال: «في الأَمَةِ إذا كانتْ لِستْ بلناتِ رَوْحٍ فَزَنَتْ، جُلِلَتْ نِصْفَ ما على المُحْصَناتِ مِن المَذَابِ؛ يَجْلِلُها سَيَّلُها، فإنْ كانتْ مِن ذَوَاتِ الأَزْوَاجِ، رُفِعَ أَمْرُها إلى السلطانِ».

وأخرَجَهُ الطَّبَرِيُّ في «التفسير» (١٨/ ٢٦ ـ ط. الحلبي الثانية)، والبَّهْقِيُّ في «الخَبري الثانية)، والبَّهْقِيُّ في «الخُبري» (٨/ ٢٤٥)، مِن طريقِ ابنِ جُرَيْجِ؛ أَخْبَرَنِي ابنُ أبي مُنَائِكَة، عن عُبَيْدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، عن أبيه: «أنه حَدَّ جاريةً له زَنَتْ، فقال للذي يَجْلِدُها أَسْفَلَ رِجْلَيْها: خَفِّتْ، قال: فقلتُ: أينَ فولُ اللهِ فَقَل: ﴿ وَلَا تَأْفُلُمُ يَهِمَا رَأَنَةٌ فِي دِينِ آلِيَهِ } [النور: ٢]؟! قال: أنا أَثْلُها، ولم يَقُلِ ابنُ جَرِيرِ: (خَفِّتْ).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأَخرَجَهُ ابنُ جَريرِ (٦٦/١٨)، مِن طريقِ نافعِ بنِ عُمَرَ، عن ابنِ أبي مُلِيَكَةً، به، نحوَهُ.

وأَخرَجَ ابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٥/ ٤٩١)، مِن طريقِ عبدِ الوهَّابِ الثَّقَفيُّ، عن أيوبَ، عن نافعٍ، عن ابنِ عُمَرَ: «أنه يَضْرِبُ أَتَّهُ إِذَا فَجَرَتْ».







# كتابُ الحُدُودِ

# 🟾 قَالَ ٱلْمُصُنِفُ ٱبْنُ صُوبِيَان (٣٢٦/٢):

[ ﴿ إِنَّ عُمَرَ ﷺ غَرَّبَ إِلَى الشَّامِ والعراقِ).

أخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورِ في السُّننِ (١٦)، وعبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٧/ ٣٨٢)، مِن طريقِ أبي سِنَانِ، عن عبدِ اللهِ بنِ أبي الهُذَيْلِ، عن عُمَرَ: «أنه أَتِي برَجُلِ شَرِبَ الخمرَ في رمضانَ، فلمَّا دَنا منه، جَعَلَ يقولُ: للمَنْخِرَيْنِ، وإنَّ صِبْداتنا صِيامٌ، ثم أَمَرَ به فضَرَبَهُ ثمانينَ سَوْطًا، ثم سَيَّرَهُ إلى الشامِ».

وإسنادُهُ صحيحٌ، وتابعَهُ الأَجْلحُ عن عبدِ اللهِ بنِ سعيدٍ.

وأخرَجَهُ ابنُ الجَعْدِ في «المسنّدِ» (١٠١)، مِن طريقِ أبي سنانٍ، عن عبدِ اللهِ به بنحوِه؛ وزادَ: •وكان إذا غَضِبَ على إنسانٍ، سَيَّرَهُ إلى الشامِه.

وقد عَلَّقَ البخاريُّ في «الصحيحِ» (٢/ ٢٤١ \_ ط. العامرة)، وأخرَجَ البَيْهَتِيُّ في «الكبْرى» (٨/ ٣٢١) \_: أَوَّلُهُ.

# 📰 قَالَ ٱلمُصَيِّفُ أَبْنُ ضُوبِيَان (٣٢٧/٢):

🐼 (ومَن زَنَى بَهِيمةٍ، عُزُرَ، ولا حَدَّ عليه؛ رُوِيَ عن ابنِ عباسٍ).

أورَدَهُ في «الإرواءِ» (١٣/٨) ضِمْنَ حديثِ ابنِ عباسٍ مرفوعًا: (مَنْ وَقَعَ عَلَى بَهِيمةٍ، فَاثْنُلُوهُ وَاقْتُلُوهَا).

 <sup>(</sup>١) عزاه لسعيد بن هذا الوجه: ابن حجر في افتح الباري، (٢٠١/٤).

وقد أخرَجَهُ أبو داودَ (٢١٠/٤)، والتَّرْمِذيُّ في «السُّنَنِ» (٢٦٤)، والتَّرْمِذيُّ في «السُّنَنِ» (٢٤٤)، والمحاكمُ في «المُستدرَكِ» (٢٥٦/٤)، والبَيْهَةِيُّ في «الكُبْرى» (٨/٥٢٠)، وأبو وعبدُ الرَّزَّاقِ (٧/٢٦٦)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٥/١٠)، وأبو جعفرِ الطَّبريُّ في «تهذيبِ الآثارِ»؛ «مسندِ ابنِ عباسٍ» (١/٢٢٥ - ٥٥٠)، بن طريقِ عاصمِ بنِ بَهْدَلةَ، عن أبي رَزِينٍ، عن ابنِ عباسٍ هَا عالى: هن أبي بَهْدَلةً، عن أبي رَزِينٍ، عن ابنِ عباسٍ ها عله، ومن أبي رَزِينٍ، عن ابنِ عباسٍ ها عله،

وإسنادُهُ جَيُّدٌ.

### 🖀 قَالَ ٱلْمُصَيِّنِفُ أَبْنُ ضُوتِيان (٣٢٨/٢):

﴿ (لا يَجُوزُ للحاكمِ أَنْ يُقِيمَ الحَدَّ بعِلْمِه؛ لأَنَّ ذلك يُرْوَى عن أَبي بكرٍ الصُّنَّبَقِ فَيُّهُ).

أَخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (١٤٤/١٠)، مِن طريقِ سُفْيانَ، عن ابنِ أَبي ذِئْبٍ، عن الرُّهْريُّ، قال: قال أبو بكر الصَّلْيقُ ﷺ: "لو وَجَلتُّ رَجُلًا على حَدًّ مِن حُدُودِ اللهِ، لم أُحُدَّهُ أَنَا، ولم أَدُّعُ له أَحدًا حتى يكونَ معى غيري».

وأخرَجَهُ العُقَيليُّ في «الضعفاءِ» (١٩٨/٢)، وابنُ عَلِيٌّ في الكاملِ، (١٩٨/٢)، مِن طريقِ يحيى بنِ سعيدٍ، عن صالحِ بنِ أي الأُخْضِرِ، عن الزُّمْريُّ، به بنحوِهِ.

وإسنادُهُ منقطِعٌ؛ الزُّهْرِيُّ لم يُدْرِكُ أَبا بكرٍ.

ورواهُ الزُّهْرِيُّ، عن زُينْلِ بنِ الصَّلْتِ؛ أنَّ أبا بكرِ الصَّدِّينَ قال: (لو
 وَجَلتُّ رَجُلًا على حَدًّ، ما أَقَمْتُهُ عليه حتى بكونَ معي غيرِي.

ذكَرَهُ ابنُ حَجَرٍ في الفتحِ، (١٧١/١٣)، وصحَّحَ سنلَهُ عن

ابنِ شِهَابٍ، وعزاه لأحمدَ بلفظِ: «لو رأيتُ أحدًا على حَدٍّ، لم أَحُدُّهُ حتى يَشْهَدَ عندي شاهِدانِ بذلك،، وقال: «فيه انقطاعٌ».

# 🗮 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ ٱبْنُ ضُوبَيَان (٣٣١/٢):

﴿ (رَوَى يحيى بنُ سعيدِ الأنصاريُّ، قال: ضَرَبَ أبو بكرِ بنُ محمدِ بنِ عَمْرِ بنَ عَمْرِ بنِ عَمْرِ بنِ عَمْرِ بنِ عَمْرٍ من عَمْرُ عَلَى حُرِّ ثَمَانِينَ، فَبَلَغَ عبدَ اللهِ بنَ عامرِ بنِ رَبِيعةً، فقال: أَذْرَكْتُ الناسَ زَمَنَ عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ إلى اليومِ؛ فما رأيتُ أحدًا ضَرَبَ المَمْلُوكَ المُفْتَرِيَ ثَمَانِينَ قبلَ أبي بكرِ بنِ محمدِ بنِ عَمْرٍو).

أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ في المصنَّفِ (٥٠٣/٩)، مِن طريقِ عبدِ الوهَّابِ الثَّقَفيِّ، عن يحيى بنِ سعيدٍ، قال: (جَلَدَ أبو بكرِ بنُ محمدِ بنِ عَمْرِو بنِ حَزْم عبدًا قَلَفَ حُرًّا ثمانينَ».

وإسنادُهُ صحبحٌ.

وأَخرَجَهُ البَيْهَةِيُّ في «الكُبْرى» (٨/ ٢٥١)، وعبدُ الرَّزَاقِ (٧/ ٤٣٧)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٥٠ / ٢٥١)، مِن طريقِ سفيانَ النَّوْريِّ، عن عبدِ اللهِ بنِ ذَكُوانَ أبي الزِّنادِ<sup>(١١)</sup>، حدَّثني عبدُ اللهِ بنُ عامرِ بنِ رَبِيعةً، قال: «لقد أدرَكْتُ أبا بكرٍ وعُمَرَ وعثمانَ ﴿ وَمَنْ بَعْدَهم مِن الخُلَفَاءِ؛ فلم أَرَهُمْ يَضْرِبونَ المَمْلُوكُ في القَلْفِ إِلَّا أَرْبعِينَ».

وإسنانُهُ صحيحٌ.

وأَخرَجَهُ مالكٌ في الموطّلِه (٨٢٨/٢ ـ ط. عبد البافي)، ومِن طريقِه البَيْهَقيُّ في الكُبْرى، (٨/ ٢٥١)، وأخرَجَهُ عبدُ الرّزّاقِ في

<sup>(</sup>١) لَمِي المصنف عبد الرزاق: (الثوري عن ذَكُوانَ)؛ وفيه سقطً.

والمصنّف، (٧/ ٤٣٨)، وسعيدُ بنُ منصورِ في السَّننِ، (١)، مِن طريقِ أِي الزَّنادِ (٢)، قال: فَجَلَدَ عُمَرُ بنُ عبدِ العزيزِ عَبْدًا في فِرْيةٍ ثَمَانِينَ، قال إِو الزَّنادِ: فسألْتُ عبدَ اللهِ بنَ عامرِ بنِ ربيعةَ عن ذلك؟ فقال: أُدرَكْتُ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ وعثمانَ بنَ عَفَّانَ والخلفاءَ هَلُمَّ جَرًّا؛ فما رأيتُ أحدًا جَلَدَ عبدًا في فِرْيةٍ أكثرَ مِن أربعينَ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

# 🛚 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ ضُوبَيَان (٣٣٩/٢):

(رَوَى أحمدُ أَنَّ عليًا ﷺ أَتِيَ بالنَّجَاشِيِّ قد شَرِبَ خمرًا في رمضانَ، فجَلَدُهُ الحَدِّ وعِشْرِينَ سَوْطًا لفِطْرِهِ في رمضانَ).

قال في «الإرواءِ» (٨/ ٥٧): (لم أَرَهُ في «المسنَدِ»). انتهى.

ثم خرَّجه مِن غيرِ أحمدَ بنحوِه.

#### قُلْتُ:

أَخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ في "المَسائلِ بروايةِ ابنِه أبي الفَضْلِ" (٢/ ٢٣، ٣٢٥ ـ ط. الهندية)، قال: حدَّثنا محمدُ بنُ جعفرٍ، قال: حدَّثنا شُغبةُ، عن غَيْلَانَ بنِ جامع ـ قال: كان على قضاءِ الكوفةِ ـ: أنه سَمِعَ عطاءَ بنَ أبي مريمَ يُحَدِّثُ عن أبيهِ؛ أنَّ عليًّا... وذكرَهُ.

وتمامُه: قال النَّجَاشيُّ:

(إِذَا سَقَى اللهُ قَوْمًا صَوْبَ غَادِيَةٍ فَلَا سَقَى اللهُ أَهْلَ الكُوفَةِ المَطَرَا) (ضَرَبُونِي ثُمَّ قَالُوا: قَلَدٌ قَلَّرَ اللهُ لَـهُمْ شَرَّ السَّلَانِ)

<sup>(</sup>١) عزاه لسعيد مِن هذا الطريق: ابنُ قُدامةَ في المغني، (٧٨/٩).

<sup>(</sup>٢) في الكبرى للبيهتي: (ابن أبي الزُّناد)؛ وهو خطأً.

وأخرَجَهُ أيضًا (٢/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣)، مِن طريقِ وكيعٍ، عن سفيانَ، عن عطاءِ بنِ أبي مريمَ، به، بمثلِ اللفظِ الذي خرَّجه في «الإرواءِ».

# 📰 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ صُوبِيَان (٢١٥٢):

﴿ (رُوِيَ عَن عُمَرَ ﷺ أَنه أَتِيَ بِرَجُلٍ، فقال: أَسَرَقْتَ؟ قُلُ: لا، فَقَال: لا، فَتَرَكَّهُ).

خرَّجهُ في «الإرواءِ» (٨/ ٧٩ ـ ٥٠) بمعناه، ثم قال: (ويَتلخَّصُ مما تقدَّمَ أَنَّ أَثَرَ عُمَرَ بلفظِ الكتابِ لم نَعُثُرُ عليه، وقد عَزَاهُ الرَّافِعِيُّ لأبي بكرٍ الصَّدِّيقِ، فقال الحافظُ في تخريجِهِ (٢١/٤): لم أَجِدْهُ هكذا...). انتهى.

#### ئىلىت: قىلىت:

وقد وَجدتُهُ بلفظِ المصنّفِ؛ أخرَجَهُ عبدُ الرُّزَاقِ في «المصنّفِ، (٢٢٤/١)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن طاوُسٍ، عن عِكْرِمةَ بنِ خالدٍ، قال: «أَتِيَ عُمَرُ بنُ الخَطّابِ برَجُلٍ فسألَهُ: أَسَرَقْتَ؟ قل: لا، فقال: لا، فتَرَكَهُ، ولم يَقطَعُه.

وإسنادُهُ منقطِعٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةً في «المصنَّف» (٢٩١٧٢)، مِن طريقِ ابنِ جُرَيْجٍ، عن عِكْرِمةً بنِ خالدٍ، قال: «أَتِيَ عُمَرُ بسارِقِ قد اعتَرَفَ، فقال عُمَرُ: إنِّي لَأَرَى يَدَ رَجُلٍ ما هي بِيَدِ سَارِقٍ، قال الرجلُ: واللهِ ما أنا بسارِقٍ؛ فأَرْسَلَهُ عُمَرُ ولم يَقطَعْه.

وإسنادُهُ منقطِعٌ.

# 🛚 قَالَ ٱلْمُصَنِّفُ أَبْنُ ضُوبِيّان (٣٥٣/٢):

﴿ وَوَلُهُ ﷺ فِي حَدَيْثِ الْعِرْبَاضِ وَغَيْرِهِ: ﴿وَالسَّمْعِ وَالطَّاحَةِ وَإِنْ تَأْمَرَ كَا عَلَيْكُمْ صَبْدًا﴾.

قال في «الإرواءِ» بعد تخريجِهِ مُطوَّلًا (١٠٩/٨): (تنبية: لم أَرَ في جميع هذه الطُّرقِ اللفظَ الذي في الكتابِ: (وَإِنْ تَامَّرَ)، وكلُّهم قالوا: (وإن عَبْدًا حَبَشِيًّا)). انتهى.

#### ئۇشى: قالت:

رأيتُهُ بلفظِ المصنّفِ، أخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (١١٤/١٠)، مِن طريقِ أَبِي عبدِ اللهِ الحاكمِ صاحبِ «المستدرّكِ»، عن أَبِي العباسِ محمدِ بنِ يعقوبَ، عن العبّاسِ النُّورِيِّ، عن أَبِي عاصم، عن ثَوْرِ بنِ يَزيدَ، عن خالدِ بنِ مَعْدانَ، عن عبدِ الرحلٰنِ بنِ عَمْرِو السُّلَميِّ، عن العِرْباضِ بنِ سارِيَةَ هَلِلهُ... الحديثَ، وفيه: (وَإِنْ تَأَمَّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَيْثِيُّ).

# قَالَ ٱلْمُحَنِيْفُ ٱبْنُ ضُوتِ إِن (٢/٥٥٨):

﴿ (إِنَّ ابنَ عُمَرَ وسَلَمَةَ بنَ الأَكْوَعِ يَأْتِيهِمْ ساعِي نَجْدَةَ الحَرُورِيُّ، وَيُنْفُونَ إِليه زَكَاتَهُمْ).

#### ئُلْتُ: ئُلْتُ:

وأمَّا خبرُ ابن هُمَرَ: فتقدَّم ذِكْرُهُ في الزَّكاةِ.

والمَّا حَبَرُ سَلَمَةَ بِنِ الأَكُوعِ: فأخرَجَهُ ابنُ سعدِ في «الطبقاتِ الكُبْرى، (٢١٣/٥)؛ فقال: أخبَرَنا حَمَّادُ بِنُ مَسْعَدةً، عن يَزِيدَ بِنِ أَبُودُ أَي عُبُيْدٍ، قال: لمَّا ظَهَرَ نَجُدةً وأَخَذَ الصَّدَقَاتِ، قيل لسَلَمَةَ: أَلَا تُباعِدُ

منهم؟ قال: فقال: واللهِ، لا أَتَبَاعَدُ ولا أُبايِعُهُ، قال: ودَفَعَ صَدَقَتَهُ إليهم.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

# 🟾 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ ٱبنُ صُوبَيَان (٢٥٦/٢):

(حديثُ ابنِ عباسٍ مرفوعًا: (مَنْ بَدَّلَ دِينَهُ، فَاقْتُلُوهُ)؛ رواهُ الجماعةُ
 إلَّا مُسْلِمًا، ورُوِيَ عن أبي بكرٍ وعُمَرَ وعثمانَ وعليٌ ومعاذِ بنِ جَبَلٍ
 وخالدِ بنِ الوليدِ وغيرِهم).

خرَّج حديثَ ابنِ عباسِ في «الإرواءِ» (٨/ ١٢٤ \_ ١٢٥).

وأما خبَرُ أبي بكرٍ وهُمَرَ: فيأتي تخريجُهُ في حديثِ: (أَمِرْتُ أَنْ أَتَاتِلَ النَّاسَ)، الآتي.

وأمَّا خَبَرُ عثمانَ: فخرَّجَه عنه في أوَّلِ بابِ الجِناياتِ مِن «الإرواءِ» (٧/ ٢٥٤).

وأمَّا خَبَرُ عليَّ ومعاذٍ: فخرَّجَهما ضِمنَ حديثِ ابن عباسٍ.

وأمَّا خَيَرُ خَالَدِ بِنِ الوليدِ: فهو قائِدُ قتالِ المرتدِّينَ مِن مانِعي الزَّكاةِ في خِلَافةِ أبي بكرٍ؛ كما في بعضِ طُرُقِ حديثِ: (أُمِرْتُ أَنْ أُقاتِلَ النَّاسَ).

### 🟾 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيَان (٣٥٨/٢):

﴿ (وعن أنسِ مرفوعًا: (أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهُ إِلَّا اللهُ، وأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، فَإِذَا قَالُوهَا حَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمُوالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا)).

ذَكَرَهُ في اللإرواءِ؛ (٨/ ١٣١)، وأَغْفَلَهُ مِن التخريج.

وقد أخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ (١٩٩/٣)، والبخاريُّ (١٠٢ - ١٠٢)، والبخاريُّ (١٠٢ - ١٠٢)، والتَّرْمِذيُّ (٥/٤)، والتَّرْمِذيُّ (٥/٤)، والتَّرْمِذيُّ (٥/٤)، والنَّسَائيُّ في «الكُبْرى» (٢٧٩/٢)، وفي «المُجْتَبى» (٨٩/٨)، والشَّيَاءُ واللَّارَقُطْنيُّ (١٣/٢)، والبَيْهَ قيُّ (٣/٣) (٣/٢)، والضَّيَاءُ في «المُختارَةِ» (٧٧٧ - وما بعدها)، وابنُ حِبَّانَ في «صحيحِه» من طُرُقِ عن حُمَيْدِ، عن أنسِ بنِ مالكِ ظَهُم، مرفوعًا: (أُمِرْتُ أَنْ أُقاتِلَ النَّاسَ حَتَّى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُلْوا فِبْلَتَنَا وَأَكُلُوا ذَبِيحَتَنَا وَصَلَّوا مَلَوْنَا، فَقَدْ حَرُمَتْ مَلَيْنَا مِمَاقُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، لَهُمْ مَا لِلْمُسْلِمِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْهِمْ مَا طَلْمُسْلِمِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْهِمْ مَا طَلْمُسْلِمِينَ وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْهِمْ).

وهذا لفظُ أحمدَ.

وقال ابنُ حِبَّانَ (٢١٥/١٣)، ونحوُهُ أبو حاتم كما في «العِلَلِ» (٢/ ١٥٧): (ما رَوَى هذا الحديثَ عن حُمَيْدِ الطَّويَلِ إِلَّا ثلاثةُ نَفَرِ مِن الغُرَباءِ: عبدُ اللهِ بنُ المبارَكِ، ويحيى بنُ أيوبَ البَجَلِيُّ، ومحمدُ بنُ عبى بنِ القاسم بنِ سُمَيْع). انتهى.

ئانىي. قانت:

رواهُ أبو خالدِ الأحمرُ سليمانُ بنُ حَيَّانَ، عن حُمَيْدِ، به، بنحوِه؛ أَخْرَجَهُ الضَّيَاءُ في «المُختارةِ» (٥/ ٢٨٠).

وأخرَجَهُ النَّسَائيُّ في «الكُبْرى» (٢/ ٢٨٠)، وفي «المُجنَبَى» (٢/٦، ٧- سندي)، وابنُ خُزَيْمةَ (٤/٤)، والدَّارَقُطْنيُّ (٨٩/٢)، والبَيْهَتيُّ (٨/ ١٧)، وأبو يَعْلَى (١/ ٦٩)، والبَرَّارُ (١/ ٩٨)، والخَطيبُ في «المُوضِحِ» (١/٧)، وغيرُهم، مِن طريقِ عِمْرانَ بنِ القَطَّانِ، عن مَعْمَرٍ، عن الزُّمْرِيِّ، عن أنس، به. وقد أخطأ فيه عِمْرانُ، والصوابُ فيه: الزُّهْرِيُّ، عن عُبَيْدِ اللهِ بن عُتُبَةً، عن أبي هريرةً.

نَبُّهَ على هذا التُّرْمِذيُّ والنَّسَائيُّ والخطيبُ والبَرَّارُ وأبو حاتم وأبو زُرْعَةَ الرَّازِيَّانِ، كما في اعللِ ابنِ أبي حاتمٍ، (١٤٧/٢)، والدَّارَقُطْنَيُّ في «العِلَل» (١٦٣/١، ١٦٥).

وعِمْرانُ بنُ القَطَّانِ ضَعَّفَهُ ابنُ مَعِينِ وأبو داودَ والنَّسَائيُّ وغيرُهم، ووَثَّقَهُ ابنُ حِبَّانَ والعِجْليُّ وغيرُهما.

وقد أخرَجَ الحديثَ الإمامُ أحمدُ (١٩/١، ٤٧ ـ ط. المَيمَنيَّة)، والبخاريُّ (١/ ١٠٩، ١٢٤، ١٢٥ ـ ط. العامرة)، ومسلمٌ (١/ ٥١)، وأبو داودَ (٢/ ١٩٨، ١٩٨)، والتَّرْمِذيُّ (٣/٥ \_ ٤)، والنَّسَائقُ في «الكُّبْري، (٢/٨، ٨٠، ٢٨٠)، (٣/٥)، وفي (المُجتَبَى؛ (٥/١٤) (٦/٥) (٧/٧٧ ـ ٧٨)، وغيرُهم، مِن طريقِ الزُّهْريِّ، عن عُبَيْدِ اللهِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ عُتْبَةً، عن ابي هريرةَ ﷺ. . . وفيه قصةُ عُمَرَ مع أبي بكرِ في قتالِ المُرتدِّينَ.

وقد رُويَ هذا الحديثُ عن جماعةٍ مِن الصحابةِ؛ منهم: ابنُ عُمَرَ، وجابرٌ، وأَوْسٌ، ومعاذٌ، وجَرِيرُ بنُ عبدِ اللهِ، وابنُ عباسٍ، وسَهْلُ بنُ سعدٍ، وأبو مالكِ الأَشْجَعيُّ، وأبو بَكْرةَ، والنُّعْمانُ بنُ بَشِيرِ ﴿ ﴿

### 💥 قَالَ ٱلْمُحَمِنَفُ أَبْنُ ضُوبِيَان (٢/٨٥٣):

(رُويَ عن عليٌ قولُهُ:

صَبِيًّا ما بَلَغْتُ أَوَانَ حُلْمِي) سَبَقْنُكُمُ إِلَى الإسْلَام طُرًّا

أَخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في الكُبْرى (٢٠٦/٦)، مِن طريقٍ محمدِ بنِ يونسَ، ثنا إبراهيمُ بنُ زَكريًا البَرَّازُ، ثنا موسى بنُ محمدِ بنِ عطاء المَفْدِسيُّ، ثني أبو عبدِ اللهِ الشاميُّ، عن النَّجِيبِ بنِ السَّرِيُّ، قال: قال على ظَلِيُّ في حديثٍ ذكرَهُ:

سَبَقْتُهُمُ إِلَى الإسْلَامِ قِلْمًا غُلَامًا مَا بَلَغْتُ أَوَانَ خُلْمِي وَإِسْنَادُهُ لا يَصِحُ.

قال البَيْهَقيُّ: (وهذا شائعٌ فيما بين الناسِ مِن قولِ عليٌّ ﴿ اللَّهُ اللَّالِي اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّالِمُ اللَّاللَّا اللَّهُ اللَّالِمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّاللَّا ال







# كتاب الأطفيمة

# 🗷 قَالَ ٱلمْصُينِفُ ٱبْنُ صُوبِيَان (٣٦٤/٢):

(قال عُرْوَةُ: ومَن يَأْكُلُ الغُرَابَ، وقد سَمَّاهُ النبيُّ فاسِقًا؟! واللهِ ما هو مِن الطّيبّاتِ).

أَغْفَلَ ذِكْرَهُ في «الإرواءِ».

وقد أخرَجَهُ البَيْهَقِيُّ في «الكُبْرى» (٣١٧/٩) عن جَعْفَرِ بنِ عَوْنٍ، وابنُ أبي شَيْبَةَ في «مصنَّفِه» (٥/ ٤٠٠) عن أبي معاوية، وابنُ عبدِ البَرِّ في «التمهيدِ» (١٥٥/ ١٨٥) عن أنسِ بنِ عِياضٍ؛ جميعُهُمْ عن هشامِ بنِ عُرْوَةً، عن أبيه... وذكرَهُ.

وإسنادُهُ صحيحٌ عن عُرْوَةَ، وهو مُرسَلٌ.

وجاء موصولًا مِن وجهِ آخَرَ؛ أخرَجَهُ ابنُ ماجَهُ (۱۰۸۲٪)، وأبو بكرٍ البَرَّارُ في «الغيلانِيَّاتِ» (٩٨٤)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٣١٧٪)، مِن طريقِ الهَيْمُم بنِ جَمِيلٍ، حدَّثنا شَرِيكٌ، عن هشامِ بنِ عُرْوَةَ، عن أبيه، عن ابنِ عُمَرَ... وذكرَهُ.

وشَريكٌ هو القاضي، في حِفْظِهِ ضعفٌ.

وأخرَجَهُ الطَّبَرانيُّ في (الكبيرِا(١)، ومِن طريقِهِ الضَّياءُ في

<sup>(</sup>١) كما في قطعةٍ من جُزه (١٣) الملحَق (٢٥٩) ط. الصُّميعي، الرياض.

وَالْمُخْتَارَةِ، (٩/ ٣٣٠)، مِن طريقِ حَنِيفةَ بنِ مَرْزُوقٍ، ثَنَا شَرِيكٌ، عن هشام بن عُرْوَةً، عن عبدِ اللهِ بنِ الزُّبَيْرِ... وذكرَهُ.

وإسنادُهُ ضعيفٌ، حَنِيفةُ مجهولٌ، وشَرِيكٌ هو القاضي.

وأخرَجَهُ البَّيْهَةَيُّ في «الكُبْرى» (٣١٧/٩)، مِن طريقِ إسماعيلَ بنِ أبي أُويسٍ، عن أبيه، عن يحيى بنِ سعيدٍ، عن عَمْرَةَ بنتِ عبدِ الرحمٰنِ، وعن هشامِ بنِ عُرْوَةَ، عن أبيه ـ عن عائشةَ. . . وذكرَهُ.

وصَوَّبَ الدَّارَقُطنيُّ الإرسالَ؛ كما في «العِلَلِ» (٢٤١/٤ ـ ٢٤٢).

# 🟿 قَالَ ٱلمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيَان (٣٦٦/٢):

﴿ (قَالَ عُرْوَةً بِنُ الزُّبَيْرِ: مَا زَالَتِ الْعَرَبُ تَأْكُلُ الضَّبُعَ، لَا تَرَى بِأَكْلِهِ بَأْسًا).

أَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (٤/٤/٥)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٨/ ٦٢)، مِن طريقِ هشامِ بنِ عُرْوَةَ، عن أبيه؛ قال: اسُثِلَ عن الضَّبُعِ، فقال: ما زالتِ العَرَّبُ تَأْكُلُها».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

ورواهُ عبدُ اللهِ بنُ وَهْبٍ، عن ابنِ لَهِيعَةَ، عن أبي الأسودِ محمدِ بنِ عبدِ الرحلمٰنِ؛ أنه سَمِعَ عُرْوَةً... نحوَهُ(١).

# 🗃 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ ٱبْنُ صُوتِيَان (٢٦٦/٢):

﴿ (الضَّبُعُ رَخَّصَ فيه سعدٌ وابنُ عُمَرَ وأبو هريرةً).

أمَّا أَثْرُ سعدٍ وابنِ هُمَرَ: فأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (١٣/٤)، ومِن

 <sup>(</sup>١) ذَكرَ إسنادَ ابن وَهبِ: ابنُ عبد البَرِّ في «التمهيد» (١٥٤/١).

طريقِهِ ابنُ المنذِرِ في «الأوسطِ» (٢/ ٣١٢)، ورواهُ عبدُ اللهِ بنُ وَهْبِ؛ كما في «التمهيدِ» لابنِ عبدِ البَرِّ (١٥٣ - ١٥٤)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (١/ ٦٢)، ومسدَّدٌ في «المسنَدِ» - كما في «المَطالِب» (٣/ ٤٤) . ومسدَّدٌ في «المسنَدِ» - كما في «المَطالِب» (٣/ ٤٩) - مِن طريقِ ابنِ جُرَيْج، قال: أخبَرَني نافِعٌ: «أنَّ رجلًا أُخبَرَ ابنَ عُمَرَ أَنْ سعدَ بنَ أبي وَقَّاصٍ كان يَأْكُلُ الضَّبَاعَ، فلم يُنْكِرْه ابنُ عُمَرَ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وامًّا أَثَرُ أَبِي هريرةَ: فأخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٣١٩/٩)، والبخاريُّ في «التاريخ الكبيرِ» (٥٤/٥)، وأبو عُبَيْدِ في «غريبِ الحديثِ» (٤/ ٢٠٠)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٨/ ٢٢)، وابنُ المنذِرِ في «الأُوسَطِ» (٣١٢/٢)، مِن طُرُقٍ، عن أبي المِنْهالِ نَصْرِ بنِ أُوسٍ، عن عمّه عبدِ اللهِ بنِ زيدٍ، قال: «سألتُ أبا هريرةَ عن الضَّبُعِ؟ فقال: الفُرْعُلُ<sup>(١)</sup> تلكَ نَعْجَةٌ مِن الغَنَم».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

# 🗯 قَالَ ٱلمُصُنِفُ أَبْنُ ضُوتِيَان (٣٦٦/٢):

( ﴿ (الأَرْنَبُ، رَخَّصَ فيها أبو سعيدٍ، وأَكَلَها سعدُ بنُ أبي وَقَّاصٍ ﷺ). ]

أمَّا أَنُو أَبِي سَعِيدٍ: فَأَخْرَجَهُ أَبُو جَعْفُو الطَّبَرِيُّ فِي التَهْلَيبِ الآثَاوِ) الْمُسْلَدِ عُمَرَ (٨٥٣/٢)، قال: حدَّثنا ابنُ حُمَيْدٍ، حدَّثنا يحيى بنُ واضِح، حدَّثنا الحسينُ \_ يعني: ابنَ واقِدٍ \_ عن أَبِي عَمْرٍو بِشْرِ بنِ حَرْبٍ، قال: السالتُ أَبَا سَعِيدِ عن الأَرْنَبِ والجَرَادِ؟ فقال: لَيْتَهُما فِي سَقُّودٍ هاهنا، فَأَكُنا منهما».

<sup>(</sup>١) الفُرْعُلُ عند العَرَبِ: وَلَدُ الضَّبُعِ.

وفيه: محمدُ بنُ حُمَيْدِ الرَّازِيُّ؛ كَذَّبَهُ أَبُو زُرْعَةَ وَابِنُ وَارَةً، وَصَدَّقَهُما أَحِمدُ.

قال ابنُ حِبَّانَ في المجروحِينَ (٣٠٤/٢): اقال ابنُ وَارةً: يا أبا عبد الله، رأيتَ محمدَ بنَ حُمَيْدِ؟ قال: نعم، قال: كيف رأيتَ حديثَهُ؟ قال: إذا حَدَّثَ عن العِراقيِّينَ يأتي بأشياءَ مستقيمةٍ، وإذا حدَّث عن أهلِ بَلْدِهِ مثلِ إبراهيمَ بنِ المختارِ وغيرِهِ، أتَى بأشياءَ لا تُعرَفُ، لا تَدرِي ما هي! قال: فقال أبو زُرْعَةَ وابنُ وَارَةً: صَعَّ عندنا أنه يَكذِبُ، قال: فرايتُ أبي بعدَ ذلك إذا ذَكرَ ابنَ حُمَيْدٍ نَقَضَ يدَهُه.

وامًّا أَثَرُ سعدِ بنِ أبي وَقَاصِ: فأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في «المصنَّفِ» (٥١٧/٤)، قال: «سَمِعْتُ رجلًا سَالَ مَعْمَرًا: أَسَمِعْتَ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عن ابنِ المسيَّبِ؛ أنه قُرَّبَ لسعدِ بنِ أبي وَقَّاصٍ وعَمْرِو بنِ العاصِ أَرْنَبٌ، فأكلَ سعدٌ، فأكلَ سعدٌ ولم يَأْكُلُ مما أكلَ سعدٌ، ولا نَلتَفِتُ إلى ما صَنَعَ عَمْرُو؟ فقال مَعْمَرٌ: نعم، قد سَمِعْتُ قَتَادَةً يُحدِّثُ به.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٨/٥٩)، مِن طريقِ همَّامٍ، عن قَتَادَةً، عن ابنِ المسيَّبِ، بمعناه.

# 🜋 قَالَ ٱلْمُصَنِّفُ أَبْنُ ضُوتِيَان (٣٦٧/٢):

# [ ﴿ (وضَبُّ، وإباحَتُهُ قُولُ عُمَرَ وابنِ عباسٍ).

أمَّا قولُ هُمَرَ: فأخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ في امُسنَدِه، (٣/٥)، ومسلِمٌ في الصحيحِه، (١٥٤٦/٢)، وأبو عَوَانَةً: (٥٤٢)، والبَيْهَةيُ (٤٤٧)، والبَرَّارُ في المسنَدِه، (١/٣٤٢)، وابنُ أبي شَيْبةَ في المصنَّفِ، (٥/١٢٤)، وغيرُهم، مِن طريقِ داودَ بنِ أبي هندٍ، عن أبي نَظْرةَ، عن أبي سعيدٍ الخُدْريُ ﴿ مَن أَبِي سعيدٍ الخُدْرِيُ ﴿ اللهِ عَنْدُ وَإِنَّا عَالَمُ عَبْرُ وَاحْدٍ، وَإِنَّهُ عَامَةً الرُّعَاءِ، وَلَوْ كَانَ عَنْدِي لَطَعِمْتُهُ، وَإِنَّمَا عَالَمُهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ.

وأخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ (٣٤٢/٣)، ومسلِمٌ (١٥٤٥/١)، والبَيْهَقيُ (٣٢٤/٩)، والطّحاويُّ (٢٠٠/٤)، وغيرُهم، مِن طريقِ أَبِي الزَّبْيْرِ، قال: ﴿سَأَلْتُ جَابِرًا ﴿ عَنِ الضَّبُّ؟ فقال: لا تَطْعَمُوهُ، وقَلْزَهُ، وقال: قال عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ ﴿ عَنِي النَّي اللهِ لِلهِ لَم يُحَرِّمُهُ، وإنَّ اللهَ اللهَ اللهَ عَنْ به غيرَ واحدٍ، فإنما طعامُ عامَّةِ الرَّعاءِ منه، ولو كان عندي، طَعِمْتُهُ،

هذا لفظُ مسلِم.

ورُوِيَ معناهُ عن عُمَرَ بنِ الخَطَّابِ ﴿ مِن أُوجُهِ وطُرُقِ كثيرةٍ صحيحةٍ.

وأمَّا قولُ ابنِ عباسٍ: فخرَّجَهُ في «الإرواء» (١٤٧/٨ ـ ١٤٨) بعدَ هذا الموضع ضِمنَ حديثِ خالدِ بنِ الوليدِ ﷺ.

### 🗯 قَالَ ٱلمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيَان (٢/٣٧٣):

﴿ ﴿ الْقُولِ عَلَيٌّ ﴿ فَيْمَن ضَرَبَ وَجْهَ نُورٍ بِالسَّيْفِ: ﴿ تَلْكَ ذَّكَانًا ﴾ .

قال في «الإرواء»: (لم أقِفْ عليه).

ئۇنىڭ: قىلىت:

وقفتُ عليه؛ أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» (٤٣٧/٥) من طريقِ جَعْفرِ بنِ محمدِ، عن أبيه: «أنَّ ثَوْرًا حَرَثَ في بعض دُورِ المَدينةِ، فضَرَبُهُ رجلٌ بالسيفِ، وذَكَرَ اسْمَ اللهِ عليه، فسُثِلَ عنه عليُّ؟ فقال: ذَكَاةً

وَحِيَّةُ(١)، وأمرَهُمْ بأَكْلِهِه.

وإسنادُهُ منقطِعٌ.

### 🟾 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ ضُوبَيَان (٢٧٤/٢):

(وما عُجِزَ عن ذَبْجِهِ كواقِعِ في بِثْرٍ ومنوحِّشٍ، فذَكَاتُهُ بِجَرْجِهِ في أيِّ مُحِدً
 مُجِلِّ كان؛ رُوِيَ ذلك عن عليٌ، وابنِ مسعودٍ، وابنِ عُمَرَ، وابنِ عباسٍ، وعائشة).

علَّقَهُ البخاريُّ في «الصحيحِ» عنهم (٢٢٧/٦ ـ ط. العامرة)، (كتابُ الصَّيدِ، بابُ ما نَدُّ مِن البهائِم)، وعلَّقُهُ أيضًا عن ابنِ مسعودٍ في: (٢١٨/٦)، (كتابُ الصيدِ، بابُ: صيدِ القَوْسِ).

أمًّا أثرُ عليٍّ: فأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبَةَ في «المصنَّفِ» (٣٩٤/٥) وابنُ حَرْمٍ في «المحلَّى» (٣٩٥)، وابنُ حَرْمٍ في «المحلَّى» (٢٩٥/١)، وابنُ حَرْمٍ في «المحلَّى» (٧/٧) على المُنرِيَّةِ)، مِن طريقِ عبدِ العزيزِ بنِ سِيَاهٍ، عن أبي راشدِ السِّلْمانيِّ، قال: «كنتُ أَرْعَى مَنائِحَ لأهلي بظَهْرِ الكُوفةِ - يعني: العِشَارُ - قال: فتَرَدَّى منها بَعِيرٌ، فخَشِيتُ أَنْ يَسِقَني بذَكَاةٍ، فأخَذْتُ حديدةً، فَوَجَأْتُ بها في جَنْبِهِ أو في سَنَامِهِ، ثم قَطَّعْتُهُ أعضاءً، وفَرَقْتُهُ على سائرِ أهلي، ثم أتيتُ أهلي، فأبَوْا أَنْ يَأْكُلُوا حيث أَخبَرْتُهُمْ خَبَرَهُ، فاتبتُ على المؤمنينَ، يا أميرَ المؤمنينَ، يا أميرَ المؤمنينَ، يا أميرَ المؤمنينَ، فقال: كُلْ، وأطعِمْني المؤمنينَ، فقال: كُلْ، وأطعِمْني عَجْرَهُ».

وهذا لفظُ ابنِ أبي شَيْبةَ.

 <sup>(</sup>١) يعني: ذَكاةً سريعة.

وإسنادُهُ حَسَنٌ عن السَّلْمانيُّ، وعبدُ العزيزِ بنُ سِيَاءٍ صدوقٌ وقَعَ في بِدْعةِ التشيُّعِ؛ فلنا صِدْقُه، وعليه بِدْعَتُه.

والأصلُ في روايةِ المُبتدِع إذا كان ضابِطًا ثُقةً: القَبُولُ؛ سواءٌ رَوَى فيما يُوافِقُ بِدْعَتِهِ؛ فحينتذِ يُرَدُّ لَكُفْرِه، فيما يُوافِقُ بِدْعَتِهِ؛ فحينتذِ يُرَدُّ لَكُفْرِه، وعلى هذا الأثمةُ الحفاظُ؛ فهم يُخرُّجونَ للمبتدِع إذا كان ثِقةٌ ثَبْتًا، ويصحِّحونَ خَبَرَهُ؛ فقد أخرجَ الإمامُ أحمدُ في «مسنَدِه»، ومسلِمٌ في «مسنَدِه»، والنَّسائيُ في «الكُبْرى»، و«المُجْبَى»، والتَّرْمِذِيُّ، وابنُ ماجَه، وابنُ مَنْدَهُ في كتابِ «الإيمانِ»، والبَّيْقةيُ في وابنُ ماجَه، «الاعتقادِ»، وغيرُهم، مِن حديثِ عَدِيٌ بنِ ثابتِ، عن زِرٌ، قال: قال عليُّ بنُ أبي طالب عَلَيُهُ: ووالذي فَلقَ الحَبَّةَ، وبَرَأُ النَّسَمَةَ، إِنَّه لَعَهْدُ عليُّ بنُ أبي طالب عَلَيْهُ: والذي فَلقَ الحَبَّةَ، وبَرَأُ النَّسَمَةَ، إِنَّه لَعَهْدُ النِيْ الأَيْ يُعِنِّي إِلَا مُؤْمِنٌ، ولا يُبغِضَنِي إلَّا منافِقٌ».

وعَدِيُّ بنُ ثابتِ ثقةٌ، وصَفَهُ بالتشيُّعِ الأثمةُ؛ كابنِ مَعِينِ، والإمامِ أحمدَ، وأبي حاتمٍ، ويعقوبَ بنِ سُفْيانَ، بل قال المَسْعوديُّ: (ما رأيتُ أَقْوَلَ بقولِ الشَّيعةِ مِن عَدِيٌّ بنِ ثابتٍ). انتهى.

ومع هذا أخرَجَ له الأئمةُ.

بل قال بتوثيقِهِ مَنْ وصَفَهُ بالتشيُّعِ، وأخرَجَ له فيما يوافِقُ بِدْعَتَهُ؛ كالإمامِ أحمدَ بنِ حنبلِ، والنَّسَائيِّ.

وقد قال عليُّ بنُ المَدِينيِّ: (لو تُرِكَتْ أهلُ البَصْرةِ للقَدَرِ، وتُرِكَتْ أهلُ الكُوفةِ للتشيُّع، لَخَرِبَتِ الكُتُبُ). انتهى.

وأهلُ البِدَعِ يَختلِفُونَ في احتراذِهِمْ بالروايةِ والصَّدْقِ، وأَصَحُّهم حديثًا وأشدُّهم تَحرُّيًا: الخوارجُ.

قال أبو داودَ: (ليس في أهلِ الأهواءِ أَصَعُّ حديثًا مِن الخوارجِ). انتهى. وكلَّما تأخَّرَ العصرُ بأهلِ البدَعِ، وتقادَمَ العهدُ بهم، قلَّ احترازُهم في الروايةِ، وتحرِّيهم للصدقِ؛ وذلك لظهورِ التعصُّبِ وقِلَّةِ الديانةِ؛ فمَنْ تقدَّمَ منهم أحسنُ حالًا واحترازًا ممن تأخَّرَ.

وأَخرَجَهُ البَيْهَةِيُّ في «الكُبْرى» (٢٤٦/٩)، وعبدُ الرَّزَّاقِ (٤/ ٤٦٥)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٥/ ٣٨٥ ـ ٣٨٦)، مِن طريقِ سُفْيانَ، عن حَبِيبِ بنِ أبي ثابتٍ، قال: «جاء رجلٌ إلى عليٌّ بنِ أبي طالبٍ رَبِّجُهُ، فقال: إنَّ بعيرًا لي نَدَّ فطَعَنْتُهُ برُمْحِ؟ فقال: أَهْدِ لي عَجُزَهُ».

وإسنادُهُ منقطِعٌ.

وجاء موصولًا مِن طريقِ حَبيبٍ؛ أخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ في «المحلَّهِ» (٣٩٣/٥)، مِن طريقِ ومصنَّفِهِ» (٣٩٣/٥)، مِن طريقِ وكِيعٍ، ثنا عبدُ العزيزِ بنُ سِياءٍ، عن حبيبِ بنِ أبي ثابتٍ، عن مسروقِ: «أنَّ بَعِيرًا تَرَدَّى في بِثْرِ فصَارَ أسفلُهُ أعلاهُ، قال: فسَأَلْنا عليَّ بنَ أبي طالبِ فقال: فَسَأَلْنا عليَّ بنَ أبي طالبِ فقال: فَسَأَلْنا عليَّ بنَ

وأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةً في المصنَّفِ، (٣٨٦/٥ ـ ٣٨٧)، مِن طريقٍ جعفرِ بنِ محمدٍ، عن أبيهِ: ﴿أَنَّ نَوْرًا حَرَثَ في بعضٍ دُورِ المدينةِ فضَربَهُ رَجُلٌ بالسَّيْفِ، وذَكَرَ اسمَ اللهِ عليه، فشُوْلَ عنه عليٌّ؟ فقال: ذَكَاةٌ وَجبةٌ (وصوابُها: وَجِيَّةٌ)، وأَمَرَهُمْ بأكْلِه.

وإسنادُهُ مُنقطِعٌ.

وأمَّا أَثَرُ ابنِ مسعودٍ: فأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» (٣٧٣/٥)، مِن طريقِ عيسى بنِ يونسَ، عن الأعمشِ، عن زيدِ بنِ وَهُب، قال: دُسُولَ ابنُ مسعودٍ ﴿ الله عن رجلٍ ضَرَبَ رِجُلَ حمارٍ وَحْشِ فقطَعَها؟ فقال: دَعُوا ما سَقَطَ، وذَكُوا ما بَقِيَ فكُلُوهُ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ البَيْهَقِيُّ في الكُبْرى، (٢٤٦/٩)، مِن طريقِ جَعْفَر بنِ عَوْنِ، عن أبي المُعْيْسِ، عن غَضْبانَ بنِ يَزِيدَ البَجَلِيِّ، عن أبيه، قال: قَدِمَ الناسُ الكُوفة، فأغرَسَ رجلٌ مِن الحَيِّ، فاشتَرَى جَزُورًا، فَنَدَّتْ فَلَمَبَتْ، ثم اشتَرَى أُخْرَى، فَخَشِيَ أَنْ تَيْدً فَمْرْقَبَها، وذَكَرَ اسمَ اللهِ، فَمَاتَتْ فَأَتَوْا عِبدَ اللهِ عَلَيْهِ، فَسَأَلُوهُ، فَأَمْرَهُمُ أَنْ يَأْكُلُوا، فواللهِ، ما طابتُ أنفُسُ الحَيِّ أَنْ يَأْكُلُوا منها شيئًا، حتى جَعَلُوا له منها بَضْعَةً، ثم أَنَوْهُ بها، فأكل ورَجَعَ الحيُّ إلى طَعَامِهم فأكلُوا».

وغَضْبانُ بنُ يَزيدَ مجهولٌ.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ (٤٦٤/٤)، وابنُ أبي شَبْبةَ في المصنَّفِ، (٣٨٦/٥)، ومِن طريقِ (٣٨٦/٥)، مِن طريقِ (٣٨٦/٥)، ومِن طريقِ عبدِ الكريم الجَزَريِّ، عن زيادٍ بنِ أبي مريم (٢٠٠: «أنَّ حمارًا وَحُشيًّا استَعْصَى على أَهْلِهِ، فضَرَبُوا عُنْقَهُ، فشُيِّلَ ابنُ مسعودٍ وَ اللهُ فقال: تِلْكَ أَشْرَعُ الذَّكَاةِ،

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ زيادٌ لم يَسْمَعْ مِن ابنِ مسعودٍ.

وأمَّا أَثْرُ ابنِ صباسِ: فأخرَجَهُ البَيْهَةَيُّ في «الكُبْرى» (٢٤٦/٩)، وعبدُ الرَّزَّاقِ (٤٦٥/٤)، وابنُ أبي شيبةَ في «المصنَّبِ» (٣٨٥/٥)، مِن طريقِ خالدِ الحَنَّاءِ، عن عِكْرِمةَ، عن ابنِ عباسٍ ﷺ، قال: «ما أَعْجَزكَ مِن البهائم، فهو بمَنْزِلةِ الصَّبْدِ أَنْ تَرْمِيهُ».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ عبدُ الرُّزَّاقِ في امصنَّفِهِ (٤٢٥/٤، ٤٦٨)، مِن طريقِ سِمَاكِ، عن عِكْرِمةَ، به بلفظِ: ﴿إِذَا نَدَّ البعيرُ فَارْمِهِ بِسَهْمِكَ، وَاذْكُرِ اسمَ اللهِ وكُلْ،

<sup>(</sup>١) في أمصنَّف ابن أبي شيبة؛ (زياد، عن أبي مريم)؛ وهو تصحيفٌ.

وَأَمَّا أَثَرُ ابنِ مُمَرَ وَعَائِشَةً: فَيُنظَرُ.

# 🕱 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ صُوبِيَان (٢٧٥/٢):

﴿ (وَيُسَنُّ التَّكْبِيرُ مع التَّسْميةِ؛ لِمَا ثَبَتَ أنه ﷺ كان إذا ذَبَحَ، قال: (بِاسْمِ اللهِ، واللهُ أَكْبَرُ)، وكان ابنُ عُمَرَ ﷺ يَقُولُهُ).

خـرَّج الـمـرفـوعَ فـي «الإرواءِ» (٣٤٩/٤، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤) (٨/٨٨، ١٦٩)، وأغفَلَ الموقوفَ.

وقد أخرَجَهُ مالكٌ في «الموطّلِ» (١/ ٣٧٩ ـ ط. عبد الباقي)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٥/ ٢٣٢)، مِن طريقِ نافع: «أَنَّ عبدَ اللهِ بنَ عُمَرَ كان يُشعِرُ بُذْنَهُ مِن الشُّقِّ الأَيْسَرِ، إلَّا أَنْ تَكُونَ صِعَابًا تَنْفِرُ به، فإذا لم يَستطِعْ أَنْ يَشعِرُ اللهُقِّ الأَيْسَرِ، إلَّا أَنْ تَكُونَ صِعَابًا تَنْفِرُ به، فإذا لم يَستطِعْ أَنْ يَشعِرُ اللهُقِّ الأيمنِ، فإذا أرادَ أَنْ يُشْعِرُها، وَجَهَها إلى القِبْلَةِ، وإذا أَشْعَرَها، قال: بِاسْمِ اللهِ، واللهُ أكبرُ، وإنه كان يُشْعِرُها بيَدِهِ قِيامًا».

وقد عَلَّقَ البخاريُّ قِطْعةً منه في «الصحيح؛ (٢/ ١٨٢ ـ ط. العامرة)، (كتابُ الحجِّ، بابُ مَنْ أشعَرَ وقَلَّدَ بذِي الحُلَيْفةِ ثم أَحْرَمَ).

وإسنادُهُ صحيحٌ.

### 🟾 قَالَ ٱلْمُصَيِّقِ أَبْنُ ضُوبِيَان (٢/٥٧٥):

[ ﴿ (وَتَسْقُطُ النَّسْمِيةُ سَهْوًا؛ رُوِيَ عَنَ ابْنِ عِبَاسٍ).

أخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورٍ في «السَّننِ» (٨١/٥، ٨٣)، ومِن طريقِهِ البَّنْهَةَ فِي «السَّننِ» (٨١/٥)، ومِن طريقِهِ البَّنْهَةَ فِي «السَّننِ» (٢٤٠)، والدَّارَقُطنيُّ في «السَّننِ» (٢٩٥/٤)، وعبهُ البَّنْهَةَ فِي «المَعْرِفَةِ» (٢٤٧/١٣)، وعبهُ الرَّزَاقِ فِي «المصنَّفِ» (٢٨١/٤)، والحُمَيْديُّ فِي «المسنَدِ» ـ كما في «المَطالِبِ»

(٤٠/٣) \_ مِن طريقِ سُفْيانَ، عن عَمْرِو بنِ دِينارٍ، عن أَبِي الشَّعْثاءِ جَارِ بنِ زيدِ، قال: أخبَرَني عينٌ \_ وهو عِكْرِمةُ \_ عن ابنِ عباسِ عَلَيْهِ؛ فيمَنْ يَذْبَحُ ويَنْسَى التسمية؟ قال: «المسلِمُ فيه اسمُ اللهِ وإنْ لم يَذْكُرِ التَّسْمية».

وهذا لفظُ سعيدٍ، وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخطَأ فيه مَعْقِلُ بنُ عُبَيْدِ اللهِ؛ فرَوَاهُ عن عَمْرِو، عن عِكْرِمةً، عن ابنِ عباسٍ، مَرفوعًا؛ فأسقطَ أبا الشَّعْناءِ ورفَعَهُ؛ أخرَجَ ذلك الدَّارَقُطْنيُ في «السُّننِ» (٢٩٦/٤)، وعنه ابنُ الجَوْزيِّ في «التحقيقِ» (٢٥١/١٠)، والبَيْهَةيُ في «الكثري» (٢٥٩/٩٠)، وفي «المعرِفةِ» (٢٤٧/١٣).

وقد رواهُ شُعْبَةُ والحُمَيْديُّ وسعيدُ بنُ منصورِ وعبدُ الرَّزَاقِ ومحمدُ بنُ بكرِ بنِ خالدٍ؛ جميعُهُمْ عن سُفْيانَ، عن عَمْرِو، عن جابرٍ، عن عِكْرِمةً، عن ابنِ عباسٍ، موقوقًا؛ وهو الصوابُ.

ومَعْقِلُ بنُ عُبَيْدِ اللهِ الجَزَريُّ وإنْ كان مِن رجالِ مسلم، فقد تردَّدَ فيه ابنُ مَعِينِ؛ فمرَّةً قال: ثقةً؛ ابنُ مَعِينِ؛ فمرَّةً قال: ليس به بأسٌ، وَمَرَّةً قال: ثقةً؛ كما في «الضعفاءِ» للمُقَبِّليِّ (٤/ ٢٢١)، و«الجرح والتعديلِ» لابنِ أبي حاتم (٨/ ٢٨٦)، وقال فيه الإمامُ أحمدُ مَرَّةً: ثقةٌ، وقال أخرى: صالحُ الحديثِ؛ كما في «العِلَلِ» (٢/ ٣١١، ٥٨٥)، وحديثُهُ لا يَنزِلُ عن رُبْةِ الحَسَنِ.

وتنوُّعُ أقوالِ ابنِ مَعِينِ في الراوي الواحدِ إنْ لم يُمْكِنِ الجمعُ بينها؛ كاختلافِ حالِ الراوي من حالِ إلى حالِ، أو اختلافِ ما يَقَعُ عليه اللهظُ ونحوُّهُ، كتغيُّرِ درجةِ ضبطِ الراوي في بلدِ دون آخَرَ، أو في شيخ دون آخَرَ، أو في شيخ دون آخَرَ، أو في زمنِ دون آخَرَ -: فيُحْمَلُ التعليلُ على حالِ الضبطِ، والجَرْحُ على حالِ الضعفِ، وربما يُطْلِقُ الضعفَ بسببِ رواية الراوي لحديثٍ وَهِمَ فيه واشتُهِرَ عنه، مع استقامةِ بقيَّةٍ حديثِه.

ومِن هذا حالُ الراوي عبدِ الرحمْنِ بنِ نَمِرٍ؛ فقد أَخرَجَ له الشيخانِ، عن الزُّهْريِّ متابَعةً، ووئَّقهُ الذَّهْليُّ وابنُ حِبَّانَ وابنُ البَرْقيِّ، وقال دُحَيْمٌ: صحيحُ الحديثِ عن الزُّهْريِّ، وقال أبو زُرْعَةَ الدَّمَشقيُّ: حديثُهُ عن الزُّهْريُّ مستوِ، وقال أبو أحمدَ الحاكمُ: مستقِيمُ الحديثِ، وقال أبو داودَ: ليس به بأسٌ.

قال ابنُ مَعِينِ كما في اروايةِ الدُّوريِّ، عنه في عبدِ الرحمٰنِ بنِ نَمِرِ: (ابنُ نَمِرِ الذي يَرْوِي عن الزُّهْرِيُّ ضعيفٌ). انتهى.

قال الحافظُ ابنُ عَدِيٍّ في «كامله» (٢٩٢/٤) مبيِّنًا وجهَ إطلاقِ ابنِ مَعِينِ الضعف على ابنِ نَمِرٍ، عند تعليقِهِ على حديثِه عن الزُّهْريِّ، عن عُرُوانَ بن الحَكَم، عن بُسْرةَ بنتِ صَفْوانَ: «أَنَّ النبيُّ ﷺ أَمرَ بالوُضُوءِ مِن مَسِّ الذَّكِرِ، والمرأةُ مثلُ ذلك».

قال ابنُ عَدِيِّ: (هذا الحديثُ بهذه الزيادةِ التي ذُكِرَتْ في متنِهِ السمراةُ مثلُ ذلك، لا يَرْوِيهِ عن الزُّهْرِيِّ غيرُ ابنِ نَمِيرِ هذا... وعبدُ الرحمٰنِ هذا له عن الزُّهْرِيِّ غيرُ نُسْخةٍ، وهي أحاديثُ مستقيمةً، وقولُ ابنِ مَعِينِ: وهو ضعيفٌ في الزُهْرِيِّ، ليس أنه أنكرَ عليه في أسانيدِ ما يَرْوِيهِ عن الزُّهْرِيِّ، إلا ما ذَكَرْتُ مِن قولِهِ: "والمرأةُ مثلُ ذلك، وهو في جملةٍ مَن يُكتَبُ حديثه مِن الضعفاءِ). انتهى.

وهذا أوْلَى ما يُحمَلُ عليه تنوُّعُ قولِ ابنِ مَعِينِ في الراوي الواحدِ، وإلا فالصحيحُ مِن قولِهِ ما وافَقَ فيه الأثمَّةَ الحفاظَ، وروايةُ النُّورِيِّ عنه أقوى الرَّوَايَاتِ في الغالبِ.

وقد رَوَى حديثَ ابنِ عباسٍ السَّابِقَ عن مَعْقِلٍ: محمدُ بنُ يزيدَ بنِ سِنَانِ الجَرَريُّ، قال عنه أبو حاتم: (ليس بالمُثْقِنِ)؛ كما في «الجرح والتعديلِ» (١٢٧/٨)، وضَعَّفهُ الدَّارَقُطنيُّ وغيرُهُ.

# 🛭 قَالَ ٱلمُصُنِفُ ٱبنُ صُوتِيَان (٢/٢٥):

(ومَنْ ذَكَرَ عند الذَّبْحِ مع اسمِ اللهِ تعالى: اسمَ غَيْرِهِ، لم تَحِلُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ ال

قال ابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (٤١١/٧ ـ ط. المُنيريَّةِ): (ومِن طريقِ عبدِ الرحمٰنِ بنِ مَهْديٌّ، عن قَيْسٍ، عن عَطَاءِ بنِ السَّاثِبِ، عن زَاذَانَ، عن عليٌّ بنِ أبي طالبٍ ﷺ، قال: إذا سَمِعْتَ النَّصْرانيُّ يقول: باسمِ المَسِيح، فلا تَأْكُلْ، وإذا لم تَسْمَعْ، فكُلْ).

وإسنادُهُ لا بأسَ به.

# قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَنْ صُوبَان (٢/٥٧٥):

﴿ وَتَحْصُلُ ذَكَاةُ الجَنِينِ بَذَكَاةِ أُمُّهِ، إذا خَرَجَ مَيْتًا أَو مُتَحَرِّكًا كَحَرَكَةٍ المَهْرُبُهِ المَذْبُوحِ؛ رُوِيَ عن عليٌّ وابنِ عُمَرًا.

أَمَّا أَثَوُ عَلَيٍّ: فَأَخْرَجَهُ ابنُ حَرْمٍ في المحلَّى" (٤١٩/٧)، مِن طريقِ الحارثِ الأغورِ، عن عليٍّ ﷺ، قال: اإذا أَشعَرَ جَنِينُ الناقةِ، فكُلُهُ؛ فإنَّ ذَكَاتَهُ ذَكَاةً أُمِّهِ.

وأخرَجَهُ الدَّارَقُطنيُّ في «السُّننِ» (٢٧٤/٤)، مِن طريقِ موسى بنِ عثمانَ، عن أبي إسحاقَ، عن الحارثِ، عن عليًّ، مرفوعًا: (ذَكَاةُ الجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ).

والحارثُ هو الأَعْوَرُ ليس بحُجَّةٍ، وموسى بنُ عثمانَ ضعيفٌ جِدًّا. وأمَّا أَثَرُ ابنِ عُمَرَ: فخرَّجه في «الإرواءِ» (١٧٣/٨) بعدَ هذا الموضعِ.





# كتابُ الأينمانِ

# 🕱 قَالَ ٱلمُصَنِفُ ٱبنُ صُوتِيَان (٣٨٣/٢):

﴿ وَبِكُلِّ آيَةٍ كَفَّارَةٌ؛ لأنَّ ذلك يُرْوى عن ابنِ مسعودٍ).

أخرَجَهُ سعيدُ بنُ منصورِ في الشّننِ (٢٣٤/٢)، ومِن طريقِهِ البَّهْقِيُّ في «الكُبْرى» (٢٣٤/١)، واللَّالَكائيُ في «شرحِ أصولِ اعتقادِ أهلِ السُّنَّةِ» (٢٣١/٢)، مِن طريقِ أبي سِنانِ، عن عبدِ اللهِ بنِ أبي الهُذَيْلِ، عن خَنظُلةَ بنِ خُونِيلِدِ العَنْزيِّ، قال: «خَرَجْتُ مع ابنِ مسعودِ حتى أتى السُّلَةَ سُدَّةَ السُّوقِ، فاستَقْبَلَها، ثم قال: اللَّهُمَّ، إني أَسْأَلُكَ مِن خَيْرِها وخيرِ أَهْلِها، وأَعُوذُ بكَ مِن شَرِّها وشَرِّ أَهْلِها، ثم مَشَى حتى أتى دَرَجَ المسجدِ، فسَمِع رَجُلا يَحْلِفُ بسُورةِ مِن القرآنِ، فقال: يا حَنظَلَةُ، أَتَرى هذا يُكفِّرُ عن يَمِينِهِ؟! إنَّ لِكُلُّ آيةِ كَفَارةً، أو قال: يَمِينٍ».

وهذا لفظُ سعيدٍ.

وأَخرَجَهُ البَيْهَقَيُّ أَيضًا (٤٣/١٠)، وابنُ حَزْمٍ في «المحلَّى» (٣٣/٨)، مِن طريقِ سفيانَ، عن أبي سِنَانِ، به، بنحوه، لكنْ قال: (عبدُ اللهِ بنُ حَنْظَلةً) بدَلَ: (حَنْظَلةً بنِ حُويْلِدٍ). ووقَعَ في اسمِهِ اختلافٌ غيرُ هذا، وهو ثقةً.

وإسنادُ الخبَرِ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ سعيدٌ (٢/ ٤٣٦)، ومِن طريقِهِ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى»

(٣/١٠)، وعبدُ الرَّزَاقِ (٨/ ٤٧٢)، وابنُ أبي شَيْبةَ في «المصنَّفِ» ومِن (٢٣ / ٢٣٠) ومِن (٢٣ / ٢٣٠) ومِن (٢ / ٢٣٠) ومِن (٢ / ٢٣٠)، ومِن طريقِهِ اللَّالَكَائِيُّ في «شرحِ أصولِ اعتقادِ أهلِ السُّنَّةِ» (٢/ ٢٣٢)، مِن طريقِ الأعمشِ، عن عبدِ اللهِ بنِ مُرَّةً (١)، عن أبي كَنفِ (٢)، قال: «بَيْنَا أَنَا أَمْشِي مع ابنِ مسعودِ في سُوقِ الرَّقِقِ؛ إذْ سَمِعَ رجلًا يَحلِفُ بسورةٍ مِن القرآنِ، فقال ابنُ مسعودِ : إنَّ عليه بكلُّ آيةٍ منها يَمينًا».

وهذا لفظُ سعيدٍ، وأبو كَنَفٍ مجهولٌ.

وأَخرَجَ عبدُ الرَّزَّاقِ (٨/ ٤٧٣)، مِن طريقِ ابنِ جُرَيْجِ قال: أُخبِرْتُ عن أبي إسحاق، عن أبي الأُخوَصِ، عن ابنِ مسعود: وأنه سَمِعَ رجلًا يقولُ: وسُورةِ البَقرةِ، يَخلِفُ بها، فقال: أمّا إنَّ عليه بكلِّ حرفٍ منها يَمينًا».

وإسنادُهُ ضعيفٌ.

ورُوِيَ عن عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ مِن غيرِ هذا .

# 🗯 قَالَ ٱلمُصُنِفُ ٱبْنُ صُوبَيَان (٣٩٨/٢):

﴿ (وِيُكَفِّرُ مَنْ لَمْ يَفْعَلُهُ \_ يعني: نَذْرَ المَعْصِيَةِ \_ كَفَّارةَ يَمِينٍ ؛ رُوِيَ نحوُه عن ابنِ مسعودٍ، وابنِ عباسٍ، وعِمْرانَ بنِ حُصَيْنٍ، وسَمُرةَ بنِ جُنْدُبٍ).

أمَّا أَثُورُ ابنِ مسعودٍ: فأخرَجَهُ عبدُ الرُّزَّاقِ (٨/٤٣٣)، وابنُ أبي شَيْهُ في «المصنَّفِ» (٦٦/٣)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن زيدِ بنِ رُقَيْعٍ، عن

<sup>(</sup>١) في الشرح اللالكائي،: (قُرَّة)، وهو تصحيفٌ.

<sup>(</sup>٢) وقَعَ في ومصنف ابن أبي شيبة»: (أبي كُرَيْب)، بدل: (أبي كَتَفِ)؛ وهو تصحيت.

أبي عُبَيْدةَ بنِ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ، عن أبيه هيه، قال: ﴿لا وَفَاءَ لِنَذْرِ في مَعْصِيَةِ اللهِ، وكَفَّارَتُهُ كَفَّارةُ يَمِينٍ ٩.

وإسنادُهُ لا بأسَ به؛ أبو عُبَيْدةَ بنُ عبدِ اللهِ بنِ مسعودٍ - وإنْ لم يَسْمَعْ مِن أبيهِ - إلَّا أنَّ حديثَهُ عنه يُحْمَلُ على الاتِّصَالِ، وزيدٌ ضَعَّفَهُ الدَّارَقُطْنيُّ وغيرُهُ، ورَثَّقَهُ الإمامُ أحمدُ وأبو داودَ، ويُغْتَفَرُ في قَبُولِ الموقوفِ ما لا يُغتَفرُ في قَبُولِ المَرْفُوعِ.

وأمًّا أَثُرُ ابنِ عباسٍ: فأخرَجَهُ ابنُ أبي شَيْبةَ في «مصنَفِهِ» (٦٩/٣)، مِن طريقِ وَكِيعِ، عن عبدِ اللهِ بنِ سعيدِ بنِ أبي هندٍ، عن بُكَيْرٍ بنِ عبدِ اللهِ بنِ الأَشْخِ، عن كُرَيبٍ، عن ابنِ عباسٍ هَ قال: «النَّذُورُ أربعةٌ؛ مَنْ نَذَرَ نَذْرًا لم يُسَمِّهِ، فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارةُ يمينٍ، وَمَنْ نَذَرَ نَذْرًا في معصيةٍ، فكَفَّارَتُهُ كَفَّارةُ يمينٍ، ومَنْ نَذَرَ نَذْرًا فيما لا يُطِيقُ، فكَفَّارَتُهُ كفَّارةُ يمينٍ، ومَنْ نَذَرَ فَذَرًا فيما يُطِيقُ، فَلْيُوفٌ بنَذْرٍهِ».

وإسنادُهُ صحبحٌ.

وخالَفَ طَلْحةُ بنُ يحيى الأنصاريُّ وَكِيعًا فيه فرَفَعَهُ؛ أخرَجَهُ أبو داودَ في «سُنَنِه» (٢٢ ٢٤١)، وبن طريقِه البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (٤٥ /١٠)، والدَّارَقُطْنيُّ في «سُنَنِه» (١٥٨/٤)، مِن طريقِ طَلْحةَ بنِ يحيى، عن عبدِ اللهِ بن سعيدٍ، به، مرفوعًا.

وطلحةُ بنُ يحيى الأنصاريُّ فيه ضَغْفٌ، ووَكِيعٌ ثقةٌ إمامٌ أَحْفَظُ وأَجَلُّ قَدْرًا.

وقد تُوبِعَ طَلْحةُ على رَفْعِهِ؛ فأخرَجَهُ البَّيْهَقيُّ (٧٢/١٠)، مِن طريقِ ابنِ جُرَيْجٍ، عن ابنِ أبي هِندٍ، به، مرفوعًا.

وابنُ جُرَيْجٍ لم يصرِّحْ بسَمَاعِهِ؛ فيُحتَرَزُ مِن حديثِه في مخالَفَةِ الحُفَّاظِ.

وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّاقِ في المصنَّفِهِ (٨/ ٤٤٠)، مِن طريقِ ابنِ أبي يحيى، عن إسماعيلَ بنِ عُوَيْمِرٍ، عن كُرَيْبٍ، به، موقوقًا.

وابنُ أبي يحيى لا يُحْتَجُّ به.

والموقوفُ أصحُّ؛ رَجَّحَهُ أبو حاتم وأبو زُرْعَةَ الرَّالِيَّالِ؛ كما في «العِلَلِ» لابنِ أبي حاتم (١/٤٤١)، وغيرُهما.

وقال ابنُ حَجَرٍ في «الفتحِ» (٥٨٧/١١): (أَخرَجَهُ ابنُ أَبي شَيْبةَ موقوفًا؛ وهو أشبُهُ). انتهى.

وأورَدَهُ في «الإرواءِ» (٢١٠ ـ ٢١١)، تَبَعًا لحديثِ عُقبَةَ بنِ عامرٍ، وصَوَّبَ الموقوق أيضًا.

وامًّا أَثَرُ عِمْرانَ بِنِ حُصَيْنِ، وسَمُرةَ بِنِ جُنْدُبِ: فَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحمدُ فِي المسنَدِهِ (٢١/١٥) و لا المَيمَنيَّة)، والطَّبَرانيُّ في المعجَمِهِ الكبيرِه (١١/١٥)، وابنُ حِبَّانَ الكبيرِه (١١/١٥)، وابنُ حِبَّانَ في الكُبْرِي، (١١/١٥)، وابنُ حِبَّانَ في الكُبْرِي، (١١/١٥)، وابنُ حَبَّانَ في الكُبْرِي، عن قَتَادَةَ، عن الحسنِ: (أَنَّ هَيَّاجَ بنَ عِمْرانَ أَتَى عِمْرانَ بنَ حُصَيْنٍ، فقال: إنَّ أَبِي نَلْرَ لَئِنْ فَلَرَ على عُلَامِهِ لَيَقْطَعَنَّ منه طَابِقًا، أو لَيَقْطَعَنَّ يَدَهُ، فقال: قُلْ لِأَبِيكَ يُكَفِّرُ عن يمينِه، ولا يَقْطَعُ منه طَابِقًا؛ فإنَّ رسولَ الله ﷺ كان يَحُتُّ في خُطْبَتِهِ على الصَّدَقَةِ، ويَنْهَى عن المُثْلَةِ، ثم أتى سَمُرَةَ بنَ جُنْدُبٍ، فقال له مِثْلَ ذلك،

وهذا اللفظُ لأحمدَ.

قال البَّيْهَقيُّ: (وهذا إسنادٌ موصولٌ، إلَّا أنَّ الأمرَ بالتكفيرِ عن يمينِهِ موقوفٌ فبه على عِمْرانَ وسَمُرةً). انتهى.

وهَيَّاجُ بنُ عِمْرانَ البُرْجُمِيُّ اختُلِفَ في اسمِهِ:

وقال عليُّ بنُ المَدِينيِّ: «مجهولٌ».

وقال ابنُ سعدٍ في «الطَّبَقاتِ» (١٤٩/٧): «كان ثِقَةً قليلَ الحديثِ». انتهى.

وذَكَرَهُ ابنُ حِبَّانَ في ﴿الثَّقَاتِ﴾ (٥١٢/٥).

قال ابنُ حَجَرٍ في الفتحِ (٤٥٩/٧): اوإسنادُ هذا الحديثِ قويًّ؟ فإنَّ هَيًّاجًا بتَحْتَانِيَّةِ ثَقِيلةٍ، وآخِرُهُ جيمٌ، هو ابنُ عِمْرانَ البَصْريُ، وَنَّقَهُ ابنُ سعدٍ وابنُ حِبَّانَ، وبقيةُ رجالِهِ رجالُ الصحيحِ، انتهى.

وقال في ﴿التقريبِ؛ ﴿مَقْبُولُ﴾.

### 🛎 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ ضُوتِيَان (٣٩٩/٢):

(وإنْ نَذَرَ أَنْ يَطُوفَ على أربعٍ، طَافَ طَوَاقَيْنِ؛ نَصَّ عليه، وقالَهُ اللهُ عباسٍ).

أخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ في «المصنَّفِ» (٨/ ٤٥٧)، ومِن طريقِه الطَّبَرانيُّ في «الكبيرِ» (١/ ١٨٠)، والفاكهيُّ في «أخبارِ مكَّة» (٢٣٦/١)، مِن طريقِ ابنِ جُريْج، قال: «قلتُ لِعَطّاءِ: رجلٌ نَلَرَ أَنْ يَطُوفَ على رُكْبَتَيْهِ سبعًا؟ فقال: قال ابنُ عبَّاسٍ هَا: لم يُؤْمَرُوا أَنْ يَطُوفُوا حَبْوًا، ولكنْ سبعًا؟ فقال: قال ابنُ عبَّاسٍ هَا لِيَدَيْهِ، قلتُ: ولم يَأْمُرُهُ بكَفَّارةٍ؟

وهذا لفظُ عبدِ الرَّزَّاق، وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَهُ الأَزْرَقِيُّ في اتاريخِ مكَّةً؛ (٣٨٧/٢ ـ ط. التجارية)، مِن طريقِ سفيانَ، عن عَمْرِو بنِ دِينارٍ، عن عطاءٍ، عن ابنِ عباسٍ بنحوِه.

وأخرَجَهُ الفاكهيُّ أيضًا (٢٣٦/١)، مِن طريقِ سُفْيانَ، عن عَمْرِو بنِ

دِينَارِ، عن طاوُسٍ، عن ابنِ عباسِ الله الله سُثِلَ عن امرأةٍ نَذَرَتْ أَنْ تَطُوفُ عن يَدَيْها مَنْ عَبَاسٍ الله الله تَطُوفُ عن يَدَيْها سَبْعًا، وعن رِجْلَيْها سَبْعًا».

وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأخرَجَ ابنُ أبي شَبْبةَ في «المصنَّفِ» (١١٧/٣)، مِن طريقِ جَرِيرِ بنِ حازمٍ، حدَّثني يَعْلَى بنُ حَكِيمٍ، عن الزُّبَيْرِ بنِ الخِرِّيتِ، عن عِكْرِمةَ، قال: «ما قلتُ برأيي شيئًا مِن هَذه، سألَتني امرأةٌ نَذَرَتْ أَنْ تَطُوفَ بالبيتِ على أربعِ قوائمَ فقلتُ لها: طُوفِي لكلِّ قائم سَبْعًا».







# كتابُ القَضَاءِ

## 🕱 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ ٱبْنُ صُوبِيَان (٢/٥٠٨):

﴿ ﴿ (رُوِيَ عَن عُمَرَ أَنه رَزَقَ شُرَيْحًا فِي كُلِّ شَهْرٍ مِئَةً دَرْهُمٍ ﴾ .

أَخرَجَهُ ابنُ عَساكِرَ في التاريخِ دِمَشْقَ» (١٨/٢٣)؛ فقال: أَخبَرَنا أَبو غالبِ بنُ البَنَّا، أَنبا أَبو الحسينِ بنُ حَسْنُونَ، أَنباً عليُ بنُ عُمَرَ الحَرْبيُّ، أنباً حامدُ بنُ يحيى البَلْخيُّ، ثنا شُرَيحُ بنُ يونسَ، قال: نا هُشَيْمٌ، عن مُجالِدِ عن الشَّغبيُّ: اأَنَّ عُمَرَ رَزَقَ شُرِيْحًا مِثَةً دِرْهَم على القَضَاءِ».

وإسنادُهُ ضعيفٌ.

#### 🗯 قَالَ ٱلْمُصَيِّنِفُ ٱبْنُ ضُوبِيَان (٢/٥٠١):

﴿ (إِنَّ عُمَرَ ﴿ كَتَبَ إِلَى مَعَاذِ بَنِ جَبَلٍ، وَأَبِي عُبَيْدَةَ، حَيَّنَ بَعَثَهُما إِلَى الشَّامِ؛ أَنِ انظُرَا رِجَالًا مِن صَالِحِي مَنْ قَبْلَكُمْ؛ فاستَمْمِلُوهُمْ على القضاءِ، وارزُقُوهُمْ وأُوسِعُوا عليهم مِن مَالِ اللهِ تعالى).

أخرَجَهُ عفانُ بنُ مسلِم في احديثِه، (٢١)، ومِن طريقِهِ ابنُ المُقْرِئِ في المعتبِه، (٢١)، ومِن طريقِهِ ابنُ المُقْرِئِ في المعتبِه، (٣٨١)، وأخرَجَهُ ابنُ عساكرَ في اتاريخ دِمَشْق، (٨٥/ ٤٣٥)؛ كِلاهُما مِن طريقِ عبدِ الواحدِ بنِ زِيادٍ، حلَّننا العَجَّاجُ بنُ أَرْطاةَ، حلَّننا نافعٌ، قال: الْكَتَبَ عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ ﷺ اللَّي معاذِ بنِ جبلٍ، وإلى أبي عُبَيْدَةَ بنِ الجرَّاحِ، حين بَعثَهُما إلى

الشام؛ أنِ انظُروا إلى رجالٍ مِن صَالِحِي مَنْ قَبْلَكُمْ؛ فاستَعْمِلُوهُمْ على القضاءِ، وارْزُقُوهُمْ وأوْسِعُوا عليهم، فأغْنُوهم مِن مالِ اللهِ ﷺ. القضاءِ، وارْزُقُوهُمْ وأوْسِعُوا عليهم، فأغْنُوهم مِن مالِ اللهِ ﷺ. وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ فيه الحَجَّاجُ بنُ أَرْطاةَ لا يُحْتَجُّ بمِثْلِه.

## 🗯 قَالَ ٱلْمُصَنِفُ أَبْنُ صُوبِيَان (٤١٦/٢):

﴿ (حديثُ ابنِ عُمَرَ: أنه باعَ زيدَ بنَ ثابتٍ عبدًا، فادَّعَى عليه زيدٌ أنهُ بَاعَهُ إِيَّاهُ عليه زيدٌ أنه بَاعَهُ إِيَّاهُ عالِمًا بِعَيْبِهِ، فأَنْكَرَهُ ابنُ عُمَرَ، فتَحَاكَمَا إلى عُثْمانَ، فقال عثمانُ لابنِ عُمَرَ: احْلِفْ أَنْكَ ما عَلِمْتَ به عَيْبًا، فأَبَى ابنُ عُمَرَ أَنْ يَحْلِفَ، فرَدً عليه العبد؛ رواه أحمدُ).

قال في «الإرواءِ» (٢٦٣/٨): (صحيحٌ، ولـم أَرَهُ في «مسنَدِ أحمدَ»، ولا هو مَظِنَّةُ وجودِ مِثْلِ هذا الأثَرِ فيه؛ فالظاهرُ أنه في غيرِه مِن كُتُبِ الإمام). انتهى.

وخرَّجَهُ مِن ﴿الكُبْرِى ۗ للبَيْهَقِيِّ.

ئۇ. قالت:

هو كما استَظْهَرَهُ في «الإرواء»، فقد أخرَجَهُ الإمامُ أحمدُ؛ كما في «المسائلِ برِوايةِ صالحِ» (٣٩/٢ ـ ٤٠ ـ ط. الهندية)، وقد تقدَّمَ في بابِ الخيَارِ إشارةُ المصنِّفِ لهذا الأثرِ، وخُرِّجَ هناك أيضًا.





# كتابُ الشِّهَادَاتِ

## 🗷 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيَان (٢٦/٢):

(قولُهُ تعالى: ﴿وَلا يَأْبُ الثُّهَدَاهُ إِذَا مَا دُعُواً ﴾ [البقرة: ٢٨٧]، قال ابنُ عبَّاسٍ ﷺ وقَتَادةُ والربيعُ: المرادُ به: التَّحَمُّلُ للشَّهَادَةِ، وإثباتُها عند الحاكم).

لم أَرَهُ بهذا اللفظِ عن ابنِ عباسٍ، والأظهَرُ: أنَّ المصنَّف ساقَهُ بالمعنى؛ فقد أخرَجَ البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (١٠٠/١٠)، وابنُ جَرِيرِ الطَّبَريُّ في «التفسير» (١٢٧/٣ ـ ط. الحلي الثانية)، مِن طريقِ عبدِ اللهِ بنِ صالح، قال: حدَّثنا معاويةُ بنُ صالح، عن عليٌ بنِ أبي طَلْحَةً، عن ابنِ عبَّاسٍ عبَّاسٍ عبَّاء في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا يَلْبَ النُّهَدَاةُ إِذَا مَا دُعُواً ﴾ [البقرة: ١٢٨]، يقولُ: «مَنِ احتِيجَ إليه مِن المُسْلِمِينَ قد شَهِدَ على شَهَادةٍ، أو كانتُ عنده شَهَادةً، فلا يَجِلُ له أَنْ يَأْبَى إذا ما دُعِيّ».

وإسنادُهُ منقطِعٌ؛ عليَّ لم يَسْمَعْ مِن ابنِ عبَّاسٍ ﴿ لَكُنْ رُوايَةُ عَنُهُ عِنَابٍ، وعبدُ اللهِ بنُ صالحِ كاتِبُ اللَّيْثِ فيه ضَعْفٌ، وحديثُهُ عن معاويةَ بنِ صالحِ نُسْخةً.

وهذا الإسنادُ عن ابنِ عباسٍ ﴿ لا يُطْلَقُ القولُ بَقَبُولِهِ أَو رَدُه، ويَتوقَّفُ ذلك على النظّرِ في المُتُونِ وسَلَامَتِها، وقد نَظَرْتُ في أحاديثِ عبدِ اللهِ بنِ صالحِ عن معاوية عن عليٌ عن ابنِ عباسٍ ﴿ اللهِ اللهِ عن معاوية عن عليٌ عنها ما يُستَنْكُرُ ولا يُقْبَلُ، وكثيرٌ منها مستقيمٌ موافِقٌ لحديثِ الثقاتِ، وقد تقدَّمَ تحريرُ وتحقيقُ ذلك في أوَّلِ كتابِ االعارِيَّةِ».

## 🗷 قَالَٱلْمُصَنِّفُٱبْنُصُوتَيَانِ (٤٣١/٢):

﴾ (تُقبَلُ شَهادَتُهُمْ ـ يعني: الصَّغَارَ ـ في الجِرَاحِ خَاصَّةً، إذا شَهِدُوا } قَبْلَ الافتراقِ عن الحالِ التي تَجَارَحُوا عليها؛ لأنه قولُ ابنِ الزُّبَيْرِ).

أَخرَجَهُ مالكٌ في «الموطَّالِ» (٧٢٦/٢ ـ ط. عبد الباقي)، ومِن طريقِهِ البَّيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (١٦٢/١٠)، قال مالكُّ: عن هشامِ بنِ عُرُوّةَ: «أَنَّ عبدَ اللهِ بنَ الزُّبْيْرِ كان يَقْضِي بِشَهَادَةِ الصِّبْيانِ فيما بينهم مِن الجِرَاح».

#### وإسنادُهُ صحيحٌ.

وأَخرَجَهُ الحاكمُ في "المستلرَكِ" (٢٨٦/٢)، وعنه البَيْهَةيُّ في «الكُبْرى» (١٦٢/١٠)، وابنُ أبي شَيْبةَ (٢/٢٨٠)، وعبدُ الرَّزَاقِ في «الكُبْرى» (١٦٢/١٠)، وبن أبي شَيْبةَ (٢/٢٨٠)، وعبدُ الرَّزَاقِ في السمصنَّفِ» (٣٤٨/٨)، مِن طريقِ ابنِ جُريْجٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ أبي مُلَيْكَةَ قال: «أَرْسَلْتُ إلى ابنِ عباسِ اللهُ أَسْأَلُهُ عن شَهَادَةِ الطَّغِيرِ، فقال: قال اللهُ عَلَى: ﴿ وَمِثَن رَضَوْنَ مِنَ الشَّهَدَةِ ﴾ [البغرة: ٢٨٢]، وليسوا ممَّن نَرْضَى، قال: فأرْسَلْتُ إلى ابن الزُّبيْرِ عَلَيْ أَسْأَلُهُ، فقال: بالحَرِيِّ إِنْ سُئِلُوا أَنْ يَصْدُقُوا، قال: فما رَأَيْتُ القَضَاءَ إلَّا على ما قال ابن الزُّبيْرِ ...

وأَخرَجَهُ عبدُ الرَّزَاقِ (٨/ ٣٤٩)، مِن طريقِ مَعْمَرٍ، عن أيوبَ، عن ابنِ أبي مُلَيْكةً، نحوه.

وإسنادُهُ صحيحٌ.

### 🕱 قَالَ ٱلْمُصَيِّفُ أَبْنُ صُوبِيَانِ (٢/٢٣٤، ٤٤٨):

﴿ (شَهَادَةُ أَهْلِ الكتابِ تُقْبَلُ في الوَصِيَّةِ في السَّفَرِ إذا لَم يَكُنْ غيرُهم، ويُستَحْلَفُ مع شَهَادَتِهِ بعد العصرِ؛ لِخَبَرِ أبي موسى رواهُ أبو داودَ وغيرُهُ، وقَضَى به أبو موسى، وكذا قَضَى به ابنُ مسعودٍ في زمنِ عثمانَ).

أمَّا خَبَرُ أبي موسى وقضاؤُهُ: فأخرَجَهُ أبو داودَ (٣٠٧/٣)، وعنه البَيْهَة في الكُبْرى (١٦٥/١٠)، وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّقِ (٨/ ٣٦٠)، وأخرَجَهُ عبدُ الرَّزَّقِ (٨/ ٣٦٠)، والبنُ أبي شَيْبةَ في المصنَّفِ، (٩١/٧)، والإمامُ أحمدُ في المسائلِ بروايةِ عبدِ اللهِ (٣٦٠)، وأبو عُبَيْدِ القاسمُ بنُ سَلَّامٍ في الناسخِ والمنسوخِ (١٥٥ - ١٥٥)، وابنُ جَرِيرٍ في التفسير (٧/ ١٠٥، ١٠٩، ١٠٥)، وابنُ جَرِيرٍ في التفسير (٧/ ١٠٥، ١٠٩، وابنُ جَرِيرٍ في التفسير (٧/ ١٠٥، وأمنَّةُ الوفاةُ بدَقُوفَاءَ هذه، ولم يَجِدُ أحدًا مِن رجلًا مِن المسلِمِينَ حَضَرَتُهُ الوفاةُ بدَقُوفَاءَ هذه، ولم يَجِدُ أحدًا مِن أبا موسى الأشعريُ فأشهَدَ رَجُلَيْنِ مِن أهلِ الكتابِ، فقلِمَا الكُوفة، فأتيا أبا موسى الأشعريُ فأخبَرَاهُ، وقلِما بتَرِكَيْدِ ووَصِيَّتِه، فقال الأشعريُ : هذا أبا موسى الأشعريُ فأخبَرَاهُ، وقلِما بتَرِكَيْدِ ووَصِيَّتِه، فقال الأشعريُ : هذا أمر لم يَكُنْ بعدَ الذي كان في عهدِ النبيِّ يَقِيهُ، فأخلَفَهُمَا بعدَ العَصْرِ ما خانَ ولا كَنَبَا ولا كَنَبًا ولا كَنَبًا ولا كَتَبًا ولا كَتَبًا ولا كَتَبًا ولا كَتَبًا ولا كَتَبًا ولا كَتَبًا ولا وَتَرِكُتُهُ،

وهذا لفظُ أبي داودَ، وإسنادُهُ صحيحٌ عن الشُّغبيُّ.

وأخرَجَهُ الدَّارَقُطْنيُّ (١٦٦/٤)، والحاكمُ (٣١٤/٢)، وأبو عُبَيْدٍ في «الناسخِ والمنسوخِ» (١٥٨)، والخَلَّالُ في «أحكامِ أهلِ المِلَلِ» (١٣٨)، مِن طريقِ إسماعيلَ بنِ أبي خالدٍ، عن الشَّغيِّ، به، بنحوِه.

ورُوِيَ مِن غيرِ هذا الوجهِ عن الشَّغبيِّ، عن أبي موسى، بمعناه مختصرًا.

وأمًّا قَضاءُ ابنِ مسعودٍ: فأخرَجَهُ أبو عُبَيْدٍ في «الناسخِ والمنسوخ، (١٥٦، ١٥٧)، مِن طريقِ عُمَرَ بنِ طارقٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ لَهِيعَةً، عَن يَزيدَ بنِ أبي حَبِيبٍ، عن سَلَمَةً بنِ أبي سَلَمَةً، عن ابنِ مسعودٍ رَضِيَ اللهُ تعالى عنه، قال: ﴿خَرَجَ رجلٌ مِن المُسْلِمِينَ، فَمَرَّ بقَرْيةٍ فَمَرِضَ، ومعه رَجُلَانِ مِن المسلِمِينَ، فدَفَعَ إليهما مَالَهُ، ثم قال: ادْعُوَا لي مَن أَشْهِلُهُ على ما قَبَضْتُما، فلم يَجِدُوا أحدًا مِن المسلِمِينَ في تلك القَرْيةِ، قال: فَدَعَوَا نَاسًا مِن اليهودِ، فأشْهَدَهُمْ على ما دَفَعَ إليهما، ثم إنَّ المسلِّمَيْنِ قَدِمًا بالمالِ إلى أهلِه، فقالوا: قد كان معه مِن المالِ أكثرُ مما آتَيْتُمُونا به، قال: فاستَحْلَفُوهُما باللهِ، ما دَفعَ إليهما غيرَ هذا، ثم قَدِمَ ناسٌ مِن اليهودِ والنصارى، فسَألَهُمْ أهلُ المُتَوَفَّى فأخْبَرُوهُمْ أنه هَلَكَ بقَرْيَتِهِمْ، وتَرَكُ كِذَا وَكِذَا مِن المالِ، فَعَلِمَ أَهِلُ المُتَوَفِّي أَنْ قَدْ عَثَرُوا على أَنَّ المسلمَيْنِ قدِ اسْتَحَقًّا إِنْمًا، فانطَلَقُوا إلى ابنِ مسعودٍ، فأُخْبَرُوهُ بالذي كان مِن أَمْرِهم، فقال ابنُ مسعودٍ: ما مِن كتابِ اللهِ عَلَىٰ مِن شيءٍ إلَّا قد جاءَ علَى إِذَلَالِهِ إِلَّا هذه الآية، فالآنَ حِينَ جاءً تَأْوِيلُها، فأمَرَ المسلمَيْنِ أَنْ يَحْلِفَا ۚ باللهِ لا نَشْتَرِي به ثَمَنًا ولو كان ذا قُرْبَى، ولا نَكْتُمُ شَهادةَ اللهِ، إنَّا إِذَنْ لَمِنَ الآثِمِينَ، ثم أَمَرَ اليهودَ والنصارى أنْ يَحْلِفُوا باللهِ، لقد تَرَكَ مِن اَلمالِ كَذَا وَكَذَا، وَلَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِن شَهادةِ هَذَيْنِ المسلِمَيْنِ، وما اعتَدَيْنا إنَّا إِذَنْ لَمِنَ الطَالِمِينَ، ثم أَمَرَ أَهْلَ المُتَوَقَّى أَنْ يَحْلِفُوا باللهِ: أنَّ ما شَهِدَتْ به اليهودُ والنصارى حَقٌّ، فحَلَفُوا، فأَمَرَهُمُ ابنُ مسعودٍ أنْ يَأْخُذوا مِنَ المسلمَيْنِ ما شَهِدَتْ به اليهودُ والنصارى، قال: وكان ذلك في خِلَافةِ عثمانَ بن عَفَّان ﴿ عُلَّهُ ٢٠٠٠ .

وإسنادُهُ ضعيفٌ؛ فيه ابنُ لَهِيعةَ اختَلَظَ في حِفْظِه، وسَلَمَةُ لم يَسْمَعْ مِن ابنِ مسعودٍ، وعُمَرُ بنُ طارقٍ لم أَعْرِفْه.

## 🕷 قَالَ ٱلمُصْنَفُ أَبْنُ صُوتِيَانِ (٢٠/٢):

(حديثُ ابنِ عباسٍ: • أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قَضَى باليَمِينِ مع الشاهدِ اللهِ اللهُ والتَّرْمِدَيُّ وابنُ ماجَهُ، ولأحمدَ في روايةٍ: • النَّما ذلكَ في الأموالِ ، ورواهُ أيضًا عن جابرِ مَرْقُوعًا، وهذا الحديثُ يُرْوَى عن ثمانية ؛ عن عليٌ ، وابنِ عبَّاسٍ، وأبي هُرَيْرةَ ، وجابرٍ ، وعبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ ، وأُبيٌ ، وزيدِ بنِ ثابتٍ ، وسعدِ بنِ عُبَادةَ ، وقَضَى به عليٌ بالعِرَاق ؛ رواه أحمدُ والدَّارَقُطنيُ ).

خَرَّجه في ﴿الإرواءِ﴾ (٢٩٦/٨ ـ وما بعدها) مِن حديثِ ابنِ عباسٍ وجابرٍ وأبي هريرةَ وسعدِ بنِ عُبَادةً، وأَغْفَلُهُ مِن حديثِ عليٍّ وعبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ وأُبيٍّ وزيدِ بن ثابتِ:

أما حديثُ على: فأخرَجَهُ الدَّارَقُطْنيُ (٢١٢/٤)، والبَيْهَقيُ المَّارَةُ الدَّارَقُطْنيُ (٢١٢/٤)، والبَيْهَقيُ (١٧٠/١٠)، عن عبدِ العزيزِ بنِ أبي سَلَمَةً، وابنُ جُمَيْعٍ في «المعجَمِ» (٣٢٦) عن يَزيدَ بنِ إبراهيمَ التُسْتَريُّ؛ كِلاهُما عن جعفرِ بنِ محمدِ بنِ عليٌ بنِ أبي طالبٍ، عن أبيه، عن عليٌ بنِ أبي طالبٍ، عن أبيه، عن عليٌ بنِ أبي طالبٍ على أبيه، عن عليٌ بنِ أبي طالبٍ على أبيه، عن عليٌ بنِ أبي طالبٍ على أبيه، عن عليٌ بنِ أبي طالبٍ اللهِ عَلَيْهِ ويَعِينٍ».

وقَضَى به عليُّ بنُ أبي طالبٍ ﷺ بالعراقِ.

ورَوَاهُ أَيضًا عبدُ الوهَّابِ الوَرَّاقُ، عن يحيى بنِ سُلَيْمٍ، عن جعفرٍ، به، وقد أخطًأ فيه عبدُ الوَهَّابِ، وإنما شُبَّهُ عليه؛ لأنَّ في الحديثِ: عن جعفرِ بنِ محمدٍ، عن أبيه، قال: "وقَضَى بها عليٌّ بين أَظْهُرِكُمْ يا أهلَ الكوفةِ».

والصوابُ في حديثِ يحيى بنِ سُلَيْمٍ: ما رواه إسحاقُ بنُ حاتم العَلَّافُ، عن يحيى بنِ سُلَيْمٍ، عن جعفرِ بنِ محمدٍ، عن أبيه، عن جابرٍ؟ قَالَهُ ابنُ عبدِ البّرُ في «التمهيدِ» (٢/ ١٣٧)، لكنْ تابّعَهُ محمدُ بنُ زُنْبُورٍ، عن يحيى، به؛ أخرَجَهُ ابنُ القاصُّ في (أدبِ القاضي) (٢٩٣/١).

وأخرَجَهُ الدَّارَقُطْنيُّ (٢١٢/٤) من حديثِ عُبَيْدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، عن جعفرٍ، به: ﴿أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَلَّفَ طَالِبَ الْحَقُّ مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ ۗ.

وأَخرَجَهُ الدَّارَقُطْنيُّ (٤/ ٢١٥)، وعنه البَّيْهَقيُّ (١٧٣/١٠)، مِن طريقِ طَلْحَةَ بنِ زيدٍ، ثنا جعفرُ بنُ محمدٍ، عن أبيه، عن عليٌّ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ ا رسولَ اللهِ ﷺ وأبا بكرٍ وعثمانَ كانوا يَقْضُونَ بشهادةِ الشاهدِ الواحدِ ويمِينِ المُدَّعِيِ.

وإسنادُهُ منقطِعٌ؛ أبو جعفرِ لم يُدْرِكْ عليًّا.

وأخرَجَهُ الدَّارَقُطْنيُّ<sup>(١)</sup>، عن محمدِ بنِ عبدِ الرحمٰنِ بنِ رَدَّادٍ، والبَّيْهَقيُّ (١٧٠/١٠)، عن حسين بن زيدٍ، وعبدِ العزيزِ بنِ أبي سَلَمَةَ الماجِشُونِ؛ جميعُهُمْ عن جعفرِ بنِ محمدٍ، عن أبيه، عن جَدُّهِ، عن عليٌّ ظليُّهُ.

وأخرَجَهُ الدَّارَقُظنيُّ (٢٦ أيضًا، مِن طريقِ بِشْرِ بنِ معاذٍ، عن محمدِ بنِ عبدِ الرحمٰن، عن مالكِ، عن جعفر، به.

والصحيحُ عن مالكِ ما في «موطَّئهِ»: جعفرُ بنُ محمدٍ، عن أبيه، مرسَلًا.

قال البَيْهَقيُّ: اعليُّ بنُ الحسينِ بنِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ، جَدُّ جعفر بن محمَّدٍ، وإنَّ لم يُدْرِكُ عليًّا ﴿ فَهُو أَقْرَبُ مِنَ الاتَّصَالِ مِن روايةِ محمدِ بنِ عليٌّ عن عليٌّ ﷺ، وقد رواهُ غيرُ جعفرِ بنِ محمدٍ عن محمدِ بنِ عليُّ الباقِرِ على الإرسالِ». انتهى.

<sup>(</sup>١) ذَكْرُ إسنادُ الدارقطنيّ ابنُ عبد البر في «التمهيد» (١٣٧/٢ \_ ١٣٨).

<sup>(</sup>٢) المرجع نفسه.

وأخرَجَهُ البَيْهَقيُّ أيضًا، وابنُ عَدِيٌّ في «الكاملِ» (٢/ ١٣٢)، عن سُلَيْمانَ بنِ بِلَالٍ، عن جعفرِ بنِ محمدٍ، عن أبيه، عن جَدَّه، عن النبيِّ ﷺ.

وأخرَجَ الإمامُ أحمدُ في «المسندِ» (٣٠٥/٣)، والدَّارَفُظنيُّ في «السُّننِ» (٤/ ٢١٢)، والبَّيْهَتِيُّ في «الكُبْرى» (٢٠٠/١٠)، والمُقَيليُّ في «الكُبْرى» (٢٠٠/١٠)، والمُقَيليُّ في «الصُّغافِ» (٣٠٣/٢)؛ جميعُهُمْ عن النَّقَفيِّ، وعبدُ اللهِ بنُ أحمدُ في «فضائلِ الصحابةِ» (٣/ ٣٧٣) عن سابقٍ، وأبو الشيخ في اطبقاتِ المحدُّثينَ بأصبهانَ» (٤/ ٥٥، ١١٢) عن عبدِ اللهِ بنِ عُمرَ، وهشام بنِ سعدٍ؛ بأصبهانَ» (٤/ ٥٥، ١١٢) عن عبدِ اللهِ بنِ عُمرَ، وهشام بنِ سعدٍ؛ جميمُهُمْ عن جعفرِ بنِ محمدٍ، عن أبيه، عن جابرِ بنِ عبدِ اللهِ قَشِّهُ: «أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قَضَى باليَمِينِ مع الشَّاهِدِ»، قال جعفرٌ: «قال أبي: وتَضَى به عليُّ بالعراقِ».

وإسنادُهُ صحيحٌ عن جابرِ ﷺ، ضعيفٌ عن عليٌ؛ فإنَّ أبا جعفرِ لم يُدْرِكُ عليًّا.

قال عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ كما في المسنَدِه: الحان أبي قد ضَرَبَ على المسنَدِه: الحان أبي قد ضَرَبَ على هذا الحديثِ، قال: ولم يُوافِقُ أحدٌ النَّقفيُّ على جابرٍ؛ فلم أزَلُ به حتى قَرَّاهُ عَلَيْ، وكتبَ عليه: صَحَّى. انتهى.

وقد تُوبِعَ عليه الثُّقَفيُّ؛ كما تقدُّم.

وقد أخرَجه التربيديُّ (٦٢٨٣)، وابنُ ماجَه (٢٩٣٧)، وابنُ ماجَه (٢٩٣٧)، وابنُ القاصِّ وابنُ القاصِّ الجارُودِ (٢٥٢)، والطَّحَاويُّ (٤/٤٤) عن النَّقَفيِّ، وابنُ عبدِ البَرِّ في «أدبِ القاضي» (٢٩٢/١، ٢٩٢) عن النَّقَفيِّ، وعُبيدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، ولتمهيدِ» (٣/١٣٠، ١٣٦، ١٣٧) عن النَّقَفيِّ، وعُبيدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، ويحبيلِ اللهِ بنِ عُمَرَ، ويحيى بنِ سُلَيْم، وابنُ عَدِيٍّ في «الكاملِ» (٥/١٥) عن مالكِ، والسَّرِيِّ بنِ عبدِ اللهِ، وابنُ المُظفِّرِ في «غرائِبِ مالكِ» (١١٢) عن مالكِ أيضًا؛ جميعُهُمْ عن جعفرِ بنِ محمدٍ، به.

ولم يَذْكُروا قضاءَ عليٌّ ظُلِّيَّهُ.

وأخرَجَهُ ابنُ جِبَّانَ في المَجْروجِينَ (٢٨٣/١)، مِن طريقِ خالدِ بنِ عثمانَ، عن مالِكِ، عن جعفرِ بنِ محمدٍ، عن أبيه، عن جابرٍ، وقال: اوهذا حديثُ خطأ؛ إنما هو ابنُ محمدٍ، عن أبيه، عن النبيِّ ﷺ؛ ليس فيه جابرٌ؛ رواهُ عبدُ الوهَّابِ النَّقَفيُّ، عن جعفرٍ، عن أبيه، عن جابرٍ». انتهى.

وأخرَجَهُ التَّرمذيُّ (٢٢٨/٣) عن إسماعيلَ بنِ جعفرٍ، والشافعيُّ في «الكُبْرى» (الأُمِّ» (٧٨/٧ ـ ط. بولاق) عن مسلم بنِ خالدٍ، والبَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (١٢٩/١، ١٧٣) عن إسماعيلَ بنِ جعفرٍ، وإبراهيمَ بنِ أبي يحيى، وابنُ أبي شَيْبة (٤٤/٤٥)، والطَّحَاويُّ (٤٤/٤٥)، عن سفيانَ، وإسحاقُ بنُ رَاهَوَيْهِ في «المسنَدِ» ـ كما في «المَطالِب» (٤١٨/٢) ـ عن عبدِ العزيز بنِ محمدٍ، وعليُّ بنُ محمدِ الحِمْيريُّ في ﴿جُزْنِه» (٥٥) عن يحيى بنِ سعيد؛ جميمُهُمْ عن جعفرِ بنِ محمدٍ، عن أبيه، عن النبيُّ ﷺ: يحيى بنِ سعيد؛ جميمُهُمْ عن جعفرِ بنِ محمدٍ، عن أبيه، عن النبيُّ ﷺ:

وقال التُّرْمِذيُّ: (وهذا أصحُّ). انتهى؛ يعني: الإرسال.

وأخرَجَهُ مالكٌ في «الموطّاهِ» (۲/ ۲۷ ـ ط. عبد الباقي)، وعنه الشافعيُّ في «الأُمّ» (۱۸۲ /۷ ـ ط. بولاق)، ومِن طريقِه البَيْهَقيُّ في «الكُبْرى» (۱۷ / ۱۷۳)، والطّحَاويُّ (۲۱۲/۶)، وابنُ جُمَيعٍ في «معجَمِ الشيوخ» (۱۷۹ ـ ۱۸۰)، مِن طريقِ جعفرٍ، به.

ولم يَذْكُروا قضاءَ عليٌّ فيه.

ورُوِيَ مِن غيرِ هذه الأَوْجُهِ عن عليٌ ﷺ موقوفًا ومرفوعًا، وفيه اضطرابٌ شديدٌ، ولا يَصِحُّ عنه.

وأمَّـا حديثُ عبدِ اللهِ بنِ هُمَرَ: فأخرَجَهُ ابنُ عَدِيٌّ في «الكاملِ؟

(١/ ١٧٥)، وابنُ عبدِ البَرِّ في التمهيدِ، (٢/ ١٣٥)، مِن طريقِ أَبِي حُذَافةَ السُّهُميِّ، عن مالكِ، عن نافعٍ، عن ابنِ عُمَرَ: النَّ النَّبيَّ ﷺ قَضَى بالبِمِن مع الشَّاهِدِهِ.

وهذا إسنادٌ مركَّبٌ مختلَقٌ، لم يحدُّثُ به الإمامُ مالكٌ، وأبو حُذَافةً أُدخِلَتُ عليه أحاديثُ عن الإمام مالكِ، فحَدَّثَ بها.

وأَخرَجَهُ العُقيليُّ في «الضعفاءِ» (١١٣/٣)، مِن طريقِ عبدِ المُنْعِم بنِ بَشِيرٍ، عن عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ العُمَريُّ، عن نافعٍ، عن ابنِ عُمَرَ، مرفوعًا، به.

وإسنادُهُ واهِ، وعبدُ المُنْهِمِ مُنكَرُ الْحديثِ؛ ذَكَرَهُ ابنُ حِبَّانَ في المُعارِبِينَ (١٥٨/٢)، وقال: (مُنكَرُ الحديثِ جِدًّا، يأتي عن الثُقات، بما ليس مِن حديثِ الأثبات، لا يجوزُ الاحتجاجُ به بحالٍ. انتهى.

وتُوبِعَ عبدُ المُنْعِمِ عليه عن العُمَريُّ؛ تابَعَهُ عليُّ بنُ الحَسَنِ بنِ يَعْمرَ؛ أخرَجَهُ ابنُ عَدِيٍّ في االكاملِ (١٠٩/٥)، لكنَّ عليَّ بنَ الحَسَنِ مُنكُرُ الحديثِ أيضًا.

وأما حديثُ أُبَيِّ: فقد جاء موقوفًا عنه؛ أخرَجَهُ البَيْهَقيُّ في الكُبْرى، (١٧٣/١٠)، مِن طريقِ عَبَّادِ بنِ يعقوبَ، عن إبراهيمَ بنِ أبي يحبى، عن جعفرِ بنِ محمدٍ، عن أبيه: «أنَّ رسولَ اللهِ فَيَّةً قَضَى بللك عليُّ طَفَى بالكِوفِ، قال: (وقَضَى بذلك عليُّ طَفِي بالكُوفِ، قال: (وقَضَى بذلك أُبَيُّ بنُ كُعْبٍ على عَهْدِ عُمَرَ فَيَهُا.

وأَخرَجَهُ البَيْهَةيُّ أيضًا، مِن طريقِ إبراهيمَ بنِ أبي حَبِيبةً، عن داودَ بنِ الحُصَيْنِ، عن أبي جعفرٍ محمدِ بنِ عليٍّ: اأنَّ أبَيُّ بنَ كعبٍ تَضَى باليَوِينِ مع الشَّاهِلِهِ.

وإسنادُهُ ضعيفٌ، أبو جعفرٍ لم يُمْرِكُ أُبَيَّ بنَ كعبٍ، وإبراهيمُ بنُ أبي بحيى وابنُ أبي حَبِيبَةَ لا يُحْتَجُّ بهما. وأمّا حديثُ زيدِ بنِ شابتٍ: فأخرَجَهُ أبو عَوَانَةً في «الصحيحِ» (٥٧/١٥)، والطّحَاويُّ (٤٤/٤). والطّحَاويُّ (٤٤/٤). ط. الأنوار)، ومن طريقِه ابنُ عبدِ البَرِّ في «التمهيدِ» (١٤٥/٢)، وأخرَجَهُ الطّبَرانيُّ في «الكبيرِ» (٥/١٥٠)، وأبو نُميم في «الحِلْيَةِ» (٨/٣٢٦\_ الطّبَرانيُّ في «الكبيرِ» (٥/١٥٠)، وأبو نُميم في «الحِلْيَةِ» (٨/٣٢٦\_ و٢٧٧)، وابنُ عَدِيٌّ في «الكاملِ» (٣/٢١)؛ جَميعُهُمْ مِن طريقِ عبدِ اللهِ بنِ وهبِ، قال: حلَّثني عثمانُ بنُ الحَكمِ، عن زُمَيْرِ بنِ محمدٍ، عن سُهَيْلِ بنِ أبي وهبِ، قال: «قَضَى رسولُ اللهِ ﷺ أبي صالحٍ، عن أبيه، عن زيدِ بنِ ثابتِ ﷺ، قال: «قَضَى رسولُ اللهِ ﷺ باليمِينِ مع الشَّاهِدِ الوَاحِدِ».

وعثمانُ بنُ الحَكم ليس بالقويٌ، وزُهَيْرُ بنُ محمدٍ في حِفْظِهِ ضعفٌ، والصَّوَابُ في حديثِ سُهَيْلٍ هذا: عن أبِيه، عن أبي هُرَيْرةَ رَضِيَ اللهُ تعالى عنه، عن النبيِّ ﷺ؛ ورَجَّحَ هذا جماعةٌ مِن الحُفَّاظِ.

# 🗷 قَالَ ٱلمُصُنِفُ أَبْنُ صُوتِيَان (٤٦٦/٢):

(قال البخاريُّ: وكانَ ابنُ عَبَّاسٍ مع أُمِّهِ مِن المُسْتَضْعَفِينَ، ولم يَكُنْ مع أَبِيهِ على دِينِ قَومِهِ).

علَّقَهُ البخاريُّ كما ذَكرَهُ المصنِّفُ في «الصحيح» (٩٦/٢ \_ ط. العامرة)، (كتابُ الجنائِز، بابُ إذا أَسْلَمَ الصبيُّ فماتَ، هل يُصَلَّى عليه؟)، ووصَلَهُ بعدَهُ في البابِ نفسِهِ (١/ ٤٥٥)، والبَّيْهَتِيُّ في «الكُبْرى» عليه؟)، والطَّبَرائيُّ في «المُعجَمِ الكبيرِ» (١٢١/١١) وغيرُهُم، مِن طُرُقٍ عن ابنِ عباسٍ عَلَيْهُ، قال: «كنتُ أنا وأُمِّي مِن المُسْتَضْعَفِينَ؛ أنا مِن الوَّلدانِ، وأمِّي مِن المُسْتَضْعَفِينَ؛ أنا

# فهُ مِن فَوْنِ فِي اللَّهُ مِن فِي الْهِ فَيْ اللَّهُ مِن فِي اللَّهِ فَيْ اللَّهُ مِن فِي اللَّهُ فَيْ اللَّهُ

1	المندمة
	حديثُ: (كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالِ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِدِياسُم اللهِ»)
1	كتابُ الطّهارةِ
11	(وقال أحمدُ: وجماعةُ كَرِهُوهُ)؛ يعني: وُضُوءَ الرجُل بفَضْل طَهورِ المرأةِ
۳	قولُ عبدِ اللهِ بن سَرْجِسَ: توضًّا أنتَ هاهنا، وهي هاَهنا
3	لأنَّ النبيَّ ﷺ. َ توضًّأ مِنْ تَوْدِ مِن حجارةٍ
٥١٥	حديثُ: (مُغِنِي لِأَمْنِي مَنِ الْخَطَا ِ وَالنَّسْيَانِ)
٧	أنَّ عائشةً ﴿ السُّواكَ للنبيِّ ﷺ فاسْتَاكَ به
۸۱	أنَّ ابنَ عُمَرَ كان يَفْعَلُه إذا حَجَّ أُو اعْتَمَرَ ــــــــــــــــــــــــــــــــــ
19	رُوِيَ عنه ـ يعني: ابنَ عبَّاسِ ـ: أنه لا حَجَّ له ولا صلاةً
۲۰	قولُه ﷺ لِلَقِيطِ بِنِ صَبِرَةَ: (أَسْبِغِ الوُضُوءَ، وَخَلِّلْ بَيْنَ الأَصَابِعِ)
۳	قولُه: أَسْبِغ الوُصُوءَ، قال ابنُ عُمَرَ: الإسباغُ: الإِنْقاءُ ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۳	رُدِيَ عن أَحمدَ أنه قال: ما أُحِبُّ أن يُعِينَني على وُضُونِي أَحَدُّــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
1 &	يَجِّبُ مَشْحُ أَكْثِرِ أَعلَى الخُفِّ، فَيَضَعُ يَلَهُ على مُقَدِّبِه، ثم يَمْسَحُ إلى سافِه
0	رَوَى الأَثْرَمُ، عَن ابن عُمَرَ: أنه خرَج بإِبْهَامِهِ قُرْحَةٌ، فَأَلْقَمَها مَرَارةً
<b>'Y</b>	قولُ ابنِ عَبَاسٍ في الَّدَّم: إذا كان فاحِشًا، فعليه الإعادةُ
<b>'V</b>	أنَّ ابنَ َّعُمَرَ عُصَرَ ْبَثْرَةً، فخَرَج دمٌ، وصَلَّى ولم يَنوضًأ
4	قال ابنُ مسعودِ: القُبْلَةُ مِن اللَّمْسِ، وفيها الوضوءُ
٠,	أنَّ ابنَ عُمَرَ وابنَ عبَّاسٍ: كَانَا يأمُرَانِ غاسِلَ المَيْتِ بالوضوءِ
٣	عن عطاء؛ قال: رأيتُ رجالًا يَجلِسونَ في المسجدِ وهم مُجْنِبُونَ
٤.	عن أُمُّ عُمَارةَ وأنَّ النبيَّ ﷺ تَوَضًّا، فَأَتِيَ بَماءٍ في إناءٍ قَلْرَ ثُلُقَيِ المُدَّ،

0	وِيَ عَن ابنِ عباسٍ: أنه دخَلَ حَمَّامًا كان بالجُحْفَةِ
7	مَن أَبِي ذَرُّ: ۚ بِعُمَ الَّبِيتُ الحَمَّامُ؛ يُذْهِبُ اللَّوَنَ، ويُذَكِّرُ بالنَّارِ
۲,	مَن عليُّ وابنِ عُمَرَ ﴿ إِنَّ البيتُ الحَمَّامُ؛ يُبْدِي العَوْرةَ، ويُذْهِبُ الحياءَ
۸'	مَن نافعٍ؛ أنَّ ابنَ عُمَرَ كانَ يَغْتَسِلُ لِإِخْرامِهِ قبلَ أن يُحْرِمَ
۹	انُ اللهَ تَعالَى غَفَرَ لِيَغِيْ بِسَفْيِ كَلْبِ ۖ ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
•	فَالَ ابنُ عباسٍ: الصُّعِيدُ: تُرَابُ الْحَرْثِ، والطَّليُّبُ: الطاهرُ
1	وخُرُوجُ الوقتِّ - أَيْ: مِن مُبْطِلاتِ النَّيَّمُ - رُوِيَ ذلك عن عليٌّ وابنِ هُمَرَ
۲	قُولُ عَلَيٌ ظَيُّكُ فِي الجُنُبِ: يَنَلَوَّمُ ما بينه ويين آخِرِ الوقتِ
۳	يُعْفَى في الصلاةِ عن يَسِيرِ منه ـ يعني: الدَّمَ ـ لم يَنْقُضِ الوضوءَ
٤	قال ابنُ مسعودٍ: كنَّا لا نُتَوَضَّأُ مِن مَوْطِئٍ
٧	قال عطاءٌ: رأيتُ مَن تَجِيضُ يومًا ، وتَجِيضُ خمسةً عَشَرَ
٨	رُوِيَ عن عليُّ؛ أنَّ امرأةً جاءتْ وقد طلَّقَها زَوْجُها
	قال ابنُ عبَّاسٍ: أمَّا ما رأتِ الدُّمَ البَحْرَانيِّ
۲	كتابُ الصلاةِ
۲	فَأَمَّا النُّسَاءُ، فليس عَلَيْهِنَّ أَذَانٌ ولا إقامةٌ؛ قالَهُ ابنُ عُمَرَ وأنسٌ
٣	قال البُخاريُّ في (صحبُحِه): وتَكَلَّمَ سُلَيْمانُ بنُ صُرَدٍ في أذانِه ۗ ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٤	قال الحَسَنُ: لا بأسَ أن يَضْحَكَ وهو يُؤذِّنُ أو يُقيمُ
٤	قال الحسنُ العَبْديُّ: رأيتُ أبا زيدٍ صاحبَ رسولِ اللهِ ﷺ يُؤذَّنُ مَاعدًا
٥	قال ابنُ عباسٍ: ذُلُوكُها إذا فاءَ الفَيْءُ
	قال عُمَرُ ﷺ: الصلاةُ لها وَقْتُ شَرَطَهُ اللهُ؛ لا تَصِعُ إِلَّا به
	صَحُّ عن النبيِّ ﷺ وأبي بكرٍ وعُمَرَ وعثمانَ أنهم كانوا يُغَلِّسونَ
,	قال إبراهيمُ: مَن نَسِيَ صلاةً واحِلةً عِشْرِينَ سَنَةً، لم يُعِدُ إِلَّا تلك الصلاة
,	أو نَسِيَها ـ أي: النجاسة ـ وهو يُصَلِّي، ثم عَلِمَ لا تَفْسُدُ
١	الحِجْرُ منها ـ يعني: الكعبةَ ـ لحديثِ عائِشَةً
١	قَالَ الزُّهْرِيُّ فِي إِمَامٍ يَنُوبُهُ اللَّمُ، أو يَرْعُنُ: يَنصرِف، ولَيْقُلْ: أَيْنُوا صَلاتَكُمْ
,	إنَّ معاويةَ لَمَّا طُعِنَ، صَلَّوْا وُحْدانًا

٣	قال الحسنُ: كان القومُ يَسْجُدُونَ على العِمَامَةِ والْقَلْنُسُوَّةِ
٤	فال إبراهيمُ: كانوا يُصَلُّونَ في المَسَاتِقِ والبَرانِسِ والطُّيَالِسَةِ
٤	نكبيرةُ المُسبوقِ التي بعد تكبيرةِ الإحرام سُنَّةً للرُّكوعِ
7	عن النبيِّ ﷺ أنه كان يقولُ قَبْلَ القراءةِ: (أَهُوذُ باللهُ مِنَ الشَّيْطانِ الرَّجِيم)
٧	انً غَمَرَ كان يُسْمَعُ نَشِيجُهُ مِن وراءِ الصُّفوفِ
Ά.	نُولُهُ ﷺ: (وَاهْلَمُوا أَنَّ مِنْ خَبْرِ اهْمَالِكُمُ الصَّلاةَ)
•	فال الزُّهْرِيُّ: كان آخِرُ الأَمْرَيْنِ الشُّجُودُ فَبْلَ السَّلامِ
	(وَلَزِمَ المأمومُ مُتابَعَتُهُ)؛ لحديثِ: (إِنَّمَا جُعِلَ الإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ)
٨	والنُّهَجُّدُ ما كان بعد النَّوم؛ لقولِ عائِشَةَ عَلَيْنَا: الناشِئَةُ الْقِيامُ بعدَ النَّوم
W	قال إبراهيمُ التِّيميُّ: كنتُ أَفَّرَأُ على أبي وهو يَمشي في الطريقِ، فإذا قَرَأْتُ شَجْدةً
19	لا تَنْمَقِدُ ـ أي: الجماعةُ ـ بالمُمَيّزِ في الفَرْضِ
19	تُسَنُّ الجماعةُ للنِّساءِ مُنفرِداتٍ عن الرُّجالِ
11	قال في «المُغْني»: وقد خالَفَهُ _ يعني: أبا هريرةَ في قراءةِ الفاتحةِ
۲۰۱	أنَّ عانشةَ قالتُ لنساءِ كُنَّ يُصَلِّمَنَ في حُجْرَتِها: لا نُصَلِّمَ بصلاةِ الإمام
١٠٤	أنَّ أبا هُرَيْرةَ صَلَّى على سَطْح المَسْجِدِ بصلاةِ الإمامِ
۲٠١	تَصِحُ الصلاةُ على الرَّاحِلَةِ مِئَّنْ يَتَأَذَّى بنَحْوِ مَطَرٍ ووَخُلٍ
۲٠۱	وفَعَلَّهُ _ أي: جَمَعَ العِشاءَيْنِ - أبو بكرٍ ومُمَرُ وعَثمانُ ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
٧٠١	والثُّلْجُ والبَّرَدُ في ذلك كالمَطّرِ، والوَّحْلُ كذلك ـ أي: في الجَمْع
٧٠١	عن أبي سَلَمَةً: ﴿إِنَّ مِن السُّنَّةِ إِذَا كَانَ يُومٌ مَطِيرٌ أَنْ يُجْمَعَ بِينَ الْمَغْرِبِ والعشاءِ
٠.٨	قال إبراهيمُ: كانوا يُقيمونَ بالرَّيِّ السَّنَّة وأكثرَ مِن ذلك
٠,	قِيلَ لَعَظَاهِ: إِنَّ أَهْلَ البَّصْرةِ لا يَسَمُهُمُ المَسْجِدُ الأَكْبَرُ
• 9	كَانَ ابنُ عُمَرَ وأبو هُرَيْرةَ يَخُرُجانِ إلى السوقِ في أيَّامِ العَشْرِ يُكَبِّرانِ
١.	ابنُ عُمَرَ لا يُكَبِّرُ إذا صَلَّى وَحْدَهُ؛ يعني: أيامَ النَّشْريقِ
11	قيل الأحمد: بأيّ شيءٍ تَذْهَبُ إلى أنَّ التَّكْبِيرَ مِن صلاةِ الفجرِ يومَ عَرَفة
11	عن الحسن وابن سِيرِينَ: أنَّهُما كَرِهَا الكلامَ يومَ العيدِ، والإمامُ يَخْطُبُ

111	نال البخاريُّ: كان النَّسَاءُ يُكَبِّرُنَ خَلْفَ أَبَانِ بنِ عُثْمانَ
۱۱۳	ناله عليٌّ ظلى - يعني: ذِكْرَ صفةِ التُّكبيرِ في العِيدَيْنِ
118	يْرُويهِ - أَيْ: قُولَ: ﴿ تَقَبُّلُ اللَّهُ مِنَّا وَمِثْكَ ا ـ أَهَلُ الشَّامِ
***	كَرِهَهُ طَائفةٌ مِن الكُوفِيِّينَ؛ كإبراهيمَ النَّخَعيُّ
117	التَّغْرِيفُ في الأَمْصَارِ فَعَلَهُ ابنُ عباسٍ وعَمْرُو بنُ حُرَيْثٍ مِن الصَّحابةِ
119	قولُ فَتَادةَ: انْكَسَفَتِ الشمسُ بَعْدَ العَصْرِ ۖ وَنَحْن بِمَكَّةَ
١٢٠	كتابُ الجَنَائِزِ
14.	اويْكُوُّهُ الأَنِينُ١١ لما رُوِيَ عن عطاءٍ أنَّه كَرِهَهُ
171	لمًا مات إبراهيمُ ابنُ النبي ﷺ، غَسَّلُهُ النَّساءُ
171	أَنَّ ابنَ الزُّبَيْرِ قُتِلَ وصُلَّيَ عليه
177	صَلَّى المُسْلِمونَ على عُمَرَ وعليَّ، وهما شَهِينَانِ
178	(فَعَلَنْهُ أَسماءُ بابْنِها)؛ يعني: غُسْلَ وتَكْفِينَ أجزاءِ الميتِ المقطوعةِ
170	قال الشافعيُّ: ٱلْقَى طائِرٌ بَنَّا بِمَكَّةَ مِن وقْعَةِ الجَمَلِ، عُرِفَتْ بالخاتَم
177	السُّنَّةُ فيها ـ أي: في صلاةِ الجنازةِ ـ تَسْلِيمَةٌ واحدةٌ عن يمينِهِـــــــــــــــــــــــــــــــ
121	ليس فيه اختلافٌ ـ يعني: بإِجْزاءِ التَّسْلِيمَةِ الواحدةِ عن اليمينِ
177	قال أحمدُ: يُعَمَّقُ إلى الصَّدْرِ؛ لأنَّ الحَسَنَ وابنَ سِيرِينَ كانَا يَستَحِبَّانِ ذلك
177	قال إبراهيمُ النَّخَعيُّ: •كانوا يَسنَحِبُّونَ اللَّيِنَ، ويَكْرهونَ الخَشَبَ والآجُرُّ،
177	خَبَرُ أبي موسى: لا تَجْعَلُوا بيني وبين الأرضِ شيئًا
178	رُوِيَ: أَنَّ ابتداءَ عبادةِ الأصنامِ: تعظيمُ الأمواتِ
۱۳٥	رَوَى أحمدُ: أنَّ النبيُّ ﷺ رأى رجلًا قد أنَّكاً على قَبْرٍ، فقال: (لا تُؤنِي)
۱۳۸	كتابُ الزُّكَاةِ
۱۳۸	قال ابنُ المثلِرِ: بعدمَ وجوبِ الزكاةِ على الرَّقيقِ
184	وتَجِبُ فيما زاد على النَّصَابِ بالحِسَابِ إلَّا في السَّايْمَةِ
181	مَنْ له دَيْنٌ على مَلِيءٍ، زكَّاهُ إذا قَبَضَهُ لِمَا مضى؛ به قال عليَّ

٤٢	ال عثمانُ وابنُ عُمَرَ: عليه إخراجُ الزكاةِ في الحالِ، وإنَّ لم يَقْبِضُهُ
28	من ابن المُسَيِّب: يُزكِّيه إذا قَبْضَهُ لسنةٍ واحدةٍ
٤٤	حديثُ ابنِ عبدِ العزيزِ كَتَبَ إلى مَيْمُونِ في مَطَالِمَ كانتُ في بيتِ المالِ
10	وَى موسَى بنُ طَلْحَةً: أنَّ مُعَاذًا لم يَأْخُذُ مِن الخَصْرَاواتِ صَدَقةً
13	رى الخَرْصَ: عُمَرُ، وسَهْلُ بنُ أبي حَثْمَةً، والقاسمُ بنُ محمدٍ
13	نال الإمامُ أحمدُ: ليس في الحُلِيّ زكاةً، زكاتُه عارِيّتُهُ
۳٥١	نَّ عُمَرَ كان له سَيْكٌ فيه سَبَائِكُ مِن ذَهَبِ
00	زَوَى الأَثْرَمُ؛ أنهم شَذُوا أسنانَهُمْ بِاللَّهَبِّ
۱٥٧	ني قولِهِ تعالَى: ﴿فَدَّ أَلْفَحَ مَن تَزَّقُ ۞ وَلَكُرَ اسْمَ رَبِّيهِ فَصَلَىٰ﴾: هو زكاةُ الفِظرِ
۸۵۱	لاً نَعْلَمُ فيه خِلافًا ـ أي: مَنْع صرفِ الزكاةِ لغيرِ الأصنافِ الثمانيةِ ـ ــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۱٦٠	قال ابنُ عَبَّاسٍ في المُؤَلِّفَةِ قُلُّوبُهم: هم قومٌ كانُوا يَأْتُونَ رسولَ اللهِ ﷺ
۱٦٠	إنَّ أبا بكرٍ رَهُجُهُمُ أَعْظَى عَدِيٌّ بنَ حاتم، والزُّبْرِقانَ بنَ بَدْرٍ، مع حُسْنِ نياتِهما
177	عدمُ إعطاءِ عُمَرَ وعثمانَ وعليٌّ ﷺ لَّلمُؤلِّفَةِ؛ لعدَم الحاجةِ إليه
172	أَنَّ ابنَ عُمَرَ كان يَدْفَعُ زَكَاتَهُ إلى مَنْ جاءَهُ مِن سُعَاَةِ ابنِ الزُّبَيْرِ
177	كتابُ الصَّوْمِ
	هو قولُ عُمَرَ وابنِهِ وعَمْرِو بنِ العاصِ وأبي هُرَيْرةَ وأنسِ ومعاويةَ وعائشةَ
771	وأسماءَ ابنَتَيْ أبي بكرِ 🎄
179	حديثُ: (يَدَعُ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ مِنْ أَخِلِي)
۱۷۰	عن عثمانَ في اأمرُكِ بِيَلِكِ١: القضاءُ ما قَضَتْ
171	يَجِبُ عليهما _ أي: على الحاملِ والمُرضِعِ _ القضاءُ؛ لأنهما يُطِيقَانِهِ
۲۷۱	حديثُ: (إِذَا مَاتَ ابنُ آدَمَ، انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ، إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ)
77	قولُ عليٌّ، وابنِ عباسٍ، وأبي هُرَيْرةً؛ يعني: الفِظرَ مِن الحِجَامةِ
77	كان الحَسَنُ يَمْضُغُ الحَبُوزَ لابنِ ابنِهِ، وهو صائمٌ
YY	رَخَّصَتْ فيه عائشةُ رَهِمْهَا؛ يعني: مَضْغَ العَلَكِ للصائمِ
YY	لا يُفْطِرُ إِنْ فَعَلَ شَيئًا مِن المُفطراتِ ناسيًا أو مُكْرَهَا َ
٧٩	فإنْ أَخَّرَهُ لغير عُذْر حتى أَذْرَكُهُ رمضانٌ آخَرُ، فعلمه مع القَضَاء اطعامُ

۸٠	رَكِيَ وُجُوبُهُ عن الشَّعْبِيِّ والنَّخَعِيِّ، ولا بأسَ أن يُفَرِّقَ
۸۲	كتابُ الحَجُّ
٨٢	ال عِكْرِمَةُ: الاستطاعةُ: الصُّحَّةُ
۸۳	حديث: (لَا نَرْكُبِ الْبَحْرَ إِلَّا حَاجًا أَوْ مُعْتَمِرًا أَوْ فَازِيًّا فِي سَبِيلِ اللهِ)
3.4	لا يَبْطُلُ - أي: الحجُّ بالجِمَاعِ - بل يَلزَمُهُ إتمامُهُ والفضاءُ
۸۷	لأصِلُ فيه ما رُوِيَ عَن ابْنِ غُمَرَ وَابْنِ عِباسٍ؛ يعني: عدمَ فسادِ الحجِّ
۸V	لتمتُّع أفضلُ؛ رُوِيَ ذلك عَن ابنِ عباسٍ وابَّنِ عُمَرَ
٨٩	يُباحُ للمُحْرِمِ تَغْطِيُّةً وَجْهِهِ؛ رُويَ عَنْ عَنْمانَ، وزيدِ بنِ ثابتٍ، وابنِ الزُّيْرِ
۹٠	رُوِيَ عن مُمَّرَ وابنِهِ وعلَيْ وجَابرِ وغيرِهم؛ يعني: غَسَّلَ المُحرِمِ رَأْسَهُ
44	قُولُهُ تَعَالَى: ﴿ فَلَا رَفَتَ وَلَا مُشُونً ۖ وَلاَ جَمَالَ فِي ٱلْمَعِيمُ ۗ ـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
48	إنْ عَلِمَهُ أو نَمَنَهُ ـ يعني: الدمَ ـ صام ثلاثة أيام في الحجِّ
90	النَّعَامةُ فيها بَدَنَةٌ، قَضَى بها عُمَرُ وعُثْمانُ وعليٌّ وزَيْدٌ وابَّنُ عَبَّاسِ ومعاويةُ
47	في الغَزَالِ شَاةً: قَضَى بها عُمَرُ وعليُّ
47	في الضُّبُّ جَدْيٌ له نِصْفُ سَنَةٍ؛ قضى به عُمَرُ وأَرْبَدُ
47	قولُهُ تعالى: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْمُنْتَيَاكِي، قال ابنُ عباسٍ: شاةً
47	يُستَحَبُّ لِمَنْ لا شَغْرَ له إمرارُ المُوسَى على رأسِهِ
99	رُوِيَ أَنَّ سَوْدَةَ ابنةَ عبدِ اللهِ بنِ عُمَرَ تَمَتَّفُ، فقَضَتْ طَوَافَها في ثلاثةِ أيام
••	قُولُهُ تَمَالَى: ﴿فَأَذَكُوا أَمْمَ لَقَوْ عَلَيْهَا صَوَافًا ﴾؛ ابي: قيامًا
٠١	قال الإمامُ أحمدُ: أيامُ النَّخرِ ثلاثةً
٠٤	تُقَسَّمُ ـ الْأَضْجِيةُ ـ بينهم أثلاثًا؛ وهو قولُ ابنِ عُمَرَ وابنِ مسعودٍ
۰٥	ابنُ عُمَرَ يقولُ: شَاةٌ شَاةً - أي: في العَقِيقةِ - عن الذَّكرِ والأنثى
٠٦	كتابُ الجِهَادِ
٠٦	قولُهُ تعالى: ﴿وَمَا كَاكَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَالْمُثْمِى
٠٧	يُرْوَى عِن النبي ﷺ؛ أنه قال: (تَمَامُ الرُّبَاطِ أَرْبَهُونَ يَوْمًا)
٠٨	خَبْرُ: أَسْهَمَ أَبُو مُوسَى يُومُ غُزُوةِ تُسْتَرَ لِيْسُوةِ معه على الرَّضْخ
٠٨	رُوِيَ أَنه قيل لابنِ مُمَرَ: إِنَّ راهبًا يَشْتُمُ رسولَ اللهِ ﷺ، فقال: ﴿ وَلُو سَمِعْتُهُ ٥

١٠	كتابُ البُيُوعِ
١٠.	قولُ سعبدِ بنِ المُسَيُّبِ: إنَّ الصَّبْيانَ والعَبِيدَ يُخذَوْنَ مِن الغَنِيمةِ
۲۱۰	أنَّ ابنَ غُمَرَ مَرُّ على رَجُلٍ، فَسَلَّمَ عليه، فقيل له: إنه كافرٌ
111	حديث: (إِنَّمَا الْبَيْعُ عَنْ تَرَّاض)
111	أمَّا النَّدَاءُ الأولُ، فَوَادَهُ عَثمانٌ رَضِيَ اللهُ تعالى عنه؛ لمَّا كُثُرَ الناسُ
117	كَرِهَ بَيْعَها - يعني: المَصَاحِف ـ ابنُ عُمَرَ وابنُ عباسِ وأبو موسى
317	احتجُ أحمدُ في جَوَازِ الشَّرْطِ بانُّ محمَّدَ بنَ مَسْلَمَةً أَشْتَرَى مِن نَبَطِيٌّ حُزْمةً
317	يُرْوَى - : «الخِيَارُ في البيع) -
114	لم يَنْبُتْ ما رُوِيَ عن ابنِ عُمَرَ مِن تقديرِهِ ـ الخيار ـ بثلاثٍ
719	القولُ قولُ البانع مَعَ بَهِينِهِ على البَّتِّ قَضَى به عنمانُ ﷺ
۲۲۰	يَصِحُ أَنْ يُعَوِّضَ أَحَدُ التَّفْدَيْنِ عن الآخِرِ بسِعْرِ يَوْمِهِ
۲۲.	رَوَى سعيدٌ؛ أنَّ عَمْرَو بنَ العَاصِ كَتَبَ إلى غُمَرَ في إحدى الزَّنْدَيْنِ
441	يَجُوزُ لمُشْتَرِي النَّمَرَةِ بَيْعُها في شَجَرِها
***	قال ابنُ المُنذِرِ: وممَّن رُوِّينا عنه ذلك ـ يعني: جوازَ السُّلَم في الحَيَوانِ ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
377	رَوَى الأَثْرَمُ: أَنَّ أَنسًا كاتَبَ عبدًا له على مالٍّ إلى أَجَلٍ
440	رُويَ عن ابنِ عُمَرَ أنه قال: لا يَصِحُّ ذلك. انتهى؛ يعني: الدُّيْنَ في اللَّمةِ
777	لا يَصِحُ أَخْذُ رَهْنِ أَو كَفِيلِ بمُسْلَم فِيو؛ رُويَتْ كَراهَتُهُ عن عليُّ
***	نولُهُ تعالى: ﴿يَكَأَنُّهَا الَّذِينَ مَامَنُوا إِذَا نَدَايَنُمُ بِدَيْنِ إِلَىٰ أَجَلُو مُسَخَّى﴾
***	الرَّهْنُ: أَمَانَةً بِيَدِ المُرْتَهِنِ لا يَضْمَنُهُ إِلَّا لتفريطٍ
779	نضاءُ عليَّ وأبي قَتَادَة عن الميتِ
777	كَرِهَهُ ابنُ عُمَرَ، وقال: نَهَى عُمَرُ أَن تُباعَ العَيْنُ بالدَّيْنِ
771	نْ صَالَعَ عن المُؤجِّلِ ببعضِهِ حَالًا
777	نْكَرَهُ زِيدٌ بنُ ثابتٍ وغُيرُهُ عليه؛ يعني: على رافع بنِ خَديجٍ في النَّهي عن كِرَاءِ
<b>3 7 Y Y</b>	كتابُ الشَّرِكَةِ
178	رْوَى تَضْمِينُهُ ـ أي: تضمينُ الأجيرِ المُشتَرِكِ
740	عن علم الله عنه الله عنه الله عنه الله عنه الله علم الله علم الله عنه الله

۲٦	كتاب العاريَّةِ
۲٦	ال تعالى: ﴿وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ﴾، قال ابنُ مسعودٍ: القِلْدُ والمِيزَانُ
44	ذَا قَبْضَ المُستَعِيرُ العارِيَّةَ فهي مَضْمُونةً
131	كتابُ الفَصْب
181	· مُفْعَةَ للجارِ؛ به قال عثمانُ
731	نَّ النبيُّ ﷺ جَعَلَ ردَّ الآبِقِ إذا جاء به خارجًا مِن الحَرَم دينارًا
122	نْ رَدَّهُ مِن خارجِ المِصْرِ، ۚ فَله أَربَعُونَ وِرْهَمَّا، وإنَّ رَدُّهُ مِن المِصْرِ فله دِينارٌ
720	لأفضلُ مع ذلك تَرْكُها ـ يعني: الضَّالَّة
7 2 7	لْمَزْمُ التعريْفُ ملةَ حَوْلٍ رُوِيَ عن عُمَرَ وعليُّ وابنِ عباسِ
7 E 9	كتابُ الوَقْفِ
7 E 9	الل جابر: الم يَكُنْ أحدٌ مِن أصحابِ النبيِّ ﷺ ذو مَثْدِرةٍ إلَّا وقَفَ،
۲0٠	رُوِيَ أَنَّ عُمَرَ ﴿ فَهُ لَمًّا بَلَغَهُ أَنَّ بَيْتَ الْمَالِ الذي في الكُوفَةِ نُقِبَ
101	مي ـ يعني: العُمْرَى والرُّقْبَى ـ لازمةٌ لا تَعُودُ إلى الأوَّلِ
707	سُثِلَ القاسمُ عنها ـ يَعني: العُمْرَى ـ فقال: ما أدرَكْتُ الناسَ
Y0Y	يَالَ المَرْوَزِيُّ: اتَّفَقَ أَبُو بَكْرٍ وعُمَرُ وعُثْمَانُ وعليٍّ؛ أَنَّ الهِبَةَ لا تَجُوزُ
404	لْزَمُ ـ أي: الهِبَةُ ـ بالعقدِ لأنه يُرْوَى عن عليٌّ وابنِ مسعودٍ
404	نال عطاءُ: ما كانوا يَقْسِمونَ إلَّا على كتابِ اللهِ تعالى ـُـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
۲٦٠	نال إبراهيمُ: كانوا يَسْتَحِبُّونَ التَّسْوِيَةَ بِينهم حتى في القُبْلَةِ ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
177	كتابُ الوَصَايَا
177	نال الله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَمَّرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن زُكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ ﴾
377	عن إبراهيمَ: كانوا يَقُولُونَ: صاحبُ الرُّبُعِ أفضلُ مِن صاحبِ الثُّلُثِ
410	لَّهِيْجُ الوصيَّةُ مَمَنَ لَا وَارِثَ لَهُ بَجَمِيعِ مَالِّهِ؛ رُوِيَ عَنَ ابْنِ مُسعودٍ
778	كتابُ الفرائضِ
77.	لَوَا ابنُ مسعودِ وسعدُ بنُ أبي وَقَاصِ: ﴿ وَلَهُ أَخَ أَوْ أَخْتُ مِنْ أُمِّۥ
<b>P</b> 77	العُمَرِيْتَيْنِ؛ لقضاءِ عُمَرَ بلاك، وتَبِعَهُ عليه عثمانُ
777	لا يَرِثُ ـ يعني: مِن الجَدَّاتِ ـ أكثرُ مِن ثلاثٍ: أَمُّ الأُمُّ، وأَمُّ الأب

'ΥΑ	دَهُ أَبُو بَكُرِ الصَّدَّيْقُ وَابَنُ عَبَّاسٍ وَابَنُ الزُّبَيْرِ: إلى أنَّ الجَدُّ يُسْقِطُ
3٨'	لا يخجُبُ الْأَبُ أَمُّهُ أَوْ أَمَّ أَبِيهِ كَالْعَمَّ؛ رُوِيَ عَن عُمَرَ وابنِ مسعودٍ
'۸۷	مَن لا يرتُ لمانع لا يَخجُبُ أحدًا مُطْلَقًا
۹۸۲	قال ابنُ رَجَبٍ: ۗ وَذَهَبَ جمهورُ العلماءِ إلى أنَّ الأختَ مع البنتِ عَصَبَةٌ
197	أَسْفَظَهُمْ ـ الْأِخْوَةَ الاَشْقَاءَ مع الإخْوَةِ لأمَّ ـ الإمامُ أحمدُ وأبو حنيفة
190	يُروَى أَنَّ عُمَرَ أَسقَطَ وَلَدَ الأَبَوَيْنِ
190	الزَّوْجَانِ لا يُرَدُّ عليهما؛ يُرْوَى عَن عُمَرَ وعليُّ وابنِ مسعودٍ وابنِ عباسِ
797	أَنَّ ابنَ عباسِ لا يَحْجُبُ الأُمَّ عن الثُّلُثِ إلى السُّدُسِ
۴۰۰	لا تَفتقِرُ امرأَةُ المفقودِ إلى طلاقِ وليّ زَوْجِها بعَدَ عِذْةِ الوفاةِ
۲٠١	إن جُهِلَ الأسبقُ مِن الغَرْنَى ونحوِهم لم يَتَوَارَثًا؛ وهو قولُ أبي بكرٍ
۲٠۲	رَوَى جعفرُ بنُ محمدٍ، عن أبِيه: أنَّ أُمَّ كُلثوم بنتَ عليٌّ تُوُفِّيَتْ هي وابنُها
۲۰۳	إِنْ لَم يَدَّعِ وَرَثَةً كُلِّ مِنهُما صَبْقَ الآخَرِ، وَرِثِّ كُلُّ مَيَّتٍ مِن تِلَادِ مَالِهِ
٤٠٣	يَرِثُ المَجُوسِيُّ ونحوُهُ مِمَّنْ يَجِلُّ نِكاحُ ذَوَاتِ المَحَارِمِ إِذَا أَسْلَمَ
۳۰٦	يُثْبُتُ الإرثُ لكلِّ مِنَ الزُّوْجَيْنِ في الطلاقِ الرُّجْعيُّ في العِدَّةِ
۲۰۷	ودَوَى عُرْوَةُ إِنَّ عَمْمانَ قال لعبدِ الرحلمٰنِ: لَنِنْ مِتَّ لأُوَرُّنْتُهَا مِنْكَ
۲۰۸	المُبَعَّضُ يَرِثُ ويُورَثُ، ويَحْجُبُ بِقَلْرِ ما فيه مِن الحُرَّيَّةِ
۲۱۲	حليثُ ابنِ عبَّاسِ (يَرِثُ وَيُورَثُ؛ عَلَى قَلْدِ مَا عَتَقَ مِنْهُ)
۲۱۲	يَرِثُ الكَافرُ بالوَلَاءِ؛ رُوِيَ عن عليِّ ﷺ
*1*	عن ابنِ عُمَرَ مرنوعًا: (الوَلَاءُ لُحْمَةٌ كَلُحْمَةِ النَّسَبِ)
11	لو ماتَ المُعْنِقُ وخَلَّفَ ابنَيْنِ، ثمَّ مَانَا وخَلَّفَ أَحَلُهما ابنًا وخَلَّفَ الآخَرُ
114	كتابُ المِنْتِي
*14	بعتِقُ حَمْلٌ لم يُسْتَثْنَ بعِثْقِ أمَّه؛ لأنَّه يَتْبَعُها في البيع والهِيَّةِ
*19	قال الزُّهْرِيُّ: جَرَتِ السُّنَّةُ بأنَّه يُباعُ الأنُّ مِن الرضاَعةِ
-19	مالُ المُعَنَّقِ غَيْرِ المُكاتَبِ عَتَقَ بالأداءِ لِسَيِّلِه؛ رُوِيَ عن ابنِ مسعودٍ
٠٢٠	مالُ مُعْنَقِ غيرِ المُكاتَبِ عَتَقَ بالأداءِ لسيَّدِه؛ رُوِيَ عن أبي أيوبَ
۲۲۱	نولُ عليٌّ: الوَلَاءُ شُعْبَةٌ مِن الرُّقِّ

171	ري: لا يصِحُ أن يأذَن لغييقه فيُؤاليَ مَنْ شاءَ
***	وي: أَنَّ رَجُلًا أَفْفَدَ أَمَةَ له في مِقْلَى حَارًا، فَأَخْرَقَ عَجْزَها
77	وَلُ إِبِنَ عِبَاسٍ: يَقَعُ عَلَيْهِنَّ الطُّلاقُ؛ يعني: مَنْ قال: امرأتُهُ
77	مديثُ: (صَلَاتُهُ الجَمَاعَةِ تَفْضُلُ عَنْ صَلَاةٍ الْفَلِّ بِسَبْعِ وَعِشْرِينَ دَرَجَةً)
777	ب بعضِ الآثارِ: (تِسْعَةُ أَمْشَارِ الرُّزْقِ فِي التَّجَارَةِ)
***	روى عَبِيدَةَ؛ أَنَّه قال: بَعثَ عَليٌّ إليَّ وإلى شُرَيْحِ أَنِ الفُّوا
۲۲۸	رْوَى مَنْعُ بِيعٍ أُمَّهَاتِ الأولادِ عنَّ عُمَرَ وعثمانَ وَعانشةً
۲۳۱	كتابُ النَّكاح
۲۳۱	فُولُهُ تعالى: ﴿أَوِ ٱلتَّنِيعِينَ غَيْرِ أَوْلِي ٱلْإِرْبَةِ مِنَ ٱلرِّيَّالِ﴾: الذي لا إِرْبَ له في النِّسَاءِ
۲۳۲	عَرَضَ عُمَرُ حَفْضَةً عَلَى أَبِي بَكِرٍ وعَثْمَانَ ﷺ
۲۳۳	قال ابنُ مسعودٍ: إذا أَعْجَبَتْ أحدَكُمُ امراةً، فَلْيَذْكُرْ مَنَاتِنَها
۲۲۲	رَوَى أبو حفصِ المُكْبَرِيُّ مرفوعًا: (أَمْسُوا بِالْأَمَلَاكِ؛ فَإِنَّهُ أَعْظَمُ لِلْبَرَكَةِ)
PT E	يَصِحُ النُّكَاحَ بَغيرِ شهودٍ؛ فَعَلَهُ عُمَرُ وابنُ الزُّبَيْرِ
770	أَنَّ المِقْدادَ مِنَ الأسودِ الكِنْديُّ تَزَوَّجَ صُباعةَ بنتَ الزُّبَيْرِ عمُّ النبيُّ ﷺ
۲۳۷	لا لعبد جَمْعُ أكثرَ مِن يُنتَيْنِ؛ وهو قولُ عُمَرَ وعليُّ
777	رُوِيَ: ﴿أَنَّ رَجُلًا مِن العَرَبِ تَرَكَ البُّتَهُ عند عُمَرَ، وقالَ: إذا وَجَدتُ كُفْتًا
744	يُرْوَى صِحَّةُ الشَّرْطِ في النكاحِ، وكونُ الزوجِ لا يَمْلِكُ فَكَّهُ
٠٤٠	العَمَلُ عليه _ يعني: بُطْلانَ نكاحِ المُحَلِّلِ _ عند أهلِ العلمِ
13	تَملِكُ الفَسْخَ مَنْ عَتَقَتْ كَلُّها تحتَ رقيقٍ إِلَّا إِنْ كَانَ خُرًّا
* 2 Y	فإنْ مَكَّتَتُهُ مِن وَطْنِها أَو مُبَاشَرَتِها أَو قُبْلَتِها، بَطَلَ خِيَارُها
737	يَثْبُتُ خِيَارُ العَيْبِ لكلِّ واحدٍ مِن الزُّوْجَيْنِ
133	يَوْجِعُ به ـ يعني: المَهْرَ ـ على المُغَرُّ له مِنْ زَوْجةٍ ووليٌّ ووكيلِ
'٤٦	كتابُ الصَّدَاقِ
'٤٦	زَوَّجَ أَبَا طَلْحَةً على إسلامِه
'{\Y	ليس له _ يعني: العبدَ _ النُّكَاحُ بغيرِ إذنِ سَيِّدِهِ، فإنْ فَعَلَ، فَفِيهِ روايتانِ
' ٤ ٩	الذي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النُّكَاحِ: الزُّوجُ؛ رُويَ عن عليُّ وابن عباس وجُبَيْر

01	إنْ كَانَ جِنْبُنَا بِإِفْرَارِهِ أَوْ بِبِيِّنَةٍ أَوْ طُلِبَتْ يَمِينُهُ فَنَكُلَ وَلَمْ يَدَّعِ وَطُلَّا
*0 Y	نَصَى الخُلْفاءُ الراشدونَ المَهْدِيُّونَ أَنَّ مَنْ أَغْلَقَ بابًا وأرخَى سِثْرًا
*04	نانْ حصَلَتْ لها فُرْقةً مُنصِفةً للصَّدَاقِ قبلَ فَرْضِهِ أَو تَرَاضِيهِمَا
٤٥٣	ويُسْتَحبُ إعلامُهُمْ بِصِيَامِه ولِيَعْلَمُوا عُلْرَهُ وتزولَ التُّهَمَةُ ۗ
707	انْ تَتْخِذَ المرأةُ خِرْفَةَ ثَناوِلُها للزَّوْجِ بعدَ فَرَاغِهِ مِن الجِمَاعِ لِيَمْسَحَ بها
۲٥٧	فال تعالى: ﴿ وَلَن مَسْتَطِيعُوا أَن تَصْدِلُوا بَيْنَ ٱلنِّسَلَةِ وَلَوْ حَرَضْتُمْ ۗ ﴾
۸۵۲	كتابُ الخُلْع
۸۵۲	ولا يَفتَقِرُ - أي: الخُلْعُ - إلى حاكمٍ؛ روى البخاريُّ ذلك عن عُمَرَ وعثمانَ
۸۵۲	ويُكْرَهُ بِأَكْثَرَ مَمًّا أعطاها؛ رُوِيَ عنَّ عثمانَ
209	قالتِ الرُّبَيِّعُ: اختَلَعْتُ مِن زَوْجِي بِما دُونَ عِقَاصِ رَأْمِي
۳٦٠	كان ـ أي: الخُلْعُ ـ فَسْخًا باثنًا لا يُنْقُصُ به عددُ الطلاقِ
777	لا يَقَعُ بِمُعْتَدَّةٍ مِنْ خُلْع طلاقٌ، ولو واجَهَها به؛ لأنَّه قولُ ابنِ عباسِ
۲۲۳	حديثُ: (الْمُخْتَلِمَةُ بَلْخَفُهَا الطَّلَاقُ مَا دَامَتْ فِي الْمِئَةِ)
***	وعنه: أنَّه طَلْقَةً باثنةً بكلِّ حالٍ؛ ورُوِيَ ذلك عن عثمانَ وعليُّ
۲۲٦	كتابُ الطَّلَاقِ
۲۲٦	وتَمْلِكُ الثلاثَ إنْ قال لها: طَلَاقُكِ أو أَمْرُكِ بِيَدِكِ، أو وَكُلْتُكِ
۲۷۱	عن عثمانَ في: أَمْرُكِ بيدِكِ: «القضاءُ ما قَضَتْ،
ľ۷۱	عَنْ عليٌّ في رَجُلٍ جَعَلَ أَمْرَ امرأتِهِ بيَدِها، قال: •هو لها حتَّى يَنْكُلُ
۲۷۱	وهي ـ يعني: كنايَّةَ الطلاقِ ـ قِسْمانِ: ظاهِرةٌ وخَفِيَّةٌ
٥٧٦	يُعْتَبَرُ بالرجالِ ـ يعني: في الطلاقِ ـ حُرِّيَّةً ورِقًا
۴۷۸	أنتِ طالقٌ أنتِ طالقٌ وقَعَ ثِنتانِ في مَدْخُولٍ بها؛ لأنَّ اللفظَ للإيقاعِ
779	تَصِحُ الرَّجْعَةُ بعدَ انقطاعِ دَمِ الحَيْضةِ الثالثةِ؛ حيثُ لم تَغْتَسِلْ
***	تَمُودُ الرَّجْعِيَّةُ، والبائِنُ عَلَى ما بَقِيَ مِنْ طَلَافِها
<b>*</b>	كتابُ الإيلاءِ
34	قَرَأَ أَبِيْ بنُ كَعبِ وابنُ عباسٍ: ﴿يُقْسِمُونَ﴾، مكانَ ﴿يُؤَلِّنَ﴾
٥٨*	قال: الحارُ علمُ حَرَامٌ، أو: ما أَحَلُ اللهُ لي حرامٌ، صار مُظاهِرًا

٠٩٠	<b>ڪتابُ الضَّله</b> ارِ
٠٩٠	كلُّ مِسْكِينِ مُدُّ بُرٌّ؛ لانه قولُ زيدِ وابنِ عباسِ واَبنِ عُمَرَ وأبي هريرةَ 🐞
797	كُتابُ اللُّمانِ
44	خَضْرةِ جماعةٍ؛ لأنَّ ابنَ عباسِ وابنَ عُمَرَ وسَهْلًا حَضَرُوهُ
44	وِيَ أَنْ عنمانُ أَتِيَ بامراةِ وَلَدَتْ لِدُونِ سِئَّةِ أَشَهْرٍ.
٩٤	َ عِنْ اللَّهِ عَلَى بِالرَّبِو وَلَنْكُ لِمَ يَكُنْ بِينَهِمَا إِلَّا اثنَا عَشَرَ عَامًا وِيَ أَنَّ عَمْرُو بِنَ العاصِ وَابَنَهُ لَمْ يَكُنْ بِينَهِمَا إِلَّا اثنَا عَشَرَ عَامًا
90	كتابُ المِدَّةِ
90	لَقُرْهُ: العَيْضُ؛ رُوِيَ عن عُمَرَ وعليَّ وابنِ مسعودِ وابنِ عباسٍ 🐞
••	القُرْءُ: الطُّهْرُ؛ رُوِيَ عن زيدِ بنِ ثابتٍ وعائشةَ
• ٢	نَجِبُ عِلَّةُ الوَفَاةِ في المَنْزِلِ الذِّي ماتَ زَوْجُها وهي ساكِنةٌ فيه
• ٤	لهم إخراجُها لِطُولُ لِسَانِهَا، وأَذَاهَا لِأَحْمَائِها بالسُّبُّ ونحوِهِ
٠٦	كتاب الرَّضَاعِ
• 7	قال عُمَرُ ﷺ: اللَّبَنُ نِسْبَةٌ، صَوَابُه: يُشْبِهُ
٠٧	كانتْ عائشةُ رلى رضاعَ الكبيرِ يُعَرِّمُ
٠4	كتابُ النَّفَقاتِ
• 9	لا شَيْءَ مِن النَّفَقَةِ والكِسْوةِ والسُّكْنَى لغيرِ الحاملِ مِنْهُنَّ
١٠	فلها الْفَسْخُ قَوْرًا ومُتراخِيًا؛ يعني: لمَنْ أَعْسَرَ زَوْجُها عن النفقةِ
۱۲	كتابُ الجِنَاياتِ
11	القَتْلُ ثَلاثَةُ أَقسام: عَمْدٌ، وشِبهُ عَمْدٍ، وخَطَأً
١٤	أَوْمَى عُمَرُ بعدماً أَيِسَ منه، فقَبِلَتِ الصحابةُ عَهْدَهُ
١٤	أَنَّ مَعَاوِيةَ حَبَسَ مُلْبَةً بنَ خَشْرَمٍ في قِصَاصٍ حتى بَلَغَ ابنُ القَتِيلِ
١٥	أَنَّ الحسنَ ﷺ: قَتلَ ابنَ مُلْجَمَّ وفي الوَرَثَةِ صِغَارٌ، فلم يُنْكُرْ
17	لا يُقتَلُ المسلِمُ ولو عَبْلًا بالكافِرُ ولو حُرًّا في قولِ الأكثرِ
۲.	لابنِ مَاجَهُ، عَنْ معاذِ بنِ جَبَلٍ مَرْفوعًا: (إذا ۗ فَتَلَتُ المَرْأَةُ عَمْدًا)
۲۱	كتابُ النَّياتِ
۲١.	إنِ اصْطَلَمَا فَكَذَلَك؛ أي: على عاقِلَةٍ كلِّ دِيَّةُ الآخَرِ

173	رُوِيَ أَنَّ رجَلًا سَاقَ حَمَارًا بِعَصًا كَانَتْ مَعَه، فَطَارَتْ شَظِيَّةً، فأَصَابَتْ غَيْنَهُ
277	دِيَةُ الحُرَّةِ المسلِمَةِ على النُّصُفِ مِن ذلك؛ رُوِيَ عن مُمَرَّ وعثمانَ وعليَّ
474	دِيةُ الْمَجُوسِيِّ الخُرُّ ثَمَانِ مِتَةِ يَوْهَم كسائرِ الْمُسْرِكِينَ؛ رُوِيَ عن عُمَرَ وعثمانَ
٤٣٠	رَوَى ابنُ أبي نَجِيع: أنَّ امرأةً وُطِّئَتْ في الطَّوَافَ
173	دِيةُ الرَّفِيقِ قِيمَتُهُ، قَلَّتْ أو كَثَرَتْ؛ لأنه مَالٌ متقوَّمٌ فضُمِنَ بكمالِ قِيمَتِهِ
277	رُوِيَ عن زيدٍ: في الشُّفَةِ السُّفْلَى ثُلُثًا الدِّيّةِ، وفي العُلْيَا ثُلُثُهَا
277	في السَّنِّ خمسٌ مِن الإبل؛ رُوِيَ ذلك عن عُمَرَ وابنِ عباسِ
240	تَجْبُ اللَّيةُ كامِلةً في إِذْهاُبِ كَلُّ مِن سَمْعِ ويصرَِ وعَقْلِّ
173	ني الدَّامِيَةِ بَعِيرٌ، وني الباضِعةِ بَعِيرَانِ، وَني المُتلاحِمةِ ثلاثَةٌ
173	الهاشِمةُ: التي تُوضِعُ العَظْمَ وتُهَشَّمُهُ، وفيها عَشَرةُ أَبْعِرةٍ
٤٣٧	سواءٌ كانتْ ـ المُوضِحةُ ـ في الرأسِ أو الوَجْهِ ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
<b>£</b> ٣٧	قال ابنُ أبي لَيْلَى: أَدْرَكْتُ بَقَايَا الأَنصارِ يَجْلِدُونَ وَلَائِدَهم في مجالسِهِمُ
<b>£</b> ٣A	السَّيَّدُ يُقِيمُ الحَدِّ على رَقِيقِهِ القِنَّ؛ رُوِيَ ذلك عن ابنِ مسعودٍ وابنِ عُمَرَ
	43. 0. 10.
133	كتاب الخُذُودِ
££7	
	كتابُ المُدُودِ
133	كتابُ الحَدُودِ أَنَّ عُمَرَ ﷺ غَرَّبَ إلى الشامِ والعراقِ
££7	كتابُ المُمُلُودِ أَنَّ عُمَرَ ﴿ عُلِي اللهِ الشَّامِ والعراقِ
257 257 258	كتابُ الحُدُودِ أَنَّ عُمَرَ ﴿ عَلَيْ عَرَّبَ إِلَى الشَّامِ والعراقِ
123 123 123 123 123	كتابُ الحَدُودِ  أَنَّ عُمَرَ ﴿ فَيْ عَرَّبَ إِلَى الشَّامِ والعراقِ
227 227 227 228 228	كتابُ الحُدُودِ  أَنَّ عُمَرَ ﴿ عُلَى عَرَّبَ إِلَى الشَّامِ والعراقِ
733 733 733 333 033 733	كتابُ الحُدُودِ  أَنَّ عُمَرَ ﴿ عُلَى الْمُسَامِ والعراقِ
733 733 733 333 033 733	كتاب الحَدُودِ  أَذَّ عُمَرَ رَفِيْهُ غَرَّبَ إلى الشام والعراقِ  مَن زَنَى بَهِيمةِ، عُرَّرَ، ولا خَدَّ عليه؛ رُويَ عن ابنِ عباس  لا يَجُوزُ للحاكمِ أَنْ يُقِيمَ الحَدَّ بعِلْمِه؛ لأَنْ ذلك يُرْوَى عن أبي بكرِ ضَرَبَ أبو بكرِ بنُ محمدِ مَمْلُوكًا افْتَرَى على حُرُّ ثَمَانِينَ  رَوَى أحمدُ أَنَّ عليًّا أُتِيَ بالنَّجَاشِيُّ قد شَرِبَ خمرًا في رمضانَ، فجَلَدَهُ رُويَ عن عُمَرَ أنه أَتِيَ برَجُلٍ، فقال: اسَرَقْتَ؟ قُلْ: لا فقال: لا  وَلُهُ ﷺ: (وَالسَّمْعُ والطَّاعَةِ وَانْ تَأْمَرُ عَلَيْكُمْ عَبْدً)  اذً ابنَ عُمَرَ وسَلَمَةً بنَ الأَكْوَعِ بَأْتِهِمْ ساعِي نَجْدَةَ الحَرُورِيِّ، فيَلْغُمُونَ إليه زَكَاتُهُمْ
123 723 723 124 120 127 124 728	كتابُ الحُدُودِ  أَنَّ عُمَرَ ﴿ عُلَى الْمُسَامِ والعراقِ
££Y ££7 £££ ££0 ££7 ££7 ££Y	كتاب الحَدُودِ  أَذَّ عُمَرَ رَفِيْهُ غَرَّبَ إلى الشام والعراقِ  مَن زَنَى بَهِيمةِ، عُرَّرَ، ولا خَدَّ عليه؛ رُويَ عن ابنِ عباس  لا يَجُوزُ للحاكمِ أَنْ يُقِيمَ الحَدَّ بعِلْمِه؛ لأَنْ ذلك يُرْوَى عن أبي بكرِ ضَرَبَ أبو بكرِ بنُ محمدِ مَمْلُوكًا افْتَرَى على حُرُّ ثَمَانِينَ  رَوَى أحمدُ أَنَّ عليًّا أُتِيَ بالنَّجَاشِيُّ قد شَرِبَ خمرًا في رمضانَ، فجَلَدَهُ رُويَ عن عُمَرَ أنه أَتِيَ برَجُلٍ، فقال: اسَرَقْتَ؟ قُلْ: لا فقال: لا  وَلُهُ ﷺ: (وَالسَّمْعُ والطَّاعَةِ وَانْ تَأْمَرُ عَلَيْكُمْ عَبْدً)  اذً ابنَ عُمَرَ وسَلَمَةً بنَ الأَكْوَعِ بَأْتِهِمْ ساعِي نَجْدَةَ الحَرُورِيِّ، فيَلْغُمُونَ إليه زَكَاتُهُمْ

204	كتابُ الأطْمِمةِ
204	قال عُرْوَةُ: ومَن يَأْكُلُ الغُرَابَ، وقد سَمَّاهُ النبيُّ فاسِقًا؟!
203	قال عُرْوَةُ بنُ الزُّنيْرِ: مَا زالتِ العَرَبُ تَأْكُلُ الضَّبُعَ، لا تَرَى بِأَكْلِهِ بَأْسًا
203	الضُّبُعُ رَخَّصَ فيه صَعدٌ وابنُ عُمَرَ وأبو هريرةَ
१०१	الأَرْنَبُ، رَخُصَ فيها أبو سعيدٍ، وأكَلَها سعدُ بنُ أبي وَقَاصٍ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ
٥٥٤	الضُّبُّ، وإباحَتُهُ قولُ عُمَرَ وابنِ عباسِ
507	قولِ عليٌّ ﷺ فيمَن ضَرَبَ وَجُمهَ ثَورٍ ۖ بالسيفِ: اللَّكَ ذَكَامًا ۗ ۗ ۗ ۗ ۗ ۗ ۗ ۗ ۗ ۗ ۗ وَجُمهُ تَورٍ ۗ بالسيفِ:
Yoş	مَا عُجِزَ عن ذَبْجِهِ كواقِعِ في بِثْرِ ومتَوحُشٍ، فلَكَاثُةُ بِجَرْجِهِ
173	يُسَنُّ التَّكْبِيرُ مِع النَّسْمِيةَ ۚ؛ لقُولَهُ: (بِاسْمِ اللهِ، واللهُ أَكْبَرُ)
173	تَسْفُطُ التَّسْمِيُّ سِهْوًا؛ رُوِيَ عن ابنِ عبَّاسٍ
373	مَنْ ذَكَرَ عند اللَّبْحِ مع اسم اللهِ تعالى: اسَّمَ غَيْرِهِ، لم تَحِلُّ الذبيحةُ
373	تَحْصُلُ ذَكَاةُ الجَنيَٰنِ بَذَكَاةٍ أُمُّو، إذا خَرَجَ مَيْنًا أو مَتَحَرَّكًا
٤٦٥	كتابُ الأَيُّمانِ
870	بِكُلِّ آيةِ كَفَّارةً؛ لأنَّ ذلك يُرْوى عن ابنِ مسعودٍ
277	يُكَفِّرُ مَنْ لَمْ يَفْعَلْهُ ـ يعني: نَلْرَ المَعْصِيَةِ ـ كَفَّارةَ يَمِينِ
279	إِنْ نَلَرَ أَنْ يَطُوفَ على أربع، طَافَ طَوَاقَيْنِ؛ نَصَّ عليه، وقالَهُ ابنُ عباسٍ
173	كتابُ القَضَاءِ
173	رُوِيَ عن عُمَرَ أنه رَزَقَ شُرَيْحًا في كلِّ شهرٍ مِئةً درهم
٤٧١	أنَّ عُمَرَ ﴿ كُتَبَ إلى معاذِ، وأَبِي عُيِّلَةً: ۚ أَنِ انظُرَا ۚ رِجالًا مِن صَالِحِي
277	حديثُ ابنِ عُمَرَ: أنه باعَ زيدَ بنَ ثابتٍ عبدًا، فادَّعَى عليه زيدٌ
٤٧٣	كتابُ الشَّهَادَاتِ
2743	قولُهُ تعالى: ﴿ وَلَا يَأْبُ النَّهُمَلَاهُ إِذَا مَا مُعُوَّأَ ﴾: التَّحَمُّلُ للشَّهَادَةِ
٤٧٤	تْقَبَلُ شَهادَتُهُمْ _ يعني: الصَّغَارَ _ في الجِرَاحِ خَاصَّةً، إذا شَهِلُوا
٤٧٥	شَهَادَةُ أَهْلِ الْكَتَابِ ثُقْبَلُ في الوَصِيَّةِ في السَّفَرِ إذا لم يَكُنْ غَيرُهم
٤٧٧	حديثُ ابنِ عباسٍ: وأنَّ رسُولَ اللهِ ﷺ قَضَى باليَّمِينِ مع الشَّاهْدِيهُ
243	قال البخاريُّ: وَكَانَ ابنُ عَبَّاسِ مع أُمُّو مِن المُسْتَضَّعَفِينَ ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
243	فِهْرسُ نصوص المصنِّفِ ابن ضُويَّانَفهرسُ نصوص المصنِّفِ ابن ضُويَّانَ